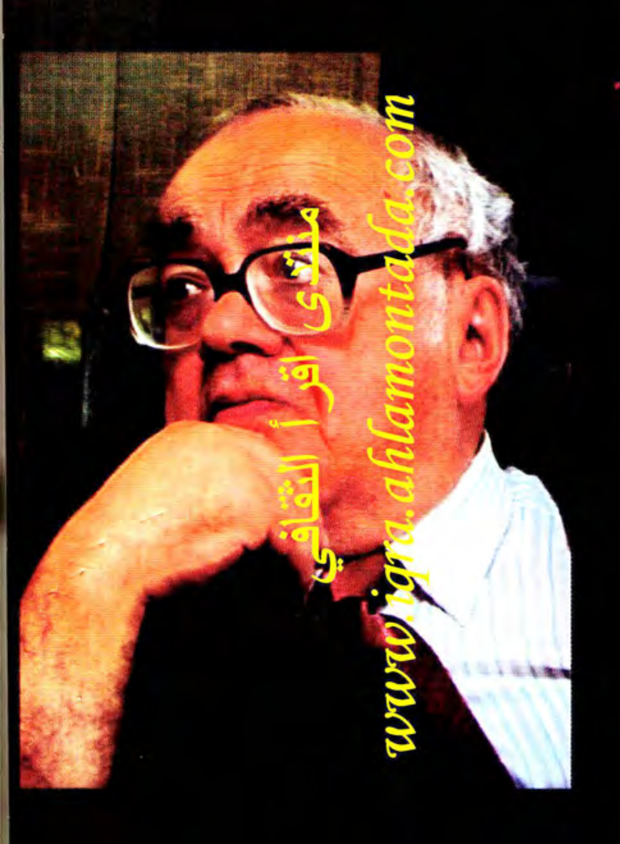
النضال والاخفاق

المسألة الكوردية في سنوات ١٩٢٣ - ١٩٤٥

تأليف: م. س. لازاريف

ترجمة: صادق الجلاد





أكاديمية العلوم الروسية
معهد الاستشراق

النضال والأخفاق

(المسألة الكوردية في سنوات ١٩٢٣ ـ ١٩٤٥)

J. K. K.
م. س. لازاريف

ترجمه من الروسية
صادق الجلّاد



السليمانية-٢٠٠

٣٢٠,٩٥٣٢١

ل ٢٣٢ لازاريف، م. س.

النضال والإخفاق، المسألة الكوردية في سنوات ١٩٢٣-١٩٤٥، ترجمة صادق الجلاد، السليمانية: بنكەی ژين، ٢٠٠٦.

٣٨٤ص، ١٦,٥ × ٢٣ سم.

١- المسألة الكردية ٢- الأكراد ٣- الجلاد، صادق (المترجم) ٤- العنوان

اعدت المكتبة العامة في السليمانية البيانات الأولية للتصنيف والفهرسة

مشرف المطبوعات: صديق صالح

التسلسل: ٤٩

الكتاب: النضال والإخفاق، المسألة الكوردية في سنوات ١٩٢٣-١٩٤٥

المؤلف: م. س. لازاريف

المترجم: صادق الجلاد

مراجعة: رفيق صالح

التصميم: رينوار

تصميم الغلاف: قادر ميرخان

خط الغلاف: أحمد سعيد

عدد النسخ: ١٠٠٠

رقم الإيداع: ٨٢٧ لسنة ٢٠٠٦

مكان الطبع: السليمانية، مطبعة شڤان

بنكەی ژين

لإحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي

إقليم كردستان العراق- السليمانية، سرچنار، محلة رقم ١١٩، شارع ٧٥ سگرمه، رقم الدار ٧٣

الهاتف: ٣١٣٣١٠٥ النقال: آسيا- ٠٧٧٠١٤٨٤٦٣٣ أو ٠٧٧٠١٥٦٥٨٦٤ سانا- ٠٧٣٠١١٢٨٣٠٩

صندوق البريد: ١٤ E.mail: bnkaizhin@ yahoo.com

عناوين المواضيع

المقـــدمـــــة

في خلال سنوات ١٩٢٢-١٩٢٣، لخص مؤتمر لوزان النتائج الدبلوماسية للحرب العالمية الاولى في الشرق الاوسط. وصيغت صياغة قانونية الأسس الحقوقية العالمية لحالة تلك الأوضاع الحقيقية التي تشكلت في المنطقة نتيجة لانتصار الحلفاء والاحداث الثورية في روسيا وبلدان الشرق المتاخمة لها. ونتيجة لذلك تعرضت الخريطة السياسية الجغرافية لجنوب غربي آسيا الى تغيرات فعلية. ففي الشمال ظهرت على أرض تراكيا الشرقية وآسيا الصغرى وشرق الاناضول وانبثقت الجمهورية التركية التي ولدت من رحم نيران الثورة الوطنية التحررية. والى الشرق منها ظهرت مملكتا ايران وأفغانستان. وبقيت حدودهما على ما كانت عليه قبل الحرب. الا ان في هذين البلدين ومعهما تركيا وفي علاقتها العالمية قد حدثت تحولات جذرية. فإنها قد تخلصت من الانظمة شبه الاستعمارية وبسطت سيادتها الكاملة، رغم بقاء علاقاتها الاقتصادية بالغرب قوية الى حد ما. وكانت هذه من ثمار انتصار شعوب هذه البلدان على الامبريالية الذي حققته بفضل المساعدة المباشرة من قبل روسيا السوفييتية.

والى الجنوب، في الشرق العربي حدثت تحولات مشابهة اكثر عمقاً من حيث الشكل والمضمون. فإن انكلترا وفرنسا فرضتا وصايتهما على الاراضي العربية التي كانت ولايات تابعة للامبراطورية العثمانية المنهارة، والواقعة في منطقة ما بين النهرين - ميسوبوتاميا، وفي بلدان ليفانت اي بلدان شرق المتوسط واقامتا في غالبيتها دولاً صورية او اشباه دول. وكانت المملكة العراقية وامارة شرق الاردن وفلسطين قد صارت تحت الهيمنة الانكليزية بينما صارت لبنان وسوريا تحت الهيمنة الفرنسية. وفي شبه الجزيرة العربية ظهرت دولتان مستقلتان هما العربية السعودية واليمن. اما الامارات الواقعة في جنوب وشرق شبه الجزيرة العربية فقد بقيت تحت الحماية الانكليزية على سابق عهدها.

كانت لهذه التحولات آثارها المستقبلية البعيدة بالنسبة للملايين من ابناء الشعب الكوردي وكان ينبغي لحياة الشعب الكوردي ونضاله ان تأخذ مجراها منذ الآن ضمن ظروف السياسة الواقعيةالجديدة، وهي ظروف تختلف اختلافاً جدياً عن تلك التي التي كانت موجودة

من قبل مرحلة "لوزان". فاذا كان الكورد قد استطاعوا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عقد الأمل على توحيد أرض وطنهم المتقسمة (حتى ولو توحيداً جزئياً) والفوز بالاستقلال او حتى بالحكم الذاتي في اسوأ الحالات، مستغلين في ذلك ظروف الرجات التي حدثت بعد الحرب والفوضى والصراعات ومن بينها الصراع على الجبهة الدبلوماسية، فإن قضيتهم انقلبت بعد لوزان على عكس ذلك تماماً. فإن المسألة الكوردية بصفتها مسألة عالمية (بالمفهوم الواسع) قد رفعت من جدول الاعمال لسنوات طويلة وبقيت على هذه الحال، ولكن ضمن أطار مسائل الشرق الأوسط الأقليمية.

وفي الواقع، فإنه كانت توجد في كل بلاد يعيش فيها الاكراد قضيتهم الخاصة، رغم ان الطلبات القومية الكوردية كانت تشير دائماً الى توحيد جميع الكورد بدولة مستقلة واحدة.

وهكذا فإن موضوع الدراسة في هذا البحث موجه لدراسة المسألة الكوردية في كل بلد من البلدان التي تقاسمت امة كوردستان نتيجة لتسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى، اي دراستها في تركيا وايران والعراق وسوريا وليس القصد من هذه الدراسة النظر الى المسألة الكوردية على المستوى الجغرافي، لاسيما وانها موجودة بهذا القدر او ذاك في كتابات من اختصوا بالمسألة الكوردية من البحاثة السوفييتين والاجانب.

وهذا الكتاب هو مواصلة شاملة وتاريخية لكتابين سابقين[1] حيث ان المسألة الكوردية تجري دراستها ايضاً من "الداخل" ومن "الخارج" على حد سواء من حيث وجهة النظر الأقليمية (كوردستانياً وشرق أوسطياً) وكذلك على مدى أوسع ضمن علاقاتها العالمية في هذه المرحلة التي هي موضوع الدراسة. وهذا المنحى في الدراسة يتفق مع لب هذه المسألة التي ترتبط مع شعب متجزيء، اتخذت حقيقة التجزئة صفة الحدود الدولية الدائمة. وبناء على ذلك، فإن المسألة الكوردية، اذا كانت قد فقدت زخمها في مراحل اخرى (ومن ضمنها المرحلة التي يتناولها البحث في هذا الكتاب)ولم تعد قضية عملية على مستوى الحقوق العالمية، الا أنها واصلت اثبات وجودها وتطورها بصورة عملية. وكذلك فإن الحركة القومية الكوردية لم تتوقف بجميع صفحاتها ابداً عن تأكيد وجودها في كل بلد يعيش فيه هذا الشعب الكوردي.

---

[1] لازاريف م. س.، المسألة الكوردية (١٨٩١–١٩١٧)، موسكو، ١٩٧٢. وله ايضاً، الامبريالية والمسألة الكوردية (١٩١٧–١٩٢٣)، موسكو، ١٩٨٩.

ولهذا فإن الضرورة لمثل هذا المنحى الشامل في تناول المسالة الكوردية بصفتها مسألة عالمية (على جميع المستويات) تظل قائمة دائماً. ومن نافلة القول ان نذكر ان الكورد يتخذون بالذات هذا النهج في اثناء هذا المنعطف الجديد من حياتهم نحو مسالتهم القومية الحيوية بالنسبة لهم.

كما ان ممارسة اسلوب الدراسة الشاملة للمسألة الكوردية مثمر من حيث انها تسمح بأظهار وإعادة تحليل عناصرها الحيوية وطبيعة الصفات الحيوية المشتركة التي تتصف بها. ومن الطبيعي ان تعبر هذه الملامح عن نفسها في كل مرحلة تاريخية لاحقة بحسب ما هي عليه. وكذلك فمن الطبيعي ان يتعلق ذلك بمرحلة ما بعد لوزان في تاريخ بلدان الشرق الأوسط.

لقد حل زمن قيام تكتلات القوى القومية في جميع بلدان المنطقة التي تأثرت تأثراً كبيراً ومباشراً بالأفكار التحررية للثورة الروسية عام ١٩١٧. وأزدهر آنذاك أزدهاراً هائلاً العنفوان القومي فكرياً وسياسياً على حد سواء نتيجة لظروف مؤاتية على المستويين الداخلي والخارجي وهي كانت مناسبة لتطور المسألة الكوردية. الا ان تلك الظروف كانت مناسبة فقط وبالتاكيد للقوميات الحاكمة المسيطرة في الدول المستقلة التي هي تركيا وايران وافغانستان.

ان هذه البلدان بعدما قطعت الارتباط السياسي بالدول الاستعمارية اتجهت نحو طريق التطور الرأسمالي الحر نسبياً، ألا أنها بقيت فيها إقطاعيات متعفنة غير قليلة (وهي تزداد كلما ابتعدت عن البسفور نحو الشرق). وهيأ هذا أرضية طبيعية لنمو عاصف بالدرجة الأولى للقوميتين التركية والفارسية.

ووجدت القومية العربية في حال نهوض لاسيما في البلدان التي عاش فيها الكورد أي في العراق وسوريا حيث كانتا قد شقتا لنفسيهما طريق العلاقات الرأسمالية ايضاً. ألا إن هذا النهوض القومي قد جابهه عدو عنيد هو الإمبريالية التي كانت قد فرضت وصايتها على هذين البلدين (التي هي نظام استعماري بغلاف جديد).

وبالإضافة الى ذلك فقد كان هناك فرق جوهري ما بين أوضاع القوميتين التركية والفارسية (اللتين يهمنا أمرهما في هذه المناسبة) وبين القومية العربية. ففي أواسط السنوات العشرينيات، وبحكم مجريات الأمور القائمة فإن القوميتين التركية والفارسية بدأت تفقد مضمونها المعادي للإمبريالية، مع الاحتفاظ به جزئياً في العلاقات الاقتصادية الخارجية

والعلاقـات الـسياسية ايـضاً مـع الغـرب. أمـا القوميـة العربيـة فإنهـا عـبرت عـن روح معاديـة للإمبرياليـة في الـشؤون الداخليـة وبالدرجـة الأولى في النـضال مـن اجـل حـق العـرب في تقريـر المصير، ومن ثم عندما صارت سلطات الانتداب مضطرة الى إعطاء القوى الوطنيـة جـزءاً مـن السيادة في الشؤون الداخلية فإن هذه القوى تحولت في نشاطها نحو الشؤون الخارجية.

كانت القومية الكوردية في أثناء نهوضها الملحوظ قد اجتازت خلال هذه المرحلـة المعنيـة بالدراسة وضعاً صعباً جداً كانت تعاني منه بصورة خاصة. وكان هذا النهـوض ظـاهرة فتيـة لاحت (على أعتاب القرن العشرين) وهي ظاهرة اجتماعية سياسية لم تنضج اجتماعياً، كانت قد جسدت التخلف الذي كان يعاني منه المجتمع الكوردي الحديث الذي لم يلق عن متنه بعد، غطاء التقاليد الإقطاعية، ناهيـك عمـا لـه صـلة بـذلك في المجـال الأدبـي والثقـافي. وفي مرحلـة تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى، في أثنـاء تنـاول المـسألة الكورديـة العامـة فـإن القوميـة الكورديـة ظهـرت ضـعيفة لا تملـك الاسـتقلالية، وغـير مؤهلـة للتعـاون مـع الحركـات الوطنيـة التحررية في داخل كوردستان نفسها، بحيث انهـا عهـدت الـشأن الكـوردي الى مكائـد وقيـادات دول التحالف، ولا سيما الى الدبلوماسية البريطانيـة بحيـث أن القـضية الكورديـة تعرضـت الى عملية غادرة قاسية. وكان انهيار مشروع (كوردستان المستقلة) قد شكل درساً بليغاً بالنسبة للجيل الأول من القوميين الأكراد. فـإن لـوزان قـد وضـعت القوميـة الكورديـة أمـام ضـرورة النهوض اعتماداً على قواهم الخاصة. ألا أن هذه المهمة ظهرت أنها معقدة كل التعقيد.

فـإن الحركـة القوميـة الكورديـة قـد اصـطدمت بعـد مرحلـة لـوزان بعقبـات جديـة عـسيرة الاجتياز. وكانت هذه العقبات مزدوجة الأنواع. وأول هذه العقبات كانـت عقبـات تقليديـة، إذ هي قد تجذرت في التخلف الاجتماعي الاقتصادي والثقافي للمجتمع الكوردي، الأمر الـذي وجـد انعكاساً له طبعاً في الذهنية الأيديولوجية الـسياسية للقوميـة الكورديـة، وهـو بـدوره انعكـس عملياً على الحركات التحررية للجماهير الكوردية. والأمـر الرئيـسي أن هـذا التخلـف الـذي قـد مارس عامل تشتيت على الحركات الكورديـة كـان الوسـط المغـذي للانعـزال الكـوردي القـديم جداً. وثاني هذه العقبات حركتها ظروف تاريخية جديـدة. فهـي مـن ناحيـة عـززت (إقليميـاً) قومية العناصر الحاكمة (التركية والفارسية والعربية)، ومن ناحية أخرى سهلت على الإمبريالية التدخل المباشر (وفي الدرجة الأولى داخل البلدان العربية) وهاتان القوتان دخلتا منذ البـدايات

الأولى في مجابهات حادة مع القومية الكوردية التي كان هدفها الأخير خلق كوردستان مستقلة. وكان هذا يعني تقسيم بلدان الشرق الأوسط التي تقاسمت ارض كوردستان وهو ما يتعارض مع المصالح الاقتصادية والسياسية للندن وباريس في المنطقة.

وهكذا فإن دراسة القومية الكوردية دراسة شاملة من حيث وجهة النظر السياسية هو الأمر المكرس له هذا الكتاب قبل كل شيء وهذه المسألة تضم في مكوناتها ثلاثة عناصر أساسية هي:

الحركة الوطنية الكوردية (بمجموعها، وعلى انفراد، في البلدان التي تتقاسم ارض كوردستان) والعلاقات المتبادلة لهذه البلدان ما بينها حول ما يتعلق بالمسألة الكوردية، وسياسة الدول الغربية وفي مقدمتها إنكلترا وفرنسا حول هذه المسألة. ومن الطبيعي إن تعير دول أخرى كالاتحاد السوفييتي والدول الرأسمالية إنتباهها نحو الحركة الكوردية والأحداث المتمخضة عنها فضلاً عن عصبة الأمم والمنظمات الاجتماعية العالمية.

أن عام ١٩٤٥ هو الإطار التأريخي الختامي المتسلسل، حيث انه العام الأخير من الحرب العالمية الثانية. فإن هذا العام هو التأريخ الذي تحققت من بعده التحولات التأريخية العالمية الشاملة المعروفة للجميع والتي كان لها تأثير مباشر على الحركة القومية الكوردية.

إن قاعدة المصادر والوثائق لهذا العمل هي نفس المصادر والوثائق تقريباً التي تناولت هذه المسألة من قبل[٢]. والفرق فقط في التسلسل التأريخي، أي أنها تضمنت مواد (وثائق أرشيفية ومطبوعات)، تتعلق بالتأريخ المرتبط بها تماماً. فقد تم لأول مرة استخدام أعداد كثيرة من المؤلفات المكرسة خصيصاً لدراسة هذه المرحلة كالرسائل العلمية المهمة للمستعرب غ. أي. ميرسكي وعدد من الأطاريح[٣]. وجرت دراسة على مستوى كبير نسبياً للصحافة التي تزخر بها مكتباتنا بشكل واسع. وفي الأخير أعير إنتباه كبير الى الوثائق

---

[٢] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٦-١١.

[٣] ميرسكي غ. أي.، العراق في زمن المضطرب، ١٩٣٠-١٩٤١، موسكو، ١٩٦١، عبدالجبار قادر غفور. الحركة الوطنية الكوردية في تركيا بين الحربين العالميتين. اطروحة دكتوراه، موسكو، ١٩٧٧، جرجيس حسن عبدالله، الكورد في الحياة الاجتماعية السياسية السورية خلال سنوات ١٩١٨-١٩٦٢، اطروحة دكتوراه، موسكو، ١٩٧٧. ناطق غفور رمضان، المسألة الكوردية في نطاق العلاقات العالمية بين الحربين العالميتين، اطروحة علمية. كييف، ١٩٧٩.

السوفييتية المنشورة والمدونات التأريخية السوفييتية العامة حول هذه المسألة، وهي مدونات تسنى لها ان تحتوي كثيراً من المواد حول الأحداث التي تهمنا.

وحري بالذكر أن هذه المحاولة لإضفاء صفة البحث المتكامل للمسالة الكوردية للمرحلة من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٤٥ لا تدعي الارتفاع الى مستوى الكمال. فقد ظلت مطروحة على السطح أكداس من المواد ومن ضمنها المصادر الأولى البعيدة عن متناول الباحث لأسباب موضوعية. وعلى رأس هذه المواد الوثائق غير المنشورة من خزائن أرشيف دوائر السياسة الخارجية والحربية والمخابراتية الموجودة ليس في البلدان الأجنبية فحسب، بل وفي الاتحاد السوفييتي جزئياً، وبقي قسم من الوثائق والصحف ليس في متناول اليد، وخاصة ما موجود منها في الشرق الأوسط. ألا أن المواد المتوفرة تسمح في رسم صورة أن لم تكن كاملة تماماً ولا جدال حولها، فإنها كاملة التفاصيل ومدعومة بالحجج.

وهكذا يصل الجزء الختامي من الثلاثية المكرسة لدراسة المسألة الكوردية خلال اكثر من نصف قرن ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك تحت أنظار محكمة القراء. وينبغي أدراك دراسة المرحلة الحديثة في تطور المسألة الكوردية التي هي مسألة تقتضي زيادة البحوث حولها بجهود جماعية. وفي هذا الوقت ومع ختام هذا العمل الذي استغرق اكثر من أربعين سنة (مع إستراحات زمنية) يطيب لي التعبير عن الشكر بالذات لاسرة المستشرقين الذين حفزوني على الغوص في موضوع الدراسات الكوردية وهم: الراحل ب. أ. اوليانوفسكي المبادر في دراسة المسألة الكوردية في معهد الاستشراق التابع لإكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، ثم ب. م. دانتسيغ وكذلك ن. أ. خالفين. وكانت إرشاداتهم ومعاونتهم لاتقدر بثمن.

الفصل الأول

المجتمع الكوردي في مرحلة جديدة

في بداية السنوات العشرينيات بعد أعوام طويلة عديدة من حرب دموية طاحنة، وبعد اضطرابات سياسية واقتصادية أعقبت الحرب، دخل العالم في مرحلة من الاستقرار الوقتي نسبياً. وعلى العموم صارت الحالة أكثر هدوءاً في الشرق الأوسط، حيث توطدت هنا من جديد الهياكل السياسية التي جرى بناؤها، باستثناء إقليم واحد فقط في هذه المنطقة، هو إقليم كوردستان. فقد كانت بلاد الكورد تغلي، حيث إن سكانها رفضوا الركون الى حالة الاستعباد التي هم عليها، والى الوعود العديدة التي لم يتحقق تنفيذها حول الحق في تقرير المصير.

ماذا تعني كوردستان في هذه المرحلة قيد الدرس هذا، من حيث العلاقات السكانية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية؟ أن هذه المنطقة لا تملك كالسابق حدوداً خارجية دولية. وما تعرض للتغيير هي الحدود الداخلية التي تفصل كوردستان الشمالية والشمالية الغربية (كوردستان التركية) عن كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية (كوردستان العراقية والسورية) التي شكلت حدوداً دولية بين تركيا والعراق وسوريا. وبقيت بلاتغيير الحدود بين كوردستان التركية والإيرانية وكذلك الحدود بين كوردستان العراقية والإيرانية. وبقيت عملياً بلا تغيير ايضاً الحدود العرقية لكوردستان. وبقيت على حالها ايضاً قضية التوزع السكاني، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الجيوب الكوردية الجديدة في قلب الأناضول وغربها التي تشكلت بعد التهجير القسري في أثناء الحرب وفي السنوات الأولى التي تلت الحرب. ولكنه قد حصلت تغييرات جوهرية عميقة في التركيبة العرقية السكانية لكوردستان.

نشير قبل كل شيء الى ان الاستعمال القانوني لمصطلح (كوردستان) لا يثير أي شكوك حول ما يتعلق بهذه المرحلة قيد الدراسة بنفس المستوى الذي كانت عليه، وكذلك بالنسبة لجميع مراحل التأريخ الكوردي السابق واللاحق. "أن كوردستان تجزأت عمداً بين العراق

وإيران وتركيا في نفس الوقت الذي هي تعتبر فيه وحدة واحدة اقتصادياً وسكانياً، وذلك بحسب ما نقرأه في واحدة من المجلات السوفييتية الأستشراقية القديمة[1]". وان هذا التعريف (وهو واحد من تعريفات كثيرة مشابهة)، يعكس بدقة جوهر المصطلح.

ليس من الممكن عملياً التحديد بدقة للتكوين العرقي لكوردستان. وان الإحصائيات السكانية كانت في الماضي وفي الوقت الراهن مكرسة دائماً بشكل واضح لخدمة الأهداف السياسية للأوساط الحاكمة في بلدان الشرق الأوسط. والهدف الرئيسي هو التقليص المتعمد لعدد سكان الأقليات القومية، والزيادة الواسعة لعدد نفوس القوميات المسيطرة. ان غابريل أفندي نوراتونكيان المستشار القانوني للدولة ووزير الخارجية التركية خلال سنة ١٩١٢-١٩١٣ الذي هو واضع مجموعة عديدة من قوانين الإمبراطورية العثمانية التقى مرة مع أرشاك سافرستيان المشهور سابقاً بدراسات الكوردية وذكر له ان الطريقة (التركية) في الإحصاء السكاني كانت حتى عام ١٩١٤ تضيف ٢٥٪ الى عدد نفوس الأتراك وتخفض ٢٥٪ من عدد نفوس الأقليات القومية.

وبحسب رأيه، فإنه بسبب الخسائر الكبيرة بين أعوام ١٩١١ - ١٩٢٣ فإن الإحصاء الأول الذي جرى بعد الحرب في عام ١٩٢٧ كانت الزيادة في عدد السكان الأتراك قد زيدت بنسبة ٥٠٪[2] ولهذا فعند إحصاء السكان في كوردستان نضطر الى اللجوء الى تقديرات تقريبية أو موضوعية أحياناً ثم نطبقها على سنوات مختلفة.

لا يوجد وضوح كامل فيما يتعلق بالعدد العام للسكان الكورد. فبحسب مصادر كوردية فإن عددهم كان يبلغ اكثر من خمسة ملايين نسمة في عشية الحرب العالمية الأولى. وكان ف. ب نيكيتين الذي لجأ الى فرنسا بعد الثورة والشخصية المتضلعة في الدراسات الكوردية قد ذكر ان النمو الطبيعي للسكان خلال المرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية لا يعوض الخسائر البشرية التي نزلت بالكورد من جراء العمليات الحربية والقمع الوحشي الدموي للانتفاضات الكوردية الكثيرة العدد، والتهجير القسري للسكان الكورد. الا ان البحوث الكوردية (الكوردولوجية) عبرت عن وجهة نظر أخرى، هي بحسب ما يراه نيكيتين، بإمكانها

---

[1] يو. ك، "لا هدوء في كوردستان"، (رسالة صحفية). وكالة الشرق الأوسط الصحفية، ١٩٢٨، عدد ٤-٥، ص ٧٣.

[2] سافرسيتيان ارشاك، الكورد وكوردستان. لندن، ١٩٤٨، ص٩٠-٩١.

أن تكون قائمة على أساس أنه رغم الظروف غير الملائمة، فإن النمو العددي للسكان الكورد لم يكن قليلاً. وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان عدد السكان الكورد قد وصل الى ٨ـ٩ ملايين نسمة. ويميل نيكيتين الى اعتماد هذا الرقم المعلن. ولكنه اعتماد ضعيف. وبصورة عامة فإن عدد نفوس الكورد قد بلغ حتى نهاية الثلاثينيات ٧,٥ مليون نسمة[٣]. وفيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار إحصاء مجلة "نير ايست" ـ الشرق الأوسط الإنكليزية الذي يعود الى أواسط العشرينيات، فإن هذه المجلة المشهورة ذكرت بحسب اللهجة الكرمانجية الكوردية الأوسع انتشاراً ان نفوس الكورد تبلغ ٦ ـ٨ ملايين نسمة[٤]. وهذا الرقم يمكن اعتباره واقعياً.

وهكذا، فإنه في هذه المرحلة من الدراسة (وكذلك حتى في الوقت الراهن، عندما ارتفع عدد السكان الكورد ثلاث او أربع مرات تقريباً) فالأكراد كانوا يحسبون أكبر أقلية عرقية في الشرق الأوسط، حيث أنهم يشكلون من الخمس أو الربع بين سكان هذه البلدان التي تتقاسم كوردستان. وفي جميع هذه البلدان عدا إيران[٥] فإن الكورد كانوا وما يزالون حالياً يعتبرون أقلية قومية أساسية.

والغالبية الكبرى من الكورد عاشت في تركيا، اي في الولايات التركية الشرقية (باستثناء الولايات الواقعة على البحر الأسود) والولايات الجنوبية الشرقية منها المحاددة لإيران والعراق وسوريا. ويطلق على هذه الأراضي مصطلح كوردستان التركية. وتبلغ مساحتها ٢٢٥ ألف كيلو متر مربع تقريباً. (وهذا يشكل نسبة ٣٠٪ من مساحة تركيا). وتشغل كوردستان التركية (الشمالية والغربية حالياً) مساحة تصل الى ٤٧٪ من مساحة الأراضي لجميع كوردستان العرقية[٦].

تعرضت كوردستان التركية خلال الحرب العالمية الأولى، ومن بعد تلك الحرب الى تحولات عرقية سكانية على أكبر مستوى. وكانت هذه التحولات من نتائج العمليات الحربية

---

[٣] نيكيتين ف.، الكورد. موسكو، ١٩٦٤، ص٩٥.

[٤] الشرق الأدنى، عدد ٩٦٢، ١٤ آب/ أغسطس ١٩٢٤، ص ١٦٩.

[٥] الكورد في إيران يوازيهم الأذربيجانيون من حيث عدد النفوس. وفي بعض الأحيان يلحقون بالكورد أعراقاً اثنية قريبة منهم مثل اللور والبختياريين. ولكن هؤلاء البختياريين، بحسب ما يلاحظ ف. نيكيتين، بحق "يملكون صفات خاصة بهم" (نيكيتين ف.، مشكلة الكورد."بوليتيك ايترانجير"، ٣/ تموز/يوليو/١٩٤٦. باريس، ص٢٥٢

[٦] عصمت شريف وانلي ، مخگگ المسأله القوميه لكوردستان تركيا مع الخلفيه التاريخيه لها. روما، ١٩٧١، ص٤.

والاضطرابات الشعبية والانتفاضات والإجراءات الانتقامية التي تمارسها السلطات من منطلق ذي هدف (عنصري) تماماً. وقد حدثت تغيرات جذرية في التركيبة العرقية السكانية في شرق الأناضول نتيجة لسياسة الأبادة بالجملة (وبالأصح الأبادة العرقية) التي انتهجها الحكام السلاطين وسلطات تركيا الحديثة ضد الأرمن، هذه السياسة التي بلغت أوجها في عمليات التهجير والمجازر الدموية سنة ١٩١٥ (والتي عانى منها أشد المعاناة قسوة الآشوريون ايضاً). ومما ساعد على استشراء تلك الإجراءات هي الأحداث التي وقعت في نهاية الحرب العالمية الأولى والسنوات الأولى التالية لها، عندما تم القضاء قضاءً مبرماً في سير العمليات التي شهدتها الصراعات الحربية بين تركيا وأرمينيا الطاشناقية،على الكيان الأرمني فوق الأرض التأريخية الواقعة في غرب أرمينيا، حيث كان يعيش قسم كبير من الكورد(٧).

وقد نزلت الضربة الكبرى على الاقلية المسيحية التركية من الأرمن والآشوريين الذين عانوا مأساة قومية حقيقية. إلا أنه نتيجة للحروب والمجاعة والقمع والأمراض والتهجير الشامل فقد

---

(٧) نورد المناقشة المستفيضة بهذه المناسبة للمؤرخ والجغرافي العسكري الروسي والسوفييتي البارز ن. غ. كوسون: "كان العدد العام لنفوس الأرمن حوالي ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة حتى الحرب العالمية *، واستوطنوا في غالبيتهم في الولايات الأرمينية** (التي تشكل جزءاً من أرمينيا العرقية العظيمة والصغيرة). والمسلمون في جميع هذه الأرض (الأتراك والكورد) اكثر من عدد السكان الأرمن بخمس مرات، ولكن السكان الأرمن في الأراضي المحانية لحدودنا كان عددهم حتى الحرب لسنوات ١٩١٤ـ١٩١٨ ثلثي جميع الأرمن في تركيا الأسيوية، وان الأرمن حتى هنا كانوا يشكلون ما نسبته ٢٥٪، وعلى العموم فإن المسلمين كانوا اكثر من الأرمن بمقدار ٣ مرات*** وفي الوقت الحاضر فإن السكان الأرمن بتركيا بعد الحرب العالمية وما تبعها فيما بعد من عمليات حربية على جبهة القفقاس قد هبط عددهم هبوطاً كبيراً **** وانهم اختفوا من الوجود في مناطق كثيرة بسبب الهجرة او الأبادة*****

* المسيحيون بالدرجة الأولى.

** في ولايات وان وبتليس وارضروم وخربوت وديار بكر وسيواس وطرابزون وأدنه. وفي القسطنطينية يشكلون ١٥٪ من السكان.

*** فقط في ارض سنجق وان وفي وادي موش، حيث كان يعيش حتى ٢٠٪ من الأرمن كلهم، فإن الأخيرين شكلوا حتى ٦٥٪ من سكان هذه الأرض غير الكبيرة ويفوق فيها عدد المسلمين مرتين.

**** بحسب بعض المعلومات، بمليون إنسان.

***** كبير من مستوكنات الارمن قد دمرت تماماً. ن. غ. كورغون. تركيا. دوره محاجرات فى الجغرافيه الحربيه، تليت فى الاكاديميه الحربيه ابر. كا. كا. موسكو، ١٩٢٣، ص ٣٧.

تعرض أكراد الأناضول الى معاناة قاسية. وفي اعقاب ذلك فإن العوامل السياسية وليس الطبيعية قد تركت تأثيرها بالدرجة الرئيسية على عدد نفوس الأكراد (التُرك). وان هذه العوامل بمجموعها قد رسمت خطوط الحالة العرقية السكانية في كوردستان تركيا التي اتسمت بالتقلبات والغموض.

كان الكورد يشكلون حتى بداية هذه المرحلة قيد الدراسة أكثرية السكان الساحقة في تلك الولايات الواقعة في شرق الأناضول التي ترتبط تقليدياً مع أرمينيا (التركية) الغربية وكوردستان الشمالية والغربية. وحتى أواسط السنوات العشرينيات، فإن الأتراك وبحسب المصادر السوفييتية قد شكلوا ١٢٪ من نفوس ولاية بتليس و ٢٠٪ من ولاية وان و ٣٢٪ من ولاية ديار بكر و٥٥٪ من منطقة معمورة العزيز (خربوت) و ٢٧٪ في منطقة (قارس) التي كانت من الممتلكات الروسية سابقاً[٨].

وبسبب طرد الأرمن وإبادتهم من هذه الولايات فإن من بقي من السكان في هذه الولايات هم من الكورد كما هو واضح.

وأكد ف . ب نيكيتين، تأكيداً تاماً أن الأرمن "لا وجود لهم تقريباً في أرمينيا التركية ولاسيما السكان القرويون منهم على أقل تقدير"[٩] وقد شغل الكورد والاتراك الفراغ السكاني.

لقد تعرض عدد السكان الكورد والاتراك في خلال هذه المرحلة التي نتناول دراستها الى تبدلات متواصلة، وهي تبدلات لم تكن مقتصرة على المجال الطبيعي فإن السكان الكورد تحملوا خسائر بفعل القمع الدموي والتهجير الأجباري الذي تعرضوا له. وحدث من بعد القضاء على انتفاضة الشيخ سعيد في شتاء عام ١٩٢٦ـ ١٩٢٧ ان جرى طرد ما يقرب من مليون كوردي من كوردستان التركية الى غرب الأناضول. ومن جانب آخر فإن عدد السكان من العرق التركي قد زاد بفضل مجيء المهاجرين الذين انتقلوا من بلدان البلقان بموجب أتفاقيات حول تبادل السكان. وفي نفس الوقت هناك عامل فعل فعله في تعديل الفوارق بين السكان الكورد والاتراك فبينما كانت نسبة المواليد متساوية بين الطرفين الا ان معدل العمر في الحياة هو أطول عند الكورد[١٠].

---

[٨] ابولتين ب.، التشكيلة القومية للجمهورية التركية، الشرق الجديد، ١٩٢٥، الكتاب ١، (٧)، ص ١١٨.

[٩] نيكيتين ف.، الكورد، ص ٩٠.

[١٠] أقوام الشرق الاوسط وشمال افريقيا، التقارب الجغرافي، بقلم ج. أ. كلارك دبليو. ف. فيشر، ١٩٧٢، ص ٥٩.

بحسب ما ذكره ن. غ كورسون، ان تركيا كان يعيش فيها حتى بداية السنوات العشرينيات ١,٧ مليون كوردي (١,٥ مليون منهم من المذهب السني و ٢٠٠ ألف من المذهب (القزلباشي)[11] بصرف النظر عن الأيزدية. ومن الواضح هنا التقليل من عدد (القزلباشيين). وإذا أضيف الأيزديون إليهم فسيصل عدد الكورد الذين عاشوا في تركيا حتى بداية هذه المرحلة من الدراسة، الى مليوني نسمة. وينبغي أدخال تصحيحات علمية دقيقة على نتائج الاحصاءات السكانية الرسمية التركية، إذ ان تزوير النتائج الاحصائية حول الأقليات القومية يجري تطبيقه عملياً وخاصة في تركيا وايران منذ زمن قديم، واستمر حتى الوقت الراهن الذي نحن فيه.

وهذا التزوير يعتبر جزءاً حيوياً في ترسانة الايديولوجيا الشوفينية المسيطرة القائمة على مقولات علمية كاذبة أو (في أحسن الاحوال) على صيغ مزورة، وكان القصد منها متابعة تطبيق اهداف سياسية متشابهة تماماً.

من الطبيعي ان التلاعب المنتظم بالمعلومات عن المكونات القومية في ولايات شرقي الأناضول من الجمهورية التركية (بخصوص عدد السكان الكورد) فقد كان يقتضي وجود قاعدة واقعية لهذا الغرض. وهي تتمثل أولاً في التحولات الجغرافية السياسية المعروفة، وثانياً في سير العمليات التأريخية الطبيعية المتشابهة (التي ولد عنها بصورة خاصة ثنائية اللغة والظواهر الاخرى من اللهجات العرقية والسكانية). وكما كتب ن. غ كورسون، يقول: "... بعدما اقتطعت من تركيا بعض المناطق الأسيوية مع سكانها العرب وقسم من الكورد، وكذلك بعد تقلص عدد الأرمن واليونانيين اما بتهجير قسم منهم او بأبادة قسم آخر فإن التكوين القومي لتركيا قد أستفاد كثيراً حول ما يتعلق بتشكيل بنية سكانية من قومية واحدة أكثر تلاحماً"[12].

واستغل الشوفينيون الاتراك هذا الوضع لتقليص عدد نفوس الكورد بل وحتى الى انكار منحدرهم القومي. واستناداً الى تقرير نشرته جريدة "ملليت" في ٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣١ فإن نائب المجلس محمد الذي رافق وزير داخلية تركيا شكر كايا في جولة زار فيها

---

[11] كورسون ن. غ.، تركيا، دورة محاضرات في الجغرافية العسكرية تليت في الاكاديمية الحربية، موسكو لير، كا. كا. ١٩٢٣، ص ٣٥.

[12] المصدر نفسه، ص ٣٨.

ديرسيم وأورفه أفضى بهذا القول: "مما لاشك فيه ان سكان هذه المنطقة هم من الاتراك. وهؤلاء يؤكدون ذلك بأنفسهم. أنهم يتحدثون هنا بلغات مختلفة: أي بالتركية والكوردية والعربية..."

في ولاية أورفه توجد حياة قبلية بكل معنى الكلمة"[١٣].

ان مثل هذا النوع من التعليل يؤكد جدياً على ان من الطبيعي على البرلمانية التركية ان تكون هذه الآراء ملائمة للمسؤولين الاتراك والاوساط الرسمية لتركيا الكمالية، في سعيها لاثبات وتبرير نهجها نحو المساواة العرقية بين جميع سكان الجمهورية التركية بصفة الأمر الواقع رغم كراهيتهم الاعتراف ببعض الفوارق اللغوية والعرقية). وكان هذا هو موقفهم إزاء الاحصاءات العرقية. ولكن مثل هذا الاتجاه ليس له اي قاعدة عامة مشتركة مع واقع الامور.

ان الموضوع الحقيقي الذي تتضمنه المؤلفات السوفييتية والاجنبية تؤكد على ان الكورد ليس فقط هم الأغلبية الساحقة في الولايات الشرقية من الاناضول بتركيا. بل وعلى وجودهم وتطورهم. وطبيعي انه لا وجود لمعلومات دقيقة حول هذه الناحية بسبب غياب احصائيات عرقية قائمة على أسس علمية ورغم ذلك فإن الأساليب البوليسية البالغة التطرف الواضحة للعيان التي كانت تمارس في مثل هذه الحالات سمحت بالحصول على أرقام أحصائية اكثر دقة مع بعض الزيادة والنقصان.

بموجب الاحصائيات السكانية لمسؤولين غربيين معاصرين في هذا المجال واعتماداً على معطيات معلومات مؤهلة رسمياً، فإن الكورد كانوا في سنة ١٩٢٥ يشكلون الاغلبية السكانية في ولايات آگرى، بتليس، ديار بكر، حكاري، ماردين، سيرت ووان، واكثر من ثلث سكان ولايات اديامان، بنگول، موش وأورفه، وان ثلاثة أرباع سكان هذه المناطق يتحدثون باللغة الكوردية (وهم اكثر من ٢,٢ مليون نسمة)[١٤]. ولدى الأخذ بالحسبان ما يسمى بالألاعيب المبرمجة لدى اجراء الاحصاء السكاني القائم على اساس مبدأ حسابي مشكوك فيه بصورة استثنائية المحصور فقط بـ(اللغة الأم) الذي يتجاهل تجاهلاً واسعاً الازدواجية باللغة، فضلاً

---

[١٣] المسألة الزراعية، ١٩٢٣، كتاب ٥-٦، ص ٥٥، المعهد الاكاديمي المركزي: مواصفات الاساليب الاقطاعية وشبه الاقطاعية في إستغلال الزراعة التركية (تحليل نظام المحاصصة التركي).

[١٤] أقوام الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ص ٥٧.

عن وجود سكان كورد كثيرين سواء في المناطق الاخرى من الاناضول الشرقية أم في وسط تركيا وغربها فإن عدد أربعة ملايين نسمة تقريباً من الكورد هو رقم واقعي بالنسبة لعددهم حتى نهاية هذه المرحلة من البحث قيد الدراسة.

وفيما لو أخذنا ديناميكية التقديرات المطلقة والنسبية لعدد نفوس الاكراد في تركيا، كما هي تبدو في مؤلفات الاختصاصيين السوفييت لحصلت لدينا نفس النتيجة تقريباً بل وحتى أنها تبدو مثل متاهة وخريطة مشوهة. فبالنسبة لأواسط العشرينيات فإن الرقم ١,٥ مليون لنفوس الكورد هو عدد مقبول عموماً. وهذا الرقم يتفق مع التعداد السكاني لعام ١٩٢٠. اما تعداد عام ١٩٣٣ فيرفع الرقم الى ١,٧٥ مليون نسمة[١٥]. ولكن نقص هذه المعلومات الواضح يجرح العين. وبصرف النظر الآن عن النواقص المشار اليها، فإن تعداد النفوس في عام ١٩٢٧ لم يشمل العشائر، الأمر الذي استبعد من التضمين اعداداً كبيرة من الكورد. وكذلك فإن الاحصاءات السكانية لم تدرج في القيود "اقليات" كوردية مثل الايزيديين[١٦] ، فضلاً عن عدم ادراجها قسماً من الزازا والشيعة (العلويين).

ان العيوب المتعمدة في التعداد السكاني المطبق على الاكراد في تركيا قادت الى تضليل الباحثين في هذه المسالة، حيث يلاحظ التشويش في بحوثهم. فإن د. س. زافرييف، الشخصية البارزة في زمانه بأبحاثه حول المشاكل في الاناضول الشرقية، ذكر ان عدد الكورد هو ٨٥٣ ألف (المحسوبين على اساس اللغة الأم) اي ٣٤,٤٪ من جميع سكان الاناضول الشرقية و٧٢٪ من جميع الاكراد في تركيا[١٧]. وكما هو واضح فإن هذه الارقام لا تصل الى ١,٥ مليون نسمة كما هو مذكور في كتاب آخر لنفس هذا الكاتب, وفي مؤلف آخر لنفس هذا الكاتب د. س. زافرييف، ظهر فيما بعد وذكر فيه المعلومات التالية: بحسب التعداد السكاني (على اساس اللغة الأم) الذي اجري عام ١٩٢٧ فإن نفوس الكورد قد بلغت ١,١٨٤,٤٤٩ نسمة، وفي تعداد عام ١٩٣٥ جاء رقم ١,٤٨٠,٢٤٦. ونسبة هذه الزيادة السكانية خلال ثماني

---

[١٥] ابولتين ف.، التشكيلة القومية للجمهورية التركية، ص ١٢٠، وزافرييف د. س. اقتصاد تركيا الحديث، تفليس، ١٩٣٤، ص ٧-١٠.

[١٦] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، تعليقات اقتصادية، ١٩٣٦، ص ٢٢ و ٢٣.

[١٧] المصدر نفسه ، ص ٢٥.

سنين هي ٩,٢٪[١٨] وان نسبة السكان الكورد المئوية (حسب التعداد السكاني عام ١٩٢٧) في ولاية بايزيد ٦٠٪ وفي بتليس (موش) ٧٥٪ وديار بكر ٧٠٪ ومعمورة العزيز ٥٠٪ وارزنجان ٤١٪ وارضروم ١٣٪ وحكاري ٦٨٪ وقارس ٢٠٪ وماردين٦١٪ وسيرت٧٨٪ وأورفه٤٠٪ ووان ٧٧٪ وأشار د. س. زافربيف ان الكورد كانوا اكثر عدداً في شرق الاناضول حتى عام ١٩٢٥: كان عددهم ١٣٠ الف بدلاً من ٣٦ الف سنة ١٩٢٧. وفي وان ٧٢ الف بدلاً من ٥٨ ألف، وفي بتليس ١٣٢ الف بدلاً من ٦٨ الف، وفي خربوت (معمورة العزين) ١٧٢ الف بدلاً من ١١٢ الف[١٩].

ولدى تقدير جميع هذه الذخيرة من الاحصائيات ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار حقائق مثل عمليات الأجلاء القسري والنمو الطبيعي للسكان، والتعداد غير الكامل وخاصة تعداد عام ١٩٢٧ وهو الاكثر اهمية ويؤكد د. س. زافربيف، ان في هذا التأريخ كان يعيش في شرق الاناضول ٣ ملايين نسمة من الاقليات القومية وفي عام ١٩٤٠ كان يعيش ٣,٢٩٠,٠٠٠[٢٠]. وغالبية هذه الاقليات السكانية كانوا من الكورد الذين نكرر ان قسماً كبيراً منهم كانت تعيش في مناطق اخرى من تركيا. ومع ضرورة الأخذ بنظر الأعتبار أدخال التعديلات السابقة فمن الممكن الافتراض بان دراسات البحاثة السوفييت لا تتعارض مع الاستنتاج القائل بان عدد نفوس الكورد في تركيا كان يقترب من ٤ ملايين نسمة حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

ان العدد التقريبي لنفوس السكان الكورد في ايران والعراق وسوريا بهذه المرحلة، قيد الدراسة، يفتقر في البحوث والمصادر، الى اي نوع من المعلومات الموثقة الأمر الذي يستدعي اللجوء تماماً الى التقديرات التقريبية. فإن الكورد في العراق يشكلون حسب احدث الاحصائيات من ١٥٪ الى ٢٠٪ من السكان[٢١] وانهم كانوا يشكلون ١٦٪ بحسب وثيقة رسمية لعام ١٩٣٦، ومثل هذه الارقام يمكن اعتبارها انها تميل الى التقليل[٢٢]. وبالاستناد الى ذلك فإنه اذا كان

---

[١٨] زافيربيف د. س.، التأريخ المعاصر للولايات التركية الشمالية الشرقية، تبليسي، ١٩٤٧، ص ١٣٧.

[١٩] المصدر نفسه، ص ١٣٩ و ١٤٠.

[٢٠] المصدر نفسه، ص ١٣٥.

[٢١] اقوام الشرق الاوسط، ص ١٠٣.

[٢٢] دانتزغ غ. ب. م.، العراق، لمحة جغرافية موجزة، موسكو، ١٩٥٥، ص ٢٤.

العدد العام لنفوس العراق هو ٣ـ٤ ملايين نسمة في السنوات العشرينيات والثلاثينيات فمن الممكن ان يكون عدد نفوس الكورد في العراق بين ٧٠٠ ألف و٨٠٠ الأف.

أن مثل هذه المعلومات غير الموثقة تنطبق على السكان الكورد في ايران فبالنسبة للعدد العام لسكان ايران (حتى بداية عام ١٩٣٠) وهو ما كان يبلغ ١٠ـ ١٢ مليون نسمة فإن الكورد قد شكلوا نسبة ٨٪ بحسب التأكيد الذي اورده غ. ف. شيتوف المستفرس. وشكل اخوانهم اللور ١٠٪[٢٣]. ومن المعتقد ان نسبة عدد الكورد الى عدد اللوريين وزيادة اللوريين فيها هي نسبة خاطئة، فضلاً عن تقليص النسبة المئوية لعدد السكان الكورد[٢٤]. وكما يبدو فإن العدد العام للأكراد في ايران في عشية الحرب العالمية الثانية يقرب من ٢ مليون نسمة. وان الكورد يشكلون بالذات الاكثرية الساحقة من السكان في اقليم كوردستان الايرانية ويشكلون في خانية ماكين ما يصل الى ١٠٪ من السكان، في منطقة اورومية ٤٠٪ وفي خراسان فقط فإن قبيلة زافارانلي الكوردية تشغل نسبة ١٠ـ١٥٪ من السكان[٢٥]. اما المناطق الاخرى من ايران فلا توجد معلومات عنها.

وبصدد سوريا فإن من الممكن تعيين عدد السكان الكورد فيها في العشرينيات والثلاثينيات واعتبار ذلك ممكناً انطلاقاً من الاحصائيات الحاضرة، حيث ان العدد يقرب من نسبة ٦ـ٧٪ أي ٢٠٠ـ٣٠٠ الف نسمة[٢٦].

وبناء على ذلك وعلى الرغم من جميع التغيرات العرقية السكانية في حقبة ما بين الحربين العالميتين فإن كوردستان بقيت كمفهوم جغرافي بلاداً للسكان الكورد بالدرجة الرئيسية الذين هم يشكلون في جميع اصقاعاتها اساساً مجموعة عرقية ذات اصل واحد.

ولكنه هل يجوز طرح سؤال حول الوحدة العرقية للشعب الكوردي في المرحلة قيد الاستعراض (فضلاً عن طرحه في المرحلة المعاصرة) وهو هل ان المجتمع الكوردي من حيث العلاقات العرقية يمثل بنفسه كوحدة واحدة؟ الجواب هنا يستدعي شروطاً جدية.

---

[٢٣] شيتوف غ. ف.، فارس تحت سلطة آخر القاجاريين. لينينغراد، ١٩٣٣، ص ١٧٢.

[٢٤] بحسب احدث دليل مشهور، على سبيل المثال بقلم س. أي. بروك، ففي اواسط عام ١٩٨٣ فإن من بين نفوس ايران البالغ عددهم ٤١٦٤٠٠٠٠ نسمة كان الكورد يبلغ عدد نفوسهم ٣٨٠٠٠٠٠ نسمة، اما عدد اللور فكان ١٨٠٠٠٠٠ نسمة، س. أي. بروك.، سكان العالم. دليل الاعراق السكانية، موسكو، ١٩٨٦، ص ٣٥٨.

[٢٥] شمال فارس، (تقرير قنصلي)، موسكو، ١٩٨٣، ص ٤و ٦٥و ٧٣.

[٢٦] بروك س. أي.، سكان العالم، ص ٤٢٢.

أنها شروط او تحفظات واضحة بهذه الصورة او تلك. فإن الحدود الدولية قبل كل شيء هي التي تشكل عقبة لتوحيد الأمة الكوردية. وهي الحدود التي قسمت هذا الشعب. فإن التجزئة لشعب كوردستان قد تضاعفت بعد الحرب العالمية الاولى. فهو صار يعيش ليس على ارض بلدين بل على ارض اربعة بلدان. الا ان الوسط السكاني العرقي الذي عاش فيه الكورد لم يتغير (الاتراك والعرب والفرس والايزديون).

الا ان عوامل ثقيلة بدأت تضغط على التطور الوطني للحكومتين العربيتين العراق وسوريا في تطورهما الوطني مثل السياسة الخارجية وهما حكومتان واقعتان تحت الهيمنة الانكليزية والفرنسية اللتين مارستا تأثيراً مباشراً على الكورد.

والعقبة الأخرى هي (داخلية) تضرب جذورها عميقاً في قلب التقاليد الكوردية العريقة، وبعبارة اكثر وضوحاً، أنها عقبة ناشئة عن التخلف التقليدي للمجتمع الكوردي. وهذا التخلف متمثل بالخلافات القبلية والاختلافات اللغوية والعقائد الدينية والفوارق في مستويات القوى. وان بعض الاختلافات على درجة من الضخامة بحيث تثور الشكوك حول إعتبار بعض القبائل جزءاً من الشعب الكوردي.

واذا كان لمثل هذه الشكوك بالنسبة للوريين بل وخاصة للبختياريين أسس مكشوفة فإن هذه الشكوك لا أساس لها بالنسبة للكورد الزازائيين الذين يتحدثون بلهجة خاصة هي لهجة دوملي (الزازاكية) الذين يدينون بواحد من المذاهب المتطرفة ـ الشيعية ـ أهل الحق او العلي اللاهية، والذين يعيشون في ديرسيم وهي حالياً تدعى (تونجيلي في كوردستان التركية) والذين كثيراً ما يطلق عليهم العلويون او قزلباشي، وكذلك بالنسبة الى الايزديين الذين يعيشون مشتتين الى الشمال والشمال الشرقي من الموصل (غالبيتهم الساحقة يعيشون في جبل سنجار) وايضاً بالنسبة للكورد الذين يعيشون في شرق سوريا وتركيا وفي القفقاس الذين يدينون بديانة كردية صافية اصيلة وعريقة[٢٧].

---

[٢٧] مؤلف البحث الخاص عن الايزديين ر. ايمبسون، وصفهم بأنهم عنصر محتمل من الكورد، وكتب يقول انهم في سنجار يستخدمون اللغة الكرمانجية ويخلطونها ايضاً بالعربية. اما من حيث المنحدر الانثروبولوجي فهم ينتمون الى الجنس الهندو- اوروبي. واما الاخرون فينتمون الى العنصر السامي (العربي). وعدد الايزديين ١٥٠ الف نسمة في اواخر القرن التاسع عشر. وهبط هذا العدد بفعل المذابح والطرد الى ٤٠ الف نسمة حتى لواسط

وفي هذا المجال يدور الكلام حول درجة النقاء العرقي الجوهري الأصيل حتى ولو في (اللغة والدين والمنظمات الاجتماعية لبعض الجماعات من السكان الكورد).

وعلى كل حال فمن غير الجائز ان يوصف الكورد خلال هذه المرحلة من الدراسة بأنهم شعب متجانس عرقياً. والسبب الرئيسي لعدم التجانس هو ماضيهم التأريخي الصعب (فقر مدقع بلا حدود، وحروب واضطهاد وما شاكل ذلك الذي انتج الانقسامات السياسية التي عرقلت خلق دولة كوردية موحدة) وما نجم عن ذلك من تخلف اجتماعي اقتصادي وثقافي وهو تخلف بصيغ أكل الدهر عليها وشرب، لمنظمات اجتماعية ايديولوجية في الحياة الاجتماعية. ومن أكثر رواسب الماضي المتخلفة انتشاراً بالنسبة للكورد التي بقيت لدى الكورد هي العلاقات القبلية مع طراز مناسب في حياتهم لهذه العلاقات.

لا ينبغي رغم كل شي المبالغة بعامل التشتت في الوحدة الاثنية - العرقية للشعب الكوردي. وفيما لو اخذنا الفوارق الاثنية المجردة (اللغة والديانة والظروف الحياتية وما شابه ذلك) فإن هذه ليس في وسعها ان تكون عقبات لا يمكن تجاوزها بالنسبة لتفاهم السكان الكورد ما بينهم في مجالات اللغة والأدب والحياة العامة. وكذلك فإن الحدود الدولية لم تكن ايضاً على هذه الحال من حيث الحراسة الضعيفة مما يخلق السهولة في اجتيازها من جميع الجهات. وما يتعلق بمستويات التطور الاجتماعي الاقتصادي، فهي مستويات متبيكنة بالطبع في شتى مناطق كوردستان، وهي قد اتسمت (تقريباً بنفس السمات التي كانت عليها مستويات البلدان التي يعيش فيها الكورد، اي بنفس مستويات تركيا وايران والعراق وسوريا)، ولكنها سمات غير كبيرة التبيكن على العموم. فإن المناطق الكوردية كانت مناطق نائية متخلفة ضمن هذه البلدان التي تفتقر الى قوى انتاجية متطورة واتخذت اسلوب الحياة الرأسمالية واستطاعت بصعوبة التضييق على البنية القبلية الاقطاعية التقليدية القائمة على اساس العلاقات الاقتصادية البدوية.

الاعوام العشرينيات وعددهم في ولاية الموصل ١٧٥٠٠ نسمة، ويعدد ايمبسون جميع مناطق الايزديين وقراهم والقبائل التي تقطنها منهم، فضلاً عن القبائل الرحل منهم ايضاً وتجمعاتهم. ايمبسون ر. ايتش. دبليو.، عبادة الملاك الطاووس. ديانة محدودة لقبيلة الايزدية في كوردستان، لندن، ١٩٢٨، ص ٢٤ و٦٦و ٦٨.

وبهذه الصورة فإن الكورد هم في علاقاتهم الاثنية - العرقية خلال هذه المرحلة موضوع الدراسة، ان لم يكونوا متجانسين فإن غالبيتهم كتلة من أصل واحد، والاقسام الباقية التي من هذه الكتلة تربط ما بينهم عوامل اختلاط مشتركة دائمة. والذي يعزز هذا التخالط المشترك هو مجموعة من عناصر اثنية نفسية، أركانها الارض المشتركة واصل المنشأ وتاريخ الحياة التي صارت هي القوى المركة لتوحيد القومية الكوردية تحت تأثير الافكار الوطنية التحررية التي تغلغلت عميقاً في المجتمع الكوردي. وأمام جميع كل هذا الذي يوحد جميع الكورد فإن قوى الاختلاف في اللغات والأديان والآداب والادارات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والحياتية وغيرها قد تراجعت كلها الى مواقع متأخرة الى الخلف.

ان ما جرى التطرق اليه لا يستبعد ضرورة اللجوء الى تحليل دقيق للحالة الاساسية للمجتمع الكوردي عموماً ولكل منطقة على انفراد من مناطق كوردستان في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. ومن الصعب بدون هذا التحليل ان نتلمس المضمون السياسي للمسألة الكوردية على المستويين الداخلي والخارجي. ومن المفيد الانتباه الى بعض المشاكل المركزية كي نتجاوز ان تكون دراسة هذه المسائل هدفاً بحد ذاته استناداً الى الابحاث المنجزة.

وأولى هذه المسائل هي تشخيص حالة المجتمع الكوردي عبر تاريخه. ويجب في هذا الشأن التحرك من مقاييس المرحلة ومن نفس ذلك الموقع الذي تشغله آنذاك سوءاً البلدان التي يعيش الكورد فيها ام كوردستان نفسها. ومثل هذه المعالجة بإمكانها التمخض عن تقييم شامل للمجتمع الكوردي، اولاً كمجتمع انتقالي من المرحلة التقليدية للاقطاع (بنموذجه في الشرق الأوسط) الى المرحلة الرأسمالية، وثانياً كمجتمع يقف في بداية المرحلة الاولى لهذا الانتقال التي تعرض خلالها الى العواقب الفاسدة والمشوهة الناجمة عن التأثير الاستعماري، وثالثاً كمجتمع موجود في اسفل درجات سلم التطور حتى بالقياس الى البلدان التي يعيش الاكراد فيها، التي لا تمتلك ابداً مقومات عالية، وكذلك بالقياس الى اكثر انواع العلاقات العشائرية قوة في التخلف والقوالب البدائية في الحياة الاقتصادية والثقافية والوتائر البطيئة في التقدم. وان هذا التقييم العام تؤكده ابحاث محددة لمفكرين اجتماعيين كورد في كل جزء من كوردستان والتي تمت ترجمة بعض منها على يد مستشرقين سوفييت وأجانب.

ففي القسم التركي من كوردستان كان الشعب الكوردي خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين قد احاطته ظروف غاية في الصعوبة لم تهيء له مطلقاً ظروف من اي نوع كان، للتطور الناجح على طريق التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي والثقافي. ويجب البحث عن أصل الشر قبل كل شيء في الظروف السياسية التي احاطت اكراد تركيا في مرحلة ما بين الحربين. فإن حزب القوميين الأتراك برئاسة القائد البارز مصطفى كمال باشا (اتاتورك) الذين تسنموا كرسي الحكم بعد انتصار ثورة الكماليين الوطنية التحررية انتهجوا سياسة سريعة لتحديث بلادهم، قدر الامكان تحديثاً راسمالياً وفق الطراز الغربي، ولكنهم لم يسيروا سريعاً في هذه السياسة لتطبيقها في الولايات الشرقية من البلاد التي يقطن فيها المتمردون الكورد. وقد عرقلت ذلك جزئياً صعوبات حقيقية نشأت من جراء المستوى البدائي "للشرق" قياساً الى الولايات الغربية والمتاخمة للبحر الأسود والبحر المتوسط التي بدأت الرأسمالية تتأصل فيها منذ ايام السلاطين، حيث بدأت بخلق البنية التحتية المناسبة وتطبيق اساليب الحضارة الغربية. اما أهم شيء بالنسبة للسلطة التركية المنهمكة بسحق الانتفاضات الكوردية العديدة بحيث أنها خلقت في شرق الاناضول خلال اعوام العشرينيات والثلاثينيات أوضاعاً حربية دائمة مع جميع ما يصاحبها عادة من مظاهر الحياة الداخلية، فهو عدم رغبتها في تطوير هذه المنطقة اقتصادياً وثقافياً وذلك لغرض منع اشتداد قوة القاعدة المادية لنمو الروح القومية الكوردية في تركيا.

كانت انقرة تسعى قدر ما تستطيع مستقبلاً للأبقاء على "الشرق" في حالة حياة بدائية نسبياً، انطلاقاً من تصورات حربية ـ ستراتيجية ايضاً المتمثلة في مواصلة "احتكار عدم فتح الطرق" سيء الصيت، بوجه "الخطر السوفييتي" المحتمل، وبوجه مختلف انواع التحركات الكوردية من جهات الحدود الايرانية والعراقية. وكان هناك رأي قديم هو ان البنية التحتية غير المتطورة تكون لفائدة الجانب المدافع عن نفسه، اي لصالح تركيا، وكذلك من الممكن ان تكون ترياقاً علاجياً ضد خطر توحيد كوردستان المقسمة هذا التقسيم الذي يعتبر الوسط الذي يديم حياة الانقسام الكوردي التقليدي.

وبإختصار فإن كوردستان التركية في المرحلة الكمالية قد بقيت أقليماً متخلفاً في نواحي العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية وفقيراً مع ظروف حياتية بدائية لسكانه المضطهدين والمعذبين عذاباً قاسياً. وفي خلال هذه الحقبة حدثت طبعاً بعض التطورات

المتقدمة في الولايات الشرقية الأمر الذي شمل المجتمع الكوردي نسبياً، الا ان هذا المجتمع بقي متخلفاً تخلفاً شديداً عن التقدم الذي تحقق في جميع البلاد التركية وهو تقدم شمل عموم تركيا ولاسيما في مناطقها الغربية والوسطى بصورة خاصة.

من الممكن ايراد عدد كثير من الادلة والشهود المعاصرين (المطلعين بأنفسهم والبحاثة) حول الفقر المدقع والتخلف الشامل للسكان الكورد في الجمهورية التركية الفتية[٢٨]. وقد وصف د. س.زافرييف، حالة الزراعة في تركيا (ومن ضمنها زراعة كوردستان بأنها زراعة "فقيرة" معتبراً هذا الفقر مصدراً "للاضطرابات المتواصلة بلا نهاية في كوردستان"[٢٩]. وتأكيداً منه على ذلك، فقد تسطرت حقائق مؤكدة غير قليلة.

وهذه الحقائق تعطي انطباعاً مؤثراً وخاصة عند مقارنتها بالاوضاع في المناطق المتطورة الأخرى نسبياً من تركيا. فإن منطقة الاناضول الشرقية كانت هكذا وبقيت اقليماً زراعياً بشكل استثنائي مع غالبية زراعية من السكان، ومدن لا تكاد تلاحظ فيها حياة متطورة وفي النصف الاول من عقد الثلاثينيات، كان سكان المدن يشكلون في هذه المنطقة لا اكثر من ١٠٪ [٣٠]. وبناء على ذلك فإن كوردستان تركيا كانت اقليماً في اقصى درجات التخلف، ولاسيما في العلاقات الاجتماعية وذلك بالنسبة لسكان المدن والقرى الذين كانوا يعيشون في مجتمعات القرون الوسطى.

وتجسد التخلف هنا في الهيكلية البنيوية لسكان الارياف وفي تنظيم الانتاج الزراعي الذي اتسم بالتشتت والاساليب البالية. واستناداً الى احصاء زراعي تركي لسنة ١٩٢٧ في شرق الاناضول فقد كان معدل حصة القرية الواحدة ٢٣ "ديم" بينما كان معدله ٤٣ في تركيا كلها. وطبقاً لذلك فقد كان يعيش في القرية الواحدة من الشرق ١٢٠ نسمة بالمعدل مقابل ٢٢٣ في بقية انحاء تركيا الأخرى كلها. ومعدل كثافة السكان في الكيلو متر المربع في الشرق ١١,٠٢

---

[٢٨] العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لدى الكورد جاءت تفصيلياً في البحث العلمي للكاتب أ. م. مينيشاشفيلي "الكورد .. مقالات حول الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعيشية، موسكو، ١٩٨٤. وكذلك في الملخص الكلاسيكي بقلم ف. ب. نيكيتين، الكورد، ولكن الابحاث الاثنية التي صدر بعض منها في الغرب حول الكورد كانت تخلو مما يهمنا في خلال هذه المرحلة من البحث، وهو ماسنحاول نحن عمل كل ماهو ضروري من اجل ذلك تقريباً. (بسبب ضآلة وتناقضات المصادر والكتابات).

[٢٩] زافرييف د. س.، اقتصاد تركيا المعاصرة، تفليس، ١٩٣٤، ص ٣٥.

[٣٠] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٢٨.

مقابل ٢٤. وكانت الاراضي المخصصة للزراعة في الشرق٣٪ من كافة مساحة الارض بينما تشكل ١٤٪ في بقية تركيا. وفيما بعد فإن هذه المؤشرات قد أرتفعت قليلاً بصورة مبدئية[٣١].

ومن الطبيعي لمثل هذا التوزيع السكاني لسكان الارياف في شرق تركيا ان يعزى الى الظروف الجغرافية (السلاسل الجبلية التي تعرقل تهيئة مساحات كبيرة من الاراضي للأستغلال الزراعي وانشاء مستوطنات زراعية ضخمة). الا انه بنفس الوقت يمكن لهذا ان يعتبر علامة على التخلف والبدائية في الحياة المعيشية والزراعية. وبحسب نتائج نفس ذلك الاحصاء فإن نسبة استخدام الماكنات الزراعية لم تزد عن ١,٠٣ من بين جميع ادوات الانتاج الزراعي. ومما له دلالته البالغة ان منظمة التجارة الخارجية السوفييتية زاكفوستورغ قد باعت منذ عام ١٩٢٧ والى عام ١٩٣٣ في سوق ارضروم لا اكثر من ١٢٣ محراثاً وعشر حاصدات حبوب وعشر مجارف حصانية و٢١ مذراة[٣٢].

وكان السائح الالماني كورت فابير، قد صور تصويراً ساطعاً أحوال القرية الكوردية في سنوات العشرينيات حيث قال : "لقد تحدثت عدة مرات حول بؤس القرية التركية. ولكنني لين لاجد تلك الكلمات لأصف بها التراكم الكئيب للغيران الارضية التي يسكن بها الكورد في الأودية الجبلية المنعزلة خلف ارضروم! فإن هؤلاء أناس حطموا بكل معنى الكلمة الرقم القياسي للقناعة حول ما يتعلق بالحياة المريحة... وانني لم اشاهد في حياتي ابداً أناساً كان لديهم مثل هذا النزر اليسير من النقود، في الوقت الذي هم بأمس الحاجة اليها"[٣٣]. ثم يواصل حديثه بالقول "لربما ان نوئي ـ الفلاح ما يزال يحرث أسفل سفوح آرارات بنفس ذلك المحراث الذي هو قطعة خشب ذات نهاية حادة لا تكاد تعمل الا بتخديش سطح الارض!.. ويبدو ان التأريخ قد قرر التوقف هنا لعدة مئات من السنين متخلفاً عن السيارة الحديثة. فهل سيبقى هكذا طويلاً؟"[٣٤].

أن التخلف الحياتي والتكنولوجي في القرية الكوردية بتركيا، كان وليداً بالدرجة الاولى طبعاً للعلاقات الاجتماعية التي بقيت بالية بصورة أستثنائية. فالنظام الاقطاعي الكوردي المتأسس

---

[٣١] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر للولايات الشمالية الشرقية التركية، ص ١٨٥.

[٣٢] المصدر نفسه، ص ١٨٨.

[٣٣] فابير كوت.، على طريق الشرق العظيمة، موسكو- لينينغراد، ١٩٣١، ص ٥٠و٥١.

[٣٤] المصدر نفسه، ص ٥٣.

على البنية القبلية ذات الأصل الواحد من السكان منذ قديم الزمان، والانتاج الفريد من نوعه في زمن المشاعية "اوبا" لتربية قطعان المواشي ومنتجاتها مع الحل والترحال الدوري "بشكل عمودي" مع العيش في ظروف الاضطهاد السياسي والاقتصادي من جانب الدولة التركية التي رغم دخولها في مرحلة التحلل الحتمي فإنها واصلت الأمساك بقوة في أحضانها بالغالبية الساحقة من سكان شرق تركيا[٣٥]. لقد ادى دخول القرية في تركيا مرحلة انتقالية عندما حدث اختلال في وسائل الانتاج التقليدية القديمة بينما كانت تجري ببطء اقامة العلاقات الاجتماعية الجديدة في ظروف اضطرابات داخلية واضطهاد قومي، لقد ادى هذا حتماً الى تدهور الحالة الاقتصادية للجماهير الاساسية من جماهير الشعب الكوردي العاملة في القرى والى افقارها ليس افقاراً نسبياً بل مطلقاً.

ان بنية ملكية الارض وزراعتها في كوردستان التركية بمساحاتها الصغيرة من جهة وملكيات الاراضي الضخمة في الجهة المقابلة كانت نموذجاً عادياً لانحدار المجتمع الاقطاعي نحو الانهيار اخيراً في الاقليم الآسيوي الغربي.

فإن الاراضي الزراعية ذات مساحة هكتار واحد كان عددها عام ١٩٢٤ في ولاية بتليس ٢١٪ وفي طرابزون ٣٨٪ وفي الثارزيز (معمورة العزيز) ٢٧٪ وفي ارضروم ٤٥٪ وفي وان ٣٦٪ وفي ديار بكر ١٧٪ وفي أورفه ١٨٪ وكان عدد الاراضي ذات مساحة ١ـ١,٥ هكتار في ولاية بتليس ٤١٪ وفي طرابزون ٤٦٪ وفي أورفه ٣٥٪[٣٦]. ومن جانب آخر فإن في الولايات الشرقية، اي في الولايات الكوردية الرئيسية بتركيا كان تركيز الاراضي بيد الاقطاعيين اعلى مما في الولايات الاخرى من البلاد، وهو ما تتحدث عنه رهون الضمان عن ديون المصارف الزراعية (فإن عدد المعاملات اقل مما في المناطق التركية الاخرى، والمعدل المتوسط لتثمين المعاملات اعلى، ونمو متوسط التثمين حسب السنين)[٣٧].

---

[٣٥] وصف تفصيلي باللغة الروسية للحالة الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع الكوردي التقليدي والذي هو بطرق التحول في جميع اجزاء كوردستان. انظر: نيكيتين ف. الكورد، الفصل ٣و٦، مننتيشاشفيلي أ. م. الكورد، الفصل الثالث.

[٣٦] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر، ص ٢٠٩.

[٣٧] المصدر نفسه، ص ٢٠٩-٢١١.

كان شيوخ العشائر الكوردية بالاضافة الى هذه المناصب يمارسون كقاعدة في نفس الوقت اعمال كبار التجار من طراز النظام الاقطاعي الذين يملكون مقاطعات كبيرة من الاراضي. وكانوا مثل الاقطاعيين الاتراك في الشرق يطلق عليهم لقب "دريب" اي مايعني "ملاك الوديان". وفي ممارساتهم لاعمال غير مفيدة اقتصادياً وغير مضطرين لها فإنهم كانوا في نفس الوق يؤجرون اراضيهم ومراعيهم، ويقايضونها (قطعان ماشية) فيركزون بيكديهم قطعاناً ضخمة من الماشية المتمثلة بعشرات الالوف من الاغنام وبالاف الرؤوس من قطعان البقر واسراب الخيول. وظلت على اتساعها السابق اساليب القرون الوسطى في قيام شيوخ العشائر بجباية الضرائب للدولة وهي ضرائب ثقيلة جداً في اداها لجماهير الناس العاملين. ولم تختف من مسرح الحياة ايضاً عادات تقليدية قديمة بشان الحقوق الاقطاعية الكوردية كالهدايا واجبة التقديم (في اثناء الزواج وتشييع الموتى وغير ذلك) والقيام بأعمال الخدمة لهم وهلمجرا[٣٨].

وقد جرت مجادلات في اثناء ذلك حول مدى قوة ثبات النظام الاقطاعي في كوردستان التركية خلال المرحلة الكمالية؟ وقد وصف أ. ف. ميللير (أ. ميلنيك) هذا النظام بأنه شبه اقطاعي، حيث أجرت الحكومة الكمالية في الولايات الشرقية إصلاحات اجتماعية ذات طبيعة برجوازية موضوعية رغم أنها كانت بطيئة ومتقطعة وليس بالحجم الكبير جداً. ففي سنة ١٩٢٩ قامت الحكومة التركية في الولايات الشرقية بتوزيع ما نسبته اقل من ٣٪ من الاراضي الصالحة للزراعة (بطريقة الايجار او البيع للناس) واستمر الفلاحون في اعطاء ملاك الاراضي نصف او حتى ثلثي الحاصل الزراعي[٣٩] ثمناً للايجار. وظلت سارية المفعول اساليب الاخضاع الاقطاعية مثل اعمال السخرة والمحاصصة (مورابا جاليك) رغم الشيوع اثناء ذلك لاساليب اكثر حداثة في الاستئجار (كيسيمليك) (اي ان مالك الاراض يتقاضى حصته نقداً) او بمختلف اشكال الاستئجار الاخرى[٤٠]. ويقر بمثل وجهة النظر هذه كل من ب. ف. اوسيتروف، ايراندوست وكيتا يغورودسكي.

---

[٣٨] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٩٥.

[٣٩] ميلنيك أ.، الازمة الاقتصادية في تركيا "الحياة العالمية"، ١٩٣٠، العدد ١، ص ٤٣.

[٤٠] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر، ص ٢١١.

وفي مقابل ذلك فإن المناهضين للسياسة الكمالية (اليساريين) وهم علماء مستشرقون قد برهنوا على توطد مواقع الوحش الاقطاعي الذي حافظت عليه انقرة في كوردستان. وعبر عن مثل هذه النظرة الفريدة ك. غ. فاسيليفسكي حيث كتب، يقول"اننا نجد في الولايات الشرقية بكوردستان وفي بعض أقاليم البحر المتوسط قبائل رعوية (!) ونمطاً اقطاعياً قائماً على اقتصاد طبيعي مصاب بقليل من التحلل". فإن هناك "نظام استغلال اقطاعي من نوع فريد يمارسه في الزراعة الشيوخ الكورد ـ "ديري باي؟""[41]. والعلاقات الاقطاعية في كوردستان هي علاقات مستقرة، وان الكماليين ابقوها "بدون مساس تماما" وان قوانين الاصلاح الزراعي في كوردستان هي "ديماغوجية"[42]. وفي تصويره للنظام الاقطاعي في كوردستان، فإن التهري "يزداد تعقيداً وبطئاً نتيجة للاضطهاد القومي الذي يتعرض له الكورد وللتدخل الامبريالي" وللحالة التي عليها الجماهير الاساسية من المجتمع الكوردي "فالاقطاعي الكوردي هو في نظر سكان منطقته مستغل اضافي"[43]. ولم يأمل فاسيليفسكي ان يتحقق اي نوع من التقدم في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية لاكراد تركيا في العهد الكمالي.

وعند النظرة الاولى الى اوضاع الحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية للقرية الكوردية في تركيا الكمالية فإن معطيات المعلومات تؤكد هذه النظرة. وفي الواقع فإن كثيراً من المؤشرات على هذا التدهور كانت حقيقية. فإن الاقتصاد الزراعي كان في شرق تركيا ينحو كالعادة في غالبيته منحى تربية قطعان الماشية، فضلاً عن انها تزداد انتشاراً بشكل خارق للمألوف. وان اكثر من نصف السكان القادرين على العمل كانوا يشتغلون بتربية المواشي. وبحسب مختلف الاحصائيات فإن الارض الزراعية تشكل من ١،١٤٪ الى ٢،٧٨٪ من جميع مساحة الارض هناك. وتذكر احصائية ان عدد الماكنات الزراعية بلغ اقل من ألف وخمسمئة ماكنة وحوالي ١٣٠ الف من المعدات البدائية الزراعية من الصنع المحلي. وكان يوجد في كل مزرعة قطيع واحد او نصف قطيع من رؤوس الماشية[44].

---

[41] ضد التركيز على الاستغلال الانتهازي في البنية الزراعية بتركيا، المسألة الزراعية، ١٩٣٠، كتاب ٤-٥، ص ٧٦و٧٧.

[42] المصدر نفسه، كتاب ٦-٧، ص ٤٠.

[43] معالجة المسألة الزراعية في كوردستان.. تحليل المشكلة الكوردية، المسالة الزراعية، ١٩٣٢، كتاب ١-٢، ص ١١٥-١١٦.

[44] المصدر نفسه ، ص ١٢٤.

وكانت الزراعة الكوردستانية وهي الفرع الاقتصادي الرئيسي، تعاني من تدهور عميق. وهذا الفرع هو الذي يغذي غالبية السكان الكورد الذين هم يعملون في تربية الماشية . ومنذ المنتصف الثاني لعقد العشرينيات فإن قطعان الاغنام والماعز قد اخذت تنخفض اعدادها مقدار ١٠٪ سنوياً (وذلك بسبب الكساد والخسائر في اثناء القضاء على الانتفاضات وتقلص كلاً القطعان بسبب التركيز على الاعمال الزراعية). اما بالنسبة لقطعان الماشية الكبيرة فقد هبطت رؤوسها منذ عام ١٩٢٧ الى ١٩٣٢ ما يصل الى ٢٠٪[٤٥]. وعلى الرغم من ان الأهمية التي انطوت عليها تربية قطعان المواشي بالنسبة للعمل الزراعي في كوردستان التركية كانت أعلى قياساً الى المناطق التركية الأخرى، فإن حصة الاسرة الواحدة في الولايات الشرقية خلال سنة ١٩٢٧ وكذلك في باقي مناطق البلاد الاخرى كانت بمعدل ١٢,٦ و٢٧,٦ من رؤوس الماشية على التوالي. وفي عام ١٩١٢ كان في اقليم قارس (الذي كان آنذاك ضمن الامبراطورية الروسية) من قطعان الابقار ما وصل عددها الى ٣٢٥ و٥٣٢ رأساً اما في عام ١٩٣٢ فقد تقلص الى ٢٤١ الف رأس وكذلك فإن رؤوس الماعز تقلصت على ضوء ذلك من ٨٨١٣١ رأس الى ٥٤ الف رأس، والخيول والجاموس تقلصت من ٢٨٦٨٤ رأس الى ١٣ الف رأس، وتقلصت اعداد الحمير من ٩٤٠٩ الى الفين. وتوالى هذا الانخفاض في السنوات التالية. وعلى سبيل المثال فإن هذا الانخفاض بلغ بين اعوام ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ في ست عشرة ولاية "قومية" ما نسبته ٢٠٪ (وبلغت هذه النسبة في عموم تركيا ١١٪)[٤٦].

في الزمن الذي يغطيه هذا البحث يتوفر ما يكفي تماماً من المعلومات عن ظلم الاقطاع في كوردستان التركية، وعن حالة الفقر المدقع للكسبة الكورد البسطاء، وعن أشد المستويات بدائية لحياتهم المعيشية وثقافتهم. وعدا هذا فإن مثل هذا النوع من المعلومات يغطي بل وينطبق تماماً على مراحل زمنية ابعد من هذه كثيراً[٤٧]. وفي السنوات العشرينيات والثلاثينيات فإن القرية الكوردية في كوردستان التركية كانت تبدو الحياة فيها حقيرة تماماً من حيث وجهة نظر التقدم الاجتماعي. وهذا مثال ناصع على هذه الحقيقة. فإن الفلاحين

---

[٤٥] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٩٩.

[٤٦] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر، ص ٢٢٢–٢٢٤.

[٤٧] مينتيشاشفيلي أ. م.، الكورد، ص ١٤٠–١٤١، وهسرتيان م. أ. اكراد تركيا في التأريخ المعاصر، بريڤان، ١٩٩٠، ص٢٢٩–٢٣٠.

الكورد عندما بدأوا يميلون لاستخدام اساليب اكثر تقدماً لفلاحة الارض فصاروا يمتلكون المحاريث الحديدية. الا ان السلطات عندما حاولت ان توزع عليهم حوالي ٥٠٠ ذراية بسعر زهيد جداً، فإن الفلاحين امتنعوا عن شرائها، وذلك لان الملالي عندهم اعلنوا ان هذه الاداة "بدعة شيطانية" بل وقاموا حتى بتحطيم المحاريث التي اشتروها[٤٨]. وان الجريدة التركية "اكشام" كتبت بعددها في ١٩ ايلول/ سبتمبر ـ ١٩٢٥: "ان الفلاحين في القرى لا يتمتعون بأية حقوق، اي ان هذا هو وضعهم الحقوقي. وحول ما يتصل بالواجبات الملقاة عليهم فإنها ملخصة في عبارة موجزة: "العمل حتى الموت". وان حالة الفقر التي هم عليها اوصلتهم الى مستوى العبودية الحقيقية [٤٩]. وبعد ست سنوات من ذلك أكدت جريدة "ملليت" ان المنتسبين البسطاء للعشائر الكوردية في ديرسيم (تونجيل) هم في حالتهم كالعبيد لشيوخهم"[٥٠].

وبالطبع يجب الأخذ بنظر الأعتبار ان الصحافة التركية الموالية للحكومة (ولم تكن هناك في الواقع صحافة اخرى في تركيا الكمالية) كانت تتعمد احياناً ان تزيد من حدة تصارع الالوان، للتمويه على السياسة الشوفينية التي تمارسها السلطة ضد الكورد بإسم التبشير بـ "التحضر التركي". وما عدا ذلك فإن من جراء عدم صحة المعلومات الاحصائية، ثم بسبب محاولات الكورد التملص من الضرائب المفروضة عليهم، فلربما ان هذا كان قد أدى الى حصول بعض الانخفاض في رؤوس قطعان المواشي. الا ان هذا ليس في وسعه تغيير جوهر القضية المتمثل بإنحطاط الاقتصاد التقليدي للقرى الكوردية في شرق تركيا وذلك في أوقات القحط الذي انزل أوخم العواقب في هذا الأقليم (كما حصل خلال سنتي ١٩٢٣ـ١٩٢٤)[٥١].

ان هبوط الانتاج الزراعي في كوردستان التركية خلال المرحلة الكمالية[٥٢] اعطى خلفية للصورة العامة التي رسمها هذا الهبوط للتخلف الاجتماعي الاقتصادي والثقافي لهذا الاقليم،

---

[٤٨] منور.، حول كوردستان، على حدود الشرق، ١٩٢٨، عدد ٣-٤، ص ٢٠١.

[٤٩] نحو اصلاح زراعي في كوردستان، ص ١٢٤.

[٥٠] مواصفات الاساليب الاقطاعية وشبه الاقطاعية للاستغلال الزراعي بتركيا، ص ٥٦.

[٥١] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٩٥، التأريخ المعاصر، ص ١٤٧.

[٥٢] أحد المعادين للتطلعات الكوردية وهو كاتب الماني اكد ان في كوردستان تركيا .. الظروف القومية لاتشكل عقبة بوجه تطوير الزراعة، والسلطات التركية بأمكانها خلق اي وسيلة دون جهد خاص للعناية بالاقليات القومية في البلاد، ببليوغرافيا الشرق، الاصدار الاول، ١٩٣٢، ص ٧٤.

وهو تخلف ليس بالمعنى المجرد، بل وبالقياس نسبياً الى التخلف الخاص بتركيا كلها. فإن المدن والصناعة والحرف والنشاط المالي المصرفي وطرق المواصلات والاتصالات هي كالسابق موجودة في حالة بدائية بائسة. كما ان جميع المؤسسات الصناعية هي يدوية العمل حيث يعمل بكل واحدة منها ثلاثة عمال[٥٣]. وبحسب المعلومات فإن في أواخر الثلاثينيات كان في تركيا ٧٢ محطة لتوليد الكهرباء لتزويد المؤسسات الصناعية بالطاقة. وكان في الولايات الشرقية توجد واحدة فقط من هذه المحطات (في بتليس) وهي واطئة الطاقة. ومن بين ١٨٧ محطة كهربائية تعمل لاضاءة المدن كانت تعمل منها ١٤ محطة في الولايات الشرقية. وجميع محطات الأقليم الكهربائية كانت تنتج ٤ ملايين KB ساعة (وهي تغطي ٢٪ من جميع مساحة تركيا) وعدد المشتركين المستفيدين منها لا اكثر من ١٠٥٢٨ مشتركاً (٣,٤٪)[٥٤].

وكذلك فإن البنية التحتية لاقليم تركيا الشرقي قد تخلف تخلفاً حاداً بالطبع. فحتى السنوات الاربعينيات فإن خطوط السكك الحديد التي طولها ٧٤١٠ كيلو متر لم يكن منها في الولايات الشرقية سوى ٨٠٠ كلم تقريباً. وأما بشأن طرق العجلات فإن الطرق الارضية في المقاطعات التركية الشرقية شكلت ٥٥٪ من جميع اطوالها. وكانت الجادات التي بحالة سيئة تشكل ٢٦٪ والتي بحالة حسنة ١٩٪ اي ٩,٦٪ من حجمها الذي في البلاد كلها)[٥٥].

وكانت التجارة الخارجية تعاني كساداً كبيراً كما هو الشأن في التجارة الداخلية. وفي عام ١٩٢٧ بلغ مقدار رأس المال المستثمر في ولايتي قارص وارضروم ١,٦ مليون ليرة. اما الثقل النوعي لجميع الولايات الشرقية في مجمل التجارة الخارجية التركية فإنه قد بلغ في الاستيراد والتصدير خلال سنة ١٩٣٠ نسبة ٥,٦٪ و٥,٨٪، وفي عام ١٩٣٣ بلغ نسبة ٧,٤٪ و٤,٧٪ وفي عام ١٩٣٧ بلغ نسبة ١,٧٪ و٠,٩٪ وفي عام ١٩٤٠ بلغ نسبة ٠,٢٪ و٠,٤٪[٥٦].

وكذلك كانت على نفس هذا المستوى المنخفض في كوردستان تركيا العلاقات الاجتماعية ايضاً. وفي عامي ١٩٣١-١٩٣٢ شكل الكادر المهني من السكان في الولايات الشرقية ما نسبته:

---

[٥٣] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ١١٨.

[٥٤] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر، ص ٢٥٤-٢٥٥.

[٥٥] المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

[٥٦] المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

٩٤٪ عاملون في الزراعة و١٪ عمال وحرفيون ومثل هذه النسبة المئوية تجار، و٠,٥٪ مستخدمون و٠,٣٪ افراد مهن حرة و٢٪ مقاتلون[٥٧]. وكانت توجد هنا الورش فقط بدلاً من النقابات[٥٨] وكانت نسبة رأس المال المستثمر في الاعمال التعاونية أقل من ٧٪ مما هو في تركيا كلها. وفي ولاية قارص كانت توجد اثنتان من التعاونيات وفي طرابزون تسع تعاونيات[٥٩].

وشاع الفقر والبطالة في كوردستان التركية. وفي عام ١٩٣٣ فإن معدل كلفة الحياة (في عام ١٩١٤ هي ١٠٠) تقدر في ديار بكر بـ١١٢٠، وفي ايليازيغ بـ ١١٤٥، وفي طرابزون ١٠٩٠[٦٠] وفي عام ١٩٤٢ ـ١٩٤٣ كان في الولايات الشرقية اثنان من المستشفيات فقط اي (في ارضروم ودياربكر) بما فيها ٢٩٥ سريراً، وثلاث دور للولادة فيها ٦٠ سريراً[٦١]. وفي عام ١٩٢٩ كان في هذا الاقليم كله ٢٨ طبيباً فقط[٦٢]. والمتعلمون من السكان نسبتهم قدرت سنة ١٩٢٧ حوالي ٤٪ (مقابل ٨٪ في تركيا كلها)[٦٣]. وعن ولايتي وان وحكاري فإن نسبة المتعلمين فيهما لا اكثر من ١ الى ٢ بالمئة، علماً ان نسبة النساء اقل من الرجال عشر مرات وان نفقات الحكومة على التعليم شكلت ٤٪ فقط من ميزانية الدولة وفي خلال الازمة الاقتصادية خلال اعوام ١٩٢٩ـ١٩٣٣ أخذ عدد المدارس في التقلص في شرق تركيا. اما المدارس من المستوى العالي فلم يكن لها وجود على العموم في بداية عام ١٩٣٠. وبعد عدة سنوات من ذلك فقط افتتحت في قارص وارضروم مدارس متوسطة للأغنياء.

وعلى هذا المنوال فإن كوردستان التركية كان فيها التدهور والكساد واضحاً خلال مرحلة هذا البحث، والخراب هنا وهناك من جراء التخلف في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية طبعاً

---

[٥٧] المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

[٥٨] منور، حول كوردستان، ص ٢٠٣.

[٥٩] زافربيف د. س. التأريخ المعاصر، ص ٢١٦.

[٦٠] المصدر نفسه ، ص ٢٣٢.

[٦١] المصدر نفسه ، ص ٢٧٩.

[٦٢] زافربيف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٣٢.

[٦٣] المصدر نفسه، ص ٢٨–٣٠.من الملاحظ انه في خلال الحملات التأديبية والجهاز القضائي الاداري في الولايات الشرقية لم يكن هناك اي نقص. على عكس ما في المجالات الاخرى والخاصة بخدمات السكان. فمثلاً ان في ولاية وان لم يكن هناك اي طبيب، بينما بلغ عدد المحامين ١٥ محامياً (المصدر نفسه السابق، ص ٣٦.

(واستبداد الانظمة الاقطاعية المتهرئة)، وسياسة السلطات التركية الشوفينية تجاه الكورد (بما فيها حملات القمع الدموية للانتفاضات الكوردية التي كانت تبعاتها خسائر كبيرة وتخريباً واسعاً) وتخريب الاتصالات التقليدية بين مختلف اجزاء كوردستان نتيجة لأعادة تقسيم الخريطة الجغرافية للشرق الأوسط بعد الحرب. والازمة الاقتصادية العالمية وبعض العوامل الاخرى. ولكن هذا لم يكن ليعني ان تطور المجتمع الكوردي في المنطقة قد توقف، بل أنه سار حتى في اعقاب ذلك. فعلى العكس من ذلك كانت الاحداث ذات الصبغة العالمية التي جرت في الربع الأول من القرن العشرين ولها علاقة مباشرة بالشرق الأوسط، وخاصة بكوردستان قد هزت نمط التقاليد العريقة للمجتمع الكوردي، وزعزعت تحت اقدامها الارضية التي كانت عملياً قاعدة للمظاهر الرجعية في حياة هذا المجتمع، وأرست أسساً لظهور ونمو بداية تقدمية. وباختصار فإن كوردستان، من بعد الحرب العالمية الاولى، وكما هو واضح من كونها أكبر الاقاليم التركية حيث يعيش فيها حوالي نصف جميع السكان الكورد، قد بدأت الدخول في مرحلة انتقالية من تاريخ تطورها، بعدما اهتزت دعائم قاعدتيها الاجتماعية والاقتصادية التقليدية القديمة التي اقيمت على اساس علاقات الانتماء العشائري وتربية المواشي القائمة على الحل والترحال وبانت آفاق للتطور على الطريق الرأسمالي وطريق الحضارة العصرية. والى جانب ذلك ظهر تدهور على حياة الجماهير الكوردية العاملة في المجالات الاقتصادية القديمة التقليدية، وانحطاط جزئي على القوى المنتجة في هذا الاقتصاد، علماً ان مثل هذا النوع من الظواهر كانت اعتيادية وموقتة بالدرجة الرئيسية بالنسبة لمرحلة اي مجتمع انتقالية. ولقد اضحى التحضر الواعد للمجتمع الكوردي أمراً لا مفر منه.

ان مثل هذا التحول كان قد جرى بين اكراد ايران والعراق وسوريا. الا ان خصائص هذه البلدان قد تركت طابعها على هذه التحولات. والشيء الرئيسي الذي تختلف فيه هذه البلدان عن تركيا، هو أنها ادنى من تركيا من حيث مستوى التطور السياسي والاجتماعي الاقتصادي والثقافي، ومن حيث نجاحات ملحوظة أقل من تركيا على طريق التحديث الرأسمالي في هذه المرحلة من البحث. وقد ترك هذا التخلف تأثيره على تطور المجتمع الكوردي في اقسام كوردستان المشابهة. الا انه لم يحصل انقطاع كبير ما بينها . وبالنسبة لما يتعلق بمستوى الادراك القومي فإن اكراد العراق مثلاً لم يتخلفوا حتى بأقل القليل عن اكراد تركيا، بل ويمكن القول أنهم قد تقدموا على اكراد تركيا في ما يتعلق بالثقافة وتصدروا على اكراد سوريا (والمقصود هنا فئة ذوي

التحصيل العالي) وهكذا فإن هذه الاختلافات هي اختلافات نسبية، ورغم ذلك فإنها لعبت دوراً تقسيمياً بعض الشيء يعيق توحيد السكان الاصليين والاساسيين في كوردستان بمجتمع واحد.

وكان النظام الاقطاعي في كوردستان الايرانية من أشدها قوة على الصمود. وكانت الاصلاحات التي اجرتها حكومة مؤسس الاسرة البهلوية الجديدة رضا شاه، اصلاحات فوقية ومتقطعة ولم تتناول الا بمستوى لا يعتد به المجال الاجتماعي الاقتصادي وفضلاً عن ذلك فإن هذه الاصلاحات ما كانت لتجري الا في آخر الادوار في المناطق النائية من ايران، ان لم تكن لا تجرى هناك على العموم.

ان المجتمع الكوردي في غرب ايران خلال السنوات العشرينيات وحتى الاربعينيات يمكن وصفه بالاساس بأنه مجتمع عشائري. وانه من حيث حياته وأعماله الاقتصادية فإن غالبية اكراد ايران يمكن اعتبارهم شبه رحل، بإستثناء اولئك الكورد الذين عاشوا في اطراف المدن. وان اعيان القبائل الكوردية (مثلهم مثل زعماء القبائل الرحل الايرانية وشبه الرحل، اي اللور والبختياريين والشاه سيفإنيين والعرب والكاشكاتسيين وغيرهم) جعلوا أنفسهم اقطاعيين موجرين ياخذون الايجار عيناً بالدرجة الرئيسية من انتاج الارض الزراعية وقطعان الماشية او انهم كثيراً ما يأخذون الايجار مباشرة من القطعان نفسها[٦٤].

وبناءً على ذلك فإن المجتمع الكوردي في ايران رضا شاه، ينبغي ان نصفه بدقة بأنه مجتمع اقطاعي عشائري. وكقاعدة فإن شيوخ العشائر هم في نفس الوقت التجار وملاك الاراضي. وكانت اساليب الاستغلال الاقطاعي تجري بصورة واسعة على الاراضي الموقوفة وكذلك على الاراضي العائدة للدولة وللشاه شخصياً. وكانت فلاحة الاراضي ضعيفة التطور[٦٥].

وهكذا فإن كوردستان ايران التي لم تخرج بعيداً من مرحلة الاقطاع، فقد كانت حالتها الاجتماعية الاقتصادية بأقصى درجات التأخر في الزراعة، وهي الصفة الغالبة فيها، مع الفقر المدقع لسكانها، والحرمان من امكانية الخدمات الاجتماعية. وابتداء من الحرب العالمية الاولى

---

[٦٤] لاميتون أ. ك. س.، الملاك والمزارع في فارس، دراسة حول حق ملكية الارض وإدارة الريع، لندن، ١٩٥٣. ص ٢٩٠-٢٩١.

[٦٥] بحسب معلومات الشخصية الكوردية الاجتماعية البارزة، العالم عبدالرحمن قاسملو (وهي معلومات في الواقع تعود الى أوقات متأخرة جداً) فإن الملكيات الزراعية الخاصة هي ٨٪ من الارض المفلوحة (١٠٪ من سكان الارياف) يعملون في مزارعهم الخاصة عبدالرحمن قاسملو، كوردستان والكورد، براغ، ١٩٦٥، ص ١٢٨، انظر: ايضاً مينتيشاشفيلي أ. م.، الكورد، ص ١٣٤-١٤٠.

بعد الفتنة التي اعقبت الحرب فإن غرب ايران بسكانه الانربيجانيين والكورد قد صار في أشد حالات الخراب. وكان سكان محافظة اورومية يبلغ عددهم قبل الحرب ٢٠٠ ألف نسمة ولكن هذا العدد هبط في نهاية العشرينيات الى ٨٠ الف. وان مدينة اورومية (رضائية) قد صارت مجرد خراب[٦٦].

كانت الزراعة في كوردستان ايران، وهي الاساس الاقتصادي لها، في حالة بائسة. وان جميع المعدات الزراعية غير الكثيرة والجزء الرئيسي من معدات الانتاج الاخرى هي بيكدي التجار. كما ان انتاجية العمل في انتاج الحاصلات الزراعية كان ضئيلاً. وبحسب احصائيات مهمة جاءت فيما بعد (في بداية الستينيات) فإن انتاج حاصلات الحبوب في اورومية من الاراضي المروية تراوح ما بين ٥و١٥ تسينتر في الهكتار الواحد [اي من نصف طن الى طن ونصف ـ المترجم] . اما في الاراضي غير المروية فقد تراوح الانتاج من ٥٠٠ كغم الى ٨٠٠ كغم. وفي مهاباد فإن هذه النسبة كانت على هذا المنوال، من نصف طن الى طن واحد ومن ٤٠٠كغم الى ٦٠٠ كغم، وفي سيينا ـ من ٥٠٠ كغم الى ٨٠٠ كغم، وان المعدل الوسطي لأنتاج القمح كان لا يتجاوز ٦٠٠ـ٨٠٠ كغم. وتوجد كل المبررات للافتراض بان هذه المؤشرات كانت حتى اقل من ذلك في السنوات العشرينيات والثلاثينيات[٦٧].

العقبة الاساسية بوجه تطور الانتاج الزراعي في كوردستان الايرانية كانت تتمثل بالظروف الاجتماعية المتخلفة التي تعود للقرون الوسطى من حيث جوهرها. وافضل الاراضي هي تلك العائدة للدولة والشاه والتجار الاقطاعيين الذين هم غير معنيين بتطوير القوى الانتاجية بقدر ما هم منصرفون الى الاستغلال البدائي والثراء على حساب الزراعة. فإن رضا شاه الذي هيمن على افضل الاراضي في منطقة كرمنشاه وغيرها من الاماكن ".. صار واحداً من اكبر الاقطاعيين المتسلطين في كوردستان"[٦٨]. واتخذ اجراءات قسرية غير اقتصادية بصورة واسعة لاهداف وسياسة صريحة. وان الفلاحين الذين قاموا بانتفاضات ضد الحكومة قد صودرت اراضيهم[٦٩]. وغالبية الفلاحين كانوا يملكون او يستثمرون ما بين ١ـ٣ هكتار من

---

[٦٦] زاشكوك ل.، اذربيجان الايرانية، لمحة اقتصادية، تجارة الاتحاد اسوفيتي، ١٩٢٩، العدد٧–١٠، ص ٥–٦.

[٦٧] عبدالرحمن قاسملو ، كوردستان والكورد، ص ٩١.

[٦٨] المصدر نفسه، ص ١٢٤.

[٦٩] المصدر نفسه، ص ١٢٤.

الارض, والقلة القليلة منهم تملك ما بين ٥ـ ٢٠ هكتار[٧٠] وكتب احد المؤلفين الايرانيين: "ان الفلاح الكوردي يعيش في ادنى درجات الفقر". واكد آخر ايضاً: "ان الفلاح في كوردستان لا يملك اي شيء"[٧١].

صحيح ان معلومات توجد في الكتابات والمصادر حول حصول نوع من التحرك نحو دخول علاقات رأسمالية في قرى كوردستان الايرانية. وسجلت حوادث ظهور ملكيات زراعية غنية تنتج بضائع تجارية: وصارت بعض البيوت تملك من ٥٠ الى ٢٠٠ بقرة، كانت تزود السوق بمنتجات الالبان[٧٢]. وصارت تذهب من قرى كوردستان ولورستان الى الاسواق لسد حاجات الصناعات اليدوية ونصف اليدوية، الجلود والاصواف وجلود الاغنام والماعز (لمصنوعات السختيان) فضلاً عن بعض آخر من منتجات تربية المواشي والاعمال الزراعية[٧٣] وصارت تتسع بشكل متزايد حالة العمل بأجور فإن الفلاحين الكورد واللور ذهبوا للعمل في الصناعات النفطية ومصانع تكرير البترول في جنوب غربي ايران وفي شق الطرق وغيرها الكثير وفي منطقة كرمنشاه تطورت تجارة حدودية مع العراق الذي ترد منه كميات كبيرة من البضائع الانكليزية[٧٤] وباختصار، فإن في كوردستان الايرانية قد ظهرت بعد حقبة الحرب علامات مشهودة لدخول المجتمع الكوردي في حالة انتقالية من الاشكال التقليدية للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية الى اشكال اكثر حداثة.

الا ان هذا السياق كان في بدايته فقط. اما الصورة العامة لحالة المجتمع الكوردي، فإنها بقيت بحسب جميع المؤشرات الاساسية، مشوهة كما هو شأنها في السابق. ولا توجد اي

---

[٧٠] المصدر نفسة، ص ١٢٨.

[٧١] المصدر نفسه، ص ١٧٦. في المناطق الجنوبية من كوردستان الايرانية وبحسب المعلومات السوفيتية كان يوجد ١٠٪ من المزارع الغنية بين جميع المزارع. وبكل واحدة منها (١٠ اقنان، ٦٠ ثور، ٣٠ بقرة، ٢٠ حصان وبغل، ٥٠٠ رأس من المواشي). والمزارع المتوسطة ٢٠٪ (٨–١٠ حيوانات كبيرة، ٥٠ حيوانات صغيرة، حصان واحد وحمار واحد). المزارع الفقيرة ٦٠٪ (ثوران، بقرة واحدة، ١٠ خرفان وحمار واحد). و١٠٪ لايملكون مزارع خاصة بهم. المسألة الزراعية، كتاب ٩–١٠، ١٩٣١، ص ١٢٥.

[٧٢] تادروف ف.، حول عمليات الاصلاح الزراعي في ايران، المسألة الزراعية، كتاب ١٢، ١٩٣٠، ص ١٢٣

[٧٣] زاشكوك ل.، كوردستان الايرانية، ص ٦–٧.

[٧٤] تادروف ف.، المميزات الاساسية في العلاقات الانتاجية لدى القبائل الرحل في ايران، المواد حول المشاكل القومية الاستعمارية، العدد ٣(٩)، ١٩٣٣، ص ١٧٠. التجارة الروسية مع الشرق، العدد ١–٢، ١٩٢٦، ص ١٨.

معلومات دقيقة خلال مرحلة هذا البحث، الا ان تصوراً تقريبياً حول مستوى التطور الاقتصادي لاقليم كوردستان (بأستثناء المناطق الايرانية الاخرى التي يعيش الكورد فيها) يعطيه قاسملو لسنة سبقت "الثورة البيضاء" وذكر فيه ان ١٧٪ من سكان ايران كانوا يعيشون هنا. وأقيمت هنا ايضاً ٤٪ من المؤسسات الصناعية مع ٤,٥٪ من العمال الصناعيين، وانتاجها الكلي ٣٪من المنتجات الصناعية في ايران[٧٥]. وفي السنوات العشرينيات والثلاثينيات تجدر الاشارة الى كوردستان الايرانية انها منتجة للسجاد فقط (اذ ان فيها ثلاثة آلاف آلة نول من اصل تسعة آلاف نول في حالة عمل تنتج سنوياً ٢٥ ألف متر مربع[٧٦](٧٦)، اما الجلود فهناك ١٢٠ مصنعاً صغيراً لها، كان يعمل فيها اكثر من ألف عامل بقليل[٧٧]. ويبدو واضحاً ان الحديث اكثر ما يدور هنا عن معامل صغيرة هي في جميع الاحوال ضعيفة ميكانيكياً في الانتاج.

ولدى العودة الى احصائية قاسملو من المناسب ايراد هذه المعلومات ايضاً التي لها صلة باوقات اكثر تأخراً: فإن الدخل الوطني في كوردستان الايرانية بلغ ٨٠ دولاراً في السنة (٨٠٪ منه يتأتى من المنتجات الزراعية و١٠٪ من النفط والصناعة) وكانت الارض المستغلة ٢٤٪ فقط من الاراضي الصالحة للزراعة مع بضع عشرات من التراكتورات التي كانت تعمل فقط في منطقة كرمنشاه، اما في جميع المناطق الكوردستانية الاخرى فقد كانت تعمل محاريث تقرن بالثيران او الخيل مع ابسط الادوات الزراعية البدائية[٧٨]. ومما لا شك فيه ان في حقبة ما بين الحربين العالميتين فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لكوردستان الايرانية قد تدهورت ايضاً لمستوى اكثر إنخفاضاً من حيث بدائيتها وعلى الأخص فإن النظام الحديث للصحة والتعليم قد تدهور تماماً. وحتى عام ١٩٣٦ كانت

---

[٧٥] عبدالرحمن قاسملو، كوردستان والكورد، ص ٨٨ و ١٧١.

[٧٦] التجارة الروسية مع الشرق، العدد ١-٢، ١٩٢٦، ص ١٣.

[٧٧] ايل، حول فارس ومابين النهرين، ١٩٣١، ص ٤٥.

[٧٨] ان صناعة السجاد متركزة كلها ضمن معامل (وفي عدادها معامل متفرقة فضلاً عن انتاج نسجها يدوياً، وفي كوردستان الايرانية يبلغ عددها ٣ الاف نول من بين ٩ الاف نول نسيج يدوي تنتج سنوياً مايصل الى ١٢ الف متر من السجاد، وان ٢٥٠٠ متر منها سجاد طويل بدون مخمل. ويبلغ عدد العاملين بأنتاج السجاد في لورستان ١٥ الف عامل، (زافرييف د. س.، ايران الوقت الراهن... لمحة اقتصادية، تفليس، ١٩٣١، ص ٤٧-٤٨.

توجد في كوردستان ايران المدارس الدينية فقط. ومن بعد ذلك فتحت عدة مدارس ابتدائية ومتوسطة التعليم العام في سقز ومهاباد وكرمنشاه وكان التعليم فيها باللغة الفارسية[٧٩].

ان المؤشرات الكمية والنوعية الاساسية لمستوى تطور اكراد العراق وسوريا لا تختلف مبدئياً عن مثيلاتها في تركيا وايران. فإن هناك قد بقي قائماً نظام الاقطاع التقليدي في حالة من الركود النسبي وهو النظام الذي حاولت السلطات الاستعمارية الانكليزية والفرنسية ان تكيفه وفق ما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية في هذين البلدين العربيين اللذين هما (تحت الانتداب)[٨٠]. وحتى هناك فإن هذا النظام بدأ بالتداعي تحت ضغط لا يلين من قبل التقدم الصاعد، فضلاً عن ان حكومات دولتي الانتداب ساعدتا في جر هذين البلدين للدخول في علاقات اقتصادية عالمية ساعدت في تسريع هذا التقدم، رغم ان من المفهوم ان دولتي الانتداب لم تفعلا أي شيء عملي يستهدف مساعدة الكورد في البلدان العربية لتجاوز حالات التخلف والفقر والأمية التي عليها الكورد.

وبالاضافة الى ذلك فإن الاقليم الكوردي في البلدين العربيين قد تطور في ظروف ذات مواصفات خاصة. واحدى هذه المواصفات الخاصة قد ظهرت، كما يبدو، بعد الحرب العالمية الاولى، وهي المتمثلة بالحكم الاستعماري عملياً القائم مباشرة (او تحت ستارة خفيفة) للسلطة الانكليزية على كوردستان العراق والسلطة الفرنسية على كوردستان السورية.

ان الغاء نظام الانتداب في العراق واعطاءه استقلالاً شكلياً (عام ١٩٣٠-١٩٣٢) والمناورات الادارية السياسة المختلفة للسلطة الفرنسية في سوريا لم تغير من جوهر هذه القضية. الا ان

---

(٧٩) ارستوفات ف.، لمحة ادبية عن الحياة المعيشية للفلاحين الاكراد في ايران.(مقتطفات اثنية ماقبل الاسيوية، موسكو، ١٩٥٨، ص ٢٥٧.

(٨٠) اجرى الانكليز في العراق تسوية الاراضي التي كانت تابعة للاغوات والبيگات وثبتت هذه الاراضي بأسمائهم، المسألة الزراعية والحركة الفلاحية، دليل، الجزء ٤، موسكو، طبعة ثانية،١٩٣٧، ص ٢٤٠. البنية الاجتماعية والاقتصادية لكوردستان الجنوبية مسطورة افضل تسطير في البحث الذي وضعه الكاتب الكوردي كمال مظهر احمد، الحركة الوطنية التحررية في كوردستان العراق لسنوات ١٩١٨-١٩٣٢، باكو، ١٩٦٧، ص ٣١-٦٦، انظر: ميرسكي ع. أي.، العراق في زمن مضطرب، ص ١٥-٤٦، مينتيشاشفيلي أ. م.، الكورد، ص ٢٤-٢٧ و ١٣١و ١٣٤و ١٤٣و ١٤٥.

تأثير هذا النظام على الحالة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الكوردي في العراق وسوريا كان تأثيراً ثانوياً تقريباً. وكان هذا التأثير غير مختلف عن ذلك التأثير على النتائج التي ولدها الرأسمال الغربي في الاقاليم الكوردية الاخرى في الشرق الأوسط (مثلاً تأثير شركات النفط في كل من ايران والعراق).

لقد كان تأثير الانظمة الاستعمارية على الاجواء السياسية والثقافية هو الاكثر ظهوراً وعمقاً. ومع تصرفاتهم بصفة ممارسين للاستغلال والاضطهاد فإن المنتدبين نقلوا فضلاً عن ذلك بنفس الوقت الى جنوب وجنوب غرب كوردستان حضارة اكثر رُقياً من تلك التي تغلغلت تواً الى الاجزاء الاخرى من بلدان الاكراد. وقد كانت هنا حسابات سياسية غير قليلة فالانكليز والفرنسيون لم يكونوا غير عابئين في ان يلعبوا على تناقض الكورد ضد خصمهم الرئيسي الذي هو الحركة القومية العربية. ولهذا فإنهم لم يعارضوا إرتفاع حماسة القومية الكوردية على اقل قدر من الخدمات الاجتماعية الضرورية والثقافية التي ظهر انها في وضع افضل قياساً الى ما هي عليه لدى اقاربهم الكورد في تركيا وايران.

وهناك فوارق أخرى لاكراد الاقليم في العراق وسوريا وهي فوارق تاريخية، وكذلك يمكن القول انها طبيعية المنشأ- جغرافية وأثنية). فهذا الاقليم كان يعود في السابق الى الامبراطورية العثمانية واحتفظ بالكثير من تقاليدها. وان اقليم كوردستان سوريا كان من الناحية الجغرافية والأثنية جزءاً متصلاً مباشرة باقليم كوردستان تركيا، وان الحدود الجديدة لم تشكل عقبة بوجه الاتصالات من اي نوع كانت. ولهذا فإن من الصعب جمع اي نوع مهما كان، من المعلومات المتعلقة بتكون علاقات اجتماعية خاصة في جزء كوردستان سوريا خلال المدة التي يتناولها هذا البحث تختلف عن تلك التي في جزئها التركي.

أما قضية كوردستان العراق التي شغلت قسماً كبيراً من ولاية الموصل السابقة في الامبراطورية العثمانية فهي قضية اخرى. فإن الثقافة الاثنية والخصائص الاجتماعية شديدة الوضوح هنا. وتنتشر هنا بصورة واسعة اللغة الكوردية الاساسية الثانية وهي السورانية (بالخط العربي). فقد كان هذا الاقليم منذ اقدم العصور مكاناً مناسباً لعيش مختلف الاعراق والديانات. وكما كتب احد البحاثة الانكليز يقول :"قليلة هي الاماكن في العالم (عدا القفقاس التي ليست اكثر تعقيداً من حيث اطياف الاعراق)على مثل هذا الجنون لخريطة الاعراق كما

هي عليه في ولاية الموصل"[٨١]. فعدا الكورد عاش هنا العرب والاثوريون والتركمان والاتراك والأرمن واليهود. وكما عاش ممثلو الديانتين الرئيسيتين الاسلامية والمسيحية عاش هنا العديد من الطوائف والاشياع ومنذ قديم الزمان حصل هنا في المناطق الريفية بين الكورد نظام اجتماعي فريد بخصائصه، وكان قائماً على امتلاك ملكية ارض صغيرة وعلى إستغلال اراضٍ زراعية ضخمة (وبالدرجة الاولى بفضل الظروف الطبيعية) وبقبول الفلاحين الشخصي الحر وبارتباطهم الشديد في نفس الوقت بالقبيلة وبزعيمهم (الذي كثيراً ما يكون هو الشيخ بنفس الوقت اي مرشدهم الروحي). وان هذا قد خلق في المجتمع الكوردي بشمال العراق حالة خاصة عندما تتوارى التناقضات الطبقية امام التلاحم القومي والديني العشائري[٨٢]. وهنا

---

(٨١) لوكي اينتش سيتش، الموصل وثيرانها المجنحة، لندن، ١٩٢٥، ص ١٣.

(٨٢) صدرت في الغرب خلال العقود الاخيرة من السنين عدة مؤلفات ثمينة (بارتا وهوتيروتا وغيرهما) اقيمت على اساس ابحاث ميدانية مكرسة للبنية الهيكلية الفريدة للمجتمع في جنوب كوردستان، وقد جرى استخدامها في دليل أ. م. مينيشاشفيلي، الكورد، وهذا الموضوع نفسه، بصفته موضوعاً رئيسيا في المصادر الشرقية والثقافية كان قد سلطت عليه الانوار جزئياً في الكتاب المشار اليه لمؤلفه كمال مظهر احمد الذي صدر باللغة الروسية. وحتى ظهور هذه الكتب حول توضيح الحالة الاجتماعية الفريدة في جنوب كوردستان. فإن المستشرقين السوفييت ابدوا ارتياحهم للمخططات الصريحة المقامة على الاستيعاب الحرفي للحقائق الماركسية المسلم بها (وآثارها التي هي ظاهرة في كتاب كمال مظهر احمد) والمثل الرائج لهذا النوع من التناول موجود في مقال أ. غالجانيان ، المسألة الزراعية في العراق، (المسألة الزراعية في الشرق، موسكو، ١٩٣٣)، والتي انطلق فيها الكاتب من محطات على خط مستقيم بحيث تؤدي الى نتائج مباشرة بنفس المستوى. الذي يتلائم وروح العصر. ونورد بعض الحالات الطبيعية لهذا العمل بمالا تحتاج الى تعليقات. فإن المنظمات القبلية في كوردستان تعتبر سلاحاً فقط لدى الارهاب الاقطاعي بيد الشيوخ القدامى ووسيلة شخصية لربط الزراعة الكوردية بالاقطاع، ص ٢٨٢.إن تضييق السلطات البغدادية (الانكليزية والعربية) على الاقطاعيين الكورد يوضح لنا الاسباب الفعلية لماذا ان بعض الاقطاعيين من امثال الشيخ محمود من السليمانية والشيخ احمد من بارزان اللذين تزعما حركة فلاحية كوردية سعياً لتوجيه هذه الحركة نحو طريق الاقطاعية الرجعية، ص ٢٨٣. وحول الحركة الكوردية: الطبيعة الفلاحية لهذه الحركة هي بدون ادنى شك سمة هذه الطبيعة الا ان المأساة تكمن في ان الحركة الفلاحية الكوردية غير متميزة وهي لاتحمل ليضا طبيعة فلاحية. وهي في بعض الاحيان تثأر من قبل الانكليز، وهي تقاد من قبل كبار الاقطاعيين تحت شعارات اقطاعية رجعية. ولكنه قياساً بتطور هذه الحركة النسبي فإنها ستدخل بأتساع متزايد في الجبهة الموحدة الثورية. الاقطاعيون الكورد يبيعون

كانت ترتفع عالياً على الاخص السمعة الهائلة لبعض الاعراق المشهورة العريقة منذ مئات السنين كالبرزنجيين (في منطقة السليمانية) والبارزانيين (في شمال شرق العراق) وبعض الاعراق الاخرى.

وحول الاوضاع المتعلقة بشأن اكراد العراق وسوريا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فهي كما أشير اليها من قبل، لاتختلف مبدئياً عن تلك التي كانت عليها حالة اقربائهم لدى تركيا وايران الا مع فارق بسيط، هو ما يتعلق بالمدارس والمطبوعات، وهي ان الحالة افضل في العراق وسوريا (رغم ان المستوى العام ظل منخفضاً في هذا الاقليم). ان مآسي الأزمة الاقتصادية العالمية في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات قد ألقت بظلالها على الاقليم الكوردي في العراق وسوريا، وذلك بسبب الهبوط الفظيع في اسعار الصوف والقطن والسجاد والتبغ واصباغ الجوز[٨٣]. وفي عام ١٩١٩ كان من بين ٧٥ مدرسة إبتدائية وثانوية علمانية غير كاملة الصفوف في العراق يوجد فقط ٧ مدارس تجري بها الدراسة باللغة الكوردية[٨٤]. وبعد مرور ربع قرن على ذلك فإن حالة المدارس قد تعرضت للتدهور، ولكن ليس بدرجة كبيرة. وفي كوردستان العراق كان عدد المدارس ٦٠مدرسة. والابتدائية منها حوالي ٣٠مدرسة واثنتان منها من المرحلة الثانية. اما البقية فهي كانت رياض اطفال عملياً وجميع الاقليم كان به مستشفى واحد وكان متوقفاً عن العمل. وفي ذلك الوقت عانى ٤٨٪ من سكان كركوك من مرض الملاريا والى جانب ذلك فإن ٣٠٪ من جميع ما كان يرد الى الخزينة العراقية كان يتم بالليرات الكوردية[٨٥]. وفي المناطق الكوردية من سوريا فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية كانت على مثل هذا المستوى تقريباً[٨٦].

وهكذا، فإن في كل واحد من اجزاء كوردستان الاربعة الرئيسية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الاولى وبعد اقتسام الامبراطوية العثمانية المنهارة تهيأت ظروف كيانات وتطورات

الكورد. فإنهم ينتقلون تدريجياً الى المعسكر الحكومي والى عون للانكليز. والجماهير الفلاحية بدأت تدرك الان مصالحها الحقيقية، ص ٣٠٤. نتائج وتوقعات، هي بالعكس تماماً.

[٨٣] نشرة الانباء الصحفية للشرق الاوسط، عدد ١٠، ١٩٣١، ص ٤٠.

[٨٤] نشرة الادارة المدنية لمابين النهرين (مسيوبوتاميا)، بقلم ج. بيل، لندن، ١٩٢٠، ص ١٠٥.

[٨٥] رامورت ل.، الكورد والحق، النصوص والوقائع، باريس، ١٩٤٧، ص ٧٠-٧١.

[٨٦] انظر: الفصل الاول من اطروحة دكتوراه لجرجيس حسن عبدالله، الكورد في الحياة السورية الاجتماعية والسياسية في سنوات ١٩١٨-١٩٦٢، موسكو، ١٩٧٧.

السكان الكورد المحليين تنطوي على فوارق حقيقية. وعدا ذلك فإن في الاقاليم الجنوبية ذات الاغلبية السكانية الكوردية (في محافظة خراسان بشرق ايران وعلى ارض ارمينيا- السوفييتية وفي اذربيجان) تكونت ايضاً مجتمعات كوردية ذات خصائص مناسبة لها. فهل هذا يعني انه لا يجوز الكلام عن وجود مفهوم كمفهوم المجتمع الكوردي خلال هذه المرحلة التي يتناولها هذا البحث؟

ان الجواب المنطقي الوحيد على مثل هذا السؤال المطروح غير ممكن ومما لاشك فيه انه لم يكن آنذاك بهذا المقدار او ذاك وحتى الآن وجود لمجتمع كوردي ذي فكرة اجتماعية واحدة يتألف من سكان من جنس اثني واحد في اطار دولة واحدة. وأهم عقبة في هذا الطريق هو التقسيم الدولي للسكان الاكراد الذي يحول دون توحيد الكورد في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافة العرقية والآداب. الا ان هذه العقبة لم تكن كاداء مطلقة وكذلك فإن الحدود الدولية التي تقسم كوردستان لم تلعب ابداً دور سور الصين ولا حتى جدار برلين. فقد كان من السهولة بمكان اختراق الحدود، وتواصلت دائماً العلاقات التقليدية في ما بين القبائل الكوردية. ولهذا فإن توحيد الكورد كان سيره، مع ذلك، ليس على مستوى جغرافي بقدر ما سار على المستوى الاعلى لكوردستان بصورة عامة. وان الاختلاف كما في الاثنوغرافية (في اللغات واللهجات والديانات وما شابه ذلك) وكذلك في التركيبات الاجتماعية الاقتصادية (مستوى التهري في البنية التقليدية واقامة البنية العصرية والحالة الاقتصادية العامة وحالة الخدمات الاجتماعية وغيرها) لم تكن جوهرية في الاصل الآن، بل انها قد تراجعت، وهذا هو المهم، الى المرتبة الثانية امام الفكرة السياسية الاساسية المتعلقة بتوحيد جميع الكورد (وليس فقط :الكوردستانيين) فضلاً عن انه مع كل عقد من سنوات القرن العشرين ظلت المساعي تداد اكثر فأكثر وتتوطد نحو التحرر الوطني الى حين إقامة الدولة الكوردية المستقلة الموحدة.

ومن الممكن بحسب زمن هذا البحث، الكلام عن ان بداية تكوين المجتمع الكوردي على مستوى عموم منطقة كوردستان انها كانت منطلقة بالدرجة الاولى من وجهة نظر سياسية. والفكرة السياسية بالذات المستجيبة للتجربة التأريخية والمجبولة على الاستجابة لمطاليب الشعب الكوردي كله ولكافة فئاته الاجتماعية (بأستثناء العناصر السياسية والعرقية المشابهة) صارت هي الحلقة الرئيسية التي ترص الصفوف، والقوى الاساسية الموحدة للمجتمع الكوردي المتكون في جميع كوردستان وكذلك في كل جزء من اجزائها.

ان تطوير هذه الفكرة التي تحمل في صميمها طبيعة وحدوية حول ما يتعلق بجميع هذه الاجزاء الاربعة التي تقتسم كوردستان، وتأثيرها على السياستين الداخلية والخارجية لبلدان

الشرق الأوسط مع السكان الاكراد ومع تلك الدول الغربية وكذلك مع الاتحاد السوفييتي التي لها مصالح في غرب آسيا، وتأثيرها بالأخير الذي يمس المجال الاجتماعي الاقتصادي والثقافي، ان في هذا يكمن جوهر المسالة الكوردية والمضمون الأساسي للتأريخ الكوردي بعد الحرب العالمية الاولى. فبعد مرحلة لوزان (وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية) فإن المرحلة المهمة والجديرة بالتقدير في هذا التأريخ، هي عندما ظهرت ظهوراً عملياً خصائص مميزة للمسالة الكوردية ومن بينها الصعوبات الجدية في المحاولات الرامية الى التحقيق العملي لتلك الفكرة المذكورة آنفاً.

الفصل الثاني

من لوزان حتى الموصل

كوردستان بعد لوزان

قنن مؤتمر لوزان نهائياً الجغرافية السياسية للشرق الأوسط بما يتفق مع النتائج الفعلية للحرب العالمية الأولى وبعد الفتن التي أعقبت تلك الحرب. وكان قد رسم الحدود الدولية بموجب ماهي قائمة عليه حتى الآن. وكان قد تم قانونياً (من وجهة النظر الحقوقية العالمية) دفن الإمبراطورية العثمانية، ومعها ايضاً دفن حتى المسألة الشرقية التي عاشت قرناً ونصف القرن (ولكنها ظلت اكثر من ذلك عملياً)، وهي واحدة من بين اكثر مشاكل الأمراض والصراعات في السياسة العالمية.

أن دفن المسألة الشرقية تحت ركام الإمبراطورية العثمانية لم يجلب لشعوب الشرق الأوسط وبلدانه الحرية الحقيقية ولا الاستقرار ولا الأمن. في الحقيقية، أن الصراعات العالمية السابقة قد دخلت التأريخ، ولكنها تركت خلفها تلك العواقب التي أناخت بكلكلها على أكتاف الأجيال اللاحقة. ومن هذه العواقب مسألة الموصل التي سنتناولها فيما يلي. وفي بعض الأحيان ظهرت صراعات (واستمرت حتى الوقت الراهن) بسبب عدم تسوية الخلافات حول الحدود، وهي خلافات حدودية ظلت موروثة من العهود الماضية وكذلك بسبب مطاليب بالأراضي (على سبيل المثال مطالبة تركيا بسنجق الاسكندرونة الذي ادمج ضمن سوريا التي هي نفسها تحت الانتداب).

وفضلاً عن ذلك فإن الظروف الجديدة دفعت الى الخلف الصراعات القديمة، وأحيانا حلتها حلاً جزئياً (وكاملاً أحياناً أخرى). وتحركت التعقيدات العالمية التي نشأت من رحم هذا العصر في منطقة الشرق الأوسط الذي هو أخطر بؤرة للتوتر.

إحدى هذه البؤر التهبت في إقليم كوردستان جغرافياً وعرقياً الذي تجزأ سياسياً الى أربعة أقسام. فمن المعروف أن الاضطرابات في كوردستان قد اندلعت في العقود الأولى من القرن التاسع عشر واتخذت مديات واسعة على امتداد ذلك القرن وبدايات القرن التالي. وانذاك كانت تلك الاضطرابات من الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية وإيران، ولكنها كانت في الأغلب محط إهتمام دولتين استعماريتين هما روسيا القيصرية وبريطانيا العظمى. وفي التسوية السلمية في الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب (١٩١٨ـ ١٩٢٣)، فإن مجموعة الدول المعنية بالمسالة الكوردية قد حلت هذه المسألة على حساب فرنسا والولايات المتحدة الأميركية. ألا أن هذه المسألة لم يتم حلها حتى في ذلك الوقت لا في صالح الكورد أنفسهم، ولا في صالح بلدان الشرق الأوسط، ولا بصالح الدول الغربية التي لها يد بهذه المسالة. أن المسألة الكوردية، وهي القلب الذي يدور حوله حق تقرير المصير القومي للشعب الكوردي في البلدان التي توزع عليها، انتقلت من الفعل السري مع بعض الاحتدامات من وقت لآخر، الى الفعل العلني والى انتفاضات حتمية دائمة والى اندحارات. وسواءً من حيث الناحية الداخلية لهذه المسألة أم النواحي الخارجية، فإنها صارت قضية سياسية دائمة في تاريخ تركيا وإيران والعراق وسوريا في الوقت الراهن.

لقد هبطت نحو الهدوء الحماسة الدبلوماسية موقتاً بعد مؤتمر لوزان، وانتقلت المباحثات الإنكليزية التركية حول مسالة الموصل الى صيغة اكثر هدوءاً. ولكن كوردستان نفسها لم تكن تعرف الهدوء فأحياناً يكون هناك بركان على وشك الانفجار. فإن الكورد على العموم لم يكونوا مستعدين للتسليم بضياع آمالهم في التحرر الوطني بعد الحرب.

عند دراسة الموقف في كوردستان خلال هذه المرحلة (وكما في جميع المراحل السابقة واللاحقة على حد سواء)، ينبغي دائماً أن نميز مصالح الكورد أنفسهم من ناحية، ومصالح دول الشرق الأوسط والدول الأخرى من ناحية أخرى. فإن المحللين الذين يتجاهلون واحداً من الأطراف أو يسيئون تثمينه، فإنهم سيكونون بالذات قصيري النظر، فيعطون صورة مشوهة، وهو ما يقع به الكتاب من مختلف القوميات ومختلف السياسيين وأصحاب التوجهات العقائدية.

واكثر الميول انتشاراً لدى الناشرين والعلماء السياسيين والمؤرخين الذين يعالجون الموقف في كوردستان، سواءً من كان منهم من الشرق أم من الغرب، فإنهم ينظرون الى

كوردستان على الأغلب من الزاوية والتأثيرات التي ليست الى جانب المصالح الكوردية. فإن واحداً من اكبر خبرائنا المتميزين بمسائل الشرق الأوسط في العشرينيات، ف. أ. غوركو ـ كرياجين كتب هكذا عن قضية الموصل: "... لربما أن الحدود الكوردية قد تكاد أن تكون اكثر أهمية في قضية الموصل من حق تقرير المصير بإقامة الدول الوطنية لهذا الشعب المقسم الآن بين ثلاث دول متجاورة، ومن استخدام الإنكليز هذا الشعب بنفس الوقت ضد تركيا، ومن المحتمل ضد الاتحاد السوفييتي في المستقبل"[1] ثم يشير لاحقاً إشارة عادلة بان "قضية الموصل هي جزء من المسألة الكوردية الضخمة التي ستلعب في المستقبل القريب دوراً حاسماً في الحياة السياسية للشرق الأوسط". ويصل هذا الكاتب الى استنتاج يفيد: "مما يعرقل على الكورد تحقيق المصير في إقامة الدولة الوطنية تخلفهم الاجتماعي والثقافي غير المألوف الذي يتجسد في هيمنة البنية القبلية والإقطاعية، وفي غياب الثقافة المؤثرة التي يجري عادة تعريبها او تتريكها. وبسبب هذه الظروف فإن الكورد هم الآن لا اكثر من أدوات بهذه أو تلك من الدول"[2] ومن الظاهر للعيان هنا الميلان الذي لاشك فيه نحو الجانب الذي يوحي وكأن الوضع في كوردستان هو نتيجة لتأثيرات أجنبية.

ومثل هذا النوع من المعالجة ذات النظرة وحيدة الطرف كانت من سمات الكتابات الغربية، بل وأحيانا تكون ذات مؤشر عكسي ("بلا نفوذ، أي بلا مسألة"). ومثال على ذلك المستشرق الأمريكي هنري فوستر الذي رأى ان الفرق في الموقف بين الكورد والأرمن في أن "المسيحية الغربية لم تتبن الحرص على مصالح الكورد. وتبعاً لذلك فإن الروح الإنسانية المحرومة هنا من المنفعة المادية هي التي هيأت للكورد مصيرهم الخاص بهم"[3]. وان بول جانتيزون الذي كتب عن تركيا في عشرينيات القرن يرى سبب الاضطرابات المستمرة في كوردستان كامناً فقط في تناقض الإسلام مع الحضارة الغربية، وفي ردود فعل "الإقطاع ضد الدولة"، وفي المساعي الأنانية لقادة الكورد وشيوخهم. وتحدث ايضاً عن "الرجعية الكوردية المتطرفة، واكد أن كوردستان " لم تبلغ النضوج" لاستيعاب المفاهيم الديمقراطية، وان

---

[1] غوركو كرياجين ف. أ.، الشرق العربي والامبريالية، موسكو، ١٩٢٦، ص ١٠٥.

[2] المصدر نفسه، ص ١١٩.

[3] فوستر هنري أ.، عمل العراق المعاصر، نتاج القوى العالمية، نورمان، ١٩٣٥، ص ١٥٢.

الكورد المنقسمين الى عشائر، والمتخلفين في اللهجات، والمتبيكنين في العقائد الدينية، فإنهم "بعيدون ان يكونوا أمة واحدة" أما حركتهم فلا تعبر عن "مشاعر قومية عميقة:[٤] وما اكثر ما كتب آنذاك من هذا النوع من الادانات السطحية الناقصة التي حملوها على الكورد.

الموقف في كوردستان في الواقع خلال مرحلة الاستقرار النسبي من بعد حقبة لوزان يتميز بمجموعة من الأسباب المعروفة للجميع من البلدان التي كانت تسعى سعياً مباشراً لتطمين مصالحها بهذا المستوى او ذاك، عن طريق استغلال النهوض المتنامي للقومية الكوردية بما يخدم مصالح تلك الدول التي هي متناقضة كقاعدة، الواحدة ضد الأخرى. ولهذا فإن من الصحيح القول تماماً ليس عن الاستقرار، بل عن استغلال الصراعات القديمة السابقة في الإقليم الكوردي، بما يتطابق مع الظروف الجديدة التي تكونت في عالم ما بعد الحرب.

ومهما كانت الظروف، فإن الحركة القومية الكوردية بقيت كعهدها السابق السبب الأول لجميع التناقضات الداخلية والخارجية في الإقليم الذي يسكنه الكورد والتي تصب في تأزيم التناقضات ما بين أطرافها. وتجذرت الحركة القومية الكوردية عميقاً وانتشرت بكل مكان من كوردستان كلها، وصارت عاملاً دائمياً في السياسة الداخلية لجميع بلدان الشرق الأوسط التي تقتسم ارض كوردستان، وفي الوضع العالمي الذي تشكل من حول هذه الدول، وفي غرب آسيا كلها. ان المسألة الكوردية لم تتوقف أبدا لا في هذه المرحلة من البحث ولا في الأوقات اللاحقة عن أن تكون عنصراً ثابتاً مؤثراً في الحياة السياسية الداخلية والخارجية في هذا الإقليم. الا أن هذه المسألة لم تكن العملية الوحيدة. فإن تقسيم كوردستان وتجزئة المجتمع الكوردي قد تركت طابعها على المسألة الكوردية. فإن مظاهر هذا التقسيم والتجزئة وتأثيرهما على الوضع العام فوق مسرح الشرق الأوسط قد كانت من حيث مغزاها التأريخي، مختلفة كل الاختلاف، سواء من الناحية الجغرافية أم من ناحية العلاقات الوقتية.

بعد مؤتمر لوزان كانت المسألة الكوردية قد تركزت أساساً في البداية حول قضية الموصل التي لم تحل حلاً نهائياً، مع أنها بعيدة بالطبع عن أن تستنفد وجود حل لها. فهناك جانبان متعارضان في المنافسة حول نفط الموصل هما تركيا وانكلترا اللذان استخدما الورقة الكوردية

---

[٤] كينتيز يشين باول، مصطفى كمال، الشرق في اذار/مارس، باريس، ١٩٢٩، ص ٧١-٧٨.

كورقة أساسية. ألا أن ثقل هاتين الدولتين وأهميتهما كانا مختلفين طبعاً، فضلاً عن أنهما لعبتا أدواراً مختلفة كل الاختلاف في الأحداث المرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بالمسالة الكوردية.

بقيت مواقف الإنكليز هي المهيمنة. وفضلاً عن تفوقها العسكري السياسي والاقتصادي على الشرق الأوسط كله، فإنها كانت السيد المطلق في العراق وبضمنه القسم الشمالي منه، أي في ولاية الموصل. وان لندن التي كانت قد تخلصت من مطالبة فرنسا بالموصل، فإنها لم يكن من العسير عليها أن ترد على ادعاءات بالموصل عرضتها الجمهورية التركية الفتية التي لم تستكمل بعد امتلاك القوة التي تسند بها إدعاءاتها. وكان قادة السياسة الاستعمارية البريطانية ينتظرون المصاعب فقط من الكورد العراقيين الذين كانوا بلاريب قد تصدوا لهؤلاء المضطهدين الجدد تصدياً عدائياً. ولكن العامل الكوردي للتأثير المعاكس على الموقف الإنكليزي في الصراع على الموصل مع تركيا، قد هدأ بسبب عدم رغبة الكورد الواضحة، أولاً بالرجوع الى سيطرة النير التركي، وثانياً بسبب الخصومة التي تشجع إنكلترا على تصاعدها بين القوميتين الكوردية والعربية في العراق. ولهذا فإن بعض الأقسام الاجتماعية الكوردية في العراق كانت مستعدة للتصالح الموقت مع السيطرة الإنكليزية، معتبرة إياها أحيانا اقل شراً من اكثر أعدائها خطراً الذين تراهم متمثلين بالحاكمين في بغداد وانقرة.

وفي هذا السياق اضطرت تركيا الكمالية الى الاصطدام بصعوبات غاية في الأهمية في جميع مجالات سياستها الكوردية سواء في القضايا الداخلية أم الخارجية. ولا نبالغ إذ قلنا أن الوضع في كوردستان وفي ما حولها كان واحداً من المشاكل الرئيسية التي اضطرت الحكومة الكمالية التعامل معها. وهذه المشاكل لها صلة بمسالة الموصل وجميع المسائل الأخرى التي لها بهذه الصورة أو تلك علاقة مع الكورد ونضالهم الوطني.

منذ الشهور الأولى تماماً لإقامة النظام القومي الجديد الذي يقوده مصطفى كمال في تركيا الذي حصل على تأييد نهائي من قبل إنكلترا ضد التدخل اليوناني في خريف عام ١٩٢٢، وإلغاء السلطنة، وإعلان الجمهورية التركية بعد سنة من ذلك (في العاصمة انقرة)، ومن ثم في آذار/ مارس عام ١٩٢٤ إعلان إلغاء الخلافة وطرد أعضاء السلالة العثمانية من البلاد، بعد

حكم دام ٦٠٠ عام، فإن العلاقات بين تركيا وبين القوميين الكورد الذين رفعوا رؤوسهم صارت متصارعة. ويوجد حول هذا الصراع ما يكفي من الدلائل التي أشبعت تحليلاً في مؤلفاتنا(*).

أما أسباب هذا الصراع الذي كان يبدو عسيراً على الحل فهي أسباب طبيعية وعميقة الأسس: منها عدم ملاءمة العيش لقوميتين على ارض واحدة، ناهيك عن أن القومية التركية كانت وما تزال حتى الوقت الراهن ذات نظام رسمي قانوني وحيد يتمتع بالأغلبية الساحقة. أن الخلاف التركي الكوردي صار له في مرحلة تأسيس الجمهورية التركية الفتية تاريخ خاص به مع جذور اثنية واجتماعية اقتصادية وثقافية عميقة.

هذا الخلاف لم تخفف حتى اقل القليل منه كما هو واضح التحولات الجذرية التي أجرتها ما تسمى بالثورة الكمالية في حياة المجتمع التركي التي استدارت استدارة حادة نحو تحديث جميع أسس حياته السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وسبب ذلك ينحصر في أن الإصلاحات التقدمية في الجمهورية التركية التي انتهجت وجهة التطور الرأسمالي، والارتباط بالحضارة الغربية المعاصرة، فإنها لم يصل منها ألا القليل الى الكورد، كما سبق أن ذكرنا من قبل، وكان سريانها اكثر بطئاً في كوردستان تركيا بالنسبة لجميع المناطق. فإن الإصلاحات قد أجريت من قبل الأتراك لاجل الأتراك وباسم الأتراك وهذه بالذات كانت الفكرة الأساسية للتطبيق العملي لتلك الإصلاحات. ومن الممكن القول بأنها كانت محض إصلاحات قومية.

من الطبيعي ان تؤدي هذه النوعية من التحولات الى تحركات تقدمية لابد لها أن لا تستدير في جزء منها عن تلك الأراضي التركية التي تقطنها غالبية ليست تركية، أي أنها كوردية بالدرجة الرئيسية. وكذلك فقد جرت هناك بعض التطورات في البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية وانخفض التأثير الساحق للدين بفضل إعادة بناء الدولة على مبادئ علمانية. ولكن النتائج الملموسة لهذه التطورات لم تظهر أبدا بالسرعة المطلوبة، حيث أن الأجيال المعاصرة لم تشعر بها تقريباً، ولهذا فإن أساليب أجراء الإصلاحات ظهر أنها أساليب معلولة بالنسبة لتلك الأقليات العرقية في تركيا التي ناهضت الإدماج، وفضلت الدعوة لحياتها القومية، وعلى الخصوص بالنسبة للأكراد.

(*) انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣، موسكو، ١٩٨٩، ص ٢٢٧-٢٤٠، وهسرتيان م. أ.، كورد تركيا في العصر الحديث، يريفان، ١٩٩٠، ص ٦-٤٢.

وبما ان هذه الأساليب كانت قسرية ومعادية للديمقراطية فإنها تحت تغطيتها ظاهرياً بغطاء "التقدمية" المزعومة قد تطاولت تطاولاً فظاً على النمط التقليدي للمجتمع الكوردي. وقامت بهذه الإجراءات بالدرجة الأولى السلطات الكمالية ضد النظام الديني والنظام العشائري.

وسيكون من المناسب في محله أيراد مراقبات شاهد على أحداث السنوات الأولى من إدارة الحكم الكمالية، هو الدبلوماسي السوفييتي غ. أ. استاخوف، الذي ذكر أن الانتفاضات الكوردية المتواصلة في تركيا لها أسباب، من بينها، عدا الدسائس الإنكليزية (وهذا التوضيح مرتبط بزمانه) وعدا الاختلافات الاثنية والدينية (يتعلق الاختلاف الديني بالكورد الزازا فقط)، فهي "الإجراءات التعسفية وقلة الخبرة الإدارية التي لم تأخذ بعين الاعتبار جميع خصائص الحياة الكوردية، وكثيراً ما كانت تتعامل تعاملاً فظاً مع التقاليد القومية والدينية والحياتية للكورد. أما السبب الرئيسي فإننا يجب أن نراه محصوراً في التفاوت الأساسي لكل من الكورد والأتراك في الأوضاع الاجتماعية والحياتية لكل منهما"[٦].

باختصار فإن لدى أكراد تركيا كان ما يكفي من الأسباب لموقفهم المعادي للنظام الكمالي الجديد، وبالتالي لتقاربهم مع أعدائه السياسيين. ومن ناحية أخرى فإن أعداء النظام الكمالي، من المعارضة اليمينية (الملاكون شبه الإقطاعيين، ورجال الدين، وتجار الاستيراد-الكومبرادور، المؤيدون للبلاط العثماني والعسكريون والبيروقراطيون، ثم أخيرا أذناب تركيا الجديدة) قد تنظموا في الحزب الجمهوري التقدمي برئاسة الجنرال كاظم قرەبكر باشا ورأفت باشا وآخرين قد بحثوا عن حلفاء لهم ووجدوهم بين الشرائح الرجعية للمجتمع الكوردي في العمليات المعادية للإصلاحات التقدمية التي تمارسها انقرة.

---

[٦] استاخوف غ.، من السلطنة الى تركيا الديمقراطية، موسكو-لينينغراد، ١٩٢٦، ص ٣٥، استاخوف يعزو العداء التركي الكوردي الى النزاع على الارض فقط، ولايثق بانتصار الكورد (هذيان وتقهقر) ولكنه يؤكد في نفس الوقت ان ما اتخذته انقرة من اسلوب انتقامي وحيد الطرف، ليس حلاً ايضاً للصراع. ومهمة مراقباته المباشرة، ان الحوذية الاتراك يقومون بالتفاف المسافة ١٠-٢٠ كلم كي لايجتازو فقط القرى الكوردية. وجميع الادارات والجندرمة في المناطق الكوردية هم اتراك على الاطلاق.ويشير بنفس الوقت ان مركز الاناضول بدءاً من انقرة وحتى قونية يعتبر الموقف فيه سعيداً. والسكان الكورد المحليون لايشاركون في الحركة القومية. (المصدر نفسه، ص ٣٦).

أن واحدة من نقاط الاحتكاك الأساسية للمعارضين الأتراك والقيادة الكوردية العليا هي كراهيتهم للسياسة المعادية للدين التي أعلنها الكماليون. وفضلاً عن ذلك فإن الديانة في التقاليد القومية الكوردية تشغل أعلى مكانة وان الشخصيات الكوردية الدينية، وهم الشيوخ الذين في غالبيتهم هم بنفس الوقت رؤساء تكيات الدراويش (مثل النقشبندية والقادرية) وزعماء العشائر يتمتعون في كوردستان بنفوذ عظيم فكرياً وسياسياً، أن هؤلاء كانوا محاطين بهالة من التقديس والاحترام. وان هؤلاء بالذات كانوا من بين اكثر القادة المتنفذين في السياسة القومية الكوردية التي كانت تماما في اسفل مراحلها العتيقة.

هذا هو ما حاول استغلاله المعادون لتركيا الكمالية وذلك بإطلاقهم ورقة الإسلام في العمل. وكان الزعيم الكوردي قدري جميل باشا (زنار سلوبي) الذي أعدمه الكماليون فيما بعد(!)، قد كتب الى الشيخ سعيد بيراني الذي سرعان ما تزعم اكبر الانتفاضات الكوردية: "إن حزب كاظم قرهبكر باشا هو مؤمن ويحترم الفروض الدينية. وليس عندي شك في تأييد الحزب لنا". وهناك مناصر آخر هو الشيخ سعيد شيخ أيوب، قال فيما بعد عن سير العمليات حول الانتفاضات الكوردية: "أن الحزب الوحيد الذي بإستطاعته إنقاذ الديانة هو الحزب الذي أسسه كاظم قرهبكر باشا. ففي برنامج هذا الحزب جاء القول، انه سيتعامل باحترام مع الفروض الدينية". وقال في هذا السياق أن أعضاء هذا الحزب كانت لهم ارتباطات مع العناصر التي "كانت تنظم مؤامرة، سعياً منها للقيام بحركة رجعية وتمرد شامل في البلاد". وان واحدة من" الجمعيات الإسلامية السرية" أعطت وعوداً عريضة لشيوخ النقشبندية. وعقد الآمال على حزب كاظم قرهبكر باشا حتى "أولئك الذين كانوا في الجهة الأخرى من الحدود يوالون الدعاية لصالح الانتفاضة"[(٧)].

وكما يبدو فإنه بهذه الصورة ظهرت أرضية فكرية مشتركة لإقامة حلف قوي بين الأتراك والكورد المعارضين الذين يوحد بينهم عدم قبولهم بالدرجة الأولى لسياسة بناء البلاد على أساس المجتمع المدني العلماني. إلا أن هذا التقارب الفكري بين اليمينيين الأتراك والكورد المحافظين، ظهر انه تقارب سطحي وغير كافٍ لأي مستوى مهما كان، لتقارب سياسي قوي

---

(٧) مصطفى كمال، كمال اتاتورك.. طريق تركيا الجديدة ١٩١٩–١٩٢٧، انتصار تركيا الجديدة ١٩٢١–١٩٢٧، موسكو، ١٩٣٤، ص ٢٥٨.

من جميع الوجوه. وكان في علم زعماء الكورد، حتى الذين من ذوي العمامات، علم واضح كل الوضوح، إن المهيمنين على السلطة في تركيا اظهروا أنفسهم من عهد قديم انهم الأعداء الأكثر شراسة لحرية الكورد واستقلالهم. وليس توجد أي أدلة تثبت أن فكرة التقارب التركي الكوردي المذكورة بين رجال الدين من الطرفين قد أفضت الى خلق أي نوع مهما كان من قواعد الوحدة السياسية. ولهذا فإن هذا التقارب أعطى الحجة الى انقرة لتفتري على خصومها السياسيين في المعسكرين التركي والكوردي على حد سواء. ومن المؤسف ان ذلك الافتراء لم يتعرض للنقد من قبل الكتاب الأجانب ومن ضمنهم الكتاب السوفيت.

بعد مؤتمر لوزان بقي الوضع متوتراً بما فيه الكفاية في كوردستان تركيا، وهو توتر ظل متصاعداً. وساعد على هذا التصاعد يأس الكورد من نتائج المؤتمر الذي لم يبق لهم اي أمل في حق تقرير المصير الوطني.

والدليل البارز غير القابل للدحض على ذلك كان متمثلاً في دستور الجمهورية التركية الذي تم تصديقه في نيسان/ أبريل عام ١٩٢٤. وهو دستور كان، نصاً وروحاً، مشبعاً بالروح القومية التركية ذات التقييم الشوفيني المحض. وسمي سكان تركيا والمواطنون فيها بأنهم الأتراك (المادة ٦٨، ٦٩، ٨٨، ٧٠). وليس هناك أي حرف يشير الى وجود قوميات أخرى في البلاد. وأعلنت اللغة التركية اللغة الوحيدة للدولة (المادة ٢). وبنفس هذا السياق أدرجت بعض المواد الأخرى في الدستور[٨].

وبموازاة ذلك جرت عمليات إستمالة السكان أيديولوجياً في الجمهورية الفتية، وفق سياق رسمي وشبه رسمي، وبروحية التتريك العسكري التي تنكر بالأخص العنصر القومي للكورد وتحسبهم واحداً من الفصائل المختلفة للأتراك[٩].

مما ساعد على تصاعد الامتعاض في الإقليم الكوردي من الجمهورية التركية ليس وجود وولادة الحقيقة الاجتماعية السياسية فحسب بل والنشاط الهادف للقوميين الكورد الذين رفعوا أصواتهم في الظروف الجديدة. وكما سبق عرضه في البحوث السابقة بشأن تاريخ المسألة

---

[٨] مسرتيان م. أ.، الكورد والاتراك في العصر الحديث، ص ٥٤–٥٦.

[٩] المصدر نفسه، ص ٥٣–٥٤.

الكوردية، فإن تركيا بالذات صارت الوطن والشاهد على الخطوات الأولى للقومية الكوردية[١٠].

أن تركيا بعد خسارتها في الحرب العالمية الأولى وسقوط استنبول والمضايق على يد قوات الحلفاء فقد تشكلت ظروف ملائمة نسبياً لنشاط مختلف المنظمات الاجتماعية القومية الكوردية. وقد كانت متركزة بالأساس في العاصمة وكانت دول الاحتلال تميل نسبياً الى هذه المنظمات، أملاً منها في استخدامها لصالح المحتلين، وللتأثير من ناحية على الحكومة السلطانية ومن ناحية أخرى على (الكماليين) القوميين الأتراك الذين أخذت قوتهم بالتزايد.

من الصعوبة بمكان أن نسمي مثل هذه الجمعيات أحزابا سياسية (ولربما أن مثل هذه الجمعيات السابقة الجنينية) لم تكن قليلة، وانها ظهرت تحت أسماء مختلفة[١١]. وانها كثيراً ما

---

[١٠] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، الفصل الخامس، ص ١٤٤-١٤٨، وله ايضاً الامبريالية والمسألة الكوردية، الفصل الثالث، ص ٩٦-١١١.

[١١] في استعراض الظروف لعالمنا الكبير في الدراسات الكوردية أو. ل.، فيلتشيفسكي، الحركة القومية الكوردية، تيليسي، ١٩٤٦، الالة الكاتبة، ص ٣٦٣. وللاسف بقي مخطوطة. فإن الجمعيات الكوردية يعتبر ظهورها في تركيا وبالدرجة الاولى في اسطنبول، قد جاء بعد الحرب العالمية. والاسم سهل على التعبير بالفارسية. وفيلتشيفسكي يعدد الجمعيات التالية الاكثر شهرة آنذاك:

١. "مديرية الدعاية الكوردية- ليديري تبليغاتي كورد"، التي اصدرت مجلة ژين-الحياة، وهذه الجمعية نادت بالحكم الذاتي الداخلي وكانت لها اتصالات مع الكماليين والشيخ محمود البرزنجي. وسرعان ماذ انتقلت قيادة هذه الجمعية الى كوردستان الجنوبية نحو الشيخ محمود.

٢. "جميعية انقاذ كوردستان-تعالي كردستان جمعيتى"، ودخل فيها القوميون المعادون لتركيا. بدرخان والجنرال شريف باشا وغيرهم من الذين دعوا الى إقامة كوردستان ذات حكم ذاتي تحت وصاية ايران وفي تكتل مع الارمن وغيرهم من الاقليات. والتوجيه السياسي الخارجي لهذه الجمعية كان متناقضاً، فإن هذه الجمعية كانت تعادي انكلترا ولكنها مع فرنسا. وحتى مع المانيا المهزومة. وكان لقيادة هذه الجمعية اتصالات بالدرجة الكبرى مع كوردستان المركزية والغربية.سنتناولها لاحقاً. وقد ترأسها عبدالقادر، ومصطفى باشا الكوردي، وخالد بك جباري (ربما اسمه محرف والصحيح هو جبران). وانضم الى هذه الجمعية بعض الزعماء البارزين من كوردستان الشمالية والمركزية وفي طليعتهم الشيخ سعيد البيراني رئيس التكية النقشبندية المتوصفة في شرق الاناضول.ودعت هذه الجمعية الى استقلال كوردستان تحت الانتداب الانكليزي لمرحلة انتقالية. ورأى قادة هذه الجمعية ان تكون كوردستان المستقلة ملكية دستورية برئاسة ملك يكون واحداً من الممثلين للسلالات الحاكمة. والاسلام، هو دين الدولة برئاسة شخصية ذات صفات دينية وواحداً من الشيوخ المشهورين ومع برلمان يتألف من الزعماء المدنيين والروحيين.

غيرت برامجها وأساليبها وتوجهاتها السياسية، وهي على العموم كانت قصيرة الأعمار. وعن نشاطها العملي ومنجزاتها الثقافية فإن مضامينها كانت متناقضة تماماً وذات معلومات غير واعدة بالآمال. ألا أن هناك أمراً واحداً غير مشكوك به: وهي أنها صارت مدرسة للتربية السياسية للروح القومية والنضال السياسي، للنخبة الكوردية في ذلك الزمان. ولكن بعض الجمعيات الكوردية تركت آثاراً ملحوظة في تاريخ النضال الوطني.

هكذا كانت "جمعية إلحرية الكوردية" التي حملت فيما بعد اسم "جمعية الاستقلال الكوردية" المشهورة في الأدبيات باسم "آزادى" التي تعني ("الحرية" باللغة الكوردية). وبحسب أحد المصادر فإنها كانت قد تأسست في عام ١٩٢٣، وبحسب مصدر آخر حصلت عليه الاستخبارات البريطانية يفيد بأنها تأسست في ارضروم سنة ١٩٢١. وتطلق المصادر

---

٣. "جمعية التشكيلات الاجتماعية- تشكيلات اجتماعية جمعيتى"، اسم آخر لها هو الحزب الكوردي الراديكالي، برئاسة الوليد الشاب من جيل البدرخانيين، وهم اشقاء جلادت عالي بدرخان و كامران عالي بدرخان وثوريا بدرخان، وانضم الى هذا الحزب المثقفون الكورد والطلاب. وأقر برنامج الحزب استقلال كوردستان والدعوة الى تأسيس مجلس انتقالي لحل المسائل حول صيغة الادارة وإتخاذ دستور من طراز البلدان الديمقراطية في اوروبا الغربية. ووقف الحزب ضد دول الحلفاء وضد أي شكل من اشكال الحماية لاي من اعضاء الائتلاف على كوردستان. مع اظهار بعض التعاطف في خلال ذلك نحو فرنسا. وان الجمعيات الثلاث الاخيرة كونت ما بينها كتلة واحدة في اثناء انعقاد المؤتمر في سيفر وترأس هذه الكتلة شريف باشا، ص ٨٥-٩٠. في نفس هذا الوقت فإن القوميين الكورد قاموا بمحاولة للعثور على لغة مشتركة مع الكماليين بشرط الاعتراف من قبل الكماليين بكوردستان ذات حكم ذاتي. وفي حالة ما اذا لم تحصل امكانية للاتفاق مع الكماليين، فقد وضعت خطة للقيام بإنتفاضة ضد السلطنة بصرف النظر عما يفعله الكماليون، ص ٩٣.

وفي خلال مؤتمر لوزان ومن بعده توحدت الجمعيات الكوردية تحت اسم الحزب الكوردي (ضوبي كورد!)، ويقوده عملياً البدرخانيون، واعلنت السلطات عدم شرعية هذا الحزب. هذا الحزب الذي جرى تأسيسه كحزب صارم السرية، شكل اللجنة الشمالية، بمقر قيادة في ارضروم للتحضير المباشر للانتفاضة ومركز خارج الحدود، ومن اعضاء هذه اللجنة افراد لهم علاقات مع الحزب الطاشناق الارمني، ص ١١٣-١١٦.كانت هذه الخطوات الاولى للقوميين الكورد في تركيا مابعد الحرب في الملخص الذي كتبه أو. ل. فيلتشيفسكي. وفي البحوث التي هي بقلم كتاب آخرين (والتي هي في جزء كبير منها مستندة الى معلومات استخباراتية بريطانية في ذلك الوقت) توجد كثير من التفاصيل التي تشير الى غير ذلك (مثل التواريخ واسماء المنظمات السياسية الكوردية وغير ذلك)، الا ان الفوارق بحسب وجهة نظرنا ليست كثيرة جوهرياً فضلاً عن انه لاتوجد أسس لتكذيب الخبر المشكوك فيه الذي استخدمه مثل فيلتشيفسكي الخبير المؤهل بالدراسات الكوردية.

الكوردية على مؤسس الجمعية اسم خالد بيك جبران وهو ضابط برتبة عقيد، وآمر حامية في ارضروم. وكانت "آزادى"، تملك فروعاً لها في جميع المراكز الضخمة من كوردستان التركية. وكانت قد تأسست على أساس المركزية الصارمة والسرية، وكانت تضم في صفوفها كثيراً من الأعضاء المتنفذين من نبلاء الكورد، سواء من بين علية قبائل كوردستان أم من بين الأرستقراطيين الذين كانوا يعيشون في اسطنبول. وبحسب المصادر البريطانية فإن "جميع القبائل ستؤيدها "آزادى" من منطلق القومية والدين"[١٢].

وهكذا بالتدريج ولكن بتركيز سارت التحضيرات في كوردستان تركيا لتنظيم الانتفاضة ضد السلطات الجمهورية الجديدة، من اجل حرية الكورد واستقلالهم. غير انه الى جانب الأسباب الداخلية لتفاقم المسألة الكوردية في تركيا، خلال حقبة ما بعد مؤتمر لوزان، كانت توجد أسباب خارجية جدية جداً.

ونتجت هذه الأسباب عن عدم توقف التمرد من بعد الحرب، طوال سنوات العشرينيات، وما بعد ذلك، في مناطق كوردستان المجاورة، الداخلة ضمن إيران والعراق وسوريا. وكانت القوى المحركة لهذا التمرد، ليس القوى الداخلية المتصارعة ما بينها بهذه البلدان فحسب، بل والدول الاستعمارية الأوربية وفي مقدمتها بالدرجة الأولى، بريطانيا التي كانت تحاول إستغلال الوضع لخدمة مصالحها الإمبراطورية. وكثيراً ما لعبت الدول الاستعمارية الغربية دوراً مستوراً وأحيانا دوراً حاسماً في الأحداث التي وقعت على الحدود الشرقية لتركيا والأحداث ذات الصلة المباشرة بالمسألة الكوردية.

وهكذا فإن أحد الأمثلة الساطعة على حضور "اليد الإنكليزية" في الصراعات القومية، هو ذلك الذي حدث عرضياً بهذا الإقليم حيث اندلعت اضطرابات في حكاري خلال صيف وخريف عام ١٩٢٤. أن تلك الاضطرابات أثارتها محاولة إعادة قسم من الآثوريين النساطرة الى هناك، حيث كان هؤلاء قد هربوا الى إيران نجاة بجلودهم من الآبادة بالجملة على يد تركيا الفتاة. ومن ثم بعد الحرب أجبرهم الإنكليز أولا على الإقامة في بعقوبة (بالقرب من بغداد) ومن ثم أسكنوهم في شمال العراق داخل مناطق كوردية، بهدف خلق توازن للقوى، مقابل قوى الحركة

---

[١٢] روبرت ولسون، ظهور القومية الكوردية والشيخ بيرلني ١٨٨٠-١٩٢٥، اوستين، ١٩٨٩، ص ٤١-٤٣.

الكوردية المتصاعدة[١٣]. وتقديراً من الأتراك في أن الآثوريين هم أداة للنفوذ البريطاني، فقد منعوهم بواسطة القوات المسلحة من السكن في حكاري، وأجبروهم على الرجوع الى منطقة الموصل. ومما يجدر ذكره أن الضباط الكورد الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي وقسماً من الجنود قد انتقلوا الى جانب الآثوريين. وقام الكماليون خشية من إقامة الكورد علاقات مع الإنكليز باعتقالات واسعة وسط نشاطي الكورد في ارضروم[١٤].

وسرعان ما شملت الاعتقالات الكورد في موش وغيرها من المناطق الأخرى[١٥]. وأرادت السلطات الكمالية من وراء تشديدها التنكيل القاسي ضد القوميين الكورد وتوسيعها لدائرة الاعتقالات، الحيلولة دون حدوث انفجار عام شامل في الولايات الكوردية. ان شكوكاً قوية أوحت الى انقرة بقلق خاص حول ان النشاطات التخريبية للقوميين الكورد إنما تقودها إنكلترا من وراء ستار التي كانت آنذاك الخصم الرئيسي للجمهورية التركية، حديثة التشكيل، على مسرح الشرق الأوسط. وقد كان هناك لمثل هذه الشكوك أسس معروفة.

لقد كان الكماليون متأكدين قبل كل شيء ان البرنامج السياسي للقوميين الكورد يصب الماء في طاحونة السياسة الإنكليزية في موقفها من تركيا. وفي الواقع فإن الضباط الكورد الذين استعدوا للقيام بانتفاضة في الولايات الكوردية، وبحسب الحجج الواردة في "آزادى" سيستطيعون الحصول على تعاطف لندن لهم. وهذه الحجج ملخصة في وثيقة من إحدى عشرة نقطة حصلت عليها المخابرات البريطانية. ومن غير المستبعد أن معلومات عن هذه الوثيقة قد وصلت الى علم الأجهزة الخاصة التركية المنبثة في كل مكان. وغالبية هذه النقاط تتضمن نقداً للإصلاحات التي تجريها الحكومة التركية مما لها علاقة بمصالح السكان الكورد القومية (الاعتراف بوضع "الاقليات" بالنسبة للمسيحيين فقط، وإسقاط الخلافة، وقطع "العلاقات بين الأتراك والكورد"، وتجاهل اللغة الكوردية، وضغوط إدارية متنوعة ومن ضمنها ما هو حول

---

[١٣] انظر: ماتفيف ك. ب. (بار، ماتاني) ومار يوحنا ن.، المسألة الاثورية في الحرب العالمية الاولى وبعدها ١٩١٤-١٩٣٣، موسكو، الفصل الثاني والرابع، ١٩٦٨، وماتفيف ك. ب. الاثوريون والقضية الاثورية في العصر الحديث والاحداث، الفصل السادس، موسكو، ١٩٧٩.

[١٤] مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد الرابع، ص٤٣٠-٤٣٢، باول جينشين، التمرد الكوردي، ريفيو دي باريس، عدد ٥، ١٩٢٥، ص٨٣٩.

[١٥] مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد الرابع، ص ٤٣١.

انتخاب نواب أكراد الى البرلمان التركي هو الجمعية الوطنية التركية العليا، وإساءة معاملة المجندين الكورد في الجيش التركي الجديد، وأخيرا اجتذاب "رأس المال الألماني لاستغلال "الثروات الطبيعية الكوردية" وغيرها"[١٦] التي باستطاعة الإنكليز استخدامها في دعاية معادية لتركيا في جميع أقسام كوردستان والبلدان الأخرى من العالم الإسلامي.

لم يكن الأتراك قليلي المعلومات عن نشاطات "آزادى" في عام ١٩٢٤، الا انهم كانوا عاجزين عن اتخاذ إجراءات فعالة معاكسة آنذاك. فإن سلطة انقرة على شرقي البلاد كانت ما تزال غير متوطدة. أما حول ما يتعلق بـ "آزادى" فإنها في خططها للنضال من اجل التحرر من الاستعباد التركي قد اعتمدت في البداية على الجانب الإنكليزي لتلقي المساعدة منه.

صحيح أن بين المناضلين الكورد كان يوجد عدد غير قليل من المؤيدين للأتجاه العلماني الذين فتنتهم الدعاية الأممية التي أشاعها البلاشفة. وكذلك ففي خلال مرحلة مؤتمر لوزان وما بعده، فقد كانت عدة نداءات من الزعماء الكورد وقادة المنظمات القومية توجهوا بها الى الحكومة السوفييتية برجاء حول تقديم المساعدة لهم، بل وحتى عبروا عن الاستعداد بقبول حماية روسيا السوفييتية على كوردستان. ورغم أن موسكو لم تبعث برد إيجابي على هذه النداءات (وذلك لان الاتحاد السوفييتي كان مهتماً آنذاك بتوطيد وتطوير علاقات الصداقة مع تركيا وإيران ولم يرغب في أن يعرض هذه العلاقات للامتحان من اجل الكورد) فإن المزاج الطيب في كوردستان نحو السوفييت قد ظل زمناً طويلاً واسع الانتشار[١٧]. ومع ذلك ففي الأيام الأولى من بعد مؤتمر لوزان فإن زعماء أكراد تركيا زادوا في اعتمادهم على إنكلترا أملاً في أن يستغلوا لصالحهم الصراع الإنكليزي–التركي المستمر حول الموصل. واقام أعضاء "آزادى" اتصالات مع رجال الاستخبارات البريطانية في شمال العراق لغرض بناء قواعد دفاعية لهم في منطقة هي عملياً (لم تزل غير محددة بقوة) على الحدود التركية العراقية[١٨].

وعلى هذا الأساس أدان الأتراك بعض الضباط الأكراد من الذين ينتمون الى "آزادى" بتهمة التجسس لصالح إنكلترا[١٩].

---

[١٦] روبرت ولسون، التمرد الكوردي، ص ٤٣–٤٥.

[١٧] انظر: لازاريف م. س.، الاتحاد السوفيتي وكوردستان، آسيا وافريقيا اليوم، عدد ٣، ص ٤–٥.

[١٨] روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ٤٥–٤٦.

[١٩] المصدر نفسه، ص ٥٠–٥١.

أن السلطات الاستعمارية البريطانية في العراق وعملاءها في شمال العراق وجنوب شرقي تركيا تعاونوا عن طيب خاطر مع القوميين الكورد وشجعوهم بكل الوسائل، ألا انهم ما كانوا مصدقين بقدرة القوميين الكورد على تحقيق خططهم البعيدة المدى في تحرير شمال كوردستان وغربها من السيطرة التركية. ومع الاعتراف بفائدة العلاقات مع "الآزاديين" بالنسبة للسياسة الإنكليزية مع تركيا، وخاصة فيما إذا تأزمت العلاقات معها، فإن المخولين ذوي الصلاحيات من الإدارة الاستعمارية في العراق أشاروا الى الخطر الذي ينطوي عليه نهوض القومية الكوردية على المصالح البريطانية في هذه البلاد[20]. وبناء على ذلك فإن تأييد الإنكليز للقوميين الكورد في تركيا كان يتسم بطبيعة موقتة من جميع الوجوه.

وهكذا فإنه من بعد مرحلة مؤتمر لوزان تكونت في كوردستان التركية حالة من الصراع الحاد خلقت عوامل متبادلة التأثير، سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي. وكانت هذه الحالة حبلى بتطور أزمة مستقبلية أخذت تشمل ايضاً القسم العراقي والإيراني من كوردستان. وسحبت هذه الأزمة نحوها ليس الكورد وحدهم بصفتهم مشاركين فعالين ومناضلين من اجل الحرية والاستقلال بل والدوائر الحاكمة التركية والإيرانية والعراقية فضلاً عن بريطانيا العظمى. وعدا ذلك فإن الوضع الذي تعقد قد ترك آثاره على المصالح الدولية لكل من فرنسا والاتحاد السوفييتي.

وكانت تركيا اكثر الجميع انجراراً إلى القضية الكوردية لأسباب مفهومة وفضلاً عن ذلك فإن القضية الكوردية التي كانت قضية داخلية حيوية بالنسبة الى تركيا، فإنها قد برزت متخذة الصدارة من ناحية السياسة الخارجية للمسالة الكوردية. وان انقرة لم تستطع قبل كل شيء، وبيك صورة من الصور، أن تتهاون مع واقع "إقتطاع" الموصل منها في لوزان. ورغم أن قادة الجمهورية التركية الفتية قد أدركوا، كما يبدو، أن هذه الخسارة بلا رجعة، فإنهم عقدوا الأمل على استغلال الوقت، حول عدم تسوية كيان ولاية الموصل، وفق وجهة نظر القانون الدولي، لغرض الانتقام ولو جزئياً على الجبهة الدبلوماسية، لغرض انتزاع بعض التنازلات من إنكلترا عن طريق الاستخدام بنفس الوقت "للعتلات" الكوردية او التركمانية.

---

[20] المصدر نفسه، ص ٥٠-٥١.

الهموم الأخرى الحيوية للحكومة التركية فضلاً عن كونها تقليدية، هي هموم الحدود التركية الإيرانية التي تقسم كوردستان الشرقية والشمالية الغربية فإن التمرد المستمر في غرب إيران الذي كانت القبائل الكوردية هي المشترك الرئيسي فيه، كان من ناحية يهدد تركيا بسبب العلاقات الوثيقة بين أكراد كل من إيران وتركيا، وبسبب انه قد خلق من ناحية أخرى ذرائع مقبولة لتدخلها ليس في الشأن الإيراني فحسب بل وفي الشأن العراقي (أن الحدود بين كوردستان الإيرانية والعراقية كانت دائماً نموذجية للاتصالات بين أكراد إيران والعراق بل وكانت اكثر قرباً من الاتصالات مع أكراد تركيا) وكان الهدف من وراء مثل هذا التدخل ممارسة ضغط على إنكلترا الخصم الرئيسي لتركيا في هذا الإقليم.

من الطبيعي أن ما هو اكثر أهمية بالنسبة للترك هو ذلك الذي يتعلق بإرساء علاقات متبادلة مع زعماء الكورد في كوردستان إيران والعراق الذين كان ينبغي من بعد ذلك تحويلهم الى حلفاء لانقرة في الصراع ضد إنكلترا وانصارها في طهران وبغداد. وهذه المهمة لم تكن سهلة ولا سيما على ضوء التباعد التقليدي (في اقل مستوياته) بين تركيا والقادة الكورد وخاصة في كوردستان تركيا. وقد زاد هذا التباعد قوةً بعد وصول الكماليين الى السلطة. وفضلاً عن ذلك فإن القابضين الجدد على السلطة في تركيا كرسوا قوة غير قليلة من اجل أن يجذبوا الى جانبهم القبائل الكوردية في إيران والعراق. وقام الكماليون باستئناف عمل نشيط بين الكورد على خطوط الحدود التركية الإيرانية وفي غرب إيران كلها. ولهذا الغرض قام سكرتير القنصلية الرئيسية التركية في اورومية (إيران) فريدون بيك في خريف عام ١٩٢٣ بزيارة للزعماء الكورد كريم خان وحاج آغا ونوري بيك للتعرف عليهم وتسليمهم رسالة مصطفى كمال باشا التي احب من خلالها أن يتعرف الزعيم التركي على ما يحتاجه الكورد، وعبر عن الاستعداد لتقديم كل أنواع المساعدات لهم[٢١].

أن نشاط الكماليين بين الكورد في إيران لم يكن بلا غرض بالذات، لاسيما وانه بعد انقلاب (٣خوت) (٢١ شباط/ فبراير) عام ١٩٢١ الذي سرعان ما قاد الى أن يستولي وزير الدفاع رضا خان على السلطات كلها، فإن إيران قد هبط فيها النفوذ الإنكليزي وصار رضا خان صديقاً

---

[٢١] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق قسم الشرق الاوسط، بلاغات ايرانية، الفهرس ٥أ، الملف ١٠٥، القضية ١أ، السنة ١٩٢١–١٩٤٥، القنصلية في اوروميه اصدارات من سجل الاحداث من ١٠/٢١ حتى ١١//١٥ عام ١٩٢٣.

لدولة تركيا. وكانت الاضطرابات الدائمة القديمة في الأوضاع على الحدود التركية ـ الإيرانية والاتـصالات بين الكورد في كل من إيران وتركيا هي الشغل الشاغل لانقرة، ألا أن هذه الاضـطرابات كانـت مـشاكل محلية فإن الكماليين اظهروا اهتماماً حقيقياً آنذاك نحـو العلاقـات المتبادلـة بـين أكـراد إيـران وأكـراد العراق، وذلك لان كوردستان الجنوبية كانت الهدف الأكبر لما يسعون أليه. وكانت الاتـصالات القائمـة آنذاك بين أكراد العراق وأكراد إيران اكثر التصاقاً وقُرباً ممـا بـين أكـراد إيـران وأكـراد تركيـا أو بـين أكراد العراق وأكراد تركيا. وفي الواقع فإن في كوردستان إيران والعـراق (وخاصـة في الأجـزاء الجنوبيـة منها) قد تشكل الفضاء الجغرافي السياسي الواحـد الـذي تطـور فوقـه الـصراع بـين الأتـراك والكـورد والإنكليـز. وان مـشاركة الحكومـة الملكيـة في بغـداد والـسلطات في طهـران حتـى النـصف الثـاني مـن العشرينيات لم تلعب ألا دوراً ثانوياً في ذلك الصراع.

لقد اصطدم الكماليون بـصعوبات كـبيرة في كوردسـتان إيـران وكوردسـتان العـراق. وكانـت تلـك صعوبات عجزوا تماماً عن تجاوزها. فإن مجابهاتهم غير القابلة للحسم الـتي كانـت متزايـدة مـع زعمـاء كوردستان تركيا أدت لهم خدمة سيئة في الأجزاء الشرقية والجنوبيـة مـن كوردسـتان. وبهـذا الـصدد كتـب القنـصل الـسوفييتي في اورومـيـة أ. دوسـون في تـشرين الأول/ أكتـوبر عـام ١٩٢٣، أن جميـع الكورد عرفوا "تغـيير الكمـاليين للجبهـة في المـسألة الكورديـة" واكـد القنـصل أن انـدحار التوجهـات التركية في كوردستان الشمالية سيقود حتماً الى مثل هذه النتيجة في الأجزاء الجنوبية منها.

كما انه ما كان واضحاً للكماليين بعد، عدم وجود آفاق نجاح لمحاولاتهم اجتذاب الـسكان الكورد الى جانبهم من الجيران الشرقيين لتركيا. فإنهم سعوا في إيران الى اللعب على ما حاولوا إشعاله من نيران العداوة بين الكورد والآثوريين. وان قسماً من الآثوريين الذين طاردهم أعـداء كثيرون قد سكنوا على ضفاف بحيرة اورومية الأمر الذي أثار ردود أفعال معادية لدى سـكان المنطقة المسلمين ومن ضمنهم الكورد. وفي العراق عقد الأتراك الأمل علـى التعـاون مـع العـدو الأكبر للسلطات الاستعمارية البريطانية وأذنابها العرب، ألا وهو الشيخ محمود البرزنجي.

أن التمرد في آب/ أغسطس عام ١٩٢٣ الذي أعلنه الشيخ الكـوردي الـذي كـان قـد اختفـى تمامـاً داخل الأرض الإيرانية (هەورامان) سيطر من جديد على السليمانية [٢٢]."وكمـا كتـب دويـسون، فإنـه

---

[٢٢] عن الاوضاع في كوردستان الجنوبية خلال الفترة من سيفر حتى لوزان، انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ١٩٩–٢١٥.

راح يسعى فيما بعد الى توسيع نفوذه وجذب الشيوخ الكورد الى جانبه، وأجراء مباحثات مع الأتراك والإنكليز حول التنظيم السياسي لجنوب كوردستان، وهو عاقد الأمل بالحصول على المساعدة من الأتراك". وبحسب هذا المصدر فإن هذه السياسة كان لها حظ من النجاح بالنسبة الى السليمانية وكركوك، "ألا أنها لن تحدث بالنسبة للشيخ أي تغيير مطلقاً في الوضع العام" الذي من جراء البرود إزاء تركيا "والعواطف العذرية نحونا" قد دفعته للوقوع بيد الإنكليز[٢٣].

ولكنه لم يكن له حظ من النجاح مع الإنكليز. فالطرفان كانا يعانيان من عدم ثقة عميقة تجاه بعضهما البعض، بحيث كانت تتصاعد أحيانا الى عمليات عدائية. وضرب الإنكليز طوقاً من الحصار بالقطعات العسكرية على أملاك الشيخ محمود من الشمال والغرب، في محاولة لإجباره على الاعتراف بحكومة الملك فيصل (الخاضعة تماماً للمندوب السامي البريطاني) والقبول بأخذ مستشارين من الضباط الإنكليز وتملص الشيخ محمود بكل الطرق من هذا التشريف، وحاول بنفس الوقت توطيد العلاقات مع الأتراك، حيث أرسل مبعوثين عنه الى وان. وقد وعده الكماليون بالمساعدة في تحرير كوردستان الجنوبية من السيطرة البريطانية. ولكن الكورد لم يثقوا بالأتراك اكثر مما بالإنكليز[٢٤].

وعدا ذلك فإن الشيخ محمود أرسل وفداً للتفاوض مع العميل التركي المشهور في شمال العراق، اوزديمير (علي شفيق بيك). وعقد هذا الوفد معه في راوندوز الاتفاقية التالية:

١ـ الحكومة التركية تتعهد باستقلال كوردستان الجنوبية ولا تتدخل في شؤونها الداخلية، ولكن من دون أن يكون لها حق إقامة علاقات مع بلدان أخرى.

٢ـ الاعتراف بالشيخ محمود البرزنجي حاكماً على كوردستان الجنوبية مع الحق في أن يكون له مجلس في السليمانية.

٣ـ ارض كوردستان الجنوبية يحدها من الشمال قضاء شامدينان، ومن الجنوب سلسلة جبال حمرين، ومن الشرق الحدود الإيرانية ومن الغرب نهر دجلة.

---

[٢٣] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق قسم الشرق الاوسط، الفهرس ٦أ، الملف ١٠٦، عدد الصفحات ١، بلاغ رقم ٥، من ٩/١٥ حتى ١٠/١٥ عام ١٩٢٣ ومن ١٠/٢٨ عام ١٩٢٣، رقم ٧٣س.

[٢٤] المصدر نفسه، ص٣.

٤ـ حكومة كوردستان الجنوبية لها الحق في تشكيل قوة عسكرية لها.

٥ـ يجب على كوردستان الجنوبية في حالة قيام حرب أن تقدم الى تركيا مساعدة حربية.

٦ـ لتركيا الحق بعد موافقة كوردستان الجنوبية في أن تمر قواتها العسكرية عبر أراضي كوردستان الجنوبية.

٧ـ الحكومة التركية تستطيع تقديم المساعدة المادية والمعنوية الى كوردستان الجنوبية.

٨ـ حكومة كوردستان الجنوبية هي التي تعين مناطق توزيع قواتها الحدودية.

وكانت هناك مادتان غير معروفتين للمخبر في القنصلية السوفييتية في اورومية المدعو احمد تقي بيك[٢٥]

بهذه الصورة اقترح على كورد العراق الاستقلال تحت الحماية العملية من جانب تركيا. ألا أن الوفد الكوردي لم يثق بهذه الوعود فتابعها الى انقرة، حيث انه في خلال لقائه مع الرئيس حسين رؤوف بيك، (في الواقع كان قد أحيل الى التقاعد) قد طالب بالحصول على تأكيد لهذه الاتفاقية. وقد تحققت شكوك الكورد. فإن الجانب التركي مارس موقف المراوغة ولم يتعهد بيك التزامات بشأن الحكم الذاتي، ووعد الكورد بتقديم المساعدة لهم فقط (وكانت بالكلام فقط كما ظهر ذلك) مع نصيحة وجهوها بنفس الوقت لهم أن يحافظوا على علاقاتهم الإقليمية الخارجية بالنسبة للإنكليز[٢٦]

أن الكماليين بعد مؤتمر لوزان قد خفضوا نشاطهم في شمال العراق بصورة واضحة (ولكن ليس فوراً).وانطلاقاً من كون التأييد لكورد الحدود قد يكون منطوياً على مغامرة واحتمال قيام الإنكليز بأعمال جوابية في كوردستان التركية التي بدأت بالغليان. وهذا الوضع استدعى تحجيم النشاطات الاستخباراتية القليلة الفعالية. وكذلك فإن الكورد توقفوا من جانبهم عن الاعتماد على العون التركي. وفي الواقع فقد أجريت محاولات من قبل الزعماء الأكراد في العراق وإيران للحصول على دعم السوفيت (الذين سبق لهم أن حاولوا الحصول عليه كما أشير الى ذلك من قبل)[٢٧]، وهي محاولات ارتبطت قبل كل شيء باسم الشيخ محمود البرزنجي واسم اكبر قادة أكراد إيران، إسماعيل آغا عبدو سمكو (سمكو) رئيس قبيلة شكاك الذي كان آنذاك

---

[٢٥] المصدر نفسه، ص ٤.

[٢٦] المصدر نفسه، ص ٥.

[٢٧] انظر: هسرتيان م. أ.، كورد توركيا في الوقت الراهن، ص ٥٠–٥٣، لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٢١١–٢١٢.

حليفاً للشيخ محمود البرزنجي واشترك في معارك حول راوندوز والسليمانية. ولكنه حسبما كتب دوبسون "فإن التوجه نحونا لا يمكن أن يكون وطيداً وطويلاً". وبحسب رأيه فإن جنوح الزعماء الكورد نحو الجانب الإنكليزي أمر لابد منه، حالما يحل الإنكليز مشاكلهم في العراق. فالهدف الإنكليزي الرئيسي هو في الواقع التوصل الى اتفاقية مع الشيخ محمود.

والشريك الأخر الثمين رآه الإنكليز متمثلاً بزعيم الشمدينانيين الشيخ سعيد طه (معروف باسم طه). وكان هو السيد الحقيقي للقطاع الستراتيجي الهام في كوردستان والواقع على نقطة التقاء الحدود العراقية –الإيرانية– التركية. وكان يتمتع بنفوذ كبير جداً على قبائل راوندوز (العراق) واشنوئيا (اوشنو–شنو) و مَرگـوَر و تَرگـوَر (إيران). وكان قد تحددت له منحة بمبلغ ألف روبية وحق جباية المال من الجمارك. وعدا ذلك فقد أرسلت أليه، بصفة هدية ٥ آلاف بندقية. ولكن طه كان مالكاً لزمام فكره ولم يبد استعداداً لخدمة الإنكليز بإخلاص. وبحسب رأي احمد تقي بيك "فإنه مرتبط معهم (أي مع الإنكليز) ظاهرياً فقط ومن الممكن دائماً أن يكون ميالاً للعمل المشترك مع الشيخ محمود، بل وحتى مع سمكو لو أن روسيا تقدم العون للحركة الكوردية".

وهكذا فإن فكرة التوجه نحو السوفيت كانت بلا آفاق مستقبلية ولهذا فهي لم تحظ بانتشار واسع في كوردستان. بل بالعكس أن الكورد واصلوا البحث عن حلفاء لهم بالتطلع بأنظارهم نحو الشمال. وحول هذا كتب دوبسون "بالنسبة للكورد فإنهم على الضد من توقعاتهم المتشائمة بعد الإحباط الذي أصاب توجهاتهم الإنكليزية والتركية في تعاقبها واحدة بعد أخرى، وان تعزيز وضع تركيا سيجر وراءه ذلك التكرار لسياسة تركيا القديمة في كوردستان، وان روسيا السوفييتية وحدها هي التي بإمكانها أن تكون صديقاً نزيهاً للكورد قادراً على تحقيق آمالهم ومساعيهم"[٢٨].

أن المصدر يسمي بالأسماء أولئك المؤيدين للتوجه السوفييتي. ومنهم على سبيل المثال الرئيس جبران خالد بيك "المبادر بالتوجه نحونا" والذي كان يقيم علاقات دائمة مع سمكو والشيخ محمود. وكانت له صلة وثيقة مع الزعماء الكورد في كوردستان تركيا كور حسين باشا وحسن (كونفدرالية حيدريان) وخالد بيك (حسانانلو) وموسى بيك (مليان، موش) وإبراهيم بيك (جليلي، بايزيد). وبحسب قول احمد تقي بيك، فإنه قد تكونت جمعية

---

[٢٨] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، الفهرس ١٦أ، الملف ١٠٦، ص ٦–٧.

"تهخليصى وهطهن" "تحرير الوطن" التي استهدفت إقامة كوردستان ذات حكم ذاتي يتجه نحو روسيا السوفييتية. ويدخل في هذه الجمعية من يدعون انهم من الترك المعادين للكماليين جذرياً. وانجذب للانتماء الى هذه الجمعية الزعماء المتنفذون في كوردستان الجنوبية والشرقية (بما فيهم سمكو) وراحت تحاول توحيد جميع الزعماء الكورد[٢٩].

أعلن سمكو نفسه في كوردستان إيران مؤيداً متحمساً للتوجه نحو السوفييت. وكان القنصل السوفييتي في اورومية قد سلمت أليه في منتصف شهر تشرين الأول /أكتوبر عام ١٩٢٣ رسالة موجهة الى "الحكومة المركزية) جاء فيها: "..أننا عقدنا كل آمالنا عليكم وعندما ستقدمون انتم لنا باسم الإنسانية العون والمساعدة الضرورية، فإننا عند ذاك سنكون مستعدين لتنفيذ جميع أوامركم". وتقدم سمكو برجاء شفهياً الى الحكومة السوفييتية أن تقوم بدور الوسيط بينهم وبين الفرس، مع إعطائه وعداً مضموناً بالأمن الشخصي وتقديم المساعدة في استعادة الأملاك والسلطة الى جميع الشكاكيين، واتباع سياسة موسكو في كل شيء. وأشار القنصل أن يذهب للقاء سمكو لغرض تحييد المؤامرات التركية بين أكراد إيران. وكتب دوبسون، يقول "أن الجماهير الكوردية الواسعة في كوردستان التي انسلخت عن الإنكليز، وبواسطة الخيوط النادرة التي شدتهم الى الكماليين، مع انقطاع في الوسط عند رلوندوز، ومع ذلك الجنوح من هذه الجماهير نحو روسيا السوفييتية، فإن قادة هذا الجنوح نحونا يواجهون ظروفاً موضوعية تقذفهم قوتها على أعقابهم نحو الإنكليز والأتراك". وكان يجب ومن الممكن "تقوية ذلك الجنوح"[٣٠].

من دون انتظار توجيهات من المركز عملت القنصلية بحماسة في هذا الاتجاه في وسط أكراد اورومية "من اجل تركيز مشاعر الكورد نحونا" ومن اجل "إستئصال أوهام الكورد حول إمكانية قيام الإنكليز أو الأتراك بتنفيذ مساعيهم الكوردية السياسية" علماً أن هذا العمل "أثمر عن نتائج جوهرية". ومع إبلاغ الكورد عن الحالة في روسيا السوفييتية، فقد نجحت القنصلية في تجاوز "الموقف العدائي ضدنا". وأهم هدف حسب رأي القنصل، كان

---

[٢٩] المصدر نفسه، ص ٨.

[٣٠] المصدر نفسه، ص ١٠-١٢.

"تنظيم تبادل البضائع بجميع الوسائل مع المنتجين الكورد" والمساعدة في تطوير الحركة التعاونية بين الفلاحين في المنطقة" [٣١].

اضطر المندوبون السوفيتيون في منطقة اوروميه خلال النضال من اجل الكورد المحليين الى التغلب في المنافسات الحامية. واحد العاملين في القنصلية في اورومية كتب في أواخر آب/ أغسطس عام ١٩٢٣: "أن هناك كثيراً جداً من الذين يعملون مع الكورد ويحتالون عليهم. فإن هناك يعمل انكليز وأتراك وفرس وكورد ومن الممكن وجود أمريكان ايضاً. انهم يستعملون النقود وفي ظل حماية قوة حقيقية... أما أنا فاعمل بدون نقود وبدون قوة حقيقية بل فقط بالكلام والوعود. وفي ظل مثل هذه الظروف فإن نتائجنا في البداية لابد أنها ستكون بائسة" [٣٢].

وفضلاً عن ذلك ورغم ضحالة الوسائل، فإن القنصلية السوفييتية شنت بين الكورد حملة دعاية مضادة مكثفة ضد الإنكليز والأتراك والفرس. وكتب أحد العاملين المجهولين في القنصلية "أنني بواسطة أناس موثوقين انشر بين الكورد أفكاراً عن عظمة الشعب الروسي. وعن تحسينه لظروفه الزراعية وعن التقدم الذي حققه" وليس بدون نجاح" [٣٣].

أن أجواء نشاط الدعاة السوفييت كان محدوداً جداً كما يبدو إذ لم يخرج عن حدود منطقة اوروميه. أما في المناطق الأخرى من كوردستان الشرقية والجنوبية فإن النضال من اجل كسب الكورد ظل كالسابق بين الإنكليز والأتراك. أن طه السيد المسيطر في الموقف الستراتيجي لمنطقة راوندوز كان الهدف الذي تتركز عليه أنظار الإنكليز الذين وصفوه بأنه "رأس الهدوء" في هذه المنطقة أما شقيقه الشيخ موسى، فهو على العكس منه إذ كان مؤيداً للأتراك الذين قلدوه وساماً وأرسلوا أليه رجالهم [٣٤].

لقد اشتد بصورة خاصة الصراع بين الإنكليز والأتراك من اجل بسط النفوذ على كورد العراق بحسب الاقتراب من حل أزمة الموصل. ومن الطبيعي أن يسير الإنكليز في الطليعة، لأن موقفهم في العراق كان هو الأقوى بلا منازع. وان الورقة القاتلة في حملة الإنكليز الدعائية

---

[٣١] المصدر نفسه، ص١٣–١٨.

[٣٢] المصدر نفسه، ص٢٤.

[٣٣] المصدر نفسه، ص٢٦.

[٣٤] المصدر نفسه، ص٣٣.

وأذنابهم السياسيين العرب التي أثيرت ضد محاولات الأتراك تأكيد تأثيرهم على كورد الموصل، كانت عمليات التنكيل التي جرت في ذلك الوقت بالذات ضد الثوار الكورد في كوردستان تركيا. وهكذا علقت الجريدة الإيرانية "شَفق سُرخ" مثالاً على ذلك (في اليوم الثالث من آذار/ مارس عام ١٩٢٥) على خلفية هذه الحملة: "أي كلاب هناك لم يطلقوها عليهم (أي على تركيا ـ م.ل)؟... من الطبيعي أن تضاف مسرحية الى هذه الدعاية ضد الحكومة التركية هي انتفاضة فعلية بين القبائل الكوردية الذين هم أقرباء أولئك الذين يسكنون هناك في ولاية الموصل التي تعتبر الآن فصلاً "سياسياً" كاملاً... دع ذلك افتراضاً أن هذه الانتفاضة محكوم عليها بالفشل التام، وذلك لان من الواضح أن هذا لا يشكل صعوبة بالنسبة لتركيا أن تعيد هناك خلال اقصر وقت فرض النظام الكامل أن هذا ليس هو المهم.. فالمهم هنا هو انه سيقتل بهذا الأجراء حتماً أرنبين فوراً: فأولاً، انه نتيجة للإجراءات التأديبية التي تقوم بها القوات العسكرية التركية فإن ما بين الذين خضعوا للقوة وما بين أقربائهم ستبذر بذور الكراهية نحو "القامعين". أما ثانياً، وهو الأكثر أهمية، فهو شدما تنطوي موعظة وفعالية هذه الصورة بالنسبة لوفد عصبة الأمم الذي يعمل الآن في ميسوبوتاميا وبالنسبة للرأي العام في الكرة الأرضية كلها..).

"... فمن هو الممسرح لهذا كله؟... ولمن تعود هذه الأيدي الخفيفة التي استغلت الآن "تعصب" البسطاء الكورد...؟ يوجد مثل قديم من اجل أن تعثر على مجرم ينبغي النظر الى الجهة التي كانت الجريمة لصالحها"[٣٥].

وكتبت صحيفة إيرانية أخرى "ستاره‌ء إيران" بعد شهر من ذلك: "..من المعروف جيداً بالنسبة لنا ضد من اشتعلت بالأساس هذه الأحداث (في كوردستان تركيا ـ م. ل) ومن هو الذي لحنها هناك" [٣٦].

أن الصراع بعد مؤتمر لوزان من اجل بسط النفوذ على الكورد قد أثير ليس في كوردستان وحدها فحسب بل وعلى الجبهة الدبلوماسية فإذا كانت بغداد لا تملك آنذاك سياسة خارجية

---

[٣٥] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ٩٤، قسم الشرق الاوسط، بلاغات فارسية، الفهرس ٩أ، الحقيبة ١، المحفظة ١٠٨، ص ١٤٦-١٤٧.

[٣٦] المصدر نفسه، ص ١٩٩.

مستقلة، فإن انقرة كانت مضطرة الى مناقشة المشاكل ذات العلاقة بكوردستان الجنوبية مع لندن مباشرة، أما في العلاقات المتبادلة مع إيران الجارة الشرقية لتركيا فإن المسالة الكوردية شغلت المرتبة الأولى.

في الجدل الإنكليزي التركي بشأن الموصل فإن المسألة الكوردية باعتبارها قائمة بذاتها لم تلعب دوراً واضحاً في ذلك. فلم يكن من المفيد إبرازها بالنسبة لإنكلترا ولا بالنسبة الى تركيا لأنه سيكون أمراً لابد منه مناقشة مسألة تقرير المصير للكورد علناً وهو ما لا يراه الطرفان مقبولاً لديهما إذ سيبدو توجههما الى الكورد "على الخصوص" فضيحة عارية. الا أن المسألة الكوردية كانت حاضرة دائماً بصورة علنية أو من وراء ستار كعنصر هو جزء تكميلي حتمي في جميع ظروف الصراعات التي نشبت بالدرجة الرئيسية على اثر عدم تحديد مصير ولاية الموصل والحدود التركية العراقية بما في ذلك الخروقات الحتمية العديدة لها.

وهكذا فإن الحكومة التركية قد وجهت في شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٤ احتجاجاً ضد العمليات التأديبية الإنكليزية في السليمانية وضد تحليق الطائرات الإنكليزية التي رافقت العمليات فوق الأراضي التركية[٣٧]. ولم يقف الإنكليز عن الرد مكتوفي الأيدي، إذ انهم أعقبوا ذلك بإرسال مذكرة احتجاج ضد احتشاد القطعات العسكرية التركية في الجزيرة وجولميرگ، وضد الاختراقات التركية للخط الفاصل بين تركيا والعراق [٣٨]. واعتبروا كما يبدو في لندن أن الإجراءات المتخذة في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٤ غير كافية فقامت حكومة ماكدونالد بتوجيه إنذار الى تركيا طالبت فيه بان تنسحب خلال ٤٨ ساعة من الأراضي التي احتلها الأتراك على الحدود التركية الإيرانية والابتعاد الى الخط المتفق عليه في مؤتمر لوزان.

وهكذا ظهرت أزمة في العلاقات الإنكليزية– التركية. وسرعان ما سافر مصطفى كمال الى الأناضول الشرقية ومن ثم الى انقرة. وبدأت في الصحافة التركية حملة معادية للإنكليز. واستدعي المجلس لعقد جلسة خاصة. الا أن القضية لم تصل الى نشوب عمليات عدائية. فإن إنكلترا وافقت على إحالة الخلاف الى عصبة الأمم. وصرح عصمت باشا في المجلس عن موافقة الحكومة التركية على التمسك بالحدود، بموجب "الحالة الراهنة"، بما يتفق مع القرارات في

---

[٣٧] مصطفى كمال، طريق تركيا الحديدة، المجلد الرابع، ص ٤٣٠–٤٣١.

[٣٨] المصدر نفسه، ص ٤٣١.

جنيف. وفرض مجلس عصبة الأمم من جانبه على تركيا أن تراعي الحدود التي كانت قائمة حتى الرابع والعشرين من تموز/ يوليو عام ١٩٢٣، وهو يوم توقيع اتفاقية لوزان. وكان قد اتخذ قرار تساومي بصدد المواجهة العسكرية للجانبين المتصارعين: إنكلترا يجب عليها أن تسحب قواتها من السليمانية، وتركيا من العمادية[٣٩].

ومثل هذه الأنواع من النزاعات حدثت من بعد ذلك ايضاً.

ولكن تلك النزاعات صارت محسوسة اكثر على جبهة الدعاية ففي انقرة مثلاً تأسست في بداية عام ١٩٢٥ "لجنة الدفاع عن حقوق الموصل" التي قامت بالدعاية لهذه القضية. وجاء الرد الجوابي القاصف من حلب (سوريا) حيث انعقد في هذا الوقت مؤتمر للشيوخ الكورد برئاسة المدعو حجي صبري أفندي الذي اقترح إعطاء العرش الملكي على كوردستان الى سليم ابن السلطان عبدالحميد الثاني سيئ الصيت[٤٠]. ومما يذكر أن هذه الإجراءات المتطرفة لم تكن ذات أهمية جدية.

لم يكن لفرنسا مع الجمهورية التركية في ذلك الوقت خلافات حول المسألة الكوردية. فإن باريس التي تخلت على مضض عن الموصل لم تكن بأي شكل من الأشكال تريد أن تعزف مع لندن على لحنها السياسي في كوردستان الموجه ضد المصالح التركية. وان الحدود التركية السورية الموثقة في مؤتمر لوزان قد جرى رسمها وفق حساب الخط اللغوي حيث كان من شماله تسيطر اللغتان التركية والكوردية، ومن الجنوب اللغة العربية[٤١]. وفي الواقع فإن هذه الحدود قسمت جنوب غربي كوردستان، وخرقت اتصالات القبائل الكوردية المحلية التأريخية والاثنية والاقتصادية فضلاً عن أعداد كثيرة من السكان العرب والأتراك، الأمر الذي أدى فيما بعد الى نزاعات حادة. أما ما يتعلق بطريق سكة حديد بغداد، التي مرت بصورة مباشرة عبر جزء كبير من الحدود فإن وضعها الذي يسمح باستخدام أقسام من الطريق تمر عبر أراضي أجنبية كان ملائماً لتركيا وفرنسا من حيث مرور النقليات الحربية[٤٢].

---

[٣٩] المصدر نفسه، ص ٤٣١-٤٣٢.

[٤٠] المصدر نفسه، ص ٤٣٦-٤٣٨.

[٤١] ارنولد توينبي، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام (اشراف افاريس عالمية)، الفصل الاول، ١٩٢٥، لندن. ١٩٢٧، ص ٤٥٧.

[٤٢] المصدر نفسه، ص ٤٦٣.

أن الأحداث المتشابكة ما بينها بقوة في كوردستان الجنوبية والشرقية تركت بصماتها مباشرة على العلاقات التركية ـ الإيرانية وقادتهما مما أدى الى حصول توتر شديد بينهما في بداية عام ١٩٢٥. فإن تحركات الشيخ محمود البرزنجي وسيد طه وسمكو وغيرهم من زعماء كورد العراق وإيران خلقت وضعاً متوتراً غير مألوف في واحدة من اكثر المناطق "التهابا" في كوردستان، أي على الحدود التركية الإيرانية، التي لم تتوقف أبدا فيها النزاعات التي كان الكورد مساهمين عمليين حتماً فيها منذ لحظة تقسيم كوردستان في بداية القرن السادس عشر. أن محاولات الإنكليز والأتراك استغلال الحركات الكوردية ونزاعات الحدود ما كانت تؤدي ألا الى سكب الزيت على النار. وإذا كانت إنكلترا وتركيا قد خاضتا صراعاً بينهما في خطط متقابلة كما يقال، ومن ثم ببساطة "لوحتا بقبضات أيديها بعد المشاجرة" بإعتبار أن ذلك لن يغير في حقيقة الأمر بعد مؤتمر لوزان الحال في شمال العراق، فإن إيران رأت في هذا الوضع المعقد تهديداً غير قليل على مصالحها الدولية وفي ذلك الوقت فإن رضا خان رئيس الوزراء بعدما سيطر على السلطة الفعلية وصار يتطلع الى عرش الشاه (الذي جلس عليه في تشرين الثاني عام ١٩٢٥)، اتخذ سياسة حازمة في تعزيز جميع هياكل الدولة، واعلن حرباً حازمة ايضاً ضد الأطراف القبلية الإقطاعية الانفصالية. وأولى المهمات في رأيه كانت الكفاح ضد الحركات الكوردية التي اعتبرها القناة الأساسية للتطاولات التي تمارسها إنكلترا-وتركيا على إيران التي لم يصل استقلالها الى درجة التوطد. ولما كان غير مستعد بعد، للدخول في نزاع مع إنكلترا، فإنه، أي رضا خان دخل في صراع مكشوف مع انقرة.

قام الشخصية الكمالية شوكري قايا بالتعبير عن القلق الى المفوض السوفييتي في تركيا يا. ز. سوريتس من جراء اشتداد النزاع مع الحكومة الفارسية. وبحسب قوله فإن السلطات الفارسية تشن حملة دعائية معادية لتركيا "لغرض عزل الشيخ محمود وهي توزع على الشيوخ الكورد الأموال والهدايا وتطارد المواطنين الأتراك لغرض الإساءة الى هيبة الحكومة التركية في المناطق الحدودية". واستدعى رضا خان زعماء الكورد الى طهران لغرض "استمالتهم" بشكل لائق. ولكد كايا، انه تجري على مقربة من الحدود التركية أعمال شق طرق ستراتيجية بأموال إنكليزية، ومن ثم بالأخير، توجه بالرجاء الى الاتحاد السوفييتي أن يتدخل في هذا النزاع الى جانب تركيا[٤٣]. وفي هذا الرجاء بالذات

---

[٤٣] وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، المجلد ٨، موسكو، ١٩٦٣، ص ١٠٢-١٠٣، برقية السفيرالمفوض بتركيا يا. ز. سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٦، رقم ٤٤.

تلخص جوهر الخطوة السياسية التي اتخذها الأتراك. وعلى خلفية النهوض المتصاعد للحركة الكوردية في تركيا نفسها، والتناحر الذي لم يتوقف مع الإنكليز بسبب الموصل، ومع تدهور العلاقات مع إيران الناجمة عن التمردات في كوردستان الجنوبية والشرقية، فإن هذا قد أثار في انقرة أخطارا جدية. ولهذا فإن التأييد الدبلوماسي من جانب دولة صديقة في تلك الحين هي الاتحاد السوفييتي كان أمرا مرغوباً من جميع الوجوه.

وبهذه الصورة فقد كانت الإمكانية فعلية لتورط الاتحاد السوفييتي في الصراع التركي الإيراني المختمر، والذي كان يهدد باشتعال عمليات حربية مباشرة. وكان من المفيد للسياسة الخارجية السوفييتية اتخاذ مثل هذا الموقف الذي لا يؤدي الى تأييد طرف وحيد، أي لا الى تركيا ولا إيران على أن يكون في نفس الوقت عقبة أمام حصول إنكلترا على أي نوع من المنافع من هذا الوضع المتفجر بالخطر في الإقليم الكوردي. وبعبارة أخرى، فإن موسكو كانت تحبذ هذه الوساطة، أن لم تكن لغرض إنهاء النزاع بين تركيا وإيران، فلتخفيف هذا النزاع في نهاية المطاف، وهو ما ابلغ به إ. ف. تشيتشيرين وزير الخارجية الى سوريتس[٤٤]. وكان حل هذه المسألة بالنسبة للاتحاد السوفييتي أمرا ملحاً، لان حوادث الحدود التي يشترك الكورد بها قد وصلت الى حدوده، الأمر الذي أدى الى قيام وزارة الخارجية السوفييتية بتسليم مذكرة خاصة الى السفارة التركية[٤٥].

ظلت وزارة الخارجية التركية حتى صيف عام ١٩٢٥ تكرر مرة بعد أخرى اقتراحها بشأن وساطة موسكو حول إمكانية نشوب نزاع مسلح بين تركيا وإيران. وكان قد عرض مشروع عقد "ميثاق ضمان" حول "عدم المساس بالحدود الشرقية للبلدان مع إمكانية جذبها للتعاون"[٤٦]. ومن بعد ذلك حددت وزارة الخارجية التركية بان الحديث يدور حول مواثيق ضمان تعقد بين تركيا وإيران، ثم بين الاتحاد السوفييتي وإيران. وأوضح وزير الخارجية التركية الى السفير السوفييتي، أن تركيا لا تخشى من إيران ولكنها متأكدة من "أن من الممكن أن تتحول بلاد فارس الى رأس جسر لعدوان من جانب

---

[٤٤] المصدر نفسه رقم ٥٠، ص ١١٤، برقية غ. ف. تشيتشيرين الى سوريتس في ٢ شباط ١٩٢٥.

[٤٥] المصدر نفسه، رقم ٥٣، ص ١١٨، مذكرة تشيتشرين الى القائم بالاعمال التركي في الاتحاد السوفيتي انيس بيك، ٦ شباط ١٩٢٥، رقم ١٠٩.

[٤٦] المصدر نفسه، رقم ١٨٨، ص ٣٧٠، برقية سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ١٦ حزيران ١٩٢٥.

إنكلترا". والذي يوحي بفزع خاص لانقرة هو التحضير لاتفاقية إيرانية– عراقية رغم أن تركيا لا تملك "أي وثائق عن قيام إيران بعقد ميثاق"(٤٧).

ولكنه سرعان ما هدأ التوتر في العلاقات التركية الإيرانية وانتفت الحاجة الى الوساطة السوفييتية في عقد مواثيق الضمان. وان الانتفاضة الكبرى لأكراد تركيا كانت قد تم القضاء عليها في ربيع عام ١٩٢٥ وهي (انتفاضة الشيخ سعيد)، وتسنى للإنكليز وللفرس التغلب على أكرادهم، وان رضا خان الذي كان قد أسس سلالته، شعر أن لديه ما يكفي من الثقة في أن أزمة الموصل تقترب من الوصول الى حل لها (من الطبيعي أن يكون ذلك لصالح بريطانيا العظمى). وبعد ذلك فإن كلاً من انقرة وطهران لم يظهرا أي اهتمام نحو الوساطة السوفييتية، بل على الأرجح انهما كانتا تخشيان من هذه الوساطة لأسباب مفهومة. وفي أمسية في السفارة السوفييتية يوم ١٩ شباط/ فبراير، أقيمت بناء على رجاء من مصطفى كمال وعندما حضر يرافقه عصمت باشا وعدد آخر من معاونيه البارزين، وألقى هناك "خطاباً نارياً ضد المؤامرات الإمبريالية"، وتحدث عن توريد أسلحة، وعن مسألة الموصل، وعن العلاقات التركية الفرنسية بشأن سوريا، ولكنه لم ينطق بكلمة واحدة حول المسألة الكوردية(٤٨).

هكذا كان الوضع السياسي العام الذي شمل داخل كوردستان وما حولها في حقبة ما بعد مؤتمر لوزان. وهذا الموقف السياسي كان ينطوي على صراعات جدية في كل جانب من جوانبه التي سيتناولها التحليل التالي.

---

(٤٧) المصدر نفسه، رقم ٢١٢، ص ٤٠٢و٤٠٣، برقية سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ١ تموز ١٩٢٥.

(٤٨) المصدر نفسه، الاصدار ٩، موسكو، ١٩٦٤، رقم ٧٢، ص ١١٨–١١٩. برقية سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية، ١٩/شباط/١٩٢٦.

الانتفاضة الثورية الكوردية الأولى
وعواقبها

هكذا سمى انتفاضة أكراد تركيا بقيادة الشيخ سعيد التي كانت قد اندلعت في نهاية شتاء وربيع عام ١٩٢٥، الكاتب ارشاك سافراستيان الذي رغم أن تسميته لها قصيرة ألا أن ما كتبه حول المسألة الكوردية يعتبر بحثاً غنياً وموضوعياً[٤٩] فما هو حجم هذه الشهادة التي يهذا الرنين لهذا الحدث من النظرة الأولى الى كوردستان المتمردة دائماً بشكل اعتيادي؟

قبل كل شيء فإن هذه الانتفاضة تستلفت ذلك الاهتمام الكبير الذي أثارته واستدعت نحوها انتباه المؤرخين المعاصرين والسابقين القدامى. فليس هناك من انتفاضة كوردية أخرى، باستثناء هذه الانتفاضة الأخيرة أن تتمخض عن مثل هذه الأصداء العديدة المتناقضة. وان هذا لوجده يتحدث عن أهميتها المرحلية التأريخية.

وهذا هو الواقع. فإن هذا الحدث كان قد شكل علاقة في تاريخ النضال الذي دام قروناً عديدة للشعب الكوردي من أجل الاستقلال. وان الانتفاضة أخذت هذه الصورة بفضل ضخامتها وتأثيرها ليس على الوضع في كوردستان تركيا حيث يعيش اكثر من نصف السكان الكورد تقريباً فحسب بل وعلى الإقليم الكوردي كله في غرب آسيا. فمن المفهوم أن هذه الانتفاضة كانت الجواب الجماهيري الأول للسكان الكورد في تركيا على "نظام" ما بعد مؤتمر لوزان الذي قبر آمالهم في اتخاذ قرار عادل حول المسألة القومية الكوردية. وهذا ينطوي على أهمية تاريخية ليست سريعة الزوال.

ومن حيث وجهة النظر العملية، فإن تاريخ انتفاضة أكراد تركيا بقيادة الشيخ سعيد بيراني انعكست بشكل ليس رديئاً سواء في الأدب الوطني[٥٠] أم في الأدب الأجنبي[٥١] ولهذا،

---

[٤٩] ارشاك سافراستيان، الكورد وكوردستان، لندن، ١٩٤٨، ص ٨١–٨٢.

[٥٠] هسرتيان م. أ.، كورد توركيا في الوقت الراهن، يريفان، ١٩٩٠.

وتحديداً لتعداد موجز للأحداث فإن الاهتمام الرئيسي سيكون هنا موجهاً نحو عواقبها الداخلية والعالمية.

أن الجرس الأول قد قرع في ليلة الثالث على الرابع من أيلول / سبتمبر عام ١٩٢٤، عندما اندلعت في بيت شيباب (حالياً بيتوالشباب) بمقاطعة حكاري اضطرابات أثارتها المحاولات الرامية الى إعادة توطين الاثوريين الفارين في حكاري من العراق. ومن هذا الحدث بالذات بدأت الاستعدادات المباشرة لانتفاضة الشيخ سعيد، أو للمرحلة الأولى منها أن جاز القول. وعند ذاك بالذات، ظهرت الصفات الخاصة التي تكبر كلما تقدمت، لهذه "الانتفاضة الثورية" الأولى في العصر الحديث للكورد، التي برزت فيها بروزاً واضحاً المزايا الجديدة والمستقبلية والقديمة التي عايشت الحركة التحررية الكوردية في مرحلة ما بعد الحرب.

أن واحدة من أكثر الخصوصيات جوهرية هي مستوى التنظيم الأكثر دقة، قياساً الى الانتفاضات الكوردية السابقة في العهد العثماني والسنوات الأولى التي أعقبت الحرب، وكذلك قياساً مع الحركات الكوردية في الأقسام الأخرى من كوردستان المجزأة. والخطة الأولى للانتفاضة وتوقيتها وتوزيع القوات المقاتلة للثوار، كانت قد وضعت من قبل عسكريين محترفين كورد، كانوا يخدمون في القوات العسكرية التركية. وهم كانوا ايضاً أعضاء لجنة "آزادى". وهؤلاء كانوا قد استوعبوا خبرات حربية وسياسية لا يستهان بها خلال الحرب العالمية الأولى والحروب القومية التحررية، وانهم وضعوا أمامهم هدفاً سياسياً رئيساً: هو التوصل عبر طريق الحرب الى تأسيس كوردستان موحدة مستقلة اعتماداً بالدرجة الأولى على قواهم الخاصة.

وكان الجديد المهم في نشاط "الآزاديين" ومناصريهم في الأفكار، الحضور في هذا النشاط لرجال دين، من نوع خاص، ذوي وجهة نظر في قواعد القوانين العالمية التي بدأت تتكاثر في حدود سنوات ١٩١٠ ـ ١٩٢٠ تحت تأثير انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، والأحداث الثورية في روسيا، وأزمة النظام الاستعماري التي ظهرت في أعقاب ذلك كله. والواقع التأريخي الجديد المتمثل في زوال عدد كثير من الإمبراطوريات القومية في أوربا وآسيا (الألمانية والنمساوية المجرية والتركية والروسية) طرح سؤالاً حاداً ملحاً حول مصائر الاقليات القومية

---

[٥١] روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي والشيخ سعيد بيراني ١٨٨٠–١٩٢٥.

التي كانت تقيم في هذه الإمبراطوريات، والساعية نحو الحرية والاستقلال.وسواءً أراد قادة الدول المنتصرة أم لم يريدوا كان يجب عليهم وعلى قادة روسيا الثائرة أن يعالجوا المسألة القومية بصفتها مسألة حيوية في نظام العلاقات العالمية الذي يعاد بناؤه والذي هو بحاجة الى صياغة معايير مناسبة. وباختصار، لقد حل الزمن لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير العالمي للقوميات.

وأول من أظهر تأييده لهذه المبادرة هي الحكومة السوفييتية التي كانت افضل من جميع الدول في ذلك الزمن، في الاستعداد لما يمكن أن يطلق عليه استعداداً أيديولوجياً نظرياً. وقد نضج منذ نهاية القرن التاسع عشر الفكر الماركسي وبالدرجة الأولى في النمسا - المجر وروسيا ذات القوميات الكثيرة التي تعاملت تعاملاً لصيقاً مع المسالة القومية باعتبارها واحداً من الشروط التي لابد منها لتحقيق مثلها الوطنية العالية، فضلاً عن الجناح الراديكالي - الحر للحركة الوطنية التحررية آنذاك التي نادى بها البلاشفة الروس في دفاعهم عن إعطاء الاقليات القومية الحق في تقرير المصير، الى حد الانفصال التام وتأسيس دولها المستقلة. وان البلاشفة بعدما انتزعوا السلطة بيدهم في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٧ نادوا بحق الأمم في تقرير المصير، بصفته بنداً مركزياً في سياستهم حول المسألة القومية في المجالات السياسية الداخلية والخارجية، وهو ما انعكس في قرارات للحكومة السوفييتية، مثل "بيان حق شعوب روسيا" بتاريخ ، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، ونداء "الى جميع الكادحين المسلمين في روسيا والشرق" بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر (٣ كانون الأول/ ديسمبر) عام ١٩١٧، والمرسوم "عن أرمينيا التركية" بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٧ (١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٨) فضلاً عن إصدار وثائق أخرى[٥٢]. وطبيعي أن جميع هذه البيانات كانت تتابع أهدافا عملية سياسية محددة تمام التحديد، (لنستذكر مقولات فلاديمير ايليش لينين المشهورة حول أسبقية "مصالح الاشتراكية" أمام الحقوق القومية في (تقرير المصير) [٥٣]. ولكن تأثير هذه المقولات الدعائية على الشعوب المضطهدة ولاسيما

---

[٥٢] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٢٥–٢٧.

[٥٣] انظر على سبيل المثال: لينين ف. أي.، نتائج المناقشات حول تقرير المصير، مقالة ٣، المجلد ٩، ص ٢٥٧–٢٥٨. وله ايضا مباحث حول مسألة الصلح المنفرد، والمصدر نفسه، المجلد ٢٠، ص ١٩٨–١٩٩. وله ايضا تقرير عن السياسة الخارجية، والمصدر نفسه، المجلد ٢٣، ص ١٤.

على سكان كوردستان التي تقع على مقربة من روسيا عظيم جداً. فإن الكورد رأوا في روسيا السوفييتية حليفاً أيديولوجياً وسياسياً لهم.

وحول المسألة القومية صرحت الدول الغربية المنتصرة في نفس الوقت تقريباً مع روسيا السوفييتية عن رأيها بصدد المسألة القومية. ويعود ذلك في جزء منه انطلاقاً من تصورات تنافسية تتلخص في اقتناص مبادرة السوفييتات، بشأن سياسة ما بعد الحرب، في عالم الاستعمار ولكنها تستهدف غرضاً رئيسياً هو إعادة صياغة أساليب جديدة بمناسبة تبدل الوضع على المسرح العالمي لاجل الحفاظ على المواقع الإمبريالية في الشرق وإعادة تقسيم مجال النفوذ هناك وبالأخص في إقليم كوردستان.

أن (البنود الأربعة عشر) المشهورة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية فيودور ويلسون التي أذيعت في الثامن من كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٨ والتي تضمنت شروط السلام مع "دول المحور" نص البند الثاني عشر منها على أن المناطق غير التركية في الإمبراطورية العثمانية "يجب أن تحصل على ضمان جليّ لوجودها وعلى ظروف وطيدة تماماً لتطورها الذاتي"[٥٤]. ومن الطبيعي أن يشمل ذلك كوردستان ايضاً.وكانت إنكلترا وفرنسا الحليفتان للولايات المتحدة الأمريكية اللتان لعبتا في الواقع الأدوار الأولى في الشؤون الدولية، وخاصة حول ما يتعلق منها بالشرق الأوسط، قد اضطرتا للانضمام الى المبادرة الأمريكية، ألا انهما حددتا موافقتهما بشرط تلبية ادعاءاتهما الخاصة الاستعمارية فعلياً، حول ما يتعلق في الظرف الحالي المذكور بالمناطق غير التركية من الإمبراطورية العثمانية[٥٥].

ولكنه، وعلى الرغم من جميع الشروط، والتطبيق الفعلي للخطط الاستعمارية لكل من لندن وباريس في الشرق الأوسط، بعد تدمير وسقوط الإمبراطورية العثمانية، فإن المبدأ الأساسي لحق الشعوب في تقرير المصير قد دخل في ما يسمى (نظام فرساي) الذي توج الحرب العالمية الأولى. والقسم الأساسي من هذا النظام هو معاهدة سيڤر للسلام مع تركيا (في العاشر من آب، أغسطس عام ١٩٢٠) حيث أن المواد ٦٢-٦٤ منها وعدت الأكراد (خاصة في تركيا) بالاستقلال أو الحكم الذاتي. ورغم أن معاهدة سيڤر، هي على العموم مشحونة بروح

---

[٥٤] لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٥٠.

[٥٥] المصدر نفسه، ص ٥١.

إمبراطورية ألا أنها مع ذلك لم يجر تطبيقها، إذ أن المواد "الكوردية" قد دخلت كما يقال في الاحتياطات القانونية للقومية الكوردية، لأنها أنشأت لأول مرة في التأريخ سابقة حقوقية عالمية، تشير الى الاعتراف بحق تقرير المصير للقومية الكوردية[٥٦] ومن هذه الاحتياطات مازال المناضلون من اجل الاستقلال الكوردي يقترفون الحجج في نضالهم من اجل تأسيس دولة كوردية متحررة. وانهم قاموا بذلك بصورة مباشرة بالذات بعد مرحلة سيفر. وهكذا فإن الكورد قد استوحوا فكرياً أكتوبر الروسي في روحية سيفر السياسية.

أن انتفاضة الكورد والاثوريين في بيت شيبابي على مقربة مباشرة من الحدود المفترضة مع العراق صارت علامة مباشرة للقيام بالتحضير لانتفاضة عامة لأكراد تركيا. وهذه على العموم حادثة محلية وواحدة من كثير في الحوادث في السنوات العشرينيات بكوردستان تركيا، كشفت أحد العناصر المهمة الذي هو عدم الإخلاص للجمهورية التركية الوليدة من قبل العسكريين من اصل كوردي، وخاصة من مراتب الضباط الذين يشكلون قسماً مهماً من الملاك الحربي التركي. وان اكثر من ٥٠٠ منهم انضموا في بيت شباب ضد الحكومة، وسرعان ما فروا الى الأراضي العراقية للانضمام تحت سلطة الإنكليز. وقامت الدعاية الأزادى بفعل كل ما ينبغي عليها فعله[٥٧].

على مدى خريف عام ١٩٢٤ كله وشتاء عام ١٩٢٤ـ١٩٢٥ سارت في جنوب شرقي تركيا الاستعدادات التي كان يقوم بها الأزادى وإن تحضيراً لإعلان انتفاضة كوردية عامة شاملة، تلك التي جرت على خلفية الهياج المتصاعد عفوياً أو تنظيمياً للسكان الكورد. وكانت انتفاضة ساهم فيها أحياناً السكان المحليون والقادمون الاثوريون (من العراق). وفي خلال شهري آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٤ قام فصيل من الاثوريين بإعتقال والي حكاري، خليل رأفت بيك ولحتجازه أسيراً لبعض الوقت[٥٨]. وفي خلال شهري أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر من نفس ذلك العام، يشار الى حدوث عدة انتفاضات في ضواحي وان التي نسبوها الى كونها رد فعل على إلغاء الخلافة، وعلى إجراءات السلطات الاستعمارية إزاء المسألة الزراعية (لقد اسكنوا الأتراك

---

[٥٦] المصدر نفسه، ص ١٨١–١٩٢.

[٥٧] روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ٤٢–٤٣ و ٥٠ و ٩٠–٩١.

[٥٨] اورينت موديرنو، رقم ٩، ١٥ ايلول، ١٩٢٤، ص ٥٤٢.

في الأراضي التي خلت نتيجة لأبادة الأرمن ومن جراء العمليات الحربية التي جرت مؤخراً من قبل الكورد)[٥٩]. زادت الأوضاع التهاباً باستمرار لأحداث لا انقطاع لها في منطقة الحدود التركية-العراقية، وعندما استغل كل من العملاء الأتراك والبريطانيين على حد سواء هذا التذمر في قلب كوردستان وذلك من اجل تدعيم الحجج المتبادلة حول الأرض والادعاء بها بشأن أقليم الموصل محل النزاع، فإن كلاً من تركيا وانكلترا سارعتا للتظاهر بالقوة، فضلاً عن قيام إنكلترا بممارسة ضغط من جانب عصبة الأمم[٦٠].

ومع استعداداتهم للانتفاضة العامة فإن الآزاديين عقدوا عدداً من الاجتماعات الهامة. واحدى هذه الاجتماعات عقدوه في أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٤ وذلك في ساسون وخانم، حيث انهم انتخبوا تحت واجهة عرس كوردي ممثليهم الى المؤتمر الذي كان قد جرى في كانون الثاني/يناير في حلب. وتقرر في ذلك المؤتمر إعلان الانتفاضة في بداية عام١٩٢٥ [٦١]. وقامت قيادة التحضير للانتفاضة بتشكيل لجان محلية. واللجنة الرئيسية من بينها بصورة خاصة هي لجنة ارضروم برئاسة المقدم خالد بيك جبرانلي. ولعبت دوراً ملحوظاً ايضاً لجان اسطنبول وحلب والموصل. وكان يقود لجنة اسطنبول سعيد عبدالقادر من اشهر البارزين في النشاط القومي الكوردي وهو نجل الكوردي المعروف الشيخ عبيد الله والعضو السابق بمجلس الشيوخ في البرلمان العثماني. وقامت هذه اللجنة بعقد إتصالات مع الإنكليز (وان لجنة الموصل قامت بذلك ايضاً كما يبدو)، أما لجنة حلب فإنها اتصلت بالفرنسيين[٦٢]. وكل هذا مفهوم تماماً، لان الكورد بوجودهم في وضع استثنائي معقد، كانوا بحاجة ماسة الى التأييد من الخارج، ولكن هذا لا يعني أبدا، كما كان سيظهر فيما بعد، بإن الحركة الكوردية كانت مدفوعة من قبل الإمبرياليين. أن الأسباب الداخلية للارتفاع الحاد في نشاط الحركة الكوردية بتركيا ساعدت بالقضاء على الخلافة. ".. أن الكورد يتفجرون عداءً بصوت واحد تقريباً في هذا الوقت ضد تركيا، وان إلغاء الخلافة قد أكمل ابتعادهم عنها". أن هذا هو ما أكده مصدر

---

(٥٩) المصدر نفسه، ١٥ تشرين الاول/١٩٢٤، ص ٦٠٦.

(٦٠) مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد ٤، ص ٤٣٢.

(٦١) فاسييف ك.، الاسباب والقوى المحركة للانتفاضات الكوردية "المسألة الزراعية"، ١٩٣١، الكتاب ٩-١٠، ص ١٠٦.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦-١٠٧.

إنكليزي[٦٣]. ولكن هذا لم يكن ألا ذريعة لغضب مفهوم بالنسبة للمجتمع الكوردي المتخلف في ذلك الزمان، وهو المجتمع الذي كان في حالة الخضوع الديني الكامل للقيادات الدينية، ولكن سبب الخلافة سبب غير أصيل.

ما كانت التحضيرات التي يقوم بها الكورد للانتفاضة في الولايات الشرقية خافية على الحكومة التركية. وكانت إجراءات سريعة مضادة قد اتخذت بأسلوب "تركي" صافٍ وهو يتمثل بالتنكيل تماماً ضد الحلقة القيادية بالدرجة الأولى للحركة الكوردية. وفي خريف عام ١٩٢٤ كان قد وقع بالاعتقال جميع الشخصيات القيادية عملياً، وهم "لجنة استقلال كوردستان" والمنظمات الكوردية الأخرى ومن ضمنهم خالد بيك جبرانلي ويوسف ضياء وغيرهما، وذلك لإحالتهم الى محكمة عسكرية. وان بعضاً منهم قد ابعدوا الى خارج الحدود، وآخرين "ومن بينهم العقيد إحسان نوري الذي لعب فيما بعد دوراً قيادياً في الحركة الكوردية" فإنهم سارعوا الى طلب اللجوء[٦٤].

وبهذه الصورة فإن الانتفاضة الكوردية في تركيا كانت قد حرمت من قياداتها حتى من قبل أن تبدأ. ولهذا فإن هذه الانتفاضة كانت محرومة من الضمان الذي توفره قيادة سياسية ومنظمة ملائمة تمثل اكثر الأقسام الطليعية آنذاك في المجتمع الكوردي وذلك بشخص مقر قيادة القوميين الكورد، أي "لجنة استقلال كوردستان" ولهذا فإن مقدمة الخطة الجديدة لدورة النضال الجديدة في النضال التحرري الكوردي قد صعد أليها بصورة طبيعية تماماً الشخصيات التقليدية من كبار الإقطاعيين ورجال الدين. أن الشيخ سعيد من بيران (ولاية الثازيز-معمورة العزيز) كان الزعيم بلا منازع في السنوات الأولى بعد مؤتمر لوزان الذي هو الرئيس العام والمتنفذ في كوردستان للتكية الصوفية النقشبندية. وان اتباع فرع هذه التكية المنتشرين بين الكورد هو فرع الخالدية لعبوا دائماً دوراً قيادياً في الانتفاضات الكوردية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

---

[٦٣] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، السلسلة أ، الكتاب ٩-١٠، ص ١٠٦.

[٦٤] هسرتيان م. أ.، كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ٦٣-٦٤، روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ٩١-٩٢.

الشيخ سعيد كان ثرياً ومشهوراً، واعتبر هو واحداً من اكثر الشخصيات المتنفذة الكوردية وجاهة ليس في ولاية معمورة العزيز (الثازين) وأطرافها فحسب بل وفي كوردستان كلها. وهو منذ نهاية عام ١٩٢٣ قد صار عضواً في هيئة "لجنة استقلال كوردستان" ومن ثم بعد القضاء عملياً على هذه اللجنة صار هو القائد الوحيد للحركة الكوردية في تركيا. أما الكورد الايزديون والزازا (علي اللاهية او أهل الحق) والشيعة العلويون فهم وحدهم الذين ظلوا خارج سلطة نفوذه.

ان الدور القيادي للنخبة التقليدية الكوردية في نضال الكورد الذي كان دائراً آنذاك في تركيا من اجل الحرية والاستقلال كان له آثار إيجابية وسلبية بنفس الوقت. فمن جهة فإن رؤساء العشائر والشخصيات الدينية (وهم قبل كل شيء كانوا بوجه واحد) كانوا يتمتعون بنفوذ ساحق بين جماهير الكورد وقادرين في لحظة على إشعال انتفاضة عامة. ومن ناحية أخرى فإنهم كانوا يفتقرون الى التنظيم والانضباط والى الهدف السياسي المحدد، الذي ينتهل معينه من المثل الطليعية التي كانت مألوفة في ذلك الوقت. ان الفوضى والانعزال الإقطاعي الكوردي النموذجي لضعف الحركة القومية الكوردية. وكل هذه السمات السلبية قد صاحبت إنتفاضة الشيخ سعيد والحركات الكوردية الأخرى التي أعقبتها سواء في تركيا او في بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

في نهاية عام ١٩٢٤ وبداية عام ١٩٢٥ أنضم للتحضيرات المكثفة للانتفاضة اتباع الشيخ سعيد وهم ولده علي رضا وسيد عبدالقادر الذي كان يقيم في اسطنبول وبعض الآخرين من كبار رجال الدين الكورد البارزين. وكان العمل سارياً بنجاح في الأساس، الا أن الوحدة المنشودة لم تتحقق. فإن الزازا في ديرسيم والعلويين (قزلباشي)، القبائل غير السنية رفضوا الانضمام للاستعدادات التحضيرية لانتفاضة الكورد، الأمر الذي أدى فيما بعد الى أن يلعب ذلك دوراً سيئاً.

في الرابع من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٥ وفي أثناء أجتماع للزعماء الكورد في ضواحي بالو تم وضع اللمسات الأخيرة للخطة وتعين موعد بدء الانتفاضة، وهو يوم العيد القومي الكوردي "نوروز" أي في ٢١ آذار/ مارس عام ١٩٢٥. وفيما بعد تتابعت الإجراءات التحضيرية المباشرة للحركة، التي إتضح في نفس الوقت أنها لا تحظى بالقبول لدى قبائل ديرسيم، وبعض القبائل الأخرى، ولا تقبل الانضمام إليها. وفي أثناء التحضيرات للانتفاضة قد ظهر ما هو معتاد لدى الكورد من انعدام التنظيم الذي تسبب من جرائه، في أن تبدأ الانتفاضة بداية

عفوية، قبل موعدها المحدد، وعندما كانت الاستعدادات لها لم تكتمل بعد فلقد وقع الانفجار في العشرة الأولى من شهر شباط/فبراير عام ١٩٢٥ وكان سببه على العموم اشتباك حصل بين قطعة قتالية مشكلة تابعة للشيخ سعيد وبين الجندرمة الأتراك. وقد ترك اندلاع الانتفاضة قبل ساعة الصفر المحددة لها، فضلاً عن عدم إنجاز التحضيرات اللازمة لها أثره المحتوم على طريق سيرها ونتائجها[٦٥].

أن الانتفاضة نفسها التي اندلعت في الثامن من شباط/ فبراير عام ١٩٢٥، تحمل من حيث وجهة النظر العسكرية المحضة صفة انتفاضة محلية نسبياً، وذات طبيعة لا تتصف بالاستمرارية من حيث الزمن. وكان البركان الأساسي للانتفاضة موجوداً الى الغرب من بحيرة وان ومن الغرب الى الشرق من بالو، وحتى موش ومن الشمال الى الجنوب تبدأ من كارليوف حتى خزرو (أقل من ١٥ ألف كيلو متر مربع) ، الا أن العمليات الثورية قد امتدت الى أراضٍ واسعة جداً (تقريباً الى ٥٠-٦٠ ألف كيلو متر مربع)، ولكن هذا المجال الواسع لم يشكل اكثر من ربع مساحة كوردستان تركيا كلها[٦٦].

استمرت الانتفاضة مدة ليست طويلة. والنجاح فيها حالف الكورد لمدة لا تتجاوز اكثر من شهر. وعند حلول اليوم الحادي عشر من آذار/ مارس تعرضت للإخفاق محاولتهم السيطرة على ديار بكر التي كانوا ينوون إعلانها عاصمة "لكوردستان المستقلة. وفي نفس هذا الوقت دخل الثوار الى الثازيز (اليازيغ) ألا أن محاولتهم تعزيز مواقعهم في هذا القاطع ومن ثم الزحف نحو ديرسيم، أثارت مقاومة غالبية القبائل المحلية التي سارع الأتراك الى استغلالها استغلالاً ناجحاً. وفي شمال القسم الرئيسي من إقليم الثوار (إقليم تشاباكتشور - كارليوف) فإن القوات التأديبية التركية التي عانت من الفشل في البداية أفلحت ايضاً في بداية نيسان/أبريل إنزال هزيمة بالثوار بمساعدة قبيلة خورميك الشيعية. وأخيرا في الشرق والشمال الشرقي (منطقة مالانكرت - موش - بتليس) استطاع الترك في نهاية آذار/ مارس، بعد معارك طاحنة، التغلب على الكورد، وان قسماً من قواتهم المقاتلة شقت طريقها الى إيران. وفي منتصف نيسان/ أبريل عام ١٩٢٥ فإن القوات الأساسية من الثوار قد صارت مطوقة في وادي خنس وتعرض قسم منها للآبادة. أما الشيخ سعيد نفسه وزملاؤه المقربون أليه فقد وقعوا بالأسر.

---

[٦٥] هسرتيان م. أ ، مؤلف ص ٦٤-٦٨. وروبرت ولسون، مقتبس، ص ٩٣-٩٥.

[٦٦] انظر: الخارطة على صفحة ٩٧ التي استخدمناها من كتاب روبرت ولسون.

وحتى أواسط ايار/مايو عام ١٩٢٥ كان قد تم في كوردستان تركيا القضاء على آخر مواقد الانتفاضة الكوردية[٦٧]. لقد تعرض أكراد تركيا الى أول هزيمة كبيرة بعد إنتهاء الحرب العالمية. وبدأت السلطات التركية تمارس عمليات الانتقام الجماهيرية.

لدراسة تاريخ المسألة الكوردية فإن انتفاضة الشيخ سعيد هي انتفاضة مهمة بالنسبة لهذه الدراسة، لأنها انتفاضة تحمل علامات الحقبة القديمة أو الجديدة التي كانت قد بدأت، على حد سواء. ومن العسير التمييز بين هاتين الحقبتين في المسيرة الاثنية الوطنية الكوردية التي كانت تعكس ظهورها في جميع الحركات السياسية في كوردستان، وتجد تعبيرها تعبيراً دقيقاً في إفصاح كامل، عن حب الحرية وكراهية جميع أنواع الاضطهاد. وفي الحقيقة فإن الكورد في القرن العشرين، وخاصة في حقبتي الحربين العالميتين الأولى والثانية قد دخلوا في مرحلة انتقالية من تاريخهم، عندما بدأت العلاقات القبلية القائمة على العرق والبنية الإقطاعية، بالتحول نحو المقاييس الحضارية المعاصرة. فبسبب تخلف المجتمع الكوردي والظروف غير الملائمة لتطوره التأريخي، فإن هذه المرحلة الانتقالية استطالت عهداً طويلاً وهي لم تصل الى نهايتها الختامية حتى الآن. ولهذا فإن الأشكال السياسية والدواعي الفكرية للحركة القومية الكوردية ظلت مدة طويلة خلال زمن هذه الدراسة على الأغلب قديمة وتقليدية. أما الجانب الإيجابي في الحركة التأريخية فهو يبدو اكثر رقياً وتقدماً. وان مثل هذه الملامح كانت سمة ملاصقة لانتفاضة الشيخ سعيد.

أن هذه الانتفاضة تستدعي الى الذاكرة، من حيث علاماتها الخارجية كلها، الانتفاضات الكوردية الكثيرة عدداً، في عصر الإمبراطورية العثمانية وإيران القاجارية. لقد وقف على رأس هذه الانتفاضة اكثر قادة الكورد المتنفذين الدينيين بلا منازع (وليس بين أكراد تركيا وحدهم) وان وضعه الاستثنائي قد تعزز بفضل شخصيته الدينية التي لا منازع لها بصفته رئيس تكية النقشبندية الصوفية (الدروشة) المشهورة في كوردستان نفسها منذ زمان قديم

---

[٦٧] اشترك في قمع الانتفاضة حوالي ٧٨ الف من الجنود الاتراك وبحسب معلومات اخرى اشترك ٣٥ الف ومعهم ١٢ طائرة (موسكو، بوغوريلوف، المسالة الكوردية) هي حرب وثورة ١٩٢٥، الكتاب ٣، ص ١٥١. والثوار بحسب تأكيد نفس ذلك الكاتب بلغ عددهم ٧١٠ الاف. والامر الذي تبدو فيه المبالغة واضحة، البلاغ الحربي، رقم ١١، ١٩٢٥، ص ٤١. روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ١٠٧–١٢٠.

جداً. ففي الرابع عشر من شباط/ فبراير عام ١٩٢٥ اصدر الشيخ سعيد فتوى أعلن فيها نفسه أميراً للمجاهدين، أي للمناضلين من اجل العقيدة. وأكد في تلك الفتوى أنه بصفته رئيساً "للطريقة" النقشبندية (أسلوب الإدراك الصوفي للحقيقة لدى المتصوفين) فهو يعتبر ممثلاً للخليفة وللإسلام. ويؤكد اولسون أن قرية داراخين بالقرب من خنس أصبحت "مقر القيادة الموقت للخلافة النقشبندية"[٦٨]. (من الواضح للعيان أن خليفة آخر في العالم الإسلامي على هذا الأساس غير موجود بنفس ذلك الوقت). وان هذا أمر مبالغ فيه في الواقع، ولكن الشعار الرسمي للثوار كان النضال "بإسم الشريعة ومقدسات الله"[٦٩]. وهذا من حيث القيمة يساوي إعلان الجهاد ضد الكفار، وموجه ضد جميع المسلمين الأتراك بصرف النظر عن قومياتهم. ودعا قادة الثوار الى استعادة السلطنة والخلافة في تركيا التي اعترفوا بإعلان إسنادها الى ابن السلطان عبدالحميد الثاني الذي يدعى محمد سليم أفندي الذي كان يعيش في بيروت[٧٠].

وانطلاقا من هذا كله، فإن كل شيء كان يتحدث كما يبدو عن أن انتفاضة الشيخ سعيد هي على الأغلب حركة دينية. فإن قادة الانتفاضة في بياناتهم الواسعة التي وجدوها أشارت من جميع النواحي الطبيعية الشريفة لنواياهم. وفي أحد نداءاته أعلن الشيخ سعيد عن أنه "هو الذي أنعم الله عليه" لاستعادة الخلافة. ومثل هكذا بيانات لم تكن قليلة.وكانت السلطات التركية مدانة فقط "بالكفر" و "التخلي عن العقيدة" وما شابه من مثل هذه الآثام، في الوقت الذي لم يكن هناك ما يقال عن الاضطهاد ضد الكورد[٧١]. وحتى عندما تحتوي نداءات الثوار على بواعث سياسية، فإنها تكون مغلفة بمطاليب ذات طبيعة دينية. وكمثل على ذلك، فإن أحد الكتاب السوفييت يورد الاقتباس التالي (وهو في الواقع لا يشير الى مصدره) الذي يرتبط بشعارات الثوار الكورد: "حكم ذاتي لكوردستان تحت حماية تركيا" استعادة الخلافة والسلطنة وإلغاء المحاكم المدنية واستئناف عمل المحاكم الشرعية والشريعة، أي أن القضاء في المحاكم يكون بحسب القرآن ومن ثم في الأخير إعلان الأمير سليم خليفة لتركيا كلها[٧٢].

---

[٦٨] روبرت ولسون، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

[٦٩] زافربيف ر. س.، نحو احدث تأريخ للولايات التركية الشمالية الشرقية، تفليسي، ١٩٤٧، ص ١٤٤.

[٧٠] عارف حسان، الكورد والتأريخ والدراسة السياسية، لندن، ١٩٦٠، ص ٣٦.

[٧١] هسرتيان م. أ.، كورد توركيا، ص ٧١، الحياة الدولية، العدد ٣، ١٩٢٥، ص ٨٩.

[٧٢] بوغوريلوف م.، المسألة الكوردية، الحرب والثورة، ١٩٢٥، الكتاب الثالث، ص ١٤٨.

أن الروايات عن الطبيعة الدينية الإسلامية لحركة الشيخ سعيد لم تقابل بلا نقد من قبل افضل قسم غربي آنذاك وسوفييتي ايضاً من ذات الاختصاصات بالكتابات الاجتماعية والآداب القريبة من الاستشراق ذات الأهلية القليلة والميالة للإثارة، التي جعلت الأيمان الديني قناعاً مقصوداً للقادة الكورد وللافتراءات الخبيثة للدعاية الحكومية التركية. وهكذا كان الكاتب الإنكليزي ارمسترونك قد كتب في زمان مضى سيرة حياة كمال اتاتورك حيث قال: "كان الكورد جبليين متوحشين بدائيين ومتعصبين دينياً. وهم منصاعون الى رجال دينهم مع الراية المطوية الصفراء للنبي، ثاروا لإنقاذ الإسلام وللقضاء على الأتراك الكفار"[٧٣]. كما أن جانتيزون وصف الكورد وصفاً غير حميد ومستخفاً بهم بقوله: "أن الكورد هم يشبهون قومية من الرعاة والقتلة مع "حضارة متخلفة ليس لديها أدب او تجارة او حرف مهنية ولا قانون، ولهذا ينبغي "اعتبار الانتفاضة الكوردية إسلاماً مناهضاً "للنظام" الغربي. أن كوردستان "لم تنضج الى الحد الذي تستوعب عنده الأفكار العصرية: قال هذا الكاتب وأضاف أن وجود القبائل العديدة واللهجات والمذاهب الإسلامية وما شابه ذلك يعرقل تكامل تشكيل القومية الكوردية، "القومية المتطرفة".أن بمثل هذه النعوت يطفح كتاب جانتيزون. وهو بدون تعليقات يقتبس مقاطع مما يزعم أنه "بيان" يفيد أن النظام التركي الجديد"أعلن الحرب" التي شرعها الله ضد المؤسسات الدينية "وهذا هو السبب في أن المثقفين والشيوخ والبيكات الكورد قرروا الرد على هذا العدوان"[٧٤].

أن المؤيدين للروايات عن الطبيعة الدينية الغالبة للتذمر العام لدى كورد تركيا بقيادة الشيخ سعيد، يستندون الى أقوال القادة الكورد أنفسهم والى الكتابات التركية الرسمية المتحيزة والصحافة شبه الرسمية. وان الأمر ليبدو وكأنه لا مجال للجدال عن شيء. فإن الولايات الكوردية كانت في واقع الحال اكثر الولايات تخلفاً من جميع النواحي في الجمهورية التركية، وان تأثير الشخصيات الإقطاعية والدينية في المجتمع التركي بقي هو الطاغي، وان نهج التحضر وخاصة نحو تمدين البلاد كان يضرب المصالح السياسية والمادية لهذه

---

[٧٣] ارمسترونگ ايتش س.، الذئب الرمادي مصطفى كمال، دراسة متأنية عن الدكتاتور، لندن ١٩٣٥، ص٢٦٤.

[٧٤] جينتسون ب.، مصطفى كمال، اورينت، اذار–مارس، ص ٦٧و٧٦ و ٧٧.

الشخصيات ضربات مميتة. ولكن التخلف والعنف مما تمارسه الدوائر الرجعية كان سمة طبيعية بالنسبة للكثير من الأقاليم التركية الأخرى، فضلاً عن عدم الإشارة الى التحركات الجماهيرية في مرحلة أجراء الإصلاحات، فكيف الحال مع الفعاليات الوقتية للأحزاب والجماعات المعارضة ذات النفوذ القليل. ومن ثم فإن استياء السكان الكورد من النظام الجمهوري الجديد ارتدى فوراً أقصى أنواع الاحتداد أما الأهم في ذلك كله فإن هذا الإستياء عبر تعبيراً ساطعاً عن نزعة قومية.

بل وحتى أن المراقبين السطحيين الذين هم من الأوساط الصحفية المقربة، كثيراً ما كانوا يضطرون للاعتراف بأن الحالة الدينية، أن لم تكن هي الوحيدة، فإنها الأكثر أهمية من حيث الأسباب الدافعة للانتفاضة الكوردية في تركيا. ويعترف جانتيزون ذاك نفسه، أن شعارات الثوار الأكراد الداعية الى: "احترام العقيدة الدينية وتأييد إقرار الشريعة واستعادة الخلافة" إنما تخفي خلفها ليس نزاعاً دينياً فحسب بل وإدارياً. والنتيجة هي "رد فعل الإقطاع الكوردي ضد الدولة وصراع في تركيا بين المناصرين للتقاليد الإسلامية القديمة وبين تركيا المدنية التقدمية" ثم يواصل جانتيزون تأكيده بأن قادة الانتفاضات الكوردية أرادوا "تأسيس دولة كوردية مستقلة" ولكنهم كانوا عديمي الثقة بتحقيقها من جراء الانقسامات الكوردية العشائرية واللغوية والدينية. وهو لهذا الغرض يورد تشبيهاً مغامراً بين الأوضاع القومية في كل من تركيا وبلجيكا (أي أن العلاقة بين الكورد والأتراك هي مثل العلاقة بين الفالونيين والفلامنديين)[٧٦].

الجنرال الإيراني حسن ارفع، يعرف شخصياً معرفة جيدة المسألة الكوردية (وهو قد شارك مرات عديدة في إخماد أكراد إيران) يذكر الأسباب الرئيسية التالية لانتفاضة الشيخ سعيد:

١ـ إلغاء الخلافة وتهتك الدولة.

٢ـ تدهور الأحوال الاقتصادية في الولايات الشرقية.

٣ـ تطاول الحكومة على السلطة السياسية لعلية القوم من القبائل.

٤ـ خشية الإقطاعيين الحرمان من امتيازاتهم[٧٧].

---

[٧٦] جينتسون ب.، التمرد الكوردي، ريفيو دي باريس، رقم ٢٠، ١٩٢٥،ص ٨٤٠و ٨٤٥و ٨٤٦.

[٧٧] حسن ارفع، الكورد، ص ٣٨.

أن الجنرال يضع العنصر الديني في المقام الأول، ألا أنه يلحق به عدداً آخر من العوامل ليس اقل أهمية من حيث التأثير.

والمؤرخ الإنكليزي الرصين أرنولد توينبي الذي نشر في زمانه أعمالا أصيلة حول المسألة الشرقية اظهر معالجة اكثر اتزانا لمسألة دراسة أسباب وطبيعة الانتفاضات الكوردية في تركيا، كتب بصدد حركة التحول المدني في هذه البلاد (إلغاء الخلافة وغيرها) يقول "كان التسرع في الانتفاضة الكوردية عام ١٩٢٥ واحداً من جوانب الملامح الرجعية للحركة الدينية التي عبر عن أيمانه بها كل من المراتب الدينية والمؤسسات الروحانية في الولايات الشرقية، ولعبت فيها هذه المراتب الدور القيادي"[٧٨]. وهكذا فإن المؤرخ توينبي، اثبت أولاً، أن الانتفاضة الكوردية عجلت في انهيار المؤسسات الإسلامية التي ولى زمانها في تركيا (وبموجب هذا وحده لايمكن اعتبارها رجعية)، وثانيا، فإن "ظاهرها" فقط كان "رجعياً" أي من حيث شكلها، وليس من حيث مضمونها بتاتاً، وثالثاً، أنه وضع موضع الشكوك الدور القيادي للدين في الانتفاضة ("آمنوا"). أن المستكردين الغربيين المعاصرين (ولسون ومارتين فان بريننسن) يؤيدان تماماً وجهة النظر تلك، التي تفيد أن الانتفاضة عام ١٩٢٥ اتصفت بلاريب بطبيعة قومية، أما الإسلامية فإنها استخدمت من قبل الموحين بها والمنظمين لها والآزاديين من اجل "الستراتيجية والتكتيك الضروريين للثورة الناجحة"[٧٩].

لقد أثارت الاضطرابات في كوردستان تركيا اهتماماً مفهوماً في المؤلفات الكتابية السوفييتية العامة والخاصة وكان الكتاب السوفييت مثل الكتاب الغربيين لم يستطيعوا فوراً أن يقدروا هذه الأحداث تقديراً متساوياً وقد حال دونهم ودون ذلك، الجهل الأيديولوجي، والاطمئنان الى الصحافة التركية. وبهذا الصدد كتب أحدهم يقول أن التدين بصفته قوة سياسية بقي فقط في الولايات الشرقية من تركيا ". وفي شخص الإقطاعيين المحليين اكتشف الدين وجوده بشكل استثنائي تقريباً في إطار الحركة الكوردية التي لا تحمل كقاعدة، طابع حكم ذاتي قومي بقدر ما تحمل طابعاً دينياً رجعياً"[٨٠].

---

[٧٨] ارنولد توينبي، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، اشراف افاريس، ١٩٢٧، ص ٧٢.

[٧٩] روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ١٥٣–١٥٤ و ٢٠٩. وهسرتيان م. أ.، كورد تركيا، ص ١٧–١١١.

[٨٠] كروس ت.، الوضع الداخلي التركي، الحياة الدولية، العدد ٧–٨، ١٩٣٠، ص ٦١.

وكان هناك الكثير من مثل هذه الأقوال في الصحافة السوفييتية ولكنه ليس جميع الكتاب السوفييت ساروا بموجب هذا السياق الذي لدى الشخصيات الرسمية التركية وأصحاب الصحف. وعلى هذه الشاكلة يعطي ف. أ. غوركو كرياجين صورة اكثر تعقيداً وألواناً في ما أورده من كلام عن إنتفاضة الكورد عام ١٩٢٥: "أننا نرى هنا كومة من الخيوط المتشابكة بلا نظام للمقاومة الإقطاعية التي تضم المذعورين من النشاطات الإصلاحية، التي تقوم بها حكومة انقرة. وتضم هذه المقاومة الرجعية الدينية والرهبنة والمتصوفة في التكايا الذين تحركوا من اجل حماية امتيازاتهم العريقة تحت شعار الدفاع عن الخلافة الملغاة والسعي للاستقلال القومي الذاتي الكامل (مثلاً على ذلك ما لدى خالد بيك القائد العسكري) هذه المساعي التي تعاني من الاضطهاد القومي الذي يمارسه النظام التركي"[٨١].

وبناء على ذلك فإن ما يروى عن الصفة الدينية والإقطاعية، ومن ثم ذات الطابع الرجعي لانتفاضة الشيخ سعيد، هو ليس فقط غير مقبول بالنسبة للأبحاث الجدية التي وصفتها بعد وقوعها بل وبالنسبة لكثير من الكتاب المعاصرين الموضوعيين الذين لم يكن فهمهم مشوهاً بفعل نزعة مقصودة خدمة لأيديولوجية معينة. ومما يستحق التنويه عنه أن الكتاب المعاصرين الموضوعيين استطاعوا استناداً منهم على المصادر التركية، (بالدرجة الرئيسية على المصادر المعادية للكورد والمصادر الرسمية وشبه الرسمية)، التي كثيراً ما كشفت عن غير قصد أسرارا تفند الرواية المشار إليها. فإن رونالد ليندسين السفير البريطاني في تركيا المح في استعراض له في الصحافة التركية أن أسباب انتفاضة الشيخ سعيد هي "الدين والقومية"، ومع ضياع العلاقات الدينية بين الأتراك والكورد، فإن هؤلاء الكورد "يجب عليهم الآن ضمان مستقبلهم" وان هذه هي أول انتفاضة علنية "ضد نزعة التجاهل الذي يمارسه النظام التركي الحديث"، بحيث أن الشيخ سعيد بعدما اتشح بالدفاع عن الدين والأخلاق واسترجاع الخلافة كان يحلم في واقع الحال بإقامة كوردستان مستقلة[٨٢]. وبعبارة أخرى فإن الثوار برفعهم الشعارات الدينية إنما أرادوا أن يخفوا وراءها أهدافاً سياسية كاملة.

---

[٨١] غوركو كرياجين ف. أ.، الشرق العربي والامبريالية، موسكو، ١٩٢٨، ص ١٢١.

[٨٢] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ٣١و ٣٧. من ليندسي الى وزير الخارجية او. تشيمبرلن، ١٩٢٥/٢٨/٢٤.

وهنا يلوح سؤال، هل كان النضال من اجل كوردستان مستقلة الهدف الرئيسي من بين هذه الأهداف؟ وعلى العموم، فمهما كانت الغاية السياسية للمنظمين والقادة الكورد المباشرين للانتفاضة في تركيا عام ١٩٢٥، فألى أي مدى خرجت هذه الغاية السياسية عن الإطارات التقليدية الإقطاعية الانفصالية المصبوغة بصبغة دينية كانت تمثل طابعاً لهذا النضال في العهود السابقة؟ ليس من البساطة الرد على هذه الأسئلة بجواب من معنى واحد.

أن بعض الكتاب يؤكد تأكيدا قاطعاً أن النضال دار من اجل "كوردستان المستقلة" ومثلاً على ذلك أن د.س. زافريف كتب يقول "أن شعار "كوردستان المستقلة" كان هو شعار شيوخ الكورد". ألا أنه لم يذكر دليلاً وثائقياً على ذلك. ولهذا يتكون انطباع وكان زافريف أراد بهذا التأكيد رفع التناقض في الحكم المتصلب الذي أنحصر في الكتابات السوفييتية التي كان متعارفاً عليها آنذاك. "أن الانتفاضة الكوردية حملت طابعاً دينياً رجعياً الا أنها رفعت شعارات قومية كوردية" أي "أن الشيوخ والبيكات الرجعيين" رفعوا هذه الشعارات التي (في نهايتها المنطقية هي دولة كوردية مستقلة) وذلك فقط لغرض الحصول على "مساعدات من الخارج الذي ستستغله بعض الدول الأجنبية نحو أضعاف الحكومة التركية من اجل تحقيق مخططاتها في الشرق"[٨٣].

وهناك بحوث لا يجرؤ أصحابها على التأكيد مباشرة أن الكورد توجد لديهم خطط لتأسيس كوردستان المستقلة، وهم على كل حال يقومون بوضع تحفظات جوهرية.وقام غيفين بوضع السعي لتقسيم تركيا لتأسيس "كوردستان المستقلة" على لسان المدعي العام التركي في المحكمة ضد الثوار الأكراد. وقارن المدعي العام حركة الكورد بالثورة في البوسنة والهرسك خلال سنوات السبعينيات من القرن التاسع عشر[٨٤]. ومن الواضح أن هذا ليس دليل إثبات. ونقل بيرسي لوزين المبعوث البريطاني الى طهران خبراً عن نية الثوار إقامة "دولة ذات حكم ذاتي او مستقلة "كان قد استقاه من عبارات علي رضا ابن الشيخ سعيد الذي أجرى معه محادثة في القنصلية الإنكليزية في تبريز. الا أنه من المشكوك فيه أن يكون علي رضا قد روى في القنصلية شيئاً عن موقف قيادة الثوار الأكراد بل على الأرجح أن هذا لم يكن اكثر من

---

[٨٣] زافرييف د. س.، نحو احدث تاريخ للولايات التركية الشمالية الشرقية، ص ١٤٤–١٤٥.

[٨٤] جابان، س. س.، كوردستان الوطن المجزأ في الشرق الاوسط، لندن، ١٩٥٨، ص ٢٤–٢٥.

جس نبض (لاستفزاز البلاشفة او السلطات الإيرانية) لغرض أن تتضح نوايا الإنكليز إزاء الأحداث في كوردستان تركيا[٨٥]. وكان توينبي، على حق عندما وصف الأسباب الأساسية لانتفاضة الشيخ سعيد بأنها (التغريب والمركزية والتتريك وعدم رغبة القيادات الكوردية التخلي عن امتيازاتهم الإقطاعية والدينية)، فضلاً عن ملاحظته الثاقبة، أن من الصعب تشخيص الفكرة الرئيسية لانتفاضة الكورد، لأن جميع المصادر التركية مهتمة (من جراء الجدال حول الموصل) بتصوير الحركة الكوردية بأكثر الصور حقارة ورجعية. ومع ذلك فإن النزعات القومية هي التي كانت مسيطرة، وذلك لأن اكثر السكان الترك تطرفاً في الدين والمنظمات التي تمثلهم لم ينحازوا الى الانتفاضة الكوردية[٨٦]. وأخيرا فإن الباحثين الاثنين المعاصرين اولسون وتاكير اللذين كانا منصرفين في استيعاب مواد جميع السابقين من البحاثة الغربيين والأتراك وفضلاً عن الأرشيف الإنكليزي الذي رفع المنع عنه، قد أكدا أن انتفاضة الشيخ سعيد رغم أنها "كانت عامل تحفيز في المرحلة الأولى من نهوض القومية الكوردية" ألا أنه ليس هناك دليل على أن الرغبة بالاستقلال كانت موجودة لدى جميع اكراد تركيا او غالبيتهم، بل هي كانت لدى جزء منهم. ان الروح القومية لدى الشيوخ كانت ضعيفة في التعبير "رغم ان الشعور الوحدوي كان قد تكون بالطبع"[٨٧] وبناءً على ذلك يمكن الخروج باستنتاج مفاده، انه كان غائباً شعار النضال من اجل إستقلال كوردستان، او في أقصى الحالات، من اجل حكم ذاتي لها على الأراضي التركية (وفضلاً عن ذلك على أراضٍ الأقسام الأخرى من كوردستان الاثنية)، وذلك بصفته شعاراً رسمياً صاغته وقبلت به أكثرية الثوار الذين تجمعوا تحت راية الشيخ سعيد. فإن السعي نحو الحرية والاستقلال كان فطرة لا جدال حولها، للغالبية العظمى من الشعب الكوردي، وقد ظل هذا السعي كالعادة من حيث الفكر والسياسة ضعيفاً في التعبير والصياغة.

---

[٨٥] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٤٩، ص ١٧٠و ١٧١، مذكرة من سكرتارية المندوب السامي الانكليزي في العراق الى مستشار وزارة الداخلية في ١٩٢٥/٩/١٦، من لورين الى القنصل الانكليزي في تبريز ب. جيلليت سيمث في ١٩٥٤/١٠/٧.

[٨٦] توينبي أ.، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، ص ٥٠٨ و ٥٠٩.

[٨٧] ولسون ر. دبليو وتوسكير وليم ف.، الشيخ بيراني ١٩٢٥، دراسة في رقي الوضع القومي الناضج ونمو القومية الكوردية البدائية، المجلد ١٨، العدد ٣-٤، ليدن ١٩٧٨، ص ١٩٦-١٩٩.

وإذا كان التوضيح بشأن الأسباب الحقيقية الداخلية لانتفاضة الكورد في تركيا عام ١٩٢٥ ولأهدافها العامة لا تثير الآن مجادلات مبدئية لأنها تطفو على السطح، فإن العامل الخارجي لهذا الحدث، لم يتضح شأنه نهائياً حتى الوقت الراهن، إذ أن القضية متعلقة في أن تناول هذه المسألة الحساسة جداً والمسيسة ينطلق من منطلق مبدأ حقوقي معروف: "لصالح من هذا؟" ولكن ما هو حسن ومفيد في التطبيق القضائي هو أن (الحقيقة لن تظل غائبة الى الأبد) وان هذا يمكن أن يبدو مشكوكاً فيه تماماً في تحليل هذا او ذاك من الحقائق التأريخية. وان هذا هو ما كان حاصلاً في هذه المرة.

أن الآراء حول وقوف الإنكليز وراء الانتفاضة الكوردية في تركيا قد ظهرت فوراً كما يقال، على الآثار الساخنة لهذه الانتفاضة. وانطلقت هذه الآراء من منطلقات منطقية بسيطة: فطالما أن إنكلترا وتركيا اشتبكتا، بالذات، بعد مؤتمر لوزان، في علاقات عدائية من جراء النزاع غير المنتهي تماماً حول عائدية الموصل، فضلاً عن اكثر الجوانب التي يتكون منها هذا النزاع أهمية الذي هو القضية الكوردية، فكان على إنكلترا أن تؤلب الكورد على انقرة لغرض حرمانها من الحجج التي تفيدها بالادعاء بولاية الموصل العراقية التي تسكنها غالبية كوردية. وبهذه الصورة ناقشت الأطراف المؤيدة لهذه الرواية من مختلف البلدان.

كتبت الصحيفة الفرنسية بيرتا جورج غولي مثلاً ان إنكلترا "لم تفتح أحضانها السياسية بكوردستان في الولايات الشرقية"[(٨٨)]. اما الكاتب الألماني كارل غورفمان فقد كتب عن انتفاضة عام ١٩٢٥ مايلي: "بحسب المعلومات التركية، فإنه قد تم العثور لدى الثوار الأسرى على نقود إنكليزية وأسلحة تعود للبريطانيين. ان إنكلترا هي التي أججت هذه الانتفاضة لكي تحرم الأتراك من قاعدتهم الأرضية بالادعاء بمنطقة الموصل ولوضع اللجنة التابعة لعصبة الأمم الموجودة هناك أمام حقيقة التغيرات في الموقف السياسي الدولي"[(٨٩)]. ويتحدث ارمسترونك عن التحريض الإنكليزي على الانتفاضة استناداً منه فقط على الأتراك (مسألة الموصل)، وهو نفسه يفترض ان الكورد قد نهضوا اعتماداً على قوتهم ذاتياً المجبولة على

[(٨٨)] غيورغ عاوليس ف.، المسألة التركية، صفحات من تأريخ تركيا الاوروبية ١٩١٩-١٩٣١، ص ٣٦٧.

[(٨٩)] غوفمان كارل، السياسة النفطية والامبرالية السكسونية، لندن، ١٩٣٠، ص ٣٦١-٣٦٢.

روح "الانفرادية" والتعصب الديني وعلى كراهية طابع الإجراءات المدنية، وانهم على العموم يشبهون جداً قبيلة البشتون[٩٠].

ولا يسع العين ألا ان تلتقط ان المؤيدين للرأي حول "الإنكليز" لا يعرضون أدلة مباشرة، بل انهم يعتمدون تقريباً وبشكل استثنائي على المصادر التركية، في الوقت الذي كانت فيه المصادر الرسمية والصحافة التركية ممتلئة تماماً بالاتهامات ضد إنكلترا (ونادراً ضد فرنسا) بأنها هي التي تحرض الكورد على تأسيس دولة كوردية بمثابة حاجز بين تركيا والعراق وسوريا[٩١]. وان الاهتمام المباشر للمصادر الرسمية وشبه الرسمية التركية بمثل هذا النوع من الاهتمام لا تثير حولها أي شكوك. ومن الطبيعي ان الإنكليز قاموا بنفي هذه الاتهامات نفياً قاطعاً. وفي الواقع فإنه لم يعثر على وثائق تؤيد التحريض الإنكليزي. اما الوثائق المكتشفة فهي تعود لمرحلة مبكرة جداً الى عامي ١٩١٩ـ١٩٢٠ عندما كانت إنكلترا تتهيأ لتوقيع اتفاقية سلام مع الإمبراطورية العثمانية، إذ اقترحت في عشية مؤتمر سيفر إقامة كوردستان ذات حكم ذاتي او مستقلة[٩٢]. بل وحتى المصادر الدبلوماسية السوفييتية التي كانت تمارس أقصى المواقف العدائية ضد بريطانيا العظمى، قد اعترفت بأنه "لا توجد مؤشرات مباشرة حول وجود ضلع لبريطانيا في هذه الانتفاضة، ولكنه توجد مؤشرات غير مباشرة" وعلى أية حال فليس هناك أي شيء محدد حول وجود هذه المؤشرات[٩٣]. وعكس ذلك توجد مؤشرات ذات طبيعة معارضة، وهي على الأرجح غير مباشرة في الواقع. فإن إنكلترا رفضت عدة مرات في خلال الانتفاضة، ومن بعد القضاء عليها ان تقدم للكورد المساعدات، بناء على رجاء منهم. فمثلاً ان هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق، في حديث جرى له في أواسط أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٥ مع السيد عبدالله، نجل عبدالقادر أحد القادة القوميين الكورد الذي اعدمه الأتراك، ومع حفيد الشيخ المجيد عبيد الله كان قد رفض رفضاً

---

[٩٠] ارمسترونگ ايتش، تركيا وسوريا الوليدة، شهادة عبر عامين من الشعر، لندن، ١٩٣٠، ص ١٨٦.

[٩١] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ٣٣، استعراض الجرائد التركية.

[٩٢] لازاريف م. س.، الامبرالية والمسألة الكوردية، ص ١٦٤–١٨١.

[٩٣] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق ١٣٢، فهرس ١٤، قضية ٢٣، ص ٥–٦، انكلترا والمسألة الكوردية (شهادة).

قاطعاً تقديم المساعدة للكورد ونصحهم بتأجيل النضال ضد تركيا. واعلن دوبس ان إنكلترا لا تريد المجازفة بالسلام مع تركيا طالما أنها ماتزال، على كل حال، لَم تخرق قرار عصبة الأمم حول الموصل ـ ومن ثم فإن دوبس لم يعط عبيدالله اي وعود.

ان الاتهامات الموجهة الى إنكلترا في تحريض الكورد على العصيان، كانت مقتصرة على الصحافة التركية فقط. وكما يبدو فإن هذه الاتهامات أخذت طريقها عبر قنوات رسمية او غير رسمية، الأمر الذي تتحدث عنه ردود الأفعال السلبية الشديدة جداً والصحافة والدوائر القريبة من الحكومة البريطانية التي نفت نفياً قاطعاً، تدعمه الحقائق نفسها، أنها أوعزت او قدمت المساعدة للثوار بالمال والسلاح[٩٤]. ومن نافلة القول ان نذكر ان الكورد ما كانوا يمتنعون أحياناً في ان يحسبوا أنفسهم حلفاء مع الإنكليز انطلاقاً من افتراض ساذج في ان هذا سيزيد من ثقل "وزنهم" بنظر السلطات التركية ويجبرها على أجراء تنازلات. وفي رده على سؤال المدعي العام من هو العدو الرئيسي لتركيا أجاب الشيخ سعيد في المحكمة أثناء محاكمته كما يزعم: انهم "البريطانيون". واسترشاداً منه بالطابع الديني النقي للانتفاضة فقد أكد انه يقف من إنكلترا موقف العداء، وهو أمر تؤيده فيه أكثرية الأتراك المسلمين[٩٥]. ولكن هذا الادعاء لم يساعده حيث كان قد جرى إعدامه شنقاً.

ان "الرواية" الإنكليزية كانت هي الأكثر شهرة في الكتابات السوفييتية خلال ذلك الوقت. وان هذا الأمر مفهوم: فإن إنكلترا كانت آنذاك الخصم الرئيسي للاتحاد السوفييتي على المسرح العالمي، بما في ذلك على مسرح الشرق الأوسط، اما تركيا فهي كادت ان تكون الدولة الصديقة الوحيدة وان هذا الاحتجاز المقصود حال دون تعرف الكتابات السوفييتية على قسم مهم من المعلومات العلمية الثمينة عن المسألة الكوردية في خلال السنوات العشرينيات والثلاثينيات. فإن الانتفاضة الكوردية في تركيا، كما كتب عنها أحد الكتاب في السنوات العشرينيات، يقول: "... أنها من حيث طابعها ومن حيث منطقة اندلاعها كان غرضها إيقاع نزاع بين روسيا وتركيا من جهة، ومن ثم بين تركيا وإيران من جهة أخرى... وفي وقت انتفاضة الشيوخ الكورد التي حملت طابعاً استفزازياً صريحاً على الحدود التركية

---

[٩٤] الشرق الاوسط، العدد ٧٢١، مارس–آذار ١٩٢٥، ص ٢٥٠.

[٩٥] المصدر نفسه، العدد ٧٣٨، ٩تموز ١٩٢٥، ص ٣٢.

السوفييتية، فإن الحكومة السوفييتية قد تصرفت تصرفاً صحيحاً بتقديمها العون الى تركيا وذلك بتجريدها الثوار الذين يخترقون الحدود من السلاح"[٩٦]. "وكتب آخر ان مما لاشك فيه وجود بعض من الزعماء الكورد في كوردستان تركيا وإيران المؤيدين لتأسيس كوردستان ذات حكم ذاتي تحت الانتداب البريطاني. وان قسماً منهم تم شراؤهم بالذهب الإنكليزي، والآخرون هم يتمنون مخلصين تطوير بلادهم، ويرون ان شق طرق برية للسيارات والقطارات تلحق بلادهم عموماً بزكب الحضارة، وان هذا في مستطاع الإنكليز الأغنياء، اما في حالة بقاء كوردستان تحت هيمنة السلطات التركية او الإيرانية، فإنه سيؤدي بمصير كوردستان الى وجود بائس والى ظروف من الفقر والجهل"[٩٧]. ان ما قيل يتضمن شيئاً افضل، ولكنه ليس دقيقاً، إذ المهم انه بدون أدلة.

ان العلم العصري المسلح بالمواد الوثائقية الأرشيفية التي صارت مباحة للاطلاع عليها، لا تؤمن بتاتاً بوجود يد إنكليزية" في انتفاضة الشيخ سعيد. فإن اولسون وتاكير اللذين تابعا متابعة أساسية في الأرشيف البريطاني، لم يعثرا هناك على الدليل وثائقي يؤيد ذلك. وكذلك فإن هذا دليل غير موجود في "أرشيف الهند الوطني" الذي قمنا بدراسته، والذي احتوى على جميع النسخ الأصلية والمستنسخة لوثائق الشرق الأوسط لبريطانيا العظمى. ان البراهين على ان الإنكليز كانت لهم مصلحة في تقويض الجمهورية التركية الفتية على يد الكورد دحضت من قبل البحاثة الأمريكان باعتبارها غير جدية. وفي الواقع فإن من المستبعد في داوننغ ستريت ان تستحق الرفض شخصيات واقعية. وكذلك فإن واحدة من الحقائق غير الكثيرة التي عثر عليها اولسون وتاكير في الارشيفات البريطانية لصالح "الرواية الإنكليزية" تتمثل في حصول الشيخ سعيد على كاتولوك من تجار الأسلحة صادر من لندن. اما براهين أخرى اكثر جدية حول أي نوع من الاتصالات بين الإنكليز والشيخ سعيد فإنه لم يعثر على شيء منها، ولاسيما في الأراضي التي تطمح إنكلترا إليها في كوردستان تركيا (في منطقة دياربكر التي كانت مثار الأقاويل). وكما يبدو فإنه كان ينبغي القبول برأي اولسون وتاكير (وشأنهما في ذلك شأن المستكردين الآخرين) حول ان المصدر الأساسي للرواية عن "اليد الإنكليزية" في

---

[٩٦] غالكوفيتش م. ز. غ.، الشرق والاتحاد السوفيتي، موسكو، ١٩٢٨، ص ٦٦.

[٩٧] بوغوريلوف م.، المسألة الكوردية، الحرب والثورة، الكتاب ٣، ١٩٢٥، ص ١٤٥.

انتفاضة الشيخ سعيد هي الدوائر الحكومية التركية (وعلى الأخص مصطفى كمال نفسه) التي لا تريد الاعتراف بأن الإصلاحات الداخلية التي أجريت في تركيا هي سبب تذمر الكورد، بل أنها ضغطت بقوة على ما تدعيه بان الإنكليز وعدوا القادة الكورد باحتفاظهم بجميع امتيازاتهم[٩٨].

وكانت قد جرت محاولة في الصحافة السوفييتية لربط فرنسا مع الدول الداعمة لثوار الشيخ سعيد على أساس ان السلطات الفرنسية في سوريا لا تمنع نشاط لجنة حلب للآزادي‌ين، باعتبار ان ذلك يعرقل على الأتراك مطالبتهم باستعادة الاسكندرونة[٩٩]. الا انه لم يمكن العثور على مؤيدين لهذه الرواية تقريباً، وذلك لأنها تتعارض مباشرة مع حقائق التأييد الفرنسي المباشر للأتراك: وذلك حول ذلك القسم من خط سكة حديد بغداد الذي يمر عبر الأرض السورية والذي سمح للقوات العسكرية التركية ان تمر خلاله وتتوغل الى مؤخرة الثوار الكورد. وان الاستخبارات البريطانية في بيروت أعلمت ان مقر القيادة الفرنسية العام يخشى من امتداد الانتفاضة الكوردية في تركيا الى أكراد سوريا[١٠٠].

وبناء على ذلك فمن الممكن الإقرار لم يعثر على أي آثار إنكليزية فضلاً عن الفرنسية في انتفاضة أكراد تركيا بقيادة الشيخ سعيد. بانتباه في منطقة كوردستان التركية، ومستعدين دائماً للتدخل في حال ما إذا لو ظهر خطر سريع يهدد مواقعهما في العراق وسوريا في هذه الأجزاء من المنطقة. وكذلك فإنهما كانتا تراقبان بانتباه، إحداهما الأخرى مع سعي كل منهما بعدم السماح للتدخل من طرف واحد. وعلى العموم فإن تنامي الحركة القومية الكوردية

---

[٩٨] ولسون ر. دبليو.، و تيوسكير دبليو. ف.، الشيخ سعيد بيراني في تركيا، ١٩٢٥، ص ١٩٦–١٩٨، ولسون ر.، التمرد القومي الكوردي، الفصل السادس، وكابولسكي، تركيا الحديثة، ص ٤٢.

[٩٩] كابولسكي ا. س.، تركيا الحديثة، ص ٤٢، ان أ. س. كابولسكي لايشك في ان انكلترا قد وضعت يدها على الانتفاضة، وتأكيداً منه على ذلك فإنه يعرض مثل هذه السلسلة من الادلة غير المباشرة من امثال النماذج سيئة الصيت الموجهة ضد الامير الكوردستاني ووزير الدفاع الكوردستاني وضد امثالهما من العناوين الخرافية، وهذا غير جدي بالطبع.

[١٠٠] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٤٨، ص ٢٠و ٥٣، برقية من بيروت في ١٩٢٥/٣/٥ الى المندوب السامي في بغداد، ومن السفير في باريس اللورد كريو أ. أو، تشمبرلن في ١٩٢٥/٣/٢.

وانتصارها في تركيا، وإمكانية امتدادها الى العراق وسوريا وإيران، بحسب هذه التعليلات، لم يكن في صالح الدول الغربية الاستعمارية.ولهذا فإن من الممكن الافتراض، مع قسط كبير من الثقة حول اندساس الأجهزة الاستخبارية البريطانية الخاصة في المقدمة، بالنشاط الاستخباراتي التجسسي حول الانتفاضة الكوردية والحركة الكوردية في تركيا والبلدان المجاورة لها خلال حقبة هذا البحث. ومن المحتمل ان هذه القضية غير محصورة "بالكاتولوكات". واما إذا لم يعثر على وثائق (وبالعادة يمكن إخفاؤها عميقاً جداً) فإن هذا لا يعني أن مثل هذه الوثائق غير موجودة على العموم او انه كان من غير الممكن العثور عليها في الوقت اللازم.

وفي الحقيقة فإنه على الرغم من ذلك، فإن بعض الشواهد غير المباشرة قد حوفظ عليها، وهي التي تتحدث عن ظهور اهتمام أجهزة الاستخبارات البريطانية الخاصة في ذلك الوقت، بالانتفاضة الكوردية في تركيا. ولكنه عند إلقاء نظرة ثاقبة سيبدو أن الكلام كان يدور عن نشاط الإنكليز في كوردستان العراق والمناطق الحدودية القريبة من تركيا. فإن الوضع في كوردستان تركيا، لا يتطلب، بحسب رأي السلطات البريطانية في العراق، اتخاذ "أجراءات خاصة"[١٠١]. وباختصار فإنه لم تكتشف أي حقائق من تلك التي كان بإمكانها أن تؤكد المبالغة القوية أنذاك للعداء الإنكليزي بحسب الإدراك الملائم للصحافة السوفييتة لدوافع الرواية القائلة بان أكراد تركيا كانوا "أدوات للإمبريالية" وان "الكورد الأغرار(!)" قد تحركوا "وفق نصيحة استفزازية من قبل "أصدقاء" رجعيين"[١٠٢].

ومن المفهوم أن أي كلام لا يمكن أن يدور عن اشتراك الاتحاد السوفييتي في انتفاضة الشيخ سعيد. فإن الجمهورية التركية كادت أن تكون الدولة الوحيدة التي استطاعت التخلص بواسطة الاتحاد السوفييتي من ضغوط الحصار، حيث ساند آنذاك ليس حسن الجوار فحسب بل وعلاقات الصداقة ايضاً. ففي يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٥ كان قد تم عقد

---

[١٠١] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ٦٢، مذكرة سرية من مستشار المندوب السامي الانكليزي في العراق في ١٩٢٥/٣/٧.

[١٠٢] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، قضية ٣٠٤، ص٦٢، مذكرة سرية من مستشار المندوب السامي الانكليزي في العراق في ١٩٢٥/٣/٧.

معاهدة سوفييتية تركية حول الصداقة والحياد ثم جرى تأكيدها في " بروتوكولات انقرة" التي أعقبتها. وبالنسبة الى موسكو فإن دعم العلاقة مع انقرة على هذا المستوى يتضمن بالطبع أهمية أولوية تسبق اي تصورات أخرى تمليها الأيديولوجية الرسمية بصيغتها الدوغماتية الجامدة (الحركات القومية في الشرق هي "الاحتياطي الرئيسي المعادي للإمبريالية" (وما شابه ذلك). ولهذا فإن الدعاية الرسمية السوفييتية كانت قد وصفت فيها القومية الكوردية بأنها اكثر رجعية بالقياس الى القومية التركية (القومية الكوردية تستوحي الأوساط الإقطاعية الدينية بينما القومية التركية تستوحي الأوساط البرجوازية).

في وثائق السلطة السوفييتية غير المعينة للنشر في الصحافة لم تكن فيها ضرورة نظريا لتبرير الموقف السلبي تجاه الحركة الكوردية في تركيا وفي البلدان التي تتقاسم كوردستان. ففي آذار/مارس عام ١٩٢٣، قررت زمرة من انكيدا ـ اللجنة الشعبية للعلاقات الخارجية: "عدم إبداء التأييد الى الانفصاليين الكورد ضد الأتراك، ولا الى الإمبريالية التركية في تعاملها مع الكورد مع الاحتفاظ بالتعاطف نحو نضال الكورد ضد إنكلترا..."[١٠٣]. وسرعان ما تغير الموقف بأحد التوجيهات الوثائقية، تجاه المسألة الكوردية تغيراً اكثر تحديداً: "ان فكرة تأسيس دولة كوردستان المستقلة في الظروف المعاصرة هي فكرة رجعية. فإن الحالة السياسية في الوقت الراهن تتطلب توازن القوى وتوحيد جميع أجزاء كيان الدولة التركية وليس تجزئتها. ولا تؤيد فكرة "استقلال كوردستان" حتى الأوساط الحاكمة في بلدان الشرق الأخرى، وذلك لأنها وجهت ضربة الى وحدة هذه الدول واستقلالها. وطالما ان السكان الكورد هم بجماهيرهم الأساسية متخلفون وواقعون تحت النفوذ الكامل والخضوع التام لزعمائهم القبليين الذين هم في غالبيتهم عملاء لمختلف الدول الإمبريالية، فإن إقتراح اللجنة الكوردية حول تأسيس دولة كوردستان المستقلة تحت حماية روسيا يجب ان يقابل بالرفض لأنه

---

[١٠٣] انظر: مثلا ماديار ل.، مهام اعمال الابحاث العلمية في دراسة بلدان الشرق الاوسط، الشرق الثائر، العدد ٦، ١٩٢٩، ص ٥٩، فيلتشيفسكي أو.، استعراض ببيليوغرافي للاصدارات الصحفية الكوردية في الخارج خلال السنوات العشرينيات، اللغات الايرانية، ١٩٤٥، ١، ص ١٥٢، ان مصطلح الشباب الكورد (من الواضح انه مماثل الى الشباب الترك)، اما عدا فيلتشيفسكي ليس هناك من استعمل هذا المصطلح.وفيلتشيفسكي قد استعمل هذا المصطلح في سياق سلبي بصورة استثنائية بدون اي مبرر لهذا الاستخدام.

اقتراح مغامر"[١٠٤]. واكد القرار الخاص للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي البلشفي في عام ١٩٢٥ سلبية العلاقة من قبل القيادة السوفييتية تجاه الحركة الكوردية في تركيا[١٠٥]. فظهر ان آمال قادة أكراد تركيا بالحصول على المساعدة من الجار الشمالي هي آمال عقيمة.

هكذا كانت نظرة بعض البلدان الغربية والاتحاد السوفييتي الى انتفاضة الشيخ سعيد. ولكن هذه الانتفاضة كانت قد هزت بالدرجة الأولى تركيا نفسها التي كانت قد بدأت تواً السير على طريق التمدن لكامل بنيتها الاجتماعية والسياسية. وكانت المسألة الوطنية قد واجهت بكل ثقلها الجمهورية التركية الفتية، اي المشكلة الكوردية بشكل رئيسي. اما المشاكل الاثنية الوطنية الأخرى التي واجهتها تركيا (الأرمنية والاثورية واليونانية) المعروفة التي اجتاحت مرحلة الحرب العالمية الأولى والسنوات الأولى من بعد الحرب، فإن تلك المشاكل قد استبعدت جانباً على حافة طريق الحياة الداخلية لتركيا.

كتب ر. ليندسون، السفير البريطاني آنذاك، ان النموذج الذي تريد تركيا الاحتذاء به هو دولة أناضولية صافية بفلاحين يتكلمون باللغة التركية. "الغرباء غير مرغوب بهم. اما الكورد فهم شر لابد منه" وان الانتفاضة الكوردية أنزلت "ضربة شديدة" بهذه السياسة، لان كوردستان قد ظهرت فيها القومية الكوردية وليس التركية مطلقاً، هذه القومية التي من الممكن ان تستخدم من قبل إنكلترا عند الحدود الجنوبية لتركيا، حيث يدور هناك جدال حول ولاية الموصل في العراق والتي يقيم فيها السكان الكورد بالأساس. وكانت الشكوك حول نوايا إنكلترا بان تقيم في العراق ما يشبه "موقداً قومياً كوردياً" قد اعتبرت انقرة ذلك بأنه "خطر مباشر يهدد القلب نفسه للسياسة التركية. وافترض ليندسون ان باستطاعة إنكلترا ان تقف موقف المتفرج غير أنها تستطيع "توجيه ضربة موجعة الى الهدف مباشرة". ولكن السفير رأى ان الحكومة الإنكليزية لن تقع بخطأ لا يمكن إصلاحه بتشجيع الشعور القومي في جنوب كوردستان، رغم ان (بيدنا الورقة الرابحة) التي هي مسألة الموصل التي صارت "حجر عثرة على طريق الصداقة الإنكليزية التركية".

---

(١٠٤) فيلتشيفسكي او. ل.، الحركة القومية الكوردية، مخطوطة، تبليسي، ١٩٤٦، ص ١٢٧.

(١٠٥) كوزنيتسوف أ. أ.، المسألة الكوردية في المرحلة الاولى من الازمة الرأسمالية الشاملة، مخطوطة، أ، موسكو، ١٩٦٦، ص ١٩٢٦.

كان جواب أو. تشيمبرلين من الدواعي لتبديد خشية الأتراك من إقامة "كوردستان ذات الحكم الذاتي غير الواقعية على حدودها الجنوبية". ورغم انه سيكون من الصعب الإشارة الى عدد من الإجراءات في مجال إعطاء حقوق للكورد في العراق، فليس لدى الحكومة البريطانية نية ما، في الواقع، لإقامة دولة ذات حكم ذاتي في العراق، لبعث السياسة التي كانت قد أعلنت في سيفر. وقد كلف تشيمبرلين ان يوضح السفير ذلك للأتراك[١٠٦].

في المؤتمر الإمبراطوري الذي انعقد في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٦ اعتبر ويلسون تشيمبرلين ان من الضروري إبداء الرأي صراحة حول المسألة الكوردية في تركيا "ربيع عام ١٩٢٦ [هكذا جاء في النص ـ المترجم] ان الانتفاضة الكوردية قد هزت وأقلقت الديكتاتور واتباعه المطيعين له" ـ هكذا صرح هو وأضاف يقول ان هذه الانتفاضة كانت قد قضي عليها بلا رحمة. ان الانتفاضة الكوردية كانت أرثاً من الإمبراطورية العثمانية، بل وحتى "الغازي" لم يستطع ان يدرأها. ومن المحتمل أنها ستبقى قذى في عيون النظام الجديد. وان سحق الكورد كان في الواقع موجها ضد كل أنواع المعارضة لنظام كمال[١٠٧].

وعلى هذا الأساس فإن البريطانيين ليس لم يسارعوا الى التنصل (ببرهنة أساسية) من إبداء الدعم المباشر او غير المباشر لانتفاضة أكراد تركيا فحسب بل وأشاروا ايضاً الى سبب التوتر العصبي الخاص الذي ابداه الكماليون أمام التهديد من الخطر الكوردي. ان السلطة الجديدة التي أقيمت في تركيا، بعد إلغاء السلطنة والخلافة، وبعد إقامة النظام الجمهوري، وسن دستور، كانت ما تزال ضعيفة نسبياً، وغير واثقة من قواها وهي لهذا فقد كانت حساسة بشكل خاص تجاه ظهور المعارضة السياسية الجماهيرية (الشعبية). لقد صار من الممكن بالدرجة الرئيسية تلافي انفجار سخط جماهير المسلمين المتخلفة على الإصلاحات الجديدة في تركيا بفضل ما يلي. أولاً، السمعة السامية للسلطات العليا التي تكونت في خلال مسيرة النضال الوطني التحرري وثانياً، دمج الإصلاحات المدنية مع التحولات ذات الطبيعة المناهضة

---

[١٠٦] المصدر نفسه، ص ١٢٥.

[١٠٧] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، الفهرس، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ١٠١و١٠٢، من ليندسي الى وزارة الخارجية رقم ٧٨٥، في ١٩٢٥/١٠/١٦، وثائق الادارة الاجنبية البريطانية، ١٩١٩-١٩٣٩، التسلسل أ١، الجزء ١، عقابيل لوكارنو، ١٩٢٥-١٩٢٦، ١، ١٩٦٦، رقم ٥٣١/ ص ٧٦١-٧٦٢.

للإقطاع على الرغم من أنها غير كافية. وكانت القوة الوحيدة الحقيقية المخيفة تماماً التي تقف ضد السلطة الجديدة والإصلاحات التي تنفذها هم الكورد الساخطون دائماً وأبدا والذين يمتلكون تنظيمات قبلية مقاتلة خاصة تكون جبارة في حال نجاحها بالتوحد على أرضية معادية للحكومة مع المحافظين والمعارضين للأوساط الكمالية في المجتمع التركي.

ان هذا التهديد قد ظل في الواقع بصورة مقصودة. فإن حصن المعارضة للكمالية الذي ظهر في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٤ يتمثل في الحزب التقدمي الجمهوري (كاظم قەرەبكر باشا وعلي فؤاد وآخرين) وبالجناح اليميني لحزب الشعب الجمهوري الرئيس علي فتحي وآخرين من كانون الثاني /يناير عام ١٩٢٤ حتى آذار/ مارس عام ١٩٢٥) وبآخرين من المستائين من النظام الكمالي، هؤلاء كانوا بأمزجة شوفينية ومعادية للكورد شأنهم في ذلك شان المؤمنين الكماليين وليس هناك براهين عن وجود علاقات لهم مع الثوار الكورد. اما تلك الحقيقة التي اتضحت فيما بعد في المرافعات القضائية على قادة الانتفاضة، والتي تفيد بان المتهمين كانوا يعولون على مساعدة يحصلون عليها من قبل المعارضين، لا تعتبر دليلاً، باى حال من الأحوال، على تعاطف المعارضين مع المتهمين[١٠٨]. ولكنه لايجوز استبعاد ما يمكن ان يقع من حادثة ويحصل نزاع مع الكورد يتخذ مجرى ليس في صالح الحكومة، فسيكون ممكناً توحد المعارضين الأتراك مع الثوار الكورد. وعلى ضوء اشتداد النزاع مع إنكلترا في عشية اتخاذ القرار النهائي حول مسألة الموصل فإن هذا يشكل خطراً أكيدا على الجمهورية التركية. ومن هنا ينطلق رد الفعل الحاد لانقرة الرسمية على الانتفاضة الكوردية.

وبعد وقوع هذا الحدث عرض مصطفى كمال في افتتاح الدورة الثالثة للمجلس الشعبي التركي وبجلسته الثانية التقييم الذي صار تقييماً رسمياً لهذا الحدث يلتزم به الجميع. وقد وصف انتفاضة الشيخ سعيد بأنها "انتفاضة رجعية" تمثلت ايديلوجيا رجعية وبأنها جاءت

---

[١٠٨] ميللر أ. ف.، تحقيقات صحفية عن تاريخ تركيا الحديث، موسكو-لينينغراد، ١٩٤٨، ص ١٥٢، بالعكس، فإن الحزب الجمهوري التقدمي لكاظم قرەبكر ايد تمام التأييد الاجراءات الانتقامية الحكومية ضد الكورد، انظر: هسرتيان م. أ. كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ٨٤-٨٥، عند القاء القبض على الشيخ سعيد. كانت قد صورت وثائق هامة ومبالغ كبيرة من المسكوكات النقدية الذهبية، ولكن مصادرها لم تتضح ابداً، الشرق الاوسط والهند، العدد ٧٢٨، نيسان ١٩٢٥، ص ٤٢١-٤٢٢.

نتيجة لعدد من "الإجراءات التحضيرية". "وواصل "الغازي" كلامه ان الانتفاضة الرجعية صارت بالنسبة لنا درساً لا ينسى، تعلمنا منه ان لا نغمض العيون عن جميع القوميات التي ما تزال موجودة في بعض الولايات، إذ هي قروح اجتماعية وإدارية. ويجب علينا ان نواصل بإصرار معالجة هذه القروح الى ان يتحقق في وطننا العزيز الموحد تنفيذ جميع المواطنين لجميع الواجبات المادية الشخصية والمعنوية"[١٠٩]. وبعد مرور سنة على ذلك وفي الدورة الرابعة للمجلس الشعبي التركي عاد الرئيس مرة أخرى الى نفس هذا الموضوع إذ قال: "بمناسبة نفس الحدث الهام خلال السنوات الأخيرة ورغم التمردات الرجعية فإنه كانت تتحقق الإصلاحات وبعض الإجراءات الأخرى. وان هذه الإصلاحات قد تحققت بنجاح وأثرت تأثيرا حسناً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمعاصرينا وأشاعت السلام والهدوء"[١١٠].

في كل ما أفضى به الزعيم التركي يلاحظ صمت مطبق حول الحالة القومية بل وعلى العموم حول المسألة الكوردية باعتبارها أساس وجوهر ما يحصل آنذاك من أحداث عاصفة في شرق الأناضول. ان الأوامر قد صدرت الى أجهزة الدعاية كلها ان تسير على خط واحد فقط، هو ما يقال بأنه خط وطني سياسي، يتمثل برواية كل ما يتحدث عن خلفية الأزمة. وتقوم بتنفيذ هذا الأمر جميع القوانين التركية بصرامة منذ سبعين سنة. والدولة في تركيا هي للترك، بشكل استثنائي. ولا يمكن ان توجد اي مسألة قومية أخرى على وجه التحديد ومن ضمنها طبعاً المسألة القومية الكوردية. اما اذا انبثقت اضطرابات في أحد الأماكن فينبغي البحث عن سببها في اي مجال آخر حتى ولو وصلت الى مجال الجنائية، ولكن ليس في المجال القومي بتاتاً. كانت هذه هي التعليمات الراسخة لمؤسس الجمهورية التركية وأبي جميع الأتراك - اتاتورك ولهذا فإن اي تطاول على هذا المبدأ فسينظر إليه وكأنه خرق للأسس. ومن هنا تكون ردود الأفعال المناسبة.

ان الانتفاضة الكوردية عام ١٩٢٥ هي "واحدة من اشد اللحظات توتراً في الجمهورية التركية"[١١١]. كتب ف.ب. لوسيتروف العلامة المشهور في زمانه بمشاكل الشرق الأوسط (مختص بإيران) ان

---

[١٠٩] كمال اتاتورك، خطب مختارة وتصريحات، موسكو، ١٩٦٦، ص ٣٣٣.

[١١٠] المصدر نفسه، ص ٣٤١.

[١١١] ايراندوست، القوى المحركة للثورة الكمالية، موسكو—لينينغراد، ١٩٢٨، ص ١١٥.

"انتفاضة الشيخ سعيد الكوردي طرحت الورقة بخصوص وجود الجمهورية التركية بالذات"[112]. وفي نفس ذلك الوقت أشار أ.ف. ميللير الى نفس الموضوع. ومن الواضح ان القيادة التركية العليا كانت تساورها مثل هذه الأفكار فأتخذت الإجراءات المناسبة.

في اليوم التالي بعد استيلاء الثوار الكورد على خربوت في الخامس والعشرين من شباط/فبراير عام ١٩٢٥، فإن المجلس الشعبي التركي أعلن بناءً على طلب من الحكومة حالة الحصار في الولايات التي اشتعلت بها الانتفاضة (موش وبيرسيم وماردين وأورفه وسيفيرك وبتليس وسيرت ووان وحكاري وإرغني وارضروم وديار بكر وملاطية، وذلك لمدة شهر واحد، الا انه سرعان ما جرى تمديده وقام الحزب التقدمي الجمهوري (ولا حاجة للتذكير بالحزب الشعبي الجمهوري الحاكم) بإدانة الانتفاضة الكوردية فوراً. وكان قد تم إقرار القانون رقم ٥٥٦ عن منع كافة الجمعيات التي تستخدم الدين في الأغراض السياسية. وفي اليوم الرابع من آذار/ مارس كان قد تم تشكيل محكمتين باسم "محكمة الاستقلال"، واحدة في انقرة (بصلاحيات قانونية محددة) والثانية في ديار بكر (بصلاحيات قانونية غير محدودة). وكان هذا أول أجراء لرئيس الوزراء الجديد عصمت باشا (اينونو) الذي خلف علي فتحي بيك الميال أخيراً للمساومة والتوافق. وكان عصمت باشا الصديق المقرب لكمال والمؤيد له، الذي ذاع صيته بالانتصارات على اليونانيين حسن السمعة وهو في الواقع قد تصرف بحزم وسرعة.

وكانت هاتان المحكمتان قد أعطيت لهما صلاحيات محاكم استثنائية تستهدف إصدار الأحكام بالموت التي لا تتطلب تصديق المجلس عليها وفي الواقع فإن هذه كانت محاكم ميدان عسكرية مع مرافعات قضائية عاجلة. وإحدى أوائل القضايا التي نظرتها "محكمة الاستقلال" في انقرة هو الحكم بالسجن سبعة أعوام على العقيد المتقاعد علي روحي بيك لمجرد انه عبر عن تعاطفه فقط مع الكورد في المقهى ثم الحكم بالسجن لسنوات عديدة على الصحفي أوجوز لتعاطفه مع علي روحي[113]. ولكن اكثر الأحكام انتشاراً على العموم التي صدرت فعلاً عن "محاكم الاستقلال" كانت أحكام الشنق. مثلاً عند إصدار حكم المحكمة على

---

(112) ميلنيك أ. ف. ميللير، خمس سنوات من حياة الجمهورية التركية، الحياة الدولية، ١٩٢٨، عدد ١١، ص٦.

(113) اورينت موديرنو، ١٥ نيسان ١٩٢٥، ص ١٨٠.

الشيخ سعيد وعلى أعوانه المقربين (أيار/مايو ـ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٥) فإنه كان حكماً بشنق جميع المتهمين السبعة والأربعين[١١٤].

ان القضاء على انتفاضة الكورد كلف الدولة جهداً قوياً كبيراً، وانبغى الاعتماد الأساسي بالطبع على العمليات العسكرية التي شارك في التخطيط والتنفيذ لها مباشرة كل من مصطفى كمال نفسه، ورئيس الوزراء عصمت باشا، ورئيس الأركان العامة فوزي باشا (تشاكماك)، ووزير الدفاع السابق كاظم باشا وغيرهم من القادة العسكريين الأتراك البارزين. وعندما تعرضت مقاومة القوات الأساسية للثوار الكورد في نهاية نيسان/أبريل عام ١٩٢٥ للاندحار، فقد جرى تسريح القوات العسكرية التركية المتمركزة في كوردستان تركيا وهكذا مرت المرحلة الحادة من الازمة[١١٥].

ان سحق انتفاضة الشيخ سعيد، وما تبع ذلك من التهدئة في ولايات البلاد الشرقية ذات السكان الكورد، قد جرت كلها بموجب الطريقة التركية التقليدية: اي بطغيان الأساليب الإرهابية الصارخة. فعمليات التعذيب كانت ذات طبيعة شاملة. وقد مارستها القوات العسكرية النظامية والجندرمة وسلطات البوليس المحلية على حد سواء. "كتب ارمسترونگ يقول: ان أتراك مصطفى كمال قتلوا الكورد بانتقام متعطش وبتلك القسوة والشراسة التي قتل بها الأتراك السلطان أولئك اليونانيين والأرمن والبلغار"[١١٦]. وعبر توينبي، بصيغة اكثر طراوة، الا أنها انتقادية في جوهرها فقد أشار الى ان الحكومة التركية قد سحقت الانتفاضة بقوة كبيرة، الا ان الجهد العسكري لم تصطحبه "حكمة سياسية". ان العمليات الانتقامية كانت على درجة من الوحشية بحيث أنها خلقت في الولايات الإسلامية المجاورة انطباعات سيئة بالنسبة لتركيا. وان الأتراك لم يستفيدوا من دروس الخبرة الإنكليزية التي قامت تصفيتها للثورة

---

[١١٤] اولسون ر.، التمرد القومي الكوردي، ص ١٠٣.

[١١٥] وصف الجوانب الحقيقية للاحداث، انظر: هسرتيان م. أ. كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ٧٠-٧٨. مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد ٤، ص ٤٣٨-٤٤٩، اولسون ر. التمرد القومي الكوردي، ص ١٠٧-١٢٧، و اورينت موديرنو، عدد ٣، ١٩٢٥، ص ١٣١-١٣٤، ١٩٢٥، عدد ٧٢١ و ٧٢٥و ٧٢٧و ٧٢٨.

[١١٦] ارمسترونگ ايتش، س. الذئب الرمادي مصطفى كمال، ص ٢٦٥.

الشعبية في العراق عام ١٩٢٠ بممارسة سياسة تهدئة في هذه البلاد، وقدمت تنازلات للأوساط القومية. والحكومة التركية نفسها، مع إعلانها عن خطة واسعة للإصلاحات الديمقراطية بما في ذلك التحضر والتمثل بالحياة الغربية الا أنها شددت عملياً سياسة التتريك، الأمر الذي أدى الى موجة جديدة من المقاومة المسلحة في كوردستان تركيا، والى حصول تدهور قوي في سمعة تركيا لدى الكورد على جانبي الحدود التركية العراقية، وكذلك في شمال العراق بحيث صار ملاحظاً التدهور في موقف انقرة داخل عصبة الأمم، وخلال المرحلة الختامية من المباحثات مع إنكلترا حول قضية الموصل[١١٧]. وجدير بالذكر ان عصبة الأمم لم تظهر اي استجابة، رغم العديد من الإشارات والنداءات المباشرة التي تتحدث عن التجاوزات المفرطة التي كان يقوم بها الجيش التركي والجندرمة في أثناء عمليات التهدئة.

لم يستطع القضاء على انتفاضة الشيخ سعيد أبدا ان يزيح من مجرى الحياة الداخلية التركية، المسألة الكردية كما تصور القادة الكماليون الأتراك ان يحدث ذلك في البداية. فإن الإجراءات الوحشية ضد الكورد، لإخضاعهم، لم تخلق تلك الانطباعات التي كانت تنتظرها انقرة. فقد لعلعت على سبيل المثال، أصوات محذرة ساخطة من الاتحاد السوفييتي، الذي كان هو الصوت الوحيد آنذاك الى جانب تركيا على العموم بصفة رسمية. فقد كتب ف. يا. ابولتين (آفارين) آنذاك في "الشرق الجديد" الموضوعية نسبياً: "ان العداء الوحشي للشعوب هو واحد من اكثر الأماكن الموجعة في تركيا الجديدة، والتي لا تعد الجمهورية الفتية الا بالقليل الجيد... ان القوميين الأتراك يقفون على نفس ذلك الطريق الزلق الذي أدى الى موت تركيا الفتاة"[١١٨]. ومن الغرب ترددت إدانة حادة للعمليات التأديبية التركية في كوردستان. الا انه لا الانتقادات ولا التحذيرات لم تؤثر بالطبع على انقرة. ومع ذلك فقد اضطرت قيادة الجمهورية التركية ان تتنبه سريعاً الى أنها استطاعت ان تحقق فقط اجتيازها للمرحلة الحاسمة من النزاع مع الكورد ليدخلوا في المزمن منه.

---

[١١٧] توينبي أ.، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، ص٥١٠–٥١١، الشرق الاوسط، عدد ٧٢٧، نيسان ١٩٢٥، ص٣٠٦.

[١١٨] ابولتين ف.، البنية القومية للجمهورية التركية، الشرق الجديد، الكتاب ١(٧)، ١٩٢٥، ص ١٢٨.

بعد القضاء على الانتفاضة العامة، فإن المقاومة الكوردية في تركيا لجأت الى أسلوب حرب الأنصار. وكتب ليندسين عن اولسون تشيمبرلين ان الأنباء الصحفية حول إستتباب الحال في كوردستان "وهي غير صحيحة" فإن الترك عازمون اشد العزم على "محق القومية الكوردية"[119].

ورغم ذلك فإن هذه القومية تواصل في الواقع دائماً التذكير عن نفسها. ففي حزيران/يونيو عام ١٩٢٥ قام سعيد عبدالله نجل القائد الكوردي البارز عبد القادر الذي اعدم قبل وقت قصير بحكم من "محكمة الاستقلال" بانتفاضة في منطقة شمدينان (بالقرب من الحدود التركية– العراقية) وكانت هذه الانتفاضة قد لاقت الإخماد بسرعة. اما عبدالله نفسه فقد فر الى إيران. ولم تفلح الحكومة التركية في طلبها بتسليمه إليها[120]. وفي آب / أغسطس ـ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٥ هب الكورد في منطقة بتليس ـ موش بانتفاضة على رأسها شقيق الشيخ سعيد ونجل الشيخ عبدالله ونجل عبدالقادر. ولوحظت اضطرابات في ديرسيم داخل قبيلة الزازا[121].

ولوحظت اضطرابات عديدة في كوردستان تركيا خلال سنتي ١٩٢٦ـ١٩٢٧.وامتدت المعارك الى الشمال من نهر دجلة ثم سرت نحو سفوح جبال آرارات (آگري‌داغ) ولاجل إخماد الكورد استخدمت القوات العسكرية التأديبية التركية الطائرات لأول مرة. ولم تتوقف عمليات التسلل الفدائية للكورد الزازيين في ديرسيم. ففي آذار/مارس عام ١٩٢٦ فإن المعارك بين الكورد والتأديبيين الأتراك دارت في ميديات (ولاية ماردين)[122]. وفي صيف عام ١٩٢٦، حدث موقف شديد التوتر تماماً في كوردستان تركيا (وخاصة في القسم الجنوبي الشرقي منها). حيث عكس هذا الموقف بصورة غير سيئة استيلاء الإنكليز على رسالة الشيخ مهدي نجل الشيخ سعيد الى ضابط كوردي يدعى أمين، وذلك في يوم ١٩ حزيران/يونيو عام ١٩٢٦. ويبدأ مرسل الرسالة بخطط لتنظيم ثورة لملة الكورد الذين يعيشون في المناطق المجاورة لتركيا وسوريا وبقيادة أبناء إبراهيم باشا الذي كان معروفاً في زمان مضى انه "ملك كوردستان". واكد مهدي ان جهته الكورد (فصائل الفدائيين الأنصار) في ديرسيم هم على أهبة

---

[119] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل ١، قضية ٣٠٤، عدد ٣٣١، تقرير بتأريخ ١٩٢٥/٤/٢٨، مستنسخ.

[120] مصطفى كمال، طريق تركيا الجديد، المجلد ٤، ص ٤٥١، اورينت موديرنو، عدد ٨، اب ١٩٢٥، ص ٤٠٤.

[121] أورينت موديرنو، عدد٩، ص ٤٥٤–٤٥٥.

[122] ارشاك سافراستيان، الكورد وكوردستان، ص ٨٢–٨٣.

الاستعداد للثورة (لدى الايزديين فقط "لا يوجد شعور قومي"). "وهذا المكان الذي نحن موجودون فيه هو "كوردستان المستقلة". وينادي كاتب الرسالة داعياً كل واحد قادر على زيارتها.

الرسالة تتضمن النداء التالي بدون تشخيص. الى "المجلس الكوردي الكريم، الى الوطنيين الأشراف المؤيدين للأمة": وفي البداية تحدثت الرسالة عن الدسائس التركية بين العشائر الكوردية لغرض إثارة الأخ على أخيه بينها. ونجح الأتراك في تحقيق ذلك جزئياً. ولهذا فإنها تعرضت للهزيمة (وبالأخص فإن لجنة ارضروم لم تنضم الى الانتفاضة بسبب تلك الدسائس. وراح الأتراك يطبقون الآن تتريك جميع الكورد.

ولكن الكورد ظلوا يقاومون منزلين الخسائر بالأتراك ويقطعون خطوط التليغراف، ومنها مثلاً تلك التي بين نصيبين والجزيرة واستطردت الرسالة تقول ان الفدائيين من مقاتلينا التشتى يكافحون في منطقة سينات وحسن كيف، وبوشرا وسور. وتحقق نجاح في إقامة علاقات حسنة مع العشائر العربية المجاورة التي من طي والجفإن وشمر. ويوجد الآن ٥٠٠ مقاتل فدائي تشتى، غير انه عند الضرورة فمن الممكن ان يصل عددهم حتى ١٠ آلاف. وعدا ذلك فإن بعض الزعماء باستطاعتهم ان يجندوا معهم من ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف مقاتل.

حانت الآن مهمة اتحاد القبائل الثائرة. ففي بالو قام الشقيقان للشيخ سعيد وهما الشيخان طاهر وعبد الرحيم مع ٥٠٠ من المقاتلين من قبيلة الزازا بمقاومة صامدة في الدفاع ضد الأتراك. وكتب الدكتور احمد صبري رئيس عشيرة لولان ان قبائل أخرى قد ثارت في ديرسيم. وهو يرجو مساعدته بالمدافع والرشاشات والأفراد. وعند ذاك "سنطهر بلادنا من الأتراك" خلال فترة قصيرة. الحاجة تدعو الى معلومات حول الموقف بالنسبة لزعماء شرق كوردستان وغربها: وهم سمكو، و"نجل الشيخ سعيد" (يبدو ان عبدالله قد هرب الى إيران) ونجل الشيخ بارزان وزعماء بوهتان. وكذلك تدعو الحاجة الى معلومات عن فرنسا وهل ان موقفها معاد للكورد. والرسالة موقعة من قبل رئيس الهافركيين خوجه (قضاء نصيبين ورئيس الرامانيين محمد أمين (قضاء دياريكر) ورئيس هبسبان بدر الدين (ميديات) ويوسف ضياء ومحمد إبراهيم وإسماعيل حقي (ميديات)[١٢٣].

---

[١٢٣] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٥٠، ص ٤٥–٤٨، من المتحدث الاداري في الموصل الى مستشار وزارة الداخلية في ١٩٢٦/٧/١٣.

ومن الطبيعي ان ليس كل ما قيل في هذه الوثيقة وأمثالها يمكن ان يؤخذ بكونه صادقاً، الا ان مما لاشك فيه ان سحق انتفاضة الشيخ سعيد لم يحقق أبدا الهدوء في الولايات الكوردية بتركيا. فقد سيطر هناك، زمناً طويلاً، وضع مضطرب مألوف بالنسبة لكوردستان وترافقه غارات لا انقطاع لها من قبل الفدائيين واشتعال للحركات الثورية التي هي مصحوبة بالتحركات الجماهيرية الجديدة التي جرت بسرعة.

ومن الطبيعي ان يستعجل النظام الكمالي، بان يتخذ سلسلة من الإجراءات ذات الطابع الإداري والاجتماعي السياسي من اجل تلافي مثل هذا الخطر في تطور الأوضاع من جميع النواحي.

ان أحداث عام ١٩٢٥ والسنوات التالية قد كلفت تركيا كثيراً جداً في جميع المجالات. وقد انفقت تركيا على عمليات سحق انتفاضة الشيخ سعيد فقط٢٠ مليون ليرة بحسب بعض المعلومات و٥٠ مليون ليرة بحسب أخرى، بحيث أنها زعزعت الميزانية المالية للبلاد [١٢٤] وتحولت مناطق واسعة من كوردستان تركيا الى ارض خراب. ومنذ عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٢٨ كان قد جرى إحراق ٢٠٦ قرى كوردية و٨٧٥٨ بيت، وقتل اكثر من ١٥ ألف شخص من سكانها واجلي نصف مليون الى الولايات الغربية وهلك الكثير منهم في الطريق[١٢٥].

كانت حالة الحصار التي أعلنت في البداية بعدد من المناطق في شرق تركيا بصفتها أجراء وقتياً صارت تمدد من سنة لأخرى، مما سمح للسلطات ان تستبد على هواها بلا رادع يردعها. وأخذت السلطات تمارس عمداً سياسة تدمير للنمط التقليدي للعشائر الكوردية سعياً (لاجتثاث) وأبادة السكان الكورد. وكان قد أرسل الى الولايات الشرقية معلمون أتراك يدرسون أبناء الكورد. وبعكس ذلك أعادت في الولايات الغربية إسكان كثيرين من العوائل الكوردية المشهورة بديار بكر وموش وسيرت وخربوت، وهي عوائل معروفة تقليدياً بامتلاكها سمعة عظيمة سياسية ودينية في كوردستان. وفي نفس الوقت (في خريف عام ١٩٢٥) صدر مرسوم حول منع ممارسة تكايا التصوف ومأويها باسم (الزاوية) وما تبع ذلك من المقرات

---

[١٢٤] بيترن ك.، تركيا قبيل اتفاقية الموصل، الحياة الدولية، العدد ٢، ١٩٢٦، ص ١٠، وهسرتيان م. أ.، كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ٩٥، و الشرق الاوسط والهند، عدد٧١٨، نيسان ١٩٢٨، ص ٤٢٦.

[١٢٥] دانا آدمز شميدت، رحلة بين الرجال الشجعان، بوستن–تورونيتو، ١٩٦٤، ص ٥٦" حسن ارفع، الكورد، ص٤٧.

التي تحظى باحترام خاص لدى الكورد بالذات .وعلى هذا المنوال فقد كانت قد أنزلت ضربات ماحقة بالمؤسسات التقليدية للمجتمع الكوردي تلك التي وصفت انقرة وجودها بأنه السبب في جميع "الأحداث الرجعية" التي جرت في شرق البلاد[١٢٦].

ان إعادة توطين الكورد (التي كانت قد مورست حتى من قبل ذلك، في أيام تركيا الفتاة) قد أدت الى تحركات اثنية سكانية واثنية اجتماعية معروفة في كوردستان تركيا. فإن السلطات كانت قد عقدت العزم على تبديد الجماهير القومية الواسعة في شرق البلاد بكل فرصة ممكنة، وقد نجحت السلطات جزئياً في تحقيق ذلك. فقد تشكلت في غرب تركيا ووسطها جيوب كوردية ضخمة نسبياً. وراح كثير من الكورد في أثناء بحثهم عن الأعمال يستوطنون في المدن الصناعية الكبيرة والموانئ مثل اسطنبول وأزمير وإدنة وغيرها. وهذه المجموعات السكانية الكوردية قد عانت طبيعياً وبصورة جزئية من إلغاء الجنسية القومية بالقوة ومن الاستئصال. وفي نفس ذلك الوقت توجهت الى كوردستان بموجب اتفاقية مع دول البلقان جموع المستوطنين الجدد من الأتراك والمسلمين الألبان والبوسنيين (المهاجرين). أعطيت لهم أراضي الكورد المرحلين[١٢٧]. وكل هذه الإجراءات كان الغرض منها خلق العقبات في طريق عملية تمركز القوى القومية الكوردية.

هذه السياسة التي اتخذها الكماليون في البلاد كلها ضد الإقطاع وعلاقاته الاقتصادية الاجتماعية البالية كانت تستهدف هدفاً خاصاً بالنسبة للكورد: فقد كان الغرض من هذه السياسة تدمير العلاقات الاجتماعية القديمة التقليدية في المجتمع الكوردي، وقطع الطريق، في الوقت نفسه،على العملية الطبيعية للتمركز القومي الكوردي وتوابعه السياسية الحتمية التي ستتجسد في النضال من اجل استحصال حق تقرير المصير. وفي نفس الوقت فإن الإصلاحات التقدمية في الإقليم الكوردي من الجمهورية التركية اتخذت موضوعياً طبيعة شوفينية واضحة..

---

[١٢٦] اوزينت موديرنو، العدد ١٠، تشرين الاول ١٩٢٥، ص ٥١٣–٥١٦.

[١٢٧] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤من السفارة البريطانية في القسطنطينية الى وزارة الخارجية، فورين اوفيس، رقم ٣٣٩، ١٩٢٧/٧/٥، الورقة ١٧٠، مستنسخة.

وفضلاً عن ذلك فإن الإصلاحات نفسها كانت بحلول نصفية ومحدودة[١٢٨]. وهي إصلاحات أعطت الى تركيا فقط إمكانية التسريع في تطورها، ولكنها جلبت قليلاً من التبدلات في الإقليم الكوردي من البلاد. فإن الولايات الشرقية منها بقيت منطقة مقتصرة على الفقر والتخلف. ولوحظت تبدلات اكثر جوهرية لدى النخبة الكوردية فقط: فإن أوضاعها الاجتماعية الاقتصادية والفكرية السياسية كانت مقوضة وبدأت تقترب بل وحتى تندمج جزئياً أوضاع الصفوة الكوردية مع الصفوة الاسطنبولية التركية. وهذا السياق من التبدلات كان اكثر ما يلاحظ في مركز البلاد وغربها حيث ظهر وجود لكثير من الكورد الذين أعيد توطينهم[١٢٩].

وهكذا فإن انتفاضة الشيخ سعيد هزت من الأعماق كامل الحياة الاجتماعية والسياسية التركية. وتركت آثارها ليس فقط على المسألة الكوردية التي لم تحقق حلاً لها مطلقاً وواصلت التذكير عن نفسها مرة بصورة حادة وأخرى بصورة مزمنة على مدى القرن العشرين كله، بل وتركت تأثيرها على جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية الأخرى في البلاد. وان هذا الحدث بالذات هو الذي ساعد على استكمال تعزيز السلطة الكمالية كسلطة ذات حزب واحد مهيمنة على الجيش بالدرجة الأولى. وهي قد ظلت على هذه الحال بالأساس حتى نهاية السنوات الأربعينيات. والبديل الوحيد للحزب الشعبي (الشعبي الجمهوري) هو الحزب التقدمي الجمهوري المحافظ الذي سرعان ما تعرض للحل بعد القضاء على الانتفاضة الكوردية بذريعة مفتعلة تتعلق بتعاطفه مع التمرد (رغم ان نشاطي هذا الحزب كانت توجهاتهم من حيث الجوهر متركزة على الفزع من الكورد كما هو شأن السلطة الحاكمة). وان رئيس الجمهورية مصطفى كمال، سرعان ما اتخذ لقباً عائلياً هو اتاتورك وبقي في السلطة ديكتاتوراً مطلقاً

---

[١٢٨] انظر: ميللير أ. ف.، مقالات عن التأريخ المعاصر لتركيا، الفصل الرابع، بحسب رأي مجلة انكليزيه ان من بين احدى مهام الاصلاحات الجارية في الولايات الشرقية هي تحاشي انتقادات من جنيف عن المعاملة السيئة مع اكراد تركيا لكي لاتظهر اوضاعهم اكثر سوءاً بالقياس الى اقربائهم الذين وراء الحدود، الشرق الاوسط والهند، العدد ٧٤٩، ١٧ ايلول ١٩٢٥، ص ٣٣١-٣٣٢. الوضع الفاضح لاكراد تركيا شوه سمعة انقرة عالمياً وخاصة في عيون كورد ولاية موصل الذين ارادت تركيا تحريرهم (المصدر نفسه، عدد ١٢، ١٥كانون الثاني١٩٢٥).

[١٢٩] اولسون ر. دبليو. وتوسكر دبليو.، الشيخ سعيد بيراني في تركيا، ص ٢٠٩-٢١١.

حتى وفاته عملياً في عام ١٩٣٨. وفي الحقيقة فإن هذا النظام كان نظاماً عسكرياً مبرقعاً فقط بصفة ظاهرية هي انه ممثل حكومة يمينية.

النظام الحربي او نصف العسكري إذا كان القول مناسباً لكمال اتاتورك، هذا النظام الذي كان يغلف أساسه العسكري بمؤسسات مدنية سياسية او قانونية التي استوحاها من الغرب اتضح جلياً بصورة خاصة في كوردستان. وعلى ارض الواقع، فهناك منذ عام ١٩٢٥ قد أقيم نظام حربي مموه بستارة ضعيفة، وهو كثيرة الشبه جداً بالاحتلال الذي ما زال باقياً حتى هذه اللحظة بأشكال مختلفة. ان السادة الحقيقيين للوضع في الإقليم هم العسكريون. ومثال على ذلك ان الجيش النظامي عندما توقف عن أجراء عمليات عسكرية كبيرة في عام ١٩٢٦، فإن الأتراك قد ابقوا على قوات ضخمة من المشاة والفرسان والمدفعية (من الفيالق ٩،٨،٧،٥) التي تتلخص مهماتها "القتالية" في ضمان إجلاء الكورد[١٣٠]. وكان الأتراك يبررون ذلك بإن هذه القوات العسكرية ضرورية في حالة حصول اشتداد طارئ لازمة الموصل، الا ان المراقبين أشاروا الى ان الهدف الحالي لهذه العسكرة كلها هم الكورد[١٣١].

لقد استمر الإرهاب الإداري والقضائي. فجواباً على أعمال احتجاجية عرضية ومن ضمنها أعمال مسلحة للسكان الكورد، فإن السلطة التركية سواء العليا منها في انقرة أم السلطة المحلية كانت تلجأ الى اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي اتخذت طابعاً دائمياً ومن ثم تحولت الى نظام أداري بوليسي بلا رادع، وما زال هو المسيطر حتى الآن في كوردستان التركية. وحتى آذار/مارس عام ١٩٢٧ فإن الأساس "القانوني" لهذا النظام كان هو "محاكم الاستقلال" وحالة الطوارئ (الحصار) التي أعلنت بموجب قرارات المجلس . و"محاكم الاستقلال" عملت بانتظام وفعالية سريعة. وكان الإعدام شنقاً هو الحكم المحبب لها. فقد صدرت الأحكام على الكورد لقاء مشاركتهم في الانتفاضات الجماهيرية ولقاء عمليات منفردة باحتجاجات مسلحة (وهي مصنفة كأعمال عصابات) ولقاء التعبير عن التعاطف مع الثوار، ولقاء عدم الوشاية. وباختصار فقد كان هناك ما يكفي من الحجج للاتهام وإصدار الأحكام. و"محكمة الاستقلال" في انقرة، وابتداءً من آذار/مارس عام ١٩٢٥ وحتى كانون

---

[١٣٠] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ٢٤٩–٢٥٠، تقرير من السفارة البريطانية في تركيا الى وزارة الداخلية رقم ٥٢، في ١٩٢٧/١/٣١.

[١٣١] الشرق الاوسط والهند، ٣ كانون الاول ١٩٢٥، ص ٦٧٣.

الثاني/يناير عام ١٩٢٧ نظرت في ٣٤٠ قضية من التي كان متهماً بها ٢٣٥١ شخصاً تمت تبرئة ١٢٣٧ شخصاً منهم، والحكم بالاعدام شنقاً على ٨٠ شخصاً. اما الباقون فقد عوقبوا بالسجن لمدد مختلفة ولكن هذه كانت محكمة العاصمة التي تعمل علناً كما يقال[١٣٢]. وأصدرت "محاكم الاستقلال" في الأطراف أحكاما لا رحمة فيها[١٣٣]. فإن المحكمة في ديار بكر حكمت على ٥٣ شخصاً بالإعدام[١٣٤] وان المحكمة في معمورة العزيز (الئازين) حكمت بجلسة واحدة بإعدام ١٨ كردياً بتهمة شنهم هجوماً على قطعة عسكرية في (آذار/ مارس عام ١٩٢٦)[١٣٥].

لقد كان الرعب هو المهمة الأساسية "لمحاكم الاستقلال". وكان هناك هدف آخر وان كان ضيقاً نوعاً ما الا انه يتضمن أهمية كبيرة بالنسبة الى انقرة: هو ان إقامة اتصالات بين الثوار الكورد وبين الاستخبارات البريطانية إنما هو من اجل التشهير بجميع الحركات القومية الكوردية وبالسياسة البريطانية في الشرق الأوسط بنفس الوقت، لما لذلك من صلة بالجدل حول الموصل. ولكن هذه المآرب قد خابت. ولم يفلح منظمو هذه الإجراءات في إثبات أي شيء مزعج للإنكليز. وفضلاً عن ذلك فإنه قد اتضح من خلال التحقيقات القضائية ان بعض العملاء "الإنكليز" هم في الحقيقة استفزازيون من الأجهزة التركية الخاصة[١٣٦].

في يوم حل "محاكم الاستقلال" (٢ آذار/ مارس عام ١٩٢٧) مدد المجلس العسكري الوطني التركي أنفاذ "قانون حماية النظام" (أي حالة الحصار في الولايات الكوردية) لمدة سنتين أخريين. وشكل ذلك أساسا قانونياً لإبقاء النظام الإداري البوليسي الكيفي في الإقليم الكوردي بتركيا. وصارت الحياة في ظروف الاضطهاد المنفلت هي العيش الدائم لكل كوردي كان

---

[١٣٢] مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد ٤، ص٤٤٧–٤٥٠ و ٤٨٦. واورينت موديرنو، الرقم ١، كانون الثاني ١٩٢٧، ص ٩–١٠، ١٠ شباط ١٩٢٧، ص٦٨.

[١٣٣] ارشاك سافراستيان، الكورد وكوردستان، ص٨٣.

[١٣٤] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص١٢٤، تقرير من السفارة البريطانية في تركيا الى وزارة الداخلية، رقم ١٢٠، في ١٩٢٦/٣/١٧. مستنسخة.

[١٣٥] وهنا ايضاً في ١٩٢٥/٦/٩، رقم ٤٦٨، مستنسخة، ص٦٢، ورقم ٤٣٥في ١٩٢٥/٦/٢، ص ٦٤، ورقم ٧٦٩ في ١٩٢٥/١٠/١٢، ص٩٢–٩٣.

[١٣٦] انظر: مسرتيان م. أ.، كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ١١٩–١٣١، ونيكيتين ف. كورد، ص٩٠.

يعيش في تركيا. وكانت موجعة بصورة خاصة عمليات التهجير الجماهيرية والنفي الفردي التي اشتدت كثيراً بعد إقرار هذا القانون. ففي خلال عامي ١٩٢٦ـ١٩٢٧ كان قد تم توطين اكثر من مليون كردي في الأناضول الغربية وأحيت السلطات سياستها التقليدية العتيقة المتمثلة بإيقاع الشقاق بين بعض المجموعات المنفردة من الكورد، مستخدمين من اجل ذلك الخلافات العشائرية والدينية[١٣٧]. وباختصار فإن الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الدوائر الحاكمة التركية أدت الى خلق حالة استثنائية دائمة في كوردستان تركيا مصحوبة بالتوتر الدائم. وهو ما حصل فعلاً.

ان الأحداث التي نشبت في إقليم كوردستان تركيا ذات الارتباط بانتفاضة الشيخ سعيد وما جرت وراءها لم تكن تلك العواقب العالمية التي كان من الممكن انتظارها منها فإن جميع البلدان التي كانت مهتمة سواء بصورة مباشرة من التي تجاور كوردستان التركية (الاتحاد السوفييتي وإيران والعراق وسوريا) ام غير مباشرة (إنكلترا وفرنسا دولتا الوصاية على العراق وسوريا) لم تبد رغبتها في ان يتسع الصراع الذي يمكن ان يؤدي الى تعقيدات غير متوقعة. وعلى الارجح فإنه من بعد استقرار الاوضاع في الشرق الأوسط، فلم يرغب أحد في انبثاق صراع جديد. فإن سرعة القضاء على الموقد الأساسي للانتفاضة الكوردية في تركيا قد حالت دون اتساع الحركة الى الأجزاء الأخرى من كوردستان. وأدرك الذين في انقرة ان الصراع المسلح مع الكورد لا يعطي القوة لموقف تركيا في النزاع الذي يقترب من نهايته مع إنكلترا حول الموصل والذي لا يبشر تركيا بالنجاح.

صحيح انه قد شاعت أقاويل ان تركيا تنوي استخدام قوات إنزال لسحق الانتفاضة الكوردية بملاحقة تجمعاتهم على الحدود العراقية ولتهديد إنكلترا، ولكن هذه الأقوال لم تؤخذ مأخذ الجد. فإن اي أحد لم يصدق ان تركيا تستعد جدياً للمخاصمة مع إنكلترا، وخاصة فهي تأخذ بنظر الاعتبار الجبهة الكوردية المحتملة في مؤخرتها[١٣٨].

---

(١٣٧) ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٤٨، ص ٥٦و ١٢٤. من سفير بريطانيا العظمى في باريس اللورد كريو الى أو. تشيمبرلن في ١٩٢٥/٣/٣ ومن ليندسي الى أو. تشيمبرلن في ١٩٢٥/٤/٣ و يا. ز. سورتيس، السفير السوفيتي في تركيا قال: مع نبرة اسف، الى السفير الالماني هادولنوم بانه لايصدق هذه الاقوال.

(١٣٨) هناك ايضاً، ص ٢٣ في ١٩٢٥/٣/١٠ من سكرتارية المندوب السامي البريطاني في بغداد الى سكرتير مجلس الوزراء. وهناك ايضاً قضية ٣٠٤ ص ١٠٢، دبلوماسي ٣٠٤ من وزارة الخارجية الى السفارة البريطانية في القسطنطينية رقم ١١٥١ في ١٩٢٦/١١/٣٠، مستنسخة.

وفوق ذلك فإن من المشكوك فيه ان كان كورد العراق ينتظرون الأتراك "المحررين" زد على ذلك ان عصبة الأمم قد ألحت بالنصح على الأتراك ان ينشروا على الكورد التابعين لهم تلك "الامتيازات" التي حصل عليها أشقاؤهم في العراق. ولكن هذا لم يجد صدى بالطبع لدى الأتراك(١٣٩). وبإختصار فإن الصراع في كوردستان تركيا ظل بالأساس صراعاً محلياً(١٤٠).

---

(١٣٩) مراسل صحيفة مانشستر گارديان الانكليزيه، م. ف. برايس، الذي هو بنفس الوقت عضو مجلس العموم في الحزب الليبرالي والذي كان مختصاً بمشاكل الشرق الاوسط، وهو كان منذ عام ١٩١٢ قد أمين بعمل تجسسي ضد الروس في شمال ايران، الى جانب التأكيد ان السوفيت حاول وبدون نجاح، استغلال الحركة القومية في تركيا وايران على مقربة من الحدود القفقاسية، ان هذا الصحفي توصل الى هذا الاستنتاج العجيب على اساس ان القبائل الكوردية كانت عناصر انفصالية في الايام المبكرة للجمهورية الا ان حكومة انقرة انتهجت سياسة حكيمة تجاه الكورد واعطاءهم حقوقاً متساوية للاتراك والاكراد الامر الذى ادى الى حلول هذا الاستقرار في المنطقة وان هذا الجزء من تركيا، بحسب جميع المعلومات هو الان متجانس من حيث الديمقراطية الجمهورية. ومثل هذا يقال بشأن اكراد العراق، الذين بعدما اعترفت بغداد باللغة الكوردية واحرزت ثقة الكورد فهي تأمل في نهاية المطاف تجنيسهم سياسيا. والتقرير على العكس يصل حتى على عكس(م. فيليبيس براين، الاختلافات الشمالية في العراق، مانشتر غوردين ويكلي، في ١٩٥٥/٥/٥، عدد ١٨، ص ٧٢. وكان ف. ب. نيكيتين قد فضح في وقته برايز الذي اشتهر بكونه خبيراً بشؤون الشرق الاوسط ولكن بدون اي اسس خاصة، بل انه حصل على ذلك بالارجح بفعل القوة الصامدة لديه في معاداته للروسية والسوفيتية غير المؤهل لها. انظر: لازاريف م. س. المسألة الكوردية، ص ٤٣٠و ٤٤٥-٤٤٦.

(١٤٠) ارنولد توينبي، انه في تحليله للوضع في كوردستان العراق بعد عام ١٩٢٧، كتب: ان الشعور القومي الكوردي في ولاية موصل كان يتركز قبل كل شئ ضد الترك والعرب والانكليز او الاجانب الاخرين وبإستثناء الكورد الذين في القسطنطينية او في الغرب الذين فقدوا صلتهم مع اقربائهم فلا يوجد الا القليل من العلامات على التضامن القومي حتى في اطراف حدود ولاية الموصل، بل وحتى هناك فإن الرغبة اقل في التعبير عن مثل هذا التضامن بأشكال سياسية، الافق السياسي للكورد كان محصوراً بالخصومات الاقطاعية والعشائرية (توينبي أ. ج. العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، ص ٤٧٨-٤٧٩).

استقرار الأنظمة الاستعمارية

في كوردستان العراقية والسورية

ان العوامل التي كانت تؤثر على الوضع في كوردستان العراقية والسورية تمتاز جوهرياً عن تلك التي ظهرت في تركيا. فعلى خلاف ما في تركيا فإن الاضطهاد السياسي في العراق وسوريا كان يجري بالأساس ليس على يد سلطة قومية بل على يد السلطة الاستعمارية الأجنبية. ولهذا فإن الحركة الكوردية اتخذت في هذين البلدين تعبيراً ساطعاً معادياً ضد السياسات الأجنبية والإمبريالية وكان هذا هو الصفة التي طبعت الأقليم الكوردي في العراق (ولاية الموصل) الذي صار مسرحاً لتناقضات عالمية حادة ساعدت ايضاً في زيادة كبيرة بالتوتر في المسالة الكوردية[١٤١].

منذ النصف الثاني من عام ١٩٢٣، عندما حلت حقبة ما بعد مؤتمر لوزان في تاريخ المسالة الكوردية، واجهت إنكلترا ظهور اكبر الأخطار ضخامة بالذات، تمثل بالمقاومة الكوردية التي تجسدت بانتفاضة السليمانية، برئاسة الشيخ محمود البرزنجي التي سارت نحو الخمود. وفي خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٢٣والنصف الأول من عام ١٩٢٤ فإن الحدود الشمالية العراقية والجبال الكوردية كانت قد سادها الهدوء. اما في تموز/يوليو عام ١٩٢٤ فقد كانت السليمانية قد سيطرت عليها القوات العسكرية العراقية الحكومية، وفصائل الاثوريين تحت قيادة ضباط إنكليز. ولكنه بحسب اعتراف واحد من الشخصيات الفاعلة الرئيسية في الإدارة الاستعمارية البريطانية في العراق غير ترود بيل، فإن السليمانية "كما هي الحدود الأفغانية الهندية" لن تعرف أبدا هدوءاً نهائياً فإن الشيخ محمود هرب الى الجبال داخل الأراضي الإيرانية ممارساً حياة "قاطع طريق"[١٤٢].

---

[١٤١] الرسالة التي تعود الى غيرترود بيل، الجزء الثاني، لندن، ١٩٧٢، ص ٥٤٩، مراجعة ايتش. لونكريك، العراق من ١٩٠٠-١٩٥٠، التأريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لندن، ١٩٥٣، ص ١٥٢.

[١٤٢] سلوغليت بيتر، بريطانيا في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، لندن، ١٩٧٦، ص ١٩٧.

وبهذه الصورة فإن الشيخ محمود لم يستطع الصمود "ملكاً لكوردستان" ومن ثم وفي هذه المرة ايضاً تعرض للهزيمة. وسبب ذلك، فضلاً عن عدم تكافؤ القوى هي العيوب العضوية في جميع الحركات القومية الكوردية التي تتمثل بغياب الوحدة بين المقاتلين من اجل الحرية والاستقلال والانقسام والانعزال الإقطاعي العشائري الكوردي العريق (والديني في قسم منه). وان سلطة الشيخ محمود البرزنجي وسمعته الشخصية انتشرت عملياً فقط في منطقة بابان التأريخية فضلاً عن مركز السليمانية (وحتى ليس فيها كلها). وغالبية السكان الكورد في الإقاليم الأخرى من كوردستان الجنوبية (سوران وبهدينان وسنجار) والمناطق المتاخمة للحدود التركية والعراقية والسورية (بوهتان وشيمدينان) لم تعترف بهذه السلطة. فإن الشيخ محمود لم يتمتع بنفوذ كبير حتى في وسط قيادة المنظمات القومية الكوردية في كوردستان وفي أجزائها المتناثرة[١٤٣].

كان مثل هذا الوضع ملائماً طبعاً لسلطات الانتداب البريطاني. وهذه السلطات، استخداماً منها ضد الكورد المتمردين، للسوط الاستعماري المعتاد، فإنها كانت غير بعيدة عن استخدام الكعكة المحلاة، لغرض تعميق هوة الانقسامات في الحركة الكوردية، وكذلك على الأخص استخدام هذه الحركة ضد الحركة القومية التي رفعت رأسها في العراق. وهكذا تسنى للإنكليز اجتذاب عدد من الزعماء الكورد الذين كان من بينهم مؤيدون لاستقلال كوردستان لتتويج الملك فيصل. وهنا كان حسابهم . فإن هؤلاء "الوجهاء" الكورد أرادوا في عشية اتخاذ القرار النهائي حول مسألة الموصل التهرب من البديل التركي، ولهذا فإنهم صاروا الى جانب بغداد ـ لندن. وكما أشارت غ. بيل ".. سيظل الارتباط الاقتصادي مع الموصل دائماً، مهما كان عدد الكوردستانات الكثيرة التي ستبنى" ولقاء تأييد الكورد للطرف الإنكليزي في النزاع مع الأتراك، فإنهم طالبوا بتأسيس إدارة كوردية، وفتح مدارس كوردية. ولم تعترض غ. بيل، التي كانت المتحدث الرئيسي مع الكورد الا أنها لم تسارع الى تحقيق هذا الوعد استناداً منهاعلى عدم كفاية الموظفين والكتب والمناهج التعليمية وما شابه ذلك. وبالنسبة لها شخصياً فقد رأت بدون تواضع كاذب أنها تفضل "ان تصبح ملكة كوردستان غير المتوجه"[١٤٤].

---

[١٤٣] الرسالة التي تعود الى غيرترود بيل، الجزء الثاني، ص ٦٢٠–٦٢١و ٦٢٦.

[١٤٤] للتفاصيل انظر: ك. ب. ماتفيف (بار ماتاي) اي. اي. مار يوحنا، المسألة الاثورية في الحرب العالمية الاولى ومابعدها، ص ٩٨–٩٩، و ك. ب. ماتفييف، الاثوريون والمسألة الاثورية في التأريخ الحديث والمعاصر، ص١٢٠–١٢٢.

ان الهدوء الوقتي في السليمانية، وشيئاً من التفاهم المتبادل الذي تحقق الوصول إليه في عام ١٩٢٤ بين قسم من القادة الكورد والإدارة البريطانية في العراق، قد أدى فقط الى استقرار قلق لفترة قصيرة جداً في كوردستان العراق.

كما لم تختف مطلقاً العوامل المؤثرة التي تعمل بالاتجاه المعاكس. أولا، أنها عوامل عدم القبول باتفاقية الزعماء الكورد مع الإنكليز الذين كانوا هم الأكثرية. وثانياً، ان الأتراك قاموا في بداية التطبيق العملي للقرار بشأن النزاع حول الموصل، في عصبة الأمم وفي خارجها بممارسة سياسة استفزازية نشيطة وتحريض بين الكورد والاقليات القومية الأخرى في العراق (الاثوريين والتركمان). وثالثاً، هو ان أكراد تركيا الذين ثاروا ضد السيطرة التركية ومن بعد هزيمتهم كونوا جماعات من الهاربين غمروا شمال العراق.

بحلول بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤ بدأ توتر يرتفع على الحدود التركية العراقية (وبالضبط على خط الحدود). وسبب هذا التوتر الارتفاع الحاد في التوتر للمسألة الاثورية كواحد من عواقب السياسة الاستفزازية للإنكليز الذين يسعون لاستغلال التشكيلات الاثورية المسلحة لخدمة أغراضهم في العراق. وان إيران وتركيا وسياسة الكماليين الشوفينية حاولوا، كما صار واضحاً، عرقلة عودة الاثوريين للسكن في موطنهم التأريخي بولاية حكاري[١٤٥]. وفي متابعتها لتحرك الاثوريين تغلغلت القوات التركية الى ارض شمال العراق بهدف مسبق هو توطيد مواقعها في هذه المنطقة على ضوء القرار المرتقب حول مصير الموصل. ولكن الكورد لم يدعموا الأتراك الأمر الذي اعتبر بحسب قول غ. بيل، "انه برهان رائع على نجاح الإدارة العراقية". وأدى احتشاد القوات العسكرية التركية على الحدود التركية العراقية وسيل الكورد الهاربين الى العراق الذي حدث بعد قمع انتفاضة الشيخ سعيد قد صب الزيت على نار الاضطرابات من جراء هذه الأسباب.

ان التواجد المستمر "للعامل التركي" في شمال العراق (بصيغة قطعات عسكرية صغيرة والمهاجرين الكورد من تركيا دون الحديث الآن عن تحشيد اكبر بكثير من القطعات العسكرية على الحدود) آثار فزعاً غير قليل لدى الإدارة البريطانية في بغداد والموصل. فإنهم خشوا من عملية انتقال جماهيرية للسكان العرب من ولاية الموصل الى الجانب التركي الأمر الذي سيثير التساؤل حول ضم هذه الولاية تحت الانتداب البريطاني بدون شروط الا ان هذه الخشية

---

[١٤٥] رسالة غيرترود بيل، الجزء الثاني، ص٥٥٠ و ٥٥٦ و٥٥٩.

سرعان ما تبددت كلياً او أنها تقلصت تقلصاً كبيراً وفيما لو صدقنا بقول ادموندس، فإن إلغاء الخلافة (آذار/ مارس عام ١٩٢٤) قد نسف المواقع التركية بين السكان الكورد المحليين، وبالأخص بين أولئك الذين كانوا موجودين تحت سلطة الزعامة الإقطاعية الثيوقراطية (الشيوخ والسادة وأمثالهم). "لقد ظهر انه شيء حسن جداً ان تكون متديناً"، هكذا صاح الكاتب الذي أضاف يقول: أننا لم نرغب في "استثمار" الوضع الجدي، الا انه عندما ذاع الخبر بين سكان الريف، فإن "سمعة تركيا العريقة المتأسسة على الخلافة، قد اختفت اختفاء لاشك فيه"[١٤٦].

ولكن الإدارة البريطانية، كما يشهد على ذلك ادموندس، لم تترك الموقف للتطورات العفوية بل أنها "استثمرت" هذا الموقف استثماراً مركزاً كل التركيز، حيث قامت بتكثيف الدعاية المعادية ضد الأتراك بين القبائل الكوردية في العراق. وان الهدف الرئيسي للادارة البريطانية هو توحيد جميع ولايات العراق الثلاث (بغداد والبصرة والموصل) ومن ثم ضرورة الوصاية الإنكليزية بالذات على الموصل. وتجدر الإشارة الى ان إهتمام إنكلترا بنفط الموصل قد اختفى في ظل هذه الظروف بدقة، رغم ان ارض النفط بكركوك بالذات كانت هي الجائزة الرئيسية الى لندن في الصراع من اجل الموصل. واكد ادموندس "أنا لا أتذكر اي وثيقة كان النفط فيها قد شكل ولو عاملاً هاماً". وقد حققت الدعاية الإنكليزية بعض النجاح، فإن بعض الزعماء الكورد (بابكر آغا وآخرين) أعلنوا أنهم مؤيدون لإنكلترا، الا ان قبائل الزيبار والعمادية ودهوك، حيث لم يكن هنا وجود "لعقلية الطبقات" قد وقفوا الى جانب تركيا[١٤٧].

هكذا كانت الصورة العامة للوضع في كوردستان العراق الذي انوجد منذ النصف الثاني من عام ١٩٢٣ وفي مرحلة تأزم الموقف في كوردستان تركيا المجاورة، كما جاءت هذه الصورة من وجهة النظر المتلخصة لدى الشخصيات الاستعمارية البريطانية (بصورة مشتركة او مذكرات شخصية). وان دراسة الوثائق الأرشيفية وصحافة ذلك الزمان تسمح بإضافة جوهرية الى هذه الصورة كثيراً من العناصر والحقائق المهمة.

---

[١٤٦] س. ج. ادموندس، كورد تورك عرب، سياسات ورحلة وتنقيب في شمال شرقي العراق ١٩١٩–١٩٢٥، لندن، ١٩٢٧، ص ٣٨٣–٣٨٤.

[١٤٧] المصدر نفسه، ص ٣٩٨و٤٢٢–٤٢٣و ٤٢٩.

أكد السفير البريطاني في إيران ر. بوللارد لسنوات ١٩٣٩ـ١٩٤٦ ان كورد العراق قد حصلوا على مزايا لم تكن معروفة لهم في زمن تركيا" مثل استخدام اللغة الكوردية في الولايات والمدارس وترؤس الضباط الكورد للعشائر ورقابة ذاتية وغير ذلك[١٤٨]. وقد سعت الإدارة البريطانية في الواقع لتطبيق سياسة عميقة بشأن المسألة الكوردية في العراق الذي تحت الانتداب، بعيداً عن التدخل في الحياة الاجتماعية التقليدية الكوردية، مع إعطائهم بعض التسهيلات في الحقوق الثانوية، ولاسيما في السعي لتسوية العلاقات مع القيادة الكوردية العليا. ان الهدف الكامل لهذه النهج السياسي القائم في القواعد القانونية للسياسة الكلاسيكية الإمبراطورية "فرق تسد" كان مناقضاً للقومية الكوردية المتنامية واكثر خطراً على إنكلترا آنذاك مما على القومية العربية، وهذا يستدعي تعزيز أركان السيطرة البريطانية في العراق الذي هو واحد من أهم بلدان العالم العربي من حيث الناحية الاقتصادية والجغرافية السياسية. وفي النتيجة فإن كورد العراق وجدوا أنفسهم عملياً انهم في حال افضل بعض الشيء من حيث الموقف قياساً لإخوانهم أكراد تركيا وإيران.

ان هذا لا يعني ان كورد العراق عموماً ومجموعاتهم المنفردة بصورة خاصة قد قبلوا صابرين بإقامة السيطرة البريطانية على كوردستان الجنوبية. فقد ظهر ان المتعاونين مع العدو هم بعض الشخصيات المعدودة غير المبدئية من ممثلي القيادة الإقطاعية العشائرية (بابكر علي وسعيد طه) وحتى هؤلاء ومن على شاكلتهم فإن ما حملهم اكثر على تصرفهم هو بدافع الكراهية للأتراك الأمر الذي لعبت عليه بريطانيا بعض الوقت. وكما سبق ان أشير في ما كتب[١٤٩].بشأن احتلال إنكلترا للعراق منذ البداية الأولى، فإن الغالبية العظمى من الكورد قد استنكروا الاستعباد الاستعماري الجديد. وهكذا كانت الحال حتى في حقبة استقرار السيطرة الإنكليزية في هذه البلاد.

وتلخص التعقيد في الوضع بكوردستان العراق في ان من وقف معارضاً للكوربليس السلطة البريطانية الممثلة بإدارة الانتداب فحسب بل والسلطة العربية المحلية الوليدة حديثاً التي أخضعها

---

[١٤٨] بوللاردسير ريدر، بريطانيا والشرق الاوسط من اقدم الازمان الى عام ١٩٥٠، لندن، ١٩٥٦، ص ١٠٩.

[١٤٩] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ١٨٨–٢١٥، وشاكروي محوي، المسألة القومية الكوردية في العراق في الزمن الراهن، موسكو، ١٩٩١، ص ٢٣–٥٠.

الإنكليز لسلطتهم فعلياً، ولكنهم تقاسموا جزئياً معها ولأغراض تكتيكية التجاوزات في الصلاحيات. فإن البلاط الملكي وذلك القسم من أصحاب النفوذ من الصفوة الحاكمة (نوري سعيد وشركاؤه) نفذوا السياسة الإنكليزية بثبات طوال أربعين سنة من السيطرة البريطانية على العراق. الا انه قد ظهر الى جانب ذلك ظروف تخدم نهوض القومية العربية التي كلما تقدمت عمقت بشكل اشد خوض الصراع ضد السلطات البريطانية واتباعها العرب. ونضجت إمكانيات وعلامات أولى لتقارب عربي كوردي قائم على أساس معاداة الإمبريالية، رغم ان تطور هذه النزعات الإيجابية قد تعرض لعراقيل دائمية من قبل الشوفينية العربية التي ينفخ الإنكليز بها سراً، ورد الفعل المشابه على ذلك من قبل القوميين الكورد. اما بصدد سوريا فإن سلطة عربية لم تتشكل هناك عملياً، ولهذا فإن من تصدى للكورد المحليين هو فقط الاستعماريون الفرنسيون العدو الوحيد، والعرب الذين كانوا متحالفين ضدهم.

لقد سعت السلطات الإدارية البريطانية في الشرق العربي دائماً لاجتذاب الموالين لها من السياسيين العرب لغرض التأثير على الكورد. فإن الأخ الأصغر للملك فيصل الأول، الأمير زيد كان منذ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٢ قد استدعى الى العراق بصورة خاصة ثم أرسل الى الموصل، حيث كان قد عهد إليه إقناع الكورد بالوقوف الى جانب إنكلترا. وكان يجب عليه تشكيل قوات عسكرية عربية للقيام بعمليات عسكرية في الاتجاه الغربي والشمالي من الموصل ضد التشكيلات التركية غير النظامية وضد الفصائل الكوردية التي انتقلت الى جانبهم وان الإنكليز حسبما اعتادوا عليه، فضلوا العمل بيد أجنبية: العرب والاثوريين "الليفي" والكورد المتعاونين مع العدو (الشيخ طه وآخرين). وبالذات فإن هذه القوات (الفرسان العرب والاثوريين "الليفي") طردوا الشيخ محمود نهائياً من السليمانية وذلك في تموز/يونيو عام ١٩٢٤ والشيخ محمود وجد من جهته لغة مشتركة مع المعارضة العربية التي احتجت ضد المعاهدة العراقية الإنكليزية الاستعمارية التي صودق عليها بعد جهد كبير بكل معنى الكلمة عبر البرلمان العراقي في حزيران/يونيو عام ١٩٢٤[١٥٠]. وان هذا قد أعطى الشيخ محمود حافزاً مشجعاً لمواصلة مقاومته للسلطة الإنكليزية على الرغم من خسارته للسليمانية[١٥١].

---

[١٥٠] فيودتشينكو أ. ف.، العراق في الصراع من اجل الاستقلال ١٩١٧–١٩٦٩، موسكو، ١٩٧٠، ص ٣٠–٣١.

[١٥١] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ. قضية ٢٥٣، ص ٢٩٤، برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات، رقم ١٢٩ في عدد ٦٩٢ ، ١٤ اب ١٩٢٤، ص ١٦٥.

وكما سيظهر في الملخصات فيما بعد، فإن الإنكليز لم يتمكنوا لا آنذاك ولا من بعد ذلك من إخماد المقاومة الكوردية في العراق، ولو انهم حققوا بعضاً من أهدافهم: حيث انه لا الكورد ولا العرب لم يقفوا عقبة جدية للتمسك بالموصل ضمن العراق تحت السلطة البريطانية في خلال مرحلة المناقشة القومية حول مسألة الموصل على المسرح العالمي (وبالدرجة الأولى في عصبة الأمم). لقد وضع الكورد العراقيون أمام أنظارهم المصير الذي لا يحسد عليه لإخوانهم كورد تركيا. ولهذا السبب فإنهم لم يعبروا عن اي رغبة في الرجوع تحت الظلم التركي. وان السكان العرب في شمال العراق والاقليات الأخرى (الاثوريين وغيرهم) لم يكونوا يكنون ايضاً إزاء تركيا، اي مشاعر ودية، وهي ما واصلت المخابرات البريطانية وادارة الانتداب إشعالها بكل وسيلة طوال ذلك الوقت. وبالنتيجة فقد كانت قد تحققت مهمة داخلية كبيرة الأهمية ظلت شاخصة في ذلك الوقت أمام سلطات الانتداب العراقية: وهي كانت تتمثل بتصفية الخطر الذي يدعمه الفدائيون الأتراك على يد السكان المحليين.

بعدما استطاعت سلطات الانتداب الإنكليزية اجتناب الخطر الأساسي في شمال العراق من جانب الأتراك ومؤيديهم، الذين لم تعد الآن أعدادهم كثيرة بين كورد العراق، فإنها لم تستطع تحقيق تهدئة كاملة في هذا الإقليم، لا في ذلك الوقت ولا فيما بعده. وهي كانت تنتظر انتظاراً دائماً تحركات ثورية واسعة (وهو سرعان ما حدث فعلاً)، اما التحركات المنفردة فلم تنقطع بتاتاً. وهكذا ففي شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٤ عادت الاضطرابات من جديد في أطراف السليمانية، حيث أعطى الشيخ محمود بها إشارة عن نفسه إذ انضم إليه في الانتفاضة الكورد من الجاف والهورامان الذين حاولوا تهديد حتى الموصل نفسها. وقد ردوا على أعقابهم

كانت قد اثيرت حملة دعائية كبيرة حول جولة الملك فيصل الاول بمرافقة المندوب السامي البريطاني دوبس وذلك الى الموصل في تشرين الثاني ١٩٢٣. وفي خلال تلك الجولة زار الملك قضاءاً كوردياً ولم يبخل في كيل التأكيدات للزعماء الاكراد. (اورينت موديرنو، ١٩٢٣/٢/١٥، ص ٤٣١-٤٣٢، ومايتعلق بالشيخ محمود البرزنجي فإنه بعد طرده نهائياً من السليمانية في تموز ١٩٢٤ حاول حسبما اشرنا تنظيم مقاومة في جبال هورامان على الحدود الايرانية واقام علاقات مع الاتراك. واستولى مؤقتاً على رواندوز، الا ان الحركة التي كان هو على رأسها مالت بوضوح الى الخمود، رغم محاولته اعلان الجهاد، اورينت موديرنو، ص ٥٠٣، ١٩٢٤/٨/١٥، التايمس في ١٩٢٧/٧/٢٣.

بمساعدة الطائرات. وقد ظهرت "يد التدخل التركية" في هذه الحركة كما لوحظ إشتداد قوة الدعاية المعادية للأتراك بين الكورد المقيمين في كل من بغداد وبيروت[١٥٢].

لم يحاول محمود البرزنجي الدخول في أنواع من المساومات. وبعد وقت غير طويل من المعارك الحاسمة من اجل السليمانية فإنه بحسب ما سمع عنه من أقوال غير مؤكدة انه قد أعلن الجهاد بصفته ذريعة لقتال الاثوريين وفي خريف عام ١٩٢٤ واصلت قطعات الشيخ محمود في الجبال المحيطة بالسليمانية خوض المعارك ضد القوات العسكرية الحكومية وان الثوار توغلوا الى داخل المدينة عدة مرات. وفي شتاء عام ١٩٢٥- ١٩٢٦ هدأت المعارك هدوءاً موقتاً لكي تشتعل بسرعة من جديد. واستغلت السلطات هذه الفترة من الهدوء لتعلن عن نفسها بأنها حققت الانتصار. وكان قد جرى حتى إستحداث ميداليات مع توقيع تأريخي "كوردستان" أشادت "بمأثرة" قيادة القوات الجوية البريطانية التي قامت بقصف متواصل بالقنابل للقرى الكوردية بقيادة مارشال الجو ج . م. سالموند[١٥٣].

منذ صيف عام ١٩٢٥ استأنف الشيخ محمود الإشارة مرة أخرى الى وجوده. إذ شن هجوماً بالقرب من حلبجة على كتيبة من "الليفي". ولم يتفرق الكورد الا بمساعدة الطائرات، الا ان الكورد واصلوا القيام بعمليات فدائية حول السليمانية ضد القوات الحكومية التي تدعمها الطائرات البريطانية. وذهب نوري سعيد بنفسه الى منطقة المعارك، حيث كان آنذاك القائد العام للجيش العراقي[١٥٤] ودارت معارك طاحنة قاسية في أطراف السليمانية (قرب قرية جوارته). وفي نهاية المطاف

---

[١٥٢] الشرق الادنى، العدد ٦٩٢، اب ١٤/ ١٩٢٤، ص ١٦٥، والعدد ٧٠، ٩ تشرين الاول ١٩٢٤، والعدد ٧٠٢ تشرين الاول ١٩٢٤، ص ٤٢٥.

[١٥٣] المصدر نفسه، العدد ٧٠٣ و ٧٠٥و ٧٠٧ تشرين الثاني ١٩٢٤، ص ٤٤٣و٥٠٣.

[١٥٤] المصدر نفسه، العدد ٧٢٧، ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥، ص ٦٧، في هذا العدد من الجلسة كرس مكان لرسالة صحفية تحت عنوان "السليمانية"، تطرق الى الاهمية الاستراتيجية لهذه المدينة التي تشرف على طرق المواصلات بين بغداد والحدود التركية مع العراق، ولم يتردد هذا المراسل بالتنديد بالشيخ محمود واصفاً اياه بالمتقلب والمتعصب الفظ ومن اكثر الرجعيين رداءة والذي لايفكر بمصالحه الشخصية. وبأنه قاطع طريق وعدواني ضد اي حكومة مستقرة، سواء اكانت تركية ام بريطانية وانه اقام في السليمانية نظاماً استبدادياً. ان مثل هذا التقييم وعدم الموضوعية واضح فيهما التحيز كل الوضوح. وان كاتب هذه الرسالة الصحفية المجهول اسمه، يعترف ان السلطات البريطانية والعراقية ليست لديها الامكانية الفعالة لسحق الشيخ محمود، وهو يؤكد

اضطر الكورد، بعدما تحملوا خسائر كبيرة من جراء تفوق الخصم بالقوى، الى الانسحاب وأوقفوا المقاومة بصورة وقتية، وعلى الأخص بعد ما انسحبت قبيلة بشدر من صفوف الثوار. اما الشيخ محمود فإنه اختفى في جبال إيران المجاورة[١٥٥].

ان اخماد موقد المقاومة في السليمانية بقيادة الشيخ محمود البرزنجي في نهاية عام ١٩٢٤ قد استقبلته الدوائر الاستعمارية البريطانية بالارتياح (الا انه سرعان ما اتضح ان ذاك أمر سابق لأوانه). فإن ما يتعلق بمستقبل المسألة الكوردية في العراق فهي لديها "... جميع الأسس للتفاؤل" هكذا كتب بوق هذه الدوائر، مجلة "نير ايست اندانديا" (الشرق الأوسط والهند)، حيث أكدت هذه الصحيفة في سير كلامها عن مساهمة المعاهدة الإنكليزية العراقية في حل هذه المسألة، ان الحكومة العربية في العراق مستعدة بعون من إنكلترا لتنفيذ "التزاماتها تجاه الكورد" فسيعطى لهم كل ما يمكن من المزايا. "اما عن وجود إمكانية منفردة لكوردستان ذات حكم ذاتي ـ وهذا أخاف انقرة ـ فلا صحة لذلك مطلقاً". فإن إنكلترا لا تستعد لتأسيس كوردستان مستقلة في العراق، كما تقول المجلة من اجل التطمين، ورغم ذلك كما تضيف "ان بعض الكورد في الدولة العراقية ومن ضمن ذلك في الجيش وفي الدوائر المدنية هم يحملون الشعور الوطني[١٥٦]".

تشير الحقائق الى ان سير القضايا في كوردستان العراق لم تتناسب عملياً مع تلك الصورة الزاهية عن العيش الرغيد التي رسمت في هذه المقالة تحت عنوان "مستقبل العراق". ويتعلق الأمر هنا ليس فقط بالمستقبل بل وبالحالة التي كانت قائمة بنفس ذلك الوقت الذي نشرت به المقالة. فإنذاك بالذات عام (١٩٢٤ـ١٩٢٥) قد ظهر في شمال العراق انفجار خارجي أخل بالتوازن المتزعزع الذي كان قد أقيم بين الإدارة البريطانية والعراقية، وبين السلطات في الإقليم الذي يسكنه الكورد. وكان هذا متمثلاً بلجنة تابعة لعصبة الأمم جرى تعيينها لترسيم الحدود التركية العراقية. لقد اثر عمل اللجنة على المصالح الحيوية على جميع سكان الإقليم الذين هم من قوميات واديان مختلفة سواء من الناس الذين فوق او تحت، لان الموضوع يتعلق بقضية ملحة تماماً مفادها: في أية دولة ينبغي ان تعيش؟ لكن إظهار الإرادة

ان الكثيرين (؟) يفكرون بأن عودة السليمانية الى تركيا فيها امان مضمون افضل للاقليم. (وهناك المصدر نفسه في ص ٦٧٩-٦٨٠).

[١٥٥] المصدر نفسه، العدد ٧٤٣ وعدد ٧٤٤، ٨و١٣/٨/١٩٢٤، ص ١٦٦و١٩٠.

[١٥٦] المصدر نفسه، العدد ٧٧١، شباط ١٩٢٦، ص ٢٢٧و٢٢٩.

الحرة ان لم يكن صعب التحقيق، فهو استثنائي. وكما سيظهر ذلك لاحقاً فإن زمام الأمور هو بيد الإنكليز أسياد الأوضاع الحقيقيين، في كل من عصبة الأمم وعلى الأرض في المنطقة. فإنهم سعوا الى توطين الأتراك الذين كانت مواقعهم اكثر ضعفاً. وبصفة براهين تطفوا على السطح الا أنها في جوهرها ليست الأكثر حسماً، فإن الجوانب المعادية استغلت أمزجة السكان الأصليين (وهم كورد في أكثريتهم) من ولاية الموصل ومناطق الحدود التركية العراقية. وحاول هؤلاء التأثير على هذه الأمزجة بكل ما تهيأ تحت أيديهم من وسائل. وكانت الفائدة العملية قليلة من ذلك (لان خط الحدود في نهاية المطاف قد جرى رسمه ليس في جبال كوردستان بل على ضفاف بحيرة جنيف) ومع ذلك فإن محاولات التأثير على القبائل التي قامت بها لندن وبغداد وانقرة قد أثارت اضطرابات غير قليلة في جنوب كوردستان.

كان الوضع في البداية قد اتخذ حالة صعبة بالنسبة للإنكليز. فقد تعالت أصوات استنكار، بعد التصاعد الحربي للانتفاضة الكوردية ضد الاستعماريين الإنكليز، وضد التأثير الناجم عن الدعاية التركية. وحاول الإنكليز القيام بعمل مضاد إذ نظموا مظاهرات معاكسة وضيقوا على الزعماء الكورد الذين رفضوا التوقيع على عرائض ترفض إلحاق الموصل بتركيا[١٥٧]. غير انه سرعان ما بدأت تميل الى جانب الإنكليز مشاعر الكورد، الغاضبين على قمع لانتفاضة الشيخ سعيد في تركيا المجاورة، حيث ان هذا القمع قد خلق حتماً مثل هذا الانطباع لدى كورد العراق. وقام الكورد الهاربون من تركيا بتنفيذ عملهم. فإن بعض الفصائل من الجيش التركي وهي تطارد الثوار الكورد قد توغلت داخل ارض ولاية الموصل مواصلة بذلك حتى هناك عملياتها الانتقامية ومثيرة للاضطرابات في الموقف. وهكذا، ففي حزيران/يونيو عام ١٩٢٥ توغلت قوات تركية الى ارض بارزان وزيبار كانت مؤلفة من فوج واحد وكتيبة واحدة مع أربعة رشاشات. ودارت معركة بين هذه القوة التركية وبين فصائل قوات نجل عبدالقادر، السيد عبدالله وشقيق سيد طه شيخ المصلح تجرع الأتراك فيها خسائر كبيرة. وان سيد طه مع السلطات البريطانية قرروا استغلال هذا الحدث لبث دعاية واسعة لصالح قرار الجدل حول الموصل لصالح الإنكليز. واقترحوا على عبدالله نفسه إعطاءه ملاذاً[١٥٨].

---

[١٥٧] التأريخ الدولي، عدد ٣، ١٩٢٥، ص ٨٦.

[١٥٨] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، دبلوماسي ١٤٨، ص ١٧١و١٧٢و١٨٦و١٨٩و١٩١و١٩٢و٢٢٢، تقارير وكلاء المخابرات في شمال العراق والموظفين العراقيين في خلال حزيران و آب ١٩٢٥.

ولكن الإدارة البريطانية رفضت استغلال عبدالله استغلالاً فعالاً في مقاومة الأتراك. فإن القوميسار السامي قد أقام له في الواقع استقبالاً، لكنه حدد الموافقة بمنحه مع ٧٠٠ من الهاربين الذين وصلوا معه، ملجأً في منطقة راوندوز، على ان لايكون من حقه القيام بأي عمل مهما كان شكله على الحدود التركية من اجل عدم استفزاز الأتراك[١٥٩]. فالإنكليز كانوا حذرين بوضوح ان لا يكون نشاط عبدالله، وهو ذو صيت واسع سبباً في المستقبل يساعد في تنشيط الحركة الكوردية في العراق وتعزيز نفوذ الشخصيات الكوردية الكبيرة ان تتصرف على هواها في ولاية الموصل.

بعد فترة الهدوء القصيرة منذ خريف عام ١٩٢٦ هيمن الاضطراب من جديد في شمال العراق.وكان هذا ناجماً، كما يبدو، عن اقتراب النهاية لتسوية قضية الموصل وعن ردود أفعال كورد العراق ضد الإفراط في الأعمال الانتقامية التي تعرض لها إخوانهم في تركيا. فإن اكثر من ألف كوردي من قبيلة گۆيان تجمعوا رغم المنع الذي تفرضه السلطة العراقية، لاجتياز الحدود التركية لغرض المشاركة في النضال الدائر ضد الأتراك. ولأول مرة بعد الحرب العالمية أعلنت عن نفسها قبيلة بارزان المتنفذة وذات الاحترام التام لدى الكورد أجمعين. فقد أعرب الشيخ احمد البارزاني عن الاستعداد للاشتراك في الحرب ضد الأتراك ولكن بشرط موافقة السلطات العراقية (اي البريطانية)[١٦٠].

ان هذه الميول التي لدى كثير من زعماء القبائل الكوردية البارزين التي تسكن عند الحدود التركية العراقية أثارت بقوة قلق السلطة البريطانية في العراق. فإن اي نشاط سياسي للكورد العراقيين، حتى ولو كان موجهاً ضد تركيا يستدعي الارتياب، لأنه سيؤزم على العموم المسألة الكوردية وسيرفعها الى المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط، وهذا سيكون منطوياً على تعقيدات غير متوقعة، ثم بإمكانها على الأخص ان تضع موضع التساؤل

---

[١٥٩] المصدر نفسه، ص ٢٦١، من سكرتارية المندوب السامي في العراق الى مستشار وزارة الداخلية ك. كورنواليس في ٢٧ اب ١٩٢٥، دبلوماسي ١٤٩، ص ٢٢و٤١و٤٢، من وزير الدولة للشؤون الخارجية في انكلترا الى السفير في القسطنطينية في ٥ ايلول ١٩٢٥، ومذكرة من سكرتارية المندوب السامي الى وزير الداخلية في ١٩ ايلول ١٩٢٥.

[١٦٠] المصدر نفسه، ص ٢٥٥و٤٥٦، الادارة، من المفتش في الموصل الى المندوب السامي في ١٣ نيسان ١٩٢٦و ٤ مايس ١٩٢٦.

الاتفاقية حول الموصل التي تحققت قبل قليل. ورسم ب. ف. جوردين الموقف بهذه الصورة: ينبغي إبعاد جميع الزعماء الكورد من ذوي الميول المعادية عن الحدود الشمالية ومن ضمنهم المدعو مهدي الذي يريد الانتقال الى سوريا). وكذلك يجب استبعاد الضباط الكورد في الجيش العراقي من الشمال ايضاً. وبحسب رأي جوردين فإن الحركة الكوردية طالما هي ذات صلة بتحسين حالة الكورد في العراق، فإن العراق "بلا ضرر" يجب ان يكون دولة "للكورد ايضاً" (as much For Kurds as For Kurds) اما الاتجاهات الانفصالية في حركة الكورد العراقيين ومحاولة التأثير بهذه الحركة على كورد تركيا فإنها تتعارض مع مصالح إنكلترا والعراق[١٦١].

بالانسجام مع هذه الروحية كانت قد صيغت التقارير التي كتبها جوردين لاحقاً. فهو قد نقل أخبارا عن اتصالات احمد البارزاني والشيخ سيوتو من اورامار مع ضباط أتراك. وكتب بفزع عن مشكلة الهاربين الكورد من تركيا وقال معبراً عن فكرة غريبة تفيد ان من غير المؤكد بالنسبة للأتراك ان يستطيعوا الصمود "في البلاد الى الشرق من ديار بكر ووان" ولهذا يجب استئذان الأتراك في ان تتنازل للعراق عن هذا الجزء من الأرض وبحسب رأي جوردين فإن الاتفاق مع تركيا حول الموصل سيسمح بفصل الكورد العراقيين عن كورد تركيا وقطع العلاقات التقليدية ما بينهم. ومن الأفضل الإبقاء في بغداد "تحت النظر" على الدعاة الكورد. والحركة الكوردية في العراق ليس على تلك الدرجة من الخطورة كما يبدو في "القيادة العسكرية العامة" ببغداد. فالكورد يربطون مصيرهم بالعراق بنفس المستوى الذي كانوا يبتعدون فيه عن الانتفاضات في تركيا[١٦٢].

ان الإشارات التي كانت تصل الى بغداد من جوردين وغيره من الموظفين البريطانيين الآخرين بشمال العراق، حول ضرورة إقامة ما يشبه "حاجز صحي" بين كورد العراق وكورد تركيا، ان هذه الإشارات قد وجدت هناك تفهماً تماماً. كتب المستشار البريطاني في وزارة الداخلية العراقية الى المندوب السامي ان نشاط الدعاة الكورد هو "غير مرغوب به نهائياً ومشحون بالخطر" وهو يرى ان من المرغوب فيه أبعاد هؤلاء عن محيط الموصل واربيل،

---

[١٦١] المصدر نفسه، قضية ١٥٠، ص ٣٢-٣٣، تقرير في ١٣ تموز ١٩٢٦.

[١٦٢] المصدر نفسه، ص ١٠٢و ٥١و ٦٢و٦٣، تقرير في ٣٠ /ايار و ١٣و١٩تموز ١٩٢٦.

ولكنه حذر من ان من الصعب كل الصعوبة تنفيذ ذلك، ولهذا ينبغي الحذر وخاصة بالنسبة للضباط الكورد. وكتب مشيراً الى "أننا لم نتسلم شكاوى من الحكومة التركية حول العراق في انه يتحول الى مركز للنشاط المعادي لتركيا" ويشار الى ضرورة الحفاظ على "روحية وحرفية" الاتفاقية التي عقدت تواً في ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٢٦ بين إنكلترا والعراق وتركيا. واكد المستشار الإنكليزي ان المتطرفين الكورد "يمارسون نشاطهم مباشرة ضد تركيا" وينظرون نظرة ارتياب الى سياسة العراق. وينبغي إقناع هؤلاء بأن "لا يماثلوا أنفسهم" مع الثوار الكورد في تركيا التي لا يرغب العراق بالمجابهة معها(١٦٣).

ان التقارير الواردة الى بغداد من المناطق تشير الى ان السلطات كان لديها جميع الأسس للقلق. فقد وصلت الى علمها التماسات من الزعامات الكوردية في العراق وسوريا وتركيا وإيران حول نزوح أفراد او قبائل كاملة الى العراق او من العراق. والذرائع متنوعة لدى أصحاب الالتماسات: بدءاً من الالتماسات الشخصية المحض الى السياسية الصريحة، الا أنها أثارت في جميع الأحوال الانزعاج والشكوك، لان الأوضاع في الإقليم تتلظى سعيراً. ولهذا فإن السلطات العراقية عرقلت نزوح الايزديين الأتراك برئاسة شمس الدين آغا رغبة منها في ان لا تكون هناك تعقيدات مع تركيا(١٦٤) الا ان السلطات كثيراً ما اضطرت الى حل مشكلة طرد الهاربين الذين يتصرفون على هواهم ولم ينسجموا مع السلطات في البلد الذي غادروه. وهكذا حصل مع شقيق الشيخ سعيد الذي هو الشيخ مهدي الذي ابعد من إيران عبر خانقين. وحتى انبغى تحديد خريطة سيره لكي يتجاوز في الطريق الذي سيسلكه المناطق الكوردية، وبذلك سيكون محروماً من إمكانية بث "دعاية قومية"(١٦٥).

على الرغم من كل إجراءات الرقابة التي اتخذتها السلطات الإنكليزية والعراقية فإن حدود العراق مع تركيا وإيران وسوريا بقيت كما هو شأنها دائماً سهلة الاجتياز للكورد ومن ضمنهم أولئك الذين مارسوا النضال المسلح. فإن قادر سلطان شن هجوماً من الأراضي العراقية على القطعات العسكرية التركية في المناطق الحدودية التركية. وعبر المقاتلون اتباع سمكو من

---

(١٦٣) المصدر نفسه، تقرير في ١٣ تموز ١٩٢٦، ص ٥٩-٦١، مستنسخ.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ١١٠و ١٢٨، من يوميات جوردين مع كورنواليس في ٢٠/٨و ١٩٢٦/١٠/٧.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠و١٣١، من كورنواليس الى سكرتير المندوب السامي، ١٩٢٦/١٠/١٧.ومن دوبس الى القائم بالاعمال في القسطنطينية في ١٩٢٦/١٠/٢١.

إيران الى العراق. وتحركت عدة قطعات تابعة للزعيمين خوجة وشكيب من الأرض العراقية الى أعماق الأرض التركية حتى ميديات[١٦٦].

وهكذا ففي خلال حقبة السنوات الثلاث التي مرت منذ مؤتمر لوزان حتى الاتفاقية الإنكليزية العراقية التركية التي قررت مصير الموصل، فقد حدثت في كوردستان العراق (الجنوبية) أوضاع معقدة كثيرة ذات اكثر من مدلول. فمن جهة استطاعت الإدارة البريطانية والسلطات العراقية الخاضعة لها قصم المقاومة الكوردية ضد نظام الانتداب، وإخماد المواقد الأساسية للانتفاضات القبلية اي باختصار، أنها استطاعت تهدئة الحالة.ومن ناحية أخرى أدركوا في لندن وبغداد ان بالسوط وحده، لا يمكن حل المسألة الكوردية في البلاد، لذلك فإن الكعكة ضرورة، وألا فلا مفر من احترام هذه المسالة مجدداً، وهناك ما يكفي من العلامات على ذلك. ان التنازلات للكورد كانت ضرورة بالذات من اجل توجهات سياسية خارجية: مثل المباحثات حول الموصل، التي اقتربت من مرحلتها الختامية. ولهذا فإن لندن كان ينبغي عليها ان تعرض أنها منهمكة انهماكاً جدياً في تهيئة شعب العراق الذي تحت الانتداب (وليس العرب منه فقط بل والكورد ايضاً) للحكم الذاتي. ولهذا فإن سلطات الانتداب أظهرت نفسها أنها تنفذ توصية لجنة عصبة الأمم حول نزاع الموصل، وكذلك حول ذلك الجزء الذي يتعلق بحقوق الكورد: وهي تتضمن الإدارة الخاصة على مستوى البلدية والمحاكم الكوردية، والمعلمين، والدراسة، ومسائل الإنتاج باللغة الكوردية وما شابه ذلك[١٦٧].

---

[١٦٦] المصدر نفسه، ص ١٤٠و١٤١ من رئيس الادارة في اربيل الى دوبس في ٢٢//١٠/ ١٩٢٦، ص ١٤١، من دوبس الى كورنواليس في ٢٣/١٠/١٩٢٦، الشرق الادنى والهند، الرقم ٧٧٧، في ٨/نيسان ١٩٢٦، ص ٤٤٤، لن لجنة الحدود التركية–العراقية، منهمكة بمسألة عودة جزئية من اكراد تركيا الهاربين الى العراق (١٧–١٨)الف (رسالة صحيفة اورينت)، عدد٣٤٣ تموز ١٩٢٦، ص ٢٦٤.

[١٦٧] انظر: شاكروى محوى، المسألة القومية في العراق في الوقت الراهن، ص ٤٦–٤٧، و ب. سلوغليت، بريطانيا في العراق، ص ١١٦–١٢٥، في تقرير للحكومة البريطانية الى عصبة الامم في ٢ آذار ١٩٢٦، جاء فيه ان الكورد الذين يؤلفون ١٧٪ من السكان، هناك ٢٤٪ منهم في الشرطة و ١٤٪ في الجيش و ٢٣٪ مستخدمون في السكك الحديد. ومن بين ٨٨ عضواً في المجلس هناك ١٤ عضواً من الكورد. وفي الادارة المحلية، فإن الكورد هم الغالبية في المناطق الكوردية، شرق الادنى والهند، العدد ٨٠٨، تشرين الثاني ١٩٢٦، ص ٥٣٩.

مع ان هذا التساهل، أو كما كتب لونكريك بأنها تنازلات "عقلانية" كانت بعيدة عن ان تصل الى تلك المطاليب التي اهرق كورد العراق دماءهم من اجلها، فإنها أعطت ثمارها للإنكليز وحكومة العراق الملكية. فقد مالت الى الخمود الموقت الحركة الكوردية في البلاد. وانخرط كثير من الكورد في الوظائف المدنية والعسكرية وبدأ في البلاد، ومن ضمن ذلك في القسم الشمالي منها بتشجيع من سلطات الانتداب إنعاش الزراعة وفتح طرق السكك الحديد، والشوارع البرية، (ومن بينها الطريق الذي ينطوي على أهمية ستراتيجية واقتصادية، وهو طريق اربيل - راوندوز- الحدود الإيرانية بحيرة اورومية، الذي أثار إهتمام حتى الممثلية البريطانية في إيران)[١٦٨]. وانشئت خطوط اتصالات وغير ذلك. وكتب لونكريك "ان عقد الأمل عليهم (الكورد - م.ل) في التكامل التام بدولة عراقية لم يعد يحسب أمراً غير ممكن"[١٦٩].

من المعروف انه لم يحصل تطور جوهري في الوضع الاضطهادي لكورد العراق. فإن نضالهم سار من اجل التحرر القومي وتقرير المصير وان التكامل في دولة عراقية، ما كان ليرضيهم بيك شكل من الأشكال مهما قال لونكريك وأمثاله. وكذلك حتى التنازلات التي قدمت لهم، فإنها كانت غير كافية بشكل واضح، مع ان كثيراً منها بقي هكذا دون تنفيذ في الواقع. ورغم ذلك فإنهم ظهروا بحالة افضل نسبياً بعد الحرب العالمية الأولى من أبناء قبائلهم في الأقسام الأخرى من كوردستان المجزأة، وذلك في المجالات الاقتصادية والثقافية، بل وحتى في بعض مستويات العلاقات السياسية. والمهم ان كورد العراق هم أول من حقق الاعتراف (سواء داخلياً ام عالمياً بصورة جزئية) بتطوير بعض الجوانب من حياتهم القومية ولو في حقل التعليم والحكم الذاتي داخلياً وكذلك في الحقوق السياسية. وفي هذا الاتجاه فإن كورد العراق بدأوا نضالاً من اجل إثبات الهوية القومية وتقرير المصير، حيث انتشر هذا النضال في ربوع كوردستان كلها خلال الظروف الجديدة، مع مواقف انطلاق افضل مما في أقسام كوردستان الأخرى حيث، ان مثل هذه الحقوق غير معترف بها هناك.

أدى تفاقم المسألة الكوردية في تركيا والعراق في فترة ما بعد مؤتمر لوزان، الى تحريك هذه المسألة في سوريا مباشرة وذلك في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية منها التي كان يسكن الكورد

---

[١٦٨] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٢٢٢، ص ٢١١-٢١٢، من دوبس الى رئيس الوزارة العراقية عبدالمحسن سعدون، في ٢٢ شباط ١٩٢٦.

[١٦٩] لونكريك، العراق من ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ١٤٧-١٥٦.

في أكثرية أجزائها. ان "كوردستان" سوريا من حيث الجغرافية والعلاقات التأريخية كانت امتداداً مباشراً للجزء الجنوبي الشرقي من كوردستان تركيا (منطقة بوتان التأريخية) وان كورد سوريا ظلوا فترة طويلة لا يستطيعون الاعتياد على كونهم وجدوا أنفسهم في بلد آخر بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، فضلاً عن ذلك انهم صاروا يعيشون تحت السيطرة الأجنبية (الفرنسية). وانهم تجاهلوا قيام الحدود الجديدة، وشعروا بأنهم مشاركون بالأحداث التي جرت في الشمال وفي الشرق منهم. وكذلك فإن هذه الحدود نفسها التي قطعت الأوصال أحيانا بين الأقارب في القبائل، كانت غير وطيدة وكثيرا ما حامت حولها الشكوك حتى على المستوى العالمي. وهكذا فإن الحدود السورية العراقية في جبل سنجار التي اختطها الإنكليز والفرنسيون عام ١٩٢٠ قسمت القبائل الايزدية الى قسمين. وفي عام ١٩٢٥ وافق الجنرال غورو القوميسار السامي الفرنسي في سوريا على قيام العراق موقتاً بادارة سنجار كلها وحتى خاتون على ان تقوم مقابل ذلك بإدارة الأراضي حتى البوكمال على الفرات. الا ان السلطات المحلية الفرنسية لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الاتفاقية الأمر قاد طبيعياً الى حدوث هرج ومرج واضطرابات لدى القبائل الايزدية[١٧٠].

وكانت انتفاضة عشيرة هاڤيركي بآذار/مارس عام ١٩٢٦ برئاسة خوجة قد أثارت ضجة كبيرة على الحدود العراقية السورية– التركية. والتحق بهذه الانتفاضة قبائل (جافالا؟) و(كوچاكيان؟) وداقوري وداشوري [قشورى] وشيتان وشرنخ وبوهتان و(روميغان؟). وعمت الانتفاضة مناطق شاسعة على طول الحدود التركية السورية في ضواحي امودي ـ نصيبين وطوت الأراضي المجاورة من العراق وسوريا وتركيا وهددت بالتوسع على الجزيرة كلها.

وعبرت القبائل المجاورة ومن ضمنها اتحاد الملة الكونفدرالي الجبار، عن التعاطف مع خوجة، بل وحتى الى التأييد العلني. وكانت الأهداف الرئيسية للثوار النقاط العسكرية التركية، كما شنوا هجوماً مباشراً على نصيبين وقتلوا ٦٠ تركيا واخذوا غنائم كثيرة. كما ان نجل خوجة قد توجه نحو ميديات[١٧١].

---

[١٧٠] المصدر نفسه، ديلوماسي ٣٠٠، ص ٢٩ و٣٤، تقرير غ. دوبس، عن التطور في العراق، ١٩٢٠–١٩٢٥، اب ١٩٢٦.

[١٧١] المصدر نفسه، قضية ١٤٩، ص ١٩٤–١٩٥، برقية سرية من الموصل الى المندوب السامي في بغداد، ٢١و٢٢ مارت ١٩٢٦، ص ٢١٣و٢١٥، ومن كاردين الى ضباط الجهاز الخاص في الموصل، والى دوبس من قيادة القوات الجوية البريطانية في ٢٥ مارت ١٩٢٦.

وقام الأتراك ضد خوجة والقبائل التي التحقت به باستخدام (قواتها الأساسية والطائرات) وتعاونوا مع السلطات الإنكليزية والفرنسية في العراق وسوريا لمنع وصول المساعدات للثوار من جانب (أهلهم) الكورد. وأكدت مصادر إنكليزية ان الفرنسيين سمحوا للقوات العسكرية التركية حتى بملاحقة ثوار خوجة داخل الأراضي السورية (الفرنسيون أنكروا ذلك). وبعد ذلك وعندما تلقى خوجة الضربة، سمح الإنكليز له بالانتقال الى العراق بشرط الإقامة في بغداد وتسليم الأسلحة[١٧٢].

ولكن خواجة لم يمكث مدة طويلة في العراق، حيث عاد في صيف عام ١٩٢٦ مرة أخرى الى الأماكن التي ولد فيها بتركيا وانطلق منظماً هجمات في مناطق نصيبين والجزيرة وماردين. ولغرض قمع هذه الانتفاضة استخدم الأتراك القوات البرية، بل وجندوا ساروخان العدو الشخصي لخوجة (وهو من نفس قبيلة خاوركي- هركي) الذي هرب الى سوريا قبل وقت قليل من هذه الأحداث، واعفي عنه الآن، وجرى استخدامه في خدمة المصالح التركية. وذهب خوجة مرة أخرى الى العراق، ثم أرسل الى الموصل، حيث حاول من هناك إقامة اتصالات مع مقر قيادة القوات الفرنسية في نصيبين[١٧٣].

ويبدو ان لدى الزعماء الكورد في تركيا والعراق المعارضين قد كانت لهم حسابات محددة بشأن حصولهم على مساعدة من الجانب الفرنسي الذين يسيطرون على سوريا (ربما بأمل استغلال المنافسة المعروفة عموماً بين إنكلترا وفرنسا حول مسألة الموصل وغيرها من المسائل). ويدعم هذا الكلام مثلاً وصول وفدين كرديين من تركيا الى حلب في بداية تشرين الثاني/عام١٩٢٦ (واحدهما برئاسة أمين بيك) مع التماس موجه الى القيادة العسكرية

---

[١٧٢] المصدر نفسه، ص ١٧٩، ومن كاردين الى دوبس في ١٤ مارت ١٩٢٦، ٢٠٩، من دوبس الى كاردين في ٢٦مارت ١٩٢٦، ص ٣٧٨، ورسالة من وزارة الخارجية الفرنسية في ٥ ايار ١٩٢٦، السلطات العراقية في سنجار اعتقلت بعثة من الشخصيات الدينية الكوردية جاءت من تركيا، (انهم يعودون الى التكايا النقشبندية والقادرية) مع شكاوى على المضايقات التي يمارسها الجانب التركي والذين عبروا عن الرغبة في الانتقال من تركيا. ومن الغرابة ان هذه المعلومات كانت مرسلة من قبل الزعماء الايزيديين المعروفين سابقاً بعلاقاتهم العدائية القديمة نحو المسلمين من المذهب السني (المذكرة مرفوعة من المتصرف الى وزارة الداخلية العراقية، في ١٣مارت ١٩٢٦.

[١٧٣] المصدر نفسه، قضية، ص ١٧، من جوردين الى دوبس في ٥ تموز ١٩٢٦، ص ١٦٦و ١٧٢واستطلاعات حول الكورد في ٣٠آب ١٩٧٦.

الفرنسية في سوريا من الزعماء الكورد لقبائل وان. ومضمون هذا الالتماس هو الرجاء بحصولهم على سلاح وعتاد للنضال ضد الأتراك. وفي حال الرفض فإن حاملي الالتماس يعلنون عن الاستعداد للتوجه.. نحو البلاشفة. وهذا التهديد هو مثل ذلك التوجه نحو فرنسا قد كانا بالطبع يحملان صفة السذاجة والخصوصية[١٧٤].

وبهذه الصورة فإن الموضوع الكوردي صار واحداً من المشاكل الداخلية والحياة السياسية الخارجية لواحد آخر من البلدان العربية هي سوريا.

[١٧٤] المصدر نفسه، قضية ١٥٠، ص ١٦٩، من ن. أو.، القنصل الانكليزي في حلب ج. اكروس الى وزارة الخارجية في ٨ ايلول ١٩٢٦.

الاضطرابات

في كوردستان إيران

كانت المشكلة الكوردية قد وصلت الى تركيا والعراق وسوريا بصفتها أرثاً من الإمبراطورية العثمانية، ولهذا فإن كثيراً من الأشياء المشتركة كانت موجودة في أوضاع الكورد وحالة المسألة الكوردية بهذه البلدان، وخاصة في السنوات الأولى من بعد انهيارها، اما هذه المسألة في إيران كانت ذات حكم ذاتي نسبياً رغم أنها غير معزولة عن الأحداث التي جرت في شمال كوردستان وغربها وجنوبها. وان هذا قد ترك علامته المميزة على الوضع في القسم الشرقي من الإقليم الكوردي.

على أي حال فإن الفرق في أوضاع كورد إيران لم يكن على هذه الدرجة من الاتساع الضخم، ولكن ما هو رئيس في هذا الفرق هو انه لم يحمل طابعاً مبدئياً، وخاصة في ما يتعلق بالكورد في تركيا. فمن المعروف ان كلاً من تركيا وإيران قد وجدتا نفسيهما فجأة في ظروف تاريخية متماثلة، وذلك من بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد بضع سنين على انتهاء الحرب العالمية، وما صاحبها من فتن ومع جميع الاختلافات ما بين هذه البلدان فقد تشكلت فيها أنظمة ذات خصوصية متشابهة ومتسلطة وتستهدف التحديث في الطراز الاجتماعي والثقافي والسياسي، ولكن بشرط الحفاظ بصراحة على نظام الدولة المركزي الذي لا يسمح بيك ظاهرة انفصال قومي حتى ولو بصيغة حكم ذاتي معتدل. ومن هنا منطلق المجابهة الحادة للشوفينية كأيديولوجيا وكسياسة للأمم المسيطرة التي رغم كونها تنتهج سياسة وطنية ومعادية للإمبريالية تصل الى مستوى مرموق (على الأرجح معادية للأجانب) الا أنها من حيث جوهرها معادية عداءً عميقاً للديمقراطية ولقومية الأمم المضطهدة كما في تركيا في اضطهادها للكورد بالأساس وكما في إيران واضطهادها فضلاً عن الكورد، للأذربيجانيين والعرب والبلوج والتركمان). وبالذات فإن التعبير الساطع لتعدد القوميات في إيران والمستوى الأكثر إنخفاضاً

في التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي هو الذي يشكل خصوصية دراسة المسألة القومية الكوردية في هذه الحالة بهذا البلد العريق.

كما أشير اكثر من مرة في المؤلفات ذات الصلة بهذا الموضوع فإن أزمة عميقة شاملة حدثت في إيران بعد الحرب العالمية الأولى وأدت الى انقلاب "٣ خوت" (٢١ شباط/ فبراير) عام ١٩٢١، واشتدت بهذه البلاد اشتداداً حاداً عمليات تفتت، عبرت عن نفسها في حركة توحيد للقبائل الاثنية الكوردية من اللور والبختيار والتركمان والعرب. وحتى منتصف عام ١٩٢٣ فقد كانت هذه الاتحادات قد تم قمعها، الا انه في خريف نفس ذلك العام ظهرت مرة أخرى نزعات لإحياء تلك الاتحادات. وفي نفس هذا الوقت بالذات تسنم رضا خان منصب رئيس الوزراء، وجرى عملياً حرمان السلطان احمد شاه من السلطة، وابعد الى خارج البلاد، وعند ذلك دخلت الأزمة في مرحلتها الختامية. وسيطر رضا خان في كانون الثاني/ديسمبر عام ١٩٢٥، بحيث صار رسمياً شاه العرش، معلناً عن سلاسة جديدة له هي سلالة بهلوي، وجاعلاً من استئصال القبائل الاثنية الانفصالية والنضال من اجل مركزية الدولة رأس زاوية سياسته الداخلية.

أن الضربة التي وجهها عندما كان وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء ضد القبائل الانفصالية، كانت قوية، الا أنها لم تكن قاتلة. فالحركة الانفصالية كانت ما تزال حية وتشكل خطراً على وحدة الدولة، وان قيادة القبائل ظلت تتصرف على هواها وتظهر استخفافها بالسلطة المركزية ولا تدفع ضرائب الى الخزينة. وكما كتب ف. ب. اوسيتروف في تعليقه على الحالة الداخلية بإيران عام ١٩٢٣ـ١٩٢٤ فإن من الممكن أن ترى في هذه البلاد ".. مسرحيات معدودة عن الدراما ـ المأساة الإقطاعية الفارسية يخرجها بإبداع رئيس فرقة عصرية سياسية من لندن"[١٧٥].

بصدد "المخرجين" الإنكليز، كما جرت الإشارة[١٧٦] الى ذلك في المؤلفات السوفييتية عام ١٩٢٠ فقد كان يلاحظ هناك تطرف واضح. وبقي هذا جزئياً حتى في الوقت الذي سيطر فيه رضا خان سردار سپاه على السلطة ووضعها بيده. كتب م. ع. غولكوفيتش أن انتفاضات

---

[١٧٥] اوستيروف ف.، مقالات عن البنية الاقتصادية الفارسية، الشرق الاستعماري، مقالات اجتماعية واقتصادية، موسكو، ١٩٢٤، ص ١٤٢.

[١٧٦] لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٢٢٢–٢٢٧.

الكورد في إيران قرب مناطق الحدود مع الاتحاد السوفييتي حدثت "اكثر من مرة بمساعدة الإنكليز"[١٧٧]. وتأيدت هذه الرواية حتى في الأوساط التركية الرسمية فإن وزير خارجية تركيا شيوكريو كايا في حديث له مع المفوض السوفييتي يا. ز. سوريتس أكد أن نشاط سمكو الذي انتقل من الأراضي التركية الى الإيرانية "... كان بتدبير من الإنكليز. وان الإنكليز يهيئون عملاً كبيراً في كوردستان لاجل تطويق الشيخ محمود" الأمر الذي يشكل تهديداً الى تركيا. وكان سوريتس مستعداً للاتفاق مع الأدلة التي عرضها المتحدث معه عندما تحدث حول النشاط الإنكليزي في إيران و"المرتبطة مع خطر تغلغل الإنكليز في كوردستان" الذي يهدد إيران[١٧٨]

ونشير مرة أخرى الى أن اهتمام الإنكليز في الفتن الداخلية بإيران، وفي الحفاظ بنفوذها على القبائل كان أمراً لاشك فيه، إنما مما لا شك فيه هو أن الإنكليز في لندن اضطروا منذ منتصف سنوات العشرينيات الى التخلي عن السياسة القديمة في التدخل المباشر بإيران، وانتقلوا الى سياسة الدعم المشروط للسلطة الفعلية في إيران، التي هي سلطة نظام رضا خان (الشاه)، مع ممارسة ضغط متواصل عليه، للدفاع عن مصالح الإمبراطورية البريطانية في إيران وفي المنطقة. ولهذا فإن الإنكليز لم يعترضوا على القمع الذي قام به الجيش الإيراني وقوات الشرطة ضد الحركات الانفصالية للكورد والقبائل الأخرى، بشرط عدم مساسها مستقبلاً بالحالة البريطانية على الحدود العراقية ومناطق الآبار النفطية في الأماكن المجاورة للخليج الفارسي.

وهكذا فإن النهوض الجديد في التحركات الانفصالية الاثنية للقبائل الإيرانية، وبالدرجة الأولى القبائل الكردية وأقرباؤها، التي بدأت منذ مطلع النصف الثاني من عام ١٩٢٣، كان نابعاً ليس من التحريضات الإنكليزية، بل أنها نابعة بدرجة عامة من أسباب داخلية، وفي مقدمتها، تشديد مركزية النظام السياسي لرضا خان التي نفذها باستخدام أساليب العنف[١٧٩]. وما كان هذا يتعارض مع ما كان يقوم به الإنكليز من مراقبات ثاقبة لما كان

---

[١٧٧] غالكوفيتش م. غ.، الشرق والاتحاد السوفيتي، ص ٧١.

[١٧٨] الوثائق السياسية الخارجية لاتحاد السوفيتي، المجلد ٨، موسكو، ١٩٦٣، الرقم ٢٣، ص ٦١.

[١٧٩] في المؤلفات السوفيتية لسنوات العشرينيات، هناك الى جانب الاتهامات الباطلة للانكليز في إثارة جميع التحركات الاثنية العشائرية كان يمكننا ان نواجه احكاماً ضد هذا الوضع ولكنها نادرة في الواقع، فمثلاً ان شومياتسكي اعترض على ربط الانتفاضات في كوردستان وخراسان وبلوجستان ب العملاء الانكليز فقط. فإن

يجري في الأطراف القبلية الاثنية من إيران، ومع ما كانوا يقومون به هنـاك مـن نـشاط دعـائي استخباراتي فعال[١٨٠]

منذ بداية عام ١٩٢٤ كان انتباه طهران قد انصب على لورستان، وهـي المنطقـة الـتي لم تتوقـف فيها الحركات المعادية للحكومة لأقرباء ـ قبيلة اللور من الكـورد. ففـي شـباط/فبرايـر حققـت القـوات الحكومية نصراً باستيلائها على المدينة اللورستانية خورم آباد. وتعرض اللوريون الى خـسائر كـبيرة، ومارس المنتصرون أعمالاً انتقامية واسعة ضد جماهير اللور، وصدرت أحكام الإعدام علـى عـدد مـن قادتهم، وعملت المحاكم العسكرية لإنجاز حمل ثقيل كامل من القضايا[١٨١].

ولكن اللوريين لم يكونوا مندحرين، وقد استأنفوا انتفاضة لهـم في أيـار/مـايو عـام ١٩٢٤. وتعرضت قوات الشاه العسكرية الى خسائر كبيرة مما اضـطرها الى التخلـي عـن خـورَم آبـاد. واشتعلت من جديد في لورستان معارك طاحنة ضد اللوريين الذين استخدمت الطائرات ضـدهم لأول مرة، مما مهد للقوات الحكومية استعادة السيطرة من جديد علـى خـورَم آبـاد. وفي نهايـة المطاف كان الثوار قد تعرضوا للاندحار. وقـام رضـا خـان نفسه بزيـارة منطقـة المعـارك في أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٤[١٨٢].

المسؤول عن هذه الانتفاضات كامل نظام حكم رضا شاه بهلوي ونظام الرق الاقطاعي، (ب. شومياتسكي، مسائل متنازع عليها في تاريخ ايران الحديث)، الشرق الثائر، العدد١، ١٩٢٧، ص ٣٥.

[١٨٠] لينتشوفسكي، كتب عن معرفة بالقضية: الخطة الانكليزية كانت منذ بداية العشرينيات تقضي بتأسيس دولة كوردية صنيعة وتحيلها الى مايشبه مادة تكون قابلة للتفجير، والخطة كانت تفضل سياسة التوازن والاستقرار في الشرق الاوسط وبعكس ذلك (فسيربح السوفيتيون). وفضلاً عن ذلك فإن في انكلترايلتفتون الى الرأي الاجتماعي العربي. ولكن هذا لم يكن يعني انهم في لندن قد تجاهلوا الصداقة مع الكورد.ومن خلال الاستخبارات البريطانية حوفظ على علاقات صداقة جيدة مع القبائل بهدف: ١. الاحتفاظ بالقضية الكوردية بصفة امر احتياطي فيما لو حدثت صعوبات في بغداد او طهران.

٢. تلافي امكانية تأثير الاتحاد السوفيتي والمانيا. (لينتشوفسكي ج. الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ص ٢٣٦).

[١٨١] اورينت موديرنو، العدد ٣، مارس ١٩٢٤، انظر: ص ١٩٤–١٩٥ ، ايار ١٩٢٤، ص ٣٢٤، الشرق الادنى الرقم ٦٦٨، ٢٨ شباط ١٩٢٤، ص ٢١٧و٢٧٣.

[١٨٢] اورينت موديرنو، رقم ٦، تموز ١٩٢٤، ص ٣٩٤، و ١٥ تشرين الاول ١٩٢٤، ص ٣٩٤، و١٥ تشرين الاول ١٩٢٤، رقم ١٠، ص ٦٣٧، الشرق الادنى، رقم ٦٨٨، ١٧تموز ١٩٢٤، ص ٥٩، رقم ٦٩٩، ٢ تشرين الاول ١٩٢٤، ص ٣٤٤، توينبي أ. خ.، العالم الاسلامي منذ استقرار السلام، ص ٥٣٩.

في النصف الثاني من عام ١٩٢٤ اظهر سمكو رأسه من جديد. فقد أشيع (وبدون أساس كما يبدو) انه صار يدعو الى إبقاء الموصل ضمن الكيان التركي. وعلى الأرجح فإن ظهوره كان مرتبطاً بالتكتيك الدائم الذي يمارسه هذا الزعيم الكوردي، بان يضع في وقوفه، قدماً في تركيا وقدماً أخرى في إيران. وفي نفس هذا الوقت حدث أن تعقد الموقف على الحدود التركية الإيرانية. فمنذ ربيع عام ١٩٢٤ كان (١٥ ألف) شخص من قبيلة بشدر القومية عبروا من تركيا الى إيران. واهتماماً من طهران بممارسة سياسة تعزيز النظام على الحدود (وهو ما لم يكن موجوداً أبدا) فإنها، أي طهران حاولت عرقلة هذا الاجتياز، ونزع سلاح البشدريين، وتطويق أنصارهم وغير ذلك, وأرسلت الحكومة ضدهم قوات القازاق الإيرانية وفصائل كوردية من العشائر المعادية للبشدريين. وبالنتيجة فإن البشدريين كانوا قد اجبروا على الرجوع الى الوراء.

حاول سمكو استغلال مثل هذا الشغب الاعتيادي الحدودي لفائدته فقد تحرك وشن هجوماً على ميراغ ومياندوآب وطلب الانضمام الى أصحابه الملاكين في اورومية وهما سلماس وخوي. وقامت السلطات الإيرانية، ممثلة بقائد القوات المسلحة في أذربيجان، عبدالله خان بتجهيز حملة تأديبية عسكرية ضد سمكو وأشاعوا في نفس الوقت أن هذا كله إنما هو دسيسة إنكليزية ودعت الأسواق في كوردستان إيران وفي أذربيجان الى مقاطعة البضائع الإنكليزية واعتقلت بعض الرهائن من الشخصيات الكوردية[١٨٣].

وكما يبدو فإنه لم تنجح المقارمة ضد سمكو بواسطة القوات المحلية. ولهذا فإن رضا خان اخذ هذه القضية على عاتقه. فلغرض النضال ضد هذا الزعيم الكوردي المتمرد، أخذت الحكومة قرضاً من البنك الشاهنشاهي بمبلغ ٥٠٠ ألف تومان. وفي يومي ١٣و١٤ آب/ أغسطس عام ١٩٢٤ أنزلت القوات الحكومية تحت قيادة رضا خان نفسه هزيمة ماحقة بسمكو، دافعة إياه خارج مقيمية چارى قەلا. وخسر سمكو ٣ آلاف شخص، بينما خسرت القوات الحكومية ألف شخص. وحصلت القوات الحكومية على غنائم كثيرة[١٨٤]. ورغم ذلك

---

[١٨٣] اورينت موديرنو، رقم ١٠، ١٩٢٤، ص ٦٢٧، الشرق الادنى، رقم ٧٠١٨، ٧ كانون الاول ١٩٢٤، دومبس م. كورد شمالي ايران، الشرق الاستعماري، مقالات اجتماعية اقتصادية، ص٣٢٩ و٣٣٥ و٣٤٢.

[١٨٤] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق قسم الشرق الاوسط، ٥أ، ملف ١٠٥، قضية ١، ص٧٠، تقرير من ايران.

فلم تستطع طهران الانتهاء من سمكو. فقد تواصلت المعارك حتى نهاية عام ١٩٢٤. وفي كانون الأول/ ديسمبر فقط تم عقد اتفاقية بين سمكو وعبدالله خان حول السلام وانتقاله للعيش في إيران، وذلك لكي يكون تحت النظر كما يقال[١٨٥].

لقد جرت تحركات معادية للحكومة قام بها الكورد في أماكن أخرى فإن زعيم الكلهوريين، سردار رشيد الذي كان يقيم في طهران تحت الرقابة بسبب "خطايا" قديمة، هرب الى الجنوب وبدأ بتسليح القبيلة. وتشكل هنا الى الجنوب من كرمنشاه موقد للمقاومة تخوضها القبائل ضد السلطة الوليدة في طهران. وذكرت في المؤلفات حتى قيام "اتحاد" من العرب وقسم من البختيار واللور برئاسة شيخ المحمرة (خورمشهر) الشيخ خزعل ضد الحركة الجمهورية في طهران، ومن اجل "حماية الملكية والأسس الإسلامية الوطيدة"[١٨٦]. ومن الطبيعي أن أي اتحاد لم يكن له وجود، الا أن الجبهة العشائرية المعادية للحكومة كانت موجودة فعلاً. وانضم الى هذه الجبهة سردار رشيد. والشيخ خزعل نفسه سعى بكل الوسائل لكي يجر الكورد الى جانبه الذين هم قوة قتالية أساسية في هذه الجبهة، سعياً منه الى إحباط المحاولات الحكومية تأليب الكورد على العرب. ففي رسالة بعث بها الى أحد الزعماء الكورد كتب يقول: "أن مؤتمر فرساي قرر ضمان استقلال كوردستان. وانا أقاتل من اجل استقلالكم". وأشار الشيخ خزعل مذكراً الكورد انهم على دين واحد معه (المذهب السني). واستخدم استخداماً واسعاً الشعار المعادي للإنكليز. فقد قال حاج آغا زعيم الهركيين ونصير الشيخ خزعل: "أن الإنكليز يريدون أن يأخذوا كوردستان تحت سلطتهم. والأتراك يريدون ذلك ايضاً أما إيران فلو كان عندها ما يكفي من القوة لقضت تماماً على جميع آمالنا في الاستقلال"[١٨٧].

أن الحملة العسكرية التي كانت قد أجريت لقمع الانفصال القبلي كانت قد سارت تحت راية نزع سلاح القبائل بمصاحبة إجراءات ذات طبيعة اقتصادية وسياسية وهذه كلها بدأت

---

(١٨٥) المصدر نفسه، صندوق قسم الشرق الاوسط، تقرير من ايران، ٤أ، الحقيبة رقم ٨٦، صادر من المحفوظات الخاصة حول اورومية، رقم ٢٣، ص ٦، في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٤.

(١٨٦) المصدر نفسه، صندوق قسم الشرق الاوسط، ٥أ، ملف ١٠٥، قضية ١، ص ٨.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص ٤١٩، المحفوظات خلال نيسان ـ تموز، ٧أ، رقم ١، الملف ١٠٦، ص ٣٥١، اصدارات الاستعراض السياسي في اورومية خلال تشرين الثاني ١٩٢٤.

خلال أعوام ١٩٢٣ـ١٩٢٦. وبدأت الحكومة بشق الطرق وتطوير وسائل الاتصالات على الأراضي التي تعيش القبائل فوقها. وفي بداية عام ١٩٢٤ جرت في المقاطعات الغربية من إيران دعوة لعقد الدورة الخامسة للمجلس وهدفها تعزيز نفوذ طهران على قيادة الملاكين الإقطاعيين وكتب القنصل السوفييتي في كرمنشاه يقول: "الانتخابات في كوردستان ولورستان وهمدان كانت مرسومة، وأجريت تحت إدارة مجموعات كبار الملاكين الرجعيين، في حلف مع العسكريين الذين لم يضطروا الى خوض صراع من اجل مرشحيهم، وذلك لامر بسيط، هو انه لم يكن أمامهم خصوم أقوياء بيك مقدار من المقادير". وانتخب الى المجلس بعض الموالين للحكومة من زعماء اكبر القبائل الكوردية (زنگنه وكلهور وغيرهما) الذين كانوا يملكون عشرات القرى وتقاسموا مدخولاتهم الهائلة مع الجنرالات الفرس والموظفين (الأمير كول، وعمه سالار اشرف، والأمير محسوس وغيرهم)[188].

غير أن بمثل هذه الأساليب لم تتوصل السلطات الى تحقيق ما تطمح إليه في تهدئة القبائل. واستخدم ايضاً هذا الأسلوب المجرب المتلخص في إثارة الخلافات ما بين القبائل، نظراً لما في الغرب والجنوب الغربي من إيران من أرضية اثنية وافرة العطاء لهذا الغرض، حيث تعيش هنا على ارضٍ عامة او مشتركة قبائل من مختلف الأعراق (الأتراك والإيرانيون والعرب) واللغات والمذاهب الدينية[189].

ورغم ذلك فإن حكومة رضا خان لم تستطع بهذه الأساليب الشرقية العادية حل المسألة الكوردية والمسائل الاثنية القبلية الأخرى. فإن اللوريين قد كسروا، ولكنه لم يجهز عليهم. فإن زعيم اللور بوشت كوخا المؤيد للشيخ خزعل قد فرّ الى العراق، ومن هناك توجه بالتماس الى رضا خان طالباً السماح. وبمثل هذا الالتماس توجه سردار رشيد الى رئيس وزراء إيران. أما الشيخ محمود البرزنجي الذي اختبأ عنده، كما يبدو، هؤلاء الزعماء هرباً من انتقام رضا

---

[188] المصدر نفسه، ٧أ، رقم ١، الملف ١٠٦، ص ١٩٠، ٢٠٥و٢٠٩ وتقرير حول الانتخابات في المجلس الخامس حول القسم القنصلي في كرمنشاه، في ٥ شباط ١٩٢٤.

[189] فوستروف أ.، قبائل ايران والسياسة القبلية للحكومة الايرانية، مواد حول القضايا الوطنية الاستعمارية، رقم ٣٤، ١٩٣٦، ص ١٩٤.

خان، فإنه بعث الى المجلس الإيراني برقية خاصة تضمنت الرجاء بتحرير الشعب الكوردي من السيطرة الإنكليزية والعربية[١٩٠].

من الصعب الحكم على مدى الصحة في جميع هذه المعلومات، ألا أن مما لاشك فيه هو أن طهران كانت بعيدة عن أن تحقق نصراً نهائياً على الكورد والقبائل الأخرى في الجنوب الغربي.

ففي عام ١٩٢٥ سيطر هدوء نسبي على هذا الإقليم، ولكن في عام ١٩٢٦ التالي اشتعل لهيب حركة تالية.

لقد اندلعت في ربيع عام ١٩٢٦ مرة أخرى انتفاضة في لورستان (قبائل بابا زاهرا وبيكرا موفو وخور شيفيند ومدهوني). وسبب هذه الانتفاضة هو صعوبات في المواد الغذائية من جراء القحط الزراعي. وكانت الانتفاضة محلية سرعان ما آلت للخمود[١٩١]. وفي صيف عام ١٩٢٦ ظهرت على كوردستان الإيرانية من جديد شخصية ساطعة في جميع الفتن ابتداءً من حقبة ثورة سنوات ١٩٠٥ـ١٩١١ هو سالار الدولة العم الأكبر للشيخ المخلوع تواً الشيخ احمد[١٩٢]. فإن هذا قد استنهض الكورد في كرمنشاه تحت شعار إعادة القاجاريين الى العرش الإيراني وسرعان ما سيطر على سردشت وسنه (سنندج).

وسرعان ما تجمهر تحت راية سالار كل أطياف القيادات الكوردية في جنوب غرب إيران والمناطق المجاورة لها في العراق، وكانت قد تألفت لجنة كوردية لتنسيق العمل المشترك على الأراضي الإيرانية. ودخل ضمن هذه اللجنة من العراق الشيخ محمود البرزنجي وشريف بيك وضياء الدين بيك وكمال بيك ورمزي بيك ومن إيران دخل فيها بالأساس زعماء منطقة كرمنشاه: جعفر سلطان، ومحمودخان ديزلي، وحسين خان طه، وأمير محمود، ومامند فليح خان، وعبدالرحمن خان، وكيخسرو خان، وجهانگير خان، وباقر خان، وعمر خان ايليخان، وحبيب الله رسول آغا، وعبدالقادر خان، وسمكو، وسردار جنگ. بدأت المعارك مع القوات

---

[١٩٠] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق قسم الشرق الاوسط، عام ١٩٢١–١٩٢٥، أ٦، ملف ١٠٦، ص ٤٤٢، ايران استعراض للحصف الصادرة خلال كانون الثاني ١٩٢٥.

[١٩١] انتفاضة القبائل، الكاتب حسين زادة مهدي، النشرة الصحفية عن الشرق الاوسط، رقم ١٠–١١، ص ١٤٣.

[١٩٢] من مآثر سالار في الزمن الماضي، انظر: لازاريف م. س.، المسألة الكوردية ١٨٩١–١٩١٧، ص ١٧٠و١٨٣، ١٨٨ و٢٥٢–٢٥٤و ٢٧١و٢٩٤ و٣١٩ و٣٥.

الحكومية على جبهة عريضة امتدت من پشتكوه في لورستان الى وسط اذربيجان (الإيرانية). والضربة الرئيسية التي توخاها الثوار كانت متجهة الى طريق بغداد ـ همدان استهدافاً منها لكرمنشاه. وكانت كرمنشاه قد تعرضت عدة مرات لتقع تحت تهديد الاحتلال من قبل الثوار. ولاحظ المتابعون "تحضيرات حسنة متمكنة" للانتفاضة التي ارجعوا سببها الى الكراهية للنظام والى الحالة الاقتصادية الوخيمة، والسعي لإقامة دولة كوردية مستقلة، ولكن على الأرض الإيرانية فقط. وكانت أخبار متداولة عن روايات بشأن تأييد السلطات الاستعمارية البريطانية في العراق للثوار الذين للكثير من قادتهم في الانتفاضة علاقات مع الوكلاء الإنكليز[١٩٣].

يجب القول أن الأنباء الصحفية بشأن نوايا الثوار إقامة دولة كوردية على الأرض الإيرانية وعن الحث الإنكليزي المباشر للثوار في ذلك، هي أنباء تفتقر الى وثائق تدعم هذا الكلام وغير محتملة التصديق في الواقع. فإن تأسيس كيان كوردي بكل شكل من الأشكال، وعلى اي ارض في الشرق الأوسط ما كان يتناسب مع سياسة لندن في ذلك الوقت لا في الإقليم كله على العموم، ولا في اي واحد من البلدان التي تتقاسم كوردستان، وهو ما أظهره مؤتمر لوزان الآن. وحول ما يتعلق بإيران بشكل خاص فإن الإنكليز، بعد اعتلاء رضا على عرش الشاه كان من مصلحتهم على الأرجح العثور على لغة مشتركة معه انطلاقاً من مصالحها الإمبراطورية (بما فيها المصالح النفطية قبل كل شيء).

اما تركيا فهي قضية أخرى. فهي قد كانت تراقب منذ زمن السلاطين السياسة التقليدية التي يستخدمها الكورد من اجل تسليك مجرى حركاتهم باتجاه إيران وتدعم ادعاءاتها الأرضية في الحدود التركية الإيرانية. وفي بداية أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٦ شنت قبيلة بشدر هجوماً فأحتلت سردشت الحدودية وألتحق بها الحليفان القديمان سمكو مامش ومەنگور[١٩٤].

ان الحركة الكوردية في جنوب غربي إيران لم تحقق تطوراً لاحقاً. وفي نفس هذا الوقت فإنها مالت الى الخمود بسرعة. فإن سالار ظهر كما كان شأنه من قبل، انه تنقصه القدرة على تحقيق قيادة فعالة. "انه عجوز خرف نصف معتوه ومدعوم في مغامراته من قبل الحكومة

---

[١٩٣] قبائل الشرق، ص ١٥٧، اورينت موديرنو، رقم ٩، ايلول ١٩٢٦، ص ٤٨٨.

[١٩٤] اورينت موديرنو، رقم ٩، ١٩٢٦.

الإنكليزية" هكذا كانت سمعته بعيون كثير من الكورد ولربما أنها بدون ما يؤيدها من الأسس في الجزء المتعلق بالمعونات الإنكليزية). وكذلك فإن اقل ما يعود له دعوته لإعادة أسرة القاجاريين والأنظمة التي كانت قائمة قبل الثورة. وبحلول سبتمبر/أيلول عام ١٩٢٦ غادر سالار الثوار وظهر سريعاً في العراق، حيث احتجزه الإنكليز في اربيل[١٩٥] وسرعان ما قمعت، ولو بصعوبة كبيرة انتفاضة جعفر سلطان التي كانت قد تطورت بنفس ذلك الوقت. وهذا هرب الى العراق ايضاً[١٩٦]. وشانه في هذا الهروب شأن بعض الزعماء الكورد الآخرين حيث كانت تنتظرهم الرقابة الإنكليزية الصارمة.

وبهذه الصورة فإن الإنكليز كانوا متورطين بصورة مباشرة في هذا الوضع المذكور، ولكن ليس الى جانب كورد إيران، بحسب تصور كثير من المعاصرين،بل بالعكس بالذات، إذ ان الأسبقية التي تعيرها لندن من حيث الأهمية هي الى المصالح النفطية "شركة النفط الفارسية الإنكليزية في إيران" وان هذه المصالح لا يمكن ان تكون مضمونة ألا بإقامة تفاهم متبادل مع الشاه الجديد.

ظهرت في الصحف أخبار تفيد ان وراء رفض إبداء التأييد من قبل إنكلترا الى سالار كان ثمنه إعطاء امتيازات "آبار النفط في الغرب" اي على جانبي الحدود الإيرانية العراقية بدءاً من خانقين وحتى مندلي. وبالأخير فقد تم حل هذا الحدث مع سالار الذي سمحوا له من ثم بالعودة الى طهران[١٩٧].

لا توجد براهين أكيدة عن وجود هذه المؤامرة، مثلما لا توجد هناك حقائق صريحة عن التحريض الإنكليزي. ألا انه توجد معلومات وثيقة حول مصالح مشتركة متبادلة بين السلطات الشاهنشاهية والإدارة البريطانية في العراق في الصراع ضد الحركة الكوردية في إيران وعن العمل المشترك ضد هذا الخطر.

في تشرين الأول عام ١٩٢٦، ناقشت السفارة البريطانية في طهران مع المندوب السامي البريطاني في العراق مسألة ضمان حياد العراق حول ما يتعلق بالانتفاضة الكوردية. وكان قد

---

[١٩٥] قبائل الشرق، ص ١٥٥، لونكريك، العراق من ١٩٠٠-١٩٥٠، ص ١٥٩.

[١٩٦] زيگالينا او. اي.، الحركة القومية الكوردية في ايران، ص ٥٩-٦٠، انظر: عارفا ليتش، تحت خمسة شاهات، ص ٢٠٣، والشرق الادنى والهند، رقم ٧٩٦، ١٩أب ١٩٢٦، ص ١٧٧، ورقم ٨٠١،٢٦ايلول ١٩٢٦، ص ٣٢٨.

[١٩٧] قبائل الشرق، ص ١٥٨-١٥٩.

أشير الى ان الشاه يشعر بالهلع تجاه هذه الأحداث ويرجو الحصول على المساعدة من العراق. فإن حياد العراق غير ملائم له (حتى إذا لم يكن مكشوفاً فإنه يساعد الكورد) ولهذا فهو يريد ان تتخذ الحكومة العراقية موقفاً اكثر وداً[198]. وبعد مرور شهر على ذلك حدث لقاء لمبعوث بريطاني مع الشاه، حيث توصل الطرفان فيه الى اتفاق كامل بشأن المسالة الكوردية يقضي بان الجانب البريطاني "يتخلى" عن سالار، والشاه يوافق على الاعتراف بالعراق[199].

وعلى هذا المنوال فإن انخراط إنكلترا المباشر في الفتنة القبلية برئاسة سالار يبين ان حكومة الشاه والسلطات البريطانية في إيران كانت قد عقدت صفقة متبادلة المنافع. وبذلك كانت قضية سالار انتهت في هذه المرة الى الأبد.

وأبدى الإنكليز اهتماماً محدوداً نحو التهاب كان قد حدث بنفس ذلك الوقت لشعلة نشاط جديدة لسمكو. ففي أيار/مايو عام ١٩٢٥ قام القنصل البريطاني في تبريز أووريل بتفقد عدد من المواقع في شمال غربي إيران بمنطقة (جُلفا وخوى وسلماس واورومية) حيث يتحكم سمكو. وتوجد معلومات جانبية حول ان الإنكليز كانت لهم مشاركة في إثارة العداء ضد سمكو من قبل الزعماء الآخرين على خطوط الحدود الأمر الذي أدى في خريف عام ١٩٢٦ الى فشل الحركة والى هروب سمكو الى العراق (بحسب معلومات أخرى هرب الى تركيا)[200]. وكل هذا يشير الى ان النزاع بين طهران والقبائل الكوردية (والأخرى) يفيد ان الإنكليز (الذين غير مشاركين في أثارته) فقد كانوا الى جانب طهران.

في مرحلة قيام واستقرار نظام رضا الشاهنشاهي عبر الكورد عن وجودهم بمنطقة نزاع أخرى من البلاد هي خراسان التي تعيش فيها اقليات ضخمة من الكورد والتركمان. بدأ هنا

---

(١٩٨) ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٢٢٣، ص ١٠٤–١٠٥، تقرير القائم المؤقت بالاعمال البريطاني في طهران الى وزارة الخارجية، رقم ٥٠٢، في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٦، مستنسخ.

(١٩٩) المصدر نفسه، ص ١٠٨–١٠٩، برقية المبعوث البريطاني في طهران الى وزارة الخارجية، رقم ٢٣٥، ص ١٠٨–١٠٩.

(٢٠٠) المصدر نفسه، قضية ٢٢١، ص ١٦٢–١٦٣و ١٧٣–١٧٤، تقرير القنصل البريطاني في تبريز في ٧ ايار ١٩٢٥ و ٥ آب ١٩٢٥، قضية ١٥٠، ص ١٧٥، من المفتش الاداري في اربيل الى مستشار وزارة الداخلية في بغداد، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٦، ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق قسم الشرق الاوسط، تقرير من ايران، ٤أ، حقيبة رقم أ، ملف ١٠٥، ص ٥٣٨.

"الفصل الثاني من مسرحية" الانتفاضة التركمانية الكوردية التي اندلعت لأول مرة في عامي ١٩٢٠ـ١٩٢١[٢٠١]. فإن القبائل الكوردية شاديلو وزفارانلو اللتين تعيشان في خانية بوجنورد، وكوتشان وشيرفإن في شمال شرقي إيران ردت بامتعاض تام على سياسة المركزية والأرننة (نسبة الى ايران ـ المترجم) التي صارت تمارس منذ نهاية عام ١٩٢٣ من قبل حكومة رضا خان، وعلى التعسف الذي رافقها والاضطهادات التي يمارسها الموظفون الفرس والتدخل الفظ في العلاقات التقليدية العقارية ومضاعفة الضرائب وابتزاز الأموال وغيرها.

كان قمع الانتفاضة مسألة عسيرة بالنسبة لطهران. فإن الكورد تحركوا بالاشتراك مع التركمان الذين طالبوا بإعادة الوحدة مع تركمانيا السوفييتية الزائلة لجمهورية تركمانية المستقلة التي أعلنت في أيار/مايو عام ١٩٢٤ برئاسة زعيم الجعفر بيك، عثمان أخون في قرية أمين چال. وخاض الكورد والتركمان معاً سلسلة معارك ناجحة (هجمات على استرآباد وجورجان وغيرهما)[٢٠٢]. وحاولت السلطات إيقاع الانشقاق بين الثوار الكورد والتركمان، ثم في بعض الأحيان جرت الى جانبها واحداً من اكثر القادة الكورد نفوذاً هو المحافظ بوجنورد معزز (عزيز الله خان سردار معزز). وهذا هيأ لطهران ان تحصل وقتياً على فرصة لالتقاط الأنفاس، كانت قد استغلتها لإعادة تجميع وتعزيز القوات الانتقامية، ولإشعال نار العداوة بين شادللو (زعيمهم هو معزز) وبين زافارانلو كوتشان وشيرفإن. وهذا سمح للقوات الحكومية زعزعة الموقف لصالحها. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٢٥ جرى في مشهد إعدام مجموعة كبيرة من المتمردين وعلى رأسهم معزز. وحتى كانون الأول/ ديسمبر كانت قد تحققت هزيمة كاسحة

---

[٢٠١] انظر: ژيگالينا او. اي.، الحركة القومية الكوردية في ايران، ص ٤٦–٥٠، و لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٢٢١–٢٢٢، حول الوضع الاثني السكاني للعشائر الكوردية في خراسان (كل مجموعهم في اواسط السنوات العشرينيات كان ٢٢٠ الف اي ١/٨ جميع سكان المحافظة)، انظر: ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، قسم الشرق الاوسط، تقرير من ايران، ٤أ، ملف ١٠٥، الحياة الدلخلية الايرانية في سنوات ١٩٢٠ـ١٩٢٦، ص ٧، ٣٦٩أ، حقيبة رقم ١، ملف ١٠٦، ص ٢٣٧و٢٤٢.

[٢٠٢] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق ثاني، التسلسل ا، قضية ٢٢١، ص ١٠٨، برقية الملحق العسكري البريطاني (مشهد) الى رئيس القيادة العامة في سمبيل، رقم ٥٢٩، في ١٣ مارت ١٩٢٥.

بالثوار. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٦ كانت قد سحقت آخر معاقل المقاومة (رغم ان عمليات المقاومة استمرت حتى صيف عام ١٩٢٧)[٢٠٣].

ان انتفاضة كورد خراسان الذين يعيشون خاصة خارج الإقليم الكوردي كانت منقطعة عن الحركة القومية الكردية العامة ومفتقدة للبواعث القومية، ولهذا فليس من الممكن وصفها مباشرة بأنها جزء متمم للمسالة الكوردية ألا ان الأحداث في "كوردستان" الخُراسانية كانت جزءاً هاماً متمماً من كامل المسألة الاثنية القبلية في إيران، وهي بهذه الصفة تركت تأثيراً معروفاً غير مباشر على المسألة الكوردية في داخل هذه البلاد وخارجها. وعلى العموم فإن المرحلة الابتدائية من إدارة رضا خان (الشاه) تميزت بتوتر حاد في الأوضاع في كافة المناطق التي يسكنها الكورد من هذه البلاد. وحتى تهدئة ذلك كان الطريق بعيداً.

---

[٢٠٣] الكسينكوف ب.، الانتفاضة التركمانية الكوردية، الطبعة الثانية، طشقند، ١٩٣٥، ص ٢٩-٣٢، و ٣و ٣٨و ٤-٤٦و ٥٣-٥٧و٦٣-٧١و٧٥و٧٧و٧٨و٧٩-٨٣. وبيريزكين ف. ف. وادي جورجان، مقالة عن الانتفاضة التركمانية الكوردية في اعوام ١٩٢٤-١٩٢٦، ص ٢٣، موسكو-طشقند، ١٩٣١، وروسنوف د. اي.، التركمان والكورد في شمال شرق ايران، مقالة جغرافية واجتماعية اقتصادية، في كتاب ف. بيريزكينا، في وادي جورجان، قبائل الشرق ، ص ١٤٦-١٥٠، عطايف خ. الحركة التحررية للتركمان في ايران ١٩١٧-١٠٢٥، عشق آباد، ١٩٧٠، ص ٦٩-٨٥.

المسألة الموصلية

ان مؤتمر لوزان الذي قبر الإمبراطورية العثمانية لم يستطع قانوناً صياغة مصير واحدة من اثمن أجزاء اثاره التي خلفها وهو ما يتعلق بولاية الموصل العراقية ذات الأهمية الاقتصادية (النفط) والجغرافية الستراتيجية. فقد أحيلت قضية الموصل لتحديد مرجعيتها شكلياً على بساط بحث عصبة الأمم. وان ولاية الموصل كلها التي احتلتها القوات العسكرية الإنكليزية الهندية في أواخر أيام الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة بريطانيا العظمى الاستعمارية بصفتها جزءاً مكملاً لأرض العراق التي هي منتدبة عليه. وان تصفية الخلافات بين أطراف النزاع شكلياً وفعلياً، وتحريكها نحو مخرج واحد، يمكن ان تحقق الفائدة الى بريطانيا فقط، وليس الى الأخر المدعي بالموصل الذي هو تركيا، وذلك لثلاثة أسباب. فأولاً ان إنكلترا هي المسيطرة على الموصل، وسيطرت على الشرق الأوسط بقوات عسكرية متفوقة وغير مستعدة للتنازل عن هذه اللقمة الدسمة لأي أحد. وثانياً ان تركيا المستنزفة من الحروب لسنين عديدة والتي هي بحاجة ماسة الى التقاط أنفاسها وإعادة بنائها لم تكن تملك إمكانيات حربية وسياسية لتعزيز مطاليبها. وثالثاً ان نفوذ بريطانيا العظمى وثقلها على المسرح الدولي لا يسمح لتركيا ان تنافسها. فإن إنكلترا (مع فرنسا) كانتا صاحبتي اليد الطولى في عصبة الأمم. ولهذا فإن النضال من اجل الموصل كانت تركيا خاسرة فيه مقدماً. ولكن هذا النزاع الذي استمر ثلاث سنين، تأثرت به قوى أخرى على المستوى العالمي، وبالدرجة الأولى السكان المحليون وبما ان هذه المسألة قد مست الأراضي الواقعة في قلب كوردستان، لذا فقد صارت لها صلة مباشرة بالمسألة الكوردية، كما صارت بذلك تمارس تأثيراً كبيراً على المصير اللاحق للشعب الكوردي. وكم كان ف. أ. غوركو كرياجين مصيباً عندما لاحظ في يوم ما بقوله "المسألة الموصلية تشكل... جزءاً من مسألة كوردستان الجبارة التي ستصبح في اقرب الأوقات تلعب دوراً حاسماً في الحياة السياسية للشرق الأوسط"[٢٠٤].

---

[٢٠٤] غوركو كرياجين ف. أ. الشرق العربي والامبريالية، موسكو، ١٩٢٦، ص ١١٩، في عملها الاخر يرى غوركو كرياجين الاوجه التالية لمسألة الموصل: أ. النفط ب. العرب ج. وهذا يكاد الاكثر اهمية الا وهو لن الوجه الكوردي في قضية الموصل

لقد كتبت مؤلفات واسعة ودرست دراسة كافية جوانب الدبلوماسية الخارجية عن الصراع حول الموصل في وقته. ولهذا فعند التذكير بجميع الصراعات الدبلوماسية الأساسية حول الموصل ينبغي العودة بالنظر الى دوافع العمل السياسي التي يهتم بها الأطراف والى ذلك الدور الذي لعبته المسألة الكوردية في مسالة الموصل.

كان مؤتمر لوزان قد كلف عصبة الأمم بان تعود للنظر بمسالة الموصل بعد تسعة اشهر، وبعبارة أخرى ان تعود الى رسم الحدود بين تركيا والعراق. وفي ١٩ نيسان/ أبريل ـ ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٢٤ ناقش هذه المسألة مؤتمر إنكليزي تركي في اسطنبول وانتهى بالفشل. وفي ١٠ آب/ أغسطس عام ١٩٢٤ أيدت عصبة الأمم رسم خط الحدود وفق ما يسمى "خط بروكسل" الذي عين الحدود بحالتها العملية في ٢٤ تموز/يوليو/ ١٩٢٣ وهو يوم توقيع اتفاقية لوزان. لكن تركيا استأنفت دعوى لدى محاكمة لاهاي، ألا ان ذلك انتهى بدون جدوى. وفي ٣٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٤ شكل مجلس تابع لعصبة الأمم لجنة لدراسة المسألة حول "حدود العراق" ومن ضمن أعضائها رئيس وزراء المجر السابق غراف تبليكي والدبلوماسي السويدي ي. آف. فيرسين والعقيد البلجيكي أ. باوليس. وفي ١٦ تموز/ يوليو عام١٩٢٥ فإن تقريراً ليس بصالح تركيا قد جرى توقيعه. أما في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر، تُليَ في عصبة الأمم القرار الذي ينص على ان الموصل يوصى بها ان تظل جزءاً من العراق، بشرط بقاء العراق تحت انتداب بريطانيا العظمى لمدة ٢٥ عاماً. وتجاوزت عصبة الأمم المسألة الكوردية . وجاء في قرار مجلس عصبة الأمم بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٦: "تستدعي الحكومة البريطانية بصفتها دولة الانتداب ان تقدم الضمان للسكان المحليين الكورد بالحكم الذاتي الذي عولج في تقرير اللجنة

الذي يؤدي الى تقرير مصير الدولة القومية لهذا الشعب... وفي نفس الوقت استغلال الكورد من قبل الانكليز ضد تركيا، وكذلك فمن المحتمل ضد الاتحاد السوفيتي ويضيف هذا الكاتب ان الاثوريين هم واحد من الاوجه الثانوية لقضية الموصل. وكما يبدو فإن غوركو كرياجين مؤيد لما كان متخذاً عموماً في لوساط المستشرقين السوفييت في ايامه لذلك حول المبدأ الباطل (وهو ماسيثبت لاحقاً)، عن الدور غير المستقل للحركة القومية الكوردية، وواصل كلامه بالقول ".. ان الكورد هم اداة فقط بيد هذه او تلك من الدول" بسبب تخلفهم وما يتبع ذلك. وهدف بريطانيا هو إقامة دولة كوردية بصفة حاجز لتهديد تركيا والاتحاد السوفيتي" وان انكلترا بعدما احتلت العراق كله قامت بعدة محاولات لتحويل منطقة الموصل الى بيمونت كوردي بلا نجاح. الحياة الدولية، رقم ١، ١٩٢٦، ص ٢٤و٣٥–٣٧. ولكن الحقائق نسفت هذه الاستنتاجات.

حول التدقيق عن أي الإجراءات التي امتثلت لنصيحتها هذه اللجنة في استنتاجاتها الختامية"[٢٠٥].

ان معالجة المجلس صارت إجراءات إدارية ينبغي اتخاذها لتطبيق هذه التوصيات في الحياة. وفي ١١ آذار/مارس عام١٩٢٦ أقر مجلس عصبة الأمم نهائياً "خط بروكسيل بصفته حدوداً بين ولاية الموصل العراقية وبين تركيا، وفي ٥ حزيران/ يونيو من نفس العام عقدت اتفاقية انقرة بين إنكلترا والعراق وتركيا حول إقامة الحدود العراقية التركية.

وهكذا فإن المعركة الدبلوماسية من اجل الموصل قد خسرتها تركيا كما كان منتظراً[٢٠٦]. فإن تقلباتها التي تعود لتاريخ الدبلوماسية ومضمونها تنطوي على أدراك مصالح غير قليلة.

ان المعاصرين يفتقدون ما يوصلهم للوثائق التي كانت سرية آنذاك، لأسباب مفهومة، عن دواوين السياسة الخارجية التابعة لهم، والتي تعبر عن اقتراحات متبيكنة غير قليلة عن دوافع تلك الاقتراحات أو النشاطات التي تهتم بها الأطراف، في سير النضال من اجل الموصل في مرحلة ما بعد مؤتمر لوزان، وعن الإمكانيات التي يمكن ان تتخذها تلك الأطراف بعد تنفيذ القرار الذي اتخذ في انقرة عام ١٩٢٦. وكثير من الانتقاد اتسم بطبيعة المنافسة أو المضاربة التجارية، ولكنه كانت ايضاً أفكاراً ذكية ناضجة ان لم تكن قد احتوت على الحقيقة كلها فقد كان بها جزء منها.

فمثلاً ان ف. أ. غوركو كرياجين، خرج بهذا الاستنتاج: "ان الهدف المنشود لإنكلترا هو إقامة دولة كوردية عازلة على حساب الأراضي التركية والفارسية والعراقية" لخلق تهديد لتركيا والاتحاد السوفييتي[٢٠٧]. أضاف: "فبعدما احتلت إنكلترا العراق كله قامت بعد تجارب لتحويل منطقة الموصل الى ينبوع كوردي. وكل هذه المحاولات انتهت بالفشل بفضل الانقسام القبلي للكورد والعداء الإقطاعي الذي يفصل بين الزعماء"[٢٠٨]. ان هذه هو التحليل المماثل

---

(٢٠٥) آسيا الفرنسية، ١١–١٩٢٥، ١٢، ص ١٠.

(٢٠٦) المخاوف البريطانية مزاجية، بقلم الكاتب الالماني كارل هوفمان، الذي ذكر في كتابه السياسة النفطية والامبريالية الانكليزية–السكسونية" لينينغراد، ١٩٣٠، يقول: ان قضية الموصل كانت قد تقررت عملياً منذ ربيع عام ١٩٢٥، ولكن المهمدات لهذا الحل كانت قد هيئت منذ صيف عام ١٩٢٥، فإن تركيا كانت موجودة طوال عدة سنين في طوق من الحصار الدبلوماسي وعجزت عن فعل اي شئ من دون العثور على ذلك الحليف القوي الذي كان مستعداً للدخول في حرب من اجلها ضد بريطانيا العظمى"، ص ٣٩٢.

(٢٠٧) غوركو كرياجين ف. أ.، الشرق العربي والامبريالية، ص ١١٩.

(٢٠٨) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

للمعلقين الصحفيين السوفييت في السنوات العشرينيات. وهو أمر كان مسلماً به، نشأ في ذلك الوقت من الفزع الإنكليزي المشهور، والذي لم يكن له أي براهين تدعمه. وفي الواقع، كما سبق وقيل بهذا الشأن وكما سيعرض فيما بعد، فإن الإنكليز لم يحرجوا الكورد ولم يستغلوا الورقة الكوردية ألا بمنتهى الحذر والمسالمة. وقد بدا ان توقعات غوركو كرياجين التالية لم تتحقق: ".. ان قرار عصبة الأمم (حول الموصل - الكاتب) تتضمن في الواقع معنى ورقياً مجرداً، وليس بإمكانها تصفية الصراع الموصلي. ان وضع الصليب في هذا الإقليم ذي المصالح النفطية القومية العالمية والحقائق الستراتيجية المجردة التي تتضمن أهمية جبارة لتركيا والعراق وانكلترا، ثم أخيرا مع المشاكل القومية المعقدة التي تشغل المشكلة الكوردية منها المرتبة الأولى ستفرض التفكير على انه رغم كل شيء، فإن هذا الإقليم سيكون الدافع القريب للصراع الدموي القادم في الشرق الأوسط"[٢٠٩]. ولكن هذا الكاتب لم يظهر انه مصيب في رأيه ألا جزئياً وذلك في لحظة كتابته هذه السطور. فإن الموصل ظهر أنها صارت فيما بعد إقليماً لصراع حاد وواحداً من النقاط الساخنة في الشرق الأوسط.

في المؤلفات التي كرست لمسألة الموصل أجريت محاولات مختلفة لإبراز هذه أو تلك من خطوط الصراع الصغيرة ووضعها في المرتبة الأولى، فإن مؤلفين اثنين لواحدة من أوائل الاطاريح العلمية الرئيسية في المسألة النفطية هما ف. ب. برونشتين وف.غ. روزينبلوم كتبوا: "... التعقيد في مسألة الموصل يمكن تفسيره بتشابك عدد من التناقضات الاقتصادية والسياسية مع عدد كامل فيه من مجموعة من المشاكل القومية ذات ارتباط مع حل المسائل العربية الكوردية. ان الموصل هي "جبل طارق الشرق الأوسط)"[٢١٠]. ولكن هذين الكاتبين وغيرهما لم يضعا على رأس الزاوية جانب العامل الاقتصادي مع كل ما ينطوي عليه من الأهمية. فقد كان ينبغي قبل كل شيء تحديد الحالة السياسية العالمية للخزين الرئيسي من النفط العراقي (آنذاك) في ولاية الموصل، لأنه بدون هذا فإن الادعاءات بهذه الجائزة الثمينة بمنطقة الشرق الأوسط كلها - آبار نفط كركوك والموصل لا تحول دون الاتفاق على مقدار حصة مساهمتهم، فضلاً عن المجازفة برؤوس الأموال المطلوبة لتنظيم الاستخراج وتصدير

---

[٢٠٩] المصدر نفسه، ص ١٤٢.

[٢١٠] بروشتين ف. ب. و روز ينبليوم ف. غ.، الملحمة النفطية، البترول، موسكو-لينينغراد، ١٩٣٥، ص ٤٢٢.

النفط العراقي. لقد كتب الصحفي الألماني اكس. ستورمير في أثناء احتدام أزمة الموصل: "... ان مسألة "الموصل" الإنكليزية التركية هي بالنسبة الى إنكلترا بالدرجة الأولى مسألة ذات صلة مع السياسة الإنكليزية العربية، اما بالدرجة الثانية فهي فقط مسالة النفط". والكاتب واثق ان خسارة تركيا لولاية الموصل كلها تقريباً هو أمر حتمي، وان السؤال باقٍ حول التعويضات[٢١١]. وبالمناسبة، بحسب رأي ستورمير فإن السياسة غير المحددة بالذات حول مسالة الموصل حظيت بدعم نشيط من قبل أوساط العمل التجاري الأمريكية هذه الأوساط التي هي واحد من كبار الذين يضعون عيونهم على نفط الموصل في هذا الإقليم: "عدم فائدة ثمرة مشروع الامتياز..[٢١٢] يبين بوضوح مدى تحفظ الأوساط المالية الأمريكية في تثمينها لعدم الاعتماد على الجو السياسي في الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك عن عدم الارتياح، من وجهة النظر الأمريكية لحل المسالة المتعلقة بقضية الاقليات الاثنية العرقية والدينية في تركيا... في انه سيمارس بلاشك تأثيراً سلبياً على الرأي العام في المجتمع الأمريكي"[٢١٣].

وهكذا فإن العامل الاثني السياسي إذا لم يكن قد اتخذ في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك الأسبقية، فقد كانت له أهمية جوهرية شاملة. ألا ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تشارك مشاركة مباشرة في الصراعات الدبلوماسية حول الموصل وذلك أولا بعد موقفها الاعتزالي عموماً، وثانياً ان السياسة الإنكليزية كانت مناسبة تماماً للأمريكيين في ضم الموصل الى كيان المملكة العراقية التي هي تحت سلطة إنكلترا، أي ان هذا به ضمانة لسياسة الاستقرار في الإقليم التي هي مرغوبة تماماً لتجارة النفط. ومثل هذا كان مناسباً لفرنسا التي تخلت عن الادعاء بالموصل، الا أنها كانت ايضاً يراودها أمل الحصول على منفذ الى نفط الموصل. وبهذه الصورة فإن بريطانيا العظمى استطاعت بدون خوف من تدخل الدول الأخرى عندما أحبطت آنذاك محاولات تركيا إعادة الموصل إليها.

---

[٢١١] الحياة الدولية، عدد ٢–٣، ١٩٢٤، ص ٦٦.

[٢١٢] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردي'، ص ٢٦٩–٢٧١.

[٢١٣] الحياة الدولية، عدد ٢–٣، ١٩٢٤، ص ٧٤، مثلما كتب هوفمان لن الولايات المتحدة الامريكية لم تلتفت كثيراً الى مسائل مثل الانتداب البريطاني على العراق، و "الى السياسة البريطانية في الانتفاضة الوردية"، ص ٣٦٣.

ورغم ان لندن في أثناء مصارعتها مع تركيا من اجل الموصل، كانت بيدها جميـع الأوراق الرابحة، فإن الإنكليز اضطروا الى اجتياز عراقيل غير قليلة، ومصدرها بالأساس ليس التلاعب التركي المعاكس بقدر ما هو عليه الوضع المتقلقل في العراق البلد الذي هو تحت الانتداب. فإن قسماً كبيراً من المجتمع العراقي، ومنذ البداية الأولى للاحتلال البريطاني نظروا نظرة عداء الى ظاهرة الاستعماريين الجدد، كما نظر الى أقامتهم لنظام العائلة الهاشمية الملكي بأنه غير شرعي اعتماداً على تأييد فئة ضيقة من أذناب خدم إنكلترا الذين تدعمهم إنكلترا وتدفع لهم. والمثال على هذه النوعية من الشخصيات هو الجنرال نوري سعيد الذي شغل مناصب سيادية في الحكومة خلال أربعين سنة من السيطرة البريطانية المباشرة وغير المباشرة على العراق. وطوال هذه الحقبة من الزمن من وجود الإنكليز في العراق فإنهم كانوا كمن يجلس على بركان كثيراً ما كان يستيقظ. ولهذا فإن أي خطوة في السياسة الخارجية تتعلق بالعراق، كانت لندن تضطر الى ربطها مع الحاجات الحيوية لسياستها الداخلية في البلاد. وان هذا له صلة بمسألة الموصل. فالأوساط القومية العربية العراقية ممن هم تابعون للتوجهات البريطانية أم الوطنية، أرادوا الاحتفاظ بولاية الموصل ضمن الدولة، وان الإنكليز استغلوا هذه اللحظة لتمرير معاهدة عام ١٩٢٢ الإنكليزية العراقية الاسترقاقية عبر المجلس التأسيسي عن طريق ربط المجلس "بعقدة الموصل". وكانت السلطات الإنكليزية قد هددت العرب بأنها سترفض الدفاع أمام تركيا عن حق العراق بالموصل إذا لم يصدّق المجلس التأسيسي على المعاهدة[٢١٤]. وتم توقيع المعاهدة في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩٢٤ بستة وثلاثين صوتاً من النواب (اكثر بقليل من نصف جميع أعضاء البرلمان) بشروط تحتم على الحكومة مراجعة النظر في المعاهدة (!) ومن ثم إلغاؤها فيما لو لم يتم ضم ولاية الموصل الى العراق[٢١٥].

مع كامل أهمية العامل العراقي الداخلي فإن المصالح الإمبراطورية الإنكليزية في أثناء النظر بمشكلة الموصل كانت لها الأفضلية من حيث الأهمية. وقد كتب كرافورد برايس المراسل الدبلوماسي لصحيفة "ساندي تايمس" البريطانية في ١٨ أيار/ مايو عام ١٩٢٤: عدا شروط الدفاع عن "الحلفاء العرب" "... توجد إعتبارات ذات أهمية سياسية من الدرجة

---

[٢١٤] ايراندوست، الصراع من اجل الموصل، المصدر نفسه، عدد ٤-٥، ١٩٢٤، ص ١٠١.

[٢١٥] فيدتشينكو أ. ف.، العراق في النضال من اجل الاستقلال ١٩١٧-١٩٦٩، موسكو، ١٩٧٠، ص ٣١.

الأولى. فإن جبال راوندوز التي تشكل الحدود الشمالية لولاية الموصل هي حدود فصل مائية بين مجالين هما دول الطرق البرية والدول البحرية، وهي بكلمة اكثر وضوحاً أنها حدود طبيعية بين النشاطين الإنكليزي والروسي. وان إبقاء منطقة هذه المحافظة بأيدي الأصدقاء هو، مستقبلاً، أمر جوهري للتطوير الخالي من الخطر وحماية خطوطنا الجوية الإمبراطورية في الطريق الى الهند. وفي نهاية المطاف فإن هناك النفط، وهو الذريعة التي لم أتوقف أنا عندها لحد هذه الآونة، والذي أهميته تتضاعف باستمرار. فهل ان مكامن النفط ستصدق مع مواردها التجارية المتوقعة. أن هذا السؤال يحتاج الى الإقناع. ومن الطبيعي ان الدبلوماسية ليس في إمكانها الا الاعتراف بأهمية النفط ولكنه ليس تكفي الإشارة الى ان وجود هذه المادة الثمينة هو الحجة الوحيدة ان لم تكن الرئيسية لوقوف بريطانيا ضد تركيا"[٢١٦].

ولهذا فإن مسالة الموصل، وشأنها في ذلك شأن أي مسألة هامة في السياسة الخارجية للإمبراطورية البريطانية، لابد من ان تثير خلافات جدية في مؤسستها الحاكمة. ان هاجس الخوف عبرت عنها المعارضة المحافظة فقط (رئيس الوزراء السابق غ.اسكفيت وجريدة "التايمس" والأوساط المقربة منها) حيث ان إعتراضاتهم على "ان الخط عبر جبال شمال كوردستان" هي "خطوة تمهيدية" للتحرك نحو القفقاس ونحو البحر الأسود، وهو ما ينطوي على مجازفة خطرة[٢١٧]. غير ان هذه القضية لم تذهب الى ابعد من هذه الخشية وفي الحقيقة فإن بعضاً من الصحافة الليبرالية والاحتكار الصحفي للورد بيفربروك (الذين تقف وراءهم دوائر ذات اهتمامات بالنفط "التركي"سابقاً) قد أعطوا الأسبقية للمسألة النفطية، وهو ما ظهر في المباحثات مع الأتراك، الا ان خط السياسة الإمبراطورية لوزارة المستعمرات هو الذي انتصر (هكذا تسمى "المدرسة" الإنكليزية–الهندية) التي هي برئاسة اللورد ايمري[٢١٨].

---

[٢١٦] ايراندوست، الصراع من اجل الموصل، ص ١٠١–١٠٢.

[٢١٧] المصدر نفسه، ص ١٠٢.

[٢١٨] ايراندوست، السياسة البريطانية الملتوية في الشرق الاوسط، الحياة الدولية، عدد٤، ١٩٢٦، ص ٣٢. ان الليبراليين ارتابوا ونقدوا السياسة الامبريالية بشأن قضية الموصل، وان كينيث وليم في انتقاده لهذه السياسة قائلاً ان مساعي بريطانيا للاحتفاظ بالموصل هي: نقطة الذرة في السياسة الرامية الى إقامة دولة حاجزة، ثم كتب ايضاً في صحيفة ثم كتب ايضاً في صحيفة ليبير ميتشلي: "... ان الموصل تشكل محاولة لاقامة ذلك النظام من دولة حاجزة بين البحر المتوسط والهند الذي كان حتى وقوع الحرب مبدأ غير قابل للالغاء في

المهمة الرئيسية بالنسبة الى لندن تتلخص في ان البريطانيين يحتفظون تحت أشرافهم بواحد من أغلى مكتسبات الحرب العالمية الأولى المتمثلة بإقليم الموصل ذي الأهمية الجغرافية السياسية والجغرافية والاقتصادية الذي أدعت به تركيا ادعاءً (جيوبوليتيكياً على الأرجح). فإن تركيا استخدمت عدا البراهين التأريخية براهين اثنية بالأساس، أي أنها اعتمدت على ان من يقطن على جانبي الحدود بين جنوب شرقي الأناضول وبين العراق إنما هم في الواقع جماهير السكان الكورد ذوو الأصل الواحد. وان المندوب التركي علي فتحي بيك في جنيف صرح في مقابلة له في ٧ أيلول/سبتمبر عام١٩٢٤ بان الكورد يشكلون الأغلبية في الموصل و"ان التركيبة الاثنية في الموصل هي مثلما في تركيا حيث يتمتع الكورد بالحقوق على قدم المساواة مع الأتراك"[٢١٩].

تصاحب الجدل حول الموصل مع ادعاءات أرضية يتطلب تثبيتها بإجراءات دقيقة في مكان النزاع. فإن تركيا التي كانت تحلم باستعادة هذه الولاية، واصلت ما كانت قد بدأته بعد انتهاء الحرب العالمية من أعمال تجسسية تخريبية بين القبائل الكوردية والسكان الأتراك المحليين (التركمان). ولم يكن الإنكليز غير راغبين في الاستيلاء على أراض ستراتيجية مهمة شمال الخطوط المتنازع عليها. وهدفهم كان ان يوحدوا مع لواء الموصل ثلاثة اقضية في سنجق حكاري تعتبر "مراكز تكتيكية للعمليات الإنكليزية في مسألة الموصل" الأمر الذي دفعهم الى افتعال مطالبات مناسبة[٢٢٠]. في ٢٣ سبتمبر/ أيلول عام ١٩٢٤ كتبت "مجلة دي ديبا" عن طلبات الممثلية البريطانية في مؤتمر اسطنبول ان تقتطع من تركيا "النصف الكريم" من حكاري. "ان بإمكان النتوءات الجبلية التي تطالب بها إنكلترا أن تتحول الى

سياستانا الشرق اوسطية و التي تضعضعت تماماً في اعقاب الحرب من جراء تطور الروح القومية في الشرق الاوسط والدعاية الناجحة لسلطات روسيا السوفيتية. (بالمصدر نفسه في ص ٢٤). ولكن الليبراليين بذاتهم عندما كانوا لوقت قصير في سدة السلطة في بريطانيا العظمى في السنوات العشرينيات والثلاثينيات لم يتخلوا عما سبق لهم وانتقدوه من اوضاع السياسة الامبراطورية.

[٢١٩] ايراندوست، الصراع من اجل الموصل، ص ١٠٣، في مؤتمر اسطنبول اعلن علي فتحي بيك (يوم ٥حزيران، نهار اختتام المؤتمر): "ان تركيا هي دولة جمهورية مشكلة من قبل الاتراك والاكراد وفق قواعد المساواات. وإن ٩٠٪ من سكان الموصل هم من الكورد والاتراك"، (اورينت موديرنو)، ١٥تموز ١٩٢٤.

[٢٢٠] المصدر نفسه، ص ١٠٤–١٠٥.

مخيم قوي تستطيع إنكلترا منه السيطرة على منطقة وان وديـاربكر واورومية وعلـى جميـع الممرات والطرق التي تقود الى أرمينيا ونحو القفقـاس والى بـلاد فـارس". وحتـى ان الإنكليـز وجهوا الى الأتراك إنذارا نهائياً طلبوا فيه ان يتم خلال ٤٨ ساعة إخلاء هـذه الاقـضية، ألا أن الأتراك اظهروا الصمود ولم يتخاذلوا أمام التهديد[٢٢١].

ان الادعاءات بالأراضي من قبل الطرفين، كانت تدعم بالقوة العسكرية، الا ان ذلك لم يكن يستخدم استخداماً مباشراً لأسباب مفهومـة، بـل كـان يـستخدم بالتـدريج، بواسـطة عمليـات فدائية ولكنها تنفذ قبل كل شيء بيكرٍ غريبة. فقد كان الأتراك يحرضون القبائل الكورديـة في شمال العراق ضد الإنكليز، عن طريق مساعدتهم بالمال والسلاح. اما الإنكليز فقـد حركـوا الى الأمام المتطوعين الآثوريين "الليفي المتغطرسين" مع مساندتهم بالطـائرات، وكيلـها الوعـود لهم برجوعهم الى حكـاري "مـوطنهم التـأريخي، مـن حيـث كـانوا قـد طـردوا في أثنـاء الحـرب العالمية. وتحدثوا حتى عن نية إنكلترا بتأسيس نوع ما يـشبه "حـاجزاً" لهـم مـا بـين تركيـا والعـراق[٢٢٢]. ولكـن أي شـيء جـوهري لم يثمـر عـن ذلـك خاصـة مـن وراء هـذه الإجـراءات الإضافية بين انقرة ولندن. فإن الحركة الكوردية في شمال العـراق مالـت بوضـوح الى الخمـود. وعدا ذلك فإن كورد العراق وليس فقط كورد تركيا تعـاملوا تعـاملاً عـدائياً علـى العمـوم ضـد تركيـا، ومـا كـانوا راغبين في ان يـصبوا المـاء بطاحونـة الأتـراك. فـإن شـدة القمـع القاسـي للانتفاضة الكوردية في تركيا حولت نظرة كثير من قادة كورد العراق عن انقـرة، بحيـث يمكـن القول بالمناسبة أن هذا التحول قد أخذتـه لجنـة عـصبة الأمـم بنظـر الاعتبـار بـشأن مـسالة الموصل[٢٢٣]. وكذلك فإن لندن بعكس توقعات الكتاب السوفييت التي سبق الكـلام عنهـا، لم تحاول أبدا دعم القومية الكوردية حيثما تكون، حتى ولو في تركيا. ولم تكن لدى الإنكليز أيـة نية، مهما كانت جديتها، لإثارة المسألة الاثورية. فإنهم قد ابدوا بهذه المـسألة اهتمامـاً نفعيـاً بشكل استثنائي باعتبار أن الاثوريين قوة بوليسية محاربة من المرتزقة[٢٢٤].

---

[٢٢١] المصدر نفسه، ص ٩٠–١٠٦.

[٢٢٢] المصدر نفسه، ص ٩٠و١٠٣.

[٢٢٣] عارفا ايتش، الكورد، ص ٣٨.

[٢٢٤] وهذا مثال آخر ايضاً "إن انكلترا في جميع الاحوال ركزت الاهتمام على الوقت المناسب للانتفاضة القومية" الكوردية ضد تركيا. والمملكة الكوردية المستقلة، التي يحلم بها رجال البترول البريطانيون ستصبح

وعلى هذا فإن الوضع الداخلي في شمال العراق وعلى خطوط الحدود التركية العراقية لم يستطع ممارسة نفوذ حاسم على سير الصراع حول الموصل. فهو باستطاعته فقط أن يكون الخلفية التي يتوسع وراءها نزاع الأطراف المتصارعة من اجل إقامة رقابتها على اثنوغرافية كوردستان التي استنفد كل طرف منها حججه. وفي هذا الصراع فإن كلاً من لندن وانقرة له خططه في ما ينوي عمله.

أن كل طرف كان ممتلئاً شكوكاً تجاه نوايا الطرف الآخر حول ما يتعلق بالكورد وكوردستان. فالأتراك يحسبون أن الإنكليز يتابعون كالعادة، خطى سياسة فيرساي وسيفر ويحتشدون فوق ارض العراق وتركيا، و"من الممكن" إيران "فيقيمون دولة كوردية مستقلة تحت التاج البريطاني". أما في حقيقة الأمر، وكما هو معروف، فإن هذه الفكرة أيدتها لندن أولاً بشكل قاطع بقوة (كوردستان بدون أقسامها العراقية والإيرانية) وثانياً فإنها سرعان ما أزاحت هذه الفكرة جانباً بعد سيفر باعتبارها غير عملية. والحق يقال، أن من بين بعض الاستعماريين البريطانيين البارزين من ظلوا ايضاً مؤيدين لهذه الفكرة (أي .سون، على سبيل المثال) الا أن من انتصر هم المعارضون لها ممثلين بشخص بيرسي كوكس الذي هو واحد من قادة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ومناصروه المتنفذون بهذه الفكرة. أن بعبع كوردستان "المستقلة" فيما لو ظهرت موقتاً فهي فقط من أجل أهداف خدمية دعائية. وبحسب الكاتب الإنكليزي ج. لينتشوفسكي "فإن تأييد المطاليب الكوردية استخدام فقط بصفة سلاح ضد القوميين الأتراك المتعنتين". وطبيعي أن الموقف السلبي من لندن، بشأن استقلال كوردستان كان معروفاً بصورة جيدة من قبل انقرة، ولكنه كان من غير الممكن التخلي عن الورقة الكوردية الحاضرة، حتى ولو كانت الورقة الرابحة غير موجودة في ربطة ورق اللعب الإنكليزية. وان هذا قد سمح للأتراك بإتهام الإنكليز "بمؤامرة هدفها تمزيق وحدة تركيا السياسية والأرضية"[٢٢٥]. والخلاصة أن هذه الورقة الكوردية في يد الدبلوماسية الإنكليزية صارت سلاحاً للتأزم المتبادل.

نتاجاً عراقياً ثانياً فيما لوكان قد حدث ذلك خلافاً للواقع. فإن هكذا مملكة ستمهد الطريق نحو التوسع الانكلو–ايراني نحو الشمال.. (لمحات دولية، الحياة الدولية، العدد ٢، ١٩٢٥، ص ١٤٢).

[٢٢٥] انظر: ماتفييف ك. ب. (بار ماتاي)، مار يوحنا أي. أى. القضية الاثورية في اثناء الحرب العالمية الاولى وما بعدها ١٩١٤–١٩٣٣، الفصل الرابع، وماتفييف ك. ب. الاثوريون والمشكلة الاثورية في التأريخ الحديث والمعاصر، الفصل السادس.

لم تكن الأمور سهلة عموماً على الدبلوماسية البريطانية في استغلالها الذرائع الكوردية في النزاع مع تركيا. فإنها من جهة كانت يدها مكبلة بالوعود التي أعطتها في لوزان، ومن قبل لوزان ايضاً حول مراعاة الحقوق القومية لكورد العراق، والعمل من اجل تطورهم وغير ذلك، رغم أن هذه الوعود كانت قد أطلقت بصيغة غير محددة بالذات وغير ملزمة. ومن ناحية أخرى، فإن أي إشارة بهذا الاتجاه كانت تثير إمتعاضاً حاداً من الجانب التركي، وتخلق المتاعب في المباحثات بشأن تسوية مسألة الموصل التي كانت لندن مهتمة بالتأكيد في إنهائها بسرعة ونجاح[٢٢٦]. ألا أن وزارة الخارجية البريطانية - فورين اوفيس - كتبت الى السفارة البريطانية في اسطنبول، أن الحكومة البريطانية ليس في وسعها النكوص عن تقديم بعض الحقوق لكورد العراق، وإلا فإن لجنة عصبة الأمم يمكنها بحسب توصية منها أن تعطي الأراضي المتنازع عليها (أي ولاية الموصل) الى تركيا. ولصالح الحكومة ألحوا لاحقاً على السفير العمل على تقليص عدد الكورد كعنصر لا يعرف الهدوء تحت الإدارة العراقية ولكن مع التحكم بالمناطق الكوردية التي تعتبر جزءاً مهماً من ولاية الموصل - Sine Quanon، أي انه شرط لابد منه، لقيام الدولة العراقية. وكان من النافع لكل من الإنكليز والأتراك تبديد المخاوف التركية بشان "الحكم الذاتي الشكلي لكوردستان" على حدودها. فإن هذا من غير الممكن فعله، حارمين كورد العراق حقوق الحكم الذاتي، تلك التي أعطيت لهم. ولكنه ليست هناك أي نية لإقامة دولة كوردية ذات حكم ذاتي في العراق. ويجب إبلاغ الأتراك بذلك[٢٢٧].

ان التعليمات متضاربة بما فيه الكفاية كما هو الأمر واضح، وتحمل بالطبع طابعاً معادياً بصراحة للكورد، الا انها منحت الانكليز مجالاً كافياً للمناورة في اثناء الاتصالات مع الاتراك. ولهذا فإن الممثليات البريطانية في تركيا والعراق مارست التأثير على الاتجاهات التي هي بحاجة لها في عمل اللجنة ذات الاطراف الثلاثة التابعة الى عصبة الامم، وبذلك حيدت الدسائس

---

[٢٢٦] لينزويسكي ج.، الشرق الاوسط في الاوضاع العالمية، الطبعة الثانية، ١٩٥٧، ص١٣١

[٢٢٧] في خلال انعقاد مجلس عصبة الامم بشهر ايلول ١٩٢٥، اعلن اللورد ايمري بأسم الحكومة البريطانية، ان انكلترا تعطي حكماً للسكان الكورد في العراق. ورغم ان هذا الصوت كان فارغاً، فإن توفيق رشدي بيك المندوب التركي رد على ذلك رداً حاداً جداً، اذ صرح ان الكورد هم من التبعية التركية ولذا فهم لا يملكون حق الادارة الذاتية، (بونشتين ب. ب. و روز يتبليوم ف. غ. الملحمة النفطية، ص ٤٣٥).

التركية، فاستغلت بمهارة المشاعر المعادية لتركيا لدى كورد العراق الناشئة من جراء العمليات الانتقامية التركية في كوردستان تركيا[٢٢٨].

الجانب التركي في مواجهته للجانب الانكليزي عرض حججه وضغط، بل ونفى على العموم ان يكون هناك معنى معين لمسالة كوردية. فإن عصمت باشا صرح في أواخر عام ١٩٢٣، عندما بدأ النزاع الانكليزي التركي يأخذ مجراه في حينه، بان الكورد، بموجب "العهود القومية" يحسبون من "الاكثرية الموصلية"، "والاتراك والكورد يشكلون قومية واحدة، ولهذا يجب النظر اليهما كعنصر واحد". ويجب ان يؤخذ هذا بنظر الاعتبار في المباحثات حول الموصل[٢٢٩]. وقال توينبي، في عام ١٩٢٤ ان رئيس الوزراء رؤوف بيك، ذكر ان تركيا بحاجة الى الموصل ليس من وجهة نظر اقتصادية او ستراتيجية، بل من وجهة نظر سياسية لتعلق ذلك بالمسألة الكوردية، معتبراً هذه المسألة مسألة ارض بصورة استثنائية، بل وعلى حد قوله انه حتى معاهدة سيفر قد اعطت الى تركيا القسم الشمالي من كوردستان[٢٣٠]. وبحسب راي توينبي، ان ما هو مزعج الى تركيا هو سير المناقشات حول مسألة الموصل في عصبة الأمم، وان تطبيق خط بروكسل يوضح ان الجانب التركي، على خلاف الانكليزي، ظهر انه يعطي تأكيدات حول ان هذه الاراضي المتنازع عليها في حالة نقلها الى تركيا فستقام الادارة الذاتية للكورد وستحظى حقوقهم القومية بالاحترام[٢٣١]. وفي خلال المباحثات الطويلة فإن الجانب التركي كان طوال الوقت يلتفت الى الوضع في الجزء التابع له من كوردستان، على افتراض انه بعد القضاء على الانتفاضة، فإن من الممكن استخدام القوة لاحتلال الموصل دون الاخذ بالحسبان كيف سيكون استقبال الكورد لهم[٢٣٢].

وعلى العموم فإن هؤلاء الكورد باغلبيتهم الساحقة لم يحلموا بعودة السلطة التركية. وبحسب ما أظهرته الحسابات حول عمل لجنة عصبة الامم فإنه حتى العشائر التي كانت

---

[٢٢٨] أرشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٠٤، ص ١٠٢-١٠٣، رقم ١١٥، في ١٩٢٥/١١/٣٠، مستنسخة.

[٢٢٩] الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٠٠، ص ٢٦-٢٧، ٣٢-٣٣١.

[٢٣٠] مودرين تركي يد، اي.، ج. ميارس أ، و أي، ١٩٢٤، ص ٢٢.

[٢٣١] فوستر ايتش. أ. العمل العصري في العراق، ص ١٧٤.

[٢٣٢] توينبى أ. ج.، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، ص ٥١٣.

مقتنعة بدعاية الاتراك قد فضلت الاستقلال، وليس تجديد الهيمنة التركية. وان المواد التي جمعتها اللجنة كانت تفيد بأكثريتها عن شعور الكراهية لدى كورد العراق نحو الاتراك[٥٣٣].

ومن الطبيعي ان الانكليز في خلال مناقشة قضية الموصل في عصبة الامم، استخدموا هذه المواقف باذلين الوعود باعطاء الكورد في ولاية الموصل حكماً ذاتياً ادارياً محلياً (وهم غير مستعدين مطلقاً لتنفيذ هذه الوعود)[٢٣٤].

ولهذا فما كان من السهل على الوفود التركية في عصبة الأمم عرض الموضوع الكردي في اساس مطالباتهم بالموصل، فإنهم قد فضلوا الاستناد على اهتمامهم بالنفط وبالثروات الاخرى بالولاية. والحوا كثيراً مطالبين بالاعتراف بحقوقهم في ان يشاركوا في تقرير مصير شمال العراق، بل وحتى عبروا عن استعدادهم لاستخدام القوة العسكرية. ولكن هذا التهديد تبخر في الهواء[٢٣٥]. وكما كتبت مجلة "نير ايست" "..... ان ما يقلق تركيا هو ان جزءاً من كوردستان سيصبح خارج حدود تركيا، الا انهم لم يتخذوا أي اجراء بشان اكرادهم وغير مكترثين بكل ما يحدث في المناطق الكوردية الاخرى". فالموصل اصبحت بيد الانكليز، وان تركيا لن تدخل في حرب[٢٣٦].

ان العقدة بالنسبة الى لندن في المباحثات مع انقرة حول الموصل لم تكن محصورة في حماية الولاية من الاعتداءات التركية واقامة رقابة بريطانية وطيدة وطويلة الامد عليها (فإن هذا كان مضموناً هكذا بشكل اكثر او اقل)، بل في ان لا تكون هذه القضية "حجر عثرة في الطريق نحو اقامة صداقة انكليزية تركية". فمن المعروف ان تركيا كانت بالنسبة الى انكلترا البلد المفتاح لها الى الشرق الأوسط، وبدون اعادة العلاقات وتوطيدها معها فلا مجال للتفكير عن الأمل في الدفاع عن مصالح الامبراطورية البريطانية في شرق البحر المتوسط والمناطق المتاخمة له. وإن اقامة نوع ما من "بؤرة قومية كوردية" في العراق سيكون "تهديداً مباشراً

---

[٥٣٣] الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٤٨، ص ١٣٦، من لبيندسي الى أو. تشيمبرلن في ١٤ نيسان ١٩٢٥.

[٢٣٤] أورينت موديرنو، ١٥ نيسان ١٩٢٥، ص ١٩٨.

[٢٣٥] المصدر نفسه، رقم ٨، آب ١٩٢٥، ص ٤١٢، ورقم ١٢، كانون الاول ١٩٢٥.

[٢٣٦] الشرق الاوسط، رقم ٦٩٩، ٢ تشرين الاول ١٩٢٤، ص ٣٥٠ ورقم ٧٤٦، ٢٤اب ١٩٢٧، ص ٢٤٣.

الى لُب السياسة التركية" ولكن بامكانه "تسديد ضربة شديدة مباشرة الى الهدف". ومن الممكن بحسب ما واصل ليندسي ان الحكومة البريطانية أوقعت نفسها "بشبهة لا يمكن اصلاحها بكونها تشجع القومية في كوردستان الجنوبية". واذا لم يكن هذا ايضاً فمن الواجب ان لا تضطر عصبة الامم ان ترغم دولة الانتداب على اتخاذ اي نوع من التعهدات في هذا المضمار.

أوستن تشيمبرلن، ساند السفير ووزع جميع النقاط على الحروف. ورأى الصعوبة محصورة فقط في تغيير تلك الحقوق الذي اعطيت الآن للكورد العراقيين، وهي التي كان وزير المستعمرات ايمري قد اعلنها بخطابه امام عصبة الامم يومي ٣و٤ ايلول/سبتمبر عام ١٩٢٥. وكما يبدو فإن هذه الصعوبات قد حسبها ان من السهولة تجاوزها لانه اكد للسفير ان الحكومة البريطانية ليس لديها النية في احياء السياسة المعلنة في سيفر[٢٣٧].

ان البراهين التي قيلت من قبل الجانب البريطاني لم تبدد شكوك الاتراك التي كانت تعرقل المحادثات. وفي ٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٢٥ تقدمت وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة كانت قد لخصت جوهر النزاع. وجاء فيها ان ما يظهر في سياسة كمال هما رأيان: (١) رأي ثانوي هو الهيبة. (٢) رأي اكثر اهمية هو مسألة كوردستان. ان السياسة الكمالية تؤدي الى تذويب السكان الكورد في الدولة التركية الجديدة. اما السياسة الانكليزية في العراق فهي تسعى الى اقرار "بداية حكم ذاتي بين كورد العراق". وان هذا سيزيد من صلابة مقاومة كورد تركيا ضد عملية التذويب، وستدفعهم يميلون "..نحو الاتحاد مع اخوانهم شبه المستقلين في العراق". من هنا تنطلق مصلحة تركيا في ضمان الحدود العراقية. ولكنه من الصعب القول كيف سيكون تنفيذ هذا الضمان، دون اعطاء "الكورد حقوقاً لا جدال فيها في التطور القومي ونحو الاستقلال الذي هو الهدف النهائي".

وتتضمن المذكرة الاسس التالية من اجل التوافق في النزاع: أ- ضمان ضد خطر خسارة تركيا لكوردستان. ولو ان من الصعب فعل هذا، ولكن المسألة تستحق المناقشة. ب - تنازلات باستطاعتها "انقاذ ماء وجه كمال ليحصل مقابلها على تعويضات سياسية. وتذكر العوامل التي بامكانها الحيلولة دون وقوع اعتداء تركي على العراق: فإن كوردستان تركيا

---

[٢٣٧] المصدر نفسه، رقم ٧٤٨، في ١٠ ايلول ١٩٢٥، ص ٣٠٢.

بصفتها موخرة، ماتزال غير مستقرة وخطوط المواصلات معطلة في هذه المنطقة التي يسكنها العرب والكورد والمسيحيون والتركمان[٢٣٨].

ومن خلال كل هذا فإن ادارة السياسة الخارجية البريطانية لم يكن لديها اي اهتمام، من جميع الوجوه، في حل القضية الكوردية بشكل خاص، كجزء رئيسي لابد منه، في مسألة الموصل. فإنهم كانوا هناك منشغلين بالمسألة التركية وتوطيد ماخربته الحرب وموضوع التدخلات الانكليزية التركية اما بشأن الكورد فإنهم نظروا اليهم بصفتهم وسيلة تستطيع ان تساعد او تعرقل هذه العلاقات. وان المصالح القومية للكورد انفسهم لم تؤخذ بنظر الاعتبار تماماً. وعن هذا الاهمال تروي المباحثات التالية حول مسألة الموصل.

في تشرين الاول/نوفمبر عام ١٩٢٥ قام ليندسي بزيارة الى انقرة [٢٣٩] حيث التقى هناك مع رئيس الوزراء عصمت باشا. ومن خلال الحديث معه خرج ليندسي باستنتاج يفيد ان التدخل العسكري التركي في النزاع غير وارد. وصرح له عصمت ان المسألة الكوردية هي "القسم الاكثر اهمية بشان الصعوبات على الحدود، وهي تشكل تهديداً حقيقياً على امن تركيا". وبحسب رأيه فإن الكورد كلما سيكونون اكثر داخل العراق فإن ذلك سيجعل تركيا تعاني صعوبات اكبر في ولاياتها الشرقية[٢٤٠]. وفي لندن اكدوا للسفير التركي ان انكلترا ليس في نيتها ان تقيم في العراق "مايشبه "حكماً ادارياً كوردياً"، ولكنها تتمنى فقط ان يستخدم الكورد لغتهم الوطنية وان تكون لهم ادارة خاصة بهم[٢٤١].

وقال ليندسي في رده معرباً عن رأيه في ان اسلوب اقناع الاتراك بصحة عمل الادارة البريطانية في

---

[٢٣٨] وثائق في السياسة الخارجية البريطانية، ١٩١٩-١٩٣٢، التسلسل أ، الفصل الاول، لوكارنو، ١٩٢٥-١٩٢٦، لندن ١٩٦٦، ص ٧٦٢، الرقم ٥٣١، من ب. ليندسي الى أو تشيمبرلن، الرقم ٧٨٥، في ١٦/١٠/١٩٢٥، من او. تشيمبرلن الى ب. ليندسي، الرقم ١١٥١، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥.

[٢٣٩] المصدر نفسه، الرقم ٥٣٤، ص ٧٦٥ و ٧٦٦و ٧٦٨-٧٧٠.

[٢٤٠] كانت السفارات الاجنبية بتركيا في ذلك الوقت موجودة في اسطنبول العاصمة القديمة لتركيا، ماعدا السفارة السوفيتية الامر الذي كان يدل من طرف غير مباشر على توتر غير محدد في العلاقات مع السلطات الكمالية الجديدة.

[٢٤١] وثائق في السياسة الخارجية البريطانية، التسلسل أ، الفصل الاول، الرقم ٥٤١، من ليندسي الى أو. تشيمبرلن في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٥.

كوردستان العراق قليلة الفعالية. "ان متاعب انقرة الكوردية ستخف حالما سيفقد الكورد الامل فقط بالحصول على العون من الجنوب". ولكن الاحتمال بهذا الشأن قليل[٢٤٢].

في نهاية كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٦ قام ليندسي بزيادة جديدة الى انقرة، حيث ألتقى مع رئيس الوزراء ومع وزير الخارجية الذي قال ان المسألة ذات الاهمية الرئيسية الكبرى هي ضمان الامن الناجم عن "الوضع الكوردي" ولا توجد صعوبات مع كورد ايران، ولكنه مع إنتقال الكورد ليكونوا تحت سلطة "دولة ثالثة" (اي انكلترا بالتأكيد) فإن الصعوبات تتزايد. واكراد العراق يمكنهم، برغبة منهم، ان يتحدوا من جديد مع الاتراك. وعبر رئيس الوزراء عصمت باشا بصيغة عامة مطاطية قائلاً: ان القضية الكوردية خاضعة لمسائل ارضية وحدودية[٢٤٣].

وفي المذكرة المؤرخة في ٨ شباط/ فبراير عام ١٩٢٦ توصل رولاند ليندسي الى الاستنتاج التالي المتعلق بمحادثاته مع الزعماء الاتراك: انهم بحسب رأيهم "فإن الكورد يشكلون خطراً جباراً على المثل العليا للجمهورية التركية"، فإن السلطات بعدما اتخذت خطاً سياسياً قائماً على التحولات المدنية والحضارية فإنها تسعى الى قمع جميع اعراض القومية الكوردية. ولهذا تسعى تركيا لضم الموصل لكي لا يقع كورد العراق تحت السيطرة الانكليزية "ذات الروحية الموحية بالمبادئ الليبرالية" الأمر الذي سيكون انعكاسة مميتاً على الاوضاع في كوردستان تركيا. ولكن المتاعب الصعبة مع الاكراد ليس من المحتم ان تكون عقبة أمام اتفاقيات بين حكومتي تركيا والعراق[٢٤٤].

وهكذا فإن محادثات ليندسي في انقرة اظهرت الى لندن ان الموقف مع الكورد هو السبب الرئيسي لمطالبة تركيا باعادة ضم الموصل اليها، الا ان تركيا في نفس الوقت ليس في وسعها فعل اي شيء لتغيير واقع الامور المتكونة، اي ان تنتزع من انكلترا مكاسبها. وان تركيا ستضطر حتماً الى التراجع. وهكذا سارت الامور.

وامتدت المباحثات حول مسألة الموصل الى مسائل مهمة اخرى كانت مرتبطة آنذاك بالسياسة في الشرق الاوسط. وهذه المسألة كانت حاضرة دائماً في العلاقات الانكليزية العراقية والايرانية التركية، حيثما كانت الموضوعة الكوردية هي المادة الرئيسية. ان بريطانيا العظمى

---

[٢٤٢] المصدر نفسه، الرقم ٥٤٤، ص ٧٩٧، من و اي. تايريل الى ليندسي، في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٥.

[٢٤٣] المصدر نفسه، الرقم ٥٥٧، ص ٨٠١، من ليندسي الى تايريل في ١٢ كانون الثاني١٩٢٦.

[٢٤٤] المصدر نفسة، الرقم ٥٦١، ص ٨٠٦، من ليندسي الى أو. تشيمبرلن ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦.

التي كانت مواقفها مهددة في منتصف العشرينيات، في تركيا، وايضاً في ايران، فإنها سعت الى تأزيم العلاقات الايرانية التركية، مستخدمة في ذلك الصراعات الحدودية الدائمة وحول مسألة الموصل. وفي المقام الاول/ فإن انكلترا اطلقت اشاعات من خلال "العمل" بين القبائل الكوردية حول نوايا عدوانية تركية على خطوط الحدود الايرانية. وثانياً فهي مع سعيها لحمل ايران على الالتفات نحوها، فإنها اقنعت ايران بان تركيا لو اختطفت الموصل فسوف تعمل على توحيد كوردستان الشرقية (الايرانية)، ولهذا فإن من المفيد بالنسبة لايران بقاء الموصل ضمن كيان العراق[٢٤٥].

كانت الحكومة التركية قلقة من المؤامرات الدبلوماسية البريطانية، وراحت تبحث عن تعاطف ومساعدة ترجو حصولها من جانب الدولة الصديقة لها في تلك الحقبة، اي لدى الاتحاد السوفييتي. فإن رئيس الوزراء علي فتحي بيك في حديث له مع المندوب السوفييتي يا. ز. سوريتس في بداية كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥ وصف زيارة رضا خان الى بغداد بانها "طعنة في ظهر تركيا" وطلب من الاتحاد السوفييتي اتخاذ خطوة سياسية (ولكن طلبه هذا كان قد تعرض للرفض).

واضاف فتحي شاكيا ايضاً "أن السلطات الايرانية تساعد الانكليز بمكافحتها للزعماء الكورد الاصدقاء للحكومة التركية". وتكونت انطباعات لدى سوريتس ان فتحي وكذلك وزير الخارجية شوكري قايا منزعجان من عمل لجنة الموصل التي خيبت "اية آمال كانت"[٢٤٦]. وبعد بضعة ايام قال كايا مصرحاً ان الحكومة الايرانية واقعة بيد الانكليز. واضاف قوله: نظراً للصلة الوثيقة بين المسألة الكوردية وقضية الموصل، فإنا افترض تماماً ان الانكليز استدرجوا الحكومة الايرانية واستمالوها على العموم، بوعود ضخمة حول تعويضات من ذلك النوع الذي كان الايرانيون قد الحوا عليها باقوالهم في اثناء العمل على صياغة اتفاقية سيفر. فإنهم آنذاك ادعوا باراضٍ تركية تصل الى أورفه وديار بكر من ضمنها" وطلب قايا التأييد من الحكومة السوفييتية[٢٤٧].

بعد عرض تقرير لجنة عصبة الامم الذي وقع في ١٦ تموز/يوليو عام١٩٢٥ فإن الحكومة التركية قامت بمحاولات لتغيير بعض النقاط فيه ذات صلة بمسألة ارضية هي من صالحها، وحاولت الاستناد الى دعم الاتحاد السوفييتي. وفي بداية آب/ اغسطس عام ١٩٢٥ احتج وزير

---

[٢٤٥] المصدر نفسة، الرقم ٥٧٠، ص ٨١٩.

[٢٤٦] ايراندوست، السياسة الانكليزية الملتوية في الشرق الاوسط، ص ٣١.

[٢٤٧] وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، المجلد ٨، موسكو، ١٩٦٣، ص ٢٤.

خارجية تركيا ضد قرار اللجنة اعطاء كركوك والسليمانية الى العراق واصفاً التقرير بانه "لا يمكن القبول به مطلقاً" طالما انه يشكل بالنسبة الى تركيا حجر الزاوية في "الظرف الستراتيجي". "ان تركيا بحاجة اكبر الى حدود مأمونة ستراتيجياً وليس العكس". والتزم الوزير الصمت عن ان الظرف الاقتصادي (نفط كركوك) ما يزال يلعب دوراً ليس اقل من الدور الستراتيجي. وفي نفس الوقت كانت اجريت محاولة خرقاء لوضع بغداد ضد لندن. فقد صرح كايا: "اذا كان الدور الآن عن العراق، فلتنفض انكلترا يدها وان باستطاعة تركيا والعراق الاتفاق ما بينهما"، بل واصل قايا عرض مسألة إجراء إستفتاء حول الانتداب البريطاني على العراق ومدته[٢٤٨]. ومن المنطقي ان هذه كانت خطة غير منطقية تماماً.

بعد الرفض الحتمي للتخلي عن ولاية الموصل اضطر كمال نفسه في نهاية المطاف الى الاعتراف بها. في نهاية نيسان / ابريل عام ١٩٢٦ تحدث كمال الى سوريتس عن استعداده للتساوم مع ليندسي ولكن هذا في الحقيقة كان موقفاً إستسلامياً يعكس عجز تركيا عن اتخاذ موقف دفاعي.وبرر الرئيس التركي تراجعه بانه تنازل عن اراضٍ غير ذات بال(!) وغير ذات اهمية كبيرة في الاتفاقية القادمة، التي هي بحسب رأيه تنطوي على تهديد لتركيا، وصرح كمال "انا كنت افضل لو كان عندي قضية مع العراق مباشرة، ولكنت مستعداً في حالة خروج الانكليز ان اتخلى عن حقنا بالموصل". وفي نفس ذلك الوقت صرح بلا مواربة عن الرغبة في خلق مكافئ لهزيمة تركيا الدبلوماسية في النزاع مع انكلترا، عن طريق اجراء تقارب مثمر عسكري سياسي مع الاتحاد السوفييتي، مقترحاً هو من اجل ذلك، ان يعقد معه حلف عسكري. وهو قد اطرى مع الترحيب سياسة الاتحاد السوفييتي الشرقية ("ان التشديد على التوجه الشرقي هو من اكثر التكتيكات صحة في التعامل مع الامبرياليين"). ولكن "مايزال علينا ان نناور وحتى ان نساوم" ولكن من دون قطع الصداقة مع الاتحاد السوفييتي. وقال كمال في الختام "ان حضوري اليوم في امسيتكم وفي ظروف المباحثات مع ليندسي اردت الاشارة الى ذلك بدقة". وبحسب رأي ليندسي نفسه فإن رغبة الاتراك ان يحلوا قضية الموصل بما فيه فوائد للاتحاد السوفييتي[٢٤٩].

---

[٢٤٨] المصدر نفسة، ص ٦١.

[٢٤٩] المصدر نفسه، الرقم ٢٦٥، ص ٤٧٨، برقية من سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ٧ آب ١٩٢٥.

على العموم ان تركيا نكصت على عقبيها واوقفت الكفاح العقيم الرامي الى استرجاع الموصل. اي انها رجعت الى تلك المقدمات التي كانت قد اقيمت منذ صيف عام ١٩٢٤، ومن ثم صارت حقائق، جرى تنفيذها الحتمي في ربيع عام١٩٢٥. لقد كتب كارل هوفمن "تركيا ظلت طوال عدة سنين، واقعة في حصار دبلوماسي، وما كان باستطاعتها فعل اي شيء، دون العثور على ذلك الحليف القوى الذي يكون جاهزا للدخول في حرب مع بريطانيا العظمى من اجلها"[٢٥٠]. حاول كمال في نهاية النزاع الحصول على تعويض معادل بصورة تقارب ابعد مدى مع الاتحاد السوفييتي و"ضمه" الى لعبته الدبلوماسية، الا ان النتيجة كانت باهتة. فإن موسكو قد تجنبت التدخل في النزاع الانكليزي التركي، ودون ان تتعاطف لامع القومية التركية ولامع الامبريالية البريطانية على الاكثر، لا من حيث الناحية الايديولوجية ولا من ناحية التوجهات السياسية. بهذه الصورة تعرضت الدبلوماسية التركية للهزيمة. ولكنها كانت هزيمة من نوع خاص. ونقول ذلك كتقرير استباقي. فإن تركيا نفسها في خلال ذلك لم تخسر عمليا اي شيء مما كانت تملكه حتى لحظة اتفاقية لوزان السلمية، اما غياب المكتسبات، فإن هذا نابع طبيعياً من هزيمتها العسكرية في اثناء الحرب العالمية الاولى. وقد كتب احد قدامى الكتاب السوفييت، ان الاتفاقية بشأن الموصل هي"... عمل من رفض جزئي من برنامج "عهد قومي" ولكنها لا تعتبر "مساومة متعفنة" وليست تهدد الوجود الاقتصادي والسياسي للجمهورية[٢٥١].

مما لاشك فيه ان انكلترا كان في وسعها الاحتفال بالنصر الذي يجب الاعتراف بإنه تحقق لها بقليل من الدم. وكانت ادعاءات تركيا قد تعرضت للرفض، وان المواقف البريطانية وطيدة جزئياً في الشرق العربي عموماً، وفي العراق وفي كوردستان الجنوبية. وباختصار فإنه كانت قد تمت تصفية آخر النزاعات الارضية التي كانت مطروحة للتسوية، وهي النزاعات التي تخلفت في الشرق الاوسط، عن الحرب العالمية الاولى[٢٥٢]. كان النظام العراقي العربي الذي ولد

---

[٢٥٠] المصدر نفسه، ص ٢٤٨–٢٤٩، برقية من سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ٢٢نيسان ١٩٢٦، الرقم ١٤٠، ص ٢٤٩–٢٥٠، برقية من سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ٢٣ نيسان ١٩٢٦.

[٢٥١] هوفمان ك.، السياسة النفطية والامبريالية الانكلوسيكسونية، ص ٣٩٢.

[٢٥٢] بيترين ك.، تركيا قبيل اتفاقية الموصل، الحياة الدولية، ١٩٢٦، العدد ٢، ص ٤. الكاتب يورد مقارنة مريبة بين اتفاقيتي الموصل وبرست ليتوفيسك. (والاتفاقية الموصل هي تجربة مكررة على مستوى واضح لاتفاقية بريست ليتوفيسك). وحول مايتعلق بالتنصل عن الوعد القومي الذي اقره البرلمان العثماني في ٢٨ كانون الاول ١٩٢٠، فإن بالامكان الموافقة جزئياً مع الكاتب اذا ما تجاهلنا الشكوك القانونية حول هذه الوثيقة

باحضان الانكليز يشعر بالارتياح بدءاً من البلاط الملكي وحتى الاوساط القومية العربية الذين وقفوا طبيعياً بكل قوة وراء "الموصل العراقية" وتضامنوا مع دولة الانتداب في هذه المسألة.

والكورد قد خسروا بدون شك. فكما كتب غرايفس فإن الاتفاقية حول الموصل "قد وضعت نهاية لكل فكرة حول حكم ذاتي او استقلال لكوردستان" ("التي قد ماتت وليدة بموجب جميع الاحتمالات، وليس هناك من يذرف الدمع عليها")[٢٥٣]. ان الاتفاقية الانكليزية العراقية التركية التي عقدت في ٥ حزيران/يونيو عام١٩٢٦ قد وثقت نهائياً ووطدت قانونياً التقسيم الجديد لكوردستان. لقد كان هذا يوماً اسود في تاريخ الشعب الكوردي. ان عدداً من بنود المعاهدة قد حمل طابعاً صريحاً معادياً للكورد. وكان يجب على الحراسات الحدودية ان تحول دون انتقال القبائل من جانب منها الى آخر بجميع اشكال العلاقات على العموم "الزعماء والشيوخ وافراد القبائل الآخرون مع اقربائهم في الدولة الاخرى (المادة-١٢). وحرمت الدعاية الموجهة ضد الدولة الاخرى (وقصد الاتراك من ورائها الدعاية الانكليزية بين اكراد تركيا)[٢٥٤].

وهكذا فإن تجزئة الشعب الكوردي لم تكن قد زادت سوءاً بل وحصلت كما يقال على وضع قانوني دولي. لقد حدث للكورد مرات عديدة طوال تاريخهم ان يكونوا ضحايا لقوى لا يمكن ردها.

في عام ١٩٢٦، عندما لم يعد هناك وجود للامبراطورية العثمانية ولا لبرلمانها. انظر: لازاريف م. س. الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ١٢١-١٢٢.

[٢٥٣] على كل حال فقد تعالت فى انكلترا اصوات مرتابة من المعارضة الليبرالية في غالبيتها. ليبير ماغاسلي، وصف الاتفاقية مع تركيا حول الموصل بأن الهزيمة الدبلوماسية البريطانية التي نفذت جزء فقط من برامجها، الا انها حصلت لقاء ذلك عداء تركيا وحلف ايران ايران وافغانستان معها وذرائع لتدخل ايطاليا الفاشية وغيرها من العواقب الاخرى. وايفير دبليو ن. النصر الموصل (لابورمونثلي)، الفصل الثامن، آب١٩٢٦، عدد ٨.

[٢٥٤] جرافيس ب. ب.، البريطانيون والاتراك، ص ٢٢٤.

الفصل الثالث

نهوض القومية الكوردية خويبون

الحركة القومية الكوردية طغت عليها البداية العفوية حتى هذا الحين الذي نتحراه والتي حددت مصيرها بالفشل قبل كل شيء. فقد كانت القومية الكوردية في اقصى درجات عدم النضوج من حيث المحتوى الايديولوجي والسياسي، وهي كلها مشبعة بافكار المجتمع الاقطاعية التقليدية مع الانعزال العشائري الذي هو حالة عادية بالنسبة للمجتمع الكوردي. وأما الاحزاب والمنظمات السياسية الكوردية التي كانت قد ظهرت في مرحلة ثورة تركيا الفتاة، فقد كانت في جوهرها تشبه النوادي الاجتماعية ذات البنيان الهش، والتي كانت توحد شخصيات محدودة جداً من شريحة النخبة، المتأثرين جزئياً بنمط الحياة الغربية والذين هم في جزء كبير منهم يعيشون خارج كوردستان. ولم تكن لنشاط هذه الشخصيات علاقات حيوية مع حقيقة الوضع في كوردستان، مما ترك تأثيره السلبي على فعالية هذا النشاط. ولهذا فإن عدداً كثيرا من التحركات الكوردية الضخمة، رغم ان التخطيط لها جرى على يد القوميين (مثلا انتفاضة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥) فإنها قد سارت تحت قيادة زعماء العشائر او القادة الدينيين الذين يسخرون تلك الحركات لأغراضهم الشخصية وليس لصالح جماهير الشعب. وقد كان التشبه بالغرب هو العقبة الرئيسية بوجه التطور المتنامي في بعض الانتفاضات في حركة التحرر القومي الكوردية العامة، التي لم تكن مدفوعة بوحدة سياسية ايديولوجية تملك حظاً من التطبيق الناجح عملياً.

كانت الاندحارات التي تعرضت لها الثورات في كوردستان تركيا وايران والعراق خلال السنوات العشرينيات قد نبهت الزعماء الكورد الذين هم قادة اللجان والمنظمات المشابهة لها التي ظهرت بالدرجة الاولى على الارضية التركية لاعادة بناء عملهم بصورة جوهرية. فإن

الاعتماد فقط على انتفاضات محلية مثل الانتفاضات التي حدثت تحت قيادة الشيخ سعيد او سمكو او الشيخ محمود البرزنجي، قد اظهر انها انتفاضات متهافتة. كما نبع مفهوم يدعو الى ضرورة تشكيل منظمة كوردية سياسية مشتركة، لها القدرة على توحيد مختلف بؤر المقاومة القومية التي تكونت في كوردستان المجزأة وترؤس كامل النضال الشعبي من اجل استقلال الشعب الكوردي وقيام دولة كوردية. تعود المبادرة في هذه القضية الى الزعماء الكورد البارزين للمنظمات القومية السياسية في تركيا والى اكثر الاستعدادات التحضيرية لهذا العمل الذين يمتلكون الصلات الضرورية سواءً مع مجتمعهم الكوردي ام في خارج حدود هذا المجتمع في الشرق الاوسط او في اوروبا. في عام ١٩٢٧ جرى تأسيس اللجنة الوطنية الكوردية باسم "خويبون" اي"الاستقلال" وذلك على الارض العائدة الى فرنسا في سوريا ولبنان.

اما عن التأريخ والمكان المحددين الدقيقين لهذا الحدث فإن هناك معلومات متبيكنة يمكن العثور عليها في المؤلفات المكتوبة. فبحسب المعلومات الاستخباراتية الانكليزية ان العمل التحضيري قد بدأ منذ بداية السنة، اذ منذ اوائل شباط/ فبراير، زار بيروت اثنان من الوفود الكوردية وتناقشا مع اعضاء يعيشون هناك من عائلة البدرخانيين التي هي واحدة من اكثر الأسر نفوذاً واحتراماً في كوردستان، حول إمكانية تشكيل دولة كوردية، وحول اجراء مباحثات بهذا الشأن مع البلاشفة[1]. ودارت محادثات حول البحث عن حلفاء لهم وسط السكان المحليين من بين الذين يميلون بصورة خاصة للتعاطف مع الاثوريين.

تتفق جميع المصادر على ان خويبون كانت قد تشكلت في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٢٧. وبحسب تأكيد الخبير الفرنسي بالمسألة الكوردية لوسيان رامبو، فإن تأسيسها كان يوم ٥تشرين الاول/ اكتوبر[2]. وقد تم ذلك في قرية بحمدون في لبنان، حيث التأم هناك اول مؤتمر- كونغرس- لخويبون[3]. ودخلت في تشكيلة هذه المنظمة المنظمات القومية الكوردية

---

[1] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، ف. نائي، التسلسل أ. القضية ١٥٠ ص٢٢١. من القنصل البريطاني في حلب أ. ج. اكراس الى وزارة الخارجية في ١٤/ ٢/ ١٩٢٧.

[2] رامبو، لوسيان، الكورد والحقوق والواقع. عام ١٩٤٧. ص٢٩.

[3] في الصحافة السوفييتية يمكن العثور على ما يفتقر الى اي برهان على ان خويبون كانت قد تأسست في ربيع سنة ١٩٢٧ في مؤتمر انعقد في جبال كوردستان. وهناك ايضاً كان قد أسس مركز تدريب لجيش كوردي بقيادة الرائد في مقر القيادة العامة احسان نوري بيك ("في فجر الشرق" عام ١٩٣٢ العدد٢، ص١٣٦). وبحسب

التالية: "كوردستان تعالي" و"كورد تشكيلاتى اجتماعيه جمعيتى" و"كورد ميللت فرقەسى" و"لجنــة الاســتقلال الكورديــة". وفي ٢٨ تــشرين الاول/ اكتــوبر. اعلنــت خويبــون اســتقلال كوردستان استناداً الى اتفاقية سيفر، كما اعلنت بنفس الوقت الحرب ضد تركيا.

واعلنت القرية الكورديــة آوا في اكرى داغ عاصـمة مؤقتــة لكوردســتان، وان ديــاريكر هــي العاصمة الدائمية. وبالنسبة الى ايران وارمينيــا والعــراق وســوريا، فقــد اعلنــت انهــا ذات نوايــا ودية. وتم تشكيل لجنة تنفيذيــة لخويبــون الــتي هــي ايضــاً حكومــة كوردســتان الــتي يتــألف قوامها من ثريا وجلادت وكامران البدرخانيين، وممدوح سليم بيك وشــاهين بيــك وغيرهــم مــن الشخصيات الكوردية البارزة، واختير لمنصب القائد العام للجيش الكوردي الضابط الكــوردي احسان نوري باشا الذي كان في الواقع زعــيم خويبــون، امــا الادارة المدنيــة فقــد اخــتير علــى رأسها ابراهيم باشا خاسكي من تللو، الذي حل فيما بعد محل احسان باشــا بمنــصب القائــد العام. وعلي احدى ذرى اگرىداغ كان قد رفع العلم القومي الكوردي[٤].

واتخذت خويبون قاعدة سياسية هي خطة للعمل في اقــرب الاوقــات. وهــذه الخطــة بحــسب مــا عرضه فيلتشيفسكي تبدو على هذه الصورة: (١) حــل جميــع مــا موجــود مــن احــزاب وجمعيــات ومنظمات وضمها الى خويبون. (٢) النضال ضد تركيا حتى انتزاع اعترافهــا بحقــوق الكــورد علــى ارضهم. (٣) التهيؤ للقيام بانتفاضة شاملة ينبغي ان يتعين لها زعيم جديد واعــادة تنظــيم جميــع

معلومات اخرى غيرها، فإن احسان نوري هو ضابط نقيب في الجيش التركي، ولد في بتليس، ودرس في مدرســة عسكرية باسطنبول وشارك بمؤتمر سيواس (سبتمبر/ ايلول عام ١٩١٩) وفي الحــرب مــن اجــل الاســتقلال. وهــو متزوج من امرأة تركية ("اورينت موديرُنو، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٠). أو. ل. فيلتشيفسكي كتب ان مــؤتمر القوميين الكورد الذي ترأســه البــدرخانيون واعــضاء مــا يــسمى "اللجنــة الــشمالية" انعقــد بحلــب في بدايــة عــام ١٩٢٧، ثم بعد شــهر ونــصف مــن المناقــشات تأســيس "لجنــة خويبــون القوميــة الكورديــة". واعلنــت "اورينــت موديرنو" ان خويبون تأسست في حلب. وصار على رأس قيادتها الدكتور شكري محمد الذي أسس بعد الحــرب العالمية الاولى "اتحاد النهضة الكوردية. اما "السكرتير العام" فقــد صــار ممــدوح ســليم الــذي في وقتــه كــان قــد تخرج في كلية فرنسية بانتيوخي (انطاكيا) (العدد٧، يوليو/ تموز ١٩٣٠، ص٢٩٣- ٢٩٥). وليس من المستبعد ان فيلتشيفــسكي قــد اعتــبر المــؤتمر التأســيسي لخويبــون بعــد عــدد مــن الاجتماعــات التمهيديــة، لأن جميــع المصادر الاخرى تذكر تاريخاً اكثر تأخراً هو تشرين الاول/ اكتوبر عــام ١٩٢٧. (فيلتشيفــسكي أو. ل. الحركــة القومية الكوردية. تبيليسي، ١٩٤٦ ص١٣١، مانوسكريبت).

[٤] ارشاك سافراستيان ، الكورد وكوردستان. ص٨٤، رامبو لوسيان، الكورد والحقوق، ص٢٩.

قوى الثوار الكورد وفق الاسلوب الحربي وتسليحها وتأسيس مركز عام للثورة. (٤) اقامة علاقات مع الحكومة الايرانية والاحزاب الايرانية. (٥) اقامة علاقات مع الحكومتين العراقية والسورية وتعزيز ما حصل عليه الكورد من حقوق في هذين البلدين، واقامة علاقات متفق عليها مع الحكومات الكوردية المحلية، والاعلان من جانب الكورد عن ادعاءات اضافية لهذه الحكومات[٥].

هكذا كان البرنامج السياسي لخويبون في لحظة ولادتها. ومما لاشك فيه ان هذا البرنامج كان مؤسساً على الرمال من حيث جانب التطبيق العملي. ففي ذلك الوقت كانت المقومات السياسية والاجتماعية والقانونية لم تنضج بعد للدرجة خوض نضال ناجح من اجل كوردستان مستقلة، حتى ولو على الارض التركية لوحدها. ولم يكن امراً عملياً الحصول على الحكم الذاتي لكل من كورد العراق وسوريا. فإن القوميين الكورد الذين أسسوا خويبون كانوا مصابين بوباء التخطيط الفارغ والمغامر، وقليلاً ما كانوا يشعرون مستذكرين كوردستان ايران. وكانت منظمة خويبون تفتقر الى اي وسيلة من الوسائل التي كان بامكانها ان تساعدها في تكوين البنى الهيكلية النظامية التي تفيدها في تنفيذ خططها الواسعة التي اعلنت عنها. لقد كانت هذه المنظمة في الواقع إتحاداً وقتياً للقوميين الكورد في تركيا والاطراف المبعثرة التي بامكانها تنفيذ مهمات محدودة مقتصرة على تنظيم انتفاضات مسلحة لاكراد تركيا والدعاية في الغرب "للقضية الكوردية"

لكنه لاينبغي التقليل من اهمية هذا الحدث. فأولاً انه ساعد في توحيد قوى المقاومة الكوردية[٦] في تركيا بالدرجة الرئيسية، وفي احداث تقليص جوهري بالمشاكل المعروفة ما بين الكورد، وفي سياسة التشبيه بالغرب. وقد أضحت خويبون لبعض الوقت مركزا اصطف حوله الوطنيون الكورد في تركيا وكذلك في البلدان المجاورة. وثانياً، فإن القوميين الكورد استطاعوا تأسيس قاعدة وطيدة لهم فوق ارض سوريا ولبنان، مستغلين في تلك السياسة الليبرالية نسبياً لسلطات الانتداب[٧] الفرنسية بشأن المسألة الكوردية، حيث شنوا حملة دعائية واسعة فعالة[٨]، ومن ثم فإن لجنة "خويبون" سرعان ما انتقلت الى سوريا بعد تشكيلها. وثالثاً، فإن القوميين الكورد تأهلوا باقامة علاقات خارجية جديدة على قدر كبير جداً من الاهمية لهم. وقد ساعد خويبون بعد تأسيسها اكبر منظمة حزبية ارمنية قومية متنفذة هي منظمة "الطاشناق"، اي"الاتحاد". اشترك في المؤتمر الاول

[٥] فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية ص١٢٩- ١٣١.

لخويبون زعيم الطاشناقيين ف.بابازيان. وبحسب تأكيد قاسملو، فإن لجنة خويبون وقعت تحت التأثير المباشر للطاشناقيين الذين قدموا لها "المساندة السياسية والتنظيمية والمادية"[٦]. وكان قد اقيم فوراً اتصال وثيق لخويبون مع الجناح العسكري للطاشناق، حيث اسند هؤلاء مهمة هذا الاتصال الى روبين باشا[٧].

كان الطاشناقيون واحداً من مصادر التمويل المالي لخويبون. بل وبكلام اكثر دقة انهم كانوا وسطاء حيث كانوا يتسلمون اموالاً غير قليلة من فرنسا. ولكن الخويبيون انفسهم قد تسلموا بصورة مباشرة اموالاً من الاجهزة الفرنسية الخاصة، اي (من "مكتب خدمات المعلومات السرية" ومن "القيادة العامة" للقوات الفرنسية في سوريا، حيث كان حارق البخور لهم الكابتن روندو). وفي ماعدا ذلك فإن خويبون حصلت بسرعة على مصادر مالية خاصة جاءتهم من المهاجرين الكورد الاثرياء في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلدان الغربية. وفور تأسيس هذه اللجنة استطاعت ان تجمع من بعد ذلك حوالى مليون دولار[٨]. وهي فضلا عن مقر قيادتها في سوريا فقد أسست فروعاً لها واقساماً في عدد كثير من بلدان الشرق والغرب، ولكن غالبيتها في تركيا وكذلك في اوربا الغربية وحتى في الولايات المتحدة الامريكية[٩].

---

[٦] عبد الرحمن قاسملو ، كوردستان والكورد. براغ ١٩٦٥، ص٥٣ و٥٤. في البيان السياسي عن المؤتمر الاول لخويبون جاء القول: "يعلن المؤتمر ان ارمينيا وكوردستان يسكنهما عبر القرون هذان الشعبان اللذان يرفضان الخضوع لأي دولة مهما كانت ويسعيان الى تحقيق الاستقلال لهما. واعلن المؤتمر ان هذين البلدين هما ملكان للشعبين الارمني والكوردي فقط" (اكوبوف أ.، المسألة الكوردية والطاشناق). "بلاشفة ما وراء القفقاس" ١٩٣١ عدد-٢، ص٣٨.

[٧] فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية، ص١٢٩- ١٣١

[٨] المصدر نفسه، ص١٣١.

[٩] "اورينت موديرنو" العدد-٩، ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٠، ص٤٤٥، الجريد الالمانية "بريلينير تاغليليت" اكدت (١٣/ ٧/ ١٩٣٠) ان خويبون تسلمت مبالغ ضخمة من الولايات المتحدة الامريكية، وان اللجنة المركزية لخويبون التي دخل فيها اللاجئون الكورد قد كانت موجودة في البداية في فيلاديلفيا، وانتقلت من هناك لتستقر في حلب (وبعد ذلك بدمشق). ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق ١٣٢، القضية ٢٣، ص٨. وبحسب معلومات اخرى فإن اول "لجنة" كوردية كانت قد تأسست من قبل ثوريا بدرخان في ديترويت، حيث وصلت اليها الاموال من هناك. وكانت فروعها قد تأسست في المدن الامريكية الاخرى.

ان تأسيس لجنة "خويبون" دشن مرحلة جديدة في تاريخ القومية الكوردية. فقد استطاع هذا المجرى الفكري السياسي، قدر ما يسمح به القول، ان يشق طريقه عبر الأطر الاقليمية الضيقة نحو المسرح العالمي ليحصل على اوسع العلاقات الاقليمية. لقد تضمنت اهدافها البرنامجية خصوصيتها التي تميزت عن عدد كامل من اللجان السابقة لها بما فيها من تجاوب مع مصالح تلك القوى التي حصلت خويبون منها على المساعدة والدعم. وكانت خويبون من جهة قد اعلنت صراحة عن تطرف قومي، داعية فيه ليس الى "استقلال" كوردستان بل وحتى الى استقلال كوردستان "العظمى"، اي الى توحيد الكورد كلهم بدولة واحدة. وكانت مجلة "هاوار" اي "النداء" اللسان الصحفي الرئيسي لخويبون حافلة بالشعارات القومية السياسية المتطرفة. ومن ناحية اخرى فإن خويبون احتراماً منها لمصالح الطاشناقيين والفرنسيين وجزئياً للانكليز، فإنها سعت الى تهدئة نشاطها في سوريا والعراق وكذلك في ايران بنفس هذا المقدار، وركزت تحركاتها ضد تركيا بشكل استثنائي تقريباً[10]. وهكذا اصبحت في الواقع، المنظم للحركة القومية اساساً، لكورد تركيا فقط واضعة امامها مهمة استخلاص الدروس من الاخفاقات السابقة والاستعداد لانتفاضة جديدة. وان خطة إقامة دولة كوردية واحدة لم تخرج بالتأكيد خارج خطوط الحدود الارضية لتركيا، بل ولربما حتى خارج خطوط الحدود التركية الايرانية.

ان مثل هذه العلاقة لخويبون مع فرنسا وبعض من الدول الغربية الاخرى (بصورة مباشرة او عبر الطاشناق) قد تركت اثرها على سمعتها وعلى نشاطها العملي من ناحيتين. فإن هذه العلاقة فعلت من ناحية الكثير من اجل خدمة المسألة الكوردية أممياً، ولتعريف الرأي العام في الغرب بالحقيقة عن البؤس والاضطهاد الذي يعانيه الكورد في حياتهم. وكذلك فقد صارت لجنة خويبون مركز جذب لعدد غير قليل من المثقفين الكورد، وقامت هذه اللجنة بتأسيس قاعدة على الارض السورية واللبنانية تستهدف تطوير الثقافة الكوردية وادابها. واستحدثت لجنة خويبون ورسمت ابجدية كوردية بحروف لاتينية، وان هذا انطوى على اهمية ثقافية كبيرة، اذ سهل اصدار جرائد ومجلات وكتب تدريسية وتهذيبية ومؤلفات أدبية فنية كوردية. وان هذا النوع من النشاط يمارس حتى الوقت الراهن تأثيره الايجابي على المجتمع الكوردي الذي هو بحاجة ماسة الى التطور في المجال الثقافي.

---

[10] فيلتشيفسكي او. ل.، الحركة القومية الكوردية. ص١٢١، ١٣٤– ١٣٥، الفينستون دبليو. ج.، المسألة الكوردية، ص٩٦.

ومن الناحية الاخرى، فإن التوجه الغربي الذي مارسته خويبون، قد ولد لها مشاكل جدية. فقد برزت ضدها فورا شكوك بكونها مأجورة الامر الذي شاع بصورة واسعة في خلال زمن هذا البحث لدى الاتجاهات المعادية للغرب والاستعمار سواء في الشرق الاوسط ام في عالم المستعمرات كلها. واخذت تنتشر في كل مكان، ولا سيما في تركيا اقوال حول القوميين الكورد والثوار الذين يحرضونهم انما يعملون بشكل استثنائي بتحريض من الاجانب والانكليز منهم على الارجح. وانتشرت ايضاً انباء عن الثوار الكورد ان تحركاتهم يقودها العقيد المشهور لورنس الذي يعمل من خلال المهاجرين الاتراك. وفي الواقع فإن اي اثباتات محددة لم تظهر كدليل على ذلك.[11]

وبناء على ذلك فإن خويبون لا يمكن إعتبارها حزباً جماهيرياً كوردياً (بل ولا حزباً على العموم) تغلغل عميقاً في نسيج المجتمع الكوردي وحظي بنفوذ سياسي وطيد في جميع اجزاء كوردستان. ان خويبون هي "لجنة" تأسست بالذات خارج حدود كوردستان الاثنية وإن كانت على مقربة منها، كانت قد تألفت من شخصيات يمثلون نسبيا دائرة ضيقة هم بالاساس من منحدرات سامية تتمتع بسمعة عالية لدى الكورد الا انها كانت دائما تعيش في مناطق هجرة بعيدة او قريبة. وقد تمتع هؤلاء عمليا بنفوذ فقط بين اكراد تركيا وسوريا والمناطق التي يقيمون فيها، حيث يمارسون نشاطهم بالدرجة الرئيسية عبر وكلاء غير علنيين.

---

[11] "اورينت موديرنو" العدد-٩، ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٠، ص٤٤٥- ٤٤٦، في تلك الاثناء بالغت الصحافة السوفييتية في تضخيم الاشاعات حول لورينس ومؤامراته في "النقاط الساخنة" من الشرق، وكذلك في صحافة الغرب اليسارية، ولكن من دون دعمها ابداً بوثائق امينة تؤكد ذلك. فمثلاً ان جريدة "النجم الاحمر" كتبت نقلاً عن الصحافة الفرنسية، ان ضابطاً انكليزيا لوحظ وجوده على الحدود التركية الفارسية ومن "المحتمل انه لورينس" الذي تسلل الى هناك من سوريا. وهذه المعلومات التي لم يؤكدها احد قد ربطتها مع الاضطرابات التي نشبت وسط الكورد في شرق تركيا ومع المفاوضات بين تركيا وايران حول تسوية الخلافات حول الحدود. ارشيف السياسة الخارجية الروسية الاتحادية. صندوق ١٣٢أ عام ١٩٣٠، القضية٣١، ص٧٩. وكتب المؤلف الانكليزي فيليب غريفيس: ان البلاشفة و"جماعتهم الليبراليين المغفلين في انكلترا" قد أكدوا هذه الرواية و"اكتشفوا" العقيد لورينس في كوردستان وافغانستان وغيرها من المراكز "المضطربة" في الشرق الاوسط. (غريفيس ب. البريطانيون والاتراك. ص٢٢٢). انظر: القسم التالي عن دسائس لورينس في كوردستان.

ان عمل هؤلاء خارج الحدود في الغرب كان محدودا في المجالات الدعائية والثقافية التربوية التي لا ينبغي التقليل من قيمتها. وفي الاتحاد السوفيتي كانوا ينظرون الى خويبون نظرة عدائية معتبرين اياها من العملاء المؤيدين للامبريالية وذات صلة مع حزب الطاشناقيين المعادي للسوفييت. وان هذا يعني انه لم يمهد السبيل لابداء تثمين موضوعي لنشاط خويبون في سياق الحديث عن الموقف التأريخي المحدد. ومن الجدير القول ان التقارب بين القوميين الكورد والارمن بعد عدة عشرات من سني التباعد والعداء لاينبغي الا الاعتراف بأنه نهج صحيح يوجه ضربة للتقاليد الشوفينية في تركيا. وكذلك فإن المساعدة التي تقدمها هذه او تلك من الدول الاستعمارية الغربية، وبصرف النظر عن حساباتها الانانية، يمكن ان تصب الماء، وكثيراً ما حدث مثل ذلك في التأريخ، في طاحونة الحركة الوطنية التحررية ومن ضمنها الحركة الكوردية.

وبهذه الصورة، فإن تأسيس خويبون قد رمز الى حلول هذه المرحلة من تطور القومية الكوردية، عندما كان قد جرى استبدال ما كان قائماً من دعائم وذلك بانتهاج سياسة قائمة على المساعدة والتعاون مع البلدان الغربية، وبضمن ذلك التعاون مع الطاشناقيين الذين اقتدت بهم خويبون. وكان يجب في مستقبل قريب ان تظهر هذه السياسة الى اي مدى هي مثمرة، وما مدى الاستعداد التنظيمي والسياسي لخويبون لتنفيذ المهام التي وضعتها امامها في الظروف الجديدة؟ اما الحديث فإنه يدور لا اكثر ولا اقل، عن النضال من اجل إقامة "كوردستان العظمى" التي يكون بامكانها توحيد جميع الاراضي الكوردية وتوجيه الدولة الكوردية للسير على طريق التمدن وفق الاسلوب الغربي. وسرعان ما اتضح ان الوقت لم يحن بعد، لتنفيذ هذه المهام التأريخية وهكذا فإن خويبون لم تكن تلك المنظمة التي كان بمقدورها ان تنفذ المهام التي تكلفت بها.

وان ذلك صار واضحاً ولكن ليس فوراً. وفضلا عن ذلك فإن الوضع في كوردستان، ولاسيما في الجزء التركي منها، اعطى للقوميين الكورد أسساً غير قليلة للتفاؤل. فلم يستطع قمع انتفاضة الشيخ سعيد من كسر عزيمة اكراد تركيا على المقاومة. وجميع الولايات الشرقية كانت موجودة في حالة تذمر صامت كثيرا ما يتحول الى تحركات معادية مكشوفة ضد الحكومة.

بالاضافة الى ذلك فإن الحركة التحررية لاكراد تركيا قد دخلت في مرحلة جديدة بعد عام ١٩٢٥. فإنها قد تخلت تماماً عن الشعارات الدينية واخذت تسترشد بالدوافع القومية البحتة.

وشنت حملة واسعة من الدعاية من اجل استقلال كوردستان كلها، بما فيهـا الاجـزاء الايرانيـة والعراقية والسورية. وليس اعضاء خويبون وحدهم كانوا يرفعون هذا الشعار، فقد شـاركهم في ذلك كثير من زعماء القبائل متضامنين مع قبائلهم القريبة في الجانب الاخر من الحدود. فمـثلا ان نجل الشيخ سعيد المدعو صلاح الدين قد فرّ الى العراق حيث كان هناك قد تعلم في مدرسة عسكرية، واقام اتصالات مع الانكليز حيث حصل منهم على مساعدة مالية وانتمى الى عضوية "رابطة (او جمعية) اصدقاء الكورد" او"جمعية اصدقاء كوردستان" في العراق. وبعدما عـاد الى تركيا بعد صـدور عفـو عنـه قـام هنـاك بتأسـيس رابطـة (جمعيـة) شمـال كوردسـتان في ارضروم. ولكنه سرعان ما وجد نفسه نزيـل السجن، وكـان لهـذه الجمعيـة فـروع في دمـشق وحلب، حيث قامـت بتوزيـع منـشورات تـدعو الى ضـرورة تأسـيس دولـة ارمنيـة كورديـة.[١٢] وتوجـد شـواهد كـثيرة عـن العمـل المـشترك الـذي كـان يقـوم بـه القوميـون الكـورد والارمـن (بالأخص على الحدود التركية السورية وعن التعاون ما بينهم.[١٣]

كان التوتر المتصاعد في الولايات الكوردية قد نبه الحكومة التركية لاتخاذ اجراءات مناسبة. وهـي بالاساس نفس ما كانت تمارسه سابقا من سياسة العنف الانتقامية. ومنهـا مـثلاً انهـا في اذار/ مـارس عام ١٩٢٧ كانت قد مددت لسنتين اخريين "القانون عن حفظ النظام" الذي كان يطبق حالـة الطـوارئ في شرق تركيا. ولهذا فإن الغاء "محاكم الاستقلال" في هذا الوقت لم يكن له الا معنـى شـكلي محـض. وفي حزيران/ يونيو من نفس ذلك العام كان قد اتخذ قـانون يقـضي بـتهجير الكـورد المـشكوك فـيهم، بحـسب تـصور الـسلطات عـنهم، مـن الولايـات الـشرقية الى الولايـات الغربيـة "بحـسب دواع اداريـة وعسكرية واجتماعية" وان هذا اسفر عن عمليات تهجير جماعية اسـتمرت عـدة سـنوات، وتعـرض لهـا بحسب مصـادر كوردية، ما يقرب من مليون شخص من الكـورد.[١٤] في نهايـة تـشرين الثـاني/ نـوفمبر

---

[١٢] عارفـا ايـتش، الكـورد، ص٣٩، لرشـيف الـسياسة الخارجيـة لروسـيا الاتحاديـة. صـندوق ١٣٢، ملـف١٥، القضية٢٩، ص١٩٧– ١٩٨، "نشرة صحفية للـشرق الاوسـط" ١٩٣٠، العدد٨–٩ (١٦–١٧) ص٦٩، وقـد دعـا الطاشناق الى الاتحاد مع الكورد "للنضال المشترك من اجل كوردستان مستقلة وارمينيـا مـستقلة". [يـو. ك.، لا هدوء في كوردستان (رسالة صحفية). "نشرة صحفية للشرق الاوسط ١٩٢٨، العدد ٤–٥، ص٧٣–٧٤] .

[١٣] ارمسترونگ ايتش. س.، الذئب الاسمر مصطفى كمال. ص٣٢٤.

[١٤] هسرتيان م. أ.، اكراد تركيا في الوقت الراهن. ص١٢٧– ١٢٩، نيكيتين ف. الكورد، ص٩٠، وفق ما تحدث رئيس وزراء تركيا عصمت باشا (اينونو) الى السفير السوفييتي يا. ز. سوريتس عن قرار الغاء "محاكم

عام ١٩٢٧، كانت قد اقيمت منطقة ادارية خاصة في نفس الولايات المتمردة بشرق تركيا (العزيز وأورفه وبتليس وحكاري ودياربكر وسيرت وماردين ووان)، وهي ما تسمى "منطقة المراقبة الرئيسية الاولى" التي تنفذ مهمة رقابة بوليسية على السكان الكورد مع اتخاذ اكثر الاساليب التعسفية اتساعا وقسوة[١٥].

وفي نفس الوقت فقد كان مما يفيد السلطات تخفيف التوتر واستقرار الحال في القسم الشرقي الكوردي من البلاد، ولهذا فإن هذه السلطات هرعت من اجل تحقيق هذا الهدف، الى اسلوب المراوغة والتنازلات باقل ما يمكن. ومنها اعلان العفو واصدار بيانات حول اجراءات تتناول تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الولايات الكوردية، واجراء اصلاحات جوهرية هناك. واثيرت ضجة صاخبة تفيد انه مع الانتهاء من ظاهرة استياء الكورد العلنية ومقاومتهم المسلحة، فلم تبق الا مشكلة "اللصوصية". وان بعضاً قليلاً من الكورد المهجرين بالاكراه قد اعيدوا الى اماكنهم السابقة.[١٦]

وحاولت السلطات التركية الاتفاق مع القيادة الكوردية للايقاع بهم عن طريق شق صفوفهم. وقد اشعلت العداء بين اكراد الزازا الذين يعيشون في ديرسيم التي لاتعرف الهدوء دائما. وكانت قد جرت محاولة للاتفاق مع خويبون. فإن انقرة بعثت الى احسان نوري بوعد بالعفو عنه وتعيينه ملحقاً عسكرياً بإحدى السفارات. الا انه لم يوافق على هذه الصفقة.[١٧]

لكنه ما كان مقدراً لآمال انقرة ان تتحقق سريعاً في اقرار التهدئة في كوردستان التركية. فإن الكورد رفضوا رفضاً حازماً السياسة الجارية رسمياً على عدم الاعتراف بتشابههم القومي وما يتبع ذلك باللغة، اي انهم رفضوا سياسة التذويب التي هي سياسة الامر الواقع المركزية الكمالية بشأن المسألة القومية في تركيا التي اعلنت ان جميع المواطنين في تركيا هم اتراك. وهذا السبب الرئيسي في الصراع القومي بشرق تركيا لم تستطع اية اجراءات مبتورة ولا

الاستقلال" لكنه سيبقى نافذاً القانون "حول حفظ النظام" كان قد اتخذ بمبادرة من الغازي (اي من قبل اتاتورك، كما درجوا على تسميته "غازي" ومعناها الحرفي "البطل المنتصر"). (موسكو ١٩٦٥، ص٦٣– ٦٤، نص مكتوب لحديث سوريتس مع عصمت باشا، ٢٨ شباط/ فبراير عام ١٩٢٧).

[١٥] هسرتيان م. أ. اكرابينا. تأليف. ص١٣٢– ١٣٨.

[١٦] نفس المصدر، ص١٣٩ وما بعدها.

[١٧] نفس المصدر. ص١٤٠– ١٤٥، "في الشرق الاجنبي" ١٩٣٢، العدد–٢، ص١٣٦، (طشقند).

مناورات السلطات ان تستبعده. كما ان الاضطهاد المتواصل بلا انقطاع ما كان من شأنه الا ان يصب الزيت على النار. واما بصدد الاصلاحات الموعودة وتحسين حالة المنطقة اجتماعيا واقتصادياً، فهي اما ان بقيت حبراً على ورق او جرى تنفيذها باقل درجات البطء وبدون متابعة، بحيث كانت النتائج تافهة (وحتى هذا كان في خدمة مصالح الشرائح الثرية). وكما كانت عليه الحال في الولايات الكوردية من تركيا فإنها قد بقيت هكذا ولايات باقصى درجات الفقر والتخلف في البلاد. وفضلا عن ذلك فإن الحالة الاقتصادية لسكان الولايات الشرقية قد تعرضت الى قحط مميت كان قد اصابها لمدة ثلاث سنين متتالية، بالاضافة الى عواقب الازمة الزراعية العالمية بصفتها جزءا لايتجزأ من "الكساد العظيم" في نهاية السنوات العشرينيات وبداية الثلاثينيات التي اثرت تأثيرا قاتلا على تطور البلدان[18]. وبهذه الصورة فقد بقيت موجودة في كوردستان تركيا تلك الاسباب التي تولدت عنها الانتفاضات الدورية المتكررة المسلحة المناضلة من اجل التحرر الوطني للشعب. وان الانتفاضة الجديدة لم تعط لنفسها وقتا طويلا للانتظار.

في عام ١٩٢٧ سجلت مجابهات قتالية جديدة بين الثوار الكورد وبين القوات العسكرية الحكومية التركية، حملت طابع المصادمات العرضية، وهي في المراحل الاولى لم تحقق نجاحات ستراتيجية لأي طرف من الطرفين. وفي خلال عام ١٩٢٨، والنصف الاول من عام ١٩٢٩ ضيق الاتراك تدريجيا على الكورد في المناطق الرئيسية الثائرة، الا ان ذلك كان ابعد ما يكون عن تحقيق نجاحات كاملة. بل بالعكس فقد استطاع الكورد تأسيس قاعدة جبارة لهم في المنخفض ما بين سلسلتي جبال آرارات الصغرى والكبرى (تسمى هذه المنطقة كبري) وذلك للتحضير للقيام بانتفاضة جديدة معروفة باسم الأراراتية او "الخويبونية". في اليوم الثاني عشر من حزيران/ يونيو عام ١٩٢٩ دارت هنا عمليات حربية مكثفة.[19] وظهرت في مجلة "يارين" (باسطنبول) نداءات الزعماء الكورد الى الشعب، وتضمنت ان الكورد هم "أمة عظيمة". وتضمنت النداءات دعوة الى تحرير الكورد من الاستعباد التركي، والى اقامة دولة

---

[18] انظر: ماديار ل.، ازمة الاصلاح الزراعي والمجاعة في الشرق "مسألة الاصلاح الزراعي" ١٩٢٩، الكتاب الرابع، ص٦٤.

[19] هسرتيان م. أ.، اكراد تركيا في احدث العصور، ص١٥٠– ١٥١، "في الشرق الاجنبي" ١٩٣٢، العدد ٢، ص١٣٦.

حرة مستقلة "بين ايران والعراق".[٢٠] وبحسب اقوال سافراستيان، فإنه قد بدأت "الحرب الثورية الكوردية الثانية"، حيث سترد تفاصيل اكثر عنها في القسم التالي.

لقد دارت المعارك في مناطق جبلية وعرة فضلا عن كونها ان لها احتكاكاً بحالة جيوسياسية على نقطة التقاء حدودية لثلاث دول هي تركيا وايران والاتحاد السوفييتي. وان هذا قد خلق صعوبات لتركيا في مكافحتها ضد الثوار، لأن بامكان العمليات القتالية ان تثير تعقيدات سياسية خارجية. الا ان هذا في الواقع لم يحقق تخفيفاً ملحوظاً للكورد. فإن طهران اتخذت، كما هو شأنها دائما موقفا معاديا للكورد، فسمحت للقوات العسكرية التركية بالمرور عبر اراضيها لغرض تطويق الثوار الكورد. كما ان السلطات السوفييتية في ارمينيا التي تحادد مباشرة منطقة الثورة رفضت ايضاً الالتقاء مع الثوار بسبب العلاقة التي لهم مع الطاشناقيين، مما ادى الى تجريد فصائل الثوار من السلاح واعتقالهم، بعدما اضطروا للانتقال الى الارض السوفييتية. زد على ذلك فإن العمليات الحربية في منطقة الحدود قد ادت الى حدوث توتر طبيعي في العلاقات التركية مع جيرانها. وقدم كورد ايران المساعدة الى اقربائهم. ولهذا فإن انقرة زجت من اجل قمع الانتفاضة بقوات كبيرة جدا من حيث العدد والتجهيزات الالية بما تتفوق مرات عديدة على قوات الثوار. ورغم ذلك فإن تركيا لم تستطع ان تحقق النصر الا في صيف عام ١٩٣١. وكما هي العادة فإن الكورد الذين لا يخضعون قد تعرضوا الى اعمال انتقامية قاسية. فقد كانت مئات القرى قد سويت بالارض، وابيد عشرات الالوف من الثوار والسكان المدنيين، واصدرت المحاكم قرارات بالاعدام والزج في السجون على العشرات بل والمئات من نُشطاء الحركة الكوردية.[٢١]

هكذا كانت الخطوط الخارجية للاحداث المرتبطة بانتفاضة آرارات. وخلف هذه الاحداث تختفي تفاصيل تمثل اهمية كبيرة للمؤرخين، حيث ان هذه التفاصيل موجودة في الوثائق الارشيفية بالدرجة الاولى، وتتحدث عن النوايا الحقيقية للجوانب المتعاملة بهذه الصورة او تلك في النزاعات التي كانت تدور في ذلك الوقت في مناطق مختلفة من كوردستان.

---

[٢٠] "اورينت موديرنو"، العدد-٨، آب/ اغسطس ١٩٣٠، ص٣٦٦.

[٢١] مسرتيان م. أ. اوكرايينا، تأليف، ص١٥٠- ١٦٨.

ان لجنة "خويبون" قامت بعمل نشيط من بعد تأسيسها فوراً حول توحيد جميع الكورد حول فكرة كوردستان المستقلة. وارتأوا ان يكون البدرخانيون[٢٢] على رأس هذه القضية (رئيس اللجنة هو جلادت وآخرون)، الا ان دورهم كان على الارجح دوراً رمزياً. فإن هذه اللجنة كانت من الناحية العملية مجرد مركز ايديولوجي للقومية الكوردية وكذلك مقرا للقيادة العامة الى حد ما للحركة القومية. فقد انتمى الى هذه اللجنة لا اكثر من ١٠٠ شخص. ورغم ذلك فإن التنظيم الدقيق لنشاطهم جرى بواسطة لجنة المبعوثين والزعماء القبليين المحليين الذين ينفذون مهمات محددة في مناطقهم المعينة.

تتضمن وثائق الاجهزة البريطانية الخاصة في العراق معلومات مهمة حول نشاط خويبون ومن ترسلهم من المبعوثين الى كوردستان في المنطقة العربية بالمرتبة الاولى وكذلك الى المناطق الكوردستانية الاخرى. فمثلا ان المدعو امين افندي بيروسكي، سكرتير الشيخ سعيد والمؤيد لنجله علي رضا الذي كان تحت مراقبة البوليس العراقي، واستقر في اربيل كان يدعو الى فكرة "استقلال كوردستان تحت الوصاية البريطانية" وانه قام بزيارة الى طهران ثم حاول الوصول الى سوريا (حيث لم يسمحوا له بذلك). وكان هناك ارتياب منه بكونه استفزازياً وعميلاً لتركيا. الا ان هذه الشكوك لايوجد ما يدعمها[٢٣]. وعاش في اربيل ايضاً فهمي بن بلال (وهو نفسه لِجّلي فهمي)، وهو ايضاً مشارك في انتفاضة الشيخ سعيد ومؤيد لانكلترا التي يعتبرها المدافع الوحيد عن الكورد في تركيا. وكان هذا عضواً بعدة جمعيات كوردية ومن بينها خويبون ايضاً.

وكانَ فهمي هذا قد افاد عن مجموعة من المعلومات المهمة عن خطط خويبون في ذلك الوقت. وكان اهتمامه الرئيسي منصباً على البحث عن الوسائل التي يحتاجها لممارسة نشاطه. وان واحدا من مصادره غير المعروفة لحد الآن هي منظمة تدعى "حركة الاقلية الأممية في اوديسا" التي أسسها الكومينتيرن، كما هو واضح، والدائرة السياسية الدولية المتحدة التابعة لمجلس الوزراء في الاتحاد السوفييتي. وقدمت هذه المنظمة الى خويبون بعض الاموال شرط وقوف الكورد في مواقع ضد الانكليز. وقررت خويبون ان ترسل الى جميع

---

[٢٢] "نشرة انباء للشرق الاوسط" ١٩٢٨، العدد٦- ٧، ص٢٤.

[٢٣] مستلة من تقرير (مأمور الخدمة الخاصة)، اربيكل س.، ١٨/ ٤/ ١٩٢٨.

اطراف مناطق كوردستان ممثلين عنها بمهمة بث دعاية ضد الانكليز واستنهاض الكورد للمشاركة في النضال المعادي للامبريالية وارسال اعلام بذلك الى اوديسا على امل الحصول على مساعدات مالية جديدة.

ولكن المصادر والمؤلفات تخلو مما يشير الى ان اتصالات خويبون مع البلاشفة قد تواصلت فيما بعد؟ ومما لاشك فيه تماما انه لم تكن هناك في خويبون نفسها وحدة في الرأي حول هذه المسألة. ان فهمي بالذات وبعضا من "المتعقلين" الاخرين في خويبون عارضوا السياسة المعادية للانكليز معتبرين اياها "سياسة رديئة". فإنهم كانوا بعكس ذلك، اذ انهم يؤيدون الوصاية الانكليزية على كوردستان المستقلة، ويرون ان الانكليز افضل من الاتراك في جميع الاحوال. وكان المبعوثون من العراق قد ارسلوا فقط الى ولايتي ملاطية وديرسيم ولكن بتعليمات غير معروفة.[٢٤]

لقد سبق القول ان علاقات وثيقة قد اقيمت ما بين خويبون وطاشناق التي ساهمت في تاسيس خويبون منذ البداية الاولى. وتواصلت هذه العلاقة فيما بعد، لدرجة ان خويبون كانوا يسمونها "الجمعية الكوردية الارمنية". وان الموظفين الارمن والكورد الذين كانوا يعملون في اقسام خويبون، اصدروا كراسات مشتركة، وتقاويم دعائية ونشروا مقالات في الصحف العربية.[٢٥] الا انه توجد براهين تشهد على وجود عدم ثقة قاهرة بين الارمن والكورد، كما هو الشأن بداخل خويبون نفسها او في المنظمات الاخرى. ومن الامثلة على ذلك ان مجموعة من الشخصيات الكوردية وشيوخ القبائل وزعمائها ذكروا في رسالة نشرت بجريدة "الشعب" في (دمشق) وتضمنت دعوة الى "القومية العربية المجيدة ان تساعد الكورد في النضال من اجل استقلال كوردستان" وجاء في هذه الرسالة: اننا نحن قادة الثورة الكوردية نعلن بأننا لم نشترك في اتفاقية مع الطاشناق الذين يخدعون الكورد فيحولونهم الى ادوات في النضال ضد الاتراك بهدف تأسيس "ارض اعراس ارمنية" حيث يصبح الكورد عبيدا فيها". وعلى العموم فإن نفوذ خويبون بين نشاط الحركة الكوردية كان بعيداً عن الهيمنة. فقد بقيت الخلافات بشأن تكتيك النضال، وحول ما يتعلق بمجال اتجاه السياسة الخارجية. وكان من بين اعضاء

---

[٢٤] نفس المصدر ، ص٨٦، تبليغ في ٢٦/ ٤/ ١٩٢٧.

[٢٥] المصدر نفسه، ص٨٦، تبليغ من محمود (؟) في بغداد، ١٢/ ٥/ ١٩٢٨

خويبون من هم مع الاتجاه الفرنسي والانكليزي ومع المؤيدين لاقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي وايطاليا.[٢٦]

وعلى الرغم من بقاء الطاشناقيين اقرب الحلفاء لخويبون، فقد كان يتعاون مع هذه اللجنة الكوردية العديد من قوى المعارضة الاخرى في الشرق الاوسط وفي اوربا ومن ضمنهم الفوضويون الاتراك بل وحتى مع منظمات الحرس الابيض الروسية الذين حطوا بالدرجة الاولى في باريس[٢٧] (!).

كانت خويبون قد اقامت قاعدتها الرئيسية في سوريا (مع مركز في حلب) وأسست لها بعض القواعد في العراق، ولكن هدفها الاول ليس المناطق العربية من كوردستان، وذلك لأنها كانت تستند على المساعدات من فرنسا وانكلترا اللتين هما صاحبتا السيادة على هذه المناطق. وكانت هواجس خويبون متركزة كلها مرة اخرى نحو تركيا التي كانت قد تقرر ان تكون رأس الجسر الاساسي للثورة الكوردية الشاملة. اما الاجزاء الكوردية في ايران، فضلاً عما في العراق وسوريا فقد بقيت من المهمات الاكثر بعدا عن خويبون. وبالنسبة الى تركيا فإن خطط خويبون لم تكن سرية بالطبع واثارت فزعاً كبيراً لديها. ووجهت انقرة الاتهام الى القنصلية البريطانية في حلب والى بعض الزعماء الكورد في شمال العراق (ومن بينهم سيد طه المشهور) في تقديم المساعدة الى "مثيري الفزع" (هكذا كانوا يصفون اعضاء خويبون احياناً) الذين عقدوا مؤتمرهم في راوندوز (اي على الارض العراقية)[٢٨].

ان دقة هذه المعلومات لايمكن التأكد منها دائما. فإن "مثيري الفزع" اقاموا اتصالات فعلية، بحسب معلومات المخابرات الانكليزية، مع بعض من الزعماء الكورد في تركيا (خواجه ونايف وغيرهما) بصدد ارسال اثنين من البعوثين الى تركيا بغية التحضير لانتفاضة في ساسون. ولكن نجاحاتهم في العراق كانت مشكوكا بها، رغم ان بعض الزعماء (مثل خورشيد افندي) رحبوا بالتقارب مع الارمن. اما سيد طه فقد رفض ان تكون له صلة مع خويبون، اذ كان مؤيداً للسياسة التدريجية

---

[٢٦] المصدر نفسه، ص١٠٤– ١٠٥، تقرير استخباري للشرطة العراقية، رقم ٢٠ في ١٩/ ٥/ ١٩٢٨.

[٢٧] المصدر نفسه، ص١١٩، تبليغ من مقر قيادة القوات الجوية البريطانية في العراق في ١٤/ ٦/ ١٩٢٨.

[٢٨] المصدر نفسه، ص١٢٦– ١٢٧، من المفتش الاداري في الموصل الى مستشار وزارة الداخلية العراقية، في ١٢/ ٦/ ١٩٢٨.

في حل المسألة الكوردية، اي انه كان يؤيد التحسين التدريجي للاوضاع الكوردية وذلك في التربية والصحة وما شابه ذلك، وبعبارة اخرى فإنه تضامن مع السياسة التي تنتهجها سلطات الانتداب. وكانت وجهة نظره الى مثيري الفزع انهم "مجرد هاربين بدون اي مواقع او سمعة"[٢٩].

وبصدد موقف هذه السلطات تجاه خويبون فإنها تبدو مواقف غير محددة المعالم بما فيه الكفاية. ومن الطبيعي ان تبدي الادارة البريطانية في العراق اهتماما باقامة اتصالات مع القوميين الكورد، لغرض رئيسي بالدرجة الاولى هو فرض نفوذها عليهم. الا ان لندن كانت، بعد تسوية قضية الموصل قد وجهت اهتماما بصورة خاصة نحو تحسين علاقاتها مع انقرة، ولم ترغب في تحويل المسألة الكوردية الى حجر عثرة في طريق هذه العملية. وعلى العموم فإن انكلترا كانت تعمل ضد توطيد الحركة القومية الكوردية وتوسيعها حيث تحتمل انها ستهدد مواقعها الامبراطورية في الشرق الاوسط، ولا سيما في العراق وايران قبل كل شيء. فإنها قد اضطرت بل وانها شجعت "مثيري الفزع" بصفتهم اداة لممارسة ضغط محتمل على تركيا وسوريا لا اكثر من ذلك. لقد حمل هذا الازدواج في التعامل الى السلطات البريطانية في العراق متاعب ليست قليلة. وفي جميع الاحوال فإن هذه السلطات اعارت اكثر انواع الانتباه تركيزا الى النشاط العملي لخويبون الذي انعكس في الوثائق التي تمتلكها.

وعلى العموم فإن المؤيدين لخويبون في العراق اذا لم يكونوا قد تعرضوا للمتابعة المباشرة، فإن السلطات لم تعطهم مجالا للحركة. وكانت السلطات مضطرة الى ان تأخذ احتجاج الحكومة التركية بنظر الاعتبار ضد منح الشخصيات النشيطة في خويبون فيزات السفر او المرور. وكان قد اعد كشف باسماء شخصيات من "القوميين الكورد والارمن" الذين ينبغي عدم اعطائهم فيزات سفر. وفي عداد هؤلاء تسعة اعضاء من اسرة بدرخان واحسان نوري باشا وغيرهم (وهم على العموم ٥٦ اسماً ومن ضمنهم اسماء من الارمن). وكان قد صدر امر بمنع دخول مطبوعات خويبون الى العراق "مجزرة الكورد في تركيا" وهي ما سارعت الحكومة العراقية الى ابلاغ تركيا عنها[٣٠]. وكانت قد اقيمت رقابة

---

[٢٩] المصدر نفسه، ص١٤١. تبليغ من مقر استخبارات القوات الجوية البريطانية الى مقر القيادة الرئيسي للقوات الجوية البريطانية (بغداد) في ٣٠/ ٦/ ١٩٢٨.

[٣٠] المصدر نفسه، ص ١٤٨-١٤٩، من سكرتارية المندوب السامي في العراق الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٢٨/٧/١٠، ص ٢٢٥، من غ. دويس الى السفير في القسطنطينية ١٩٢٨/٩/٢٠ وهناك ايضاً قضية ٣٦٢، ص ١-٣ في ٦شباط ١٩٢٩.

صارمة على جميع تحركات ومصادر التمويل المالي للمبعوثين من قبل خويبون فوق الارض العراقية. وبحسب رأي المخابرات البريطانية فإن توجهات "مثيري الفزع" كانت غير ثابتة ومتقلبة وان اختلافاتها راجعة لدى مختلف القادة الى مصادر التمويل المالي. والموارد الاساسية كانت تأتيهم من الطاشناقيين وكذلك فإنهم كانوا يحصلون عليها من "المنظمات الشرعية" التركية ومن الحرس الابيض الروسي. واعطى هذا للانكليز الأسس للحديث عن "الحركة القومية الكوردية الارمنية". وكان الوكيل الرئيسي لخويبون في العراق هو شكري محمود. واكثر المناطق نشاطاً هي منطقة شرق سوريا حيث تمركز هناك الفارون الكورد والارمن، ومنطقة آرارات– بايزيد– ماكو. الا ان خويبون لم تحظ في كوردستان ايران على تأييد ملحوظ وذلك بسبب علاقاتها مع الارمن بالذات[٣١].

ومن الصعب ان تستحق الثقة المطلقة جميع هذه المعلومات المحرفة بجميع الاحتمالات. الا ان مما لاشك فيه ان نشاط خويبون قد اثار انتباها مركزاً وغير قليل من القلق في لندن والعواصم الغربية الاخرى. وعبرت وزارة الخارجية البريطانية عن الانزعاج بشأن "الدسائس المعادية للكماليين" التي يقوم بها الكورد في العراق، وطلبت معلومات اضافية حول ذلك. وتهيأت السلطات الفرنسية في سوريا لحل لجنة "خويبون" في حلب. وفي الغرب اعاروا اهتماماً خاصاً نحو العلاقات الكوردية الارمنية معتبرين اياها مصدراً لتعقيدات غير متوقعة. وقام دوبس بتهدئة وزارة الخارجية البريطانية باعلامها ان ما بين بابازيان (زعيم الطاشناقيين) وبين اكراد شمال العراق لايوجد اي تفاهم متبادل وان العلاقات بينهما محصورة بالمصالح المادية فقط: فإن خويبون بحاجة الى الاموال التي يزود اغنياء الارمن بها الطاشناقيين[٣٢].

هناك معلومات مهمة عن النشاط الخارجي لخويبون اخبر عنها القنصل البريطاني في ديترويت جون كاميرون، من المخبرين لديه المعروفين من قبل ت. أي. لورينس وبعض الضباط من مقر قيادة الجنرال اللينبي. وان احد قياديي خويبون ثوريا بدرخان امضى سبعة شهور في الولايات المتحدة الامريكية، حيث قام بجمع اموال من اجل الكورد والتقى مع ممثل

---

[٣١] المصدر نفسه، ص١٥٨– ١٦٠، من دوبس الى وزير المستعمرات، ل. ايميري، ١٤/ ٧/ ١٩٢٨، ص١٧٨، مستلات من تقارير اخبارية في ١٤/ ٧/ ١٩٢٨.

[٣٢] المصدر نفسه، ص٢٦٥، من وزارة الخارجية البريطانية الى غ. دوبس، ٢٩/ ١٠/ ١٩٢٨، ص٢٧١– ٢٧٢، من غ. دوبس الى ج. شاكبيرغ رئيس قسم الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات في ١٧/ ١١/ ١٩٢٨.

لجنة مساعدة الارمن غريغوري فارتانيان الذي من الواضح ان له ارتباطاً مع الدائرة السياسية الدولية المتحدة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتي الذي وصل من يريفان. وفي طريقه الى امريكا كان ثوريا بدرخان قد استقبل في روما من قبل موسيليني الذي وعده بتقديم المساعدة له. وفي نيويورك أعد المندوب السوفييتي (كاميرون) لقاءً مع ثوريا. ومن بعد ذلك استعد ثوريا لزيارة انكلترا واليونان. وتهيأ الكورد الامريكان لجمع دولار واحد بكل اسبوع من كل فرد منهم (!) لسد حاجات خويبون. واعطى ثوريا وعداً من جانبه باستنهاض ١٥٠ ألف كوردي. ومما هو جدير بالملاحظة ان السلطات البريطانية في العراق وجهت الامر بعدم منح ثوريا وفارتانيان فيزة مرور في البلاد[٣٣].

وبهذه الصورة فإن تشكيل خويبون مع خطواتها الاولى اثارت اصداء عالمية محدودة وجذبت انتباه الحكومات الشرقية وكذلك الدول الغربية التي لها مصالح في المسألة الكوردية. وفي نفس ذلك الوقت لوحظ ان بريطانيا وفرنسا وبقية الدول الاخرى (بما فيها الاتحاد السوفييتي) لم تعقد كلها على خويبون اي أمل جدي مهما كان، ولم تبدِ الاستعداد لأن تقدم لهذه اللجنة الكوردية الوليدة تأييدا فعالا، ناظرة اليها وكأنها نوع من قوة احتياطية بامكانها ان تتحول الى قوة مفيدة في ظروف معينة اكثر ملاءمة. وبعبارة اخرى فإن نظرة اوربا الى خويبون، كما هو الشأن بنظرتها الى عموم الحركة القومية الكوردية، قد كانت مجرد نظرة وظيفية.

ان المرحلة الزمنية حتى عام ١٩٢٩ عندما اندلعت انتفاضة آرارات، يمكن اعتبارها مرحلة تحضيرية في نشاط خويبون غير الطويل زمنياً، فإن لجنة خويبون ساهمت في التحضير للحركة الثورية وتنظيمها، باذلة لأجله الجهد دائماً باقامة علاقات وثيقة مع الطاشناقيين. وكان الطاشناقيون قد ساروا منذ عام ١٩٢٥ على سياسة المشاركة المباشرة في النضال المسلح للكورد. وفي المؤتمر الحادي عشر للطاشناقيين الذي انعقد في نيسان/ ابريل عام ١٩٢٩، قد صدر عنه هذا الاعلان: "ان المؤتمر يتوجه بترحيب خاص الى انتفاضة الكورد ضد الاتراك. ويرى المؤتمر ان هذه الحركة ضرورية لحل المسألة الارمنية والكوردية، واستدعاء الانتباه والمواساة ﴿هكذا جاء في النص بحسب قول المؤلف﴾ للادراك الارمني لهذا النضال

---

[٣٣] المصدر نفسه، ص٣٢٣– ٣٢٦، ٣٣٢، من ج. كاميرون الى أو. تشيمبرلن، في ١٨/ ٤/ ١٩٢٩. مستنسخة، ٢٢/ ٥/ ١٩٢٩.

البطولي الذي لا مثيل له". وكذلك فإن الطاشناقيين عرضوا فكرة التوحيد العنصري، حيث انهم لهذا الغرض، دعوا الى اتحاد "آري" يضم الفرس والارمن والكورد وغيرهم من شعوب الاريين ضد الترك[٣٤]. وجرى التخطيط لعقد مؤتمر مشترك بلبنان في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٢٩ لكل من خويبون والطاشناق، يفترض فيه ان يحدد السياسة المستقبلية "للحركة الكوردية الارمنية". ولكنه لم يتم الاحتفاظ بيك معلومات مهما كان نوعها عن هذا المؤتمر[٣٥].

ان تأييد الارمن لخويبون استمر حتى في المستقبل. فإن اللجنة المركزية للطاشناقيين المصريين، توجهت في شهر شباط/ فبراير عام ١٩٣١، بنداء جاء فيه: "ان الكورد هم جيران لنا ويعيشون معنا على ارض واحدة وانهم اقرباؤنا من حيث الأصل..."[٣٦]. الا ان هذا التأييد كان مرهونا بشروط محدودة جغرافيا، اي ان تكون الحركة الكوردية محدودة بالاستقلال ضمن اراضي تركيا فقط، اما الكورد في ايران والعراق وسوريا فقد رأى الطاشناقيون انهم يجب ان يحصلوا على حق الادارة الذاتية المحلية.[٣٧]

هكذا يبدو تحالف الطاشناق مع خويبون، فهو من جانب الطاشناق قد اتسم بشرط ذي طابع اناني، من حيث المعنى السياسي. وكان هذا بالطبع ليس سراً بالنسبة للقوميين الكورد، ولم يساعد في توطيد الاتحاد الكوردي الارمني في النشاط العملي الرئيسي. وفضلاً عن ذلك فلم تكن هناك وحدة في الرأي بين الطاشناقيين حول المسألة الكوردية. فإن الجناح اليساري من الحركة الطاشناقية كان متشرباً بالشكوك نحو "مثيري الفزع". ومثلاً على ذلك

---

[٣٤] اكوبوف أ.، المسألة الكوردية والطاشناق، دعوات مماثلة كانت تعج بها ايضاً الصحافة الاجنبية الامريكية.

[٣٥] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، تسلسل أ، القضية ٣٦٢، ص٣٦، مستلة من تقرير للبوليس العراقي، الرقم ٣٤ في ٢/ ٨/ ١٩٢٩. وبعد ذلك بوقت قليل وصل خبر عن المؤتمر المقبل لخويبون وحدها فقط في بيروت وعن المساعدة المالية التي كانت خويبون قد وعدت بها من قبل بعض الكنديين "الروس البيض" والاثرياء،(نفس المصدر، العدد٣٧ في ١٤/ ٩/ ١٩٢٩)، التأكد من صحة هذا الخبر غير ممكن.

[٣٦] بكوشبان أ.، الكورد الانربيجانيون. اللاتشين والكيلباجاري والناخكاري. مقالة. باكو ١٩٣٢، ص٧٦، يبدو ان بيانات التكريد قد لعبت بالنسبة للطاشناقيين دوراً خدمهم في نضالهم ضد الموسويين الانربيجانيين، الذين بحسب تأكيد الطاشناقيين مارسوا سياسة شوفينية معادية للكورد (وهو ما يتفق مع الحقيقة) وارادوا من الكورد تشكيل وحدة ققفاسية في النضال ضد ارمينيا الطاشناقية المزمع تأسيسها. ونفس المصدر، ص٦٨– ٧٠.

[٣٧] اكوبوف أ.، المسألة الكوردية والطاشناق. ص٤١.

فإن "اراتش" الصحيفة الناطقة باسم اليساريين الطاشناقيين كتبت بعددها الصادر في ٥ شباط/ فبراير عام ١٩٣١: "أن من الواجب على مجموعتنا ان تخوض نضالاً حازماً ضد الخط السياسي الاناني المغامر للزعماء الطاشناقيين. ولاينبغي علينا بأي حال من الاحوال ان نساعد الحركة الكوردية بأيدي منظمات غريبة. فقد اتضح من مصادر مختلفة ان الحركة الكوردية الاخيرة هي من تنظيم الانكليز"[٣٨].

ولهذا فإن الاتحاد مع الطاشناقيين لم يجلب في نهاية المطاف اي منافع جوهرية لانتفاضة آرارات، وخاصة من الناحية المادية والحربية، اذ ان القضية ظلت محصورة في حدود الدعاية والحث المعنوي، وهو ما لعب دوراً ثانوياً فقط. اما مصير هذه الانتفاضة فهو قد صار اخيراً بيد زعماء القبائل المحلية كما هو شأن مثيلاتها دائماً.

كانت خويبون تحاول ان تلعب دور المركز التنظيمي للانتفاضة، غير انها لم تكن لديها القواعد المناسبة لمثل هذا العمل في كوردستان نفسها. فإن لجنة ارضروم التي كان المفترض ان تضطلع بهذا الدور، قد اكتشفتها السلطات في عام ١٩٢٩ وتعرضت للمطاردات واعتقل اعضاؤها او جرى نفيهم.[٣٩] وكانت التوجيهات والدعايات تأتي من الخارج بواسطة المبعوثين من خويبون، حيث يصلون بالدرجة الاساسية من سوريا ولبنان. ومن الامثلة عن احد هؤلاء المبعوثين، هو كور حسين باشا الزعيم الكوردي المشهور لكونفيدرالية حيدران الذي كان مرسلاً من سوريا الى كوردستان العراق نحو الشيخ احمد البارزاني، ومن ثم من هناك الى نوح بيك، في بيران، التي هي احد مراكز الحركة الكوردية في تركيا. ومن بعد ذلك توجه الى ايران، الا انه قد تعرض للقتل في طريقه عبر منطقة ساسون في ظروف غامضة. وبحسب احدى المعلومات فإن رجال نوح بيك هم الذين اردوه صريعاً، وان هؤلاء القتلة قد تعرضوا بدورهم للقتل بأمر من احمد البارزاني، بينما ذكرت رواية اخرى، ان عملية الاغتيال قد دبرها هذا الاخير بتحريض من قبل الاتراك. وكذلك فسرعان ما تعرض نوح بيك نفسه للقتل ايضاً بسبب ما لديه من تفاصيل اكثر مما ينبغي عن هذه القضية.[٤٠]

---

[٣٨] المصدر نفسه، ص٤٢.

[٣٩] كروس ت.، الوضع الداخلي في تركيا "الحياة الدولية" ١٩٣٠، العدد٧-٨، ص٦٣.

[٤٠] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٦٢، ص٣، ٦-٧، مستلة من تقرير استخباراتي للاجهزة الخاصة في العراق. رقم ٢٥ في ٢٢/ ٦/ ١٩٢٩.

لقد حاول قادة خويبون بكل الوسائل تأكيد دورهم القيادي والتنظيمي في ادارة وقيادة الانتفاضة الكوردية، واظهار نفوذهم وتدابيرهم امام انظار الغرب على وجه الخصوص. وكان ثوريا بدرخان قد أكد في رسالة الى المندوب السامي البريطاني في العراق، كليتون، ان لدى خويبون وكلاء في جميع القبائل، وانها تنفخ روح المقاومة بين الاوساط الكوردية في تركيا. وان خويبون تمارس عملا دعائياً كبيراً في جميع الاقاليم التُركية وخاصة بين المثقفين الكورد المنفيين وزعماء القبائل. وتعرضت للاخفاق محاولات السلطات التركية عرقلة نفوذ خويبون بتطبيق "اسلوب الكعكة"، وقد انضم اغلب الزعماء العائدين من المنافي الى منظمة خويبون. وقرر مؤتمر خويبون تأسيس لجنة مركزية ناطقة باسم خويبون (وهذا يعني انها لم تكن موجودة قبل ذلك!). واقيمت مراكز "مثيري الفزع" في المدن الكوردستانية الكبيرة وفي وسط القبائل. وبحسب قول ثوريا فإن خويبون تستعد لاعلان انتفاضة عامة ريثما يتحدد تأسيس مقرات المقاومة المسلحة في آرارات وساسون وديرسيم.[٤١]

كما يبدو، فإن احد زعماء خويبون أحاط نفسه بهالة ثمينة. اما في حقيقة الامر، فإن القوميين ما كانوا على العموم اسياد الموقف في الجزء الكوردستاني من تركيا، ناهيكم عن الاجزاء الكوردستانية المجاورة، مثلما حاولوا انْ يصوروا ذلك بأمل الحصول على مساعدة من الغرب، ولهذا فإنهم ليس هناك ما يضارعهم في مجالات الخطط المغامرة والمغرية. وكانت الصحافة ووكالات الانباء قد كتبت كثيرا عن نوايا "مثيري الفزع" في النضال من اجل اقامة دولة تتألف من كوردستان تركيا وايران وكوردستان ارمينيا تمتد حتى البحر الاسود ثم تضم فيما بعد القفقاس الجنوبية (اي ارمينيا واذربيجان السوفيتيتان)[٤٢]. وحتى فيما لو اجري تقليص على هذه المغالاة التي لا مفر منها والتشويه المباشر الذي سمح لهذا الفزع الكوردي الذي روجت له الصحافة التركية والفارسية فسيتضح تمام الوضوح عدم واقعية خطط خويبون الستراتيجية.

لقد بقيت معلومات موثقة غير قليلة نسبياً عن الاشتراك المباشر لخويبون بانتفاضة آرارات. وعن هذا الاشتراك كتبت الجريدة الايرانية "تبريز" في بداية ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٠،

---

[٤١] المصدر نفسه، ص٧-٩، رسالة في ٣٠/ ٦/ ١٩٢٩.

[٤٢] المصدر نفسه، القضية ٣٦٣، ص٢٣٥-٢٣٦، الملحق رقم٣ مع بلاغ الملحقية العسكرية البريطانية في طهران، المقدم دود في ٢٦/ ٨/ ١٩٣٠.

عن ان خويبون ارسلت كتيبة من ٥٠٠ فارس مساعدة للكورد في موش للهجوم على بتليس. ووقعت المدينة بعض الوقت بيد الثوار. وفي نفس هذا الوقت بعث احسان نوري باشا، من بيروت الى منطقة آرارات، برجاله وبالاموال وساعد في اقامة اتصالات للكورد بآرارات مع الاثوريين في الموصل الذين التحق قسم منهم بالثوار.[٤٣] و اثناء تصاعد حة الانتفاضة عندما اخذ يظهر التفوق التركي، فإن المبعوثين من قبل خويبون دعوا الكورد الى الاستمرار في المقاومة: "...لن سقوط آرارات سيعني النهاية للأمة الكوردية وسيؤدي الى آبادتها آبادة تامة". كان هكذا نداء المبعوثين.[٤٤]

لقد سبق وقيل ان خويبون في اثناء تأسيسها كانت قد حاولت التظاهر بالمباشرة من دون تخويل، كما يقال، بتشكيل دوائر للدولة الكوردية المرسومة (الحكومة وما يتبعها). غير انه لم يمكن الكشف عن علامات حقيقية جوهرية او وظيفية، حتى ولو عن ولادة دوائر هذه الدولة في جميع المصادر والمؤلفات الحاصلة وبجميع الاحوال. فكيف وصلت الى طهران أخبار لم يكن لها ما يؤكدها حول تشكيل حكومة كوردية في منطقة آرارات، حتى من وزارة الخارجية الايرانية[٤٥]. ومن الطبيعي ان اي اثر لنشاط هذه الحكومة لم يبق له وجود. ومن الممكن ان يضاف الى ذلك، خبر عن وصول الطاشناقي روبين باشا الى طهران المكلف من قبل "وزير دفاع ارمينيا في عام ١٩١٤"(!) بمهمة سرية تستهدف الحصول على دعم الحكومتين البريطانية والايرانية لاكراد آرارات عبر العراق. وحول هذا الموضوع، فإن الملحق العسكري لبريطانيا العظمى في تركيا المقدم بيرسي دود الذي ابلغ بذلك قد رأى، ان هذا الاقتراح مثير للسخرية وهو من مكائد السوفيتيين الذين ساعدوا الاتراك في قمع الحركة الكوردية لغرض التوغل الآمن نحو السواحل الجنوبية لبحر الخزر ومن ثم نحو الجنوب الى العراق.[٤٦]

---

[٤٣] المصدر نفسه، القضية ٣٦٤، ص٣٥– ٣٦، من القنصل البريطاني العام في طرابزون سينفورد بالمير الى السفير في طهران، ب. كلايف، رقم ١٦٣ في ١٤/ ٩/ ١٩٣٠، مستنسخة.

[٤٤] المصدر نفسه، ص١٤٠– ١٤٢، من بالمير الى كلايف في ١٨/ ٩/ ١٩٣٠.

[٤٥] المصدر نفسه، القضية ٢٩٤، ص٤٧، من السفير البريطاني في طهران الى المندوب السامي الانكليزي في العراق، الرقم ٥٧ في ١٦/ ٤/ ١٩٣٠، مستنسخة.

[٤٦] المصدر نفسه، القضية ١١٤، ص٦، من دود الى كلايف ٢٨/ ٦/ ١٩٣٠.

وعلى ضوء اقتراب الاندحار النهائي لانتفاضة آرارات، مال الى الهبوط المتواصل، النفوذ السياسي لخويبون. وكانت خويبون اعجز من ان تستطيع تلافي الانهيار. وتناهت الى الاسماع اخبار عن خلافات بين الثوار وخويبون. وكثير من الناس عدواً احسان نوري هارباً فرّ من ساحة القتال عام ١٩٣٠ في اشد اللحظات حسماً. وتدهورت سمعته تدهوراً شديداً. وعرضت خويبون على الثوار اقتراحاً باختيار زعيم جديد. ووقع الاختيار على من يدعى فرزند. وصار ولده ابراهيم القائد العام. ولم يفلح هذا التغيير في تعزيز قيادة الانتفاضة. وفشلت ايضاً محاولات القوميين الكورد (ابراهيم باشا هسكي) بالحصول من انقرة على اي نوع من التنازلات. وهب الطاشناقيون مسرعين لدعم خويبون، حيث لديهم قاعدة في تبريز. ونفذ مبعوثوهم دور "سعاة بريد" بين قيادة خويبون وبين اكراد آرارات. وان بعضا من هؤلاء الذين نفذوا مهمة الاتصالات متهمون باتصالات مع الدائرة السياسية الدولية المتحدة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي، الامر الذي انزل ضرراً كبيراً بـ"الحلف الكوردي الارمني". وقامت السلطات الايرانية من جانبها بقطع الطريق بسرعة على هذه النشاطات.[٤٧]

في بداية عام ١٩٣١ وصل الى بيروت نجل صلاح الدين، عثمان فؤاد وابن آخر الخلفاء العثمانيين عبد الحميد، احمد توفيق اللذان كانا لاجئين يتناوبان العيش في فرنسا والنمسا ولهما علاقات مع خويبون. وسمع عنهما ان وصولهما ذو صلة بانتفاضة عامة للكورد خطط للقيام بها في ربيع عام ١٩٣١، وانهما اقاما علاقات وثيقة مع منظمات القوميين الكورد في كوردستان التركية والايرانية والعراقية والسورية. ودارت افتراضات بانهما كانا قريبين من الاوساط الرجعية والدينية التركية التي كانت تتهيأ للقيام بما يسمى بالانتفاضة الخليفية. ورغم الشكوك التي تحيق بصدقية هذه المعلومات الا ان ظهورها بالذات هو امر عرضي.[٤٨]

---

[٤٧] المصدر نفسه، القضية ٣٦٣، ص١٢– ١٣، من أو. س. ادموندس احد افراد البعثة البريطانية في انقرة الى بغداد، في ١٧/ ٨/ ١٩٣٠، القضية ٣٦٥، ص٩٣– ٩٤، من كتابات القنصل الانكليزي العام في طرابزون سينهوب بالمير الى القائم المؤقت بالاعمال البريطاني في طهران، حول الوضع في كوردستان الشمالية حتى ٤تموز/ يوليو ١٩٣١ و١٦/ ٧/ ١٩٣١، ونفس هذا الموضوع، القضية ٢٥٢، ص٨٧– ٨٨، رسالة سرية من القنصل البريطاني في طهران الى القائم المؤقت بالاعمال البريطاني في طهران، العدد٦٠٦، في ١٦/ ٧/ ١٩٣١، مستنسخة.

[٤٨] المصدر نفسه، القضية ٣٦٥، ص١، مستلة من تقرير البوليس العراقي، العدد٥، في ٣١/ ١/ ١٩٣١.

وبهذه الصورة فإن خويبون لم تفلح في ان تصبح قائداً اصيلاً لانتفاضة كورد آرارات لا من الجانب الحربي ولا من الجانب السياسي، على الرغم من جميع المساعدات من جانب الطاشناقيين. وفي هذه الانتفاضة، كما في جميع الانتفاضات التي سبقتها، قد سيطرت البدايات العفوية، الامر الذي قرر فشلها.

ولكن خويبون لم تستسلم بعد الفشل الواضح الذي تعرضت له بالحصول على موطئ القدم التركي في نضال إلكورد القومي. فإن العاملين فيها قد ضاعفوا جهودهم من اجل الفوز بمواقع في اجزاء اخرى من كوردستان، الواقعة تحت الادارة المباشرة او النفوذ غير المباشر لكل من انكلترا وفرنسا. وتبعا لذلك فإن اهتمام العاملين في خويبون قد زاد اكثر من ذي قبل في توطيد العلاقات مع الانكليز والفرنسيين لغرض الحصول على المساعدات منهما (مما دفعهم ليعملوا بتضامن مع الطاشناقيين). ولكنهم كانوا قد بدأوا بهذا التعاون مبكرين عندما كانت الانتفاضة ما تزال في آرارات لم تصل الى أوجها.

لقد ظهر فرع لخويبون في الموصل. وهناك تم تشكيل لجنة "ريجنون" كانت ذات اتجاه نحو انكلترا بحسب بعض المعلومات. ولاتوجد الا معلومات قليلة معروفة عن نشاطها، ما عدا ان على رأسها شخصية من اسرة بابان التي كانت معروفة في يوم ما، وهي الاسرة التي استعدت، كما يزعمون، على "ادراج" ميسوبوتاميا ضمن الولايات الكوردية لتركيا.[٤٩] في بداية تموز/ يوليو عام ١٩٢٩ قام ثوريا بدرخان بزيارة لبغداد، ومعه بجيبه رسالة باللغة الفرنسية الى المندوب السامي الانكليزي الجديد في العراق ج.كليتون، مؤرخة في ٣٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٩. وهو يؤكد بها ان ميسوبوتاميا يندرج فيها "الوطن الكوردي" الذي يعتبر قطب الرحى في السياسة البريطانية حول المسألة الكوردية و"مكان الاشراف على كوردستان المحتلة من قبل الاتراك". وان خويبون تأمل، بحسب ما واصل ثوريا، ان تواصل انكلترا في المستقبل سياسة سيفر، وان "لاتخيب آمال خويبون" في المسألة الكوردية. ان اصدقائي وانا، كما واصل ثوريا في الرسالة، على ثقة بانه "توجد مبدئياً" سياسة محددة لانكلترا في كوردستان". ان بريطانيا العظمى لها القول الفصل في تقرير الحلول للمسألة الكوردية[٥٠].

---

(٤٩) ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ١٣٢، القضية ٢٣، ص٦، ٧، ١٢، انكلترا والمسألة الكوردية (وثيقة).

(٥٠) ارشيف السياسة الخارجية الروسية. القضية ٣٦٢، ص٧-٨.

لم يكن قدوم ثوريا الى بغداد مرحباً بـه، حيث اعتبروه "شخصا مثيرا للقلاقل" الذي سيكون "للانتيليجنس سيرفيس"— المخابرات البريطانية معه كثير من القلق. فإن ما ينقله من اخبار عن الحالة في تركيا لاتستحق الثقة من حيث وجهة نظر الموظفين في السلطة الاستعمارية. وان صراع القوات الحكومية ضد الثوار الكورد يجري بشكل اكثر نجاحاً مما يريد ثوريا ان يصوره. وان استمرار الانتفاضة يتعارض مع مصالح بريطانيا العظمى[٥١].

لكن خويبون ظلت فضلا عن ذلك، ورغم العقبات من جانب الادارة البريطانية، تبحث عن حلفاء لها في العراق. فإن الزعيم الايزدي اسماعيل بيك، وهو من راوندوز، الذي كانت له علاقات مع الادارة الفرنسية في سوريا وكذلك مع فروع خويبون في امريكا، تقارب مع البدرخانيين، وتوجه الى الشيخ احمد البارزاني راجياً منه ابداء التأييد "للبرنامج القومي الكوردي". ورغم ان الشيخ احمد لم يكن شديد الرغبة بذلك، الا انه وعد بتقديم المساعدة. وشاع في كوردستان العراق نداءات معادية ضد تركيا تدعو الزعماء الكورد الى التوقف نهائياً عن الصراعات الداخلية ولو لمدة سنتين[٥٢]. وتضامن الطاشناقيون في العراق مع الكورد في هذه الدعاية. ومن بين اكثرهم حماسة هما سامي بيك وروبين ديرمينازيان اللذان حاولت السلطات منع وصولهما الى العراق.[٥٣]

في ربيع سنة ١٩٣١ اقام توفيق وهبي بيك ويوسف ملك اللذان هما من اعضاء خويبون اتصالات من حلب مع الزعماء الكورد المقيمين في بغداد. واقنعوهم بالانضمام الى خويبون. وكان قد تم تنظيم لقاء مع نجل الشيخ محمود البرزنجي، حيث نوقشت خلاله قضية توجيه "مضبطة" الى عصبة الأمم والى المندوب السامي البريطاني في العراق، حول ضمانات الحقوق القومية للكورد في العراق المستقل. لقد اذيع نص هذا النداء من خلال اذاعة اللواء الشمالي العراقي.[٥٤]

---

[٥١] المصدر نفسه، ص١١–١٢، من كليتون الى القنصل الانكليزي العام في بيروت ساتو، في ١٧/ ٧/ ١٩٢٩. مستنسخة.

[٥٢] المصدر نفسه، ص٤٤، ٤٥، من وزارة الداخلية العراقية في ١٤/ ٩/ ١٩٢٩، من تقرير المفتش الاداري البريطاني في اربيل خلال سبتمبر/ ايلول عام ١٩٢٩، القضية ٣٦٣، وثائق خويبون.

[٥٣] المصدر نفسه، القضية ٣٦٣، ص٢٨– ٢٩، من السكرتير الشرقي للمندوب السامي البريطاني في العراق الى وزير الداخلية. في ١٣/ ٥/ ١٩٣٠، الرقم ٥٥٩.

[٥٤] المصدر نفسه، القضية ٣٦٥، ص٣٨، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي في ٢/ ٥/ ١٩٣١، مستنسخة.

وحسبما يبدو فإن اتصالات وثيقة اقامتها مع خويبون ("جمعية تأييد الكورد") التي تعمل في بغداد وحلب "كومەڵى پشتيوانى كورد" التي تحظى بتأييد الشيخ محمود البرزنجي. واراد الشيخ محمود من اعضائها تشكيل وفد كوردي منفرد للذهاب الى جنيف لحضور المناقشات في عصبة الأمم حول تصفية الانتداب البريطاني واعطاء العراق رسمياً السيادة الكاملة. ويجب ان يكون هذا الوفد برئاسة شريف باشا، اما الاعضاء فهم مصطفى باشا واسماعيل شاويس. واقام الوفد اتصالات مع الشيخ احمد البارزاني.[٥٥]

قامت هذه الجمعية بتوزيع بيانات بشكل واسع "منشور". وهي تدحض الاشاعات التي تقول ان الحركة الكوردية كانت بتحريض من الدول الاجنبية، كما تضمنت نداءات الى انكلترا داعية اياها الى تنفيذ قرارات عصبة الأمم حول حقوق الكورد في العراق، وادانت الاوساط الحاكمة في تركيا والبلدان العربية في مساعيها لتقويض الأمة الكوردية، ودعت سكان السليمانية الى مقاطعة الانتخابات التي تنظمها الحكومة. واستعرضت المنشورات نجاحات الثوار الكورد في تركيا، واكدت ان الكورد سيسيطرون قريباً على ولايات ارضروم ووان وبتليس ودياربكر[٥٦]

وفي نفس هذا الوقت (اواسط عام ١٩٣٠) بدأت تتوزع في العراق وبلدان الشرق الاوسط الاخرى مجلة "لي اورينت""الشرق" التي تأسست من قبل البدرخانيين في بيروت، وذلك باللغات الكوردية والفرنسية والانكليزية، وهي مكرسة "للدعاية بين الكورد والارمن ولصالح التعاون ما بينهم لغرض تحقيق الاستقلال لكل من كوردستان وارمينيا" ومن الطريف ان لاجئا روسياً يدعى ريكوف، وهو متزوج من امرأة امريكية ثرية ومتعاطف مع الطاشناقيين قد تبرع بمليون دولار لأجل اصدار هذه المجلة.[٥٧] وعلى العموم فإن الدعاية الطاشناقية قد اعلنت، من حيث وجهة نظرها السياسية، وبكل الوسائل، عن علاقاتها الوثيقة مع القوميين الكورد المتموضعين في ارض العراق، واكدت، ولكن بدون أسس يعتد بها، وذلك "بحسب كلام جريدة "يريفإن" الارمنية التي كانت تصدر في باريس"، ان انتفاضة آرارات كانت تقاد من

---

[٥٥] المصدر نفسه، القضية ٣٦٣، ص٦٩، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي في ٢١/ ٦/ ١٩٣٠، العدد٢٥.

[٥٦] المصدر نفسه، ص١٨١–١٨٢، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي. العدد٣٢، في ١١/ ٨/ ١٩٣٠.

[٥٧] المصدر نفسه، ص٨٢.

جنوب كوردستان، وان الموصل وراوندوز كانتا المركز الرئيسي للدعاية الكوردية، وان الانكليز، كما لو انهم بواسطة غير مباشرة من قبل العقيد لورينس قد شجعوا الحركة الكوردية. اما هدف الخويبونيون فقد كان متمثلاً بوقف زحف القوات التركية بمنطقة دياربكر- نصيبين.[٥٨] ولم تتعب الجريدة نفسها في ايراد الادلة على ذلك.

في اثناء انتفاضة آرارات سعت خويبون بصورة خاصة الى تعزيز نفوذها في اوساط السكان الكورد بإيران، متوخية اهدافا عسكرية صرفة، (إسداء العون للثوار في سوح المعارك بمنطقة جبال آرارات) وكذلك اغراضاً سياسية اكثر بعداً من ذلك (توحيد كوردستان التركية والايرانية). الا انه كان من الصعب اكثر على القوميين الكورد العمل في ايران مما في العراق الذي استطاعوا فيه ممارسة النشاط بحرية اوسع نسبياً، بسبب ان الانكليز والقيادات العربية العليا يريدون التحكم، كل من جهته، لخدمة اغراضه الخاصة به، بالحركة الكوردية، بل وحتى انهم هادنوها في بعض الاحيان. اما بالنسبة الى طهران وكذلك انقرة فإن نظرتهما الى المتغطرسين السياسيين "مثيري الفزع الكورد" هي نظرة عدائية قاطعة بصفتهم العدو الرئيسي لوحدة الدولة. وكان تيمور تاش الوزير المتنفذ انذاك في بلاط حكومة الشاه قد وصف الحالة، في حديثه مع كلايف السفير الانكليزي بهذه الصورة:

انه لايستطيع اخفاء الفزع من الحركة الكوردية الساعية الى تحقيق فكرة كوردستان الموحدة اقتداءً بأرمينيا المستقلة. وعبر الوزير عن الأمل في ان يفلح كورد ايران بعدم التعرض لهذا الخطر، ولكنه تذمر من تركيا التي لها سياسة تجاه الكورد "كانت دائما مصدرا للخوف بالنسبة للحكومة الايرانية" (انه يعني بذلك ما يشاع عن وزير الخارجية باقامة ما يسمى بحكومة كوردستان المستقلة في منطقة آرارات). وعبر تيمور تاش عن امتعاضه من سياسة الحكومة البريطانية في العراق التي زعم انها تتعاطف مع سياسة "كوردستان المستقلة". وان الشيخ محمود البرزنجي يقيم علاقات مع زعماء هذه الحركة. وفضلا عن ذلك فإن تيمورتاش طلب راجياً ايضاحا بشأن انباء الصحافة التركية والعراقية عن وجود لورينس في كوردستان. ولكن كلايف نفى هذه الانباء. وفي الاخير ابدى تيمور تاش اهتماماً خاصاً عن

---

[٥٨] المصدر نفسه، ص٨٥. مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي. العدد٢٥ في ٥/ ٧/ ١٩٣٠.

العلاقة المتبادلة للطاشناقيين مع خويبون ومع الموسويين المناضلين من اجل استقلال وتوحيد اذربيجان الذين يقع مقر قيادتهم في اسطنبول[٥٩]

بناء على طلب من كلايف فقد وصل جواب يستدعي الهدوء من بغداد. وجوهر هذا الجواب يتلخص في انه استنادا الى تسوية قضية الموصل فإن الحكومة البريطانية اتخذت تعهداً على نفسها بأن تعطي الى كورد العراق بعض الحقوق الخاصة التي من بينها استخدام اللغة الأم في المنطقة وما شابه ذلك. وستسعى السلطات البريطانية الى الحيلولة دون تحول العراق الى "مركز للدسائس القومية الكوردية". وقد اجابوا من بغداد انه لاتوجد أسس مطلقاً لشكوك وزير البلاط الايراني حول دعم تبديه انكلترا لحركة إستقلال كوردستان.[٦٠]

وبناء على ذلك فإن لجنة خويبون لم تنجح في مد جذور لها في العراق ولا في ايران فضلاً عن تركيا لأسباب مفهومة، والاستحواذ في هذه البلدان على مواقع وطيدة ولو الى حد ما. اما في سوريا فهذه قضية اخرى. فإن القوميين الكورد أحسوا في سوريا احساساً اكثر راحة، لأن المسألة الكوردية في سوريا لم تكن بتلك الحدة التي هي عليها في البلدان الاخرى التي تتقاسم كوردستان. ويتلخص الفرق ليس في ان كورد سوريا كانوا سلبيين سياسياً او غير مكترثين بالافكار القومية بل في ان الحركة الكوردية في سوريا، ولأسباب تاريخية وجغرافية لم تتعرض الى عوامل الانفصال والتفتيت. فإن كورد سوريا لم يطالبوا بالحكم الذاتي، فضلاً عن عدم مطالبتهم بالتدويل، بل انهم طالبوا فقط بالاعتراف بحقوقهم القومية وعبروا عن تضامنهم الطبيعي مع نضال اخوانهم الكورد خارج حدودهم.

من الطبيعي ان السلطات الاستعمارية الفرنسية، في قمعها للحركة المعادية للامبريالية في سوريا ولبنان لم يضعوا اي فرق بين الكورد والعرب. فعندما عبر الكورد السوريون عن تضامنهم مع النضال الوطني في الاجزاء الاخرى من كوردستان وقدموا تأييدهم لها، كانت باريس وادارة الانتداب الفرنسية تمارس عملياً سياسة خاصة. وان الادارة الفرنسية لم تكن بعيدة عن استغلال الحركة الكوردية في خدمة مصالحها السياسية في الشرق الاوسط، وذلك

---

[٥٩] المصدر نفسه، ص١٥–١٦، من كلايف الى المندوب السامي البريطاني في العراق ف. همفري، في ١٦/ ٣/ ١٩٣٠، العدد٥٧.

[٦٠] المصدر نفسه، ص١٧–١٨، من همفري الى كلايف، في ٢٥/ ٤/ ١٩٣٠، مستنسخة.

لممارسة ضغط على تركيا والعراق الذي هو تحت سلطة انكلترا. ولهذا فإن الفرنسيين كانوا يغضون النظر عن النشاط الفعال للقوميين الكورد على ارض سوريا، بل وانهم كانوا يشجعون هذا النشاط في بعض الاحيان. وقد لعب دوراً معروفاً الضغط الذي مارسته جوانب كثيرة من الشخصيات الارمنية المنتشرين في فرنسا الذين حيوا تقارب القوميين الارمن مع الكورد.

في ربيع عام ١٩٣٠ وخلال تصاعد حدة انتفاضة آرارات فإن الفرنسيين سمحوا لابناء جميل باشا، وهما ابراهيم باشا وحاجو آغا بفتح فرع لخويبون في القامشلي المركز الكوردي الرئيسي في شمال شرقي سوريا. واقامت خويبون هنا مقر قيادتها العامة الذي اقام اتصالات منتظمة مع الزعماء الكورد في شمال العراق، اي مع (الايزديين واسماعيل حقي شاويس وسامي بيك وشكري محمد ومحمود البرزنجي وغيرهم).[٦١]

كان من عواقب التأييد الفرنسي لنشاط خويبون، خلق توتر ليس على الحدود التركية السورية فحسب بل وفي العلاقات الانكليزية الفرنسية، وانهالت الادانات المتبادلة من جميع الجهات. وأكدت الاوساط الموالية للفرنسيين، ان ممارسات العقيد لورينس هي التي حرضت على نشوب الانتفاضة الكوردية في تركيا، حيث زعموا انه كان موجودا على الحدود التركية السورية. وذكرت الصحف العربية ان مقر قيادة لورينس كان موجودا على مسافة عدة مئات من الكيلومترات شمال ماكو. ولم يصدقوا بالتفنيدات. وما بين سيفيريك وديابكر امسك الاتراك بوجبة من ثلاثة آلاف مقاتل من الاكراد المحاربين مستعدين للتسلل من سوريا. ولعدم رغبة السلطات الفرنسية بتأزيم الحالة أمروا الزعماء الكورد بالانسحاب الى عمق البلاد مع تجمعات قواتهم. ووجه الزعماء الارمن المنتشرون في سوريا دعوات حارة للتوحد مع الكورد.[٦٢]

سعت السلطات الفرنسية في سوريا، تأييدا منها لخويبون، ان تقود نشاطها بعنان قصير. ولاحظ المراقبون، ان كورد سوريا يظهرون "اهتماماً عظيماً" نحو انتفاضات اخوانهم اكراد تركيا ويريدون الاستقلال، الا ان الفرنسيين كانوا جاهزين لقمع اي تحرك من هذا النوع، مع اعارتهم الانتباه الخاص بنفس الوقت الى الجانب الدعائي. وجدير بالذكر ان الهدف المقصود

---

[٦١] المصدر نفسه، ص٢٠-٢١، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي، العدد١٨، في ٣/ ٥/ ١٩٣٠.

[٦٢] المصدر نفسه، القضية ٣٦٤، ص١٤٣، من جيفري القنصل البريطاني في حلب، الى أ. هيندرسون في وزارة الخارجية، في ٩/ ٩/ ١٩٣٠.

في هذه الدعاية هو جانب البلاشفة التي تزعم انهم يقدمون الدعم للثوار الكورد في تركيا، وهو مجرد افتراء صار معروفا في الواقع.[٦٣]

في اثناء رقابتهم الصارمة على القوميين الكورد في داخل سوريا فإن الفرنسيين واصلوا تأييدهم للقوميين الكورد في خارج محيط الحدود السورية. فبحسب معلومات المخابرات العراقية فإن الادارة الفرنسية في سوريا عقدت اتفاقية في حلب مع خويبون حول تزويدها بالسلاح والعتاد والمال (٥٠٠ ألف فرنك تحت الاشراف الفرنسي). وكان من المفترض على خويبون ان تنظم عددا من المراكز للعمل على الارض التركية واجراء دعاية "مركزة" مؤيدة لسوريا وفرنسا بين الايزديين، بما فيها منطقة سنجار في سوريا. وبدأ الفرنسيون تسهيل تعليم الضباط من القومية العربية، اللغة الكوردية.[٦٤]

وهكذا فإن خويبون عجزت عن تشكيل تلك البنية، في جميع اجزاء كوردستان، بما يؤهلها لممارسة التأثير الحاسم في الوضع السياسي خلال مرحلة تصاعد الحركة القومية الكوردية على حدود السنوات العشرينيات والثلاثينيات. ولهذا فإن دورها في الانتفاضات الكوردية كان غير كبيرة نسبياً، ولاسيما في تركيا قبل غيرها. فإن اعداء استقلال كوردستان، سواء المحليون منهم أم الغربيون، استطاعوا بدون اي جهد خاص، التغلب على انصار خويبون. وباستثناء سوريا فقط فإن انصار خويبون استطاعوا فيها العمل بصورة سافرة، الا انهم رغم ذلك، فقد كانوا موجودين عملياً تحت التغطية الفرنسية. ولم تترك نشاطات خويبون اثاراً ملحوظة حتى على المسرح العالمي.

انها لم يحسبوا لها حساباً لا في عصبة الأمم، ولا في المنظمات العالمية الاخرى. فإن الدول التي كان لها مصالح في القضايا الكوردية قد استغلت "مثيري الفزع" في الدوائر الاستعمارية والاجهزة الخاصة فقط، دون اعطائهم اي اهمية لها وزن كبير. وكانوا في الاتحاد السوفييتي يحسبون اعضاء خويبون عملاء في كل شيء للانكليز والفرنسيين وحلفاء للطاشناقيين "اعداء الثورة". وأعير بعض الاهتمام للقوميين الكورد خلال ذلك الوقت، من قبل اوساط غربية انسانية وسياسية قليلة النفوذ، وقبل كل شيء من قبل "أممية العمل الاشتراكية" وريثة "الأممية الثانية" التي كانت قد وحدت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الغربية.

---

[٦٣] المصدر نفسه، ص١٦٢ من جيفري الى هيندرسون، في ١٧/ ٩/ ١٩٣٠ العدد ٦٨.

[٦٤] المصدر نفسه، ص٣٢، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقين في ٤/ ٤/ ١٩٣١. مستنسخة.

لقد مثل الطاشناقيون الذين هم اعضاء في "الأممية الاشتراكية"، القوميين الكورد على المسرح العالمي. فمنذ عام ١٩٢٥ قدم الطاشناق مذكرة الى المؤتمر العالمي الذي انعقد في مارسيل، حول المسألة الكوردية.[٦٥] ومنذ ذلك الوقت، وبالذات بعد تأسيس خويبون، فإن الطاشناق كانوا يطرحون بصورة دورية المسألة الكوردية على بساط بحث مختلف الندوات العالمية، يؤيدون فيها استقلال كوردستان. ومثلا على ذلك فإنهم في عام ١٩٢٨، في اثناء انعقاد مؤتمر "اتحاد الجمعيات المؤيدة لعصبة الأمم" قد تحقق بمبادرة منهم إتخاذ قرار حازم كل الحزم، حول السياسة القومية التركية، مع نداء الى مجلس عصبة الأمم للتدخل الحاسم في هذا الشأن.[٦٦]

وبعد الحاح طويل متواصل نجح الطاشناق اخيراً في ادراج المسألة الكوردية في دورة انعقاد اللجنة التنفيذية "للأممية الاشتراكية" التي انعقدت في زيوريخ خلال ٢٢-٢٥ آب/ اغسطس عام ١٩٣١. وكان ديبروكر الذي رأس تلك الدورة قد اعترف انه غير مختص بالمسألة الكوردية، وعبر عن الشكر "للرفاق الارمن" على المعلومات. وعبر عن المخاوف من امكانية ان تصبح المسألة الكوردية من الجانب التركي "عنصراً لمنازعات عالمية بين الدول المعنية بها" ويمكن ان تؤدي "الى حروب خطرة على ساحات واسعة من الشرق الاوسط". واعترفوا في الدورة بعدم وجود امكانية لتدخل فعال يخدم الكورد من خلال عصبة الأمم. ولم تحصل موافقة على ارسال لجنة لتقضي الاحوال في كوردستان. وانحصرت المناقشات بالقرار الذي اتخذ في (٣٠ آب/ اغسطس عام ١٩٣٠) الذي ندد بـ"البربرية الدموية" للحكومة التركية تجاه الكورد، الذين ذاقوا نفس الاعمال الوحشية التي تعرض لها الارمن على يد الحكومة التركية. كما ندد القرار بانتهاك القوات العسكرية التركية للحدود الايرانية، وانتقد القرار عصبة الأمم لعدم فعاليتها. وصارت مناقشة القضية الكوردية حتى من نصيب الأممية الثالثة بفضل نشاط الوكلاء الطاشناقيين بين الكورد. وبهذه الصورة كانت قد استنفدت هذه القضية.[٦٧]

---

(٦٥) اكوبوف أ. المسألة الكوردية والطاشناق، ص٣٨- ٣٩.

(٦٦) عصبة الأمم والقوميون "الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية ١٩٢٩ العدد-١، ص١١٨.

(٦٧) اكوبوف أ. المسألة الكوردية والطاشناق، ص٤٩-٤٠، غوتفريد ل. الفاشية القومية عن المسألة الكوردية "نشرة صحفية للشرق الاوسط"، ١٩٣٢، العدد١٣/ ١٤، ص١١٩-١٢٠، فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية، ص١٣٤-١٤٥، جابان س. س.، كوردستان، الوطن المجزأ في الشرق الاوسط، ص٢٦.

وعلى هذا المنوال، فإن خويبون حتى على الرغم من مساعدة الطاشناق لها فإنها اظهرت عجزها التام عن ان تضع المسألة الكوردية في الواجهة العالمية القانونية والدفاع عن المصالح السياسية للقومية الكوردية على المسرح العالمي. وقد كان هذا دليلا على الهزال الداخلي للقوميين الكورد العاملين تحت شعارات خويبون التي رفعوها في مرحلة انتفاضة آرارات. فبعد اندحار تلك الانتفاضة انتقلت خويبون سياسياً وتنظيمياً الى جمود تام وانحسرت عن المسرح السياسي. وتحددت مهمات خويبون في المستقبل على التركيز في العمل الثقافي التربوي، حيث قامت باعمال، فائدتها ليست قليلة. ان تاريخ خويبون بصفتها منظماً وقائداً للحركة القومية التحررية الكوردية قد ظهر انه تاريخ قصير وقليل الفائدة.

الثورة الحربية الكوردية الثانية

تحت مثل هذا العنوان، وكما سبق ان اشير الى ذلك، كانت قد تأشرت في المؤلفات، الحركة الانتفاضية في تركيا التي اندلعت منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣١. واما كونها حملت اسم انتفاضة آرارات فإن ذلك بسبب كون مركزها كان موجودا في منطقة جبال آرارات. وتناولنا هذا الموضوع في القسم السابق بإيجاز ضيق يتعلق فقط بنشاط القوميين الكورد من لجنة خويبون. اما هنا فإن الاحداث سيجري تناولها من ناحية السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، وكذلك من حيث الاهتمامات النابعة من تأثيرها على بلدان الشرق الاوسط الاخرى واوربا التي قد تمسها هذه الاحداث بصورة مباشرة.

فإن قمع انتفاضة الشيخ سعيد انطوى على عواقب بعيدة المدى ومتناقضة، سواء بالنسبة لتركيا أم للسكان الكورد الذين يعيشون فيها. فإن هذا القمع قد عزز من سمعة النظام الكمالي وثبت مواقع البنية السياسية والعسكرية للبلاد وشدد النزوع الشوفيني في القوانين السائدة فيها. وفي نفس الوقت فإن انقرة استغلت الشعارات الرجعية التي رفعها الثوار الكورد المنحدرون وعلاقاتهم الموروثة عن التقاليد التركية البالية، لأجل التسريع في تطبيق الاصلاح التحديثي والمعادي للاقطاع والمعادي لرجال الدين. وتحولت هذه السياسة بالنسبة للكورد المتقهقرين مؤقتاً الى عامل شديد السلبية لهم.

لقد لحقت بالكورد (كما ذكرنا من قبل) خسائر بشرية ومادية عظيمة. فإنهم في حياض الانتفاضة والمناطق المحانية لها، كانت بعض المعلومات قد ذكرت انه قد تم تدمير ٨ آلاف قرية وقتل اكثر من ١٥ ألف شخص من النساء والاطفال فقط. وجرى تهجير اكثر من نصف مليون كوردي "المشبوهين" الى الولايات الغربية من تركيا. اما عدد الهاربين والمهجرين وقتياً فلا يحتويهم الحصر.[٦٨]

---

[٦٨] "في خارج حدود الشرق"، ١٩٣٢، العدد-٢، ص١٣٦، "التايمس" ٨ ايار/ مايو ١٩٣٠، كتبت: ان البلدان التي تقع الى الشرق من اوربا وفي العمق بعيداً عن طريق ارضروم- طرابزون "ما تزال لم ترجع الى ما كانت عليه قبل الحرب" وهي الآن لن تعود ابداً الى تلك الحالة. ان النظام القديم الذي قدم الحكم الذاتي للكورد بشرط عدم

ان المجزرة الدموية التي سببتها اعمال القمع في الولايات التي شملتها الانتفاضة قد اثرت بصورة قاتلة تمام القتل على الحالة الاقتصادية والسياسية في كوردستان تركيا، وتركت تأثيراتها المضطربة على البلاد كلها. وسرعان ما ادرك ذلك من هم في انقرة.

كانت قد اتخذت اجراءات، هي طبيعية تماما، بالنسبة للسياسة الشوفينية التي يمارسها الكماليون بشأن المسألة القومية (اي بالاساس في كوردستان). فإن هؤلاء لم يكونوا مستعدين مطلقا.وبيك صورة كانت، للالتقاء مع مطاليب الكورد القومية العادلة، اي انهم بحسب ما كانوا يعبرون عن قرار اتخذوه، فإنهم لن يقدموا اي تراجع مهما كان شكله للانفصال الكوردي. الا ان الحالة فرضت ضرورة المناورة لغرض "تخفيف الضغط" بغية تخفيف التوتر الذي تفاقم في شرق البلاد، الذي قد يطوي في رحمه تعقيدات في السياسة الخارجية. ولهذا فإن انقرة قررت ان تتراجع لبعض الوقت في موضوع السلاطين مثلا وتركيا الفتاة، وتأمين اوضاع مريحة ولو لقسم من الزعماء الكورد، وطويت الحملة الدعائية الواسعة ضد الاقطاع ورجال الدين في الشرق. وتوقفت اجراءات مفعول بعض القوانين الاستثنائية في الولايات الشرقية، واستبدلت او غيرت الى السجن مجموعة من احكام الاعدام، وسمح لعدة مئات من العوائل المشهورة التي هجرت من مناطق سكانها في وقت سابق بالعودة الى هذه المناطق، وأعيدت لها ممتلكاتها وامتيازاتها. وفي ايلول/ سبتمبر عام ١٩٢٨ جرى لقاء بالقرب من شيخان كيوريو (٣٠ كيلومتر الى الشرق من بايزيد) بين مندوبين عن الحكومة وبين احسان نوري. واقترحت الحكومة اعلان عفو عام عن الثوار وللفائدة الشخصية لاحسان نوري بالذات. الا ان الكورد لم يوافقوا على ذلك لشعورهم كما يبدو بأن هناك دسيسة ما تحت هذا الكلام. وكان قد تم اعلان عفو جزئي، لكن المحاكمات تواصلت ضد بعض القوميين الكورد البارزين.[٦٩]

تعرض الطرق التجارية للهجمات والقرى التركية لعمليات النهب، قد صار جزءاً من الماضي. اما المرحلة القادمة وهي الدمج فإنها ما تزال لم تتحقق. ان هذا مأخوذ من ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية الاشتراكية عام ١٩٣٠، القضية ٣١ الملف٨٤، ص١١٨.

[٦٩] انظر: دانا آدمز شمدت، رحلة بين الرجال الشجعان. ص٥٧– ٥٨، رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص٣١، فيريدوف. بعض المسائل في تركيا المعاصرة. "الشرق الثائر" ١٩٢٩، العدد٦، "نشرة اخبار فيلتشيفسكي للشرق الاوسط" ١٩٢٨، العدد٤–٥، ص٧٢–٧٣.

كانت تافهة جميع نتائج مثل هذه الاشارات والمحاولات. فإن انقرة لم يتحقق لها بيك شكل من الاشكال ان ترفع من الانباء اليومية في الحياة الداخلية المسألة الكوردية في تركيا. بل على العكس من ذلك حيث بدا ان فترة التقاط الانفاس قصيرة جدا واقل كثيرا مما جرى قبل سنتين، في اثناء قمع انتفاضة الشيخ سعيد، اذ أطل فجر لانتفاضة كوردية جديدة. وان هذا ليس بغريب، وذلك لأن الدوائر التركية الحاكمة لم تقم من جانبها باتخاذ اي نوع من الاجراءات والمحاولات لاستبعاد الاسباب العميقة التي تغذي دائماً الاحتجاجات الغاضبة في المجتمع الكوردي. وعدا ذلك فإن سياسة الدوائر الحكومية كانت لاتعمل الا على اثارة العداوة التركية الكوردية فقط. كان الاختصاصي السوفييتي المشهور في الشؤون التركية ك.غ.فاسيليفسكي قد اشار في العشرينيات والثلاثينيات عن حق في انه: "على الرغم من القضاء القاسي على الانتفاضة الكوردية عام ١٩٢٥، فإن الكماليين يبدون اسياداً رمزيين تماما في كوردستان"[٧٠] وان البحاثة السوفييت انذاك الذين كانوا واقعين في اسار الخطوط الماركسية قد رأوا ان سبب ذلك قائم بالدرجة الاولى في الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي كان المجتمع الكوردي يعيش فيها في ذلك الحين. وان احد هؤلاء اكد على سبيل المثال ان الانتفاضات الكوردية تحدث من جراء الاستغلال الاقطاعي للفلاحين وعملية جباية الضرائب الكمالية. "وتكمن التناقضات داخل الحركة الكوردية في ان الامتعاض من الاتاوات التي كان يستغلها ايضاً الاستغلاليون الذين هم الشيوخ الكورد الاقطاعيون المدعومون من قبل الرأسمال الانكليزي الفرنسي".[٧١] وهناك واحد اخر رأى سبب امتعاض السكان الكورد كامناً في عدم رغبة الكماليين القضاء قضاء جدياً على الاقطاع في كوردستان، وفي السعي لحل المسألة الزراعية وفق ما يخدم مصالح زعماء القبائل الاقطاعيين[٧٢]. ولم تكن قليلة مثل هذه الانتقادات في المؤلفات السوفييتية خلال نهاية السنوات العشرينيات وبداية الثلاثينيات.

من الطبيعي عدم جواز غض النظر عن العامل الاجتماعي الاقتصادي، وما يلعبه من دور معين في الحركة القومية الكوردية سواء في تركيا ام في البلدان الاخرى من الشرق الاوسط،

---

[٧٠] ضد مبادئ تقرير المصير في المسألة الزراعية بتركيا. ص٧٦.

[٧١] بلاتونوف ب.، الكمالية اليوم. "الشرق الاوسط. العدد٢-٣، ١٩٣١، ص٣٣.

[٧٢] قزيل خان، التشويهات الانتهازية في تقييم المسألة الزراعية في تركيا، ص١١٦- ١١٧.

وعلى الأخص عندما يدور الحديث عن حاملات معينة للظلم الاجتماعي الطبقي (الذي هو وليد القومية المهيمنة وذلك الجزء من الشريحة الكوردية العليا الخائنة). ولكن الانزعاج الغاضب الذي طفح به المجتمع الكوردي قد تحول الى عمليات سياسية (بل الاصح، الى عمليات عسكرية سياسية) ضد نظام الظلم الاجتماعي الذي لم يظهر في تركيا ميلاً للتخفيف، بعد القضاء المبرم على انتفاضة عام ١٩٢٥ فحسب بل واتخذ ذلك الظلم طبيعة شاملة. وان نفس ذلك الذي استشهدنا بكلامه وهو المحب للعبارات الطنانة، قال ان سياسة انقرة تجاه الكورد كانت سياسة جندرمة بوليسية شبيهة بسياسة المئة السود المبيدة للاقليات القومية، ومن ثم فهي تلعب ايضاً دوراً حاسماً في الحركة الكوردية.[٧٣] ولعل كلمة "ايضاً" جاءت في غير محلها، لانه مثل هذه السياسة هي التي كانت السبب الاول في الاضطرابات الكوردية.

منذ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٧ بدأت تتوارد الانباء عن وقوع اضطرابات جديدة في كوردستان تركيا. وقامت القوات العسكرية الحكومية بقمع الكورد في مناطق ديرسيم وخربوت. وبدأت حملة جديدة في تهجير بعض القبائل المتمردة من الولايات في جنوب شرقي تركيا الى البحر الاسود والى الغرب، وذلك لاجل دمجهم مع السكان الكورد المحليين.[٧٤] وبحسب تصور وزارة الداخلية المرفوع الى المجلس الشعبي التركي الاعلى، فقد تم في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٧ تطبيق قانون يقضي بنقل ١٥ الف كوردي بالقوة من اجل تهيئتهم للتحضر الى مناطق قليلة السكان، ومنحهم اراضي بدلا من الاراضي التي انتزعت منهم.[٧٥]

---

[٧٣] بلاتونوف ب.، الكمالية اليوم، ص٣٣، في مقالة ل. فاسيليف "الاسباب والقوى المحركة في الانتفاضة الكوردية" ("المشاكل الزراعية"، ١٩٣١، ٩-١٠)، المستخدمة في العمل الحالي تتضمن مواد كثيرة حول الانتفاضة الكوردية والتحليلات التفصيلية لها. وفي نفس ذلك الوقت فإن الاوضاع الاساسية وخلاصة هذا العمل بما يتفق وروح العصر الذي كتبت فيه هي جامدة ولاتنسجم مع الروح العلمية المعاصرة. وهذا نموذج واحد فقط ليس بحاجة الى تعليق: "الى الشرق من كيرا- نتائج مؤامرات الامبريالية. ان الامبريالية الفرنسية قامت بالمشاركة في الحركة الكوردية عام ١٩٣٠ بشكل، ان لم يكن اقل فهو لكثر من المشاركة الانكليزية. فالى الشرق من كيرا كان التوجه ليس فقط ضد تركيا بل وضد الاتحاد السوفييتي. وان هذه الانتفاضة ذات طبيعة رجعية ومعادية للثورة (ص١١٣).

[٧٤] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ١٥٠، ص٢١٢، تحريات حول الكورد في الموصل. ٢٠/ ١/ ١٩٢٧. مستنسخة.

[٧٥] "ذي نير ايست اندانديا" الشرق الاوسط والهند، العدد٨١٧، كانون الثاني/ يناير ١٣/ ١٩٢٧، ص٣٥.

وظهرت معلومات افادت انه منذ بداية عام ١٩٢٧، كان قد تم تجهيز ما بين ٢٠ الف او ٣٠ الف كوردي وتدافعت موجات جديدة من الاعتقالات ضد الزعماء الكورد وضد القادة من رجال الدين بالدرجة الاولى. وكتب كلايرك السفير البريطاني في تركيا الى اوستن تشيمبرلن يقول: ان اجلاء الكورد من شرق الاناضول يستعيد من الذاكرة النفي الجماهيري للارمن في عام ١٩١٥.[٧٦] وان تلك القبائل التي عادت من تلقاء نفسها الى اماكن سكنها السابقة (كقبيلة گويان مثلاً) قد تعرضت الى اعمال انتقامية قاسية من قبيل الاعدام بالجملة والزج في السجون وغير ذلك.[٧٧]

كانت السلطات التركية، تعبيرا منها عن عدم رضاها عن الاجراءات التي مارستها، قد استعدت لاجراء حملة قمع جديدة كبيرة لقمع الكورد[٧٨]. وتحدث هواري القائم بالإعمال الانكليزي في اسطنبول الى أو. تشيمبرلن، عن كوردستان تركيا: "أن البلاد يسودها الارهاب حالياً، ولكنها لن تصبح هادئة طالما لا تستأصل منها قوات مقاتلة كبيرة. فإن الكورد قد اخفوا ٩٠٪ من اسلحتهم".[٧٩] وبحسب قول ماتيوس القنصل البريطاني في طرابزون، فإن السلطات المحلية تطلق على كوردستان اسم "مقدونيا الجديدة" اما الاكراد فإنها تسميهم "الانتقاميون والكفار"، وانها تنتظر في الربيع انتفاضة جديدة[٨٠].

---

[٧٦] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ١٥٠، ص٢٣٨، من مقر قيادة القوة الجوية البريطانية في العراق الى سكرتير المندوب السامي في ٢/ ٤/ ١٩٢٧، ص٢٦٧. بلاغ في ٩/ ٨/ ١٩٢٧. وعدا هذا فإنه قد جرى كما يقال، ابعاد شخصيات من اكثر العوائل شهرة ونفوذا. وافراد منها من الذين يفتقرون الى الثقة من وجهة نظر الحكومة التركية. وهكذا كان قد ابعد من طرابزون الى اسطنبول ٦٠ كوردياً من العوائل الكوردية المشهورة. ومن بايزيد ابعد الفان من العوائل. (نفس المصدر) القضية ٣٠٥ ص ١٣، ٣٠، من كليرك الى تشيمبرلن، العدد ٣٠١ في ٢٢/ ٦/ ١٩٢٧ العدد ٤١٧ في ٩/ ٨/ ١٩٢٧.

[٧٧] نفس المصدر. ص٢٧٩. من المفتش الاداري في الموصل الى مستشار وزارة الداخلية في ١٠/ ٩/ ١٩٢٧.

[٧٨] – نفس المصدر. القضية ١٥١، ص٢ أ. ب. من القنصل البريطاني في حلب الى وزارة الخارجية في ١٥/ ١١/ ١٩٢٧.

[٧٩] نفس المصدر. ص١٤، بلاغ في ١٤/ ١٢/ ١٩٢٧.

[٨٠] نفس المصدر، ص٣٧، من ماتيوز الى خور في ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٧.

ان الاجراءات القانونية الصارمة التي كانت تمارسها السلطات التركية في قمع الكورد ما كانت تؤدي الا الى ظهور اضطرابات جديدة. ففي ايار/ مايو عام ١٩٢٧ نشبت انتفاضة في جبال ساسون برئاسة محمد علي يونس، والتحق بها ألفان من الثوار الكورد المسلحين السوريين برئاسة نوح بيك الذي مر ذكره. وقد تم سحق هذه الانتفاضة بقوة عسكرية من كتيبتين وصلتا من دياربكر في شهر تموز/ يوليو. وفي نفس الوقت هبت قبائل بتليس التي قطعت الاتصالات بين بتليس ودياربكر، ومن ثم تبعتها القبائل القاطنة في شمال بحيرة وان، بقيادة يادو بيك، نصير الشيخ سعيد. وأشد المعارك الطاحنة كانت قد دارت في منطقة إيغدير– بايزيد (دوغوبيكزيت) التي كان الشيخ قادر على رأس قيادة الثوار فيها. واشهر الشعارات التي رفعت فيها هي "تسقط القبعة ويعيش الطربوش" و"تسقط الحكومة التي تضطهد الفلاحين وجميع المعدمين".[٨١]

ان المركز الاصلي لحركة الانتفاضة الكوردية المتنامية في شرق الاناضول، كان حسبما قيل، موجوداً في منطقة اعلى قمة بجبل آرارات تركيا (بما في ذلك آرارات الصغير وكبيري والوادي الذي بينهما). وكانت هذه المنطقة شديدة الوعورة بحيث كانت وكأنها قلعة طبيعية، فضلا عن كونها تشكل موقعا، عدا اهميته الاستثنائية يمكن القول فيه انه موقع ستراتيجي مسيطر على عقدة حدودية لتركيا وايران والاتحاد السوفييتي. ولهذا فإن العمليات الكوردية المسلحة في المنطقة لم تكن شأناً تركيا داخليا فحسب بل وانها اثارت اصداء عالمية غير قليلة. وكثيرا ما كان مصطلح "انتفاضة آرارات" يستخدم انذاك في المؤلفات بصورة واسعة، بحيث يعنون به جميع الاضطرابات لاكراد تركيا (وكذلك اكراد ايران احياناً) خلال اعوام ١٩٢٧– ١٩٣٢. فإن انتفاضة آرارات خلال اعوام ١٩٢٧– ١٩٣٠ هي، حسبما كتب البحاثة الانكليزي في الشؤون الكوردية العقيد ايلفينستون، قياساً الى انتفاضة الشيخ سعيد، قد كانت "انتفاضة اكثر جدية" واتسمت بطبيعة سياسية نقية وليست دينية، وكانت رداً على نهج الدمج السياسي الذي تمارسه السلطات التركية. ولغرض قمع هذه الانتفاضة استخدم فيلقان

---

[٨١] نفس المصدر، ص٢٥١، استطلاعات بين الكورد ٣٠/ ٦/ ١٩٢٧، زافربيف د. س.، نحو التأريخ المعاصر للولايات التركية الشمالية الشرقية، ص١٤٩.

تركيان، هما التاسع والحادي عشر.[٨٢] وبالاضافة الى ذلك فإن بعضاً من الكتاب اطلقوا على انتفاضة آرارات اسم انتفاضة اگریداغ المتواصلة مباشرة مع انتفاضة الشيخ سعيد التي جرى الاعداد لها في "مؤتمر" لمجموعة صغيرة العدد من القوميين الكورد بمكان ما من اگریداغ.[٨٣]

كانت انقرة قد اتخذت عدداً من الاجراءات الاحترازية، حيث اعتقلت بعض الزعماء (ومن ضمنهم شقيق الشيخ سعيد، المدعو عبد الرحمن، بتهمة القيام باستعدادات تحضيرية لانتفاضة جديدة. الا ان هذه الاجراءات وغيرها مما يماثلها لم تستطع الحيلولة دون وقوع ما لابد من وقوعه.

لم يتحقق الاستقرار في هذه المنطقة الكوردية الواسعة بشرق تركيا. بل بالعكس فإن الحملات الانتقامية التأديبية التي قامت بها السلطات التركية، ومحاولاتها تخفيف العواقب السلبية لهذه الحملات بتراجعات جزئية، قد خلقت في كوردستان تركيا حالة مزمنة من عدم الاستقرار. فإن القمع بواسطة القوات المسلحة تحول الى حروب طاحنة مع الكورد. وزرعت عمليات التهجير القسري للقبائل الكوردية الفتن والخراب وحطمت ما صمد عبر القرون من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وقادت الى افقار السكان. ان هذه الفتنة الداخلية التي قوضت كوردستان تركيا والمتصاعدة شهرا بعد اخر قد تدفقت حتما الى خارج حدود تركيا واحدثت لها مشاكل في علاقاتها المتبادلة مع جيرانها الشرقيين. وكذلك فإن الدول الاوربية التي لديها اهتمامات بالقضايا الكوردية لم تتخذ موقف المتفرج.

منذ بداية عام ١٩٢٧ بدأ يتصاعد على الحدود التركية الايرانية، التوتر الذي تولد واختمر بين اكراد الحدود. وقد وقعت حوادث انتقالات متبادلة عبر الحدود لاكراد تركيا وايران واشتراك اكراد ايران في المعارك ضد القوات التركية التأديبية. وقد اثار هذا قلق انقرة التي تحاول القاء مسؤولية هذه الاحداث على عاتق انكلترا التي رفضت رفضاً حاداً بالطبع مثل هذه الاتهامات.[٨٤] وكذلك فإن مما لاريب فيه ان تركيا ما كانت واثقة جدياً من حدوث

---

[٨٢] يلفينشين دبليو. ج. الكورد والمسألة الكوردية، ص٤٣– ٤٤.

[٨٣] جابان س. س.، كوردستان الوطن المجزأ في الشرق الاوسط.

[٨٤] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٠٤، ص٢٣٠، من وزارة الخارجية (فورين اوفيس) الى السفارة البريطانية في القسطنطينية. العدد٧١ في ٢٦/ ١/ ١٩٢٧، مستنسخة.

استفزازات انكليزية، وانما كانت هي بحاجة الى توجيه مثل هذه الاتهامات اكثر من غيرها لاغراض دعائية. وفي الواقع فإن تركيا كان يقلقها موقف ايران التي تحاول دائما استغلال الاضطرابات داخل كوردستان تركيا لما يخدم المصالح الايرانية. ووجهت تركيا الى طهران اتهامات في تحريض الكورد واقترحت عليها القيام بعمل مشترك ضد الحركة الكوردية.(٨٥)

ولكن حكومة رضا شاه لم تستجب انذاك لهذه الدعوة. واستمر بالتصاعد التوتر على الحدود التركية الايرانية. ففي بداية تموز/ يوليو عام ١٩٢٧ اعلنت الحكومة التركية بأنها لاتعتبر نفسها في المستقبل مرتبطة بالبروتوكول الموقع في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٣ من قبل روسيا وانكلترا وتركيا وايران الذي عين خط الحدود التركية الايرانية.(٨٦) وبدأ الاتراك يتصرفون على هواهم في اعادة اقامة نقاط حدودية ووضع العلامات، واطلاق حملة دعائية معادية للحكومة بين كورد ايران تستهدف غرضاً استفزازياً يعمل على تحريض سلطات الشاه ضد الكورد "التابعين لها" واقناعها بالانضمام الى السياسة التركية المعادية للكورد. وفي نفس الوقت فإن انقرة اتهمت طهران بتنظيم اختراقات قامت بها الفصائل المسلحة الكوردية للاراضي التركية.(٨٧)

لم تشأ طهران البقاء مدانة في هذا المجال. اما الاتهامات المتبادلة فإنها لاتساعد الا في تصعيد التوتر فقط على الحدود، واشتداد المناقشات الحادة التي ظهر احيانا من خلالها موضوع معاداة للسوفييت (نوايا الاتحاد السوفييتي) اختراق الحدود التركية تارة والايرانية تارة اخرى، ولكن هذا الموضوع كان يستغل اكثر ما يستغل لاخافة الجانبين المتخاصمين، ولم يحصل فيه اي تطور ملحوظ لافتقاده افتقاداً تاماً لما يثبت ذلك. اما الصحفيون الاتراك فإنهم اعتادوا توجيه سهامهم نحو الانكليز، ولكنه بدون ايراد أدلة عملية. زد على ذلك انه لم تكن هناك حاجة للبحث عن اسباب التأزم

---

(٨٥) نفس المصدر. القضية ٢٢٣، ص٢٥٤-٢٥٥. رسالة من الملحق العسكري البريطاني في القسطنطينية الى السفير في تركيا. العدد٤ في ٥/ ٣/ ١٩٢٧.

(٨٦) انظر لازاريف م. س.، المسألة الكوردية (١٨٩١-١٩١٧) ص٢٨٧، وهذا البروتوكول لم يبرم من قبل الحكومة العثمانية.

(٨٧) ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ، القضية٢٢٤، ص١١٤- ١١٥ و١٣١. بلاغ من السفير البريطاني في تركيا الى وزارة الخارجية. العدد٣٥٢ في ٦/ ٧/ ١٩٢٧، مستنسخة. بلاغ من السفير البريطاني في طهران الى وزارة الخارجية. العدد٣٦٩، في ٢٩/ ٧/ ١٩٢٧.

في العلاقات التركية الفارسية ووضعها على جنب، اذ قد كان لكل من تركيا وايران ما يقدمه منها احدهما للآخر في ظل الوضع المتأزم على الحدود. فإن ايران بحسب رأي الاتراك متهمة بتنظيم هجمات يشنها اكراد ايران على المخافر الحدودية التركية. والايرانيون يتهمون تركيا بأنها تنوي، بمساعدة الكورد، تحريك الحدود الى الشرق من ذلك الخط الذي كانت قد حددته اتفاقية عام ١٩١٤. وكم كان حقا ما كتبته المجلة الانكليزية الرصينة "نيراستاند انديا" – الشرق الاوسط والهند، ان الاسباب الحقيقية لهذه الاتهامات المتبادلة تنحصر في عدم قدرة الحكومتين "وبصورة عامة" على حل المشكلة الكوردية[٨٨]

لقد رافقت الجرائد المناوشات الحربية الفعلية التي لاتوقف لها على الحدود. واخبار هذه المناوشات تصل دائما بصورة خاصة منذ بداية خريف عام ١٩٢٧. وحدثت هذه المناوشات في مناطق بايزيد وآرارات وماكو وفي مناطق أخرى كثيرة. ولوحظت عمليات فرار جماهيرية كوردية الى ايران وهجرة منتظمة للقبائل الى هناك ايضاً. ومن وقت لاخر كان الثوار الكورد يؤكدون وجودهم بقيامهم بتحركات من اعماق البلاد، كما في منطقة ماردين على سبيل المثال. اما الرد بالاعمال الانتقامية من قبل السلطات التركية فما كان يزيد الحالة الا سوءاً.[٨٩]

ان الاضطرابات على الحدود التركية الايرانية الناجمة عن التهجير القسري او الطوعي للكورد، أدت الى حصول تدهور لاحق في العلاقات بين انقرة وطهران. ففي الاول من تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٢٧ ارسلت تركيا الى ايران مذكرة بشأن غزوة قام بها الكورد الجلاليون بإيران على الارض التركية، صاحبها اختطاف عدد من الضباط والجنود الاتراك وكذلك اسلحة. وطالبت انقرة الى جانب التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية، بإرجاع الأسرى والاسلحة في حدود عشرة ايام. وأوصلوا محتوى هذا الانذار الى السفارة السوفييتية.[٩٠]

---

(٨٨) "الشرق الاوسط والهند"، العدد٨٤٩، ص٢٢٧، آب/ اغسطس ٢٥/ ١٩٢٧، العدد١٠، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٢٧، ص٤٨١–٤٨٢.

(٨٩) ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ، القضية٢٢٤، ص٢٤٧، مكالمة تليفونية من السفير الانكليزي في ايران الى وزارة الخارجية، العدد١٨٣ في ٧/ ١٠/ ١٩٢٧.

(٩٠) المصدر نفسه، القضية٢٧٠، ص٤، رسالة من السفير البريطاني في تركيا الى وزارة الخارجية. العدد٥١٢ في ١٣/ ١٠/ ١٩٢٧، مستنسخة.

لكن التوتر على الحدود لم يهدأ. وان كورد تركيا الذين نجوا من الاجلاء قد عبروا الى الاراضي الايرانية وتوحدوا مع الكورد المحليين ثم عادوا راجعين من خلال غبار المعارك. ولغرض صدهم فإن القيادة التركية زجت ضدهم ٤ أفواج من الفرقتين التاسعة والثانية عشرة. وبعثت طهران الى انقرة وزير الدفاع السابق فاروق خان (ميرزا محمد علي خان فاروقي نكاء الملك) لأجل المناقشة مع الحكومة التركية حول الحالة على الحدود.

بالنسبة لتركيا فإنها كالعادة لم تتعب نفسها بإيجاد الشواهد، فبدأت باطلاق الاقوال حول ان هذه الفتنة على الحدود قد خلقها الانكليز من بغداد[٩١]. وفي تبريرها لسحق "العصابات الكوردية" فإن الصحافة التركية كانت تصب الزيت على النار قدر ما تستطيع ضمن اطار "الاستقرار والتحضر" لغرض "الحضارة والثقافة للعناصر الرجعية". وكان التيار الرئيس من الاتهامات متوجها ضد ايران. فإن جريدة "ملليت" اتهمت ايران بحماية الثوار الكورد، و"جمهوريت" وهي تفترض امكانية ان حكومة الشاه لاتعلم عن جميع الحوادث على الحدود، الا انها تتحمل بذلك المسؤولية عن الاضطرابات على الاراضي الايرانية، هذه الاضطرابات التي تهدد بالخطر تركيا المجاورة، ودعت البلدين الى التعاون في الحرب ضد الكورد[٩٢].

لقيت هذه النداءات استجابات طيبة في كل من انقرة وطهران، فإن تردي العلاقات بين تركيا وايران بسبب الفتن الكوردية في منطقة الحدود لم تكن تخدم مصالح اي من هذين البلدين اللذين هما في مرحلة مبكرة من التطور الاقتصادي، ولهذا فإن الجراح هي خصوصاً من الداخل والخارج. وجربت الحكومة التركية ممارسة سياسة تجاه الكورد لاتعتمد على العصا فقط بل وعلى الكعكة. ففي عام ١٩٢٧ كان قد تم الاعلان عن النية في ان بعض القبائل التي سبق ان جرى تهجيرها من قبل، ستعاد الى الولايات الشرقية. وفي تعليقها على هذا القرار ذكرت مجلة "نيرايست اند انديا"، انه ليس هناك شيء اكثر حماقة من "تعرية" المناطق الحدودية من السكان، وان الاتراك قاموا بما هو صحيح عندما يسعون لجعل الكورد موالين مخلصين بدلا من آبادتهم او تهجيرهم.[٩٣]

---

[٩١] المصدر نفسه، ص٢-٣، رسالة من السفارة البريطانية في اسطنبول الى وزارة الخارجية. العدد٥٠٠ في ٤/ ١٠/ ١٩٢٧. مستنسخة.

[٩٢] "الشرق الاوسط والهند". العدد٨٦٦، كانون الاول/ ديسمبر ٢٢/ ١٩٢٧، ص٧٦٩-٧٧٠.

[٩٣] "الشرق الاوسط والهند"، العدد٨٩٤، تموز/ يوليو ٥/ ١٩٢٨، ص٩-١٠.

ومع رجوع القبائل الى مناطق سكنهم السابقة التي هجروا منها سابقاً، فإن تسهيلات محدودة كانت قد قدمت الى قبائل الشكاك وغيرها من القبائل التي تستوطن دائماً على طرفي الحدود التي تعتبر المصدر الدائم للاضطرابات لانقرة وطهران. وتحقق نجاح وقتي في تهدئة سمكو "المثير الرئيسي للاضطرابات" على الحدود والذي كان مطاردا من قبل قوات الشاه وحصل من والي حكاري على ملاذ له. ووعدت الحكومة التركية باعلان عفو عن جميع الزعماء الكورد الهاربين الى ايران والعراق وسوريا.

كانت قد اتخذت ايضاً اجراءات دبلوماسية لقيت تفهماً لها في طهران. ففي البداية فإن الشاه "ساورته وساوس كبيرة حول الحركة الكوردية بانها "موجهة في تركيا ضد ايران، الا انه، حسبما اكدت صحيفة انكليزية بعدما اقنعه الزعماء الكورد بأن الهدف ينحصر هو في "أمن الكورد بتركيا"، فإن الشاه بدأ يغير نظرته، وعبر عن استعداده للتعاون مع الاتراك لغرض حصر الحركة الكوردية داخل الاراضي التركية.[٩٤] وفي شهر أيار/ مايو عام ١٩٢٨ عين فاروقي سفيرا في تركيا، حيث كان تقدير هذا التعيين بصفة علامة على تحسن العلاقات بين البلدين. ولكن المراقبين نظروا بارتياب الى إمكانية حصول اي مقدار من التحسن الملحوظ في الحالة بمنطقة الحدود التركية الايرانية بسبب المزاج المسيطر على القبائل الكوردية[٩٥].

وهذا هو ما حصل بالفعل. ففي عام ١٩٢٨، ورغم العفو المعلن، فإن الاضطرابات على الحدود التركية الايرانية قد ظلت مستمرة. فإن الكورد رفضوا تسليم الاسلحة. وظهر سمكو من جديد على خطوط الحدود متحاشياً من حين لآخر القوات التركية والايرانية التي تطارده. وكانت فصائل الكورد تنتقل كالعادة، مخترقة الحدود من ايران الى تركيا وتطاردها السلطات التركية لنزع اسلحتها وتحييدها.[٩٦]

---

[٩٤] المصدر نفسه، ص٩-١٠، العدد٨٨٨ في ايار/ مايو ٢٤/ ١٩٢٨، ص٦٤٢، "اورينت موديرنو" العدد١٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٢٧، ص٥٩٢- ٥٩٣.

[٩٥] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ١٥١، ص١٩٤- ١٩٥، معلومات استخباراتية من الملحق العسكري البريطاني في طهران في ٢١/ ٨/ ١٩٢٨، "نشرة اخبار للشرق الاوسط" ١٩٢٨، العدد٤-٥، ص٧٣-٧٥ و٨٠.

[٩٦] المصدر نفسه، ص٢٠٢، تقرير من محطة مخابرات في السليمانية في ١٢/ ٨/ ١٩٢٨.

قام الاتراك بمحاولة تخدم مصالحهم باستخدام بعض وجهاء الكورد الذين يوافقون على التعاون معهم. ومن بينهم على سبيل المثال "وجيه" من ارضروم هو امير اللواء حسن تحسين شرف الدين الذي قد عينه الاتراك "والياً عمومياً" (حاكماً أعلى) لكوردستان. وارادت السلطات التركية استغلال علاقاته مع الشيخ محمود البرزنجي وكذلك مع قبائل مەنگور ومامش وهركي وبشدر ومن ارساله الى كوردستان العراق وكوردستان ايران لمناقشة المسألة الكوردية حول ما يتعلق بالاتجاهات التي تحتاج تركيا اليها.[٩٧] وكما يبدو فإن هذه الدسيسة قد عجزت عن تحقيق تطور لاحق لها.

وفي هذه الاثناء تواصلت بلا انقطاع انتقالات مجموعات كبيرة من الكورد عبر الحدود التركية الايرانية والتركية العراقية والتركية السورية، فضلا عن ان هذه الحركة كانت تجري عبر طرفي الحدود. ان هذه الانتقالات غير الشرعية، وخاصة عندما كانت تمس زعماء كورد بارزين (مثلا ما ذكرناه سابقاً عن كور حسين باشا) فإنها كانت تشكل في كل مرة ذريعة لنزاعات بين الدول على مستويات مختلفة تصل حتى الى مستويات عليا.[٩٨] وكانت تجري كالعادة مصادمات اكثر حدة، مثل دخول الاثوريين من العراق الى تركيا في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٢٨، وانضمامهم الى الثوار الكورد في منطقة جولميرگ، او انتفاضة الجلاليين الجبارة برئاسة خالد بيك على الحدود التركية– الايرانية بنفس هذا الوقت. وانبغى لقمع هذه الانتفاضة ارسال كتيبتين من القوات وقطعات من الجيش الايراني. وان الارمن اشتركوا في هذه الانتفاضة ايضاً[٩٩]. وحملت هذه الانتفاضات التي قام بها الكورد طبيعة محلية وكان القضاء عليها قد تم بلا كبير عناء، الامر الذي منح الاساس للقنصل البريطاني ر.تشيل، في ميرسين

---

[٩٧] المصدر نفسه، ص٢٣٧، من مستشار وزارة الداخلية العراقية الى المندوب السامي في ٨/ ١٠/ ١٩٢٨. ومن سكرتارية المندوب السامي الى القنصل البريطاني في بيروت في ١٣/ ١٠/ ١٩٢٨، ص٢٤١–٢٤٢، ومن القنصل البريطاني في حلب الى المندوب السامي في العراق في ١٧/ ١٠/ ١٩٢٨، ص٢٤٨، غ. دويس والى عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء ووزير الداخلية في العراق في ١٧/ ١١/ ١٩٢٨.

[٩٨] المصدر نفسه، ص٢٤٦، استطلاعات من بغداد في ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٨، ص٢٦٧ من تقرير من وكالة مخابرات في اربيل، في ٢٨/ ١٠/ ١٩٢٨.

[٩٩] المصدر نفسه، ص٢٩١، من س. تشيل الى القائم المؤقت بالاعمال البريطاني في العراق، ادموندس.، في ٢٠/ ١١/ ١٩٢٨، مستنسخة.

ان يقول مستنتجاً ان الصعوبة الرئيسية في كوردستان قد تزحزحت الى الوراء لأن "القبائل الكوردية" لاتستطيع مقاومة التتريك[100]. الا ان الحياة سرعان ما دحضت هذه النبوءة.

ان التهاب المسألة الكوردية في تركيا الذي بدأ بسرعة، فور انتصار الثورة الكمالية وقيام الجمهورية التركية، بمواصلة مسيرتها بلا توقف تقريباً حتى نهاية عام ١٩٣٠ قد تركت على تركيا، كما سبق ان قلنا هنا وهناك، اثاراً سلبية على مستوى العالم. ولم يكن خاليا من الاساس، ما توقعته تركيا بأن جيرانها الاسيويين كلهم يحاولون استغلال الاضطرابات في كوردستان تركيا لخدمة مصالحهم. ومنها ان اثنين من هؤلاء الجيران، وهما العراق وسوريا، الواقعين تحت سيطرة الدولتين الاستعماريتين الغربيتين، انكلترا وفرنسا قد زادا المخاوف تعقيدا، وكدليل كاف على ذلك يمكن ذكر النزاع الدبلوماسي من جراء مشكلة الموصل. غير انه حتى بعد تسوية مشكلة الموصل فإن تركيا واصلت ارتيابها بصورة مكشوفة من انكلترا ومن فرنسا بمستوى اقل بأن هاتين الدولتين هما اللتان تسببان الاضطرابات في كوردستان. وبعد قليل من الوقت، اي في الاول من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٠، عند افتتاح الدورة الرابعة للمجلس الشعبي التركي الاعلى بجلسته الثالثة قال الرئيس التركي مصطفى كمال: "ان المؤامرات العدوانية التي حيكت في الخارج في خلال عدد من السنين قد أدت الى وقوع مصادمات في الولايات الشرقية وأدت الى خلق قلق لدى مواطنينا"[101]

من المشكوك فيه ان تجد هذه الشكوك مصداقية لها على ارض الواقع. من المحتمل أن الانكليز لم يكونوا بعيدين عن استغلال الحالة التي وجدت تركيا نفسها بها بسبب تصاعد الحركة الكوردية، الا انهم، كما سبق القول، لم يكونوا مكترثين بنجاحات وتوسع الحركة القومية الكوردية كخطر محتمل يهدد مصالحهم الاستعمارية في الشرق الاوسط. ومن المحتمل ان من في انقرة قد فهم ذلك فوبخوا الانكليز توبيخاً اكثر شدة بسبب التهيجات الدعائية التي تبدو وكأنها تنتقص من الثوار الكورد. ووجه الاتراك التهمة الى الفرنسيين بشأن خويبون، ولكن التهمة لم تتجاوز ذلك، اذ ان انقرة كانت تسعى للاحتفاظ مع باريس بعلاقات حسنة

---

[100] كمال اتاتورك، مختارات من احاديث وخطب. ص٣٥٨.

[101] وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي. المجلد٨، العدد٣٢٨، ص٥٤٣، تسجيل لاحاديث غ. ف. تشيتشيرين مع توفيق رشدي في ١٤/ ١١/ ١٩٢٦.

تقليدية، وتبتعد عن المشاجرة معها بسبب الكورد. وبامكان الاتراك ان يتجاهلوا السلطات "القومية" في العراق وسوريا طالما انها كانت خاضعة في العراق تمام الخضوع للانكليز، اما في سوريا فمن الممكن العثور على هذه السلطات، وفقط على مستوى الادارة البلدية.

اما بالنسبة لايران والاتحاد السوفييتي اللذين يتجاوران حدوديا مع كوردستان تركيا بصورة مباشرة فإن هذا شأن اخر. ومن الممكن ان تركيا ليس هناك ما تخشاه من الجار الشمالي بالذات. فإن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وتركيا كانت ودية تماما في ذلك الوقت، وان موسكو ما كانت تسعى مطلقا لتعريض هذه العلاقات الى اي نوع من المحاولات من قبيل تأييد المتمردين الكورد (حتى ولو بصيغة تعبر عن تعاطف خارجي). وحول ما يتعلق بموضوع "حق الأمم في تقرير المصير" سيء الصيت الذي يعني بالتأكيد الحق بالنسبة لاكراد تركيا (كما هو بالنسبة للاخرين كلهم الى حد كبير) فإن هذا يجد مصداقية له، بأدلة لاتنضب من محفوظات الماركسية اللينينية، (القيادة الاقطاعية الدينية واستفزازات الوكالة الامبريالية وما شابه ذلك).

صحيح ان الاتراك بقيت لديهم خشية معروفة، هي ذات طبيعة ايديولوجية بالدرجة الرئيسية (وكذلك امكانية وجود عملاء سوفييت بين الكورد) الا ان موسكو سعت بكل ما لديها من قوة لتحجيمها. فعندما حاول وزير خارجية تركيا توفيق رشدي في المحادثات مع غ.ف.تشيتشيرين التي جرت في اوديسا يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٦ ان يستوضح مسألة تتعلق بمحاولات وجود "تنظيم يقوم بعمل وسط الكورد من جانب عناصر يعودون للاتحاد السوفييتي" فإن مفوض الشعب السوفييتي رفض رفضاً قاطعاً هذه الاتهامات. وأكد توفيق رشدي من جانبه لمحدثه عن ضمان الأمن التام للحدود القفقاسية من جانب تركيا.[١٠٢]

وهكذا فإن انقرة ترى ان الخطر الحقيقي على أمنها على ضوء الاحداث الواقعة في كوردستان تركيا موجود في الجانب الايراني فقط وهي تمتلك جميع الأسس المؤيدة لذلك وساد مزاج على الصفوة التركية بهذه المناسبة، عبر عنه افضل تعبير الغازي مصطفى كمال بالذات بانه يتجسد في نقل الممثل الدبلوماسي السوفييتي يا. ز. سوريتس من تركيا.

---

[١٠٢] المصدر نفسه، المجلد١٠. موسكو، ١٩٦٥، ص٤٨١، ٦٤٧، ٦٤٨. برقية من سوريتس الى وزارة الخارجية. في ٨/ ١١/ ١٩٢٧.

على الرغم من المرض الذي الم بالقائد التركي فإنه قدم لحضور حفل استقبال اقيم في السفارة السوفييتية بمناسبة مرور الذكرى العاشرة لثورة اكتوبر واجرى حديثاً مطولاً ودياً مع السفير، عبر فيه عن تعاطفه العميق نحو الاتحاد السوفييتي معلناً خلال ذلك بانه "في واقع الحال ليس على ذلك البعد البعيد، من جميع الجوانب عن افكار ثورة اكتوبر، الا انه ينفذ ذلك بصورة اكثر بطئاً وبوسائل اخرى" مع الاخذ بنظر الاعتبار خصائص الوضع في تركيا. وعلى الرغم من كونه قومياً معروفاً عنه ذلك في العالم كله، الا انه في واقع الحال كان يمقت القومية ومضطراً الى اثارة المشاعر القومية وذلك لان "القومية رغم كل شيء فهي اعلى مستوى من الديانة". ومن بعد ذلك انتقل كمال الى القضية. فهو قد "قال بصراحة غير مألوفة" لا يرى ان الحالة الدخيلة وطيدة بما فيه الكفاية وان الذي يقلقه هو الوضع في الولايات الشرقية، وان غزوات الكورد المستمرة من الاراضي الايرانية توتر اعصابه. وأنتقد كمال سياسة رضا شاه انتقاداً حاداً. وهو نفسه كان "تقديس الارض غريباً عليه" ويرى ان الاتصالات مع الاتحاد السوفييتي كفيلة بعلاج "القرحة الفارسية" ومثل هذا الوضوع قد تطور في المحادثات التي اجراها رئيس الوزراء عصمت باشا ووزير الخارجية توفيق رشدي مع سوريتس[١٠٣].

ان مقاصد الرئيس التركي ومشاريعه كانت واضحة، وهي ان يؤمن نفسه بحصوله على الدعم من قبل الاتحاد السوفييتي تجاه النزاع الذي احتدم مع ايران في اقليم كوردستان. ومن الطبيعي ان الاتحاد السوفييتي ليس في استطاعته الانزلاق الى هذا فضلاً عن ان من المرغوب فيه الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع ايران[١٠٤]. ولوقوف موسكو موقف عدم التدخل،

---

[١٠٣] امتنع الاتحاد السوفييتي عن اللعب على التناقضات بين تركيا وايران، بل انه بعكس ذلك اتخذ موقف التقارب من كلا البلدين. وساعد في عقد ميثاق يضمن استبعاد مختلف المسائل المثيرة للجدل بين تركيا وايران، وذلك بطلب من تركيا في شهر نيسان/ ابريل عام ١٩٢٦. وفي رسالة بعث بها تشيتشيرين غ. ف.، الى لجنة وزارة الخارجية كتب يقول: "ينبثق لنا من هذه الاقتراحات التي عرضتها الحكومة التركية دور العامل على التهدئة بين تركيا وايران. وهذا الدور مناسب تماماً لمبادئ سياستنا. واننا بعكس انكلترا التي تحرض كل واحدة من الدول الشرقية واحدة ضد اخرى، سنعمل بصفة قوة لاحلال الهدوء ما بينها". ("تاريخ الدبلوماسية" الطبعة الثانية، المجلد٣، موسكو ١٩٦٥، ص٤٧٣). ولكنه ظهر انه ليس بالامر السهل احلال السلام بين هاتين الدولتين في الشرق الاوسط.

[١٠٤] "اورينت موديرنو"، العدد٤، نيسان/ ابريل ١٩٢٨، ص١٦٣ و١٦٧.

فإنها لا تستثني اتخاذ بعض الاجراءات الحازمة، عندما اتخذت بعض الحوادث تهدد أمن الحدود القفقاسية والى جانب ذلك فإن السوفييتيين رفضوا دائماً تقديم العون العسكري والسياسي المباشر للكورد بالذات.

في عام ١٩٢٨ والنصف الاول من عام ١٩٢٩ لاح نوع من استقرار الوضع في كوردستان تركيا. وكانت السلطات التركية التي تدير شؤون الاطراف تمارس الاساليب التعسفية المعتادة (احكام التنكيل القضائية والتهجير وما شابه ذلك) ثم تعقب ذلك باشارات ليبرالية مظهرية متعاقبة محسوبة على "اوربا". وكل هذا اعطى صورة وكأنه اتجاه نحو عصرنة السكان الكورد بالروح الغربية.(١٠٥) وسرت الحرارة تدريجياً لوقت ما في العلاقات مع ايران. وان اتفاقية عام ١٩٢٨ بشهر حزيران/ يونيو، قد اضيف اليها بروتوكول خاص تم وضعه من اجل تسوية الخلافات حول الحدود.(١٠٦)

ان التقرير السنوي لعام ١٩٢٨ الذي أعده السفير البريطاني في تركيا، جورج مكيرك الى اوستن تشيمبرلن كان طافحاً بروح التفاؤل. "أن المسألة الكوردية التي هي المشكلة الداخلية الرئيسية للحكومة" قد صارت الى حد ما من الماضي. هكذا أكد السفير في تقريره وقال ان الحكومة انتهجت سياسة المصالحة، وجرى استبعاد للسلطات العسكرية. وتم تعيين ناطق رسمي مدني عام باسم مقر القيادة العامة هو ابراهيم طالي بيك [طالب بيگ!] وذلك في ديار بكر مع اجراء تعزيزات في قوات الجندرمة. وان الكورد الذين لايخشى منهم "ضرر" يعودون الى الولايات الشرقية، واعلن عفو عام. وخضع اشقاء الشيخ سعيد الى الحكومة. وتمكن ابراهيم طالي (طالب) بيك من القيام بجولة بلا عقبات ليس في المناطق الكوردية الجنوبية فحسب بل وذهب ابعد من ذلك الى الشمال من وان وبتليس. وفي نهاية الخريف اعلن عن برنامج لبناء الطرق. وعلى العموم فإن الاجراءات حول التهدئة قد جلبت الى الاقليم نجاحاً معيناً.(١٠٧)

---

(١٠٥) "الحياة الدولية"، ١٩٢٨، العدد٥، ص٩-١٠.

(١٠٦) ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الأرشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ١١٤، ص١٤٩، من كليرك الى أو. تشيمبرلن في ٦/ ٢/ ١٩٢٩.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص١ و٦، تقرير عن جولة هيلم من انقرة الى حلب ودياربكر وملاطية وسيواس على سواحل البحر الاسود خلال ٩-٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٢٩.

وعن التهدئة (وهي في الحقيقة نوع من المقابر) في محافظات كوردستان تركيا، كتب الضابط الانكليزي المقدم الكسندر هيلم الذي هو اول اجنبي كان قد زار في حزيران/ يونيو عام ١٩٢٩، بعد انتفاضة الشيخ سعيد، "العمق" الكوردي في شرقي الفرات. وحسبما لاحظ هناك فإن الهدوء كان مفروضاً بقوة السلاح. وان قسماً كبيراً من الجيش التركي كان متحشداً هنا بالذات. وقد حطم هذا الجيش سلطة الزعماء الكورد وثرواتهم. وان ذلك القسم منهم الذي رجع بموجب العفو المعلن كان افراده منهمكين. وان موش وبايزيد خاليتان من السكان، وديار بكر وسيرت وبتليس يعمها الخراب. وتسود المجاعة مناطق الاطراف، فضلاً عن السرقات واعمال النهب والسلب. ورغم ان الاصلاحات قد اعلنت، وان اعمال بناء الطرق قد بدأت، الا ان التقدم كان غير كبير بوجه عام، لأن الاجراءات الفعلية المتخذة لتطوير الاقليم كانت قليلة جداً.

وخرج هيلم بالاستنتاج التالي: ان الحركة الكوردية لا وجود لها بعد ذلك في تركيا، وسقط نفوذ الزعماء. وقد تحقق للحكومة ذلك الذي لم يتحقق للسلاطين ابداً.[١٠٨] وقد اظهر هذا الضابط الانكليزي عدم اختصاص فاحش (وهو امر نادر بالنسبة لرجال المخابرات الانكليز)، بحيث ان الواقع سرعان ما فند جميع توقعاته. ولم ينبغ لذلك سوى فترة زمنية غير طويلة.

بعد سنة من ذلك ايضاً فإن "نير ايست اند انديا" في اشارة لها الى ان المسألة المتعلقة بمستقبل الكورد "ذات مضمون حيوي بالنسبة لحكومات تركيا وايران والعراق" قد حذرت من ان سياسة ابتلاع الكورد العقيمة هي سياسة عديمة الافاق، وذلك عندما يعرض السؤال المتعلق بمسألة تقرير المصير بالنسبة لهم. ودعت هذه المجلة الى انتهاج سياسة "تدغيم" الكورد وليس "امتصاصهم". ويقف وراء هذا الشكل المبتكر، الأمل في ان "سياسة التوحيد بدون الابتلاع، ستكون تحت رقابة حكومات بغداد وطهران وانقرة في تعاملها مع الشعب، وعندها سيتحقق النجاح في رؤية الجوانب القوية والضعيفة فقط تحت الضوء الواضح".[١٠٩] غير ان اي عاصمة من عواصم الشرق الاوسط، وخاصة انقرة على الاقل، ما كانت ميالة للاصغاء الى هذه النصائح العقلانية، الامر الذي ادى الى التسبب في حصول احتدام لاحق للمسألة الكوردية في جميع البلدان التي تتقاسم كوردستان.

---

[١٠٨] "الشرق الاوسط والهند". العدد٨٨٣، نيسان/ ابريل ١٩/ ١٩٢٨، ص٤٨٣.

[١٠٩] المصدر نفسه، العدد٩٢٦، شباط/ فبراير ١٤/ ١٩٢٩.

ففي شمالي وغربي كوردستان "تركيا" كانت العلامات الاولى لاقتراب العاصفة قد ظهرت في نهاية شتاء عام ١٩٢٩. وان الصحافة التركية قد قرعت جرس الانذار في هذا الوقت بالذات بمناسبة ذيوع اقوال عجيبة ولكنها عرضية عن ظهور العقيد الاسطوري لورينس على الحدود الشرقية من البلاد. وكان الصحفي التركي المشهور انذاك يوسف نادي بيك قد طلب منه الابتعاد فوراً عن كوردستان للحيلولة دون قيام انتفاضة كوردية.[١١٠] وكالعادة فلم تكن اية ادلة بصدد دسائس لورينس بين الكورد، الا ان هذا كان ذلك الحدث الذي يقال عنه تقريباً: "لادخان بلا نار". اما الفرق في ذلك فهو ان هذا كان ستارة دخان اصطناعية اثيرت لغرض اخفاء سبب حقيقي لاضطراب الكورد واتهامهم بالتعامل مع قوى خارجية، اي مع انكلترا التي هي العدو الرئيسي لتركيا في الشرق الاوسط انذاك. ولكن ذلك الدخان كان حقيقياً، وكان يزداد استعاراً شهراً بعد شهر في شرق تركيا.

في شهر نيسان/ ابريل عام ١٩٢٩ وقعت مصادمات مع الكورد على الحدود التركية الايرانية رافقها اتهامات متبادلة بين انقرة وطهران حول تحريض القبائل[١١١]. وفي حزيران/ يونيو من ذلك العام، برز رسول محمد آغا (تسنمي؟) زعيم ژيليان في منطقة سيرت واخرجته القوات التركية الى سوريا، حيث التحق هناك مع خوجة آغا وقاما معاً بالهجوم على القطعات العسكرية التركية على نهر دجلة.[١١٢] وفي خلال عام ١٩٢٩ اشير الى قيام عدة انتفاضات فعالة في حكاري، شارك فيها ما يصل عددهم الى نحو خمسة الاف كوردي. وفي هذه السنة بالذات زادت زيادات حادة نشاطات المنظمات الكوردية في الخارج (خويبون وغيرها) التي قامت بشن حملة واسعة، داعية فيها الى استقلال كوردستان، وذلك بفضل ما حصلت عليه من اموال تبرعت بها شخصيات خيرة في الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الغربية الاخرى[١١٣].

---

[١١٠] المصدر نفسه، العدد٩٣٥، نيسان/ ابريل ١٨/ ١٩٢٩، ص٤٨٢.

[١١١] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٦٢، ص٤، مستلة من تقرير ضابط مخابرات في ٢٤/ ٦/ ١٩٢٩، الموصل.

[١١٢] المصدر نفسه، القضية١١٤، تقرير سنوي للسفارة البريطانية في تركيا لعام ١٩٢٩، ٣/ ٢/ ١٩٣٠ (صفحات التقرير ٢٠).

[١١٣] المصدر نفسه، القضية ٣٦٣، ص١٣، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي. العدد٦ في ٨/ ٢/ ١٩٣٠.

كان شتاء عامي ١٩٢٩- ١٩٣٠ قد مر بهدوء نسبي، بشكل يشبه وكأن الاطراف المتنازعة قد اخذت فترة لأجل استجماع القوة وتعيين التكتيك المستقبلي للصراع. وبحسب الاستخبارات البريطانية فإن القوميين الكورد قدموا الى حكومة انقرة المطاليب التالية:

١- اقامة دولة كوردية في الجنوب والجنوب الشرقي تتألف من ولايات ديار بكر وخربوت وسيفاس وارضروم ووان وعدد اخر.

٢- ان هذه الدولة يجب ان تكون في اتحاد دائم مع تركيا.

٣- ان هذه الدولة يجب ان تدار من قبل حاكم كوردي تعينه تركيا.

٤- ان هذه الدولة يجب ان يكون عندها برلمانها الخاص بها ووزراؤها.

٥- بدون اتفاق كلا البرلمانين (التركي والكوردستاني) لايجوز لأي من الدولتين لعلان الحرب.

٦- جميع مداخيل الدولة الكوردية يجب ان تنفق بداخلها، وما يتبقى من ذلك يبقى لدى الحكومة المركزية.

٧- يجب ان يتغير نظام الاختيار للوظائف المحلية باستثناء اوقات الحرب.

بهذه الصورة دار الكلام عن حكم ذاتي واسع يقترب الى حدود الكونفدرالية. وان عدم قبول انقرة بهذه الشروط لحل المسألة الكوردية في تركيا لايثير اي شكوك، الا ان السلطات الحاكمة التركية العليا لم تضرب عنها صفحاً فوراً كما كان ينبغي ان يكون متوقعاً منها. وان نفس ذلك المصدر أكد انه، حسبما سمع عن مصطفى كمال وكاظم قەرەبكر وعدد آخر، فإن الزعماء الاتراك كانوا ميالين للأخذ بهذه المطاليب، الا ان رئيس الوزراء عصمت باشا قد وقف ضدها.[١١٤]

بصرف النظر عن مدى صحة هذه المعلومات ودقتها، فإن من المحتمل كل الاحتمال ان انقرة كانت لديها تذبذبات جدية. فقد نضجت ازمة جديدة في كوردستان تركيا على خلفية تصاعد المتاعب التي بدأ يعاني النظام الكمالي منها على تخوم السنوات العشرينيات والثلاثينيات بسبب الازمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بتركيا، وبسبب النشاط في البلاد

---

[١١٤] انظر: ميللر أ. ف.، موجز التأريخ المعاصر لتركيا. موسكو- لينينغراد ١٩٤٨، ص١٥٩-١٦٠، من اسباب تدهور الحالة الاقتصادية في تركيا انذاك كانت النفقات الاستثنائية المفرطة لسحق انتفاضة الكورد (أ. ميلنيك، حزب جديد في تركيا. "الحياة الدولية" ١٩٣٠، العدد٩-١٠، ص٦).

الذي تمارسه المعارضة اليمينية المعتمدة على الشرائح التقليدية من المجتمع التركي.[١١٥] وقد تصدى لهم معارضاً المؤيدون لسياسة الاعتدال الليبرالية. وكما كتب احد المعلقين السوفييت "فهو قد كشف بشأن مسألة الاقليات عن فكرة مجددة ذات معنيين، معتبراً ان من الضروري تسوية اوضاع هذه الاقليات بشكل ما، ولكنه لم يهمل بنفس الوقت حتى الرأي القائل مثلاً بالحكم الذاتي الجزئي (للكورد)". وعلى العكس من ذلك فإن الاتراك المتطرفين كلهم اتخذوا مواقف شوفينية انتقامية، مؤكدين لانكلترا وفرنسا استعادة اجزاء الموصل الى تركيا وكذلك الاسكندرونة التي كانت انذاك تابعة الى سوريا، وانهم مستعدون لقاء ذلك للدخول في علاقات حسنة مع الاتحاد السوفييتي[١١٦].

ولهذا فإن كمال والمحيطين به كانوا مضطرين في وقت ما للمراوغة، معبرين خلالها عن الاستعداد للتنازلات بشأن المسألة الكوردية. ولكن النظام الكمالي سرعان ما رجع بعدما تجاوز المعارضة بدون جهد، الى طريقته المختارة من قبل، في القمع المتطرف للحركة القومية الكوردية في البلاد.

ان الفشل الذي اصاب "سياسة التهدئة الشاملة"[١١٧] في كوردستان تركيا اصبح واضحاً للعيان قبيل ربيع عام ١٩٣٠. ومما ساعد في تزايد الازمة السياسية في هذا الاقليم، الازمة الاقتصادية التي عصفت بتركيا كلها، وعلى الأخص في اكثر اجزائها ضعفاً من حيث العلاقات الاقتصادية، الذي هو الشرق الكوردي حيث ظهرت الصعوبات في مجال تسويق منتجاته التقليدية المعروفة مثل الزبدة والاجبان والجلود[١١٨].

---

[١١٥] كروس ت.، الوضع الداخلي في تركيا "الحياة الدولية" ١٩٣٠ العدد٧–٨ ص٥٨–٥٩.

[١١٦] ايراندوست، القوى المحركة في الثورة الكمالية، ص٥٩، وبحسب ما كتبه هذا الكاتب، فإن هذا الكلام اخذه بعدما اتضح لن "الاجراءات الناقصة التي قوضت العلاقات الابوية التقليدية في الولايات الشرقية" "قد اثارت لمتعاض السكان، فضلا عما رافقها من فرض لضرائب جديدة وضغط اداري. وعلى اساس هذه الارضية اشتدت في كوردستان عصابات اللصوصية التي لتشحت بالصبغات السياسية، وهددت بالتحول الى لنتفاضة مباشرة". ولن هذا المصطلح قد صمد اعتماداً على روح العصر وذلك عندما صار من المألوف لكل واحد لن يتناول الانتفاضة الكوردية.

[١١٧] "نشرة صحفية للشرق الاوسط"، "انتفاضة في كوردستان"، ١٩٣١، العدد١٢، ص١٣.

[١١٨] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ١١٤، من القنصل البريطاني في طرابزون، ماتيوس (دبليو د. دبليو. ماتيوس) الى ج. كليرك، في ٢١/ ٥/ ١٩٣٠، سافراستيان أ.، الكورد وكوردستان، ص١٣ و٨٤– ٨٥.

ان بداية "الثورة الحربية الكوردية الثانية" او انتفاضة آرارات باختصار مؤرخة في نهاية شباط/ فبراير او بداية اذار/ مارس عام ١٩٣٠. وأول المصادمات وقعت في وان وبتليس وبايزيد. ومن ثم اتسعت الانتفاضة نحو الجنوب في منطقة دياربكر والى جزء من بوتان. وفي سيرت عبر عن وجوده من جديد بشير تشاتو العدو القديم للاتراك الذي وقف ضدهم موقفاً فعالاً منذ عشية الحرب العالمية الاولى. واستدرجه الاتراك الى كمين حيث لقي حتفه هو واولاده الثلاثة.

ودارت المعارك مباشرة بالقرب من الحدود مع الاتحاد السوفييتي وايران. وكان على رأس الثوار الذين بلغ عددهم في البداية بين ٣-٥ آلاف شخص، المدعو خالص الذي هو ابن الشيخ عبد المجيد الذي كان منفياً الى بورصا سنة ١٩٢٧. ودحر الثوار بسهولة القوات التركية التي هاجمتهم. ولغرض قمع الانتفاضة فإن الاتراك قد زجوا بتعزيزات عسكرية من ارضروم وبايبورت وارزنجان، قوامها ١٥ ألف جندي (كما كتب احد المصادر "انها قوة فائقة جداً من اجل التخلص من عدة مئات من الكورد"). ولكن حتى هذه القوة، فقد ظهر انها غير كافية.[119]

لقد سبق الانتفاضة اتخاذ محاولات من قبل القوميين الكورد للتأثير السياسي على الحكومة التركية سواء من الداخل او الخارج. فإن المنظمات الكوردية خارج الحدود قد توجهت عبر الصحف المصرية بالدرجة الرئيسية، الى الحكومة التركية بعدد من النداءات تتضمن منح الكورد حقوقاً سياسية. ومثل هذه المطاليب تقدم بها الى السلطات ايضاً "الثوار الكورد" الذين ينشطون داخل تركيا نفسها. وتظاهرت انقرة بأنها مستعدة للنظر فيها، الا انها تهيأت في الواقع لقمع الانتفاضة المشتعلة واتخذت الاجراءات المؤدية الى عدم السماح لقيام عمليات مشتركة لاكراد تركيا مع اخوانهم اكراد العراق وايران.[120]

كانت الحجة لتوسيع خطط الحكومة التركية للتنكيل تنكيلاً واسعاً بالكورد الذين هبوا مجدداً في النضال المسلح، هي التنويه في انقرة عن محاكمة جرت في انقرة في شهر ايار/ مايو عام ١٩٣٠ ضد صلاح الدين نجل الشيخ سعيد بتهمة تأسيس "جمعية كوردستان الشمالية" او ("العصبة الكوردية الشمالية") وجرموه بتهمة الاتصال مع المندوبين الانكليز في العراق

---

[119] المصدر نفسه، ص١٨٤، من ادموندس الى هيندرسون في ١٧/ ٣/ ١٩٣٠.

[120] "اورينت موديرنو". العدد٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٣٠، ص٢٣٧- ٢٣٨.

(وبالذات مع هاملتون الحاكم الانكليزي في بغداد الذي اعطاه ثلاثة آلاف ليرة تركية، والاتصال مع المنظمات المعادية لتركيا في حلب ودمشق (التي لها فروع في هينيس) وبتهمة التجسس. وكانت قد جرت عمليات اعتقال عديدة (تصل الى ٩٠ شخصاً)[١٢١]. وكانت "جمعية كوردستان الشمالية" قد اعتبرتها المحكمة، المنظم الرئيسي للاضطرابات التي قام بها الكورد على الحدود التركية الايرانية. اما خويبون فهي مثل فرعها فقط مع المركز في ارضروم برئاسة تالخي أوغلو سعدي. و"الجمعية" متهمة بعقد اتصالات مع القوى المعارضة للكمالية ومع منظمات المتطرفين الاسلاميين (منظمات الاخوان المسلمين وغيرها)"[١٢٢].

الا ان تهمة العمالة للانكليز كانت من اكبر الشواهد في الدعاية التي شنت انذاك ضد الكورد. وقد طفحت جميع الصحف التركية بهذه الاتهامات. وانكلترا كانت متهمة بكونها تنوي اقامة دولة كوردية مستقلة في شمال العراق، (وفي هذا الوقت بالذات صادف ان تم في ٣٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٣٠ توقيع معاهدة مع العراق حول الغاء نظام الانتداب في البلاد)، وهي دولة ستكون عملياً تحت سيطرة انكلترا، الامر الذي يؤدي الى ان تكون "مثالاً رديئاً" بالنسبة لكورد تركيا.[١٢٣] وبحسب منطق رجال الدعاية الأتراك، فإن لندن، تشجيعاً منها للحركة الكوردية في تركيا تريد الحيلولة دون تدخل الاتراك في القضية العراقية وعلى الاخص في ما يتصل بالعلاقات الانكليزية الكوردية، بل ومن الممكن ان لندن تخطط لتوسيع مشروع حدود الدولة الكوردية الاسطورية على حساب الاراضي التي يقطنها الكورد في شرق تركيا.

في مجرى تيار الاتهامات المكشوفة الموجهة الى انكلترا التي تقال في تركيا على مستويات مختلفة، كان كالعادة قد برز موضوع لورينس. وقد اسندت اليه القيادة العامة لانتفاضة الكورد. وزعم انه شوهد في كاراكيوس (آگري)، وصدر الامر الى الشرطة في ارضروم بمراقبته.

---

[١٢١] المصدر نفسه، العدد٧، تموز/ يوليو ١٩٣٠، ص٢٩٣، اعترف صلاح الدين امام المحكمة بأنه أسس جمعية "اصدقاء كوردستان" ("برلينير تاغيبلات"، في ٢٧/ ٥/ ١٩٣٠، مستلة من ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. صندوق ١٣٢، في عام ١٩٣٠، القضية٣١، الملف٨٤، ص١٤١).

[١٢٢] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ، القضية ١١٤، برقية من كلارك في القسطنطينية في ٧/ ٧/ ١٩٣٠.

[١٢٣] المصدر نفسه، من ماتيوس الى كليرك. في ١٢/ ٥/ ١٩٣٠، في هذه الوثيقة وبعض الوثائق الاخرى حول هذه القضية لم تترك لها اوراق.

واتفق المخبر الذي يعمل لدى ماتيوز القنصل البريطاني في طرابزون على ان هذه الاشاعات مثيرة للسخرية، لكنه أكد ان الاتراك مقتنعون ان لورينس ان لم يكن قد وجد له ملاذاً في كوردستان فهو موجود في مكان ما قريب منها.[١٢٤] لقد كتبت الجريدة التركية الناطقة باللغة الالمانية "توركيش بوست" عن سفر لورينس الى راوندوز (العراق)، ومن هناك قاد الانتفاضة في منطقة آرارات.[١٢٥] وان "اكشام"، أكدت ان جميع الحركات الكوردية هي تحت نفوذ "الانتليجينس سيرفس" التي يقع مقر قيادتها بالقرب من الموصل. ويعمل فيها "الخونة الاتراك كالمدعو قيراز حمدي والدكتور شكري من بيروت وغيرهما.[١٢٦] ان مثل هذه الاقاويل اعادت نشرها الصحافة السوفييتية عن طيب خاطر ودون ان تغض الطرف عن مناسبة تفضح فيها انكلترا بقيامها ببث نوع من الاعمال التخريبية. ومنها مثلاً، ان من الممكن ان نقرأ حول العقيد لورينس بأنه يتخفى في بغداد تحت اسم حاج محمد، حيث انه مارس الطبابة في مكان ما، ويغطى تنبؤات عن ان "شيئاً ما سيحصل" في القريب العاجل. ومن بعد ذلك ظهر في ماكو (شمال شرقي كوردستان بارض ايران) وغير ذلك من الاقوال.[١٢٧]

---

[١٢٤] "اورينت موديرنو" العدد٧، تموز/ يوليو ١٩٣٠، ص٢٩٥.

[١٢٥] المصدر نفسه، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٠، ص٣٦٥.

[١٢٦] انتفاضة في كوردستان، ص ١٤، لرشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية صندوق ١٣٢، سنة ١٩٣٠، القضية٣٠، جمعت في هذه القضية معلومات متنوعة عن تحركات لورينس الخيالية، مأخوذة من الصحافة التركية والايرانية ومن هناك وقعت في يد بعض الصحف الاوربية غير المتزنة. وتتصادف انباء متعصبة كل التعصب من مثل هذا الذي يقول ان "القيصر الصغير الكسي" وصل من ايران الى السليمانية (الذي نجا باعجوبة من مجزرة يكاتيرينبورغ، الذي هو وريث العرش الروسي؟). وقد ألقي القبض عليه وامضى اسبوعاً في السجن (ص٥ و٦). وان الجريدة الايرانية "شفق سُرخ" كتبت اقتباساً عن الجرائد التركية مقالة عنوانها "العقيد لورينس في ميسوبوتاميا": في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر وصل لورينس الى بيروت تحت اسم ايدوارد تومسون. ومن بعد ذلك سافر الى دمشق وحلب ودير الزور. وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٩ كان في القامشلي حاملاً تصريحاً من الاتراك. وفي ٢ كانون الاول/ ديسمبر، شوهد في ماردين، الا انه قد اختفى هناك، ولربما في راوندوز (ص١٠٣-١٠٤). وفي الواقع فإن جملة من الصحف التركية قد نشرت تدحض هذه المعلومات (ص٥٦).

[١٢٧] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. صندوق١٣٢، التسلسل ١٥، القضية ٢٣، ص٦-٧، ولكن الكلام هنا يفيد ان "خويبون... يبدو وكأنها تسترشد بانكلترا" الا ان الحقائق لا تؤكد ذلك.

ومن الطبيعي ان جميع هذه الانباء الموضوعة بوفرة من قبل الصحافة التركية بالاساس الاول لم تكن تملك تحتها اي قاعدة من الحقيقة الواقعية، وكانت خالية حتى من اقل الوان المصداقية، ناهيكم عن عدم وجود البراهين الموثقة. والدليل على ذلك ان المؤلفات الجدية والصحافة الوقور في الغرب قد تجاهلت هذه الاقوال او نقلتها في بعض الحالات النادرة بصفة "اشاعات" فقط. ومن المعروف ان الانكليز، كما سبق لنا القول، ما كانوا يرون ان من المفيد لهم تضخيم المسألة الكوردية في تركيا، حتى ولو انها لابد ان تسبب لهم (وهو ما سنتناوله لاحقاً) مشكلة مزمنة في العلاقات المتبادلة مع كورد العراق، التي بقيت حادة ملحة لاسيما في المرحلة الانتقالية لاستبدال الانتداب البريطاني على العراق، واقامة السلطة "الوطنية"، من حيث الشكل، لكنها خاضعة الى لندن في الواقع. وفضلاً عن ذلك فإن بريطانيا العظمى ليس في وسعها في المستقبل استعادة موقعها الامبراطوري السابق في تركيا وايران، حيث انها كانت مهتمة في استقرار وتعزيز اتصالاتها مع الدوائر الحاكمة في هاتين الدولتين اللتين تقفان على طريق السيادة المتطورة، على ضوء الانفصال الاثني الذي هو الخطر الاكبر عليها. ففي وثيقة لوزارة الخارجية السوفييتية حول المسألة الكوردية تحدثت عن انتفاضة آرارات: "ان اي نوع من المعلومات الموثقة الدقيقة تؤكد ان هذا من فعل انكلترا ما تزال غير موجودة لحد الآن". [١٢٨]

ان ما قيل سابقاً لايعني ان لندن كانت غير عابئة بالحركات الكوردية في البلدان المذكورة، ومن بينها الانتفاضة الكوردية التي هبت على سفوح جبال آرارات. ومما لاشك فيه ان الانكليز كانوا يقومون باعمال تجسسية استطلاعية محدودة وسط القبائل الكوردية، وراقبوا، كما يقال، تحركاتها، ومن ثم لدى اي حادث فإنهم يظهرون عن طيب خاطر رغبتهم الطيبة تجاه مطاليبهم القومية. ان انكلترا (مثلها مثل بعض الدول الاخرى التي لها مصالح في الشرق الاوسط) قد بدأت ترى في الحركة القومية الكوردية بتركيا وايران قوة سياسية متنامية، ولم ترغب طبيعياً في ان تبدو غير مكترثة بهذه القوة او ان تكون معادية. الا انه بدءاً من التظاهر بالتعاطف الخارجي او الاخلاص لهذه الحركة الى الافعال السياسية النشيطة كالتحريض والاستفزازات والمساعدات العسكرية المباشرة وما شابه ذلك، توجد مسافة كبيرة الحجم

---

[١٢٨] "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١٠٠٠، حزيران/ يونيو ١٩٣٠، ص٥٧.

يعكف الانكليز على مراعاتها. وكذلك فإن موقف لندن من حركات كورد العراق، هو لاسباب مفهومة، كما سنوضحه لاحقاً كان اقل تنحياً الى حد كبير.

وفي خلال ذلك، وبينما تواصل رجالات الدعاية الكمالية البحث عن المتهمين، زاد التهاب الانتفاضة الكوردية اكثر فاكثر في شرق تركيا، شاملاً مساحات كبيرة من الارض المجاورة لحدود الاتحاد السوفييتي وايران. وقامت مجلة "نير ايست اند انديا" بنشر مقالة تحليلية مخصصة لهذه الاحداث، فحذرت بها انقرة من جدية الحالة القائمة. فإن هذه ليست هجمات لصوصية لعصابات منفردة من الكورد، كما تحاول الصحافة التركية وصف القضية، بل هي انتفاضة واسعة، ابتداءً من آرارات الصغير الى بحيرة وان، ثم ابعد من ذلك الى الحدود الايرانية. والاتهامات الموجهة الى الحكومة الايرانية بتأييدها للكورد، ومدهم بالسلاح، هي اتهامات باطلة. واذا ما اتسعت الانتفاضة فإن تركيا يمكن ان تغامر بالانجرار الى نزاع جدي مع ايران، الامر الذي يعطي الاتحاد السوفييتي امكانية "اصطياد السمك في الماء العكر". ان "جذر الشر" بحسب رأي هذه المجلة يكمن في النظام الذي اقيم في كوردستان تركيا. ان فرض "القواعد الصارمة" هناك يتعارض من الناحية السلبية مع سياسة "عدم التعرض" المطبقة في كوردستان ايران، وفي السياسة الرامية الى التعاون بين العرب والكورد المطبقة في المناطق الشمالية من العراق. فإن تركيا تقف الآن امام خيارين: اما امام انتفاضات كوردية دورية (من التي توجه فيها الصحافة التركية "بحماقة" اتهامات الى الانكليز والفرس) واما ان تكون تركيا مضطرة اضطراراً جدياً الى الاهتمام بالمشكلة الكوردية.[١٢٩]

ينبغي الاعتراف ان كاتب هذه المقالة التي تناول فيها الموقف في كوردستان ايران والعراق بالتبسيط والأدلجة، تاركين اياه مع ضميره، فإنه قد شخص هنا تشخيصاً صحيحاً، ولو بصورة غير شفافة، الاسباب الاساسية للنزاعات الدائمة في كوردستان تركيا، التي اتخذت على طرفي السنوات العشرينيات والثلاثينيات اكثر الصيغ حدة واثارت عواقب عالمية. الا ان الذين في انقرة لم يكونوا ميالين للاصغاء الى مثل هذا النوع من النصائح والتحذيرات، بل واصلوا التعثر في سياستهم بشأن المسألة الكوردية حيث يقولون: لا اعتراف مهما كان، للكورد بحقوقهم القومية والقمع الذي هو بلا رحمة لحركاتهم المسلحة.

---

[١٢٩] "دي اورينت رسالة صحفية"، العدد ٣٩٢، آب/ اغسطس ١٩٣٠، ص٦٥-٦٦، والمصدر نفسه، العدد ٣٩٣، ص١١٦.

في نهاية شهر ايار/ مايو وبداية حزيران/ يونيو عام ١٩٣٠ وصلت الانتفاضة الكوردية الى ذروتها في الجزء الشمالي من الحدود التركية الايرانية. ولأول مرة هبت كونفيدرالية قبائل الجلاليين باعدادهم البالغة ١٥٠ ألفاً القاطنين على طرفي الحدود التركية الايرانية. وقد تحدثوا عن خطط لاقامة دولة كوردية موحدة على قاعدة ارض كوردستان التركية الايرانية (واستثني من ذلك الاراضي التي يسكنها الكورد في شمال العراق وشمال سوريا). الا ان الكلام حول هذا الموضوع سرعان ما خمد، لأنه كان من المعروف للزعماء الكورد والطاشناق خير المعرفة، الموقف السلبي الانكليزي والفرنسي بالنسبة لهذه الفكرة. وقد بدأت هذه الانتفاضة بدون اي نوع مهما كان من الشعارات السياسية المحددة بدقة، وطغى عليها، كما هو يحصل لدى الكورد دائماً الاحتجاج العفوي المصطبغ، فضلاً عن ذلك، بالنزعات المحافظة، مما اعطى للصحافة التركية والسلطات الكمالية الرسمية ان تصفها بالرجعية.[١٣٠]

لقد اتسعت سريعاً مساحة الانتفاضة مغطية مناطق آرارات الكبير والصغير وبايزيد، وغطت على الجانب الفارسي منطقة ماكو والضواحي المحيطة بها. والتحق بالجلاليين الثوار قبائل اخرى كثيرة النفوس، ومن بينها قبائل حيدران وزيلان وخالكان، وبين الزعماء الثوار جاء ذكر كور حسين باشا وديمير باشا وعبد القادر عبدال. ووقعت القيادة العامة للانتفاضة على عاتق احسان نوري. ومن الناحية العملية فقد التحقت بالانتفاضة اعداد كبيرة من اكراد ايران. وقد أكد الجنرال حسن ارفع الذي قمع الانتفاضة الكوردية في ايران ان الثوار الكورد في تركيا ارادوا بمساعدة كورد ايران الحصول على نقطة للمقاومة في كوردستان (هي كما يبدو ارض واسعة بما فيه الكفاية ومحمية حماية جيدة) وذلك من اجل اعلان استقلالها والحصول على تأييد بعض الدول المتعاطفة وعصبة الأمم.[١٣١] وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٣٠ اذاعت القيادة الكوردية نداء دعت فيه الى تحرير الاراضي الواقعة بين ايران والعراق من الاستعباد التركي، وهو "ما كنا قد وعدنا به". ولم يكن هناك في النداء حديث عن اي دولة كوردية. ويبدو ان التأكيد الذي أورده ارفع عن الاستقلال الكوردي يمكن ارجاعه الى صنف الاقاويل او الظنون. وحول ما يتعلق بحكومة الشاه، فإن انقرة مهما قالت باحتجاجاتها ضد طهران بشأن

---

[١٣٠] ارفع، حسن.، الكورد، ص٤٩– ٥٠.

[١٣١] ارفع، حسن. الكورد، ص٤٩– ٥٠.

الانتهاكات العديدة التي يقوم بها كورد ايران على الحدود التركية، فإن هذه الحكومة ليست لم تتجاهلها فحسب، بل وقد قامت على العكس من ذلك بالتضييق على الجلاليين التابعين لها نحو آرارات الصغير، اي بدفعهم نحو الحدود التركية.[١٣٢] ولأجل هذه الاغراض استخدمت القيادة الايرانية قبائل الشاهسفين التركية المعادية للكورد.[١٣٣]

توجد أسس للافتراض بأن هناك مؤامرة ما بين انقرة وطهران ضد الكورد اذا لم تكن قد نفذت عند بداية انتفاضة آرارات فإنه قد جرى التمهيد لها انذاك. فمنذ شهر ايلول/ سبتمبر عام ١٩٢٩، في اثناء الزيارة التي قام بها رضا شاه الى تبريز، فإنه قد ارسل الجنرال زافار داولي الى الاراضي التركية بمنطقة إغدير- جبال آرارات، حيث التقى هناك مع ممثل عن مصطفى كمال. وقد تم التوصل الى اتفاق ينص على انه ستجتمع في نيسان/ تبريل عام ١٩٣٠ لجنة حدودية لتسوية المسائل المتنازع بشأنها حول اعادة تخطيط الحدود ونظامها. ولكن الانتفاضة الكوردية التي اندلعت في اذار/ مارس عام ١٩٣٠ بتركيا قد احبطت ذلك الاتفاق. وان الاتراك انطلاقاً من وجهة نظر ستراتيجية قد طالبوا بأن يجري التنازل لها عن الجزء الشرقي من سلسلة جبال آرارات الموجود داخل اراضي ايران. وكان من المهم بالنسبة للاتراك عرقلة الاختلاط بين كورد تركيا وكورد ايران، ومن ثم الحصول على ممر مناسب نحو الحدود مع الاتحاد السوفييتي حيث كانوا يأملون بالحصول على المساعدة (وقد حصلوا عليها).[١٣٤]

وطالما كان مسار الانتفاضة غير واضح فإن طهران قد وقفت معترضة على المطالبات التركية. وسعياً من الايرانيين للامساك باكرادهم في القيد فإنهم كانوا في بعض الاحيان لايمتنعون عن استغلال حالات الفشل التي تتعرض لها الحملات العسكرية التأديبية للقوات التركية، فيقدمون حتى بعض المساعدات بالسلاح والارزاق وغيرها للثوار الكورد. وبهذه الصورة فإن ايران قد أعدت لنفسها مواقع تستخدمها في النزاع القديم مع تركيا بشأن مشاكل الحدود. الا ان سياسة طهران ازاء المسألة الكوردية والحركة القومية الكوردية حتى بالتحديد من حيث الحساب بعيد المدى، لاتختلف مبدئياً عن سياسة انقرة او بغداد، اذ هي تحمل نفس

---

[١٣٢] المصدر نفسه، ص٤١، "اورينت موديرنو"، العدد٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٣٠، ص٤٤٤.

[١٣٣] فوربيس روزيتا.، نزاع انغور الى افغانستان، ١٩٣١، ص٢١٧.

[١٣٤] المصدر نفسه، ص٢٨٩- ٢٩٠.

تلك الطبيعة الشوفينية المعادية للكورد. وظهر هذا بصورة جلية كاملة عندما بدأت انتفاضة آرارات لاكراد تركيا بالتنامي، وهددت بأن تتخذ مستوى كردياً شاملاً.

في منتصف حزيران/ يونيو عام ١٩٣٠ احتدم في منطقة الانتفاضة وطيس أشد المعارك الطاحنة قسوة. فلأجل القضاء على التمرد الكوردي كان الاتراك قد زجوا بفيلقين تحت قيادة صالح باشا. وقد اظهر الكورد مقاومة عنيدة وفعالة في المراحل الاولى. ففي المعركة التي دارت في ٢١ حزيران/ يونيو كانت وحدة من قوات التنكيل تحت امرة صبحي باشا قد وقعت في كمين وتعرضت الى خسائر ضخمة. واستطاع الكورد أسر ١٧٠٠ جندي، وغنموا ٦٠ رشاشة و٢٤ مدفعاً واسقطوا ١٢ طائرة. وانهم توسعوا في عملياتهم العسكرية نحو الجنوب بعيداً عن الموقد الرئيسي للانتفاضة. والمساعدات جاءت اليهم ليس فقط من اخوانهم الكورد في ايران بل ومن سكان غير اكراد يعيشون في شرق الاناضول ومن بينهم الارمن الذين بقي عدد قليل منهم يقيمون هناك.[١٣٥]

ان صمود وبطولة الثوار لم تستطع تجاوز عدم الفرق في قوات الطرفين المتنازعين. وعلى الرغم من ان الكورد كان لديهم بعض التفوق في العدد، فإن الاتراك تفوقوا عليهم بالاسلحة وكذلك بالمستوى القيادي والتدريب والعسكري فقد كان تحت قيادة صالح باشا ما بين ١٢-١٥ ألف جندي (مع الجندرمة) والطائرات التي لم يكن لدى الكورد ما يقاومونها به. وان سلاح الكورد كان ضئيلاً، وما يصل اليهم منه عبر ايران كان محدوداً جداً. ورغم ذلك فلم يكن من السهل كسر شوكة الكورد. وبحسب الصحافة التركية فإن انتفاضة آرارات قد فاقت من حيث الحجم والاستمرارية كثيراً إنتفاضة الشيخ سعيد سنة ١٩٢٥.[١٣٦]

لعله كان من الممكن الاتفاق مع هذا القول، رغم ان الصحافة التركية قد غطت انتفاضة آرارات باقصى صور التميز، مقللة بذلك، مثلاً، عدد قوات التنكيل الى عشر مرات. ولا حاجة

---

[١٣٥] رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص٣١، فوربيس ر.، نزاع انفور الى افغانستان، ص٢٩٠-٢٩١، انتشرت في العراق اشاعات، ان ٥٠ ألف كردي وارمني شنوا هجوماً على القوات التركية في ولاية موش واجبروها على التراجع. (ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ، القضية ٣٦٣، ص٢١١، من متصرف الموصل الى وزارة الداخلية العراقية. العدد س/ ٥٧٠/ ٥/ ٦، نسخة مترجمة. في ١١٨/ ٨/ ١٩٣٠). يبدو ان هذه الاشاعات فيها مبالغة كبيرة.

[١٣٦] "اورينت موديرنو". تموز/ يوليو ١٩٣٠، ص٢٧-٣٠ و٢٩٢-٢٩٥، العدد٨ آب/ اغسطس ١٩٣٠، ص٣٦٥.

للقول عن الصحافة التركية في انها وصفت الانكليز بأنهم هم الذين سببوا الانتفاضة بزعمها انهم يعملون ذلك بايدي الادارة العراقية. الا انه لاتوجد براهين عملية تدل على ان للانكليز علاقة بانتفاضة الاكراد في تركيا.(١٣٧) وفضلاً عن ذلك، فإن المصادر تشير الى مواقف السلطات البريطانية السلبية المطلقة في العراق، من التدخل المباشر في الاحداث بكوردستان تركيا، رغم ان الانكليز لم يكونوا معارضين لوصول بعض المساعدات من ايران الى اكراد تركيا. وان هذا موجود داخل الاطار التقليدي للسياسة البريطانية القائمة على اساس "فرق تسد". لقد كان من صالح لندن ان تعمل المسألة الكوردية على التفريق ما بين طهران وانقرة، ولعرقلة التقارب بين هاتين الدولتين في الشرق الاوسط اللتين كانتا شبه مستعمرتين، وذلك على ارضية معادية للغرب، ولكن ليس الى ذلك المستوى الذي من الممكن ان يصل فيه الى حد التهديد بخطر انتصار الحركة القومية الكوردية في واحدة منهما، او فيهما معاً. وكانت لندن متضامنة في هذا الشأن تضامناً تاماً مع طهران. وكما قال تيمور تاش "...ان فكرة كوردستان موحدة هي كفر لدى الحكومة الايرانية.(١٣٨) وبصورة عامة فإن الجرعات المحدودة بصرامة وغير النزيهة من المساعدة غير الكبيرة التي جاءت من ايران كانت قليلة الفائدة بالنسبة للثوار الكورد المنهكين في النضال ضد قوات التنكيل التركية.(١٣٩)

---

(١٣٧) قليلاً ما تظهر في الصحافة اخبار تثير الشكوك حول تدخل الانكليز في انتفاضات الكورد بتركيا كتلك التي نشرت في الجريدة السورية "التقدم" في ٩كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢١، التي جاء فيها، ان الاتراك خطفوا ستة من الاجانب وأسروهم، وانهم بريطانيون كما يشاع. وقد اعدموا رمياً بالرصاص. ولكن هذا الحدث احيط بالكتمان التام. (ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٦٤، ص١٦٩، الخبر من القنصلية البريطانية في حلب، في ١٢/ ٧/ ١٩٣١.

(١٣٨) ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٦٣، ص٧٠-٧٢ و٧٥ و٧٦ و٧٨، تقرير استخباراتي من القنصل البريطاني في طرابزون، ستينهوب بالمير الى سفير بريطانيا العظمى في طهران، (١٨/ ٦/ ١٩٣٠، العدد١٠٨، مستنسخ). وتقرير استخباراتي للملحق العسكري البريطاني في طهران (٢٨/ ٦/ ١٩٣٠ و٣٠/ ٦/ ١٩٣٠، العدد٢٩٠)، من اسطنبول، ٧/ ٧/ ١٩٣٠، ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. صندوق ١٣٢، القضية٢٣، ص٥ و٦، انكلترا والمسألة الكوردية (وثيقة).

(١٣٩) الصحافة التركية والايرانية كانت تغص بالاتهامات المتبادلة حول تدخل احدهما في شؤون الاخر الداخلية، وفي التحريض الخبيث للكورد. وكانوا قد اتهموا انقرة انها تسعى للاستحواذ على الاراضي الايرانية. اما طهران فقد اتهموها بالتهاون والتغاضي عن الكورد. وبنفس هذا السياق فإن الصحافة التركية طالت حتى انكلترا

كانت القوى غير متكافئة وما ان حل خريف عام ١٩٣٠ الا وكانت قد انطفأت المواقد الاساسية للانتفاضة الكوردية. وقد خسر الكورد ما يصل الى ٣ آلاف قتيل، وان القوات التركية ظلت تطارد الثوار حتى في داخل الاراضي الايرانية. وكما هو شأن ما يتخذ عادة في تركيا فإن الانتقام اتخذ طبيعة قاسية لا رحمة فيها. وكان قد اشير الى استخدام الاسلحة الكيميائية عدة مرات، رغم ان هذا السلاح كان محرماً في ذلك الوقت بموجب اتفاقيات عالمية. وبحسب معلومات خويبون فإنه كان قد جرى في سير العمليات التنكيلية تدمير ٦٦٠ قرية وحرق اكثر من ١٥ ألفاً من البيوت وقتل ما يقرب من ٩ آلاف مدني.[١٤٠] ويوجد اساس للافتراض بأن الكورد تعرضوا الى خسائر كبيرة من حيث تدمير القبائل الرحل وإبادة قطعان الماشية وغير ذلك. وتؤكد مصادر خويبون بان الكورد قد خسروا ٤٠ ألف شخص (لكن هذا يبدو مبالغاً فيه).

ظلت مستمرة عمليات التهجير الجماهيرية والنفي للسكان الكورد من منطقة آرارات. ومن الامثلة على ذلك انه كان قد ابعد الى منطقة بورصا قبيلة خاليكان (٤٠٠ عائلة وهي مكونة من الفي شخص، و٤٠ ألف رأس من الماشية)[١٤١]. وكتب ماتيوز من طرابزون، انه حسب رأيه، فإن العمليات الرامية الى قمع التمرد الكوردي في ديرسيم تعيد الى الذاكرة الافعال التي جرت ضد الارمن في عام ١٩١٥.[١٤٢]

متهمة اياها بتحريض الكورد. ولكن كل هذا السيل من الادعاءات المتبادلة والتنديد قد استندت على قاعدة تفتقر افتقاراً شاملاً الى البراهين. (ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. صندوق ١٣٢، القضية٢٣، ص١-٢، القسم الشرقي الاول. مواضيع معينة باللغة التركية، عام ١٩٣٠).

[١٤٠] "نشرة اخبار الشرق الاوسط"، ١٩٣١، العدد١٢، ص١٤، ١٩٣٢، العدد ١٣/ ١٤، ص٧٣" لقد حسب غيفين عدد القرى التي دمرت والمساكن التي احرقت والقتلى الكورد في بعض الولايات والاقضية في شرق الاناضول (جابان س. س. كوردستان الوطن المجزأ في الشرق الاوسط. ص٢٥). وهناك قائمة اخرى بالأكراد في اعداد خاصة سجلها لوسيان رامبو (رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص٢٨). والقائمتان (فيهما تقرير يتضمن اهدافاً جغرافية متنوعة) لاتدعي الاستكمال التام.

[١٤١] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ، القضية ١١٢، ص٦، من الرائد اوليري الى كليرك. انقرة في ٢٠/ ١٠/ ١٩٣٠، نسخة طبق الاصل. وهناك ايضاً القضية ١٥٤، ص١٣٣، من القنصل الانكليزي في طرابزون، فالانفا الى كليرك في ٢٠/ ١٠/ ١٩٣١، نسخة طبق الاصل.

[١٤٢] المصدر نفسه، بلاغ استخباراتي في ١٥/ ١١/ ١٩٣١، نسخة طبق الاصل.

لقد طبلت الصحافة التركية للانتصار التام الذي تحقق على الكورد، الا ان اصوات الابواق كانت سابقة لأوانها. وكان الاتراك قد دفعوا ثمناً باهظاً لقاء النصر على الثوار الكورد في صيف عام ١٩٣٠. فقد كانوا قد زجوا ضد الثوار الكورد ١٢ فوجاً من الفيلق العسكري السابع والثامن والتاسع وحرس الحدود و٧٠ طائرة. وفي الحقيقة ان هذه القطعات ما كانت متكاملة، اذ ان الفوج كان يضم لا أكثر من ٧٠٠ حربة. ورغم ذلك فقد كان لدى الاتراك تفوق عسكري على الاعداد الكثيرة (تصل الى ١٥٠ ألف)، الا ان تسليحهم كان رديئاً وغير مدربين ويعانون من العوز في جميع الانتفاضات الكوردية. وعدا ذلك فإن الكورد قد اظهروا مقاومة ضارية فعالة حتى منذ المراحل الاولى، وكان عدد الأسرى منهم قليلاً. وحتى نهاية عام ١٩٣٠ فقد اخذ الهدوء يظهر على المعارك. لكن انتصار الانتقاميين الاتراك لم يكن تاماً، بل كان مؤقتاً. ان الاتراك بعد اخمادهم الموقد الرئيسي للانتفاضة لم يستطيعوا الحيلولة دون ظهور "نقاط ساخنة" جديدة سواء مثلما حصل في منطقة الحدود السوفييتية والفارسية ام بالذات في المناطق القريبة من الحدود مع العراق وسوريا. ولاحظ المراقبون روحاً معنوية غير عالية لدى قوات التنكيل التركية، واشاروا الى حتمية إشتعال شرر جديد في كوردستان اذا لم تستطع هذه القوات التغلب على الكورد (بسبب الظروف المناخية في المرتفعات الجبلية العالية، حيث أن نشاط العمليات العسكرية الفعالة هناك يتعرض تاريخياً وعادة للانقطاع).(١٤٣)

ولهذا فإن الاتراك استعجلوا من اجل اللحاق بالتغلب على الكورد قبل هطول الثلوج وحلول الصقيع. ولكن الكورد واصلوا المقاومة المستميتة وخاصة في اقليم باشكال (الى الجنوب الشرقي من وان).(١٤٤) ولم تتوقف العمليات الحربية في منطقة اغريداغ الا في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر فقط، وبسبب الظروف المناخية قبل كل شيء. ولكن ديرسيم المتمردة استمرت فيها عمليات "القمع" (الاخماد).(١٤٥) وأفاد دبلوماسيون في انقرة ان الاتراك رغم انهم

---

(١٤٣) المصدر نفسه، القضية ٣٦٤، ص٥–٨، من القنصل البريطاني في طرابزون الى المبعوث كلايف في طهران، في ٢٥/ ٨/ ١٩٣٠، نسخة طبق الاصل. "الشرق الاوسط والهند". العدد١٠٠٤، آب/ اغسطس ١٤/ ١٩٣٠، ص٢١٢.

(١٤٤) ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ، القضية ٣٦٤، ص٦٦، من اولير الى كليرك ٢٣/ ١٠/ ١٩٣٠.

(١٤٥) المصدر نفسه، ماتيوس ١٥/ ١١/ ١٩٣٠. نسخة طبق الاصل.

اجبروا قسماً قليلاً من الثوار الكورد على الاستسلام، الا انهم ظهروا فاقدين القدرة على تدمير القوات الاساسية للكورد، وخططوا لاستئناف العمليات العسكرية في ربيع العام القادم. ولم يقع اي واحد من قادة الانتفاضة في الأسر. فقد تمكن احسان نوري من الاختفاء في طهران، حيث رفضت الحكومة الايرانية تسليمه الى الاتراك.[١٤٦]

لقد توقع المراقبون من العراق وتركيا ان تتجدد العمليات الثورية حتماً في كوردستان تركيا خلال ربيع عام ١٩٣١. فإن جميع قبائل دياربكر وماردين وسيرت وارضروم وارزنجان وبتليس قد عبرت عن تضامنها مع ثوار آرارات وعن الاستعداد للالتحاق بهم. وعن مثل هذه العزيمة عبر الكورد الذين فروا الى العراق للخلاص من الملاحقات في تركيا. وتعرضت للاحباط الأكيد التوقعات المتفائلة لدى السلطات العسكرية التركية والمدنية، بأن كل شيء قد انتهى مع الكورد.[١٤٧]

وفي الواقع فإن شهر اذار/ مارس عام ١٩٣١، ما ان حل حتى هبت موجة جديدة للحركة الثورية لاكراد آرارات والجيران القريبين منهم. وقد سبقتها مجريات محاكمة صلاح الدين ورجاله. وقد حكم بالسجن لمدة عشر سنوات ونصف (وهذا حكم غير طويل بالنسبة للقضاء التركي انذاك، وذلك بفضل ان صلاح الدين لم يبلغ بعد من العمر ٢١ سنة).[١٤٨] ورغم ان المعارك استمرت تدور مدة طويلة خلال عام ١٩٣١ كله وجزء من عام ١٩٣٢، فإن الحركة الكوردية سارت نحو السكون. فإن القوى لم تكن متكافئة بوضوح. وبحسب اقوال اوليري، فإن الاجراءات الحيوية التي اتخذها صالح باشا كانت "قدراً محتوماً" بالنسبة لآمال الكورد في الانتصار. فإن الكورد قد تعرضوا الى هزيمتين "قاطعتين"، والى خسارة عدد كبير من الزعماء

---

[١٤٦] المصدر نفسه، ص١٧٥، من ج. كليرك الى وزير خارجية انكلترا ارثور هيندرسون، في ٣/ ١٢/ ١٩٣٠، نسخة طبق الاصل. في اواسط كانون الاول/ ديسمبر عبر من تركيا الى ايران ٥٠٠ كوردي كانت تطاردهم القوات التركية. ومن بعد ذلك رجع احسان نوري الى تركيا وبالذات الى قرية باتنوس (تقع على مسافة ٢٠ ميلاً الى الشمال من بحيرة وان) وأسس مقر قيادة له هناك. ("الشرق الاوسط"، العدد٢-٣، ١٩٣١، ص٤٢).

[١٤٧] المصدر نفسه، القضية ٣٦٥، ص١١، من بلاغ استخباراتي لضابط استخبارات، ص١١، الموصل، في ٦/ ٢/ ١٩٣١. نسخة طبق الاصل، ص٣٣، من بلاغ استخباراتي للقائم بالاعمال المؤقت في انقرة، اوليري. العدد٢ في ٢٤/ ٣/ ١٩٣١، نسخة طبق الاصل.

[١٤٨] "اورينت موديرنو"، العدد٣، اذار/ مارس ١٩٣١، ص١٣٨-١٣٩.

الشباب. وان مصادرهم كانت قد نضبت في ما يتعلق بالجانبين المادي والمعنوي. وان السبب الرئيسي لهزيمة الكورد يعزوه دبلوماسي انكليزي الى غياب "التوافق" في الحركة، بسبب عدم التجانس بين القبائل. "فإن الادراك العنصري ضروري للنضال من اجل الاستقلال" موجود فقط حسب رأي هذا الدبلوماسي، في نظريات ودعايات الخويبين والطاشناقيين والمدركين من الارمن والمتشبهين بالحياة الغربية من الكورد. وبحسب رأيه ايضاً فقد كانت "...العلاقات قليلة بين اولئك الذين يكتبون وبين اولئك الذين يقاتلون". الا ان الاتراك سيجدون انفسهم مضطرين لتجاوز صعوبات كبيرة، ومن الممكن انهم سيتخذون اجراءات مخففة الى جانب اتخاذهم اجراءات التنكيل.[١٤٩] وبهذه الصورة فإن اوليري اشار بالاساس اشارة صحيحة الى أسس الضعف في الحركة القومية الكوردية التي تنبع بالدرجة الرئيسية من التخلف الذي يعاني منه المجتمع الكوردي.

ان اقرار التهدئة في كوردستان تركيا قد تحقق سواء، بالاجراءات العسكرية أم الاجتماعية السياسية التي طبقتها انقرة في سنتي ١٩٣١- ١٩٣٢ باصرار، ولكن بدون حصول النتائج المتوخاة. واضطر الكورد الى التراجع امام القوة، ولكنهم لم ينحنوا امامها. واستمرت المقاومة الكوردية، وكثيراً ما اعطت اشارات عن وجودها باندلاع حركة ثورية. فمثلاً في خريف وشتاء اعوام ١٩٣٠- ١٩٣٢ تواصلت بلا انقطاع اضطرابات كورد آرارات في منطقة قرية باتموس، حيث كان يوجد مقر قيادة احسان نوري باشا الذي حل محله ابراهيم باشا بمنصب القائد العام، وذلك في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٣١. وان الزعيم الكوردي علي يونس من بوتان كان موجوداً في حالة حرب مسلحة ضد الحكومة التركية منذ عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣٥ ويقوم بالتصدي الفعال ضد نفي السكان الكورد.[١٥٠] وفي خريف عام ١٩٣١، فإن وزير داخلية تركيا

---

[١٤٩] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية٣٦٥، ص٣٣-٣٤، من بلاغ استخباراتي في ٢٣/ ٣/ ١٩٣١.

[١٥٠] "اورينت موديرنو" العدد١٠، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٣٠، ص٤٧٣ "سيتشميت د. أ.، رحلة بين الرجال الشجعان، ص٥٨-٥٩" "رسالة صحفية لاورينت" العدد٣٩٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٣١، ص٣٦. لم تتوقف عمليات التنكيل القضائية او خارج القضاء في المناطق الأشد خطراً من وجهة نظر السلطات التركية، ضد الزعماء الكورد. وقد خرّ صريعاً برو خاسو وشقيقه ايوب وفيرزيند وغيرهم من الزعماء الكورد. وفي كانون الاول/ ديسمبر، عام١٩٣١، جرت في اطنة عملية محاكمة عشرات من الذين اشتركوا في انتفاضة آرارات. وفي

شيوكريو كايابيك قام مع المفتش العام في الولايات الشرقية ابراهيم تالي(طالب) بيك، بزيارة تفقدية لشرق البلاد. وقد اثار فزعاً خاصاً لديه الوضع في ديرسيم المضطربة منذ القدم، حيث صادف في هذا الوقت بالذات قد هبت ضد قوات الحكومة قبائل بقيادة محمود بيك. وكانت جريدة "ملليت" قد وصفت ديرسيم انذاك "الجزء من الوطن الذي يدخل في الوطن، ولكنه موجود خارج القانون".[١٥١]

في هذا الوقت تقريبا زار منطقة شرق الاناضول اثنان من العاملين في السفارة البريطانية بانقرة هما السكرتير الاول روبيرتس والسكرتير الثالث ريفينسديلي. وفي تقريرهما، وصفا بليغاً حالة الفقر في البلاد بعد حملات التنكيل التي قام بها الجيش التركي ضد الكورد. واكثر ما ترك اثاره عليهما الانطباع الذي خرجا به عن الانهيار الاقتصادي الذي رأوا فيه مصدراً للفتن والاضطرابات بين الكورد الذين يكونون مضطرين للحصول على ما يسدون به رمقهم من الطعام بوسائل غير شرعية. لقد توصل المراقبون الانكليز الى استنتاج يفيد بأنه طالما لايوجد حل للمشاكل الاقتصادية وتحديث للظروف الاجتماعية الاقتصادية في حياة الكورد وتعويدهم على الحضارة المعاصرة فإن من الصعب حلول الاستقرار في كوردستان تركيا. ولاحظوا فوق ذلك ان التسريع في عملية تتريك الكورد، فإن ٦٠٪ منهم يفضلون التعبير عن حاجاتهم باللغة التركية.[١٥٢]

خريف عام ١٩٣٢ قتل في سيرت احد قادة الانتفاضة لعام ١٩٢٥، هو الشيخ عبد الرحمن ("اورينت موديرنو"، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر، والعدد١٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٣١).

[١٥١] "اورينت موديرنو". العدد١٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٣١، ص٥٨٥.

[١٥٢] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ١٥٤٦، ص١٠٠-١٠٣، مستلة من تقرير حول الكورد والاضطرابات الكوردية في ٢١/ ٧/ ١٩٣١. وعلى سبيل المثال فإن روزيتا فوربوس توصلت الى نفس هذه الاستنتاجات ازاء التعامل مع الثوار الكورد النابعة من كليشة الرعب الكوردي الذي هو كان طبيعياً بصورة خاصة للمطبوعات التركية انذاك، والذي كان يستخدم في المطبوعات الغربية وكذلك في "الماركسية" السوفييتية وهذه المطبوعات، من خلال تصويرها، انطلاقاً من حقائق المراقبات الشخصية، للسرقات والعنف الذي تمارسه "العصابات" الكوردية، ان هذه المطبوعات تؤكد من خلال ذلك، ان الكورد "الى ان يتمدنوا في المستقبل" اي الى ان تقام طرق التبادل التجاري للبضائع التجارية الكوردية واصلاحها على الأسس الاوربية، فإن الكورد سيظلون مصدر تهديد للسلام والاستقرار لثلاثة بلدان (يعني بذلك تركيا وايران والعراق). "ان الطرق عبر كوردستان ستصبح من اهم الاضافات للشرايين التجارية لشبه الجزيرة

ان المحاولات الرامية الى اجراء بعض الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية في المحافظات الكوردية و"تمدين" السكان المحليين كانت قد اتخذت من قبل ادارة المفتشية العامة الاولى التي شكلتها انقرة في نهاية السنوات العشرينيات.[١٥٣] وهي تخضع لوزارة الداخلية مباشرة وتدخل فيها ولايات ماردين وأورفه ودياربكر والعزيز (معمورة العزيز) وحكاري ووان وموش وسيرت وبايزيد، هذه الولايات التي كان يعيش فيها ١,٣ مليون كوردي، ومن بينهم ١٠٪ من الكورد الرحل واشباه الرحل (ويبدو ان هذه الاحصائيات مخفضة).

من ضمن واجبات هذه الهيئة الادارية التي أسست خصيصاً لحل المسألة الكوردية تدخل تصفية النظام الاقطاعي المهيمن هنا، واجراء اصلاح زراعي، وتنظيم الاعمال الاجتماعية، ومن بينها شق الطرق من انقرة الى حكاري ووان. والمهمات الرئيسية لسلطة المفتشية العامة يجب ان تكون في النضال الفعال ضد تحركات الانتفاضات الكوردية التي كان قد شكل من اجلها بوليس خاص.[١٥٤]

لم يتم التغلب على اي واحدة من هذه الواجبات العديدة من قبل السلطة العليا في تركيا، وكذلك من قبل قيادة المفتشية العامة مباشرة. وان هذه الواجبات لم يستطيعوا تنفيذها من حيث المبدأ، وذلك لأنه كان موضوعاً في رأس الزاوية هدف شوفيني محض، زد على ذلك انه اعلى شكل من القسوة التي لاتلين، وهو عدم الاعتراف بالاثنية الكوردية المشابهة واستئصال القومية الكوردية. وبالتالي فإن السلطات لم يكن لها في الواقع اي إهتمام في انتقال "الشرق" الكوردي على الطريق الواقعي للتقدم الاجتماعي السياسي والثقافي، وعلى الطريق الاصيل لعصرنة المجتمع التركي التقليدي بما يتناسب مع المقاييس المعترف بها عموماً في الحضارة المعاصرة. وان اكراد تركيا لم يستطيعوا من جهتهم ابداً الموافقة على المشاركة المعدة لهم للاندماج مع الاتراك وفقاً لمبادئ الارثوذوكسية الكمالية، والزعم بأن يصبحوا مواطنين اتراك كاملي الحقوق ولكن بدون اي حق في التشابه الاثني القومي الخاص.

العربية وآسيا". لكن هذا لن يحدث الا بعد استتباب السلام في البلاد. انظر: فوربيس ر. نزاع من انقرة الى افغانستان، ص٢٩١-٢٩٢ و٣٠ و٣١٧.

[١٥٣] لأجل التفاصيل عن نشاطها انظر: هسرتيان م. أ.، اكراد تركيا في هذا العصر ص١٣١-١٤٨.

[١٥٤] "اورينت موديرنو" العدد٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٣٠، ص٤٤٤.

وهكذا فإن في احد الجوانب، عدم قدرة القيادة الكمالية الموافقة على القيام بتغيرات جذرية حول المسألة الكوردية، والمواصلة العنيدة لسياستها الشوفينية المتعصبة في السياسة القومية الداخلية، اما من الجهة الاخرى هناك عدم الرغبة الصامدة للكورد في ان يتهادنوا مع مثل هذا الوضع القائم، وان يقاوموا كل انواع المناورات وشبه المناورات الحكومية التي زجت المشكلة الكوردية في تركيا في مأزق، اعجز كلا الطرفين المتصارعين عن ايجاد طريق للخروج منه. وعلى اي حال فإن انقرة قد فعلت مثل هذه المحاولة من اجل اللجوء الى الاساليب البوليسية الادارية التقليدية المعتادة لدى الاتراك.

في ١٤ حزيران/ يونيو عام ١٩٣١ اتخذ اول واحد من سلسلة القوانين المعادية للكورد الذي كان قد نص على الغاء جميع حقوق العشائر سواء منها المتخذة رسمياً أم القائمة على اساس التقاليد، وكذلك الغاء الهيكلية العشائرية وألقاب المقامات. ونص القانون على اقامة ثلاث مناطق لاعادة توطين الكورد. ففي المنطقة من الدرجة الاولى (شرق الاناضول) لايجوز مطلقاً أن تستوطن اي قبيلة او اجناس او لشخاص منفردين، "غير معتادين على الثقافة التركية، وحتى الشخصيات المنحدرة من اصل تركي الذين نسوا اللغة التركية سيطردون من هذه المنطقة، وبهذه الصورة فإن من سيستوطنون هنا سيكونون محاطين بسكان من اصول تركية خالصة". وفي المنطقة من الدرجة الثانية يمكن ان تستوطن القبائل والاشخاص من الاصول غير التركية المنفيون من المنطقة الاولى والثالثة. ومن المنطقة الثالثة (تركيا الاوربية) ينفى غير الاتراك بحسب نفس الاعتبارات المطبقة في المنطقة الاولى. وفضلاً عن ذلك فإن القانون ينص على جملة من الاجراءات ذات الطبيعة الاقتصادية والادارية مثل مد خط سكة حديد عبر خربوت (الثازين) الى ديرسيم (تونجيلي) واقامة حاميات عسكرية خاصة في مناطق ذات "اهمية خاصة" من مناطق كوردستان وتأسيس مفتشيات خاصة.[١٥٥]

وفي مجرى تطوير مبادئ هذا القانون الذي يحمل طبيعة محددة بما فيه الكفاية، كان قد اتخذ قانون في ٥ أيار/ مايو عام ١٩٣٢، حول القيام بتخصيص اربع مناطق في البلاد ليسكن بها الكورد. وان ثلاثاً منها قد عينت بصورة خاصة في كوردستان، والرابعة منها اعلن عنها

---

[١٥٥] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق الارشيف الوطني الهندي ١٣٢ عام ١٩٤٠، التسلسل أ، القضية٣، ص٦–٧.

انها مغلقة بوجه عيش الكورد "انطلاقاً من اعتبارات صحية ومادية وثقافية وسياسية وستراتيجية ولحفظ النظام".

"أن القومية التركية وحدها تملك الحقوق العنصرية والاثنية في هذه البلاد. وان اي عناصر اخرى لاتملك هذه الحقوق. ان السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري رجب بكر أكد، وهو يضع تحت دائرة الشك وجود القومية الكوردية قال طالما ان "المشاعر والافكار" هي التي توحي بها، فإنه لايمكنه ابعاء الاستقلال لقومية تعداد نفوسها عدة مئات من الألوف او حتى مليون نسمة[١٥٦] (في الواقع ان الكورد كانت نفوسهم اكثر من ذلك بمقدار عشر مرات على اقل تقدير)[١٥٧]. كما ان وزير العدل محمود أسد قال في لقاء له مع ناخبيه في اودميش معبراً بلا تحفظ: "أن الترك هم المسيطرون الوحيدون والسادة الوحيدون في هذه البلاد. وان من لايملك اصلاً تركياً نقياً، فإنه لايملك الا حقاً واحداً في هذه البلاد، هو الحق في ان يكون خادماً والحق في ان يكون عبداً! فليعلم الاخرون هذه الحقيقة سواء منهم الاعداء أم الاصدقاء بل وحتى الجبال"[١٥٨]. وعلى نفس هذا المنوال سارت في تعبيرها الصحافة التابعة للحكومة (اما الصحافة الاخرى في تركيا الكمالية فلم يكن لها وجود في الواقع). وفي مايلي ذلك، خطاب متميز، طلعت به جريدة "حكيميتي ملليت" شبه الرسمية في آب/ اغسطس عام ١٩٣٠: "ان الكورد الذين هجموا على الحنجرة في جبل اگرى‌داغ (آرارات) يدافعون مثل الضواري الوحشية التي تشعر بخطر يهددها. وهناك عصابتان لخريان من اللصوص قد تحرك افرادها من الحدود الجنوبية رافعين شعار "استقلال كوردستان". ومن الطبيعي انه ليس من احد يشك في ان مثل هذه المطالبة من قبل هؤلاء القوم الذين يوحون بأنهم حيوانات اسطورية، انما نعدها نكتة. فلأجل مثل هذا الشعب الصغير الذي يكاد قاموس لغته لايتجاوز احتواء ٢٠٠ كلمة، ولأجل هذا العنصر الذي يجري مع اي تيار، فإن افضل زاوية لتكون له فيها ادارة ذاتية هي على سبيل المثال، وسط افريقيا، او في واحدة من اراضيها الصحراوية المسكونة بالناس والقردة. اما آسيا فإنها مهد الحضارة العريقة ولايمكن ان تسمح لمثل هذه المزاعم.

---

(١٥٦) رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص٣٢-٣٣" دانا آدمز شمدت، رحلة بين الرجال الشجعان، ص٥٩، انظر ايضاً: زافربيف د. س.، نحو التأريخ المعاصر للولايات الشمالية الشرقية في تركيا، ص٧-٨.

(١٥٧) قاسملو، عبدالرحمن، كوردستان والكورد، ص٥٨.

(١٥٨) رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص٣١.

ان السعي لاحراز الاستقلال يتولد نتيجة لحركة فكرية كبيرة وواسعة. وتحليق العقل والقلب يجعل الشعب مستحقاً للاستقلال. اما بالنسبة للمخلوقات البدائية فإن الاستقلال لذوي المخ والقلوب البليدة لا ينفعها الا للجولان في الغابات والجبال. وان الاستقلال الذي يدعون الى احرازه هو لايمكن ان يكون اكثر من حرية التشرد فقط. وان اولئك الذين يسمحون لأنفسهم الرغبة في ذلك، فإنهم يستحقون باسم الامن العام ان يكونوا مسحوقين، والتعامل معهم على كل حال مثلما هم يتعاملون"[١٥٩]. ومثل هذه الادلة على اكلة لحوم البشر وعصابة المئة السود والتي هي تماماً مساوية لمعادلة العلم وللجهل، كانت تطفح بها اعمدة الكثير من الصحف التركية.

بعدما سحقت انقرة بجهد كبير، انتفاضة آرارات وحركات الكورد الاخرى حصلت على فرصة وقتية لالتقاط انفاسها، الا انه قد ظهر ان الفرصة غير طويلة. ولكن هذا جانب واحد فقط من المسألة الكوردية المستعرة في تركيا التي لها مساس بحالتها الداخلية، اما الجانب الاخر فقد انعكس بصورة مباشرة واضحة كل الوضوح للعيان على علاقاتها العالمية ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط بالدرجة الاولى.

وسبقت الاشارة الى ان الانتفاضة التي انتشرت في كوردستان تركيا على حدود السنوات العشرينيات والثلاثينيات قد ظهر ان الكورد من البلدان المجاورة لتركيا قد انجذبوا جزئياً الى هذه الانتفاضة. وقد شخص المحللون البريطانيون في مجلة "نير ايست اند انديا" في اثناء احتدام وطيس الانتفاضة، ان انتفاضة الكورد الحالية في تركيا "انها بالغة الجدية وذلك لنفس الاسباب التي استدعت كورد ايران والعراق وسوريا ان يدخلوا لمساعدة الثوار. وان هذا سيؤدي الى مناطحة بين انقرة وسلطات دولتي الانتداب على البلدين الاخيرين. اما ما يخص ايران فإن حكومتها تريد تعديل الحدود مع تركيا. ورغم ان اي دولة من الدول الغربية لاتؤيد فكرة اقامة دولة كوردية مستقلة، فإن انقرة كانت قد فزعت تماماً من الوضع القائم، فضلاً عن ان الكورد يتعاونون مع الشعوب غير التركية في البلاد.[١٦٠]

في أوج اشتعال الانتفاضة رأت انقرة ان الخطر الاكبر عليها هو من كورد ايران الذين كانوا يقدمون المساعدة الى اخوانهم على الجانب التركي، سواء أكانت مساعدة حربية مباشرة أم

---

[١٥٩] المعهد المركزي للعمل. بقلم فاسيليف ك. الاسباب والقوى المحركة للانتفاضات الكوردية. ص١٠١.

[١٦٠] "الشرق الاوسط والهند". العدد١٠٠٤، آب/ اغسطس ١٤/ ١٩٣٠، ص١٧٠.

تزويد الثوار بالاسلحة والمواد الغذائية وغيرها، فضلاً عن ان الاجراءات غير الودية التي مارستها الحكومة الايرانية التي سعت الى وضع العراقيل بوجه الاتراك رداً على ادعاءاتهم بالاراضي الفارسية الذي ترافق باتهامات متبادلة على مستويات مختلفة، طالما كانت تتوالى الافعال الجوابية من الجانب التركي[161]. وفي تركيا اعلنوا منع السفر على بعض الزعماء الكورد (حمدي باشا وغيره) الذي كان مختبئاً في ايران هرباً من التنكيل به. وكانت القوات التركية في مطارداتها لثوار آرارات قد توغلت داخل الاراضي الايرانية وان الطائرات التركية كانت تحلق في الفضاء الجوي في شمال غربي ايران[162]. واثارت هذه الاحداث مهاترات على مستوى القنوات الدبلوماسية، رافقتها اتهامات متبادلة. وقام السفير التركي مجدي شفيق بيك في ايران بتقديم عدة توصيات الى الحكومة، ان الصحافة التركية تزعق بصوت واحد حول مشاركة العملاء الانكليز في الانتفاضة، فضلا عن الارمن والاتراك المعارضين[163]. ومن الطبيعي ان الدبلوماسيين الايرانيين لم يقفوا موقف المدان.

ورداً على احتجاج الايرانيين اجاب الاتراك بالانكار الذي كان من الصعب تصديقه وفقاً لقول القنصل البريطاني في طرابزون. وعن الازمة في العلاقات التركية الايرانية، فإنها قد أدت

---

[161] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٦٣، ص١٤٢ و١٤٩- ١٥٢ و١٥٤-١٥٦.

[162] المصدر نفسه، ص١٥٧ و١٦٧، نسخة طبق الاصل لبلاغ من السفير البريطاني في تركيا الى وزارة الخارجية في ٩/ ٧/ ١٩٣٠، العدد١٥٩. في العمليات الحربية ضد الكورد، فإن الاتراك قد استخدموا الطائرات الالمانية والفرنسية. المصدر نفسه، القضية ٣٦٤، ص١٣٠، من القنصل البريطاني في حلب الى وزارة الخارجية في ٢٠/ ١٠/ ١٩٣٠، نسخة طبق الاصل). لن وزارة الداخلية الايرانية، استناداً منها الى جرائد طهران كذبت الانباء حول توغل القوات التركية داخل الارلضي الايرانية. (المصدر نفسه، القضية٣٦٣، ص٢٣٨، مستنبط من جريدة (شفق سورخ).

[163] "اورينت موديرنو"، العدد٧ تموز/ يوليو ١٩٣٠، ص٢٩٣- ٢٩٥، في تعليق لهيئة تحرير هذه المجلة الاصلاحية يقول ان الحركة الكوردية في تركيا تحمل ملامح رجعية لأن "السكان الكورد غير مؤهلين للاصلاحات العصرية"، وان سعيهم عنيد لاقامة حكم ذاتي ودولة مستقلة خاصة بهم توحد الشعب الكردي كله". وفضلاً عن ذلك فإن تأكيداً مفاجئاً هنا يفيد ان الحركة الكوردية مرتبطة مع حركات شعوب القفقاس في الاتحاد السوفييتي. الا ان المجلة لاتورد ادلة تؤكد ذلك. وفي حديثه عن المشاكل المعقدة بين تركيا وايران من جراء الاضطرابات الكوردية، فإن كاتب هذا التعليق يقدر عدد الكورد الذين عبروا الى الاراضي الايرانية بأنه قد وصل الى ١٠ آلاف شخص. ("اورينت موديرنو"، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٠، ص٣٣٧ و٣٦٤).

الى اعفاء ممدوح شوكت بيك المدان بعجزه عن السيطرة على الوضع في كوردستان، والى ان يعين بدلاً منه المقدم يوسف بيك، الصديق القديم لكمال. وقد عرض هذا مسألة حول تبادل الاراضي. فإن ايران تحصل في المنطقة المجاورة لجبل آرارات في شرق ايران على الارض التي تتصل بطريق راوندوز الذي شق حديثاً والذي يربط جنوب كوردستان بشمالها[١٦٤]. وفي المحادثات مع الموفدين الايرانيين الى انقرة، فإن الجانب التركي اقترح على الايرانيين واحداً من خيارين: اما ان تعدل الحدود بلا تأخير على سفوح آرارات الغربية، واما ان يعطي الاتراك لأنفسهم حق مطاردة الكورد داخل الاراضي الايرانية. وقد واصل الاتراك ممارسة هذا "الحق" بلا اذن حتى تسلمهم الجواب.[١٦٥]

كانت المباحثات طويلة وغير سهلة. وان الدبلوماسيين البريطانيين في ايران لم يثقوا بامكانية ان يكون مثمراً هذا التعاون بين تركيا وايران حول المسألة الكوردية، فالمفاوضات بحسب رأيهم، بامكانها ان تثمر عن نتيجة بعد الانتهاء فقط من سحق الانتفاضة الكوردية، وهو امر كان ينتظره الطرفان بفارغ صبر. في بداية ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٠، اي عندما سارت الانتفاضة نحو الخمود، فإن المبعوث البريطاني في طهران، روبرت كلايف تبادل حديثاً مع ممدوح شوكت وقت مغادرته العاصمة الايرانية وكذلك مع تيمورتاش حول المشكلة الكوردية. وقبل كل شيء استفسر كلايف من السفير التركي عن موقف الاتحاد السوفييتي من انتفاضة آرارات. وكما يبدو فإن ممدوح شوكت قد خيب أمله حول ما كان ينتظره. ومن ثم عبر عموماً عن تعاطفه الكبير مع الروس (رغم ان نشاطات الارمن جعلته يشعر بأنواع من التوجس)[١٦٦]. وتحدث تيمور تاش ايضاً عن الاختلافات الكبيرة في معالجة المشكلة الكوردية بين سياسة تركيا وايران والعراق. وبحسب رأيه فإن تركيا مارست سياسة قائمة على تدمير

---

[١٦٤] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي، القضية٣٦٤، ص٦-٧، بلاغ الى كلايف ر. السفير في طهران، في ٢٥/ ٨/ ١٩٣٠، نسخة طبق الاصل.

[١٦٥] المصدر نفسه، ص١٩-٢٠، من السفارة البريطانية في اسطنبول الى أ. هيندرسون، في ٦/ ٨/ ١٩٣٠، نسخة طبق الاصل.

[١٦٦] بيد ان الصحافة التركية يلاحظ فيها ما يشير الى "التحريض السوفييتي" والى تجهيز الكورد بالسلاح، ولكن في غياب تام لأي دليل مهما كان شكله يشير الى ذلك. (ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. صندوق ١٣٢، التسلسل ١٥، القضية٢٣، ص١.

الكورد، وهي سياسة لايجوز تأييدها ابداً، لأنه من غير الجائز تدمير الشعب كله. فإن السياسة الايرانية ابقت كل شيء على ما كان عليه وهو عدم "تهييج" الكورد. وان الحكومة العراقية، تمارس، بناءً على نصائح الانكليز، سياسة "تشجيع" الكورد في مجال اللغة والمدارس وغير ذلك، وسياسة رفع "معيار الحياة" لديهم الامر الذي "يحفز التأثير" على كورد تركيا وايران. وصرح تيمورتاش بأنه ينظر الى مستقبل المشكلة الكوردية بقلق: رغم ان بغداد ضد توحيد كوردستان، الا ان سياستها هي الخطوة الاولى بهذا الاتجاه.[١٦٧] هكذا كانت وجهات نظر هذا الوجيه الايراني المتنفذ انذاك الى المسألة الكوردية، ولاريب في انها لن تساعد في صياغة سياسة موحدة مع انقرة حول المشاكل التي من بينها مشكلة الحدود التي ظهرت في اثناء اشتداد هذه المسألة.

لقد استغرقت المفاوضات التركية الايرانية حول مسألة الحدود حوالي سنة ونصف (حتى بداية عام ١٩٣٢) وليس نادراً ان رافقها تأزم في العلاقات كان يهدد بقطعها. فإن الجانب التركي طالب بتعديل الحدود عند قمم سلسلة جبال اگرىداغ، وهددت تركيا باستخدام القوة وهي تقوم بتحشيد قواتها قرب بايزيد. وكان الايرانيون ميالين للمسالمة، فعبروا بحزم عن اعتراضهم فقط ضد دخول القوات التركية الى الاراضي الايرانية، واقترحوا بديلاً عن ذلك هو ان يقوم كل جيش باجراء العمليات الحربية ضد الكورد على ارضه. ووافق الاتراك على ذلك بشرط اجراء تنسيق في هذه العمليات.[١٦٨]

في آب/ اغسطس عام ١٩٣٠ بدأت عملها لجنة الحدود التركية الايرانية التي اجتمعت في ماكو لأول مرة. وكان رئيس القسم الايراني فيها ساردار انتصار[١٦٩]. وظهر بعض التقدم في عملها. وتحت ضغط الاتراك فقد وافقت ايران على تنازلات بشان إجراء تعديلات غير كبيرة على الحدود. ومن جهتها فإن انقرة التي حققت حتى نهاية صيف عام ١٩٣٠ انتصاراً على

---

[١٦٧] المصدر نفسه، القضية٢٩٤، ص١٢٧–١٢٨، بلاغ الى وزارة الخارجية– فورين لوفيس، في ٣/ ٩/ ١٩٣٠، العدد٤٣١، نسخة طبق الاصل" القضية٣٦٤، ص١٤–١٥: ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، القضية ١٥٤، ص١١٠، من القنصل البريطاني في طرابزون، ست بالمير الى القائم المؤقت بالاعمال البريطاني في طهران، دوود، في ٢٣/ ٧/ ١٩٣١، ص١١٠.

[١٦٨] "الشرق الاوسط والهند"، العدد١٠٠٤، في ١٤/ ٨/ ١٩٣٠، ص٢٠٠.

[١٦٩] المصدر نفسه، ص٢١٢.

الثوار الكورد (وهو ابعد من ان يكون انتصاراً نهائياً) عبرت عن استعدادها لاجراء بعض التخفيف في المواقف السابقة التي لم تعرف اللين بشأن المسألة الكوردية. وتنوقلت اشاعات حول فتحي بيك الذي اقيل سنة ١٩٢٥ من منصب رئيس الوزراء بأنه من الممكن ان يستدعى الى الحكومة لاجراء تعديلات اكثر "تقدمية" في السياسة تجاه المسألة الكوردية.[١٧٠] وعند نهاية عام ١٩٣٠ وافق الايرانيون على تراجعات جديدة امام تركيا، اذ وافقوا على اعطائها الجزء الغابي من آرارات بدلاً من الاراضي الواقعة الى الجنوب من الحدود المشتركة. الا ان محاولات طهران لم تتوقف عن استغلال الشعور المعادي لتركيا لدى القبائل الكوردية، في ايران وزعماء اكراد تركيا المتوارين في الاراضي الايرانية (من بينهم احسان نوري) وذلك للضغط على انقرة حول مسألة الحدود.[١٧١]

لقد مرّ عام ١٩٣١ كله في عمليات تسوية الادعاءات المتبادلة والنزاعات بسبب الاحداث على الحدود التركية الايرانية. ومارس الاتراك الحاحاً على اعطائهم اجزاءً من الاراضي الايرانية في منطقة آرارات، من اجل مراقبة اولئك الثوار الذين اختبأوا داخل الاراضي الايرانية. واقترحت الحكومة التركية ان تتنازل الى ايران عن جزء من الارض في منطقة قتور في مبادلة لمسافة ١٣ ميلاً جنوب منطقة آرارات الصغير. وكتبت الصحافة التركية، انه بعد القبول بهذا الاقتراح فإن مشكلة الحدود بين تركيا وايران، سوف لايكون لها وجود[١٧٢].

كانت المباحثات الدبلوماسية حول مسألة الحدود بين تركيا وايران قد سارت جنباً الى جنب مع حل المهمات العسكرية بالقمع المشترك الذي يمارسه الطرفان للانتفاضة الكوردية. وتقدم الاتراك برجاء الى الايرانيين ان يطوقوا المتمردين الكورد على الارض الايرانية. وجرى اعلام طهران ان الاتراك يعتزمون اختتام العمليات ضد الكورد حتى نهاية عام ١٩٣١ ورجوا المعاونة في ذلك. والخطة العسكرية تضمنت تغييرات. فإن الاتراك اتفقوا مع الايرانيين على

---

[١٧٠] المصدر نفسه، العدد١٠٠٦، آب/ اغسطس ٢٨/ ١٩٣٠، ص٢٢٦.

[١٧١] المصدر نفسه، العدد١٠٢٢، كانون الاول/ ديسمبر ٢٥/ ١٩٣٠، ص٧٠٩–٧١٠، ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي. في ١٣/ ١١/ ١٩٣١، ص١٣٠.

[١٧٢] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ. القضية٣٦٤، ص١٧٥، من كليرك الى هيندرسون، في ٣/ ١٢/ ١٩٣٠، نسخة طبق الاصل.

عدم وضع العقبات بوجه الثوار الكورد والسماح لهم بالدخول الى ايران حيث تكون المناطق خالية من الجبال المرتفعة، حيث من السهل تطويقهم هناك ومن ثم ضربهم. ووعد الاتراك بعرقلة عودة الكورد الى الوراء. ان المؤامرة بين انقرة وطهران ضد الكورد كانت مفضوحة. والتعاون في سحق المقاومة الكوردية وعزل اكراد تركيا عن اكراد ايران وتبادل الاراضي الذي سهل تنفيذ هذه العمليات قد شكل حلفاً لهذه المؤامرة المعادية للكورد(١٧٣).

وفي نهاية عام ١٩٣١ بالذات، او في بداية عام ١٩٣٢ كان قد تم التوصل الى اتفاقية متبادلة تنص على موافقة ايران بالتنازل الى تركيا عن اراضي آرارات الصغير وجبل آيبي، وحصولها لقاء ذلك على جزء في الجنوب من فج باجيرغ [بيروخ؟] (ولاية حكاري) الواقع على الطريق من جولميرگ (تشيليميريك) في اورومية (رضائية). واتفق الطرفان ايضاً حول تحسين ظروف التجارة على الطريق من تبريز الى ارضروم وطرابزون(١٧٤). وعدا ذلك فإن تركيا تنازلت لايران عن جزء من الارض كان مدار جدل قديم في منطقة قتور (حيث يوجد معبر ستراتيجي مهم صالح للمرور شتاءً) وكذلك كانت قد تشكلت لجنة لاعادة تخطيط الحدود(١٧٥).

وعلى الرغم من التوصل الى هذه الاتفاقية فإن الصعوبات في العلاقات المتبادلة بين تركيا وايران حول الحدود والمسائل المتعلقة بها ما كان كما يبدو، قد تم تخطيها الى النهاية، وهو ما تتحدث عنه الاتفاقية التي وقعت شكلياً، حيث قد مرت سنة واحدة (٥ تشرين الثاني/ نوفمبر

---

(١٧٣) المصدر نفسه، القضية ٢٥٢، ص١٨، من القائم المؤقت بالاعمال البريطاني في طهران الى وزارة الخارجية. العدد٤٦ في ١٧/ ٣/ ١٩٣١" ومن القنصل البريطاني في طرابزون الى السفير في طهران، العدد٤١ في ٢٠/ ٥/ ١٩٣١، نسخة طبق الاصل. تصريح رئيس لجنة الأمن في لجنة الامن التركية الايرانية، العقيد كاظم خان صياح، الى جريدة "ايران" في ١٠/ ٧/ ١٩٣١، ص٦١-٦٦. لا فائدة من البحث في الجغرافية السياسية التركية عن معلومات بشأن الجوهر المعادي للكورد في هذه الاتفاقية. وان احمد شوكرى و ايسمير، بكتابه "التأريخ السياسي (١٩١٩-١٩٣٩)"، في الفصل الذي تناول المفاوضات التركية -الايرانية حول مسألة الحدود لايشير حتى الى ما يذكر حول الكورد (ص٢١٩-٢٢٠)، وهو في ذلك شأنه شأن الموضوع عن انتفاضة آرارات. فإن كلمة "الكورد" و"كوردستان" لا وجود لها في هوامش كتابه (ايسمير أ. التأريخ السياسي (١٩١٩-١٩٣٩)، انقرة، ١٩٥٣.

(١٧٤) "الشرق الاوسط والهند"، ١٩٣٢، العدد١٠٧٧، كانون الثاني/ يناير، ص٣ رسالة صحفية، دي اورينت، العدد٤١٠، شباط/ فبراير ١٩٣٢، ص٨٠-٨١.

(١٧٥) "اورينت موديرنو" شباط/ فبراير ١٩٣٢، ص٥٩، حسن ارفع. تحت خمسة شاهات، ص٢٣٠-٢٣١.

عام ١٩٣٢) على ذلك بعد ابرام الاتفاقية رسمياً. ان "اتفاقية الصداقة" هذه، كما جرى وصفها ليست لم تحل المشاكل الارضية فحسب، بل وحملت بوضوح طبيعة معادية للكورد، وهو ما تحدثت عنه المادة الخامسة، التي نصت على عدم السماح فوق اراضي الدولتين المتعاهدتين لاقامة "تنظيمات او مجموعات" يكون بامكانها خرق "السلام والأمن" لأي منهما، وكذلك منع نشاط الاشخاص الذين يقومون بيك وسيلة دعائية ضد البلد الاخر. اما المواد الاخرى فهي قد نصت على مراعاة مبادئ عدم شن هجوم، وعلى الحياد، وعلى التعاون الاقتصادي[١٧٦]. ان عقد الاتفاقية التركية– الايرانية عام ١٩٣٢ لم تجلب انتباهاً خاصاً في الغرب وهو ما يشير اشارة غير مباشرة كدليل على عدم اهتمام الغرب في الصراع المشتعل في كوردستان[١٧٧].

وحول هذا توجد شواهد تفيد ان موسكو كانت راضية عن ذلك. فإن نائب وزير الخارجية ل. م. كاراخان كتب الى مندوب الاتحاد السوفييتي في تركيا يا. ز. سوريتس: "اننا راضون تماماً" عن المفاوضات التركية الايرانية حول مشاكل الحدود وعن رحلة ريوشتيو وزير داخلية تركيا بهذه المناسبة الى طهران. واضاف كاراخان قوله كتابة، ان افضل شيء هو ان الجانبين يحلان هذه المسألة بدون قيامنا بالتحكيم، من اجل ان لايظهر ما يستدعي التوجه الى عصبة الأمم[١٧٨]. ولكن، وكما يتضح من الوثائق، فإن القضية لم تنجز بدون مشاركة الدبلوماسية السوفييتية التي من الممكن انها كانت غير مباشرة. وقال ريوشتيو في محادثة مع كاراخان ان الاتفاقية الحدودية مع ايران هي: "...ليست نجاحاً له بل هي نجاحنا المشترك، حيث ان ما ساعد على نجاح مهمته هي التحضيرات التي قمنا نحن بها ". وبحسب كلام روشتيو فإنه قال "لقد سعى باقصى ما يستطيع للتوافق مع الفرس" ولأجل ذلك اجريت تنازلات في مسألة قتور "التي تعتبر البند الوحيد المهم فعلاً

---

[١٧٦] المصدر نفسه، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣، ص٢٢–٢٤. للتفاصيل عن العلاقات التركية الايرانية في بداية الثلاثينيات انظر آغايف س. ل. ايران: السياسة الخارجية ومشاكل الاستقلال، ١٩٢٥–١٩٤١، موسكو ١٩٧١ ص٢١٧–٢٢١.

[١٧٧] يشير لينتشوفسكي الى ان المسألة الكوردية وقفت عقبة على طريق الاتفاق بين طهران وانقرة، وان انتفاضة عام ١٩٣٠ "قد اشارت الى هذه العقبات". وان الاتفاقية بين كلا هذين البلدين حول مشاكل الحدود اوجدت قاعدة لعلاقات حسنة ما بيننا. (لينتشوفسكي ج. الشرق الاوسط في عالم مضطرب. ص١٧١).

[١٧٨] وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي. المجلد١٦، موسكو، ١٩٦٨ العدد٣٩٥، ص٧٤٠، من كاراخان الى سوريتس، في ٢٧/ ١٢/ ١٩٣١.

من حيث وجهة النظر الحربية"[179]. وهكذا فإن موقف الاتحاد السوفييتي من الاحداث العاصفة في المناطق المجاورة للقفقاس في كوردستان تركيا وايران، التي قادت الى التأزم في العلاقات التركية الايرانية، قد كان محض موقف للتصالح انطلاقاً من الاهتمام بالحفاظ على السلام والهدوء عند حدود البلاد الجنوبية. اما المزاعم الاخرى كلها المنطلقة من المحللين الغربيين والمحليين عن الممارسات السوفييتية حول هذه المسألة، فهي منبعثة بصورة استثنائية من تصورات دعائية.

ان الاندفاع الجديد للحركة الكوردية في سنوات ١٩٢٧– ١٩٣٢ قد تردد صداها مباشرة في البلدان العربية المجاورة، اي في العراق وسوريا، وبالدرجة الاولى بالطبع، لدى السكان الكورد في هذه البلدان الذين تعاطفوا قلبياً مع الاحداث في كوردستان تركيا. ان التعاطف الذي عبر عنه صراحة اكراد العراق وسوريا لنضال اخوانهم في تركيا، والمحاولات لتقديم المساعدة لهذا النضال قاد الى مشاركة جزئية قامت بها القبائل الكوردية في العراق وسوريا في الحركة الثورية في كوردستان تركيا، الامر الذي ادى الى حصول توتر في العلاقات المتبادلة لانقرة مع بغداد ودمشق، حيث كانت تشرف هناك ادارة الانتداب لكل من بريطانيا وفرنسا.

اول اشارة عن نضوج صراع بين تركيا والعراق من جراء اشتداد حدة المسألة الكوردية قد وصلت في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٧. فقد وصلت الى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة من الحكومة التركية حول نشاطات الكورد العدوانية من الاراضي العراقية. وتضمنت هذه الوثيقة اتهامات تفيد ان دعايات مكثفة تنطلق من العمادية وزاخو وآكرى وزيبار ودهوك داعية لتأسيس "اتحاد" يعمل على يقظة القومية الكوردية وتوسيعه نحو الشمال، وهي تغض الطرف عن العمليات المعادية للاتراك التي يمارسها الارمن والاثوريون. ورد اوستن تشيمبرلن على السفير التركي، بأن اجراءات ستتخذ بما يتناسب مع قرارات عصبة الأمم حول الحكم الذاتي للكورد في العراق [انها مبالغة قوية– المؤلف] ولكنه الى جانب ذلك فلن يسمح لأي نشاطات معادية ضد تركيا.[180]

---

[179] المصدر نفسه، المجلد١٥، موسكو، ١٩٦٩، العدد٧١، ص٩٤ و٩٥، تسجيل لحديث نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي ل. م. كارلخان مع وزير داخلية تركيا توفيق رشدي في ٧ شباط/ فبراير عام ١٩٣٢.

[180] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ، القضية٣٠٠، ص٨٠–٨١، من أو. تشيمبرلن الى ج. كليرك في ١٦/ ١١/ ١٩٢٧ نسخة طبق الاصل.

وفي نهاية السنة التالية ١٩٢٨ وقع على الحدود التركية السورية حادث مصادمة نتيجة لهجمات شنتها فصائل من اكراد سوريا. وتم حل النزاع بعد اجراء محادثات بهذا الشأن، الا ان التوتر ظل مستمراً على الحدود، وعلى الأخص فإنه لم تكن هناك ادعاءات لدى الاتراك والفرنسيين تجاه بعضهما البعض بشأن المرور عبر الحدود. وفي ٢٩ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٩ كان قد تم توقيع اتفاقية فرنسية تركية حول الحدود التركية السورية التي نصت على اقامة الرقابة على "القبائل الرحل" التي تجتاز الحدود حسب هواها[١٨١]. ولكن امتعاضاً حاداً أبدته انقرة من جراء خرق الحدود من جانب اكراد سوريا الذين كانوا قد شاركوا مشاركة ملحوظة في زيادة مستوى التوتر بكوردستان تركيا. اما الذي اثار ضجر الاتراك بصورة خاصة فهو الزعيم خواجة (عثمان آغازادا خواجة، ١٣ ألف خيمة) الذي اخترق الحدود عدة مرات (وخاصة في تموز/ يوليو– آب/ اغسطس عام ١٩٣٠) لغرض تقديم العون الى اخوانه على الجانب التركي من الحدود. وتوجهت الصحافة التركية بسيل لتهامات ضد فرنسا بأنها تشجع"القتلة" الكورد لغرض استخدامهم (وهم الذين عيشهم في سوريا افضل مما في تركيا) بصفة عازل بين جانبي الحدود.[١٨٢]

ان هذه الاتهامات كانت مصطنعة على الاغلب. فإن فرنسا، شأنها شأن انكلترا ما كانت على وجه العموم لها مصالح في النفخ على حريق الانتفاضة الكوردية. وان المسألة الكوردية في سوريا على خلاف ما هي عليه في تركيا وايران والعراق، لم تكن بالغة الحدة. وان باريس ليست لم تكن مهتمة ابداً في تأجيج هذه المسألة فحسب بل وانها (على خلاف لندن) تريد استغلالها في سياستها الشرق اوسطية. ولهذا فإن الادارة الاستعمارية الفرنسية في سوريا سعت الى عدم خنق الكورد. وان المندوب السامي الفرنسي دعا الحكومة السورية الصنيعة الى تعيين الموظفين من القومية الكوردية في المناطق التي يقطنها السكان الكورد. وافتتحت مدارس كوردية (الدينية منها بالدرجة الرئيسية). وان كورد الجزيرة الذين(استعربوا بقوة) تعللوا

---

[١٨١] ايلفينستون دبليو. ج.، المسألة الكوردية، ص١٠٠، خط الحدود كان قد وضع على اساس خط سكة حديد بغداد.

[١٨٢] "نشرة صحفية للشرق الاوسط"، ١٩٢٩، العدد٣ (١١) ص٨–٨٢ "رسالة صحفية، دي اورينت" ١٩٢٨، العدد٣٦١، كانون الاول/ ديسمبر، ص٣٦٧–٣٦٨، ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٦٤، ص١٩–٢٢، من هيلم الى هيندرسون في ٦/ ٨/ ١٩٣٠، نسخة طبق الاصل. "الشرق الاوسط والهند" العدد٩١٦. كانون الثاني/ ديسمبر ٦/ ١٩٢٨ ص٦٦٦.

(بأمل الحكم الذاتي). ولهذا فإن سوريا، كما سبقت الاشارة، اصبحت واحداً من مواقد الحركة القومية الكوردية وملاذاً للزعماء والكورد المبعدين من تركيا والذين اقام اغلبهم في دمشق وبيروت. وقد وصفوا سوريا بأنها المركز للقومية الكوردية.[١٨٣]

لكن هذا لايعني ان العلاقات بين الادارة الانتدابية للدولتين المنتدبتين وبين القوميين الكورد كانت خالية من الغيوم. فإن روح الحركة التحررية الكوردية قد راحت تتغلغل اوسع فأوسع حتى في سوريا. وقد صار هذا الامر واضحاً بصورة خاصة عند حدود السنوات العشرينيات والثلاثينيات. ان بعض الزعماء من اكراد سوريا (بوزان بيك من عرب بينار وشاهين بيك من طرابلس وغيرهما)، وكذلك القادة الكورد المشهورون الذين يعيشون في سوريا ولبنان (الاخوان جلادت وثريا البدرخانيين) قد شددوا الدعاية المعادية لفرنسا. وبأمر من السلطة الفرنسية فإن جلادت بدرخان قد حرم من حق المواطنة السورية. كما توسعت الدعاية المعادية لتركيا، وخاصة بين القبائل التي تعيش على الحدود مع تركيا. وشكل البدرخانيون كتيبة من ٢٠٠ مقاتل لمساعدة ثوارهم في تركيا، مما اثار مصادمات دورية مع السلطات التركية. ولكن القوميين الكورد في سوريا نفسها اظهروا ممارسة تهدئة معروفة حيث لم يرفعوا شعار الاستقلال في حالة كوردستان المجزأة، بل رفعوا شعاراً اكثر واقعية هو الحكم الذاتي.[١٨٤]

وفي نفس الوقت فإن لدى الزعماء الكورد المتنفذين على الحدود التركية السورية، وفي مقدمتهم خوجا، الذي يترأسهم قد استهوتهم خطط خاصة بهم، هي ليست من منطلق تقديم المساعدة الوطنية لاخوانهم اكراد تركيا بل من منطلق شخصي محض في ان يصبح السيد المطلق الوحيد لشمال الجزيرة. وبعدما تعرض خوجا للهزيمة فإنه عاد تحت ضغط المندوب السامي الفرنسي الى الاراضي السورية واعطى وعداً بالوقوف على الحياد. وكان لدى تركيا وفرنسا مساع مشتركة من اجل التقارب بينهما للقيام بردع مشترك ليس للكورد فقط بل

---

[١٨٣] حوراني أ. ايتش.، الاقليات في العالم العربي. لينينغراد ١٩٤٧، ص٣٨. ايلفينستون دبليو. ج.، المسألة الكوردية، ص١٠٠، عاش في دمشق حوالي ١٥ ألف كوردي تقريباً وفي بيروت ٧ آلاف، وفي حلب ٤ آلاف. رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص١١٣.

[١٨٤] حسن ارفع، الكورد، ص٤٢.

وللادعاءات الانكليزية بالسيادة على الاقليم. ونجح الطرفان في اقامة التعاون بينهما وذلك عبر تشكيل لجنة خاصة باعادة تخطيط الحدود التي بدأت عملها منذ خريف عام ١٩٢٧[١٨٥].

وفي خلال ذلك فإن خوجا نقض تعهده واستأنف غاراته على حدود تركيا الجنوبية. وقام خلال شهر آب/ اغسطس عام ١٩٣٠ بعدة غارات على الاراضي التركية بمجموعات كبيرة من الفرسان واصدر بياناً اعلن فيه عن نفسه انه مناضل من اجل استقلال كوردستان. وفي سوريا بالذات (في حلب) تشكلت حلقة من اللاجئين السياسيين الاتراك والكورد واصحاب الافكار الدينية والمشاركين في الحركة الخلافية (حسن رياض باشا ورضا توفيق وجليل قادر صاحب مجلة "وغرو ايول" وشيخ تكية المولويين بكر جلبي وغيرهم) هؤلاء الذين شنوا حملة دعاية لصالح انتفاضة آرارات[١٨٦]. ولكن لاتوجد أدلة من اي نوع عن حصول علاقة للسلطات الفرنسية في سوريا ولبنان بهذه النشاطات التي تتعارض مع سياسة الصداقة التقليدية لفرنسا مع تركيا بعد مؤتمري فرساي ولوزان.[١٨٧]

لقد بقي أشد المناطق خطراً على الحدود الجنوبية التركية، ذلك الجزء من العراق المحاذي الى تركيا. ففي هذه المنطقة بالذات ظلت مستمرة اكثر الاتصالات التصاقاً، بين المتمردين الكورد في تركيا وكورد العراق، الامر الذي اوحى بخطر جدي خشيت منه انقرة وكذلك الانكليز اسياد بغداد. وفي صيف عام ١٩٣٠ ظهرت "نقطة ساخنة" فعلية.

---

[١٨٥] "رسالة صحفية، دي اورينت" ١٩٢٩، العدد٣٧٩، تموز/ يوليو ص٤-٥، "اورينت موديرنو" العدد٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٣٠، ص٤٤٥-٤٤٦.

[١٨٦] "اورينت موديرنو"، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٠، ص٣٦٥-٣٦٦، التقويم التركي، العدد٧، خلال تموز/ يوليو ١٩٣٠.

[١٨٧] في منشورات الاستشراق السوفييتية في تلك الايام التي كانت خاضعة بخنوع الى ترتيبات ولجبة الاتباع، كانت الادلة بسبب الاحداث على الحدود التركية السورية تنصب كلها على "الامبريالية الفرنسية" التي تتعلل عن طريق مساعدة خطط الطاشناقيين باقامة دولة كوردية لرضية عميلة تشفياً من تركيا وانكلترا. واعادت الصحافة السوفييتية نقلاً عن الصحافة التركية نشر الاساطير عن دسائس العقيد لورينس الذي يقدسه الكورد، والذي يزعم انه بنى له عشاً في العراق، ويمارس كتابة التعاويذ التي يعدها على شكل طلاسم وهلمجرا. ومن البديهي انها تتحدث عن هذا كله بدون اي دليل. وانها لتقليدية تسمية بعض المقالات التي نشرت مثل هذه المواد: "حول الامبرياليين الاوباش والجزارين الكماليين ومصير الاقليات القومية" و"حول الانتفاضة الرجعية في كوردستان والصحافة الكمالية ولورينس" ("نشرة صحفية للشرق الاوسط" ١٩٣٠، العدد٨-٩ (١٦-١٧) ص٣٧ و٦٧-٦٨).

ففي تموز/ يوليو عام ١٩٣٠ اندلعت انتفاضة جبارة في جنوب شرقي تركيا، وذلك في اقليم باشكال. فقد افلح الثوار الكورد في تحطيم سرية تركية وقطعوا الطريق بين ولايتي باشكال ووان. وكانت الحدود بين تركيا والعراق مكشوفة في الواقع. واستغلت القبائل الكوردية الحدودية هذه الحالة، سواء منها التي كانت على الجانب التركي ام العراقي للقيام بعمليات مشتركة ضد الاتراك. واول من بادر بالتحرك من الجانب الحدودي التركي هو عثمان آغا مع فصائل تضم ألفين من المقاتلين. ونجح هو مع زعماء اكراد آخرين في عقد اتفاق مع احمد البارزاني بشأن القيام بعمليات مشتركة ضد الحكومة التركية. وقد تحقق تنفيذ غارة ناجحة للفصائل الكوردية التركية والعراقية على اورامار[١٨٨]. وسقط كثير من افراد الشرطة والموظفين المدنيين في الادارة التركية قتلى في هذه الغارة، على يد الثوار الذين التحق بهم سكان القرى المجاورة والكثير من الرجال السابقين المؤيدين للشيخ سعيد، حيث طوقوا باشكال وقتلوا القائممقام فيها. وحاولت السلطات البريطانية والعربية المحلية في شمال العراق حصر الصراع، من خلال الضغط على الزعماء الزيباريين والعمادية وزاخو ان يحولوا دون تدخل العشائر في القضية التركية. الا ان المحاولة لم تنجح.[١٨٩]. وظلت متواصلة بانتظام هجمات الفصائل من اكراد العراق على الاراضي التركية، الى ان استطاع في اواخر تموز/ يوليو عام ١٩٣٠، اكثر من ٥٠٠ فارس من فرسان الشيخ حسن التوغل في ولاية حكاري[١٩٠].

واعقبت ذلك تعقيدات عالمية حتمية، هي الاولى كما يبدو، للعراق الذي حصل لتوه على الاستقلال الشكلي. وتسلمت البعثة العراقية في انقرة مذكرة حادة اللهجة من الحكومة التركية بشأن هجوم قبيلة الهاركي وغيرها من القبائل الكوردية على الحدود التركية. وتضمنت المذكرة اتهامات موجهة الى الحكومة العراقية تدينها بالتغاضي عن الغارات الكوردية. ومما هو

---

[١٨٨] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ، القضية٣٦٣ ص١٢٢–١٢٣، مذكرة، رقم ٣٥٩٠ في ٢٦/ ٧/ ١٩٣٠، من قائمقام العمادية الى متصرف الموصل "اورينت موديرنو"، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٠، ص٢٦٥.

[١٨٩] المصدر نفسه، ص١٢٥. مذكرة، رقم٨ (٤٨٩) في ٢٨/ ٧/ ١٩٣٠، من متصرف الموصل الى وزارة الداخلية العراقية.

[١٩٠] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ١٣٢، عام ١٩٣٠ التسلسل١٥، القضية٣٢، ص٩، التقويم التركي، العدد٧، خلال تموز/ يوليو عام ١٩٣٠.

جدير بالاشارة، ان الاتراك كانوا قد توجهوا اولاً باحتجاجاتهم الى السفير البريطاني في تركيا. الا ان السفير وجهها بدهاء نحو العراق.[١٩١] اما المندوب السامي البريطاني فإنه لم يكن شكلياً في تصرفه حيث اشار على بغداد بأن من الضروري ان ترد على الاتراك: ان الحكومة العراقية لم تقدم "اي دعم للحركات الكوردية الموجهة ضد الحكومة التركية" وتتخذ الاجراءات لمراقبة قبائل الحدود. ولكن هذا ليس من السهل تنفيذه. وستسحق جميع المحاولات الانفصالية القومية للكورد في العراق.[١٩٢]

من المؤكد حقاً انه لم تكن سهلة ابداً مهمة فرض السيطرة على القبائل الحدودية بالنسبة للسلطات الانكليزية والعراقية. فإن الصراعات بين هذه القبائل وبين القوات التركية كانت تدور بلا انقطاع. وما عدا المعارك التي اشير اليها في تموز/ يوليو– آب/ اغسطس عام ١٩٣٠، فقد وقعت معارك اخرى بين اولاد سيدو آغا والقوات التركية. وان الشيخ احمد ارسل مرتين لمساعدة الكورد ما عدده ١٠٠ مقاتل في كل مرة. وكانت قوات الحدود التركية قد اجبرت على التراجع الى عمق الاراضي التركية.[١٩٣]

لتسوية الحالة المتأزمة على الحدود التركية العراقية وصل الى انقرة رئيس الحكومة العراقية الجنرال نوري السعيد وذلك في اواسط ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٠. وأجرى مباحثات مع رئيس وزراء تركيا عصمت باشا ومع وزير الخارجية توفيق رشدي. واعرب الاتراك عن بالغ القلق من العمليات التي يقوم بها الشيخ احمد البارزاني. وحاول نوري السعيد ان يلفت انتباه الاتراك الى عدم قدرتهم بالذات على منع الاتصالات بين الزعماء الكورد في تركيا والعراق. والاتراك في ردهم الفوري على ذلك اقترحوا اقامة حملة تأديبية مشتركة من القوات التركية والعراقية ضد الشيخ البارزاني على ارض العراق. وحاول رئيس وزراء العراق المماطلة في

---

[١٩١] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق الارشيف الوطني الهندي. التسلسل أ، القضية٣٦٣، ص١٣١، من البعثة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ٢/ ٨/ ١٩٣٠ نسخة طبق الاصل للبرقية.

[١٩٢] المصدر نفسه، ص١٣٣، من سكرتارية المندوب السامي الانكليزي في العراق الى رئيس وزراء العراق جعفر العسكري، في ٦/ ٨/ ١٩٣٠. نسخة طبق الاصل.

[١٩٣] المصدر نفسه، ص١٧١ و١٧٩. بلاغ من مقر قيادة القوة الجوية البريطانية الى المندوب السامي البريطاني، في ١٢/ ٨/ ١٩٣٠. رسالة قائممقام زيبار الى المفتش الاداري في الموصل، العدد١١٢ في ٦/ ٨/ ١٩٣٠، حسن ارفع، الكورد ص٤٢.

اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة، الى ان رفض فيما بعد رفضاً باتاً هذه الصيغة، لأنها تشكل سابقة غير معهودة.[١٩٤] وان هذا اللقاء لم يثمر عن اي نتيجة كما يبدو، سوى التركيز على العلاقات السلبية لكلا الجانبين.

وفي خلال كل ذلك ظلت المجابهات على الحدود تأخذ مجراها الدوري. وحاولت السلطات العراقية منع احمد البارزاني من التدخل في الشؤون التركية، مشيرة عليه ان العراق يرغب ان يكون على علاقات حسنة مع تركيا. اما الاتراك فإنهم هددوا باتخاذ اجراءات جوابية[١٩٥]. وحاول الشيخ احمد البارزاني، بعدما وجد نفسه بين نيران من الجانبين، التقمص باظهار نفسه ضحية بريئة لمؤامرة من بعض الزعماء الكورد المعادين لتركيا. ولكن أعماله كانت تشير الى عكس ذلك. فمثلاً انه في ٢٢ آب/ اغسطس عام ١٩٣٠ شن ٣٠٠ من اتباع الشيخ احمد البارزاني هجوماً على احدى القرى التركية. وظهرت مشكلة الهاربين الكورد الذين كانوا قد انطلقوا نحو الاراضي العراقية، وبالدرجة الاولى نحو منطقة بارزان الامر الذي اثار امتعاض الانكليز[١٩٦].

كما يبدو ان الشيخ احمد لم تكن لديه الثقة في انه سيكون في استطاعته الصمود في المواقع التي يشغلها في الصراع بوقت واحد مع بغداد وانقرة، ولهذا فهو لم يبخل بالتبرير، ولو بدون نجاح معلوم، فضلا عن انه كان يعاني من علة في الرئتين. وقد نفى الاتهامات بشأن تناقض تصرفاته عندما تحول من سياسة التعاون مع تركيا الى الجهة المعاكسة ليتوجه ضد انقرة التي تريد جواباً على ذلك "آبادة القومية الكوردية الفقيرة"، اما الآن فهي تحاول تصوير اخوانه كمتمردين ضد انكلترا متهمة اياهم بارتكاب شتى الجرائم. وبحسب كلامه فإن الاتراك ينوون اجتياز الحدود وآبادة كورد العراق، ولهذا رجا من الانكليز الدفاع عنهم. وهو نفسه اعطى وعداً بالدفاع عن كورد العراق ضد الاتراك. وحاول متصرف الموصل ردع الشيخ احمد

---

[١٩٤] المصدر نفسه، القضية ٣٦٤، ص٣٨-٣٩ و٤٩، من رسالة لوزارة الخارجية العراقية، العدد٣٠٣٢، في ٢٠/ ٩/ ١٩٣٠، نسخة طبق الاصل. برقية من القسطنطينية الى وزارة المستعمرات الانكليزية، في ٢٧/ ٩/ ١٩٣٠.

[١٩٥] المصدر نفسه، ص١، رسالة من متصرف الموصل الى الشيخ احمد البارزاني، في ٢٦/ ٨/ ١٩٣٠. نسخة طبق الاصل.

[١٩٦] المصدر نفسه، ص٥٨ و٥٩ و٧٣ و٨٩، رسالة الشيخ احمد ومكاتبات متصرف لواء الموصل مع الدوائر الحكومية في بغداد [الاعداد: ٨ (٦٧٩) و٦٠٨] وعدد ١٢٤٢.

باقناعه ان الدفاع عن الحدود هو من صلاحية الحكومة فقط. وفضلا عن ذلك فقد استمرت محاولات مطاردة الكورد من قبل القوات التركية على الاراضي العراقية ودفاع الكورد بواسطة المقاتلين التابعين للشيخ احمد[١٩٧].

واقترحت السلطات التركية بواسطة الشيخ احمد على زعماء الكورد الهاربين الرجوع الى تركيا مع اعطائهم الامان التام. الا ان هؤلاء صاروا جاهزين للالتحاق في النضال المعادي للحكومة الذي يخوضه كورد العراق وصاروا هدفاً لانتباه الحكومة العراقية المركز التي طالبت من الشيخ احمد ان تسلمهم. وعندها لم يبق لديه من شيء آخر سوى الرجاء من زعماء الكورد الهاربين (يصل عددهم كلهم الى ١٥٠٠ عائلة) ان يغادروا اراضيه.[١٩٨]

مما لاريب فيه انهم لم يستعجلوا تنفيذ هذا الرجاء، فضلا عن ان الاتراك استطاعوا الاتصال بهم وزودوهم بالاسلحة ومختلف التجهيزات وبالاموال، وذلك بالتعويل عليهم في استخدامهم لما يخدم سياستهم في العراق، وبالأخص للضغط على الشيخ احمد البارزاني الذي يكنون ضده اشد الامتعاض[١٩٩].

وهكذا فإنه على الرغم من الهدوء الوقتي فإن الحالة على الحدود التركية – العراقية لم تكن مستقرة. ان هذا قد اصبح على هذه الحدود حالة مزمنة، وذلك لأنها تحدد التحركات الكوردية بالدرجة الرئيسية على الاراضي المتخالطة لكل من تركيا والعراق. إن الانتفاضة الكوردية في شرق تركيا على تخوم السنوات العشرينيات والثلاثينيات صارت نقطة انطلاق انذاك لأن تشكل في شرق وجنوب الحدود التركية منطقة اضطرابات دائمة.

---

[١٩٧] المصدر نفسه، ص١٠٠ و١٠٩ و١١٠ و١١٢–١١٣، طلب الشيخ احمد الموجه الى متصرف لواء الموصل، في ٨/ ١٠/ ١٩٣٠. وطلب من ادارة الموصل الى مستشار وزارة الداخلية العراقية، في ١٠/ ١٠/ ١٩٣٠، رسالة من متصرف الموصل الى احمد في ٩/ ١٠/ ١٩٣٠ والى وزارة الداخلية في ٩/ ١٠/ ١٩٣٠.

[١٩٨] المصدر نفسه، القضية ٣٦٥، ص١١، من ضابط الاستخبارات في الموصل، في ٦/ ٢/ ١٩٣١. نسخة طبق الاصل.

[١٩٩] المصدر نفسه، ص٨٨، بلاغ ضابط الاستخبارات في الموصل، اوماريسون في مقر قيادة القوة الجوية البريطانية في بغداد، في ٩/ ٧/ ١٩٣٠، نسخة طبق الأصل.

الفصل الرابع

التقهقر

في بداية عام ١٩٣٠ صار واضحاً خمود الحركة القومية الكوردية. فقد تعرضت الانتفاضات الكوردية في تركيا وايران والعراق الى الاندحار، أما في سوريا فإن الحركة الكوردية لم تلحق في ان تأخذ مجراها في التحرك. كما اصبحت آفاق التحرر الوطني بل وحتى التحقيق الجزئي في الحصول على حق الادارة الذاتية، بالنسبة للشعب الكوردي، اكثر بعداً من قبل. والاسباب كانت داخلية وخارجية كما سبق القول عنها جزئياً. وجدير بالذكر الاشارة الى ان اول سبب لذلك هو ضعف القومية الكوردية، وفي المقدمة الضعف السياسي، الذي تمخض عن عدم الأهلية لتحقيق نتيجة فعالة. فإن القومية الكوردية عجزت عن تركيز جميع القدرات القتالية الاساسية للمقاومة الشعبية، وذلك ليس على المستوى الكوردي العام فحسب، بل وفي حدود كل جزء من اجزائه. وظهر التخلف الاجتماعي السياسي للمجتمع الكوردي، مع انعزاله العريق مناطقياً وعشائرياً. وفي نفس الوقت، فقد وقفت بوجه الحركة القومية الكوردية، الحركة القومية الفتية النامية والمعادية، التركية والفارسية والعربية، فضلاً عن ان الحركة القومية العربية قد حظيت ببعض الدعم من قبل انكلترا وفرنسا انطلاقاً من مصالح امبريالية تخصهما. وبهذا فإن القوى لم تكن متكافئة...

والسبب الثاني انحصر في الوضع العام الذي لم يكن في صالح الكورد، بسبب السياسة التي أملتها تلكما الدولتان على الشرق الاوسط بصورة واسعة. فإن حق تقرير المصير للكورد، كان بالنسبة لهاتين الدولتين، امراً مرفوضاً تماماً وذلك من منطلق وجهة نظر جيوسياسية بالاساس. وكان متماثلاً مع هذا الموقف المتحيز موقف الاتحاد السوفييتي الذي كان يجب ان يقف، بحسب الايديولوجيا الرسمية، التي يتبناها الى جانب الكورد، بصفتهم

شعباً كان يناضل من اجل تحرره الوطني الذي لم يحققه من جراء حالة الوضع العالمي غير الملائمة دائماً بالنسبة له. ان الحركة القومية الكوردية التي ظهر انها بدون حلفاء، صار يبدو انها لاتملك اي حظ من النجاح.

الا ان الكورد بالذات لم يسبلوا ايديهم امام الهزيمة، فإنهم سعوا الى استخلاص الدروس منها واستئناف النضال. وقد دار هذا النضال حتى نهاية عام ١٩٣٠ خلال ظروف اشد صعوبة، بسبب بعض الاستقرار للأنظمة الحاكمة من البلدان التي تتقاسم كوردستان، وظهور عناصر جغرافية ستراتيجية جديدة استدعتها اخطار التهديد باقتراب وقوع حرب في اوربا، أدت الى تعقيد مباشر للوضع في الشرق الاوسط.

معارك المؤخرة
في كوردستان العراق

المندوب السامي البريطاني ما قبل الاخير في العراق سير هنري دوبس أورد في تقريره امام اجتماع "الجمعية الامبراطورية الملكية" الذي انعقد يوم ١٥شباط/ فبراير عام ١٩٣٣، والذي كان عنوانه "النشاط البريطاني في العراق وآفاق الدولة الجديدة"، عبارات تنبؤية قال فيها: ان "المسألة الكوردية لا حل لها كما يبدو". وفسر تشاؤمه، بغياب واضح لسياسة كوردية لدى العراق وتركيا وايران. فمن الضروري قيام عمل مشترك بين هذه الدول الثلاث حول المسألة الكوردية. وقال سير هنري متذمراً "اخشى ان الوقت الآن قد بات متأخراً جداً"، وان الكورد سينتفضون، وليس من المحتمل ان يستطيع الجيش العراقي التصدي لهم. وحاول السفير العراقي جعفر العسكري الذي كان حاضراً في هذا الاجتماع تبديد التوقعات المظلمة التي أبداها دوبس فأكد لجمهور الاجتماع قدرة الحكومة العراقية على تسوية العلاقات بين مختلف "الاعراق" في العراق وعلى الخصوص ما بين العرب والكورد. وصاح قائلاً "أنا اعتقد ان الكورد في العراق سيكونون راضين كرضا الاسكتلنديين في هذه البلاد" (أي في انكلترا). الا ان من غير المحتمل ان يكون قد اقنع اي احد[1].

ولكن الموقف الواقعي في كوردستان العراق لم يكن يشبه بتاتاً تفاؤل سفير العراق. فإن الغالبية الساحقة من كورد العراق وقفوا موقف معاداة للحالة التي ظهرت في العراق بعدما نال "استقلاله". ومن حيث الحقيقة فإنهم كانوا بعيدين ايضاً عن تحقيق اهدافهم القومية، كما كان شأنهم بعد الحرب العالمية الاولى. الا انهم مع بداية الثلاثينيات حقق الكورد سكان العراق تطوراً سياسياً واجتماعياً صار خطوة معروفة الى امام. ومما أقر بذلك التطور، تجربة النضال

---

[1] "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١١٣٦، شباط/ فبراير، ٢٣، ص١٤٩.

التحرري الطويل والعملي المتواصل بلا هوادة، والنجاحات التي حققها التطور الرأسمالي في العراق برعاية انكلترا. وان الخبير المعروف في القضية القومية، حوراني، في العراق في اثناء اشارته الى ان المشاعر القبلية لدى اكراد العراق (الذين استعربوا جزئياً) كانت تعبر عن نفسها، قبل هذا الحين، بشكل اقوى من المشاعر القومية، وان هذه "المشاعر لم تشكل من قبل ابداً أمة، فضلاً عن عدم تشكيلها دولة قومية، التي هي اقل من ذلك"، وهذا فضلاً عن ان الاجيال اللاحقة كانت تنقصها مشاعر التأثر بالعوامل الوحدوية المتصاعدة. وان هذا ينسحب على نمو سكان المدن، وظهور البرجوازية الكوردية التي ضيقت على البرجوازية اليهودية والمسيحية التي خسرت المثل العشائرية التي حلّت محلها المثل القومية. ومن بين مثل هذا العوامل ما يعود الى ظهور المثقفين الكورد، والذين قسم كبير منهم من الطراز الاوربي. واشار حوراني الى النفوذ الايجابي على كورد العراق الذي مارسته نسبياً السياسة الليبرالية الفرنسية على كورد سوريا، فضلاً عن ممارسة السياسة السوفييتية بشأن منح "الحكم الذاتي الكوردي في القفقاس" (؟)[٢]. وبهذه الصورة فقد توطدت في كوردستان العراق، خلال السنوات العشرينيات، القاعدة التي صار بامكانها ان تسمح للقدرة التي توفرت، للنضال القومي.

ولكن آمال بغداد ولندن سرعان ما تبددت بسرعة كبيرة، بشأن هزيمة الشيخ احمد بكونها قد أنهت الاضطرابات الكوردية لمدة طويلة. فإن الحكومة قد أعلنت العفو عن المشاركين في الانتفاضة، الا ان الكثيرين من الثوار كانوا ابعد من ان يلتفتوا الى الاستفادة من هذا العفو. اما في الواقع فإن الشقيقين للشيخ احمد البارزاني، وهما محمود صادق والملا مصطفى، مع المئات من رجالهما المقربين قد استسلموا للسلطات وعادوا الى بيوتهم. وكذلك فإن الشيخ احمد نفسه الذي اخلي سبيله من تركيا وسكن في بغداد اعلن ولاءه لبغداد[٣]. الا ان كثيراً من رجال المقاومة الكوردية لم يلقوا سلاحهم، فصعدوا الى الجبال، حيث راحوا يقومون من هناك على مدى زمن طويل، بشن هجمات فدائية، مواصلين بذلك حرب الانصار السرية التي هي من التقاليد الكوردية العريقة. ومن بين هؤلاء من اشتهر بسمعة كبيرة خاصة، هو الشيخ خليل خوشوي الذي كان زعيماً لفصيل من الانصار.

---

[٢] هوراني أ. اتش.، الاقليات في العالم العربي، ص٩٥، ٩٦، ٩٨.

[٣] "اورينت موديرنو"، العدد٧، تموز/ يوليو ١٩٣٣، ص٣٠٣. "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١١٥٣، حزيران/ يونيو ٢٢، ص٥٠٥.

كان خليل خوشوي الذي اقام علاقات وثيقة مع الشيخ احمد البارزاني قد تحاشى العمليات الضخمة بغية تجميع القوى. وفي شهر آب/ اغسطس عام ١٩٣٥ انتقل هو الى القيام بعمليات فعالة من تلك التي دارت على الحدود التركية العراقية. وكان مركز الانتفاضة من زيبار. وأعلنته الحكومة العراقية انه "قاطع طريق" كما هي العادة، وزجت لقمع الانتفاضة بقوات كبيرة من وحدات الجيش والشرطة، مع حصولها على غطاء جوي من قبل القوة الجوية الملكية البريطانية. واشتركت القوات التركية بالعمليات ضد ثوار الشيخ خليل. وفي سير العمليات الانتقامية ضمن المطاردات ضد الثوار، حدث العديد من الاختراقات التي قامت بها القوات العراقية للحدود الشمالية، والقوات التركية للحدود الجنوبية. وللعلم فإن هذه الاختراقات لم تكن منازعات كما في السابق بل كانت اعمالاً تضامنية، وذلك لأن كلاً من العراق وتركيا (وتحت التستر من قبل انكلترا) كان من مصلحتهما التصفية السريعة "للخطر الكوردي" الذي طال تهديده لهما. وكان الانتقاميون يتمتعون بتفوق في القوى لمرات عديدة، مما اوقع الثوار الكورد في طوق من الحصار الى ان تم إخماد الانتفاضة نهائياً في آذار/ مارس سنة ١٩٣٦، ومن ثم ألقي بالعشرات من الثوار في السجون، او جرى نفيهم الى جنوب العراق. اما الشيخ خليل خوشوي فقد حكم عليه بالاعدام[٤].

لقد كانت انتفاضة خليل خوشوي ذات طبيعة محلية، وعلى الرغم من الصلابة الصامدة والتفاني الذي أبداه الثوار البارزانيون، فإن هذه الانتفاضة لم تترك تأثيراً واقعياً على الموقف في كوردستان العراق. ومثل هذا يمكن قوله ايضاً عن الانتفاضة التي اندلعت متزامنة ايضاً في خريف عام ١٩٣٥، للكورد الايزديين في جبل سنجار بزعامة داود الداودي، العدو القديم للنظام في بغداد. اما الذريعة التي تحجج بها الايزيديون لانتفاضتهم، فهي محاولة تطبيق

---

[٤] مجيد خدوري ، العراق المستقل... دراسة في السياسة العراقية، ١٩٣٢– ١٩٥١، ص٦٣. جمعية الابحاث العلمية لدراسة المشاكل القومية والاستعمارية. القسم العربي. "النشرة الاخبارية"، العدد ٧–٨، في ٢٧/ ٥/ ١٩٣٥، موسكو، ص٧٧. "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١٢٧٢، تشرين الاول/ اكتوبر ٣/ ١٩٣٥، ص٤٢١. ميرسكي غ.أي.، العراق في وقت مضطرب، ص٩٢، ٩٣. محوى ش.خ.، المسألة القومية الكوردية في العراق في العصر الحديث، ص٧٠– ٧١.

الخدمة العسكرية الالزامية عليهم التي تعتبر غريبة على تقاليدهم وعقيدتهم الدينية. اما في الواقع فإن السبب الحقيقي لهذه الانتفاضة فقد كان متمثلاً بالفقر والممارسات الكيفية للسلطات التي كانت تتعرض لها الملة الايزدية في العراق، كما هو الشأن ايضاً في بعض البلدان الاسلامية الاخرى. واستمرت المقاومة الايزدية حتى نهاية عام ١٩٣٥، عندما تعرضت هذه المقاومة الى هزيمة كاسحة للتفوق الساحق للقوات الحكومية على بضع مئات من الثوار، ومن ضمنهم اقرب المؤيدين لداود الداوودي، هو رشو كولوس، الذين اخذوا كأسرى وتعرض الثوار الايزديون الى انتقام لا رحمة فيه، ولكن داود الداوودي الذي اصيب بجروح وصدر ضده الحكم بالاعدام قد افلح بالاختفاء في سوريا(٥).

وبهذا فإن الصراعات المسلحة في كوردستان الجنوبية قد توقفت لعدة سنوات. فإن قوى الثوار الكورد قد نضبت، وهبطت لديهم الروح القتالية بوضوح، ولم يعودوا في حالة تسمح للقيام بيك نوع من العمليات الفعالة. ولكن الهزيمة التي تعرضت لها الحركة القومية الكوردية في العراق ما كانت نهائية بل نسبية، فضلا عن كونها وقتية. فإن المسألة الكوردية ذاتها في العراق لم تكن قد استؤصلت، بل وحتى لم يظهر عليها اللين بوضوح، وعلى العكس من ذلك، فإن رفض الدوائر الحاكمة في العراق، ومن ورائها القوى الامبريالية البريطانية، التقدم نحو القبول، حتى ولو قبولا جزئيا، بالمطاليب القومية العادلة للاقلية الكوردية في البلاد قد أدى الى ان تتحول المسألة الكوردية الى عامل دائم مزمن يؤثر باكثر الاشكال السلبية شدة على حالة الشعب العراقي وعلى التطور السياسي والاجتماعي في البلاد.

---

(٥) خدوري م.، ص٦٣. لونكريك. ايتش. العراق، من ١٩٠٠ الى ١٩٥٠، ص٢٤٣ (كتب لونكريك ايضاً عن حركة الكورد انذاك في السليمانية بقيادة سيد محمود بچكول). "الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية"، ١٩٣٧ العدد٥، ص٣٦، (ويشار في هذا المطبوع ايضاً الى ان سبب إستياء الكورد ناجم عن انتزاع اراضيهم من قبل الموظفين العرب لصالح شركات النفط، والمضايقات التي يسببها هؤلاء الموظفون للكورد في اثناء ارتحالهم. وعلى هذه الارضية حدثت في صيف عام ١٩٣٦ اضطرابات جديدة). "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١٢٧٥، تشرين الاول/ اكتوبر ٢٤/ ١٩٣٥، ص٥٢٠، العدد ١٢٧٦، ٣١ تشرين الاول/ اكتوبر، ص٥٤٦. "اورينت موديرنو" العدد١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥، ص ٦٤٩، العدد٤، نيسان/ ابريل ١٩٣٦، ص٢١١. محوى ش. خ.، المسألة القومية الكوردية...، ص٧١- ٧٢. ميرسكي غ. اي.، العراق في وقت مضطرب. ص٩٣.

وفي غضون ذلك، فإن مرحلة الانتداب في تاريخ العراق الحديث قد تميزت بأزمات داخلية كاملة لا انقطاع لها تقريباً، وان قسما كبيراً من هذه الأزمات كان له علاقة سواء مباشرة أم غير مباشرة بالوضع في جنوب كوردستان ومن حولها. واول واحدة من هذه الأزمات تميزت باستفزاز دموي دبرته لندن وبغداد ضد الاثوريين، الذين شرعوا بالدفاع دفاعا فعالا عن حقوقهم القومية. ان ٥٠ ألف من الاثوريين العراقيين (من بينهم ١٠ آلاف منتسب في التشكيلات العسكرية "الليفي") قد وجدوا انفسهم، كما سبق القول عن ذلك، غير مرغوب بهم فجأة، من قبل الدوائر الحاكمة في البلاد: اذ انتفت الحاجة الى خدماتهم، بعدما ألقيت الآن مهمة الحماية على عاتق القوات النظامية من الجيش والشرطة الموجودة تحت قيادة الضباط الانكليز المهذبين والمدربين. ولابد من فعل شيء ما مع الاثوريين الذين وطنوهم في كل مناطق شمال العراق (اي في جنوب كوردستان). فإن هؤلاء لم يقفوا مكتوفي الايدي من الاشتراك في التحولات السياسية في البلاد، وطالبوا بالحاح باعتراف حقوقي بهم بصفتهم "اقلية قومية" من حقها الحصول على مستوى محدود من حق تقرير المصير (بصورة حكم ذاتي ثقافي قومي او شيء ما قريب من ذلك). لقد نوقشت القضية الاثورية ضمن لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم. وجرى تشكيل وفد اثوري باوريا برئاسة المدعو "الأمير" كامبار، حيث بذل هذا الوفد كل ما يمكن من الجهود لحمل عصبة الأمم على اقامة حكم ذاتي اثوري في العراق. الا ان هذه التخبطات لم تثمر في الواقع عن اي نتيجة. غير ان اصداء ذلك لم تكن قليلة بين الاثوريين. وكل هذا أشاع اخطاراً شوفينية عربية كبيرة عن بغداد التي تدار من قبل لندن[٦]. ان الهيجان وسط العسكريين الاثوريين الذين كان جزء من رجالهم مسلحين كلهم بلا استثناء في وقتهم من قبل الانكليز قد هددوا بارباك الموقف في واحد من اشد المناطق تفجراً بالخطر في العراق فضلا عن كونها شديدة الجروح جدا من حيث الوضع الجغرافي السياسي. لقد كان من الممكن توقع حدوث اشتعال انتفاضة كوردية جديدة بعد خسارة الشيخ احمد البارزاني، مثلما حدث عندما انتفض خليل خوشوي. وكانت مزدوجة مواقف فرنسا التي تظاهرت وكأنها لا شأن لها في انهاء الانتداب الانكليزي على العراق، الذي كان من الممكن ان يؤدي الى زوال انتدابها على سوريا، حيث انها من ناحية، قامت بتحريض الاثوريين ضد سلطات بغداد، ووقفت من ناحية اخرى موقف العداء من الحركات القومية للاقليات في

---

[٦] جمعية الابحاث العلمية لدراسة المشاكل القومية والاستعمارية. المكتب العربي. النشرة الاخبارية، العدد ٧-٨، ٢٥/ ٥/ ١٩٣٥، ص٧٧.

الشرق الاوسط[٧]. وباختصار فإن كلاً من لندن وبغداد قد توصلتا الى فكرة متضامنة حول ضرورة التخلص من الاثوريين في العراق.

وكان هذا قد تم تنفيذه بأشد الوسائل غدراً واستفزازاً ووحشية. ومن دون الدخول بالمفردات الواردة تفصيليا وتحليليا في المؤلفات، ينبغي تشخيص السبب الاول والعواقب القريبة للأزمة المستفحلة المتصاعدة في العراق، خلال صيف عام ١٩٣٣، ذات العلاقة مع الاشتداد الحاد للمسألة الاثورية، التي كان لها مساس بالشعوب الاخرى في البلاد، ومن بينها الشعب الكوردي. فقد كانت انكلترا وفرنسا قد عقدتا بينهما، في ربيع وبداية صيف عام ١٩٣٣، اتفاقا تآمرياً ضد الاثوريين العراقيين الذين هم النساطرة. ويقضي هذا الاتفاق بأنه ينبغي على هؤلاء الجوالين الى الأبد، ان يغيروا مرة اخرى بلاد الاقامة (وهذه للمرة الثالثة منذ عام ١٩١٥). وبهذا الصدد وافقت فرنسا على اسكانهم في سوريا. وكانت لباريس وجهة نظرها المتلخصة في ان المقاتلين الاثوريين سيكونون مدعوين ليلعبوا دور الطرف الموازن للحركات القومية العربية والكوردية في هذه البلاد، اي ان عليهم ان يلعبوا نفس ذلك الدور الذي قاموا به في العراق اثناء الانتداب. ولكن السلطات الفرنسية في سوريا سرعان ما غيرت وجهة نظرها الى العكس تماما، حيث رفضت قبول النازحين الاثوريين الذين اجتازوا الحدود السورية (عبر نهر دجلة)[٨].

من الصعب الكلام عن السبب الذي تذرع به الفرنسيون فتصرفوا بهذه الصورة. فبالنسبة لهذا الامر لايوجد اي دليل، سواء أكان مباشرا أم غير مباشر. ولكن ما هو اقرب للتأكيد، الافتراض بأن فرنسا قد تعرضت الى ضغط قوي من قبل انكلترا. كما انه من غير المستبعد ان تكون سلطات الانتداب الفرنسية قد بادرت هي الى ذلك، حذراً من ظهور عناصر اثورية تثير الاضطراب على الاراضي السورية. اما محاولة الاثوريين الذين كان يوجد بينهم الحرس المقاتلون في "الليفي" سابقاً، الاختراق عائدين الى الاراضي العراقية قد جوبهت بالردع من قبل

---

(٧) اينو كيدزة د.، القاعدة العسكرية الستراتيجية للامبريالية الانكليزية في الشرقين الادنى والاوسط. "الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية"، ١٩٣٤، العدد٢، ص١٥٧.

(٨) حقيقة رواية المسألة الاثورية في حقبة الانتداب على العراق جاءت ملخصة في البحث العلمي للكاتب غ. اي. ميرسكي"العراق في وقت مضطرب"، ص٧٠– ٧٤)، ك. ب. ماتفييف، واي. اي. مار يوحنا"المسألة الاثورية في الحرب العالمية الاولى وبعدها"، ص١٠٩– ١٢٩)، ك. ب. ماتفييف ("الاثوريون والمسألة الاثورية في الوقت الحالي والاحداث، ص١٣١– ١٤٨).

قوات حكومية قد تم استدعاؤها مسبقا. وبالنتيجة فقد وقع نزاع مسلح بين الاثوريين والجيش. هذا النزاع الذي سرعان ما تحول الى مذبحة دامية لجميع السكان الاثوريين في شمال العراق، جرى تنفيذها بقوات عسكرية تأديبية تابعة لحكومة بغداد وبمشاركة عدد من العشائر العربية والكوردية. ومن الناحية العملية فقد تحقق التخلص نهائيا في العراق من الاثوريين النساطرة بصفتهم ملة أثنية موحدة نسبياً، ومن نجا منهم فقد حكم عليهم القدر ان يعيشوا حياة الشتات، وان عددا غير كبير من الاثوريين النساطرة قد توغلوا رغم كل شيء الى داخل سوريا والى عدد اخر من البلدان المجاورة. ان هذا في الواقع كان آبادة بالجملة (بل بعبارة اكثر دقة انه آبادة الجنس) لشعب قليل العدد، عريق الثقافة، قدم مساهمة ملحوظة في تاريخ غرب آسيا وحضارتها.

هذه المذبحة طالت ليس الاثوريين النساطرة وحدهم الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من شعب الاثوريين. فقد صرع في هذه المذبحة ايضاً الاثوريون اليعاقبة والاونيات الذين هم اثوريو الخالدية (سيرو–خالدي) وانهم عدد قليل من الزهاد، لم يكن لهم اشتراك ملحوظ في الحركة الاثورية القومية. ومن نجا من الاثوريين (عددهم بموجب احصاء رسمي ٤٣٠٠ شخص)، فقد هرب قسم كبير منهم الى سوريا، وبالدرجة الرئيسية الى منطقة الجزيرة، وبصورة غير شرعية بالنسبة للبعض منهم، وبغض النظر من قبل السلطات الفرنسية بالنسبة للبعض الاخر. وفي نفس ذلك الوقت فإن السلطات الفرنسية غضت النظر عن خطط رحيمة باقامة منطقة مسيحية ذات حكم ذاتي عند الحدود مع تركيا، تكون هذه المنطقة بمثابة حاجز ما بين اكراد سوريا واكراد تركيا[٩]، (وهذا اثار الفزع لدى خويبون)، الا ان هذه الخطط لم تملك حظاً من النجاح للتنفيذ. فإن الاثوريين من جميع طوائفهم لم يستطيعوا الحصول لا في العراق ولا في سوريا ايضاً على حق الحياة القومية.

هكذا حلّوا المسألة الاثورية في العراق الذي أحرز استقلاله تواً، ونفذوا ذلك بواسطة نفس الاساليب الاجرامية الوحشية. وهناك يد مباشرة في تنظيم وتنفيذ المذابح للدوائر الحاكمة العراقية التي كانت قد رأت في اضرام الشوفينية الاثنية والدينية، وسيلة للحفاظ وتعزيز نظامها

---

[٩] "رسالة صحفية لدى اورينت"، العدد ٤٢٨، آب/ اغسطس ١٩٣٣، ص٥٨. العدد ٤٤٩، ايار/ مايو ١٩٣٥، ص٢٢٧. "اورينت موديرنو" العدد١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣ ص٥٦٧.

المعادي للديمقراطية والموالي للامبريالية. وكان الاثوريون، لتحقيق هذا الغرض هدفاً مناسباً تماما يسمح اولاً بجذب انتباه القوميين العرب نحو الحكومة اولئك الذين لم يغفروا للاثوريين "الليفي" مساهمتهم في قمع ثورة عام ١٩٢٠ وغيرها من الانتفاضات. وثانيا، لغرض اضعاف الحركة الكوردية والتشهير بها، عن طريق تحريض المسلمين الكورد ضد الاثوريين المسيحيين. وبكلام اكثر وضوحاً فإن المذابح كانت مصوبة نحو زعزعة مواقع الاوساط الوطنية والديمقراطية سواء بين العرب أم بين الكورد.

لقد كرسوا للكورد في بغداد دورا خاصا بشأن التنكيل بالاثوريين. وفضلا عن ذلك كان ذلك الدور غير فعال، بل ويمكن القول انه دور سلبي وضعيف. وقد حاولوا ان يلقوا على عاتقهم التهمة الاساسية عن الوحشية التي استخدمت ضد السكان الاثوريين، وذلك لغرض بعيد المرمى يتمثل في تبييض سمعة الطغمة العسكرية العراقية، وعرض الكورد امام انظار المجتمع العالمي بصورة عصابات السفاحين والقتلة. ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل الكامل. فإن جميع المصادر والوقائع ومن ضمنها ذات المنابع الانكليزية تشهد شهادة لا لبس فيها، على ان مجزرة الاثوريين قد جرى تنفيذها في غالبيتها على يد القوات النظامية للجيش العراقي ورجال الجندرمة، وفي جزء منها على يد مجموعات من العشائر العربية. (عشيرة شمّر وغيرها). اما الكورد فقد ساهموا فقط في بعض الاحداث منها[١٠]. وليس من قبيل المصادفة التزام الصحافة الانكليزية والعراقية بتنظيم ما يشبه مؤامرة صمت حول مذابح الاثوريين في العراق في صيف سنة ١٩٣٣، حيث لم تنشر سوى مقاطع من اخبار قليلة قصيرة حول تلك المذابح.

وأرادت السلطات في بغداد استخدام الكورد ضد الاثوريين من ناحية ثانية ان تعتبر كبار الزعماء الكورد، ان جاز القول، بأنهم شركاء لها في العمليات الانتقامية. وكانت القوات العسكرية الحكومية التي نفذت عملية المذبحة ضد الاثوريين بقيادة الجنرال بكر صدقي، الذي رفع لقاء هذه "المأثرة" الى رتبة باشا. وقد اشيع عنه عبر كل وسائل الدعاية انه من اصل كوردي، رغم ان بعض الكتّاب قد نفوا ذلك. وكان الى جانب هذا الجنرال الذي لعب فيما بعد دوراً بارزاً في حياة البلاد السياسية، ما يمكن ان نطلق عليه "لجنة الاربعة" وهم (محمد علي

---

[١٠] "رسالة صحفية لدى لورينت"، العدد ٤٢٨، ص٥٨. "اورينت موديرنو"، العدد٩، ليلول/ سبتمبر ١٩٣٣، ص٤٧٠.

جواد وعلي غالب وجمال جميل ومصطفى علي) وهي "لجنة ضمت عناصر عربية وكوردية"، واقترحت هذه اللجنة توحيد العرب والكورد في "أمة عربية قوية". ولكن شكوكاً قوية باقية حالت طبعاً دون التوصل الى تحقيق اتحاد سياسي ما بين العرب والقوميين الكورد. ان فئة قليلة العدد وضعيفة النفوذ من الكورد الموالين للنخبة السياسية العراقية قد حرثوا على الارض العراقية في غير الموسم المناسب[11].

لقد تحملت انكلترا المسؤولية السياسية والاخلاقية الكاملة عن الأزمة الحادة خلال منتصف عام ١٩٣٣ بصدد المسألة الاثورية في العراق، التي انتهت بوقوع المجازر. فإن ذات الخطة التي نصت على نزوح الاثوريين الى سوريا، قد كان من الواضح انها من تدبير الانكليز، وذلك لأن لندن وحدها هي من بيده الامكانية الواقعية لاجراء مفاوضات متكافئة ذات مسؤولية مع السلطات الفرنسية، في البلاد التي تحت الانتداب. وان بغداد لم تكن طرفاً في هذا الموضوع. ففي مجال السياسة الخارجية، (وكذلك في السياسة الداخلية الى مستوى معين) و"استقلال" العراق المؤهل، كان العراق محدداً بالمعاهدة الانكليزية العراقية لعام ١٩٣٠. وكانت فرنسا مشتركة بمأساة الاثوريين، حيث كانت لها مصلحتها الخاصة في استغلال المسألة الاثورية في مختلف الخطط الاستعمارية في الشرق الاوسط.

ان الأزمة الاثورية اكتست بأهمية محلية بموجب القياسات الجيوسياسية، الا ان تأثيرها كان أوسع من ذلك. وتلخصت خصائصها الرئيسية في انها قد خلفت تأثيراً سلبياً تاماً ليس على الاثوريين وحدهم، وهذا امر مفهوم طبعاً، بل وعلى جميع من ساهم بها من الاخرين سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وقد لوحظت الشكوك في انظار الرأي العام العالمي فوراً، وقبل كل شيء، حول قدرة العراق ذي السيادة على حل المشاكل الداخلية الجوهرية والتي من اهمها المشاكل القومية. وتعرضت سمعة بريطانيا العظمى على المسرح العالمي والشرق الاوسط الى خسارة جدية فيما بعد ايضاً التي يقع الذنب عن ذلك على عاتقها، حيث ان العراق، وهو ما كاد يتسلم استقلاله من يد الانكليز، حتى صار يمارس سياسة شديدة البربرية ازاء مواطنيه الاثوريين. وبدت فرنسا في موقف لاتحسد عليه من جراء مناوراتها غير المبدئية

---

[11] خدوري م.، العراق المستقل، ص١٠٩– ١٩٨. "رسالة صحفية لدى اورينت"، العدد ٤٦٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦، ص٥٠٠– ٥٠١.

بالنسبة لقضية نزوح الاثوريين. وتعرض موضوعياً الى التعقيد موقف الكورد الذين خسروا
* بشخص الاثوريين حلفاء قديرين في المقاومة ضد القوات العسكرية الانتقامية الحكومية.

وبهذه الصورة كانت قد انتهت المسألة الاثورية ليس في العراق فقط (بل وفي الشرق الاوسط على العموم)، حيث ان هذا الشعب العريق الذي كان يقف عند ينابيع الحضارة العالمية قد تعرضت آماله غير الواقعية في تقرير المصير الى أشد الاساليب استهتاراً ودموية. وكانت مقالة لاحدى المجلات الانكليزية قد ذكرت "أن الحكم الذاتي الاثوري... هو خارج السياسة العملية"[12]. وتضمن هذا العدد من المجلة مواضيع حول المسألة الاثورية، كانت تعبر بلهجة غير ودية ازاء الاثوريين الذين كانوا ضحايا بالدرجة الاولى لمؤامرة انكليزية. واذا كان الاثوريون يريدون الحصول على الحماية والمساعدة من قبل انكلترا، قالت المجلة بلهجة الواعظ، فإنهم كان يجب عليهم "ان يكونوا مواطنين موالين وخاضعين قانونيا للدولة العراقية الجديدة"، اما من لايريد ذلك فما عليه الا ان يغادر البلاد[13]. كانت هذه هي النصيحة الباطلة التي تسلمها الاثوريون من حاميهم السابق الذي باعهم في ساعة الحرج. ان ابناء شعوب الشرق قد تلقوا من بريطانيا العظمى درسا دوريا اخر عادياً من المؤامرات الاستعمارية الامبراطورية على مصائرهم.

ولكن العواقب السلبية التي نجمت عن الأزمة الاثورية لم تظهر اثارها فوراً بالنسبة لجميع الاطراف المتورطة فيها (عدا الاثوريين أنفسهم). كان يبدو ان تقوم بغداد (علناً) وكذلك لندن (سرا) بالاحتفال بالنصر. فإن استبعاد الخطر الاثوري، ساعد في استقرار الموقف في واحد من اكثر مناطق العراق جراحاً سواء من الداخل أم من الخارج. وقد اثبت الجيش العراقي قدرته في اخر المطاف على تنفيذ عمليات تأديبية. وان المواقف العسكرية السياسية الانكليزية في العراق المدعوم بمعاهدة عام ١٩٣٠، كانت محفوظة. وان الحركة الكوردية لم تظهر حتى هذا الحين نشاطاً فعالاً، اما بعض الحركات المنفردة التي تشتعل نارها فقد كان يجري اخمادها بدون جهود خاصة.

وفضلاً عن ذلك، فإن كوردستان العراق ظلت مستمرة على حالها بالنسبة لانكلترا منطقة نزاعات حادة، من الممكن ان تظهر منها تهديدات غير متوقعة للمصالح الامبراطورية

---

[12] "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١١٦٠، آب/ اغسطس ١٠/ ١٩٣٣ ص٦٤٥.

[13] نفس المصدر، العدد ١١٦١، آب/ اغسطس ١٧/ ١٩٣٣، ص٦٦٧. العدد ١١٦٢، آب/ اغسطس ٢٤/ ١٩٣٣، ص٦٨٥– ٦٨٦.

البريطانية. وكذلك فإن الاحلام لم تأخذ لندن او بغداد فيما يتعلق بالهدوء الوقتي للكورد، فقامتا باستعدادات لأي من الطوارئ التي لم يقعدوا طويلا انتظارا لحدوثها. ان الاخطار المتوقعة بدأت تسخن على حمأة الوضع المضطرب الذي كان يتعقد في المراكز العراقية العليا بسرعة، بعد الغاء الانتداب، وذلك عندما تشابكت مختلف التجمعات السياسية ما بينها في صراع حاد من اجل السلطة. وتوالت الوزارات واحدة بعد اخرى، وحدثت عدة انقلابات حكومية. وصار عدم الاستقرار هو العلامة السياسية للحياة في العراق[١٤](١٤). وأهم الاجزاء المكونة لعدم الاستقرار القائم، كان متمثلاً بالمسألة الكوردية التي ظلت هكذا بدون حل.

واضطرت لندن ان تأخذ هذا الموضوع في حسابها ضمن علاقاتها المتبادلة مع بغداد في منتصف عقد الثلاثينيات وعند نهايته. وكان احد الكتّاب السوفييت في ذلك الحين قد وصف سياسة الانكليز حيال العراق آنذاك بأن "الامبرياليين الانكليز يستهدفون اولاً تذكير الحكومة العراقية بوجود اخطار الكورد، لغرض الهيمنة على هذه الحكومة، وثانياً للتدليل على ان الجيش العراقي غير قادر على التعامل مع مثل هذه الانتفاضات، ولهذا فإن التدخل الانكليزي يكون ضروريا" بمقتضى معاهدة عام ١٩٣٠. واستشهد هذا الكاتب بمجلة بريطانية استشراقية ذات سمعة محترمة هي "المجلة الملكية لجمعية مركز آسيا" (العدد-٧، عام ١٩٣٣): "ولكن ماذا سيحصل لو ان بغداد ستعجز عن معالجة المشاكل الداخلية مما يؤدي بالنتيجة ان تتعرض المواصلات الانكليزية للخطر؟ ان من غير الممكن الافتراض بأن انكلترا ستتعرض الى خطر يهدد مواصلاتها مع الشرق". وتباهت نفس تلك المجلة بما تحقق خلال السنتين الاخيرتين من عزل اثنين من الزعماء الكورد بفضل المساعدة من قبل القوات الجوية البريطانية (وهما كما يبدو محمود البرزنجي واحمد البارزاني)[١٥].

وهكذا فإنه رغم الهدوء النسبي في كوردستان العراق، بعد سحق انتفاضة خليل خوشوي والايزيديين، فإن لندن وممثليها في العراق واصلوا بإنتباه مراقبة اخطار غير قليلة على الوضع في

---

[١٤] التحليلات التفصيلية معطاة في البحث العلمي لميرسكي غ. أي.، ("العراق في وقت مضطرب"، ص٧٥-١٤٥)، وأي. أ. فيدتشينكو ("العراق في النضال من اجل الاستقلال" المجلد الاول، الفصل ٦ و٧.

[١٥] اينوكيدزه د.، القاعدة العسكرية الستراتيجية للامبريالية البريطانية في الشرق الاوسط" "الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية" ١٩٣٤، ص١٥٨. ١٩٣٤، العدد ١٢، ص٩٧.

كوردستان كمراقبتهم على المصالح الستراتيجية البريطانية في المنطقة. وقد جرت مناقشات متميزة في "الجمعية الملكية لمركز آسيا" في ٣نيسان/ ابريل عام ١٩٣٥. وكانت ارملة رجل المخابرات الانكليزي الكبير المشهور لدى الكورد، الميجر أي. سون ليندفيلدسون، قد وصفت في تقريرها المعنون "رحلة في كوردستان" طريق راوندوز، بأنه الانجاز المتطور العملي الوحيد الذي انجزته الحكومة في كوردستان الجنوبية". وهذا يعني انه لم يكن هناك ذكر لانجازات اخرى جديرة بالاشارة!. وتحدث سايكس المستشرق الفارسي بذلك الاجتماع بمثل هذه الصراحة عن القصف الجوي للقرى الكوردية بقوله "انه افضل وسيلة حكيمة مستخدمة ضد المجرمين، وذلك لأن هذا القصف لايقتل النساء والاطفال فقط، بل ويدمر البيوت، بحيث يجعل الحياة بهذه الصورة من غير الممكن ان تكون حياة طبيعية". ويجب القول ان وقاحة سايكس قد اثارت احتجاجات الحاضرين في الاجتماع[١٦].

ان أزمة حادة في الاوضاع الداخلية العراقية كانت قد احتدمت على اثر انقلاب عسكري وقع في ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٣٦، نظمه رئيس اركان الجيش بكر صدقي، ومن ثم ما اعقبه على جناح السرعة (في ١١ آب/ اغسطس عام ١٩٣٧) من قتل بكر صدقي (مع قائد القوة الجوية محمد علي جواد). ان هذه الاحداث قد ميزت اشتداد تطور ازمة في العراق استمرت حتى الحرب العالمية الثانية[١٧]. وقد اثارت هذه الاحداث في انكلترا اقصى حدود القلق المضاعف، بسبب انهم كانوا يتوقعون حدوث انفجار في كوردستان، حيث ان بكر صدقي كانوا يزعمون انه (من اصل كوردي)، (بدون براهين خاصة)، وهو لم يكن كذلك. ودارت الاشاعات حول خطر وقوع انقلاب عسكري في الموصل، وعن امكانية حدوث تدخل الماني (اذ ان بكر صدقي كان متزوجاً من امرأة المانية كانت تدور حولها شكوك بأن لها اتصالات مع ويلهليم شتراسا والغستابو).

لقد كان هناك من الأسس المعروفة ما يدعم مثل هذه التأكيدات. فعلى ضوء المواد الارشيفية التي كشف الغطاء عنها بشأن انقلاب عام ١٩٣٦، فإن هذا الانقلاب قد تحقق حسب وجهة نظر السفير الالماني في بغداد فريتس غروبا، لأن بكر صدقي قرر تأسيس كوردستان مستقلة. وقدم بكر صدقي رجاء الى المانيا ان تقدم له مساعدة عسكرية، من ضمنها ١٨

---

(١٦) السرق الاوسط والهند، العدد ١٢٤٧، نيسان ١٩٣٥، ص٤٤١.

(١٧) التحليلات التفصيلية، انظر: ميرسكي غ. اي.، العراق في وقت مضطرب، ص١١٠– ١٣٥.

مدفعاً مضاداً للطائرات و٤ ملايين مارك الماني وارسال خبراء عسكريين المان بصفة جيولوجيين. واقترح ان تقدم له المساعدة فيما لو شنت ايران هجوماً متوقعاً، كما اقترح ان يقود "كوردستان المستقلة" في العراق العقيد ضابط الاركان (د. هانس) (هينس)[١٨].

ولتأكيد مثل هذه المعلومات ينبغي منطقياً جذب مجموعة اكثر اتساعاً من المؤرخين والكتّاب. فمن المعروف عن الدبلوماسيين الهتلريين انهم بطبيعتهم لايتورعون عن استخدام اي نوع من اساليب المغامرة والاستفزاز. وحول هذا الحديث عن هذا الموضوع فهل انه يتناول النوايا الاكثر صدقا من غيرها عن عمليات فعلية.الا ان مما لاشك فيه، ان التقلبات في السياسة الداخلية العراقية، قد فتحت مجالاً واسعاً امام امكانية التدخل لكل انواع القوى الاجنبية فيها. وكتبوا في انكلترا عن تلك الازمة التي حلت في العراق ان "جميع عناصر الحزب الكبير الذي ثارت شهيته في الشرق الاوسط: هم في الحركة العربية الشاملة التي ضمت الاتراك والكورد وقسماً من الفلسطينيين وحتى الانكليز طبعاً". "وفي هذه الدراما" كانت المسألة الكوردية حاضرة بالتأكيد، ولكنه لايوجد اي دليل على ذلك الحضور سوى انتساب بكر صدقي للأصل الكوردي. وعلى كل حال، ففي خلال السنوات الخمس التي اعقبت انتهاء الانتداب في العراق، فقد اعلن النفير العسكري ست مرات بسبب احتمال حدوث تحركات كوردية[١٩]. ولم تحدث تحركات كوردية ضخمة بعد عام ١٩٣٥، الا ان كوردستان الجنوبية ظلت كالعادة تمثل بركاناً هدأ وقتياً لكن انفجاره متوقع بكل يوم. وكانت بغداد ولندن تنتظران دائماً وقوع هذا الخطر، ولهذا فإن المحاولات من قبلهما لاتخاذ الاجراءات اللازمة مستمرة. وفي بداية عام ١٩٣٧ ارادت الحكومة تحديد بعض الحريات التقليدية للقبائل الكوردية، الا انها امتنعت عن تنفيذ هذه النوايا بصورة وكأنها قوبلت بظهور اضطرابات[٢٠]. وكان هناك مشروع لاقامة عاصمة صيفية للعراق في جبال كوردستان (ما يسمى الشمال العراقي) وذلك من اجل ربط الجزء الكوردي من العراق بشكل اوثق، مع الجزء العربي، وهو ما

---

[١٨] اتش. اتش. كوريتيز. الاستخدام الالماني والارشيف البريطاني في مرحلة الشرق الاوسط. الضربة العراقية في عام ١٩٣٦: استكمال العراق المتحضر. تأليف عباس الكليدار، لندن، ١٩٧٩، ص٦٠– ٦١.

[١٩] "الشرق الاوسط والهند" العدد ٤٧٧، ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٧، ص٣٩٠– ٣٩٢.

[٢٠] "اورينت موديرنو"، العدد ٢٦، شباط/ فبراير عام ١٩٣٧، ص٩٦.

يشير الى ان كوردستان "هي رغم كل شيء الجزء المتمم للعراق" ثم العمل لوضع خطة تطور اقتصادي للارض الكوردية التي "بقيت بلداً بدائياً"[21]. واعارت بغداد اهمية خاصة لادارة المنطقة الواقعة ما بين السليمانية والحدود الايرانية التي هي موقد الاضطرابات التي تشارك بها القبائل العراقية والايرانية. والى هذه المنطقة قام بزيارة خاصة في عام ١٩٣٨، رئيس الوزراء جميل المدفعي. والى جانب اقامة نقاط للشرطة وحاميات عسكرية جرى مد خطوط التلغراف وغيرها، وسعت السلطات الى تلطيف العلاقات مع الزعماء المتنفذين في قبيلة بشدر الكوردية، ومنهم عباس آغا وبابكر آغا (المتصارعان ما بينهما) واللذان يشرفان عملياً على الوضع في منطقة الحدود العراقية الايرانية المضطربة[22].

وفي خلال السنوات العشرين التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الاولى لم تحدث اي تحركات مهمة لحل المسألة الكوردية في العراق، من تلك التي لابد ان تؤدي الى اندلاع صراعات جديدة داخلية وعالمية في هذه المنطقة.

---

[21] "الشرق الاوسط والهند" العدد ١٣٦٠، حزيران/ يونيو ١٧/ ١٩٣٧، ص٨٧٣، مقالة بقلم كينيث وليمس "هل سيمتلك العراق حقوقه؟"

[22] المصدر نفسه، العدد ١٤٢٧، ٢٩ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٨، ص٣٥٤. النزاع العراقي الايراني حول مسائل الحدود في منطقة شط العرب ومندلي، وكذلك في منطقة السليمانية، حيث ان القوات الايرانية، وهي تطارد الكورد، قد خرقت الاراضي العراقية، وصار هذا موضوعاً دائمياً للنقاش في عصبة الأمم ولكن بدون نتائج ملموسة ("رسالة صحفية لدى اورينت" العدد ٤٤٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥، ص٣٧- ٣٨).

انتفاضات الكورد في سوريا

ان الكورد السوريين قد ظهروا متأخرين عن اخوانهم كورد تركيا والعراق وايران على مسرح النضال السياسي الخاص بهم. في السنوات العشرينيات دار الكلام حول كورد سوريا بالدرجة الاولى عن الصدامات المتعلقة بهم على الحدود التركية السورية، وذلك عندما اشرنا الى ذلك سابقا، عن فصائل كوردية ثائرة في تركيا كانت تجتاز الحدود من الشمال الى الجنوب، ومن ثم، وبعدما تستعيد قوتها وتعزز صفوفها تتحرك بالاتجاه المعاكس. واعتبروا أنفسهم مساهمين بحقوق كاملة في النضال الذي يخوضه كورد تركيا. وساهم كورد سوريا مساهمة فعالة في نضال العرب السوريين ضد الاستعمار، ومن بينها مساهمة كورد سوريا في انتفاضة سنوات ١٩٢٥– ١٩٢٧ التي قادها سلطان الاطرش[٢٣]. الا ان كورد سوريا لم يتقدموا باية مطاليب قومية خاصة بهم، بل انهم ناضلوا في تضامن مع القوميين السوريين واللبنانيين.

وهكذا فإن الوضع في كوردستان سوريا، خلال السنوات العشر الاولى من وجود نظام الانتداب قد اختلف بوضوح عن ذلك الوضع الذي تشكل في كوردستان العراق، ذلك الجزء الاخر من هذا البلد العربي الواقع تحت الانتداب. فاذا كان في العراق سرعان ما تشكلت بنية سلطة وطنية عربية محلية، بعد الاحتلال الانكليزي، حتى لو افترضنا انها كانت خاضعة تمام الخضوع للارادة الانكليزية، وان الكورد شاهدوا أمامهم بوضوح تام خصمين هما لندن في حلف مع بغداد، فإن الفرنسيين اقاموا فوراً في سوريا (مع لبنان) من بعد احتلالهم لها، نظاماً استعمارياً ادارياً مباشراً بدون مشاركة اي وسطاء، وذلك في محاولة منهم لجعل هذه البلاد "جزائر اخرى". ان "الاندفاع" الكوردي لم يتميز فوراً في النضال الذي احتدم ضد الاستعمار.

---

[٢٣] انظر: جرجيس غ. أ.، الكورد في الحياة الاجتماعية السياسية بسوريا في سنوات ١٩١٨– ١٩٦٢، موجز اطروحة دكتوراه، موسكو، ١٩٧٧، ص٨– ١٠.

الا انه في بداية سنوات الثلاثينيات فقط، عندما اضطرت فرنسا الى ان تقوم بخطوة لتلبية مطاليب القوميين العرب، وسمحوا بالعمل لبعض التنظيمات السياسية المحلية في البلاد، مع الوعد (منذ عام ١٩٣٩) بتغيير نظام الانتداب (المعاهدة الفرنسية السورية والفرنسية اللبنانية لعام ١٩٣٦ التي صوت الى جانبها النواب الكورد ايضاً في البرلمانين السوري واللبناني، فإن الحركة الكوردية بهذه البلاد استطاعت ان تشير الى نفسها بأنها قوة سياسية مستقلة)*.

لقد لوحظ الضجر لدى كورد سوريا في ربيع عام ١٩٣٣، وكان ذلك لدى القبائل القاطنة عند الحدود ولدى الهاربين من العراق المجاور. وقد بدأ ذلك، كما هو يجري دائماً عند الكورد، بالتحركات ما بين الكورد انفسهم حيث تحرك خواجة آغا في نزاع ضد لجنة خويبون متمثلة بشخص ثوريا بدرخان بسبب تبذير الاموال: اذ ان الزعماء الكورد طالبوا بأن تنفق هذه الاموال على الحاجات المحلية وليس على "الاستقلال الكوردي" عموماً، وهو ما كانت خويبون تعمل به[٢٤]. واظهر الهاربون الايزيديون الذين نزحوا الى سوريا بعد قمع انتفاضة داود الداودي، امتعاضهم وعدم تعاطفهم. وعند منتصف عام ١٩٣٦ عادت غالبيتهم راجعين الى العراق[٢٥].

بعد مرور سنة على ذلك، عمت الاضطرابات منطقة الجزيرة في سوريا على اثر نزاع نشب بين الكورد والبدو العرب من قبيلة طي، وبين المسيحيين المحليين. وقد أظهر نشاطاً بارزاً المؤيدون للحكم الذاتي في الجزيرة (كما يبدو انهم من المسيحيين مع قسم من الكورد). الا ان كثيراً من الزعماء الكورد البارزين برئاسة مصطفى بيك شاهين، عارضوا هذه الفكرة، واعلنوا انهم يؤيدون الاتحاد القومي، برئاسة حزب القوميين السوريين الذي يؤلف الاغلبية في البرلمان السوري، واستطاعوا تهدئة نشاط خواجة آغا المحرض على اكثر تحركات كورد سوريا[٢٦].

---

* الا انه بحسب ما اشير الى ذلك في الفصل السابق، فإن نشاط القوميين الكورد والسياسيين والمنظرين الايديولوجيين الذين اقاموا بدمشق وحلب وبيروت والذين قاموا بعمل دعائي وسياسي على المستوى الكوردي العام، ان هذا النشاط كان قد بدأ منذ سنوات العشرينيات. وفي سوريا كانت قد شكلت جمعية "الاخوة الكوردية" التي مارست ليس العمل السياسي فحسب، بل وتوجهت نحو اهداف انسانية وثقافية ("اورينت موديرنو"، العدد-٢، شباط/ فبراير عام ١٩٣٧، ص٣٠٢).

[٢٤] "اورينت موديرنو" العدد٣، اذار/ مارس ١٩٣٣، ص١٣٤.

[٢٥] المصدر نفسه، العدد٧، تموز/ يوليو ١٩٣٦، ص٤١٠.

[٢٦] المصدر نفسه، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٧، ص٣٧٧- ٣٧٨.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الوضع العام في الجزيرة السورية قد بقي غير مستقر، حتى منتصف خريف عام ١٩٣٧. وكان الداعون للحكم الذاتي يقومون من وقت لآخر، بما يذكر بهم (وخاصة في القامشلي). اما في منطقة عامودا، فإن اغلبية القرى الكوردية كانت تحمل شعوراً معادياً ضد الفرنسيين والحكومة السورية. وان الكورد الذين جاؤا زيادة من تركيا كانوا يصبون الزيت على النار. وحاولت السلطات الفرنسية زرع الخلافات بين العرب والكورد، وكذلك ما بين الكورد والمسيحيين، الا انها لم تنجح في ذلك. فإن الكثيرين من الزعماء الكورد (عبدي آغا الخالو ونواف آغا الحسن وزعيم الايزيديين احمد آغا) قد أكدوا علناً صداقتهم مع العرب والمسيحيين، على عكس ما اراد الفرنسيون[٢٧].

وبعد ذاك قامت السلطات الفرنسية بحركة التفاف من جانب لخر، اذ انها عينت مخصصات اعانة مالية، بواسطة قرار حكومي، توزعها على عدد كثير من الزعماء الكورد، ومن بينهم حتى خوجا آغا، اولئك الذين عبروا عن استعدادهم للتعاون مع السلطات الفرنسية. وفي نفس الوقت، فإن تلك الشخصيات البارزة من ممثلي الكورد، الذين كانت الشكوك تدور حول ولائهم، فإن هذه الاعانات قد قلصت بالنسبة لهم او ألغيت تماماً. ومن الطبيعي ان هذه الاجراءات قد اثارت خلافات بين علية القوم من الكورد، ولم تساعد مطلقاً بتخفيف التوتر في كوردستان سوريا[٢٨].

ومن الاماكن الاولى التي ظهرت فيها هذه الاضطرابات الكوردية هي منطقة عامودا (بالقرب من الحدود التركية) التي بدأت في خريف عام ١٩٣٧. وقد حظيت هذه الاضطرابات بانتشار واسع عريض، ولم يتم قمعها الا في ربيع عام ١٩٣٨. وفي يوم ٦ نيسان/ ابريل عام ١٩٣٨ أصدرت محكمة عسكرية فرنسية حكما باعدام اثنين من المحرضين هما سعيد آغا وشكري آغا، وبالسجن على ١٥ شخصاً وبنفي ١٠ آخرين. وعن اهمية الاحداث في الجزيرة ثم في عامودا على الخصوص، بالنسبة لاكراد سوريا، ألقى خوجة آغا خطاباً باللغة الكوردية، كان قد دعا الكورد فيه وكذلك جميع القاطنين في الجزيرة الى الاتفاق[٢٩].

---

[٢٧] المصدر نفسه، العدد١٠، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٣٧، ص٥١٤. جرجيس خ. أ.، الكورد في الحياة الاجتماعية السياسية بسوريا، ص١٠- ١١.

[٢٨] "اورينت موديرنو"، العدد٣، اذار/ مارس ١٩٣٨، ص١٧١. العدد٥، ايار/ مايو ١٩٣٨، ص٢٠٣.

[٢٩] المصدر نفسه، العدد٥، ايار/ مايو ١٩٣٨. العدد٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٣٨، ص٥٠٥. المصدر نفسه، العدد٩، ص٥١١. العدد١٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٣٨، ص٥٥٣.

ان حركات الكورد في الجزيرة التي اتخذت في البداية صورة اعمال تمردات عرضية، بدأت فيما بعد تأخذ اشكالاً نظامية. ففي شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٣٨ كانت قد تأسست "جمعية اكراد الجزيرة" برئاسة محمد ابراهيم باشا وخواجة آغا خليل وغيرهما. وكانت هذه الجمعية ميالة للاتفاق مع الحكومة السورية ومع مختلف مجموعات التنظيمات الاثنية، في الجزيرة. وكان يوجد في هذه الجمعية عناصر قوية وخاصة من الشباب، من ذوي الشعور العربي. وليس من قبيل المصادفة قيام اكراد سوريا بالاحتجاج الصارخ ضد نوايا المبعوثين الانكليز تجنيد اكراد سوريا للاشتراك في قمع الانتفاضة العربية في فلسطين[٣٠].

وفي الوقت الذي مال التوتر الى الهبوط في شمال شرقي سوريا، فإن هذا التوتر قد اشتد اشتداداً حاداً في الشمال الغربي منها. ففي كانون الثاني/ يناير، عام ١٩٣٩ ظهر في كورداغ (جبل الكورد) "نبي" يدعى الشيخ ابراهيم الخليل الذي ينتسب الى التكية النقشبندية، الذي سرعان ما اثار انتفاضة معروفة تحت إسم انتفاضة المريدين. وتوحد حول هذه الانتفاضة بعض الاغوات المحليين الممتعضين من السلطات الفرنسية. ولكن هذه الانتفاضة على العموم قد اكتست بمسحة معادية للاقطاع، طالما كان المشاركون فيها هم من الفلاحين المناضلين ضد ممارسات الملاكين الكيفية[٣١].

ان منطقة كورداغ (جبل الكورد) تسكنها قوميات عديدة، اذ هناك عدا الكورد، يعيش العرب والترك. وان الشيخ ابراهيم كان يلقي كلماته النارية بكل من اللغتين الكوردية والتركية. ومن الممكن الافتراض بان الانتفاضة التي اندلعت في ربيع عام ١٩٣٩، هي ابعد من ان يمكن اعتبارها انتفاضة كوردية فقط، وذلك من حيث مختلف المشاركين فيها. وان المعارك كانت طبيعة قاسية وعنيدة، وان الثوار بقيادة الشيخ ابراهيم والشيخ حنفي قاموا بشن هجمات عديدة على مراكز الجندرمة ومفارز البوليس. ولغرض اخضاع الثوار استخدمت الطائرات بشكل واسع، وان الطائرات الفرنسية، قصفت بالقنابل تجمعات المريدين. ولم يتحقق قمع

---

[٣٠] "اورينت موديرنو"، العدد١، كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، ص٤٦- ٤٧" جرجيس خ. أ. الكورد في الحياة الاجتماعية والسياسية بسوريا، ص١١.

[٣١] "اورينت موديرنو"، العدد١، كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، ص٤٦- ٤٧، جرجيس خ. أ.، الكورد في الحياة الاجتماعية والسياسية بسوريا، ص١١.

هذه الانتفاضة بالاساس الا في شهر ايار/ مايو عام ١٩٣٩. وان ما يصل عدده الى اربعة الاف ثائر قد دخلوا الى تركيا.

لا ينبغي النظر الى الانتفاضة التي قادها الشيخ ابراهيم الخليل على انها حدث تاريخي لكوردستان وسوريا فقط، اذ هي حملت قرينة عالمية، وبالدرجة الاولى من حيث ناحية العلاقات الفرنسية التركية. فإن فرنسا، شأنها شأن انكلترا حليفها القريب، كانت مهتمة في عشية اقتراب الجائحة العالمية، اقصى درجات الاهتمام، بجر تركيا الى جانبها. ولأجل هذا الغرض كانت باريس مستعدة ان تتنازل لتركيا عن ميناء الاسكندرونة الذي يعود الى سوريا، مع الجيب الذي يدعى (سنجق خاتا الذي يقطنه ١١ ألف كوردي) وهو المكان الذي دار حوله، منذ مدة طويلة، جدال بين البلدين. وفي ١٢ أيار/ مايو عام ١٩٣٩ كان قد اعلن عن اتفاقية فرنسية انكليزية تركية اذاعوا حولها بياناً عن التعاون وتبادل المساعدة لدى وقوع حادث عدوان في منطقة البحر المتوسط. وفي ٢٣ حزيران/ يونيو من نفس ذلك العام، كان هذا البيان قد تكرر ذكره في اتفاقية فرنسية تركية حول نقل سنجق الاسكندرونة نهائياً الى تركيا[٣٢]. ومن الطبيعي ان سوريا لم يسألها احد حول هذا الموضوع. وهكذا فإن تركيا قد حصلت على موقع جديد في المحيط الجنوبي الغربي من كوردستان.

وكانت هناك، عدا الاسباب العالمية الدولية، اسباب داخلية ثقيلة أهلت تركيا، في عشية الصراع العالمي الجديد، لأن تحقق خرقاً جزئياً لنظام فيرساي حول مسرح الشرق الاوسط فتحصل على اول زيادة ارضية بعد سيفر ولوزان في موقع جيو اقتصادي يتسم باقصى اهمية بالنسبة لها. وان هذه الاسباب تكمن في الازمة العميقة للنظام الاستعماري الفرنسي في سوريا ولبنان، هذا النظام الذي تزعزع في جميع المفاصل. ولهذا فإن باريس، رغم رفضها الغاء الانتداب تحت ضغط القوى

---

[٣٢] – انظر: أ. ف. ميللير.، تحقيقات صحفية عن التأريخ الحديث لتركيا. موسكو ١٩٤٨، ص١٨٦– ١٩٢، جيفكوفا ليودميلا. العلاقات الانكليزية التركية. ١٩٣٣–١٩٣٩، موسكو ١٩٧٥، ص١٢٩–١٣٣. المباحثات حول اعادة لواء الاسكندرونة الى تركيا، التي بدأت في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٣٦ وقطعت شوطاً طويلاً وصعباً. وان الاتراك اتهموا الفرنسيين خصوصاً بأنهم استعدوا لأن يقيموا على الارض السورية "مركزاً معادياً لتركيا من اللاجئين الارمن والاتراك والاثوريين". ومن المؤكد ان ذكر الكورد قد ورد على اساس القرينة ("وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي" المجلد ٢١، موسكو ١٩٧٧، ص٦٤٧. برقية نائب وزير خارجية الاتحاد السوفييتي ف. ب. برتيومكين من انقرة في ٢٤/ ١١/ ١٩٣٨).

اليمينية، وبعكس الوعود التي اعطتها منذ عام ١٩٣٦، فإنها بالاتفاق مع لندن اقدمت ببساطة على صفقة ارضية مع انقرة لأجل تعزيز اواصر التحالف معها. وامام مثل هذا الاصطفاف للقوى، فإن الانتفاضة الكوردية بقيادة الشيخ ابراهيم صارت بالنسبة للاتراك امراً لايجوز ان تعيش اكثر من ذلك. ونشرت الصحافة الفرنسية والعربية في نهاية عام ١٩٣٨ والنصف الاول من عام ١٩٣٩ معلومات غير قليلة عن مثالب الشيخ ابراهيم. فقد ذكرت تلك الصحف انه ليس كوردياً بل من الشركس، وهو يعتبر عميلاً سرياً للحكومة التركية واستفزازياً كان يلعب دوراً رديئاً في انتفاضة عام ١٩٢٥ ومن عبدة عصمت اينونو. وهو من مواليد مدينة ازمير، وعاش حتى عام ١٩٢٩ في سوريا بصفة نازح سياسي. وبعد ذلك كان قد طرد، ثم رجع الى سوريا في عام ١٩٣٦ وتأكد ان الاتراك قد زودوه بالاسلحة والاعتدة. وحول هذا كله، لم يستشهد بيك حقيقة مؤكدة او دليل موضوعي. ومن الصعب القول ما هو مقدار الحقيقة هنا، الا ان مما لاريب فيه هو ان لدى الدوائر الاستعمارية الفرنسية والاوساط السياسية التابعة لفرنسا في سوريا ولبنان الرغبة في تشويه سمعة الزعيم الكوردي والحركة الكوردية كلها على العموم بصفتها حركة استفزازية تحركها القوى الخارجية. اما في خلال ذلك، فإن الاضطرابات بين كورد سوريا (ومن ضمنها نشاطات الانفصاليين في الجزيرة) قد تواصلت حتى بعد قمع انتفاضة الشيخ ابراهيم[٣٣]. ونضج في سوريا عند بداية الحرب العالمية الثانية موقد للمقاومة الكوردية فيها.

لقد حصل الاتراك من جهتهم على امكانية استغلال الحركة الكوردية في هذه المنطقة، الى الجنوب من خط سكة حديد بغداد، للضغط على فرنسا وسوريا. وكانت قد وصلت اخبار طريفة حول هذا الموضوع الى روديونوف الملحق العسكري البحري في السفارة السوفيتية بانقرة، من الملحق العسكري الروماني. وعلى حد قول هذا الروماني (ان خاتا تصبح تركية اكثر فاكثر. الا انه لغرض فرض سيطرة اقوى على خاتا من الضروري ان يأخذ الاتراك بيدهم مثلث هينترلند السوري المحاذي لخاتا (وهو مثلث ستراتيجي مهم مع قمة في مدينة حلب). ولهذا فإن الاتراك يثيرون بجميع الوسائل، الاضطرابات في شمال سوريا، من اجل طرح سؤال

---

[٣٣] "اورينت موديرنو"، العدد١، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٣٨، ص٦٨٦. العدد١ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩، ص٤٧، العدد٢، شباط/ فبراير ١٩٣٩، ص٩٤. العدد٤، نيسان/ ابريل ١٩٣٩، ص٢١٢- ٢١٣. العدد٥ ايار/ مايو ١٩٣٩. العدد٧ تموز/ يوليو ١٩٣٩، ص٣٧٦- ٣٧٧.

في لحظة مناسبة حول ضرورة دخول قواتهم في المثلث المشار اليه، لضمان الهدوء على الحدود السورية التركية... وهكذا ألقى الفرنسيون القبض على المغامرين الاتراك متلبسين بجريمتهم". ولكن لحظة ردع الاتراك قد جاءت بفضل نشاط الايطاليين في شرق البحر المتوسط. وكما جاء في سجل كتابة روديونوف "...ان آفاق السيطرة الايطالية على سوريا هي اقل جدوى كثيراً من الانتداب الفرنسي المعاصر بالنسبة لتركيا"[٣٤]. وهكذا فليست خاتا وحدها بل ان شمال سوريا كله بما فيه من سكانه العرب والكورد قد اصبح هدفاً لنوايا تركيا الانتقامية، الساعية الى استخدام حالة السياسة الخارجية المناسبة لها في عشية الحرب، لأجل المراجعة الجزئية للحالة الجيوسياسية التي وضعها مؤتمر لوزان. وبالنسبة لاكراد سوريا فإن النضال حالياً من اجل الحقوق القومية زاد تعقيداً ايضاً، من جراء تدخل الاتراك والايطاليين (حيث ان الايطاليين تمتعوا بالدعم الكامل من قبل "الرايخ الثالث").

---

[٣٤] وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، ١٩٣٩، المجلد ٢٢، العدد ١٤٢، ص١٩٣. أحاديث مسجلة في ١٥/ ٣/ ١٩٣٩.

الحرب الثورية الكوردية الثالثة

ان الدوائر الحاكمة الكمالية بتركيا، بعدما سحقوا انتفاضة آرارات راودهم امل طويل بأنهم قد تسنى لهم تحقيق الهدوء الذي انتظروه طويلاً بين اكراد شرق تركيا. لقد استطاعت هذه الدوائر اخماد التوهج فقط للحركة القومية الكوردية، ولكن الاسباب الاجتماعية والسياسية التي تغذي هذه الحركة قد بقيت كلها تقريباً. وقد كتب بالسان، الرحالة الفرنسي حول الكورد يقول "لقد ورث كمال جميع اهتمامات ومزعجات السلاطين"[٣٥]. وكانت حكومة الجمهورية التركية في بيان لها الى الكورد (لم يكتشف النص الاصلي والتأريخ له) قد وعدت اكراد تركيا ان تقدم لهم كل خيرات الحضارة: مثل شق الطرق ومد سكك الحديد وبناء المدارس والمستشفيات وضمان الأمن بتعهد من الحكومة وغير ذلك. الا ان نفس ذلك التوجيه، كان يتضمن التهديد "بالقضاء بلا رحمة" على جميع اعداء النظام[٣٦]. ان القسم الاول من هذا البيان كان قد جرى تنفيذه جزئياً فقط، وعلى أضيق نطاق وعلى شكل زرقات صيدلانية، اما الجزء الثاني فقد جرى تنفيذه وفق البرنامج بصورة كاملة. فإن القسم الشرقي من تركيا الذي تسكنه غالبية كوردية قد بقي كالسابق في ادنى درجات التخلف والفقر والظلم، من جميع مناطق البلاد. وقد صار واضحاً ان جميع الممهدات للحركات العفوية لقوى المقاومة القومية للشعب الكوردي اصبحت مهيأة وهو ما كان قد جرى دورياً في اواسط عقد الثلاثينيات والنصف الثاني منه.

ان عمليات الاضطهاد التي لا انقطاع لها من قبل السلطات التركية ضد الكورد ليست لم تساعد على تهدئتهم فحسب، بل على العكس من ذلك، فهي لم تؤدِ الا الى زيادة سعير الخوف. ففي أيار/ مايو عام ١٩٣٤، دار الحديث عن اضطرابات في ديرسيم اقتضى لقمعها ارسال ٢٥

---

[٣٥] بالسا ن. ف.، اعاجيب كوردستان، باريس، ١٩٤٤، ص١٦.

[٣٦] هاملتون أ. م.، طريق في كوردستان، ص٢٩٥– ٢٩٦.

ألف من القوات العسكرية. وفي تموز/ يوليو من عام ١٩٣٤، انتهت في أطنة عملية كبيرة ضد الذين اشتركوا في انتفاضة آرارات. وصدر الحكم بالاعدام على ٢٥ شخصاً (من بينهم الشيخ علي والضابط كور مصطفى) وحكم على ٥٧ شخصاً بالاشغال الشاقة المؤبدة، وعلى ٩٠ شخصاً بالحبس. وفي شهر آب/ اغسطس من نفس ذلك العام ارسل الى مشنقة الاعدام ثلاثة اشخاص وهم سيفيش اوغلو علي وقُلي خان بكر وعبدالله أغلو شوكري (وبحسب معلومات اخرى انهم كانوا اربعة). وانذاك كانت قد جرت حملة تهجير جماعية للكورد المقيمين على الحدود مع ايران (ومن بينهم اناس من التبعية الايرانية) الذين يعيشون في مناطق تركية خالصة، وذلك بموجب اتفاقية مع السلطات الايرانية. وخوفاً من خطر التهجير فقد لوحظت اضطرابات في بوختان حيث ان كثيراً من اكراد تركيا قد هربوا الى سوريا، حيث فشلت محاولة الاتراك باستعادتهم[٣٧].

وكان الكورد يتعرضون للمطاردات ليس فقط بسبب منحدرهم القومي، بل وبسبب الحملات المعادية التي عمت تركيا كلها انذاك للعقيدة الدينية، الامر الذي أثار امتعاضاً خاصاً لدى الشعب. وفي ايار/ مايو عام ١٩٣٥ ظهرت اضطرابات لاول مرة بين الكورد النازحين في جنوب غرب تركيا وفي ميلياس شمالاً، ومن بعد ذلك في اسبارتا وموغلا وايدينا ومارشا وبولفادينا ومناطق اخرى. وعلى رأس هذه الحركة وقفت الشخصية الدينية المرموقة الشيخ بادي الزمان سعيد كوردي (يبدو انه علوي) الذي كان قد تعرض من قبل للمحاكمة بتهمة الاشتراك في انتفاضة الشيخ سعيد. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٣٥، اعتقل في موش، فضلاً عن الاعتقالات التي جرت انذاك في ميلياس وبورصه ومرعش للكورد العلويين الذين قاموا بانتفاضة شعبية التي قتل في اثنائها القائممقام ومفتي السنة. ولاخضاع الثوار ارسلت القوات العسكرية[٣٨] وحاولت الصحافة التركية وقسم من الصحافة الغربية تصوير هذه الانتفاضة وكأنها هجمة رجعية، رداً على اصلاحات اتاتورك التقدمية. وقد ظهر عملياً في الانتفاضة،

---

[٣٧] "اورينت موديرنو" العدد٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٣٤، ص٤٤١– ٤٤٢. "الشرق الاوسط والهند" العدد ١٢١٥، آب/ اغسطس ١٩٣٤، ص٦٨٤. شميت د. أ. كانون الثاني/ يناير.رحلة بين الرجال الشجعان، ص٥٨– ٥٩.

[٣٨] المصدر نفسه، العدد٥، ايار/ مايو ١٩٣٥، ص٢٠٤. العدد٧، يوليو/ تموز ١٩٣٥، ص٣١٤. "الشرق الاوسط والهند" العدد ١٢٥٣، ٢٣ ايار/ مايو/ ١٩٣٥، ص٦٤٢.

بصورة لاشك فيها، احتجاج قومي كوردي ضد التصرفات الكيفية للسلطات، على الرغم من ان ذلك كان مغلفاً في اطار ديني. ومن المعروف ان الكورد من غير السنة تعرضوا تقليدياً في تركيا للتمييز والملاحقات المضاعفة.

بعد قمعها لهذه الانتفاضة، فإن الحكومة التركية، شرعت بالعمل على تنفيذ الحل النهائي للمسألة الكوردية في البلاد. وقرروا في انقرة انه تم الخلاص من الخطر الموجود في المناطق الكوردية الرئيسية من تركيا المتاخمة للحدود مع ايران والعراق وسوريا. وبحسب معلومات السفارة الامريكية فإن الجيش التركي اذا كان ثلثاه متحشداً في عام ١٩٣٤ الى الشرق من انقرة، فإنه في خلال العام التالي ١٩٣٥ قد تحرك بالعكس، اي نحو الغرب. ورأى الدبلوماسيون الامريكان ان السبب يعود الى انه بعد الاتفاقية مع ايران وتهجير الكثير من الكورد الى غرب تركيا وجنوب غربها فإن "الوضع في الولايات الشرقية قد تبدل تبدلاً قوياً". ويمكن تفسير ذلك بالدرجة الرئيسية ان تركيا لم تعد تخشى كثيراً من السوفييت [٣٩]. ومن الممكن ايضاً ان يضاف الى ذلك، ان انقرة صارت اقل خشية من الانتفاضات الكوردية.

فبعد سحق الكورد العلويين في الجنوب الغربي لم يبق الا القضاء على المواقد الاخيرة للمقاومة القومية الكوردية التي كان الرئيسي من بينها ديرسيم الذي تسكنه قبيلة الزازا الكوردية، وهم علويون ايضاً (بل بالاحرى انهم علي اللاهية او اهل الحق) الا انهم يشكلون مجموعة اثنية خاصة، ولهم لهجة خاصة تختلف اختلافاً قوياً عن لهجة الكرمانجي. وان كورد ديرسيم يسكنون في منطقة جبلية شديدة الوعورة جداً، ولديهم منظمتهم الاجتماعية العشائرية الخاصة، وانهم حافظوا دائماً على انعزالهم ودافعوا بحماسة عن شبه الاستقلال التقليدي لهم عن سلطات المنطقة المركزية والمحلية. وكانت السلطات مضطرة طوال الوقت لمراعاة حالة الحكم الذاتي في ديرسيم. وقد قررت حكومة كمال اتاتورك التخلص من هذه الحالة.

ومن المفهوم ان في رأس القائمة كانت قد وضعت اجراءات استخدام قوات عسكرية وبوليسية، الا ان السلطات بدأت بتطبيق اجراءات ادارية وما شابه ذلك من الاجراءات

---

[٣٩] روايات غريبة من الولايات المتحدة، أوراق دبلوماسية ١٩٣٥، واشنطن ١٩٥٣، ص١٠٣٧. من السفير الامريكي في تركيا روبرت ب. سكينير الى وزير الخارجية في ٣/ ٧/ ١٩٣٥.

"المسالمة" التي كانت ذات توجهات محددة تمام التحديد وهي: التذويب الاثني للكورد، واقامة موانع لايمكن تجاوزها لأي مظاهر خاصة بالحياة القومية سواء في المجالات السياسية أم الثقافية. ان سياسة قمع الحركة الكوردية قد امتزجت في وقت واحد مع سياسة "تمدين" كوردستان عبر ما يفهم منه انه اقامة للبنية التحتية الاجتماعية الاقتصادية (بناء الطرق مد سكك الحديد وتشييد المدارس والمستشفيات وغير ذلك)[٤٠]. ومثل هذه الاجراءات، نفذت بعنف استثنائي وبطريقة لاديمقراطية، استهدفت انقرة من ورائها ان تظهر عزمها في القضاء على "هذه المسألة الخطرة" على حد وصف المستشرق الفرنسي دي بيشوف. وهذه السياسة ليست واقعية. وهي كما لاحظ هذا الكاتب عن حق "انها من الممكن ان تتحقق نظرياً الا انها تتناقض مع ميكانيكية الاحداث في آسيا"، وان وجود الاقلية الكوردية لايقوض الطبيعة القومية للجمهورية و"المنظمة الاجتماعية التركية"[٤١]. وان هذه السياسة فضلا عن ذلك هي التي مارستها الحكومة التركية بقساوة مفرطة ضد كورد الزازا المحبين للحرية.

ان احداث ديرسيم التي كانت قد استمرت اكثر من سنتين (من اواسط عام ١٩٣٦ حتى نهاية عام ١٩٣٨)، حصلت في المؤلفات التي كتبت حول الكورد على اسم "الحرب الثورية الكوردية الثالثة". وكانت خاصيتها تمتاز في ان من بدأها لاول مرة ليسوا من الكورد، بل ان الحكومة التركية هي البادئة بها، وثانياً، فإنها قد كانت محصورة في اضيق الحدود، وانتشارها كان محلياً تماماً، ولم تمارس تأثيراً على المناطق الاخرى من كوردستان تركيا، ناهيك عن مناطق كوردستان خارج الحدود. وبهذه الصورة فإن هذه الحركة كانت حركة متأخرة والاخيرة في سلسلة كاملة من الانتفاضات التي اجتاحت كوردستان كلها خلال السنوات

---

[٤٠] اشار الجنرال عارفا ان بناء خطة سكة حديد في شرق الاناضول، لاينطوي على اهمية ستراتيجية فحسب (ضد الاتحاد السوفييتي) بل وموجه ضد الكورد. الا انه على الرغم من الاستثمارات الرأسمالية في اقتصاد هذا الاصقاع وشق الطرق، وكذلك بذل المحاولات لاسكان السكان الاتراك النازحين من البلقان فيه (المهاجرين)، فإن منطقة شرق الاناضول بقيت قليلة السكان، لأن المهجرين اسكنوا هنا بلا رغبة منهم. وبقي الكورد هناك العنصر الاثني الرئيسي. وان اقتصاد كوردستان تركيا بقي ضعيفاً مثلما كان عليه الحال سابقاً. واما الجهود الرئيسية للحكومة فإنها كانت مكرسة لاجتثاث النظام القبلي وتجريد القبائل من الاسلحة، ولاضطهاد اللغة والازياء القومية والعادات وغير ذلك. (عارفا ايتش. الكورد، ص٤٤– ٤٥).

[٤١] بيشوف ن.، الاتراك ورقصة الحياة. ص١٧٤– ١٧٦.

العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وكأنها كانت مثل هزيمة ختامية توجت الحركة القومية الكوردية في هذه المرحلة.

في حزيران/ يونيو عام ١٩٣٦، انتقلت الحكومة الى عمليات حاسمة ضد كورد الزازا في ديرسيم. وكان كل شيء قد بدأ من حدث معروف، هو محو الاسم الاداري لديرسيم كرمز للتمرد الكوردي، من الخريطة الجغرافية. فقد غيروا اسم هذه الولاية الى اسم تونجيلي، وضيقوا مساحتها الى اقل الحدود. وأسسوا في مكان ولاية ديرسيم السابقة ولايات معمورة العزيز (اليازيز السابقة او مأمورية الثازين، والتي كانت تدعى خريوت ايضاً)، وتونجيلي وبينكول، وعينوا مفتشية عامة رابعة، برئاسة الجزار الوحشي الجنرال عبد الله البادوغان الذي اعلن فوراً حالة الحصار على هذه الولايات[٤٢]. وكانت نوايا الحكومة مكشوفة: آبادة طائفة الكورد الزازا ذات التكوين القديم، وذلك من لجل الانتقام من القبائل المتمردة، كل منها على انفراد. وقد عم الاستياء لدى السكان الكورد في ديرسيم من جراء هذه الاعمال التي قامت بها السلطات. ووقف على رأس الحركة في ديرسيم، سيد رضا اكبر زعماء الكورد نفوذاً في ديرسيم ورئيس عشيرة الباسوشاغي.

الا انه لا كورد ديرسيم ولا سيد رضا كانوا المحرضين على سفك الدماء، بل الادارة العسكرية المدنية التركية للجنرال البادوغان، هذه الادارة التي بدأت منذ صيف عام ١٩٣٦ باساليب "التمدين" القسرية لديرسيم، بحسب مفاهيم هذه الادارة، بادئة قبل كل شيء بشق الطرق وبناء مقرات لقوات الجندرمة والبوليس. وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٧ أقر قانون حول دمج الكورد، واشتدت عمليات التعسف ضد اللغة الكوردية والعادات الكوردية بما فيها ضد ارتدائهم ازياءهم القومية، وعلى الاخص ضد المراسيم اثناء دفن الموتى وما شابه ذلك. وساقوا السكان الى اعمال السخرة وفرضوا عليهم ضرائب خاصة. ومنعوا الفلاحين من زراعة التبغ لغرض ازالة المنافسة امام التبوغ التركية. ونقلوا القبائل قسراً للاستيطان، ومنعوها من الارتحال الموسمي. وباختصار فلم تكن هناك نهاية لكل انواع المضايقات الممكنة[٤٣].

---

[٤٢] انظر: م. أ. هسرتيان.، اكراد تركيا في الزمن المعاصر، ص١٨٦– ١٨٧. الحركة الكوردية في احدث العصور، موسكو ١٩٨٧، ص١٥٩.

[٤٣] رامبو، لوسيان، الكورد والحق. ص٣٩– ٤٠. زافرييف د. س.، نحو التأريخ الحديث للولايات التركية الشمالية الشرقية، ص١٥٠.

وقد رأى الكورد في هذه الاجراءات تهديداً لحرياتهم فشرعوا يقاومون مقاومة مسلحة. ومن المفهوم على ضوء ذلك، ان الكورد لم يكونوا المهاجمين من البداية، بل كانوا الجانب المدافع. اما الحكومة فقد كانت هي البادئة بالعمليات العسكرية البوليسية الانتقامية المألوفة التي سرعان ما تصاعدت لتصل الى درجة حرب فعلية ضد قبائل الزازا في ديرسيم[٤٤].

في وقت متأخر من خريف وشتاء عام ١٩٣٦، كانت قد دارت معارك ذات صبغة محلية في ديرسيم بسبب سوء الاحوال الجوية. ولكن المعارك وصلت الى ذروة احتدامها في صيف عام ١٩٣٧، حيث ان الموقف في ديرسيم وصل الى اعلى مستوى في الدولة، وصار محط نظر مجلس الشعب التركي الاعلى، ومجالاً للنظر فيه من قبل الشخصيات الاولى في الدولة وهم رئيس الجمهورية كمال اتاتورك ورئيس الوزراء عصمت اينينو وجلال بأيار والوزراء.

كانت قد جرت محاولة لامتصاص سعير الغضب الكوردي المتصاعد في ديرسيم، عن طريق اذاعة بيان حول تطبيق اصلاحات ادارية في كوردستان كلها، حيث انه بعد حصول الاستقرار كان الوعد ينص على: (١)شق الطرق واقامة الجسور وبناء المدارس والثكنات. (٢) اجراء اصلاحات في الخدمة العسكرية وجباية الضرائب. (٣) الغاء سلطة الامراء والاغوات والشيوخ، وعلى مصادرة ممتلكات الثوار بنفس الوقت. (٤) تهجير الثوار الى الولاية الغربية[٤٥]. ومن الطبيعي ان ينظر لكراد ديرسيم الى هذه الاصلاحات بأنها تطاول مباشر على حرياتهم التأريخية وعلى وجودهم بالذات بصفتهم طائفة اثنية، ولهذا شرعوا بالدفاع عن حقوقهم.

دارت المعركة الحاسمة في صيف عام ١٩٣٧. وفي اول الامر لم يكن لدى سيد رضا اكثر من ألف وخمسمئة مقاتل، الا انه سرعان ما ارتفع عدد الثوار الى ٣٠ ألف مقاتل، اذا لم يكونوا اكثر من ذلك. ووفقاً لما افاد به الهاربون الى سوريا من الكورد، فإن عدد المقاتلين في ديرسيم نفسها قد وصل الى اكثر من ١٥ ألف ثائر حتى نهاية صيف عام ١٩٣٧ والى ٥٤ ألف من الاحتياط، وان بعضهم قد ذكر رقم ١٠٠ ألف مقاتل، (ويبدو ان هناك مبالغة بهذا الرقم).

---

[٤٤] للوصف التفصيلي لسير العمليات الحربية في ديرسيم انظر: م. أ. هسرتيان.، كورد تركيا... ص١٨٥-٢٠٠، يصف غيفين سبب استياء كورد ديرسيم بأنه يعود الى سياسة الاستئصال المكثفة واساليب الادارة الفاشستية (جابان س. س. كوردستان الوطن المجزأ في الشرق الاوسط، ص٢٦- ٢٨).

[٤٥] "اورينت موديرنو"، العدد٧، تموز/ يوليو ١٩٣٧، ص٣٢٣- ٣٢٤.

وبحسب تأكيدات هؤلاء فإن الانتفاضة قد امتدت متسعة فوق سلاسل الجبال حتى آرارات. الا ان هذه المعلومات لم تحظ بدليل يؤكد صحتها[٤٦]. وانه حتى في ديرسيم نفسها لم تلتحق جميع القبائل بالانتفاضة، معلنة وقوفها على الحياد، بل وان بعضاً من هذه القبائل قد قاتلت الى جانب الحكومة. وكان ذلك بسبب الانعزال العريق بين القبائل الكوردية[٤٧]. وقد زجت قوات عسكرية نظامية ضد المتمردين الكورد (عددها اكثر من عشرين ألفاً ووصل عددها بموجب معلومات اخرى الى ٥٠ ألف) وهي قوات من الجندرمة والبوليس. وقد اعتقل عدد من الزعماء الكورد وسيقوا الى انقرة. وتحكمت القوات العسكرية التركية بجميع مداخل الشعاب الجبلية ومخارجها. واستخدمت الطائرات بصورة واسعة (وتميزت الطيارة صبيحة غيوتشيق المتبناة من قبل كمال)[٤٨].

ان المعارك التي ظلت متواصلة حتى ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٧ لم تعط ترجيحاً لكفة اي من الطرفين المتقاتلين. فإن الكورد الذين تحملوا خسائر كبيرة أبدوا مقاومة صامدة. ولم يستطع الاتراك تحقيق انعطاف جذري في الحرب الا بعد ايقاعهم بسيد رضا في الخامس من ايلول/ سبتمبر، وأسره بطريقة المخادعة. ولكن انتصارهم في صيف وخريف عام ١٩٣٧ (اذ من الصعب مواصلة العمليات الحربية عملياً في الجبال خلال الشتاء) لم يكن انتصاراً نهائياً. ان ما اعطى ارتياحاً معنوياً لانقرة هي فقط المحكمة التي انعقدت باليازيغ في العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس ذلك العام، لمحاكمة سيد رضا ومؤيديه. وفي الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر صدر حكم المحكمة باعدام ٧ من الزعماء الكورد (وبحسب مصادر كوردية صدر الحكم باعدام ١١) ومن ضمنهم سيد رضا. وحكم على اربعة اخرين بالسجن لمدة ٣٠ سنة، وعلى ٣٣ بالسجن لمدد مختلفة، وبرئت ساحة ١٤ كردياً[٤٩]. وبعد الاطاحة برؤوس الانتفاضة للكورد في ديرسيم، فإن السلطات التركية لم تستأصل اسبابها من الجذور، مما

---

[٤٦] "اورينت موديرنو" العدد٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٣٧، ص٤٤١.

[٤٧] م. ف. هسرتيان.، كورد تركيا... ص١٨٧.

[٤٨] سافراستيان أ.، الكورد وكوردستان، ص٨٦– ٨٧.

[٤٩] رشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ١٣٢، عام ١٩٣٥، القضية ٧، الملف ٤٠، استعراض صحفي للولايات الشرقية التركية (من القنصل السوفييتي في قارص) ص١٤٢، "اورينت موديرنو" العدد١٠، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٣٧، ص٥٠٧.

اعطت مجالاً لتكرارها. وهو ما تحقق، اذ حصلت انتفاضة في عام ١٩٣٨ التالي، عندما استؤنفت هجمات جماهيرية شنتها فصائل كوردية على الثكنات العسكرية التركية. وقد استمرت العمليات العسكرية لقطعات الجيش التركي الثالث ضد الثوار الكورد في ديرسيم (ولاية تونجيلي والمناطق المجاورة لها) حتى وقت متأخر من خريف عام ١٩٣٨. وتواصلت غارات الفدائيين في الجبال حتى وقت متأخر اكثر من ذلك. وبحسب اعترافات وزير الداخلية التركية فائز ايزتراك، فإن هناك قد تجمعت حتى اواسط عام ١٩٣٩ فقط، حوالي ١٦ ألف من فوهات مختلف الاسلحة ومن ضمنها اسلحة حديثة[٥٠].

بهذه الصورة كان قد قضي على الانتفاضة الكوردية الجبارة الثالثة في تركيا في الحقبة ما بين انتهاء الحرب العالمية الاولى وبداية الحرب العالمية الثانية. وكانت تضحيات الكورد هائلة (لقد قتل ما بين اربعين ألف وسبعين ألف كوردي بحسب مختلف المعلومات)[٥١]. اما ديرسيم فقد تحولت الى انقاض. بعد مرور عشر سنوات على ذلك اشار عثمان ميتي محرر جريدة "سون بوست" عند زيارته الى ديرسيم، ان الحكومة لا تعير اي اهتمام الى هذا الاصقاع، وهناك لايمكن ان تلتقي الا بجباة الضرائب والجندرمة. وذكر الكاتب الكوردي نوري ديرسيمي بكتابه "ديرسيم في تاريخ كوردستان" ان "هنا لاوجود للصناعة ولا للزراعة ولا للتجارة... ولايوجد هنا اطباء، والشعب هنا يجهل ما معنى كلمة طب. ولاتوجد هنا طرق تربط ما بين القرى"[٥٢].
ان الاندحار في ديرسيم ختم الهزيمة النهائية لكامل الحركة القومية الكوردية في تركيا خلال الحقبة ما بين الحربين العالميتين.

على الرغم من ان انتفاضة ديرسيم كان انتشارها محلياً ولم تنتشر لتشمل المستوى الكوردي العام، فإنها اثارت اصداء واسعة جداً حتى في وسط الكورد، وداخل تركيا وخارج الحدود في الدول الاجنبية. كما اثار الانتقام الوحشي ضد الثوار الغضب في كوردستان كلها. وفي الجزء الايراني من كوردستان كانت قد سجلت احتجاجات جماهيرية، صاحبتها اتهامات ضد القوات العسكرية التركية، باستخدامها الغازات السامة ضد الكورد. وعبر اكراد سوريا عن

---

[٥٠] "اورينت موديرنو"، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٩، ص٤٥٩.

[٥١] م. أ. مسرتيان. ص١٩٨، رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص٣٩.

[٥٢] قاسملو أ. ر.، كوردستان والكورد. ص٦٠.

احتجاجهم، حيث انهم قاموا بمحاولة فاشلة لتقديم المساعدة الى ثوار ديرسيم[٥٣]. وقام وجهاء كركوك (العراق) من الكورد، ومنهم الامام قاسم واسماعيل حقي بتوجيه نداء الى الدول الغربية والحكومة العراقية، تضمن الرجاء بالتدخل دفاعاً عن كورد ديرسيم، وبتشكيل لجنة محايدة لكشف الوحشية التي قام بها العسكريون الاتراك[٥٤].

وقامت الدوائر الرسمية التركية والحكومة والبرلمان والصحافة شبه الرسمية بوصف انتفاضة ديرسيم بصوت واحد، انها حركة رجعية للقبائل الكوردية شبه المتوحشة تحت قيادة الوجهاء والاغوات والشيوخ الذين يقاومون الاصلاحات التقدمية التي تستهدف اشراك الكورد بخيرات الحضارة والثقافة. وفي نفس الوقت فإن السلطات (وبوضوح على الضد من التأكيدات السابقة) وجهازها الدعائي قد حاولت التقليل من حجم هذه الانتفاضة، مصورين اياها بصورة هجمات فردية لنوع من عصابات اللصوص التي لا ينبغي للقضاء عليها اكثر من عمليات يقوم بها البوليس[٥٥]. وبالاخير لجأوا في تركيا كما هي العادة، الى اسلوبهم المحبب المتمثل بالتشهير بالحركة الكوردية بأنها عميلة ومدفوعة من قبل القوى الخارجية التي تدعمها. وهؤلاء لم يكونوا الانكليز في هذه المرة (اذ ان هذا صار بعبعاً قديماً في الدعاية التركية) بل الروس (السوفييت).

---

(٥٣) عارفا ايتش، الكورد. ص٤٣– ٤٤؛ "اورينت موديرنو"، العدد١٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٣٧، ص٦٠١.

(٥٤) "اورينت موديرنو" العدد٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٣٧، ص٤٤١.

(٥٥) رامبو، لوسيان، الكورد والحق. ص٣٧. هذه بعض العينات مما افادت به الصحافة المحلية التركية في شرق الاناضول حول احداث ديرسيم: "غيوموشيلي" في ٢٤ ايار/ مايو ١٩٣٧، قالت "ان لامبالاة السلاطين ودلالها افسد القبائل المتوحشة" والشيوخ قدموا الرشاوى الى السلطات ومارسوا النهب وغير ذلك. "ان بعض المجانين من زعماء القبائل الرحل في تونجيلي بدأوا المساومة مع الحكومة بشأن الضرائب التي عينتها الحكومة بل وحتى انهم وجهوا انذارهم النهائي"، ولغرض فرض النظام عليهم لرسلت اليهم القوات العسكرية. وقالت "قارص" في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٧: "ان حل مثل هذه المسائل هو نوع من التسلية البسيطة بالنسبة لنا". وبصدد الاصداء الصحفية حول زيارة اتاتورك ورئيس الوزراء بيكار وبعض الوزراء الاخرين الى الولايات الشرقية خلال تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٧: قالت "...كانت دليلاً على ارساء أسس الثقافة السامية"، و"الاتراك يعتبرون مثالاً بالنسبة للثقافة العالمية كلها وللانسانية". ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ١٣٢، عام ١٩٣٥، القضية ٧، الملف ٤٠، ص٧٣، ١٤٠– ١٤١.

لم تكن الموضوعة السوفييتية قد صدحت اعتباطاً ابداً، اذ قد حلّت اوقات جديدة ولَغانٍ جديدة... ففي هذه الاوقات بالذات بدأت تركيا تبتعد عن سياسة المحافظة على العلاقات الودية مع الاتحاد السوفييتي، نحو سياسة التوازن بين الدول الفاشستية "المحور" وبين الحلف الانكليزي الفرنسي. وقامت الدعاية الالمانية والايطالية باستغلال حادث مناسب لتوجيه التهمة الى موسكو باثارة الحركة الانفصالية الكوردية في تركيا، ومن ثم تلقفت الصحافة التركية المنفلتة بلهفة هذه الاختلاقات. وذكر الايطاليون ان "الاسلحة والاموال الروسية" لعبت دوراً مهماً في انتفاضة ديرسيم الكوردية[٥٦]. وهذا مقطع من نشرة غوبلز شبه الرسمية "فيلكشير بيوباختير" في (١٩ حزيران/ يونيو عام ١٩٣٧): "ان الانتفاضة الكوردية هي بتحريض من موسكو... وان هذه الانتفاضة أعد لها عملاء موسكو منذ مدة طويلة بغرض خلق الصعوبات امام تركيا.

ينبغي البحث عن سبب ذلك في سياسة تركيا خاصة تجاه موسكو، وهي تلك السياسة التي، كما يشير السوفييت منذ ايام مؤتمر مونتيريا، لاتنسجم مع مصالح الاتحاد السوفييتي. فإن السوفييت قد ساعدوا رؤساء الانتفاضة على الفرار الى داخل ارض الاتحاد السوفييتي[٥٧]". ان الاشاعات عن تأييد الاتحاد السوفييتي للثوار في ديرسيم بالاموال والسلاح قد وجدت طريقها الى صفحات الصحافة الفرنسية والانكليزية لغرض جذب تركيا وايران للتعاون ضد الحركة الكوردية[٥٨].

ان المعلومات عن اشتراك الاتحاد السوفييتي في انتفاضة ديرسيم، كما هو الشأن بالنسبة لجميع الحركات الكوردية السابقة في تركيا او في ايران لاتملك اي دليل من الصحة، من حيث الاسباب المشار اليها سابقاً. وعلى الرغم مما اشير اليه عملياً في اواسط اعوام الثلاثينيات حول ميل العلاقات السوفييتية التركية نحو البرود[٥٩]، فإن موسكو سعت دائماً، انطلاقاً من ناحية جيوسياسية، الى تحاشي ما يمكن القول عنه انه تورط في النزاعات بشرق تركيا. وفي

---

[٥٦] "اورينت موديرنو"، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٨، ص٤٢٣.

[٥٧] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ١٣٢، عام ١٩٣٥، القضية٧، الملف ٤٠، ص٥١.

[٥٨] قاسملو أ. ر.، كوردستان والكورد، ص٦١– ٦٢.

[٥٩] انظر: ميللر أ. ف.، مقتطفات صحفية عن تاريخ تركيا الحديث، ص١٨٢– ١٨٦.

الواقع فإنه ليس من الممكن دائما ان يتأتى التملص من ذلك، وليس للجانب السوفييتي ذنب فيه. واستمر وصول المعلومات من السفارة السوفييتية في انقرة عن تصرفات السلطات التركية غير الودية في الولايات الشرقية مع المواطنين السوفييت، وعن العراقيل التي تسببها بوجه التجارة السوفييتية، وعن الكثير من الحوادث الحدودية التي تسببها "العصابات" التي تتسلل من تركيا الى الارض السوفييتية، الا ان انقرة الرسمية كانت تتنصل من مثل هذه العمليات، بل وحتى كانت تندد بالسلطات المحلية من اجلها.[٦٠]

وهذا مشهد يشكل دليلاً على مثل هذه الدبلوماسية. ففي ٢٣ كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٣٤ بعثت السفارة التركية بمذكرة الى وزارة الخارجية السوفييتية حول مؤتمر المستكردين في الاتحاد السوفييتي الذي كان قد انعقد منذ شهر تموز/ يوليو بنفس ذلك العام في يريفان. ومضمون هذه المذكرة يكشف عنه جواب وزير الخارجية السوفييتية م. م. ليتفينوف الموجه الى السفير التركي واصف تشينار، في الثاني من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٥. وكتب ليتفينوف يقول، لم يجرِ في يريفان مؤتمر للكورد ذو اهداف سياسية، كما اشير في المذكرة، بل الذي جرى هو مؤتمر علمي للمختصين بالكوردياتية. وهذا المؤتمر لم يتناول المسائل السياسية ولم تكن هناك كلمات بشأن "الاستقلال الكوردي" ولم يكن فيه "حتى اقل اشارة تتعلق باكراد تركيا او الجمهورية التركية". وفي تموز/ يوليو من عام ١٩٣٥ تقرر عقد مؤتمر للدراسات الكوردية (كوردولوجي) في باكو لمثل هذه الاغراض[٦١]. ان الاتهامات الموجهة الى الاتحاد السوفييتي بتحريض الكورد، بدون دعمها بالادلة، كانت تقابل بالارتياب حتى من قبل غالبية الصحف التركية التي هي ميالة على العموم للسير في ركاب خط السياسة الرسمية. ومن الامثلة على ذلك جريدة "قرون" في مقالة لها بعنوان "انقرة- يريفان" كانت

---

[٦٠] وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي. المجلد ٢٨، موسكو عام ١٩٧٣، ص٦٤٤. رسالة من وزير خارجية الاتحاد السوفييتي م. م. ليتيفنوف الى القائم المؤقت بالاعمال في تركيا غ. أ. زالكيند في ١٧/ ٦/ ١٩٣٥، العدد ٢٧٧. حديث زالكيند المسجل مع السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية ت. باتي في ١١/ ١٠/ ١٩٣٧، (نفس المصدر، المجلد ٢٠، موسكو ١٩٧٦، ص٥٣٨- ٥٤٠، العدد ٣٦٠).

[٦١] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. صندوق ١٣٢، عام ١٩٣٥، القضية٧ الملف ٤٠، ص١، حول عمل هذا المؤتمر انظر: نيكيتين ف.،الكورد، ص٣٩٧- ٣٩٩. جدير بالذكر ان المؤتمر لم ينعقد في باكو، وهذا يعني ان الاحتجاج التركي، مع جميع مبرراته الباطلة قد فعل فعله على كل حال؟.

مكرسة للصداقة السوفييتية التركية ولانتقاد اولئك الذين لديهم الرغبة في ان لا يروا الا "نقطة سوداء" في العلاقات مع ارمينيا، كتبت في ٢١ تموز/ يوليو عام ١٩٣٥ حول مقالة في "تان" الباريسية: "...لقد صورت الجهود التي كانت تطورها الحكومة في يريفان لاغراض تشكيل القومية الكوردية على حدودها ولاقامة مدارس كوردية في يريفان. فهل هذا كله كذب؟ واذا كان هذا كذباً فلماذا لم يتم دحضه حتى الآن؟"(٦٢).

ومهما كان من الممكن ان يحصل هناك، فإن اي حقائق لم تنكشف كأدلة على "ضلوع موسكو" في انتفاضة ديرسيم. وكدليل غير مباشر يشير الى عدم اهتمام الاتحاد السوفييتي بهذه الاحداث هو التزام الصحافة السوفييتية الصمت التام حولها. وان واحداً من القليل مما كتب ويذكر، بعد وقوع الحادث، هو المقتبس الذي اخذ اكثر من مرة من مؤلف كتبه د. س. زافرييف، وكان بنفس السياق المألوف لدى البحاثة السوفييت في ذلك الزمان، والذي انعكس فيه موقف موسكو الرسمية نحو المسألة الكوردية، وجاء فيه: "...ان الانتفاضة الكوردية برئاسة الشيوخ التي كان يستغلها الامبرياليون لغرض اضعاف القوى المعادية للامبريالية (ولهذا فهي رجعية موضوعياً) هي في نفس الوقت تعبير عن احتجاج الجماهير الكوردية ضد سياسة القوميين الاتراك التي يمارسونها في المناطق الكوردية، وهي سياسة اضطهاد قومي واستغلال وآبادة اقليات قومية ضخمة في تركيا"(٦٣). ومن الواضح ان مثل هذا التناول الايديولوجي السياسي يستبعد التدخل السوفييتي من اي نوع لصالح اكراد تركيا.

كانت انتفاضة كورد تركيا خلال النصف الثاني من عقد الثلاثينيات قد استرعت نحوها انتباهاً محدوداً في الغرب، ولاسيما في انكلترا قبل غيرها. الا ان هذا المقدار في رد الفعل كان يختلف عن امثاله في ما مضى من الزمن، بأنه ليس بتلك الحيوية، بل ويمكن القول انه كان منحىً متحاشياً، ولم يلاحظ اهتمام كبير حول هذا الحدث. وكما حصل قبل وقت قليل تماماً، فإن "الديمقراطيات الغربية" اعارت الى مسألة تعزيز العلاقات مع انقرة اهمية اكبر مما اعارته من محاولات لاستغلال الحركة الكوردية.

---

(٦٢) ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ١٣٢، عام ١٩٣٥، القضية٧، الملف ٤٠، ص٨١.

(٦٣) زافرييف د. س.، نحو التأريخ الحديث للولايات التركية الشمالية الشرقية. ص١٥١.

ومن الامثلة على ذلك ان مجلة "نيرايست انداندبا" كرست لانتفاضة ديرسيم نشر اثنين او ثلاثة من الموضوعات الصغيرة. وفي رأيها ان سبب الانتفاضة يكمن في انزعاج الكورد من الاصلاحات التي يمارسها النظام الكمالي، ورغبتهم بالاحتفاظ بالنمط القبلي والنظام الاقطاعي. والمجلة في وصفها لقساوة الحكومة التركية، ورد فعلها الذي لايقبل المصالحة على حركة الكورد في ديرسيم، وذلك في واحدة من مقالاتها المنشورة تحت عنوان "اضطرابات في شرق تركيا" حيث قالت، انها ترى ان ما تختص به هذه الانتفاضة هو ان الاتراك لايوجهون الاتهام الى المحرضين الاجانب. وبعبارة اخرى فإن هذا التهويش الصحفي الذي اثير، انما هو مرتبة ثانية من الصحافة التركية ومن الغربية في جزء منه، بشأن "ضلوع موسكو" وما شابه ذلك من التحليلات الجدية التي تخلو منها تماماً استشهادات المجلة.

وعلى هذا المنوال، فإن جذر الازمة كانوا يرونه في صراع "التقدم" التركي مع "الرجعية" الكوردية. "فإن النظام القديم لايمكنه العيش مع الجديد... وان المسألة الكوردية بالنسبة لتركيا هي ليست كما كانت عليه الحال في العهد العثماني" وذلك للاسباب التالية: ١- ان انقرة اكثر قرباً لمكان الاضطرابات من اسطنبول. ٢-ليس لدى الكماليين الوقت الذي كان لدى العثمانيين، اذ ان السلطات تريد انجاز الاصلاحات في مدى حياة جيل واحد[٦٤]. وفي مقال تالٍ جرى تعداد تلك الاجراءات والاصلاحات التي نهض الكورد يقاتلون ضدها، وهي: مصادرة الدولة لملكيات القبائل وشق الطرق واقامة الجسور وبناء المدارس ومراكز البوليس واصلاح الاقسام الادارية في البلاد. ومصادرة الاسلحة من القبائل وتطبيق نظام جديد لجباية الضرائب. وبعد تنفيذ الاتصالات الجديدة سيتم التخلص من الكورد. وبهذا فإن هذه المجلة تختتم اخر مقالة منشورة لها حول المسألة الكوردية، وذلك قبل بداية الحرب العالمية الثانية[٦٥].

ان هذا المثال على ردود فعل هذه المجلة الانكليزية المتنفذة، على انتفاضة اكراد تركيا هو مظهري وعادي. وتستلفت النظر نحوه اثنتان من خصائصه، هما اولاً، ان رد الفعل هذا يختلف عما سبقه في الانتفاضات السابقة، انه جاء خالياً من التلميح الى اي نوع من الاهتمام الانكليزي او الدول الاوربية الاخرى بالمسألة الكوردية. وثانياً، ان القاء الضوء على النزاع

---

[٦٤] "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١٣٦١، حزيران/ يونيو ١٩٣٧، ص٨٩٧.

[٦٥] المصدر نفسه، العدد ١٣٦١، تموز/ يوليو ٨/ ١٩٣٧، ص٦٤. العدد ١٤٥٨، ايار/ مايو ٤/ ١٩٣٩، ص٤٩٥.

المسلح في شرق الاناضول كان في هذه المرة يأخذ ناحية تناطح انقرة التقدمية السائرة في طريق التحضر مع كوردستان المحافظة الاقطاعية المتدينة، وان اوربا متعاطفة بالطبع مع انقرة. ومثل رد الفعل هذا، على الانتفاضة الكوردية مشابه بشكل غير مألوف مع التناول "الماركسي" المتكامل للمستشرقين السوفييتيين مع فرق جوهري واحد فقط هو ان لدى هؤلاء المستشرقين ظلت تتردد دائماً تقريباً الانتقادات ضد الشوفينيين الاتراك وغيرهم. اما التحليلات الغربية فقد صارت تلتزم الصمت عن هذه الانتقادات، تطبيقاً منها لنهج سياسة حكوماتها ما قبل الحرب، المهتمة بوقوف دول الشرق الاوسط الى جانبها. وبهذه الصورة تهيأت الممهدات الموضوعية للتقارب ما بين لندن وباريس من ناحية وما بين انقرة وطهران وبغداد من ناحية اخرى، على اساس معادٍ للكورد.

خطة نحو الاتجاه الايراني "الايرنة"

ان استعراض الوضع بكوردستان في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين يكشف ان نضال الكورد تواصل في جميع اجزاء كوردستان من اجل الحصول على حقوقهم القومية ضد التصرفات الكيفية والاضطهاد. وعلى الرغم من ان الحركة الكوردية قد سارت بوضوح على خط منحدر، فإنها بقيت كما هو شأنها من قبل اهم عامل في الحياة الداخلية والعالمية للشرق الاوسط كله. فهي قد حافظت على ملامحها الخاصة في جميع الاجزاء التي تشكل كوردستان المقسمة التي تولدت عن مختلف الظروف التي تميز وجود العنصر الكوردي بكل جزء من اجزاء كوردستان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعالمية.

لقد كانت الحالة في تركيا باعلى درجات التوتر، حيث ان سياسة الصهر القومي التي تمارسها الدوائر الحاكمة والقائمة على الرفض القاطع للقومية الكوردية ولحقوقها، وللقمع الوحشي للحركات الكوردية قد اثارت رد فعل جوابي حاد من قبل السكان الكورد. الا ان كفة القوى كانت راجحة الى جانب الحكومة. ووجد الكورد في سوريا والعراق انهم بين نارين وهما من جهة الاستعماريون الفرنسيون والانكليز، ومن جهة اخرى القوميون المحليون- فعجزوا عن العثور على التكتيك الصحيح والستراتيجية الصائبة في المرحلة الانتقالية، بعد حصول هذين البلدين على السيادة الشكلية، وظهور خطر جديد من جانب تركيا ودول "المحور" الفاشستية. فقد ظهر واضحاً بقوة، هبوط المقاومة الكوردية في ايران (منذ عام ١٩٣٥).

ان "الحملة الكوردية" لجيش الشاه، قد اوقعت ضربات ثقيلة بالنظام الاقطاعي القبلي لكورد ايران وكذلك للاقليات الاخرى بغرب ايران. وكانت المقاومة الكوردية قد حل عليها ضعف جدي، ولم يعد بامكانها ابداً ان تستعيد قوتها الى ما كانت عليه في السابق. وكانت قد تقطعت قبل كل شيء المواقع العسكرية السياسية للقيادة العشائرية التي ظهر انها ليس في وسعها ان تبدي مقاومة فعالة ضد الجيش النظامي. كما اظهرت الضعف والضحالة في المجال الايديولوجي السياسي، وبالنظر

لتخلف المجتمع الكوردي في ايران فإن المقاومة الكوردية لم تستطع ان تضع لها بدلاً من الانعزال الاقطاعي الذي فات زمانه، قاعدة ايديولوجية للقومية الناضجة التي كان من الممكن ان تواجه بها مركزية الدولة الرسمية مع جوهرها الشوفيني التفتيتي. وكان للتدهور الاقتصادي اثره على كوردستان ايران، الذي حل بصورة حتمية على اثر الخنق التدريجي للقاعدة الاجتماعية الاقتصادية التقليدية الذي حققته العلاقات الرأسمالية المعاصرة داخل اشكال العلاقات غير المعاصرة في بلد متخلف من جميع النواحي. وتاثرت البلاد تأثراً موجعاً من اثار الازمة الاقتصادية العالمية. ولهذه الاسباب الاساسية فإن كوردستان ايران كانت في عقد الثلاثينيات اكثر هدوءاً خلافاً لما كانت عليه الحال في الاجزاء الاخرى[٦٦].

الا انه لوحظت في بعض مناطق كوردستان ايران، خلال عامي ١٩٣٨ـ ١٩٣٩ فقط، تمردات فلاحية حدثت من جراء التصرفات الكيفية للسلطات المحلية، وتم القضاء عليها بقساوة فظيعة[٦٧]. ومن اكبر هذه التمردات كانت انتفاضة كورد سردشت عام ١٩٣٩، التي ارسلت لقمعها قطعات نظامية من الجيش الايراني. ان الارهاب الي صبته الاجهزة الانتقامية الحكومية على السكان الكورد في البلاد كان غير متماثل، من حيث الحجم، مع هذه التحركات العرضية، وهو كان محسوباً بالدرجة الاولى على انزال الرعب ولذلك اكتسى كما يقال بطبيعة تحذيرية. فقد قام الجنرال احمدي الذي أرسله الشاه لاخضاع الكورد باطلاق النار وشنق ما يصل عددهم الى ١٠ آلاف كوردي، فضلاً عن عدد كثير منهم القي بهم في السجون[٦٨]

وكانت طهران قد عانت من قلق ليس بالقليل من "الاقرباء القريبين"، وهم جيران الكورد من قبيلة البختياري وقبيلة اللور الذين واصلوا المقاومة دعماً للنظام العشائري بالقوة، وفي شتاء وربيع عامي ١٩٣٣–١٩٣٤ كانت قد جرت اعتقالات كثيرة بين وجهاء البختياريي الذين عرقلوا شق طريق عبر منطقة بختياريي. ولم يكن الوضع هادئاً في لورستان، حيث وقعت مصادمات على اثر وقوع اغتيالات لاجانب وغير ذلك.[٦٩] وفي نهاية عام ١٩٣٤ كانت الانتفاضة

---

[٦٦] حول الوضع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي لكوردستان ايران في اواسط ونهاية عقد الثلاثينيات لنظر: جيغالينا أو. ن.، الحركة القومية لاكراد ايران، ص٩٠– ٩٨.

[٦٧] المصدر نفسه، ص٩٦.

[٦٨] تاريخ كوردستان، موسكو، ١٩٩٩، ص٢٨٠.

[٦٩] "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١١٤٢، نيسان/ ابريل عام ١٩٣٣، ص٢٦٦. العدد ١١٧٩" ٢١ كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٣٣، ص١٠٤٦، العدد ١٢٠٠، ١٧ ايار/ مايو عام ١٩٣٤، ص٣٧٨.

في بختياري قد تم قمعها. وان قادتها سردار فاتح محمد رضا خان وشقيقة اسد خان وسبعة اخرين من الزعماء قد حكم عليهم بالاعدام وعلى اربعة آخرين بالسجن[٧٠]. وفي صيف عام ١٩٣٦ كان قد جرى بالقوة نقل بعض قبائل اللور للعمل بالزراعة (زراعة القطن) وكذلك للعمل في تمهيد طريق للسكة الحديد[٧١].

على الرغم من ان النزاعات بين القبائل الكوردية (مع اقربائهم) وبين الحكومة قد اتخذت في بعض الاحيان مجرى حاداً، الا ان هذه القبائل لم تكن في حال يسمح لها بمواجهة طهران. فإن الانعزال الاقطاعي العشائري في ايران كان محكوماً عليه بالفناء تاريخياً، وذلك لأن قاعدته الاجتماعية الاقتصادية القديمة كانت قد تزلزلت امام دخول العلاقات الرأسمالية في ايران التي بدأت تسير في طريق التطور. وفي نفس الوقت فإن النزعة البرجوازية القومية التي لم تكن مستندة على قاعدة مماثلة ما كانت تستطيع تنظيم مقاومة ضد السياسة الشوفينية للحكومة وتوحيد كل الكورد او الغالبية العظمى منهم على اساس من الفكر الوطني الموحد. وقد بقيت الحركة التحررية الكوردية في ايران منقسمة على نفسها انقساماً كبيراً ومعرضة لتأثيرات من رواسب الماضي.

ان مثل هذا الضعف على هذا المستوى او ذاك، كان من مميزات الحركات الكوردية في البلدان الاخرى من الشرق الاوسط، الا ان نضال كورد ايران (وكذلك اللور والبختياريين) من اجل مساواتهم القومية وما ينبثق منها من حق تقرير المصير، كانت قد قابلت عقبة واحدة خاصة، استخدمتها السلطات استخداماً واسعاً هي العقبة الاثنية (ومن ضمنها اللغوية) والاصل العرقي مع الفرس. وان هذا الواقع ساعد السلطات في ممارسة الضغط السياسي والايديولوجي على السكان الكورد، بهدف تذويبهم، ثم الهدف النهائي الذي يتمثل بالغلق الختامي في اول الامر للطريق الى عدم تفريس شعوب ايران، بل الى ايرنتها اللغوية، نحو حياة قومية مستقلة، وعلى الاخص في المجال السياسي. وان هذا النهج السياسي مارسته حكومة رضا شاه بقساوة وعناد.

لقد بدأ تطبيق الاجراءات الادارية عن طريق القوة. فإن اكثر القبائل اثارة "للارتياب" كان قد جرى توطينها في محافظات مختلفة، والقبائل في مناطق الحدود هجرت بالكامل، وان قسماً منها كانوا

---

[٧٠] "اورينت موديرنو"، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥، ص٢٢.

[٧١] نفس المصدر الساق، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٦، ص٤٢٠.

قد اسكنوهم كلهم او جزءاً منهم بالمدن لتمدينهم. وفي القانون الذي أقره المجلس في العام ١٩٣١-١٩٣٢، اتخذت القرارات التالية: حول تخصيصات مالية اضافية لاعمار منطقة لورستان، ولتقديم الدعم والابنية التي ستهيأ مقدماً لاجل اللور الجاهزين للتحضر، وضمن ممتلكاتهم ستكون املاك الدولة التي توافق على تحويلها الى القبائل في لورستان من اجل التحضر، وغيرها من القرارات[٧٢]. ان من الطبيعي ان الدولة ليس في مقدورها القضاء تماماً على النظام القبلي، ناهيك عن ان الظروف الاجتماعية الاقتصادية لم تنضج بعد لتنفيذ هذا الغرض، الا انه تحقق فعلاً التضييق عليه.

وبموازاة ذلك مورس هجوم ايديولوجي، كان السلاح الرئيسي فيه هي الدعاية الايرانية الشاملة. فمثلاً ان جريدة "ستارا" كتبت في ايار/ مايو عام ١٩٣٣ ان: "ان الكورد واللور هم اكثر الايرانيين نقاءً بالدم"، وفي جريدة "شفق" كتبوا بذلك الوقت: "ان الحكومة الايرانية، بحسب القانون الاساسي لايران، لاتقوم بيك تمييز بين اللغات القومية والاديان والقبائل الداخلة ضمن كيان الدولة. وعدا ذلك فإن هؤلاء بالذات لايرغبون في ان يحملوا اسماء اخرى سوى اسم الايراني المجيد... ان الكورد واللور والبلوش وغيرهم... هم قبائل ويعتبرون ايرانيين اقحاح وبلغة واحدة لافرق فيها الا من حيث اللهجات التي يمكن مصادفتها في هذه او تلك من المحافظات". وصرح اسفينديياري عضو المجلس ان "الكورد يعتبرون انفسهم ايرانيين حقيقيين ويشعرون بانتماء شديد الى الارض الايرانية، ولايفكرون بيك شيء عدا تفكيرهم بيكران. وان قبائل ايران واجناسها يعتبرون انفسهم ايرانيين ابناء اسرة واحدة[٧٣]. وبمناسبة النقاش الذي جرى في عصبة الأمم حول مسألة الاقليات القومية، كتبت جريدة "ستاره‌ء" في شهر ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٤، ان في "ايران وتركيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية، لاتملك مسألة الاقليات القومية اي اهمية، طالما هذه الاقليات تتمتع في داخل هذه البلدان بجميع الحقوق التي تتمتع بها الاكثرية، ولهذا فليست هناك اي حاجة في تثبيت اوضاع خاصة حول الاقليات القومية في هذه البلدان[٧٤].

---

[٧٢] بيلوفا أ.، القانون الزراعي للعاهل رضا شاه. "مواضيع حول المسائل الاجتماعية الاقتصادية"، ١٩٣٦، العدد ٣٤، ص١٨٨.

[٧٣] فوستروف.، عشائر ايران والسياسة العشائرية للحكومة الايرانية، نفس المصدر، ص١٩٢- ١٩٣.

[٧٤] المصدر نفسه، ص١٩٣، في نفس هذه المقالة وردت تفاصيل الاجراءات التي طبقتها السلطات الحكومية حول نقل القبائل اللورية والكوردية الاخرى وغيرها من شعوب ايران الى حياة التحضر والتدابير التي تبعتها في النصف الثاني من عقد العشرينيات والنصف الاول من الثلاثينيات. (نفس المصدر. ص١٩٤- ٢٠٠). حول

ان السياسة التي تمارسها طهران الرسمية حول الايرنة القسرية (ومن الاصح القول انها تفريس وذلك لأن مثل هذه "القومية الايرانية" غير موجودة) للكورد والاخرين من شعوب ايران بلغاتها المختلفة (وليس بهذا الشأن فقط)، استهدفت ناحية عالمية محدودة. فإن النظام الشاهنشاهي الذي توطد في ايران مستفيداً من الموجة القومية والفزع من التجريح، كرد فعل على الماضي شبه الاستعماري، كان يتأثر تأثراً مؤلماً جدا من أي تهديد بتدخل اجنبي الذي كان هو الاسلوب المحبب والمعروف "للدفاع" عن الاقليات القومية. ان طهران بنبذها الخاصية الاثنية المماثلة لمثل هؤلاء من غير الفرس، رغم منحدرهم الايراني العام، كالكورد مثلاً، انما تريد ليس فقط اخماد حركاتهم القومية، بل وتضع العراقيل بوجه تدخلات القوى الخارجية لصالح هذه الاقليات.

جدير بالذكر في هذا المجال التطرق الى تعليق للسفارة الامريكية في ايران حول قيام الحكومة بغلق البعثة اللوثرية في مهاباد. فقد كانت هذه البعثة مركزاً للنشاط الماسوني للبروتستانت بين اكراد ايران والعراق وتركيا. وكان من المفترض ان تستقر هذه البعثة في "العراق الكوردي" حيث كانت هناك ظروف اكثر ملاءمة لنشاطها. افترضت السفارة انه من غير الممكن توجيه الشكوك نحو هذه البعثة بتهمة المشاركة بالحركة الكوردية. بل على العكس من ذلك، فإن عمل البعثة يساعد في تعميق الفوارق بين الاكراد في البلدان التي يعيشون فيها، وان هذا يكون في صالح الحكومة الايرانية. وفي نفس ذلك الوقت فإن العمل التبشيري للبعثة خلق ارضية مناسبة لنمو القومية الكوردية، الامر الذي كانت تخشى منه طهران اشد الخشية[٧٥].

ومما هو جدير بالملاحظة ان عملية الصهر القومي الذي كانت تمارسه الدوائر الايرانية الحاكمة بين الاقليات القومية في البلاد، قد سارت الى حد ما، بانسجام مع دعاية دول "المحور" في ايران وقويت قبل الحرب العالمية الثانية. وفي السفارة السوفييتية بطهران لاحظوا علامات

الانهيار الاقتصادي في واحد من المراكز الرئيسية الايرانية الكوردية التي هي سنندج (سنه)، انظر الرسالة الصحفية لمايكل لنگلى في مجلة "الشرق الاوسط والهند"، (العدد ١٣٠٩، ١٨ حزيران/ يونيو عام ١٩٣٨، ص٧٩٩).

[٧٥] ف. ر. ١٩٣٦، المجلد٣، واشنطن. ١٩٥٣، ص٣٨٧– ٣٨٩، من القائم المطلق الصلاحية بالاعمال، غوردون ب. الى ميريا م سكرتير الدولة. ١/ ٥/ ١٩٣٦، العدد ٧٨١.

نفوذ الدول الفاشستية على الحياة الداخلية بإيران، وذلك في "...محاولات زرع نظرية عنصرية ايرانية بدائية تثبت المنحدر الآري للشعب الايراني... وفي الضغط العنيف على الاقليات القومية ولاسيما على الارمن واليهود"[٧٦].

ان اكراد ايران بصفتهم "ايرانيين" لم يتعرضوا الى ضغط مباشر، ولكن سياسة ايرنتهم بالاكراه تحولت الى الغدر بأمثالهم من الاثنيات والقوميات، وجرى توجيه هذه السياسة ضد المصالح الجذرية للشعب الكوردي وضد الحركة التحررية القومية الكوردية التي تعرضت الى خسارة وقتية، اذ ان اكراد ايران كانوا ينتظرون فقط ساعتهم المناسبة التي سرعان ما حلت.

---

[٧٦] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، عام ١٩٣٩، موسكو، ١٩٩٢ المجلد٢٢، العدد ٩٣، ص١٣٨-١٣٩. من القائم المطلق الصلاحية بالاعمال في ايران اي. أ. كارتاشيف الى وزير الخارجية م. م. ليتيفنوف، ١٥/ ٢/ ١٩٣٩.

حلف الشرق الأوسط
والمسألة الكوردية

ان عشرين سنة من السلام (بل بالأحرى من الهدنـة) بـين الحـربين العـالميتين الاولى والثانيـة قـد اقتربت من نهايتها. وان ظل الكارثة المتحرك قد غطى جزءاً كبيراً مـن الكـرة الارضـية، ومـن ضـمنه منطقة الشرق الاوسـط. وبالنـسبة لـدول هـذه المنطقـة، سـواء منهـا ذات الـسيادة او شـبه الـسيادة، صارت مسألة الامـن الخـارجي تحتـل الدرجـة الاولى. وكـان الوضـع المتـوتر في كوردسـتان المجـزأة، بالنسبة لها، المصدر الرئيسي للخطر الدائم. فإن الحركة القوميـة الكورديـة تولـد عنهـا عـدم اسـتقرار خطير في الاطراف غير المركزية من مناطق حدود هذه البلدان، الامـر الـذي يمكـن ان يفتتهـا ويجعلـها مبطنة باحتمالات وقوع تدخل مـن جانـب الادعيـاء القـدامى في الهيمنـة او امـتلاك النفـوذ علـى هـذه المنطقـة، وهـم انكلـترا وفرنـسا والمانيـا والاتحـاد الـسوفييتي، وعلـى الـرغم مـن ان الـدول الغربيـة الاستعمارية كانت، كما سبق لنا القول، تنظر نظرة عدائية لاسباب معلومـة، الى الحركـة القوميـة، فـإن الاتحاد السوفييتي كان بعيداً عن هذه النظرة على الاقل ولم ترغب اي من هـذه الـدول في تفتيـت دول الشرق الاوسط بأن تظهر على الخريطة الجغرافية لهذه المنطقة دولة كورديـة موحـدة مـستقلة، حيـث ان الاضطرابات غير المنقطعة في كوردستان كانت تخلـق المـبررات للتـدخل الاجـنبي[٧٧]. ولهـذا فـإن دول الشرق الاوسط، بعدما اخمدت مواقد المقاومة الكوردية سـارعت الى صـياغة سياسـة مـشتركة في سياستها الكوردية. مطبقة في ظلها القواعد القانونية العالمية المطابقة.

---

[٧٧] الكاتب الفرنسي لياكوست، اكد بدون الاستناد تماماً الى وثائق: ان الكورد هم اول من استخدمتهم موسكو لتمزيق تركيا والعراق اذا كان ذلك ممكناً، ان السوفييتيين يؤيدون تلك القوى التي "بامكانها استنهاض الحركة القومية الكوردية"، على الرغم من انه اورد فيما بعد حقائق تتحدث عن ان الانكليز والفرنسيين بالذات قد مارسوا هذا العمل في السنوات الاولى من بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى. (لوكست رايموند، روسيا السوفيتية والمسألة الشرقية، التحضر في ايران، باريس، ١٩٤٦، ص٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤).

لقد كانت هذه القضية قضية صعبة تتطلب سنوات عديدة. فمن المعروف ان دول الشرق الاوسط التي تدخل ضمنها كوردستان تختلف عن بعضها البعض بحسب مقاييس عديدة، وهي ذات انظمة عالمية متبيكنة (ليس فقط من الناحية العملية بل ومن الناحية الحقوقية) ومصالح مختلفة واقتصادات غير متشابهة ومصادر عسكرية سياسية، وباختصار فهي ذات وزن مختلف في العلاقات المتبادلة بين بعضها البعض ومع العالم الخارجي. ومن الطبيعي ان لديها اختلافات في تعاملها مع المسألة الكوردية وغيرها من المسائل التي تمثل مصالح متبادلة بالنسبة لها.

وبالنسبة الى تركيا فإن سياستها كلها تجاه المسألة الكوردية ادت بها الى ان تظل محتفظة باساليب القمع والمنع، بدون مساس، وذلك لعمل كل ما لايعطي الامكانية لأي ظهور من اي نوع للكوردياتية سواء في ميادين السياسة او الثقافة. وفي ايران فإن السياسة القومية لنظام رضا شاه، وبمعاونة عامة من قبل دول عظمى والاتجاه الشوفيني، فإن الممارسة المباشرة لهذه السياسة ازاء السكان الكورد كانت غير ممكنة. وان جهود الحكومة كانت متجهة نحو الحركة الكوردية من اجل توجيهها، قدر الامكان، نحو مجرى التأيرن العام. وفي ظل هذا الوضع فقد اعطوا للكورد بعض الامكانيات على شكل جرعات للتعبير عن ذاتهم القومية. وفي العراق سمحوا للكورد بعيش هادئ في اماكن سكنهم الدائمة تحت رقابة صارمة من قبل الادارة البغدادية والقيادة العسكرية البريطانية. وسمحوا لهم بتسهيلات غير كبيرة في مجال التعليم في المدارس الابتدائية وفي الثقافة. وفي نفس الوقت اجريت محاولات لاجتذاب الشخصيات الكوردية المرموقة نحو جانب الحكومة والبلاط الملكي. وعلى مثل هذه السياسة سارت الادارة الاستعمارية الفرنسية في سوريا التي سعت الى تدجين الزعماء الكورد وعزل القبائل في المناطق الشمالية من البلاد عن اخوانهم في تركيا. وفي ظل جميع هذه الممارسات السياسية المتنوعة في مختلف اجزاء كوردستان، فقد كان عندهم موقف مشترك واحد امام الكورد والحركة الكوردية هو موقف معادٍ اكيد نحو القومية الكوردية ونحو فكرتها المحورية المتمثلة بحق تقرير المصير القومي بأى شكل من الاشكال، وخاصة العداء لفكرة اقامة كوردستان موحدة. وعلى هذا الاساس فإن انقرة وطهران وبغداد سرعان ما وجدت بينها لغة مشتركة.

لقد قيل مراراً عن وجود اتصالات بين تركيا وايران والعراق في حال توتر الاوضاع على الحدود التي تفصل خطوطها، بنفس الوقت، بين الاجزاء الاثنية التابعة لهذه البلدان من كوردستان، وهي الاوضاع التي تظهر فيها التوترات من جراء الانتفاضات الكوردية وما تتمخض عنها من صراعات (اجتياز الحدود من قبل فصائل الثوار المسلحة المنسحبين من الملاحقات او الراغبين بتقديم المساعدة الى اخوانهم، او من قبل الهاربين وغيرهم). ان سوريا لم تشترك في هذه الاتصالات لأنها لم تكن آنذاك دولة مستقلة، فكانت تمثلها فرنسا على المسرح العالمي. اما العراق فقد كان يتصرف بمعرفة بريطانيا العظمى وتحت اشرافها. وكان قد تم التوصل الى معاهدات ثنائية وعقدت اتفاقيات خاصة. وسارت الامور نحو التوصل الى تشكيل نظام معاهدة اقليمية هي تلك التي أدت الى تشكيل حلف سعد آباد في الثامن من تموز/ يوليو عام ١٩٣٧ بين تركيا وايران والعراق وافغانستان. وان تاريخ هذا الحلف قد بحث مفصلاً في المؤلفات ومن بينها مؤلفات روسية[٧٨]. والخلاصة اللاحقة مكرسة بالاساس "للتكوين الكوردي" في التحضير وعقد هذا الحلف الذي حظي باهتمام غير كافٍ.

ان مساعي هذه البلدان بحد ذاتها، بلدان "المقصورة الشمالية" في غرب آسيا بلدان (الشرقين الاوسط والادنى) نحو بناء نظام للامن الجماعي، كانت في زمن مشهود، نجم عن مرحلة جيوسياسية واقعية جديدة، هذه التي هي قيد الدراسة. فإن تركيا وايران وافغانستان التي كانت في السابق شبه مستعمرة، حصلت بعد الحرب العالمية الاولى على سيادتها الكاملة، واستوعبت اشد الاخطار أذى عليها (سواء الواقعية منها او المشكوك بها) من اي هجوم على هذه السيادة، ولاسيما من جانب اولئك الذين كانوا يستعبدونها سابقاً بالدرجة الاولى. اما مثل هذا الخطر فلايجوز استبعاده ان يأتي من تلك الدول، وبضمنها ما يتعلق بالمخططات العدوانية والنشاطات المتخذة في السنوات الثلاثينيات التي سبقت التهديدات، من قبل "المحور" الفاشستي. ومن الممكن ان قادة بلدان الشرق الاوسط، تقديراً منهم لنوع من

---

[٧٨] انظر: تاراسوف ب. ك.، حلف سعد آباد، "العلاقات العالمية في الوقت الراهن" مقالة (جامعة الاورال الحكومية باسم أ. م. فوركي. دراسة كتابات، العدد ٦٣، السلسلة التأريخية، الاصدار ٦، سفير دلوفسك، ١٩٦٨، ص٤٧– ٦٨(" كوزمين ف. أ.، التحضير والتوقيع على حلف سعد آباد. الصفحات التأريخية في العلاقات العالمية في الشرق الاوسط والادنى. يكاتيرينبورغ، ١٩٩٢.

الاجماع غير المتكامل، حاولوا تقليد مثال "الديمقراطيات" الغربية التي اقامت انذاك (كما اتضح بطلانه فيما بعد) نظام اتفاقيات عالمية حول ضمان أمنها وأمن المنطقة، وحول درء الحرب (الحلف الجماعي، اي حلف بريان، "الحلف الصغير" "حلف البلقان"). كان هكذا هو النهج السياسي لانقرة وطهران وكابل ومن ثم بغداد منذ بداية عقد الثلاثينيات (مع حصول العراق على استقلاله الشكلي).

ولوجود اساس مشترك لتقارب هذه البلدان المذكورة ولتنسيق سياستها الخارجية، فمن البديهي ان تهتم بمصالحها، كل على حدة، حيث من الممكن ان لكل بلد من بلدانها اتجاهاته الخاصة به. فمثلاً ان افغانستان وايران، كان يشغلهما الموقف في المنطقة التي تقطنها قبائل البشتون، وكذلك في بلوجستان في غرب الهند البريطانية وفي آسيا الوسطى السوفييتية، وذلك في مرحلة الحركة البسمتية التي كانت موجودة هناك. وكان الوضع في منطقة ما وراء القفقاس يشغل بال تركيا وايران، اما العراق فهو مهتم بالعلاقات مع الامارات على الخليج الفارسي ومع العربية السعودية وغيرها من بلدان الشرق العربية. ولكن الى جانب العوامل الجيوسياسية كانت هناك عوامل سياسية داخلية، تحفز تركيا وايران والعراق على الالتقاء مع بعضهم البعض. واول ما يتبادر الى الذهن عندها وجوب احتواء نهوض الحركة القومية في المناطق الموزعة ما بينها من كوردستان المجزأة والتهديدات التي تشكلها على وحدة هذه الدول. ولهذا السبب فإن النزعة نحو التقارب ما بين هذه البلدان تجد دعماً خفياً لها من جانب انكلترا التي هي العازف الاول على كمنجة الشرق الاوسط، والساعية فوق ذلك الى اقامة حاجز بوجه تغلغل ايطاليا والمانيا الى هذه المنطقة. وكانت فرنسا في صف لندن بهذه الاجراءات طالما انها كانت متوجسة خيفة من تحركات عدوانية للمحور، وعلى ايطاليا بالدرجة الاولى، نحو منطقة شرقي البحر المتوسط.

وهكذا كانت المسألة الكوردية بالتأكيد واحداً من عوامل تشكيل الحلف في الشرق الاوسط للدول المستقلة فيه، مع العلم ان اهميته لايمكن ان تكون بعيدة عن اي عضو فيه، ماعدا افغانستان، لأن هذا امر مفهوم. ان تجربة العديد من الانتفاضات الكوردية اظهرت انه على الرغم من الطبيعة المحلية لبعض التحركات وعدم تزامنها، فهي كقاعدة، قد اثارت اصداء واسعة في كوردستان كلها، وحفزت على ظهور اشكال جديدة من مظاهر استياء السكان

الكورد من اوضاعهم. وكانت الدوائر الحاكمة في تركيا وايران والعراق مستعدة لتأسيس قاعدة موحدة معادية للكورد.

كانت فكرة عقد حلف متعدد الاطراف لدول الشرق الاوسط لم تظهر مصادفة، بل انها كانت قد بدأت مناقشتها بصورة نشيطة منذ نهاية عقد العشرينيات، عندما اقتربت الحركة القومية الكوردية من أوج صعودها. والتصريحات الاولى عن هذا الحلف ظهرت في اثناء الزيارة التي قام بها ملك افغانستان أمان الله الى تركيا وايران في صيف عام ١٩٢٨، وجرى تعزيزها باقوال مبالغ فيها في اثناء الاتصالات الدبلوماسية التي تبعت الزيارة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من تلك السنة نفسها، اقترحت تركيا على العراق عقد اتفاقية صداقة. وكان البحاثة المعاصر بشأن هذه المسألة ف.أ. كوزمين قد اشار بحق الى ان "...الصراع مع الحركة التحررية للقبائل الكوردية كشف عن الاهداف العامة والمصالح المشتركة لتركيا وايران والعراق". وان المعاهدة الانكليزية العراقية في عام ١٩٣٠ التي جعلت من العراق كياناً يتحمل شكلياً المسؤولية القانونية العالمية، قد جعلت تركيا تقترب اكثر نحو بغداد ولاسيما على هذا الاساس[٧٩].

وفي نفس الوقت فقد تعززت العلاقات بين تركيا وايران. واهم خطوة في هذا المجال كانت قد تمثلت بالتنويه باتفاقية عام ١٩٣٢ حول تبادل الاراضي بين الطرفين، وهي اتفاقية يمكن اعتبارها، بنفس الوقت، مؤامرة ضد الكورد وتسهل المقاومة ضد الحركة الكوردية[٨٠]. وفي نفس هذا الوقت دارت محادثات حول مشروع مد سكة حديد تركية ايرانية ينص على اقامة طريق قطار من ايران الى البحر الاسود، فضلاً عن مجموعة محادثات اخرى حول اتفاقيات اقتصادية كان العراق طرفاً فيها. وفي لندن نظروا الى كل هذا نظرة ارتياح. وتكررت اتصالات متنوعة بين العراق وايران وخاصة حول ما يتعلق بتشديد الرقابة على الحدود.[٨١]

وبهذه الصورة فإن المسألة الكوردية كانت دائماً (بصورة واضحة او خفية) تحت نظر الاطراف ذات المصلحة، وذلك في المرحلة التمهيدية من الاتصالات والمباحثات بين دول الشرق

---

[٧٩] كوزمين ف. أ ، ص٣٥.

[٨٠] "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١٢٠٥، حزيران/ يونيو ١٩٣٤، ص٤٧٧.

[٨١] نفس المصدر السابق. العدد ١٢٠٨، تموز/ يوليو ١٩٣٤، ص٥٤٦" العدد ١٢٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٥/ ١٩٣٤، ص٨٩٩.

الاوسط حول عقد حلف اقليمي. وهذا هو ما كان قد حدث في منتصف عقد الثلاثينيات عندما اقتربت المباحثات من مرحلة الاختتام على ضوء تجاوز الكثير من العقبات.

واعتبرت حدثاً هاماً الزيارة الدولية التي قام بها رضا شاه الى تركيا في صيف عام ١٩٣٤. وكانت تلك الزيارة خطوة دورية في التقريب ما بين كلتا الدولتين من بعضهما وقد اعطت تلك الزيارة نتيجة محددة واحدة. فإن كلتا الحكومتين اتفقتا على جعل حدودهما غير قابلة للاختراق من قبل قطاع الطرق الكورد الذين يبحثون عن ملاذ في الدول المجاورة[٨٢]. ومن بعد ذلك تتابعت عمليات قوات الحدود التركية ضد بعض الفصائل الكوردية التي انتقلت بمحاذاة الحدود التركية الايرانية، ورافقت هذه العمليات غارات جوية بالقنابل على القرى مع سكانها المشردين[٨٣]. وقامت القوات المسلحة التركية بمثل هذه العمليات على الحدود السورية، بينما قامت القوات العراقية بمثل هذه العمليات وبتأييد من الانكليز على الحدود التركية.[٨٤]

وعلى العموم فإن انكلترا، اذا كانت تنظر من قبل، نظرة ارتياب الى مشروع اعداد هذا الحلف (الى حد ما من حيث الدعوة المقترحة في وقت ما للاتحاد السوفييتي للدخول في هذا الحلف) فإن لندن "...نظرت نظرة ارتياح"[٨٥] الى المباحثات حول عقده، وهي المباحثات التي جرت بلاشك تحت علمها، عندما اجراها وزير خارجية العراق نوري السعيد في انقرة. واسباب هذا الارتياح هي التالية: اولاً، قد اتضح الموقف السلبي من قبل الاتحاد السوفييتي من هذا الحلف[٨٦]. وثانياً، العدوان الايطالي على اثيوبيا قد هدد المصالح الانكليزية

---

[٨٢] هسرتيان م. أ. ، اكراد تركيا في العصر الحديث، ص١٨٤" أغايف س. ل.، ايران: السياسة الخارجية ومشاكل الاستقلال، ص٢٨٦.

[٨٣] رامبو، لوسيان، الكورد والحق. ص٣٧٨" "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١٢٧٦، ٣١ تشرين الاول/ اكتوبر، عام ١٩٣٥، ص٥٤٦" العدد ١٣٥٣، ٢٩ نيسان/ ابريل عام ١٩٣٧، ص٦٢٩.

[٨٤] "الشرق الاوسط والهند"، العدد ١٣٥٣، ٢٩ نيسان / ابريل عام ١٩٣٧، ص٦٢٩.

[٨٥] المصدر نفسه، العدد ١٣٢٦، ١٥ تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٣٥، ص٥٣٠.

[٨٦] كما يتضح هذا من خلال رسالة م. م. ليتفينوف الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي البلشفي، في ٣ آب/ اغسطس ١٩٣٤ (وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، المجلد ٢٧، موسكو،١٩٧١، ص٨١٢) الذي يتضمن تعليلاً لموقف الحكومة السوفييتية هذا. انظر ايضاً: العدد٢٨٨، ص٥٢٥— ٥٢٦. من السفير السوفييتي المطلق الصلاحية في ايران س. ك. باستوخوف الى ليتفينوف، ٣١/ ٧/ ١٩٣٤.

(والفرنسية طبعاً) في البحر المتوسط الامر الذي زاد من قيمة اهمية حلف الشرق الاوسط بالنسبة "للديمقراطيات" الغربية. وثالثاً، الخمود الوقتي في الحركة الكوردية خفف عن لندن العمل بالوان مختلفة من الحملات الدبلوماسية في المنطقة.

في اليوم الثاني من تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٣٥ وقعت ايران وتركيا والعراق بالاحرف الاولى في جنيف على مشروع معاهدة "حول الصداقة والحياد" وبعد شهر من ذلك انضمت اليها افغانستان. الا ان قضية هذه المعاهدة ما تزال لم تصل الى مرحلة الابرام. وعلى الرغم من ان تسوية الخلافات الرئيسية ما بين الاطراف قد تمت بالاساس، وان تأييد انكلترا كان مضموناً، وان فرنسا بصفتها الحليف الوحيد لانكلترا الذي له وزنه في اوربا لايمكن ان تشكل عقبة، وان الاتحاد السوفييتي وقف موقف الارتياب من المعاهدة الا انه انتحى جانباً، وان المانيا، املاً منها في توطيد نفوذها بمنطقة الشرق الاوسط كان سيبدو جالباً للرضى، اما بالنسبة لايطاليا واعتراضاتها فقد كان يمكن غض النظر عنها، رغم هذا كله، فإن حالة التوتر العام في العلاقات العالمية في العالم قد اثرت على المواقف السياسية الدبلوماسية في غرب اسيا وجعلت من الحملات والمشاريع امراً موجعاً وغير وطيد. وكان ينبغي اجتياز عدة عقبات في طريق الانجاز الكامل لحلف الشرق الاوسط.

فقد بقيت دون حل حتى الاخير الخلافات القديمة زمنياً ما بين نفس المشاركين في عضوية الحلف. وهي خلافات لها مساس مثلاً بنظام الحدود التركية الايرانية. وفي شهر نيسان/ ابريل فقط عام ١٩٣٧ قام وفد تركي بالتوقيع في طهران على عدد من الاتفاقيات ومنها: اتفاقية حول ضمان الامن في منطقة الحدود لتسوية الصراعات الحدودية. وهذه الاتفاقية موجهة بصورة مباشرة "ضد الحركة التحررية القومية الكوردية"، واتفاقية حول الادارة الجمركية، وحول التعاون القانوني والاتصالات التلغرافية والتليفونية واتفاقية حول تعريفة النقل[(٨٧)]. وفي حزيران/ يونيو من نفس ذلك العام قامت بزيارة الى بغداد بعثة من وزارة الخارجية التركية ازالت بعض الخلافات بين هذين البلدين. وفي ٢٩ حزيران/ يونيو تم التوقيع بالاحرف الاولى، ومن ثم، في الرابع من تموز/ يوليو وقعت اتفاقية ايرانية عراقية حول التحديد النهائي للحدود في شط العرب[(٨٨)]. وبذلك كان قد تم تلافي واحدة من العقبات الرئيسية (وكما

---

(٨٧) تاراسوف ب. ك.، حلف سعد آباد، ص٥٦.

(٨٨) المصدر نفسه، ص٥٨" كوزمين ف. أ. ، التحضير لحلف سعد آباد وعقده عام ١٩٣٧، ص١٧٨.

ظهر فيما بعد انه حل وقتي) في طريق التقارب ما بين البلدين. فمن المعروف ان ايران بعد بضعة شهور من ذلك وضعت شرطاً لابد من تحقيقه للتوقيع على الحلف هو تسوية الخلافات مع العراق حول هذه المسألة[٨٩].

اما العراق فقد اعتبره شركاؤه، كما يبدو، اقل شريك يعول عليه في مشروع الحلف الرباعي وذلك لتعلق سياسته الخارجية بانكلترا. وعلى حد تعبير الممثل الدبلوماسي السوفييتي في طهران، فإن سفير افغانستان احمد خان "فقد الأمل بعقد الحلف للدول الاربع، طالما كانت انكلترا على الضد من ذلك، (وهذا احتمال)، اما العراق فلا يعتبر عنصراً فعالاً مستقلاً في السياسة الخارجية. وعبر السفير عن رأيه بأنه كان من الافضل بأن يوجد "حلف حقيقي" مكون من تركيا وايران وافغانستان ينص على التبادل الالزامي للمساعدة[٩٠]. واستثقلت بغداد من جهتها على نفسها هذه السمعة وسعت بصورة خاصة بعد استيلاء القوميين العسكريين على السلطة، الى تعزيز مواقعها الدولية عالمياً، وبالدرجة الاولى في الشرق العربي. فقد تم عقد معاهدات مع العربية السعودية (وذلك في نيسان/ ابريل عام ١٩٣٦ قبل انقلاب بكر صدقي)، وبعد ذلك مع اليمن واتفاقيات مع البلدان العربية الاخرى. وكان الانكليز، على الرغم من عدم استواء علاقاتهم مع بغداد قد شجعوا العراق على التقارب مع جيرانه الشماليين مخصصين له دور "الحصان الثالث" الذي عقدوا الأمل على المساعدة التي يقدمها لهم في اقامة اشرافهم الصامت على تشكيل هذا الحلف[٩١].

بهذه الصورة، وبعد التوقيع على الحلف بالاحرف الاولى، فإن الخلافات بين اعضائه التي كانت تعرقل التوقيع عليه قد تم تجاوزها جزئياً (بمساهمة جزئية من الانكليز). وما اكثر ظرافة ما عبرت عنه مجلة "نير ايست اندانديا" عندما قالت "كان يمكن ان تكون هناك مبالغة في التفكير" لو قلنا ان الشكوك قد اختفت بين اعضاء الحلف، الا انه "يوجد خط دائماً لأن

---

[٨٩] ارشيف السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، المجلد ١٩، موسكو، ١٩٧٤، العدد ٣١٠، ص٤٨٣، حديث مسجل للسفير المطلق الصلاحية للاتحاد السوفييتي في ايران أ. س. تشيرنيخ مع سامي وزير خارجية ايران في ١٣/ ١٠/ ١٩٣٦.

[٩٠] المصدر نفسه، العدد ٢٥٢، ص٤٠٨، حديث مسجل في ٢٦/ ٨/ ١٩٣٦.

[٩١] انظر: دآغايف س. ل.، ايران: السياسة الخارجية ومشاكل الاستقلال، ص٢٩١– ٢٩٢.

تستطيع العلاقات الصحيحة ان تتطور تطوراً حميمياً حقيقياً"[92] ومن ثم، بعدما تحقق التوقيع على الحلف فإن المجلة تلك نفسها أكدت، ان التخلي عن نزاعات الحدود بين العراق وايران التي كانت تعرقل التوقيع على الحلف كان اكثر اهمية من الحلف الرباعي نفسه[93]. ومع الأخذ بنظر الاعتبار ان ايران قد تنازلت، وان النزاع قد وجد الحل لصالح العراق، فقد كان من الواضح ان هذا ما كان سيتحقق هنا (بدو يد لندن). ومن المؤكد ان وحدة كاملة في الرأي انعسكت في نص المعاهدة حول المسألة الكوردية قد سيطرت على العلاقات ما بين تركيا والعراق وايران.

والصعوبات الاخرى نحو توقيع الحلف كانت منابعها خارجية، حيث انها جاءت من العلاقات المتبادلة لدول الشرق الاوسط مع الغرب. فإن المؤتمر الذي انعقد بشأن مضايق البحر الاسود في مونتريو بسويسرا خلال شهري حزيران/ يونيو– تموز/ يوليو عام ١٩٣٦ والذي صاغ اتفاقية جديدة حول نظام استخدام هذه المضايق في العشرين من تموز/ يوليو، كانت قد حققت بمساعدة بريطانيا العظمى فوائد كبيرة لتركيا التي صارت السيد الفعلي لمضيقي البسفور والدردنيل[94]، ولهذا السبب بالذات فإن هذه الاتفاقية اثارت القلق لدى الموقعين عليها من الدول غير المطلة على البحر الاسود. ان حصول تركيا على قوة اكبر، بتأييد من انكلترا، كان يهدد بعودة الهيمنة التركية في المنطقة، وهو ما اثار التوجس منها لدى دول الشرق الاوسط المتحالفة، ولم يكن امراً سهلاً تبديد المخاوف، لاسيما وان الاتراك بالذات قاموا باشارات تثير الشكوك. وقد اشارت الى هذا، النزعة الانتقامية التي بدأت تظهر، كما يقال، في السياسة الخارجية التركية وتتكرر في الدعاية. واشتدت المطالبة بالاسكندرونة والدعوات لاعادة الموصل الى تركيا (وصدحت هذه المطالبات على المستوى الرسمي، وكمثل على ذلك ظهورها على لسان السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية نعمان مينيمينجيو غلو)[95] ، وهو ما اثار القلق في سوريا والعراق.

---

[92] "الشرق الاوسط والهند" العدد ١٣٦١، ٢٤ حزيران/ يونيو عام ١٩٣٧، ص٨٩٥.

[93] المصدر نفسه، العدد ١٣٦٤، ١٥ تموز/ يوليو عام ١٩٣٧، ص٧٥.

[94] ميللير أ. ف. تحقيقات صحفية عن احدث تاريخ لتركيا، ص١٧٣– ١٨٣" بوتسخفاريا ب. م.، تركيا بين حربين عالميتين. تحقيقات عن السياسة الخارجية، ص١٣٢– ١٥٥.

[95] تاراسوف ب. ك.، حلف سعد آباد، ص٥١– ٥٢.

وهكذا سارت الحركة متعثرة بصعوبة منذ التوقيع بالاحرف الاولى على الحلف حتى التوقيع النهائي عليه، الا انه في نهاية المطاف، فإن الاتجاه نحو التوحد بوجه التهديد بالخطر الخارجي هو الذي سيطر عليها. ففي يوم ٨ تموز/ يوليو من عام ١٩٣٧ جرى في قصر سعد آباد لشاه ايران في طهران اجتماع لقادة السياسة الخارجية لكل من ايران وتركيا والعراق وافغانستان وقعوا خلاله "معاهدة عدم اعتداء" التي عرفت باسم حلف سعد آباد او حلف الشرق الاوسط[٩٦]. وبعد التوقيع مباشرة كانت قد شكلت منظمة اقليمية هي مجلس حلف الشرق الاوسط.

ان حلف الشرق الاوسط الذي ظهر على ابواب الحرب العالمية الثانية لم يلحق عملياً في ان يلعب اي دور سياسي. فإن خطر الحرب قد قوض جميع العقد الدبلوماسية الموجودة ما قبل الحرب. وقد تعرض حلف الشرق الاوسط الى نفس المصير الذي طال جميع الاحلاف الحربية والاتفاقيات وجميع الهياكل المحفوظة في الارشيف التأريخي التي ظهر انها عاجزة حرفياً عن تلافي خراب اوربا.

وصار واضحاً حتى الصيف الاخير ما قبل الحرب في عام ١٩٣٩، ان الاسبقيات بالنسبة الى تركيا مثلا كانت تعطيها الى انكلترا وفرنسا وليس الى شركائها في حلف سعد آباد. وكان القائم المؤقت للاتحاد السوفييتي بالاعمال في ايران، ن. أ. كارتاشيف قد كتب الى ف.م. مولوتوف في ٢٧ آب/ اغسطس عام ١٩٣٧: "ان هنا لايتسترون على الانزعاج من تركيا لالتحاقها بالمعسكر الانكلو فرنسي. ويدرك الايرانيون ان ميثاق سعد آباد الذي يعتبر محور السياسة الخارجية الايرانية، قد اضاع هدفه منذ انتقال تركيا الى المعسكر الانكليزي"[٩٧]. وحاول الانكليز منذ بداية الحرب بعث الحياة في حلف سعد آباد واجتذاب تركيا الى جانبها بصفة حليف لها، الا ان المحاولة لم تنجح. "...بالحاح من الانكليز على سراج اوغلو [وزير خارجية تركيا– المؤلف] عمل هذا من اجل ان تضاف الى حلف سعد آباد اتفاقية عسكرية خاصة تفرض على الافغانيين والايرانيين بدون الحاجة لذكر العراقيين [ومن البديهي الاتراك ايضاً– المؤلف] ان يقفوا عند الضرورة الى جانب الحلف الانكلو فرنسي". الا ان رئيس اركان الجيش التركي المارشال فوزي چاقماق وقف على

---

[٩٦] ابرام النص باللغة الانكليزية من قبل جميع الاطراف في نهاية حزيران/ يونيو عام ١٩٣٨، لنظر: هوريوتيز، غ. س.، "دبلوماسي في الشرقين الادنى والاوسط، الجزء٢، العدد ٦٣، ص٢١٤– ٢١٦. للتفاصيل المعروضة انظر: في الاعمال المشار اليها لكل من تاراسوف وكوزمين.

[٩٧] ارشيف السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، المجلد ٢٢، العدد ٣٠٥، ص٦٦٢.

الضد من ذلك كما فعل الايرانيون تماماً[٩٨]. وهكذا لم يتحقق استخدام حلف الشرق الاوسط لما يخدم مصالح الحلف الانكلو فرنسي.

فهل هذا يعني ان ميثاق سعد آباد كان تماماً وثيقة بلا مضمون، وبياناً فريداً من نوعه عن نوايا فارغة من اي نوع من الافاق العملية؟ اظن هذا ليس كذلك. فإن ما يستدعي الانتباه، خاصيتان مهمتان لهذا المخلوق الذي انجبته دبلوماسية الشرق الاوسط في مرحلة ما قبل الحرب.

اولاً، اشتهار حقيقة ظهوره نفسها الى النور. فهو قد كان اول اتحاد سياسي خارجي متعدد الاطراف، ومعترف به، من قبل عصبة الأمم لدول مستقلة في الشرق، في حقبة الازمة، وبداية سقوط النظام الاستعماري. ولهذا فليس من المصادفة انهم كثيراً ما كانوا يدعونه "الحلف الاسيوي". وكان ذلك علامة على ان جزءاً من القارة بدأ يخرج الى طريق مستقل في حياته الدولية. ولندع ان هذا المخرج كان جزئياً بدافع وتأييد من الغرب، فإنه عدا ذلك كان على وجه العموم قليل النجاح لاسباب موضوعية كاملة، الا ان هذا المخرج مهد بداية للعمليات التي صارت الآن في وقتنا الراهن تحمل ثماراً محسوسة كاملة. ان حلف سعد آباد فتح صفحة جديدة في تاريخ القرن العشرين: "هي السياسة الخارجية والدبلوماسية لدول القارة الاسيوية التي تحررت من السيطرة الاستعمارية".

ثانيا، ان هذا الحلف احتوى على نقطة واحدة، مهمة تقريباً بالنسبة لجميع اعضائه (عدا افغانستان) وهي التي تحتفظ بمغزاها حتى الآن، ان لم يكن ذلك قانونياً فعملياً. وهذه النقطة كانت ضمن المادة (٧) التي تقول: "ان كل واحد من الاطراف السامية المتعاهدة، يجب عليه عدم السماح بأن تتشكل او تعمل في مجال الحدود المشتركة، للعصابات والاتحادات والتنظيمات الساعية الى الاطاحة بالمؤسسات القائمة وخرق النظام او الامن على الحدود، او على اي اراضٍ اخرى للاطراف الاخرى او لتغيير النظام الدستوري لمثل هذه البلدان[٩٩].

واتفقت اراء جميع المعلقين على معاهدة سعد آباد، بأن هذه المادة تعني الكورد قبل كل شيء ولاتعني احداً سواهم (باستثناء، كما يبدو، لمجموعات صغيرة من اللاجئين

---

[٩٨] المصدر نفسه، المجلد ٢٢، العدد ٨٤١، ص٣٧٩، من السفير السوفييتي المطلق الصلاحية في تركيا ف. تيرينتيف الى ستالين ومولوتوف وفوروشيلوف في ٧/ ١٢/ ١٩٣٩.

[٩٩] هوريويتز غ. س.، دبلوماسي في الشرقين الادنى والاوسط، ص٢١٥.

السياسيين). وكتبت جريدة "التايمس" في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٧: "الحلف الأسيوي ... يجب ان يحول دون كل ما من شأنه ان يجعل المسألة الكوردية سبباً للنزاع بين تركيا وايران والعراق التي يعيش فيها السكان الكورد والتي يوجد لديها عدم ارتياح من هؤلاء الجبليين المضطربين"[١٠٠] وان حلف سعد آباد هو رد على "التهديد الكوردي" بحسب تأكيد لياكوست[١٠١]. وكتب غيفين الكاتب الاجتماعي الانكليزي المتعاطف مع القضية الكوردية ان هذا الحلف كان موجهاً مباشرة ضد الحركة الكوردية[١٠٢]. ومع مثل هذا التقييم كان الكتاب الروس متفقين الذين كانوا عاكفين بشكل خاص على البحث في هذه المشكلة[١٠٣].

وهكذا فإن البند السابع من معاهدة سعد آباد بالذات كان مكرساً بالتحديد لمسألة الشرق الاوسط ذات الاهمية الحيوية لثلاثة من البلدان الاربعة الاعضاء في الحلف، وهو البند المكرس فطرياً فقط لهذا الاقليم وهذا هو سبب ضعف التعرض لنشاطه السياسي عالمياً واوربياً. ولهذا فاذا كانت بقية البنود في هذا الحلف مبتذلة بهذا الشكل الكبير من حيث مضمونها بالنسبة لمثل هذا النوع من الوثائق الدبلوماسية (الامتناع عن العدوان وانتهاك الحدود والتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وغير ذلك) واضاعتها لمضمونها العملي مع تغير الظروف الخارجية، كما حصل هذا فعلاً في الحرب العالمية الجديدة التي كانت قد انفجرت سريعاً، فإن البند٧ من الحلف كان على العكس من ذلك، فإنه لم يظهر عليه القدم مطلقاً وحافظ على فعاليته. ولهذا فلا ينبغي الموافقة مع ما قاله لوسان رامبو مؤكداً ان احداث الحرب العالمية الثانية قد افرغت حلف سعد آباد من توجهه المعادي للكورد[١٠٤].

---

[١٠٠] تاراسوف ب. ك.، حلف سعد آباد، ص٥٩.

[١٠١] لاكوست ر.، روسيا السوفييتية والمسألة الشرقية، ص٢٠٤.

[١٠٢] جابان س. س.، كوردستان الوطن المجزأ في الشرق الاوسط، ص٣٥– ٣٦.

[١٠٣] انظر: المؤلفات المذكورة للكاتب س. ل. آغايف (ص٢٩٦) والكاتب ف. أ. كوزمين (ص١٨٣– ١٨٤) والكاتب ب. ك. تاراسوف. وقد كتب هذا الاخير عن المادة ٧ من الحلف: "مما لاشك فيه ان العمليات المتفق عليها من قبل تركيا وايران والعراق ضد الكورد قد جعلت النضال عسيراً جداً على الكورد (ص٥٩).

[١٠٤] رامبو، لوسيان، الكورد والحق. ص١٢٣.

ان الاتفاق حول العمل المشترك المعادي للحركة القومية الكوردية، كان من حيث الجوهر، النتيجة العملية الوحيدة الواعدة (من حيث فكرة الرغبة في اطالة عمرها) لحلف سعد آباد. وهذا الحلف كان قد استند الى تجربة الصراع التي تراكمت عبر وقت طويل ضد الثوار الكورد في المناطق المحاذية للحدود، وخدم مصالح الطغم الحاكمة في تركيا وايران والعراق التي لاتقبل المهادنة مع اي نوع من الوان الظواهر القومية الكوردية. وكانت متضامنة بصورة عملية مع هذه الدول كل من انكلترا وفرنسا اللتين كانتا تأملان بالحفاظ على مواقعهما في العراق وسوريا.

وهكذا فإنهم لم ينفذوا مهمتهم الرسمية في تشكيل منطقة امن جماعي في غرب آسيا وفي العمل من اجل تركيا وايران والعراق وافغانستان لصنع حلف الشرق الاوسط العابر الذي اقامته بما يتفق مع نهج السياسة الخارجية لميثاق سعد آباد. ولكن هذه الدول افلحت بشيء اخر، فإنها استبدلت الاتفاقيات الثنائية الخاصة في الصراع مع الاضطرابات الكوردية بمؤامرة مشتركة ثلاثية الاطراف ضد الكورد وصعدوا بها ليس فقط الى المستوى الاقليمي بل والى المستوى العالمي. وبهذه الصورة دخل حلف سعد آباد في التأريخ.

الفصل الخامس

المسألة الكوردية

خلال الحرب العالمية الثانية

لم تلعب المسألة الكوردية دوراً مستقلاً في الحرب العالمية الاولى ولا في الثانية. فقد كانت هذه المشكلة اقليمية وليست عالمية، وكانت رهينة بالدرجة الاولى للحالة في اقليمها، اي بالشرق الاوسط. ولكن وضعها الجيوسياسي في اعوام ١٩٣٩– ١٩٤٥ قد اختلف جذرياً عن ذلك الوضع الذي كانت عليه في سنوات حرب ١٩١٤– ١٩١٨.

ففي هذه المرة لم تحدث على اراضي غربي آسيا عمليات عسكرية مهمة اذا ما صرفنا النظر عن حرب انكلترا ضد العراق التي استغرقت ثلاثين يوماً وذلك في شهر ايار/ مايو عام ١٩٤١، التي انتهت باسقاط حكومة رشيد عالي الكيلاني[1] القومية الموالية لالمانيا، والحملة القصيرة الزمن للقوات الانكليزية مع قوات "فرنسا الحرة" صيف عام ١٩٤١ في سوريا ضد قوات الجنرال دينتس الفيشية[2]. ان كوارث الحرب قد تجاوزت بهذه الصورة الاساسية هذا الاقليم جانباً، ومن ضمنه منطقة كوردستان. وبوجود ارض كوردستان تحت رعاية جانب واحد هو جانب "الأمم المتحدة" المنتصرة في الحرب فإن الارض الكوردية نجت من تقسيم جديد او اعادة توزيع.

لكن هذا لايعني ان المسألة الكوردية صارت موجودة في مكان ما من خلفيات الاحداث المأساوية التي جرت في العالم خلال حقبة الحرب العالمية الثانية. فإن هذه المسألة، فضلاً

---

(1) ميرسكي غ. إي.، العراق في وقت مضطرب، ص١٥٦– ١٧٦.

(2) اوغانسيان ن. أو.، التعليم في الجمهورية السورية المستقلة. (١٩٣٩– ١٩٤٦)، موسكو، ص٣٩– ٤١.

عن انها كانت بالنسبة للكورد انفسهم كافية تمام الكفاية، فإنها لعبت، كما سنوضح ذلك لاحقاً، دوراً غير قليل في تاريخهم الحديث، ومارست تأثيراً كبيراً على الوضع العام في غرب آسيا. اما مسرح الشرق الاوسط نفسه، فقد احتل حالة الموقف الجغرافي الستراتيجي المسيطر بالنسبة للاطراف المتحاربة، باعتباره جبهة المؤخرة القريبة المهمة في العمليات الحربية الدائرة في جنوب روسيا وشمال افريقيا. ان الاضطرابات في كوردستان التي من الممكن ان تظهر من خلال حتمية تنشيط الحركات الكوردية في الوضع الحربي، كان من الممكن ان تتمخض عن عواقب جدية سواء بالنسبة للاتحاد السوفيتي أم بالنسبة لحلفائه. ولهذا فإن المسألة الكوردية، رغم ان النظرة اليها في ذلك الوقت كانت تعتبر مسألة ثانوية كما يقال، الا انها شغلت مكاناً لها في تاريخ الحرب العالمية الثانية.

كوردستان قبل
دخول الاتحاد السوفيتي في الحرب

ان الارض التي يعيش عليها الكورد في غرب آسيا، لايمكن الا ان تستلفت الانظار نحوها من قبل جميع البلدان ذات المصلحة المباشرة او غير المباشرة الداخلة في الصراع الحربي. فإن دول "المحور" الفاشستية كرست في خططها لتحقيق سيطرتها على العالم، دوراً مهماً للشرقين الادنى والاوسط (لغربي اسيا)، وذلك بعد الانتصارات المدوية للسلاح الالماني في اوربا الغربية وفي البلقان سنة ١٩٣٩- والنصف الاول من عام ١٩٤١. وقد كرست لهذا الاقليم ان يكون رأس جسر للتطوير اللاحق للعدوان الالماني الايطالي بإتجاه شمال شرقي افريقيا والجزء الجنوبي من الاتحاد السوفييتي، وكذلك لقطع خطوط المواصلات الامبراطورية التي تربط الامبراطورية البريطانية مع ممتلكاتها في المحيطين الهندي والهادئ وتحقيق الالتقاء الستراتيجي مع اليابان العضو الثالث في "الحلف المعادي للحلفاء". وفضلاً عن ذلك فإن الشرق الاوسط بينابيعه من النفط، باستطاعته ان يصبح بالنسبة الى "الرايخ الثالث" وحلفائه المجهز المحتمل للوقود السائل الضروري لمواصلة الحرب.

وبما ان هتلر وموسليني لايملكان في المنطقة حتى ولو قليلاً من الجذور الاقتصادية والعسكرية السياسية، فإنهما عقدا الأمل على التأييد من قبل ذلك الجناح من القوميين المحليين الذي كان يحمل شعوراً معادياً حاداً ضد انكلترا وفرنسا ويمارس اساليب نضال متطرفة. وكان في الشرق العربي من هؤلاء المتطرفين من ذوي العقيدة العربية الشاملة ورجال الدين المسلمين من امثال مفتي القدس، امين الحسيني الذي يحمل نزعة عداء وحشي لليهود مشابهة لنزعة النازيين. وان هتلر وموسليني لم يحرزا نجاحاً ملحوظاً في فلسطين وسوريا ولبنان. كما ان "المحور" كان أمله معقوداً في سوريا ولبنان على الجنرال دينتس بحكومة فيشي، الا ان هذا كان قد أندحر امام القوات الانكليزية الفرنسية. وفي العراق اغتصبت السلطة

في شهر نيسان/ ابريل عام ١٩٤٠ مجموعة من القوميين العسكريين برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وهي المجموعة التي استدارت استدارة حادة نحو تفجير الوضع مع انكلترا، والاقتراب من المانيا وايطاليا.

وهكذا خيمت على العراق، ومعه كذلك على كوردستان الجنوبية خطورة الانجرار الى فلك الحرب. وعلى الرغم من قلة المعلومات حول اتصالات الالمان والايطاليين مع الزعماء الكورد المحليين، وان هذا الخطر قد زال مؤقتاً بعد سنة من إعادة الهيمنة الانكليزية على العراق (وكذلك على سوريا ولبنان)، فإن أمن المناطق الكوردية في هذه البلدان لم يكن مضموناً مطلقاً. فإن برلين وروما كانتا قد أجلتا فقط رجوعهما الى هذه البلدان المذكورة الى ما بعد تنفيذ مهمتهما من المرحلة الاولى في خطة "بار باروسا".

اذا كانت الحملة الالمانية الايطالية على البلدان العربية في شرق المتوسط وعلى العراق موجهة ضد الانكليز قبل كل شيء (كانت فرنسا المندحرة قد اسقطت من الحساب)، فإن ايران كانت مثار اهتمام الستراتيجيين الالمان في برلين، وذلك ليس فقط من اجل الصناعة النفطية التي تديرها انكلترا في منطقة الخليج الفارسي، بل وكرأس جسر للحملات القادمة ضد الاتحاد السوفييتي. في المرحلة التمهيدية من نشاط وكالات الاستخبارات الالمانية (وكذلك الايطالية) فإن قسماً كبيراً منها ركزت نشاطها في ايران على العمليات التجسسية والتخريبية على الحدود السوفييتية في منطقة ما وراء القفقاس، وكذلك في الشمال الغربي من ايران حيث غالبية السكان هناك من الاذربيجانيين والكورد. وبهذه الصورة خيم على كوردستان ايران خطر ان تصبح رأس جسر للعدوان.

من حيث وجهة النظر الجغرافية السياسية فإن تركيا كانت بالطبع، أثمن حليف في الشرق الاوسط بالنسبة "للمحور". وبالنسبة لها فإنها لاتناسبها اساليب الضغط المباشر والعمليات التخريبية التي يهوى "الرايخ الثالث" ممارستها. وقد كانت تركيا حبة جوز عصية على الكسر. وكان ينبغي جرها نحو جانب الحلف الالماني الايطالي، استخدام وسائل اخرى، ودبلوماسية في اغلبها، باستخدام اهداف سياسية خارجية مشتركة ومصالح جغرافية ستراتيجية جامعة. وأحد هذه الاساليب، كان يجب ان يتم قبل اربعة ايام من هجوم المانيا على الاتحاد السوفييتي، عقد حلف تركي الماني "حول الصداقة وعدم الاعتداء". وكتب أ. ف. ميللر البحاثة المشهور في تاريخ

تركيا: "أن هذا الحلف بالنسبة لهتلر الذي يؤمن له جناح القوات الفاشستية في البلقان، كان الحلقة الاخيرة في الاستعدادات الحربية ضد الاتحاد السوفييتي. وهو بالنسبة الى تركيا يعني ايضاً انضماماً علنياً الى المانيا الهتلرية المعادية للسياسة السوفييتية"[٣].

ولكن القضية لم تقف عند حدود "جناح البلقان". فبحسب خطة الستراتيجيين الالمان في برلين، فإن الانتصارات التي يتوقعونها على الجبهة الشرقية، كان يجب ان تؤدي الى خلق جناح جديد هو الجناح القفقاسي، وهنا افردوا الى تركيا دوراً رئيساً نابعاً من ان ممارسات تركيا في عشية الحرب، والسنة الاولى منها أعطت للالمان الأسس لأن يتفاءلوا في نظرتهم الى امكانية جر تركيا الى جانبهم. ومنذ منتصف عقد الثلاثينيات، وخاصة بعد وفاة كمال اتاتورك في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٨، أشتدت يد القوى الرجعية المحافظة وتعززت النزعة الانتقامية. وكان الجرس الاول على ذلك ابتلاع الاسكندرونة. وصار واضحاً هزال التحالف الانكلو- فرنسي الذي انكشف بوضوح في عام ١٩٤٠، فاعادت انقرة النظر على مستوى مهم، في معاهدة التحالف الانكلو فرنسية التركية، حول تبادل المساعدة التي عقدت في ١٩ تشرين الاول ١٩٣٩. وان ألحاق بلدان نهر الدانوب الى "المور" وكذلك منطقة البلقان في عامي ١٩٤٠ - ١٩٤١ قد اقتربت بالحرب لدرجة التماس مع الحدود الغربية التركية. وقد احست تركيا ان حالتها تقف على حافة الخطر. ولهذا فإن الاشارة من برلين كانت مسموعة من قبلها ومقبولة...

وهكذا فإن تركيا كانت حتى لحظة هجوم المانيا على الاتحاد السوفييتي قريبة من الحرب عملياً رغم موقفها المحايد شكلياً. ولم يبق امامها سوى انتظار من سينتصر على من، وبعد ذلك تشرع بالاختيار وبحسب منطق الاشياء فإن الاتجاه الاساسي للعملية (وهذا ما كانت برلين توحي به بلا شك الى انقرة) كان مصوباً نحو الشرق والجنوب الشرقي وتبعاً لذلك، فإن شرق الاناضول، اي كوردستان تركيا بالاساس سيصبح مرة اخرى رأس جسر لعمليات حربية جبارة. وهكذا كان الوضع العالمي للأقليم الكوردي في الشرق الاوسط على ابواب المنازلات الحاسمة في الحرب العالمية الثانية.

منذ ان بدأت الحرب في اوربا بشهر ايلول/ سبتمبر، بل وحتى من قبل كل هذا، فإن الدول التي دارت بصورة مباشرة وغير مباشرة في فلكها قد راقبت بانتباه الحالة في الشرق الاوسط،

---

[٣] ميللير أ. ف.، مقالات حول تاريخ تركيا الحديث، ص٢٠٤.

التي باكطانها ان تمارس تاثيراً جدياً على التطورات اللاحقة لهذه الحرب فإن مسيرة التأريخ هي التي تتحدث عن هذا الشأن. فهذه الدول لم تغب عن مجال نظرها ما ينطوي عليه الاقليم الكوردي من اهمية حاسمة. وكان كمال اتاتورك قد قال في احد الايام : "في الحرب العالمية القادمة، فإن من سيربح المعركة في الشرق الاوسط في مثل هه الظروف المتكافئة، وهو ذلك البلد الذي سيستطيع جر الكورد الى جانبه"[٤]. ان القائد التركي الثاقب النظر اخذ بنظر الاعتبار ليس فقط الظروف التي كانت قائمة في مرحلة الحرب العالمية الاولى، كما يمكن ان توحي النظرة الاولى، بل وانه نظر بعيداً الى الامام.

في النصف الثاني من عام ١٩٣٩ الى النصف الاول من عام ١٩٤١، فإن الاوضاع الداخلية في جميع اجزاء كوردستان كانت هادئة نسبياً، رغم ان هذا الهدوء كان وقتياً تماماً مذكراً بفترات هدوء من تلك التي تسبق معارك جديدة وهي فترات تقطعها اشتعالات منفردة لمعارك جديدة. وفي تركيا ظلت آثار انتفاضة ديرسيم سنة ١٩٣٦-١٩٣٨، تظهر لمدة طويلة. فبحسب ما ذكرته صحيفة (جمهورييت) في (١٦يونيو/حزيران عام ١٩٤٠)، فإنه في خلال شهري ايار/ مايو ـ حزيران/ يونيو انتفضت في منطقة الازيغ (العزين) اكثر من ست قبائل كوردية (اكثر من ٥ آلاف مقاتل). وكان قد زج ضدهم ٢٥ الف جندي من قوات التنكسب. وكان الثوار قد طالبوا السلطات ان تتخلى عن اقامة مراكز جديدة للجندرمة وبالتوقف عن شق الطرق وبناء الجسور، وبعدم تأسيس وحدات ادارية جديدة بولاية تونجلي، وان تحتفظ القبائل بأسلحتها والحفاظ على النظام السابق في جباية الضرائب. وعقد الثوار الأمل بالحصول على العون من "دولة اجنبية واحدة" (في اشارة واضحة الى الاتحاد السوفييتي هو ما كانت معتادة عليه الصحافة التركية في ذلك الحين). ورأت الصحيفة ان هذه الاحداث قد اندلعت نتيجة للاستفزازات الناجمة عن الصراعات على الحدود التركية السورية[٥]. وان التوتر في الاوضاع بكوردستان تركيا، بصفة قرار السلطات القاضي بمنع الرحالة الاجانب من زيارة هذا الاقليم كله. ولم يفلح الفرنسي بالزان الا بعد صعوبة كبيرة بالحصول سنة ١٩٣٩، على أذن بزيارة

---

(٤) فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية، ص ١٨٩.

(٥) ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. صندوق ١٣٢، عام ١٩٤٠، ملف ٢٥أ، القضية٣، ص٥.

منطقة وان التي كانت مغلقة باعتبارها منطقة حربية[٦]. ومن بعد اخماد جميع "الانتفاضات الثورية" في كوردستان تركيا كان قد اقيم ذلك النوع من النظام الارهابي من حيث الجوهر، الذي عمل لسنوات طويلة، على عدم امكانية ظهور الحياة القومية من اي نوع كان، وفضلاً عن ذلك، على ظهور الحركة القومية للسكان الكورد.

وفي الاجزاء الاخرى من كوردستان فشلت السلطات الحاكمة في سحق المساعي الشعبية الكوردية الصاعدة للاعراب عن ذاتهم سواء في المجالات السياسية أم الثقافة. وكانت هذه السلطات الحاكمة كلها حاولت استغلال تلك المساعي لخدمة مصالح الدول ذات الاهتمام بكوردستان. وفي كتابه المذكور سابقاً وغير المنشور، يعدد و.ل فيلتشيفسكي المؤسسات الثقافية الكوردية والمنظمات السياسية التي تأسست للعمل في العراق منذ بداية الحرب العالمية الثانية:

١ـ مجموعة الشخصيات الاجتماعية الكوردية في العراق برئاسة الشيخ محمود البرزنجي. واصدرت هذه المجموعة صحيفة "بانگى حەق-نداء الحق" التي كان يحررها الشاعر الكوردي المعروف پيرميرد [هذه الجريدة صدرت منها ثلاثة اعداد في كهف جاسنة-سورداش، بعد ان غادر الشيخ محمود الحفيد السليمانية والتجأ الى منطقة سورداش لمواجهة القوات الانكليزية المحتلة- الناشر] . وانصرفت هذه المجموعة في مراحلها الاولى الى العمل، على الاغلب، في النشاط الادبي والثقافي.

٢ـ مجموعة قريبة الى تلك المجموعة وكذلك الى خويبون، هي مجموعة من كركوك وراوندوز "جمعية زاري كورمانجي" "جمعية صوت الكورد"، برئاسة سيد حسين حزني موكرياني. ولسان هذه المجموعة مجلة "روناكى-النور". ودعت هذه المجموعة الى الحكم الذاتي التام لكورد العراق والى توحيدهم في المستقبل مع اكراد تركيا وايران بدولة واحدة. وضمن هذه الجمعية كان هناك مؤيدون الى انكلترا-والمانيا. [زاري كرمانجي، اسم مجلة كوردية صدرت في راوندوز من قبل المرحوم حسين حزني موكرياني. أما روناكى فهي أول مجلة كردية صدرت في أربيل، وكان رئيس تحريرها حسين حزني موكرياني ومدير مسؤولها شيت خطاب]

---

[٦] بالسان ف.، كوردستان المدهشة، ص١٤، ١٦-١٧. حول الوضع الوخيم في كوردستان. تركيا بعد قمع انتفاضة ديرسيم، وعن الخراب الذي سيطر هناك والانتهاكات التي تمارسها السلطات، انظر: هسرتيان م. أ.، كورد تركيا في الوقت المعاصر، ص١٩٨- ٢٠٠.

٣ـ "الجمعية الكوردية" "هيوا كورد" [هيوا] . وقد ظهرت عام ١٩٣٩. وضمت في صفوفها كبار الاقطاعيين امثال محمد أمين زكي باشا رئيس الجاف [!] ، ومحمد تيغير(!) باشا [!] والجنرال بهاء الدين نوري باشا. ودعت هذه الجمعية الى الحكم الذاتي الثقافي وهي لم تلعب اي دور ملحوظ في أول امرها.

٤ـ "المجموعة التقدمية"، وتألفت من ممثلي الشباب والطلاب.

٥ـ مجموعة دينية كانت توحد الكورد والعرب. وعبرت عن وجهة نظرها مجلة "رؤيا المسلمين" ("طريق المسلمين"). [!]

٦ـ الايزديون، برئاسة اميرهم وطالبوا بالحكم الذاتي في جبل سنجار واتحادهم في امارة للقبائل الايزيدية في تركيا وسوريا. وكان هؤلاء قريبين من خويبون. وكانت توجد اتحادات اقل شأناً بين كورد العراق.وانها لم تترك أثراً ملموساً في الحياة السياسية لكوردستان العراق. ومنذ عام ١٩٣٩ بدأت بالصدور المجلة التقدمية اليسارية "گەلاوێژ=نجمة الصباح"[٧].

وعلى العموم فإن كورد العراق ومنظماتهم السياسية لم يظهروا نشاطاً كبيراً في هذه المرحلة. وفي خلال مدة ادارة حكومة الكيلاني المعادية للانكليز في سنوات ١٩٤٠– ١٩٤١، فإن الكورد قد التزموا بالوقوف جانباً، باستثناء "ليفا""هيوا" التي ابدت بعض التأييد للتمرد.

ولهذا فإن الالمان مع دعايتهم القائمة على الفكر العنصري بين الكورد، فإنهم لم ينجحوا على العموم في ان يجذبوا نحوهم القوى المؤثرة في كوردستان العراق، رغم النجاح الذي حققوه مع بعض الزعماء والقادة القوميين الكورد. فإن الالمان جعلوا دعايتهم مقتصرة ضد الانكليز بين القبائل ولم يتوسعوا بها ضد حكومات العراق وايران وتركيا، التي كانت تسعى لاستمالتها نحو التوجهات الالمانية. ولهذا فإن الكورد وجدوا أنفسهم بصورة عامة قليلي الاكتراث بالدعاية الالمانية[٨].

---

[٧] بالسان ف.، كوردستان المدهشة، ص١٤، ١٦–١٧. حول الوضع الوخيم في كوردستان. تركيا بعد قمع انتفاضة ديرسيم، وعن الخراب الذي سيطر هناك والانتهاكات التي تمارسها السلطات، انظر: هسرتيان م. أ.، كورد تركيا في الوقت المعاصر، ص١٩٨– ٢٠٠.

[٨] المصدر نفسه السابق، ص٢٠٠.

وزيادة على ذلك فإن بعض الزعماء قرروا استغلال الوضع المضطرب في البلاد للقيام بتحركات ضد حكومة الكيلاني. فإن الشيخ محمود تسلل من بغداد، حيث كان يعيش هناك انذاك وذهب الى السليمانية، وبدأ بالاستعداد للقيام بانتفاضة، وحاول الحصول على تأييد آغوات قبائل بشدر، الا انه فشل في ذلك[٩]. فإن اولئك الاغوات كانوا يخشون منه بالذات. ولم يحقق تفاهماً مع القوميين الكورد الذين نأوا بأنفسهم، كما افاد عن ذلك، ايلفينيستون، عن "الناس المتعجرفين بالذات امثال الشيخ محمود" وفضلوا بدلاً من ذلك جمعية المثقفين الكورد، اي امين زكي وجمال بابان وداود باشا وغيرهم الذين كانوا ميالين الى لندن[١٠]. من الواضح ان زمن هذا النوع المستهلك من الزعماء الكورد امثال الشيخ محمود قد ولى وحل محله دور قادة اخرين.

ومن بين واحد من هؤلاء صار مصطفى البارزاني. ففي بداية الحرب كان قد وصل الى السليمانية، حيث اشرف هناك، بالاشتراك مع اعضاء "هيوا" على رسم خطة تحضيرية للقيام بانتفاضة في منطقة بارزان وغيرها من المناطق. وفي نفس الوقت فإنه اقام اتصالات مع قادة كورد اخرين، ولربما مع الشيخ محمود البرزنجي ايضاً[١١]. لقد كان العراق البلد الوحيد الذي فيه السكان الكورد قد بقيت لديهم بالاساس الهيكلية والقوى القتالية للمقاومة القومية. وانهم سرعان ما عبروا عن وجودهم. ولأجل تلافي مثل هذا التطور للاحداث، فإن الانكليز اجبروا حكومة بغداد في اثناء الصراع مع الكيلاني على اجراء بعض التنازلات للكورد. ومن بين ما كان من هذه التنازلات، السماح لهم بتسنم مناصب في الادارات المدنية، والتعيين ضباطاً في الجيش. وقام المستشارون الانكليز حتى بعرض مشروع لاقامة مناطق حكم ذاتي للكورد في العراق، ولكنها بقيت دون تنفيذ[١٢].

---

[٩] في نهاية عام ١٩٣٨، اعيدت الى الشيخ محمود والى زوجته عائشة وولده لطيف جميع ممتلكاتهم التي كانت قد صودرت بموجب قانون خاص اجازه البرلمان سنة ١٩٣١، ("اوريينت موديرنو،" العدد١، حزيران/ يونيو عام ١٩٣٩، ص٤٧).

[١٠] ايلفينستون دبليو. ج.، المسألة الكوردية، ص٩٨– ١٠٠، فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية، ص١٧٣– ١٧٤.

[١١] محوي ش. خ.، المسألة القومية.ص ٧٤.

[١٢] رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص٧١٧.

لقد كان الهدوء النسبي بصورة عامة يسود كوردستان في الفترة التي سبقت الهجوم الالماني على الاتحاد السوفييتي. فإن الحركة القومية الكوردية في كل مكان قد كانت تعاني من الخمود الذي لم يكن سببه محصوراً بالعجز عن استعادة سريعة للقوة بعد الهزائم السابقة. وهناك اهمية ليست قليلة كانت تملكها توجهات الزعماء الكورد في السياسة الخارجية وقادة الجمعيات والمنظمات السياسية في هذه السنوات الاولى من الحرب العالمية الثانية.

بحسب رأي ايلفينستون الذي من الممكن الاتفاق معه، فإن اغلبية القوميين الكورد أيدوا انتصار "الديمقراطيات الغربية" آملين الحصول من يدها على الحرية والاستقلال، وعلى الاخص فيما لو يحدث ما يأمله الكثيرون من انضمام تركيا الى دول "المحور"[١٣]. الا ان هذا كان حساباً ساذجاً وكان يشترط الحصول على دعم فعال من قبل انكلترا وفرنسا للحركة الكوردية، الذي ما كان ممكناً، لأن هذا سيكون بامكانه ان ينسف موقعهما في انقرة وطهران وبغداد، وسيقوي على الضد من ذلك، نفوذ برلين وطهران في هذه البلدان.

ان الانكليز والفرنسيين سعوا في الواقع الى منع تحركات الكورد لأجل تحاشي حدوث ازمات حادة في الوضع السياسي الداخلي، في بلدان الشرق الاوسط التي بامكانها ان تؤدي الى عواقب غير متوقعة في السياسة الخارجية. في عام ١٩٣٩، عقد القائد العسكري الفرنسي العام في سوريا ولبنان، الجنرال م. ويغان، اتفاقية مع القادة الكورد الموجودين هناك من ذوي التأثير على كوردستان كلها وهي تنص على الامتناع عن اية اعمال معادية لتركيا، من اجل عدم اثارة استيائها. وحصل هذا على تأكيد من جانب الانكليز في عام ١٩٤١، عندما كانت سوريا ولبنان تحت احتلال جيوش بريطانيا العظمى و"فرنسا الحرة" التي طردت الفاشست من هذين البلدين. وعلق الكورد أملهم، كما يشير ايلفينستون على نبل الحلفاء، لكن آمالهم كانت عقيمة.[١٤]

ينبغي الاشارة الى ان العلاقات المتبادلة بين السلطات والكورد في المناطق التي غالبية سكانها من سوريا منهم لم تتوطد بسهولة، كما حصل مع قادة الجمعيات الكوردية الذين استقروا على راحتهم في دمشق وبيروت. وكذلك فإن هذه الجمعيات نفسها قد فقدت الى حد كبير ما كانت تملكه من سمعة ونفوذ. وهذا يتعلق قبل كل شيء بجمعية خويبون التي اظهرت

---

[١٣] ايلفينستون دبليو. ج.، المسألة الكوردية، ص٩١.

[١٤] المصدر نفسه، ص٩١– ٩٢، فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية، ص٢٣٨– ٢٣٩.

انها عديمة القدرة في تنظيم المقاومة الكوردية الشاملة، وكان بيدها بعض المواقع فقط على الارض السورية. وان كورد سوريا كانوا منصاعين اكثر لزعمائهم، وانهم في بعض الاحيان يردون بانفعال حاد على البلبلة في الادارة السورية مثل تلك التي حدثت بذلك الوقت بعد سقوط فرنسا في حزيران/ يونيو عام ١٩٤٠ عندما قام نظام فيشي المأجور بتعيين الجنرال دينتس بدلاً من ويغان، ومن ثم في حزيران/ يونيو عام ١٩٤١ كانت القوات الانكليزية قد احتلت سوريا. وفي هذا الوقت تسجلت اضطرابات قام بها كورد الجزيرة والايزيديون الذين عبروا فيها عن استيائهم من قدوم اعدائهم السابقين الذين هم الانكليز[١٥]

وهكذا فإن الانكليز والفرنسيين استطاعوا في العراق وسوريا فقط التأثير نوعاً ما على الموقف في المناطق الكوردية. اما في كوردستان تركيا وايران، فإن إمكانية الانكليز والفرنسيين في مجال مثل هذا التأثير، فقد كانت محدودة الى اقصى الحدود، مما جعلهما ان يتخذا موقف المراقب الجانبي. وعلى كل حال، فلم يعثر على وثائق ثبوتية، تؤكد او تنفي وجود اي نوع من الاتصالات بين وكالات التجسس الانكليزية (وكذلك الالمانية مثلها) وبين اكراد تركيا وايران وفضلاً عن ذلك فإن هذه الاجزاء من كوردستان بل وجميع الاجزاء الاخرى منها بصفتها اجزاءً تكميلية من مكونات منطقة الشرق الاوسط، موجودة في مجال نظر الدول، سواء منها المتحاربة او التي تستعد للبدء في الصراع. ولنفترض ان المسألة الكوردية، في اثناء الصراع المعقد الذي نشب منذ خريف عام ١٩٣٩ الى ٢٢ حزيران/ يونيو عام ١٩٤١ من اجل نشر النفوذ السياسي والاقتصادي على بلدان الشرق الاوسط، لم يرد ذكرها بصفة موضوع قائم بذاته، فهي كانت من حيث الموضوع، حاضرة (ولو ليس علناً قبل كل شيء) في كثير من الاتصالات الدبلوماسية المهمة والمحادثات. وان ذلك يؤكده التحليل الذي نشر قبل وقت قريب في وثائق وزارة خارجية الاتحاد السوفييتي.

---

[١٥] "اورينت موديرنو"، العدد٤، نيسان/ ابريل ١٩٤٠، ص١٩٩، والعدد٦، حزيران/ يونيو ١٩٤٠، ص٢٨٣، والعدد٧، تموز/ يوليو ١٩٤١، ص٣٦٠– ٣٦١. ايون كيمخي يؤكد ان الكورد اظهروا "خضوعاً نادراً نحو الحلفاء في سنوات الحرب العالمية الثانية"، مع تقديمهم وعداً الى ويغان لن لايتسببوا في خلق العراقيل بوجهه ولمتنعوا عن التحاقهم بالكيلاني. لجنة خويبون في سوريا انتقلت في توجهاتها من فرنسا الى انكلترا، املاً منها في الحصول من انكلترا على المساعدة. "الكورد هم مهملون، وتفضل الدول ان يبقوا مهملين" كيمخي غ. سقوط الاعمدة السبعة. الشرق الاوسط، ١٩٢٤– ١٩٥٠، لندن ١٩٥٠، ص١٢٢– ١٢٣. المناقشة الاخيرة قصف سريع ولضح بالنار.

ففي العلاقات السوفييتية التركية في تلك الاوقات، ظهرت في بعض الاحيان مشاكل تسوية نزاعات حدودية. فمثلاً، في العشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٤٠ كانت وكالة الانباء السوفييتية تاس قد نشرت بياناً دحضت به وكالة الانباء الايطالية "ستيفاني" من اسطنبول، حول قيام احد الفصائل السوفييتية باجتياز الحدود التركية في القفقاس. وارسل الاتراك لملاقاته فصيلاً منهم، الا انه "لم تحدث معركة". وفي هذا التكذيب حمل البيان عنواناً هو "ثمرة فانتازيا مريضة"[١٦]. ولكن السفير التركي في موسكو أ. غ. اكتاي، رأى ان من الضروري الاستيضاح بهذا الشأن من ف. م. مولوتوف (في ٢ آذار/ مارس عام ١٩٤٠). وان اكتاي عبر عن الارتياح من التكذيب قائلاً ان: "هذا النوع من "الانباء" تنشر لغرض القاء الظلال على العلاقات السوفييتية التركية". واشار مولوتوف الى ان تركيا بالذات هي التي تخلق الممهدات لظهور مثل هذه الاشاعات) وكان يجب عليها ان تكون اول من ينفيها. وفي نفس الوقت عبر عن القلق من "الجولات العديدة التي يقوم بها ويغان في تركيا، ومن الجولات التي يقوم بها اعضاء الحكومة التركية نحو الحدود السوفييتية، حيث يتفحصون هناك المناطق الستراتيجية" وحاول اكتاي تهدئته[١٧]. فمن الواضح ان موسكو كانت تراقب باضطراب وارتياب الوضع في شرق الاناضول، أي في كوردستان تركيا، وخاصة حول ما يتعلق بالتدهور الحاد في العلاقات مع فرنسا وانكلترا، بعد عقد حلف "مولوتوف– روبينتروب" وفي اثناء الحرب السوفييتية الفنلندية. وفي الثالث من حزيران/ يونيو عام ١٩٤٠ اوضح مولوتوف الى اكتاي ما يتعلق "بتحشد" القوات العسكرية التركية في مناطق قارص وارضروم و"تحويل" قطعات من الجيش الاحمر في القفقاس[١٨]. ان ظل التحضيرات الحربية قد تحرك نحو الارض الكوردية. وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٤٠ وبعد تحطيم فرنسا مباشرة جرت في تركيا تعبئة عسكرية جزئية، فضلاً عن تحشيد قسم كبير من القوات العسكرية في الولايات الشرقية.[١٩]

كانت القيادة التركية قلقة قلقاً جدياً من الصورة الجديدة للقوى التي تشكلت في اوربا عند منتصف عام ١٩٤٠، التي صارت اكثر خطورة بعد احتلال المانيا وايطاليا للبلقان في نهاية

---

[١٦] وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي. المجلد ٢٣، الجزء١، الفصل١، موسكو ١٩٩٥، العدد٤٧، ص٩٨.

[١٧] المصدر نفسه، العدد٦٠، ص١١٦– ١١٧.

[١٨] المصدر نفسه، العددان ١٧٦ و١٧٩، ص٣٠٩ وص٣١٣.

[١٩] المصدر نفسه، العدد ٢١١، ص٣٧٢. من سفير الاتحاد السوفييتي المفوض في تركيا أ. ف. تيرنتيف– الى وزارة الخارجية، ٢٦/ ٦/ ١٩٤٠.

ربيع عام ١٩٤١. وان سلسلة المعاهدات التي كانت قد عقدت في عقود العشرينيات والثلاثينيات مع انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفييتي فقدت الى حد كبير قيمتها العملية بالنسبة لتركيا. فإن المعاهدة المنوه عنها والتي عقدت مع المانيا في ١٨ حزيران/ يونيو عام ١٩٤١، لم تضمن لتركيا اي نوع من الأمن، لأن تركيا كان بامكانها ان تتأكد من ذلك اكثر من مرة، ثم انه ماذا كانت ستشكل اربعة ايام من بعد ذلك التأريخ حول الضمان الهتلري في مجال العلاقات الدولية. فإن التقارب مع المانيا في ظروف سعيها الى التوسيع المنفلت للاعتداءات من جميع الجهات، من الممكن ان يجر اقدام تركيا الى الفخ الذي كانت قد وجدت نفسها به في عام ١٩١٤، وسيعيدها من جديد لأن تتحول نيلاً لالمانيا، بما ينطوي ذلك على عواقب ممكنة كارثية غير متوقعة. فهناك احتمال ان تتعرض تركيا لتقسيم جديد. وكان السفير التركي في برلين خيوسريف غيريدي قد رأى ان المانيا في حالة ما اذا فازت بالنصر "فإن تركيا سيكرس لها دور بمستوى الدول الاسيوية الصغيرة من امثال ايران والعراق". فإن قارص- اردآغان ستذهب الى الاتحاد السوفييتي، وفراكيا(!) ستذهب الى بلغاريا، وستنتقل ادارة المضايق لتكون تحت الادارة المشتركة للاتحاد السوفييتي والمانيا وايطاليا وتركيا[20].

لم يعودوا في انقرة في ظل الظروف التي ترتبت، ان يعقدوا الأمل على حلف سعد آباد. فإن السفير السوفييتي المطلق الصلاحية في افغانستان ك. أ. ميخائيلوف اخبر عن الحديث الذي جرى له مع سفير تركيا ك. ش. ايسيندالي بقوله: "لقد سألت السفير عن تصوراته حول نوع من المساعدات التي من الممكن ان يقدمها اعضاء حلف سعد آباد الى الاتراك؟ فأجاب التركي كما هو الشأن دائماً: ان تركيا لاتعتبر حلف سعد آباد في الوقت الراهن قوة جدية يعتد بها. فلا ايران ولا افغانستان، بحسب رأي السفير، ليس فقط غير قادرتين، بل ولاترغبان بتقديم مساعدة جدية الى تركيا في حال قيام الالمان بالهجوم عليها". (الخطوط المميزة هي في نفس النص)[21].

ان طهران، في الواقع، عبرت عن الاستعداد لمد يد العون الى تركيا في حالة وجود ضرورة لذلك، الا ان ذلك ليس في اطار حلف سعد آباد. وبحسب قول السفير الالماني في ايران، اتيل فإن "الشاه يلتزم بالحياد، وسوف لايكون مبادراً او مشاركاً في تحويل معاهدة سعد آباد الى

---

[20] المصدر نفسه، العدد ٢١١، ص٣٥٨. من تيرنتيف- الى وزارة الخارجية، ٢٠/ ٦/ ١٩٤٠.

[21] المصدر نفسه، الفصل الثاني، العدد ٧٨٢، ص٥٨٩. تقرير الى وزارة الخارجية في ١٧/ ٤/ ١٩٤١.

حلف عسكري. وفي حالة تعرض ايران لهجوم من قبل اي طرف مهما كان، فإن الشاه سينضم الى تركيا، اما من بعد ذلك فإنه سينضم الى الحلفاء"[٢٢].

وحول ما يتعلق بالضمان العملي لحلف سعد آباد فإن انكلترا قد تزعزعت ثقتها به ايضاً منذ عام ١٩٤١. فإن السفير البريطاني في انقرة خ.م. نيتتشبول هيوغسين أكد انه "...لم يتعرف على نص حلف سعد آباد، ولكنه يفترض ان من الممكن أن تجد تركيا نفسها في مثل هذا الوضع المعقد" (حتمية تقديم المساعدة للعراق بموجب معاهدة طهران والى انكلترا بموجب معاهدة انقرة)[٢٣]. وبهذه الصورة فمن الممكن القول ان حلف سعد آباد قد فقد قيمته تماماً بحلول اواسط عام ١٩٤١، ولكنه باستثناء تلك البنود منه التي تتعلق مباشرة او غير مباشرة بالمسألة الكوردية.

هناك صلة مباشرة مع هذه المسألة لتلك الحملة التي كانت قد ظهرت في الشهور الحرجة الاخيرة من ربيع عام ١٩٤٠ وصيف ذلك العام، عندما انهارت الدفاعات الانكليزية الفرنسية في غرب اوربا تحت وقع ضربات الدبابات الالمانية. ولم يكن واضحاً مصير سوريا ولبنان، وصار يقال في الاوساط التوسعية التركية حديث عن الاستيلاء على قسم من هذين البلدين، ومن الممكن حتى من العراق. وهناك احتمال مؤكد كل التأكيد هو ان هذه الفكرة نبعت من برلين وروما واضعة نصب عينيها هدفاً متمثلاً في انه بمساعدة هذه المصيدة يمكن ربط تركيا بدول "المحور". وبحسب إخبار السفير الايطالي في تركيا اوتافيو دي بيبو، فإن المندوبين في دمشق وبيروت وحيفا عاصم غيونديوز وتشاكمان اقترحا اتفاقاً حول قيام تركيا بالاستيلاء على حلب "ومن الممكن على الجزيرة". وان الانكليز في تخطيطهم لتأسيس دولة عربية "من اقسام من سوريا وفلسطين وما يتصل بها من الاردن ومن الممكن العراق ايضاً" فإنهم سيعطون هذه المناطق الى تركيا[٢٤]. وكان نوري السعيد الذي زار انقرة في نهاية حزيران/ يونيو واوائل تموز/

---

[٢٢] المصدر نفسه، الفصل الاول، العدد٦٤، ص١٢٦. من سفير الاتحاد السوفييتي المفوض في افغانستان م. ي. فيليمونوف– الى وزارة الخارجية، ٤/ ٣/ ١٩٤٠، واضاف ايتيل ان لدى المانيا اهتماماً في ايران اقل مما لدى الاتحاد السوفييتي.

[٢٣] المصدر نفسه، الجزء٢، الفصل٢، العدد ٨٠٩، ص٦٤٤. حديث السفير السوفييتي المفوض في تركيا س. أ. فينوغرادوف مع السفير الانكليزي، ٣/ ٥/ ١٩٤١.

[٢٤] المصدر نفسه، المجلد ٢٣، الفصل١، الجزء١، العدد ٣٧٢، من تيرنتيف– الى وزارة الخارجية، ٢٤/ ٦/ ١٩٤٠.

يوليو عام ١٩٤٠ قلقاً من قيام تركيا باحتلال سوريا وبمشاركة ايران في تقاسم العراق.[٢٥] واقتبست جريدة "ناتسيونال تسايتونغ في الحادي عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٠ قول السفير الالماني في تركيا فرانتس فون بابين: "...ان تركيا شديدة الاهتمام جداً بسوريا"[٢٦].

كانت بهذه الصورة مسودات المخططات للتقسيم الجديد للاجزاء العربية من الشرق الاوسط، التي ظهرت في ظروف الهزيمة الحربية الانكلوفرنسية في اواسط عام ١٩٤٠ والتي تناوشت مباشرة مصير كوردستان الجنوبية الغربية والجنوبية. ولم يكن واضحاً مدى صدقية هذه المخططات والمكان الذي نبعت منه، ولكن مما لاشك فيه ان هذا هو نفس ذلك الحدث الذي يقال فيه لا دخان بدون نار. بيد انه بعد بضعة شهور مرت على ذلك، فإن خطط التوسع الارضي التركي على حساب الاراضي العربية والكوردية التي بدا انها ليس لها من يملكها في سوريا ومن الممكن في العراق، ان هذه الخطط قد صرف النظر عنها. وكانت في سوريا قد توطدت القوات العسكرية الانكليزية والديغولية، وفي العراق تعرض القوميون الى الاندحار. واثبتت انكلترا قدرتها في اوربا على المقاومة. اما المانيا، وهي تتهيأ للمسيرة نحو الشرق، فإنها لاتستطيع تشتيت قواتها على مغامرات في الشرق الاوسط. ولهذا فإن تركيا قد تخلت عن نيتها، حتى ولو جزئياً عن استعادة الامبراطورية العثمانية وعادت الى تكتيك الترقب. وفي حديث للسفير التركي في برلين، غيريدي مع السفير السوفييتي ف.غ.ديكانوزوف "انه عبر عن رأيه بالحاقها بتركيا (يقصد سوريا– المؤلف)، الا ان الحكومة التركية ترفض ذلك وهي تصرح بأنها تريد ان تبقى ضمن حدودها الموجودة. وكذلك لن تسمح لأي كان بالمرور عبر اراضيها، وفي حال ما اذا حدث حادث واقتضت الضرورة، فإنها ستدافع عن نفسها[٢٧]. وكان قد تم تأجيل مؤقت للادعاءات العدوانية التي تنادي بها الدوائر التوسعية في تركيا لاجراء تغييرات على حدود كوردستان وفقاً لمصالحها السياسية.

---

[٢٥] المصدر نفسه، العدد ٢٥٤، ص٢٥٤، ص٤٢١. من ترنتيف– الى وزارة الخارجية ٦/ ٧/ ١٩٤٠.

[٢٦] المصدر نفسه، المجلد ٢٣، الفصل٢، الجزء١، العدد ٥٢٩، ص١٠٥.

[٢٧] المصدر نفسه، المجلد٢٣، الفصل٢، الجزء٢، العدد٨٥٨، ص٧٣٢، حديث ديكانوزوف مع هيريدي، ٧/ ٦/ ١٩٤١.

ان التذكير حول امكانية اجتياز اي قوات عسكرية عبر الاراضي التركية نحو الجانب السوري والعراقي لم يكن من قبيل المصادفة. فإن هذا التذكير له مساس جدي بمسألة جيوسياسية في مجال جغرافي يتعلق بارض كوردستان كلها، اما في المجال السياسي فهو يتعلق بالمصالح الحيوية للاعبين الثلاثة الرئيسيين في المأساة العالمية التي كانت تدور انذاك، وهم الاتحاد السوفييتي والمانيا وانكلترا.

وهذه المسألة كانت قد أثيرت خلال الزيارة التي قام رئيس الحكومة السوفييتية وسياستها الخارجية ف.م. مولوتوف، الى برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٠. ان جميع التقلبات في تلك الاحداث المشهودة حظيت بما يكفي من الاضواء التي ألقيت عليها في المؤلفات الادبية الخاصة.(٢٨) اما هنا فسنسترعي الانتباه الى تلك الاحداث ذات الصلة القريبة بالموضوع الحالي.

ان مشاكل الشرق الاوسط شغلت مكاناً مرموقاً في المباحثات. ففي الارشادات الموجهة الى مولوتوف في ٩تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٠ الموجهة بالتأكيد من ستالين كان قد دوّن التالي: "ان مشكلة تركيا ومصيرها ليس من الممكن ان تحل بدون مشاركتنا، حيث ان لنا مصالح جدية في تركيا"(٢٩).

لقد حاولت قيادة "الرايخ الثالث" استغلال هذه المصالح لخدمة اهدافها. اما هذه الاهداف فتتبلور في صرف نظر الاتحاد السوفييتي عن القضايا الاوربية، وسبر موقفه بشأن قضايا الشرق الاوسط من خلال الاغراء بآفاق المشاركة في تقسيم تركيا، بل ومن الممكن في تقسيم بلدان اخرى من الشرق الاوسط، واعادة النظر في اتفاقية مونتريو بما يخدم مصالحها، وغير ذلك. ومن خلال ذلك ارادوا في برلين خلق ظروف مؤاتية للاعداد والتنفيذ العملي "لحظة بارباروسا" التي كانت موجودة في ذلك الحين في المراحل الاخيرة ما قبل التنفيذ الختامي (أكد هتلر ذلك بعد مرور شهر واحد). وكان وزير الخارجية الالمانية ايوخيم روبينتروب قد لفت انتباه مولوتوف في المباحثات التمهيدية التي جرت في ١٢تشرين الثاني/ نوفمبر الى ان هناك مصالح حيوية مهمة بالنسبة الى

---

(٢٨) انظر: زيارة ف. م.، مولوتوف الى المانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠، "التأريخ الحديث والمعاصر" ١٩٩٣، العدد٥.

(٢٩) وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي، المجلد ٢٣، الفصل٢، الجزء١، العدد٤٩١، ص٣١.

الاتحاد السوفييتي تقع في الجنوب منه ويجب ان يعبر نحوها الاهتمام، اي نحو "الخليج الفارسي وبحر العرب"[٣٠]. وفي اليوم التالي ١٣تشرين الثاني/ نوفمبر اقترح روبينتروب، تطويراً منه لهذه الفكرة "مشروع بيان مفتوح لاربع دول هي (تركيا والاتحاد السوفييتي والمانيا وايطاليا)، حول تحديد المصالح الحيوية الرئيسية للدول الاربع، مع توجيه مجال نفوذنا باتجاه المحيط الهندي". ودار الكلام فيما بعد عن المضايق البحرية واعادة النظر باتفاقية مونتريو[٣١]. وهذه كانت النتيجة الختامية لما جرى قبل ذلك في نفس هذا اليوم من الحديث الثاني بين هتلر ومولوتوف، الذي لخص الفوهرر هتلر خلاله خطته بالكلمات التالية: "ان الاراضي الاسيوية الشاسعة العظيمة ينبغي تقسيمها الى اسيا الشرقية والى اسيا المركزية، واسيا المركزية تمتد الى الجنوب ضامنة بذلك مخرجاً الى المحيط المفتوح وتعتبرها المانيا مجالاً للمصالح الروسية.

ولتحقيق كل هذا، ينبغي بالطبع وقت طويل قد يمتد الى ٥٠-١٠٠ عام"[٣٢]. ولم يكن هذا الاقتراح سراً مكتوماً عن حلفاء المانيا. فإن السفير الياباني في تركيا ش.كوريخارا أعلم فينوغرادوف: "...لقد أبقيت للاتحاد السوفييتي اسيا المركزية كلها مع افغانستان والهند وايران"[٣٣].

بهذه الصورة كان الاتحاد السوفييتي موعوداً (بشرط الانضمام طبعاً الى دول "المحور") بأراضٍ شاسعة في الشرق الاوسط بما فيها شرقي تركيا وغربي ايران (ومن ضمنها كوردستان كلها) ثم تذهب مخروطياً عن خط باكو- باتومي حتى الخليج الفارسي. ومن البديهي ان النوايا الحقيقية للقادة النازيين كانت واضحة للوفد السوفييتي، ولهذا فهو لم يتناول هذا الطعم، فضلاً عن ان الاقتراح كان بعيد الخيال، مع مظهر ضبابي في نفس الوقت. ولم ينجح هتلر مع روبينتروب ان يلعبا ضد مولوتوف بورقة الشرق الاوسط، بل وان المباحثات في برلين قد ظهر انها على العموم عقيمة مع هذيان الخطة حول تقاسم "الاراضي الاسيوية العظيمة".

اذا كانت امكانية اقتراب الاتحاد السوفييتي نحو المحيط الهندي انذاك يبدو احتمالاً مجرداً، فإن محاولة التغلغل الالماني والايطالي في هذه المنطقة كانت واقعية تماماً. وكانت

---

[٣٠] المصدر نفسه، العدد ٥٠٠، ص٤٨. من مولوتوف الى ستالين، ١٢/ ١١/ ١٩٤٠

[٣١] المصدر نفسه، العدد ٥١٥، ص٨١، من مولوتوف الى ستالين، ١٤/ ١١/ ١٩٤٠.

[٣٢] المصدر نفسه، العدد ٥١١، ص٦٩، الحديث الثاني لمولوتوف مع هتلر، ١٣/ ١١/ ١٩٤٠.

[٣٣] المصدر نفسه، العدد ٥٣٦، من س. أ. فينوغرادوف- الى وزارة الخارجية ٢٠/ ١١/ ١٩٤٠.

لندن تخشى من شيء ما، وبالأخص حول ما يتعلق بالاحداث المشار اليها في سوريا والعراق خلال اعوام ١٩٤٠– ١٩٤١. وبهذه المناسبة فإن المباحثات التي دارت بين الاتحاد السوفييتي والمانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٠ قد اثارت ارتياباً كبيراً لدى انكلترا. وهذا ما رواه بهذا الصدد في رسالة مستعجلة السفير السوفييتي المطلق الصلاحية في بريطانيا العظمى، اي. م. مايسكي في ١٥تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٠، "ان ما يقلق الانكليز اكثر من غيره من هذه المسائل هي المسألة المتعلقة بتركيا: فهل هناك اتفاق بين الاتحاد السوفييتي والمانيا حول المشاركة البعيدة المرمى حول تركيا، تستهدف السماح للقوات الالمانية بالمرور الى سوريا عبر الاراضي التركية"؟ ويعتقدون في وزارة الخارجية البريطانية "ان تقوم تركيا، كما يتوقعون، بمقاومة جميع المحاولات من هذا النوع، فإن العلاقات بين انكلترا والاتحاد السوفييتي، من الممكن ان تتخذ طبيعة حادة بصورة استثنائية"[٣٤].

وبعبارة اخرى ان الذين في لندن اخذتهم الخشية، من ان من الممكن ان تشكل مؤامرة سوفييتية المانية في اوربا، ستؤدي، لو تحققت، الى خلق بؤرة لعدوان الماني، قريباً مباشرة من قناة السويس والخليج الفارسي المركزين الحيويين بالنسبة للامبراطورية البريطانية. ولكن هذه الخشية لم يكن لها اساس البتة. ولربما ان المصدر الذي نبع منه هذا التوجس هو الرجاء الحاد الذي توجه به الى السفير السوفييتي المفوض في تركيا، السفير العراقي حول اقامة العلاقات الدبلوماسية بدون تأخير، بين العراق الذي تسلمت مقاليد السلطة فيه حكومة رشيد عالي الكيلاني المعادية للانكليز، وبين الاتحاد السوفييتي، فضلاً عن البيان الذي نشر في الاتحاد السوفييتي حول استقلال البلدان العربية الذي بإمكان انكلترا ان تعترف به. لقد التزمت موسكو، من هذه الناحية، موقف الحذر، الذي تضمنه هذا البيان[٣٥] الذي تحدد بالاعتراف بحكومة الكيلاني، غير ان اسقاط هذه الحكومة على يد الانكليز في نهاية ايار/ مايو عام ١٩٤١ ارجأ مسألة اقامة العلاقات الدبلوماسية (حتى عام ١٩٤٤).

---

[٣٤] المصدر نفسه، العدد ٥٢٢، ص٨٧.

[٣٥] المصدر نفسه، المجلد ٢٣، الفصل١، الجزء١، العدد٧١٥، من مولوتوف الى فينوغرادوف– الى وزارة الخارجية، ٢٩/ ١٠/ ١٩٤٠.

في جميع هذه التحضيرات الحربية الدبلوماسية، لفتح المسرح الرئيسي الجديد في الحرب العالمية الثانية، كما اتضح ذلك سريعاً، ضد الاتحاد السوفييتي فإن الكورد وكوردستان لم يرد لهما اي ذكر، رغم ان هذه التحضيرات قد طالتهم مباشرة واجهدتهم. فإن كوردستان الجنوبية (العراقية) قد وجدت نفسها تحت الاشراف العسكري المباشر للقوات البريطانية. اما كوردستان الجنوبية الغربية (السورية) فكانت تحت الاشراف الانكليزي الفرنسي (الديغوليين)، وكوردستان الشمالية (التركية) تحت اقدام الجيش التركي الذي استدعي للتعبئة من جديد، وينتظر ساعة الحسم[٣٦]. واعدت الدول المتحاربة لكوردستان الشرقية (الايرانية) دور رأس الجسر الجديد المستقبلي في الصراع من اجل السيطرة على ما وراء القفقاس والخليج الفارسي. لقد طرقت الحرب بوابة القلعة الكوردية، الا ان تلك الدول انتظرت المخطط الهتلري ونتائجه الاولى.

---

[٣٦] مثلما كتب كيمخي، فإنه منذ عام ١٩٤١ كان قد اقيم في كوردستان تركيا "ستارة حديدية" مع فرض نظام من الاستعباد القاسي للكورد والضغط عليهم (كيمخي غ. سقوط الاعمدة السبعة، ص١٢٣).

الاتحاد السوفيتي وانكلترا وايران
والمسألة الكوردية خلال سنوات
(١٩٤١ - ١٩٤٣)

في ٢٢ حزيران/ يونيو عام ١٩٤١، بدأت مرحلة جديدة وحاسمة من الحرب العالمية الثانية، حيث انفتح العدوان الالماني على الجبهة الشرقية. وقد غيرت هذه الاحداث تغييراً جدياً الوضع الجغرافي السياسي في المنطقة الغربية من اسيا كلها. وان دول "المحور" لم تخفِ نواياها باقامة اشرافها على المجالات الجغرافية التي تفصل البحر المتوسط عن المحيط الهندي. ومن الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية، اي في شمال افريقيا وشرقها، فإن هذه المنطقة دافع عنها الجيش البريطاني والاسطول (جنباً الى جنب مع القطعات العسكرية الفرنسية الديغولية ومن ثم القوات الامريكية)، التي ظهر انها اقل قوة من ان تستطيع ابعاد قوات الايطاليين والالمان في نهاية الامر. فالى الشمال والشمال الشرقي من هذه الاراضي، اي في جنوب غربي اسيا ظهر ان مواقف الديمقراطيات الغربية شديدة الحرج وان اجراءات تركيا وايران، على الرغم من اعلانهما الوقوف موقف الحياد الذي كان مثار شكوك، ويتوقف في جميع الاحوال على نتائج عمليات الفيرماختا– الجيش الالماني. ولم يؤخذ بالحسبان الاعتماد على العرب ضحايا الامبريالية الانكليزية والفرنسية. ان نجاحات الحرب الخاطفة ضد الاتحاد السوفييتي الذي يحدق الجزء الجنوبي منه بمنطقة الشرق الاوسط، قد كان ينذر بعواقب كارثية بالنسبة لموقف الديمقراطيات الغربية فيه. ولهذا فإن ضمان الاستقرار في كوردستان التي تشغل وضعاً ستراتيجياً مركزياً في المنطقة صار بالنسبة لاعضاء الحلف المعادي للهتلرية واجباً مهماً بصورة استثنائية. وبهذه التصورات الرئيسية اقتدت سياسة الحلفاء، ولاسيما بالدرجة الاولى الاتحاد السوفييتي وانكلترا، في المسألة الكوردية.

لم تكن هذه المشكلة سهلة. فإن التهديد بخطر اتساع الحرب الى غربي اسيا بامكانه ان يهز كوردستان، ويزرع الأمل لدى الكورد في الخلاص العاجل من استعباد انقرة وطهران وبغداد والاستعماريين الانكليز والفرنسيين. وفضلاً عن ذلك، فإن الكورد لم تكن لديهم تجربة المواعيد حول ظاهرة "المحررين" الجدد التي حاول الايطاليون والالمان الاتشاح بها، بل ان الاضطهادات القديمة والاعمال الانتقامية هي التي كانت شاخصة امامهم. وحول ما يتعلق بالمفكرين والقوميين الكورد الذين تجمعوا بالاساس في سوريا ولبنان، فإن القوى المعادية للفاشية في وسطهم، كانت تبدو ضعيفة في بداية الحرب. وبالعكس من ذلك فإن النازيين قد عملوا انذاك بنشاط كامل في الشرق الاوسط. وان نشاطهم المكثف في المجال التجسسي والتخريبي الذي اتخذ مدى واسعاً بصورة خاصة في ايران، في صيف عام ١٩٤١، كان من المفروض ان يمهد الارضية لاحتلال رأس جسر الشرق الاوسط كله، بعد انتصاراتهم الحاسمة المتوقعة على الجبهة الشرقية، واختراق الجيش الالماني نحو القفقاس[٣٧]. لقد صارت ايران مسرحاً رئيسياً للصراع السياسي في غربي اسيا بين انكلترا والاتحاد السوفييتي من جهة اللذين وجدا نفسيهما في معسكر واحد بعد ٢٢ حزيران/ يونيو، وبين المانيا وتابعتها ايطاليا من جهة اخرى. وكان لدى الانكليز والاتحاد السوفييتي الكفة الراجحة بلاشك امام "المحور"، نظراً لما يملكانه من قوة حربية حقيقية حول محيط الحدود الايرانية، اما الالمان فإنهم انذاك مع الايطاليين، بعد ان تعرضوا للاندحارات العسكرية في شرق افريقيا وسوريا وللهزيمة السياسية في العراق، فإن بامكان اساليب "المعطف والخنجر" فقط ان تفعل فعلها على رأس الجسر الايراني، ومن الممكن ان تثمر فقط عن نتائج فعالة محدودة. وقرروا في لندن وموسكو عدم التباطؤ في استثمار هذا التفوق الذي لديهما.

وفي خلال مدة شهرين من الصيف، بعد الهجوم الالماني على الاتحاد السوفييتي فإن الحكومتين السوفييتية والبريطانية مارستا جميع انواع الضغط المتزايد على طهران، مع المطالبات بوقف النشاط الموالي لالمانيا المثير الذي وجد تعبيراً له في الاشتداد الحاد لنشاط الجاسوسية الالمانية في

---

[٣٧] هذا الموضوع اشبعه اضاءة : س. ل. آگاييف ("ايران: السياسة الخارجية ومشكلة الاستقلال" ١٩٢٥– ١٩٤١، موسكو، ١٩٧١، ص٢٢٩– ٣٣٧، وله ايضاً "الامبريالية الالمانية في ايران" موسكو ١٩٦٩، ص١٠٤– ١٢٧) وز. أ. اراباجيان ("ايران: مقاومة الامبراطوريين"، (١٩١٨– ١٩٤١)، القسم٨، موسكو، ١٩٩٦).

ايران الذي يخالف الاعلان الصادر منذ ٤أيلول/ سبتمبر عام ١٩٣٩، حول الحياد في الحرب (والذي جرى تأكيده للحكومة السوفييتية في ٢٦ حزيران/ يونيو عام ١٩٤١). الا ان الشاه وحكومته، لم يرغبا، بل لم يستطيعا قطع العلاقات الوثيقة مع دول " المحور".[٣٨]

في ٢٥ آب/ اغسطس عام ١٩٤١، اجتازت القوات السوفييتية والانكليزية الحدود الايرانية، حيث قامت القوات السوفييتية بذلك من الشمال والانكليزية من الجنوب. واستمرت المقاومة التي ابدتها القوات الايرانية، اذا جاز الوصف انها مقاومة، مدة يومين فقط. واشار الجنرال الايراني حسن ارفع المشارك في تلك الاحداث، ان الجيش الايراني كانت تعمه تماماً الفوضى الشاملة. ومثلاً على ذلك ان الكورد في المناطق الحدودية مع العراق، قاموا بعون من كورد العراق بتجريد الحاميات العسكرية الايرانية من السلاح ونهبوا كميات كبيرة من الاسلحة[٣٩].

وتحرك الجيش الاحمر زاحفاً على الارض الايرانية نحو شمالها الغربي وشمالها الشرقي باتجاه الشمال من طهران، بينما تحركت القوات البريطانية من المناطق الجنوبية الغربية والجنوبية الشرقية من البلاد[٣٩]. والنقطة النهائية لتحرك القوات السوفييتية في الشمال الغربي، كانت في البداية نحو سنندج (سنه) ولكنها فيما بعد تحركت الى الشمال من مهاباد، حتى خط اوشنوي (اوشنو)– مهاباد، الا ان منطقة النفوذ السوفييتي امتدت حتى الى الجنوب من هذه النقاط (موكري الكوردستانية مع مهاباد، وهكذا كانت تسمى "المنطقة المحايدة"). وتم التوصل بسرعة الى اتفاق بشأن خط سقز– سردشت، بصفته خطاً يفصل المنطقة السوفييتية عن الانكليزية[٤٠].

وهكذا دخلت اذربيجان الايرانية في شمال غربي ايران ضمن المنطقة السوفييتية «منطقة بحيرة اورومية (رضائية) ومن هناك حتى الحدود السوفييتية» بما فيها من السكان الاذربيجانيين والكورد المختلطين والتي يطلق عليها اسم كوردستان المكرينية مع مركزها مهاباد. وشملت المنطقة الانكليزية منطقة كرمنشاه الكوردية العريقة (باختران) وسنندج

---

[٣٨] آكاييف س. ل. ايران، السياسة الخارجية ومشكلة الاستقلال، ص٣٢٩– ٣٣٦، اراباجيان ز. أ.، مؤلف تعليمي، ص١٧٧– ١٨٧، الكاتب الاخير يفترض ان المعلومات عن اقامة الالمان في ايران مبالغ فيها "تقليديا" وبقوة، في الكتابات السوفييتية، ولكنه هو نفسه يقع في هذا التطرف.

[٣٩] عارفا ايتش، الكورد، ص٦٧.

واقليم فارس التأريخي وباختياري ولورستان وعربستان، هذه المناطق التي تسكنها قبائل غير فارسية مختلفة، ومن ضمنها القبائل اللورية والبختيارية ذات الأصل الكوردي. وعدا ذلك، فإن في المنطقة السوفييتية في شمال شرقي ايران (خراسان) كانت تعيش قبائل كوردية محلية خارج اراضي كوردستان الرئيسية. وهذا وحده جعل العلاقات المتبادلة مع الكورد تتمتع بعناية حيوية من قبل الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى.

المهمة الاولى الرئيسية للسلطات العسكرية السوفييتية في ايران كانت الحفاظ على أمن مؤخرة منطقة ما وراء القفقاس العسكرية، التي تحولت في صيف عام ١٩٤٢ الى جبهة (بعدما اخترقت القوات الالمانية خطوط الجيش الاحمر الدفاعية في الجنوب وزحفها نحو سلسلة جبال القفقاس الرئيسية). ولأجل ذلك ينبغي قبل كل شيء تأمين العمل الطبيعي لخط سكة المواصلات الحديدية التي تجتاز المناطق الغربية والمركزية من ايران. وعبر هذا الطريق البري الذي كان يمر عبر ايران كلها الذي كان يحقق النقل الآمن نسبياً للتجهيزات الحربية التي كانت ضرورية جداً للاتحاد السوفييتي، من اجل مواصلة الحرب، (وهي بالدرجة الاولى من الولايات المتحدة الامريكية)[٤١]. وترتبط بهذا الطريق من الشمال الغربي والغرب مساحات ارضية واسعة تسكنها العشائر بالاساس، ومن ضمنها العشائر الكوردية. والعلاقات المتبادلة مع هذه القبائل صارت في هذه الحال مسألة ستراتيجية بالنسبة للاتحاد السوفييتي للسبب المذكور اعلاه، وبالنسبة لانكلترا فهو بالدرجة الاولى لغرض الدفاع عن آبار استخراج النفط في جنوب ايران وفي العراق وكذلك الدفاع عن المواقع الامبراطورية عموماً في العراق ومنطقة الخليج الفارسي.

ان هذه المشكلة بالنسبة للحلفاء ليست فقط مشكلة حربية، بل وكانت مشكلة سياسية لاتقل عن تلك من حيث المستوى. وتتلخص هذه القضية في ان دخول القوات السوفييتية والانكليزية الى ايران، لم يكن يعني على العموم احتلالاً عسكرياً لهذه البلاد بالمعنى الحرفي لكلمة احتلال، مهما كانت النوايا الاولية او الخفية للحلفاء. وقد لقيت استقالة الدكتاتور رضا شاه المتغاضي عن النازيين وتنصيب ولده الشاب ذي الخبرة القليلة محمد رضا، ارتياحاً لدى موسكو ولندن.

فقد كانت قد تركت لطهران الكثير من سمات السيادة التي جرى تأكيدها فيما بعد بمؤتمر طهران. وكان ذلك مفيداً لصالح كل طرف من الحلفاء (الذين انضمت اليهم منذ سنة ١٩٤٢ الولايات

---

[٤١] المصدر نفسه، ص١٤.

المتحدة الامريكية) في صراعهم التنافسي من اجل بسط النفوذ على ايران: فقد كان من الممكن استخدام الهياكل الحكومية لصالحها وضد المنافسين الاخرين. وأظهر المتحالفون عملاً وحيداً محصوراً فقط في الصراع ضد دسائس دول"المحور" في داخل ايران نفسها ومن حولها. واما بصدد مسائل اخرى كثيرة غير هذه، فقد لوحظت اختلافات مهمة بهذا المستوى او ذاك بين هذه الاطراف، علماً ان الانكليز والامريكيين غالباً ما يقفون في تحالف ضد الاتحاد السوفييتي.

ومن بين هذه المسائل المختلف عليها المسألة الكوردية والعلاقات مع القبائل. وكان الكلام يدور عن بسط النفوذ العملي على مساحات الاراضي الواسعة والمهمة من الناحية الستراتيجية والاقتصادية. وتواجهت القيادة العسكرية السوفييتية والدوائر السياسية في ايران مع مهمة صعبة هي مهمة اكتساب ثقة السكان في المجالات الاجتماعية والثقافية، هذا المجال الذي هو غريب عنهم وموجود بالكامل تحت سيطرة القبائل وكبار رجال الدين، الذي يتصف تقليدياً لدى الكورد بالفوضوية وبالذكريات الثقيلة، والتي لم تستأصل من البال عن الاحتلال الروسي في سنوات الحرب العالمية الاولى، عندما لم يأخذوا السكان المحليين بنظرة اعتبار بشكل خاص[٤٢]. وكان من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار التعقيدات الوقتية للعداء الدائم بين الكورد والاذربيجانيين في المنطقة السوفييتية المتعددة القوميات، هذه التعقيدات الناجمة عن الاجراءات التأديبية المعادية للكورد من قبل السلطات الايرانية ودسائس الانكليز الهادفة الى تخريب اجواء العلاقات بين الزعامات الكوردية والقيادة العسكرية السوفييتية واشعال العداء ما بين القبائل. وفي الاخير فإن الوكالات التجسسية الالمانية لم تتوقف عن ممارسة نشاطها التخريبي الذي لم يمكن اقتلاع جذوره حتى اواسط عام ١٩٤٣. وبهذه الصورة لوحظ للمحرضين النازيين نشاط في خوي وكوتور في شمال غربي ايران، دافعين الكورد (بالاشتراك مع العملاء الاتراك) للانتفاض ضد الاتحاد السوفييتي[٤٣].

وبالاضافة الى ذلك فإن عدداً من الظروف ساعدت في انجاح السياسة السوفييتية في كوردستان الايرانية. وكما اشار ايغلتون، فإن السياسة السوفييتية كانت خلال السنة والنصف الاولى "حذرة ومرنة" ساعية من خلال ذلك الى تخفيف التوتر لدى الكورد، وعدم

---

[٤٢] انظر: لازاريف م. س.، المسألة الكوردية الجزء ٨.

[٤٣] فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية، ص٢٠٢.

اعطائهم الحجة لأن يعبروا اذانهم الى وكلاء "المحور" الذي تسللوا الى ايران من تركيا. وكانت قد اعطيت الى الكورد كميات كبيرة من الاسلحة وانواع الاعتدة التي تخلفت عن الجيش الايراني الذي انسحب على عجل. وان الزعماء الكورد الذين كان رضا شاه قد نفاهم قد رجعوا الى قبائلهم وصاروا ميالين طبيعياً الى جانب الاتحاد السوفييتي. وان ٣٠ من الشخصيات البارزة المشهورة في كوردستان ايران (القاضي محمد من مهاباد ومجيد خان من مياندوآب وغيرهما، كانت قد وجهت دعوة اليهم (وكان ذلك كما يبدو في تشرين الاول/ اكتوبر او تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤١) لزيارة الاتحاد السوفييتي (في باكو) حيث عادوا من هناك وهم على أتم ارتياح من الاستقبال الذي قوبلوا به من قبل قائد جمهورية اذربيجان السوفييتية الاشتراكية م.د.أ. باقيروف. وبحسب تأكيد ايغلتون، فإن المسؤولين السوفييت الذين ساهموا في المحادثات مع الزعماء الكورد، دعوا الى سيادة النظام والهدوء في المناطق الكوردية من ايران، واعطاء اسلحة الجيش الايراني الى الكورد، واعلن ان "الكورد يجب ان يحصلوا على الحرية في شؤونهم القومية". وكما سيظهر لاحقاً، فإن سياسة الاتحاد السوفييتي في كوردستان ايران كانت في الواقع، سياسة اخرى، الا ان ذلك لم يكن قد ادركه الكورد انذاك. وعلى العموم فإن السكان الكورد في القطاع السوفييتي من ايران قد قابلوا قطعات الجيش الاحمر بالترحيب، حيث كانوا يرون فيها قوى محررة من استعباد طهران لهم وتقدم لهم كل انواع المساعدات[٤٤].

ان قيادة القوات السوفييتية التي كانت ترابط في المناطق المركزية والشمالية من كوردستان الايرانية والدبلوماسيين والعاملين السوفييت في القنصليات بإيران وفي اذربيجان الايرانية وكوردستان (في تبريز ورضائية)، امتنعوا شكلياً عن التدخل المكشوف في الشؤون الداخلية الايرانية، وعلى الأخص في العلاقات الحكومية المتبادلة والسلطات المحلية مع الاقليات القومية والقبائل، الا ان في حقيقة الأمر فإن وجود وحدات الجيش الاحمر بالذات، كان يقدم دائماً حافزاً عملياً للحركة القومية الكوردية، لأن تخطو نحو صفحة جديدة من النهوض. وان القيادة السوفييتية قد أيدت ذلك عموماً، ليس انطلاقاً من مصالح ايديولوجية بقدر ما هو انطلاق من مصلحة دولية، علماً ان خصوصية هذه الحركة المتمثلة بصفات

---

[٤٤] المصدر نفسه، ص٢٠٢. ايغلتون غ ر. دبليو، الجمهورية الكوردية في عام ١٩٤٦، ص١٤– ١٦، ٢٣– ٢٤.

الانفصال الأثني العشائري والاقطاعي من حيث منشأها والمتخذة احياناً شكلاً دينياً، ما كانت تثير لدى القيادة السوفييتية بالطبع اي تعاطف. وكما سيظهر لاحقاً، فإن موسكو اضطرت الى الالتزام بسياسة الحذر ازاء المسألة الكوردية، وذلك لكي تتجنب حصول تعقيدات مع طهران ولاتخلق ازمة في العلاقات مع الحلفاء. الا ان الكورد في المناطق الواقعة تحت النفوذ السوفييتي عرفوا رغم كل شيء، بأن الاتحاد السوفييتي يقف الى جانبهم، وان هذا قد منحهم القوة والثقة في نضالهم.

ان التغيرات التي طرأت على الموقف الايراني عالمياً وداخلياً قد أثرت على الوضع في منطقة النفوذ السوفييتي، وذلك منذ نهاية عام ١٩٤١. ففي ٢٦ كانون الاول/ ديسمبر انعقد في مهاباد اجتماع للزعماء الكورد من قبائل موكريان الكوردستانية الذين هم من ضمن ما يدعي "بالمنطقة المحايدة" (بين مناطق الاحتلال السوفييتية والانكليزية). وحضر الى هذا الاجتماع ممثلون من زعماء الكورد في القسم الشمالي من كوردستان ايران، حيث ترابط هناك القوات السوفييتية (اوشنو ورضائية وخوي وماكو). وتحدث في هذا الاجتماع بعض الزعماء المتنفذين (مثلاً، زعيم منگور، ابراهيم آغا) وطالبوا صراحة بضرورة إقامة "سلطة كوردية بمساعدة السوفييتيين"[٤٥].

وعند بداية عام ١٩٤٢ تشكل في المنطقة الكوردية من ايران التي تقع تحت الاشراف السوفييتي موقف متوتر، اثار لدى طهران اكثر الاخطار جدية. وفي الواقع فإن سلطة الحكومة المركزية كانت مفقودة هنا. وطلبت الحكومة المركزية الايرانية من القيادة السوفييتية ان تسمح لها بأن تنقل قوات عسكرية ايرانية الى منطقة كوردستان لاقامة النظام. الا ان طلبها قوبل بالرفض[٤٦]. وهذه كانت اول مساعدة مباشرة قدمتها السلطات السوفييتية الى الحركة القومية لاكراد ايران التي اخذت بالتطور. ومن البديهي ان طهران لم ترغب في التهادن معها فبدأت تشدد الاستفزازات في كوردستان لاثارة الاضطرابات وذلك (خلال نيسان/ ابريل– ايار/ مايو عام ١٩٤٢ في رضائية بين قبائل هركي وشكاك) لأجل الحصول على ذريعة للتدخل هناك. وحصلت الحكومة الايرانية على موافقة القيادة العسكرية السوفييتية بارسال سرية

---

[٤٥] فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية، ص٢٠٧.

[٤٦] المصدر نفسه، ص٢١٢– ٢١٥ و٢٢١– ٢٢٣، ليفلتون غ ر. دبليو.، الجمهورية الكوردية في عام ١٩٤٦، ص١٥.

واحدة الى رضائية، كانت قد تحولت فيما بعد الى فرقة من العسكر الذين حضروا لتهدئة الكورد. وسرعان ما توقفت اضطرابات القبائل الكوردية. ويرى ايغلتون، ان نجاح القوات الايرانية في ذلك، يعود بحسب رأي أو. ل. فيلتشيفسكي شاهد العيان لتلك الاحداث الى الادارة الكوردية المحلية التي حققت بدعم الحاميات العسكرية السوفييتية مستوى نسبياً من الهدوء والنظام. وبدأت في المناطق الكوردية المتحررة من اشراف الادارة الايرانية، تتكدس اشكال من نظام دولة، زد على ذلك، الفشل الذي احاق بمحاولات جمعية خويبون الموالية للغرب اخذ مقاليد قيادة هذه العملية بيدها. فعلى العكس من ذلك، فإن في مهاباد اخذ يتعزز نفوذ المنظمات الكوردية المعادية للفاشية والمؤيدة للتوجهات اليسارية، ومن بينها المنظمات الشيوعية[٤٧].

وفي عام ١٩٤٢، تحولت مهاباد الى مركز تنظيمي وسياسي لا جدال حوله، للحركة القومية الكوردية. وكما يبدو، فإن في هذه المدينة صار يعمل بصورة سرية، حسبما يؤكد ايغلتون، حزب يدعى "الحزب السياسي الكوردي". وكانت السلطات الايرانية لاتملك في هذه المدينة والمناطق التابعة لها اي نفوذ سياسي، وذلك من بعد دخول القوات الحليفة[٤٨]. ولهذا السبب ارتفعت ارتفاعاً حاداً سلطة ونفوذ شخصيات وجهاء مهاباد المؤلفين من ٢٠ عائلة مشهورة الذين دخل ضمنهم شيوخ الطريقة الصوفية الذين يحظون بإحترام خاص (من بينهم الشيخ عبدالله افندي والشيخ زمبيلي وقاضي محمد الذي ينتمي الى فئة كبار قضاة الشرع الديني والانسان ذو المواهب المتنوعة والافكار التقدمية). وان قاضي محمد بالذات مع شقيقه الاصغر صدري قاضي العضو في المجلس، والقريب من حزب توده الشيوعي، مع ابن عمه حسين سيفي قاضي قد ترأسوا كامل العمل السياسي في مهاباد، بل وفي موكريان الكوردية كلها[٤٩].

أما في المناطق الاخرى من القاطع السوفييتي في شمال غربي ايران الواقع الى الشمال من موكريان الكوردية (اعتباراً من اشنو تقريباً الى الغرب من بحيرة رضائية ومن ثم بعيداً عبر خوي وماكو وحتى الحدود السوفييتية) فلم يكن هناك ما يشير الى وجود سلطة لطهران

---

[٤٧] ايغلتون غ ر. دبليو.، الجمهورية الكوردية في عام ١٩٤٦، ص٢٦.

[٤٨] المصدر نفسه، ص٣٠– ٣٢.

[٤٩] المصدر نفسه، ص٢٣

تقريباً، الا ان الحركة القومية بين الكورد في هذه المنطقة كانت ضعيفة التطور. فقد كان الزعماء العشائريون المحليون يمارسون الادارة هنا بلا منازع لهم، فضلاً عن انهم يكابدون الصبر تمام المكابدة على تواجد القوات السوفييتية.

والجزء الجنوبي من كوردستان ايران الواقع الى ما وراء خط سردشت– سقز، ومساحات الاراضي حتى الحدود العراقية التي ضمت منطقة اردلان التأريخية مع المركزين الكورديين العريقين وهما سنندج وكرمنشاه، ان هذه المناطق كانت موجودة تحت الاشراف البريطاني. ولكن القوات الانكليزية لم تكن موجودة في كل مكان منها، وهي، شأنها شأن القوات السوفييتية، تجنبت استخدام التدخل العسكري المباشر، واقتصرت على اجراء العمليات الناجحة في اجتثاث وكالات التجسس النازية التي كان (مركزها الرئيسي موجوداً في سنندج). وفي هذا القاطع لم تحقق القومية الكوردية كحركة من اجل تقرير المصير القومي تطوراً ملحوظاً[٥٠]، ولكن الحركات الانفصالية لبعض الشخصيات الكوردية المؤثرة التي اضعفت الدولة ضعفاً حاداً، قد اتسعت اتساعاً كبيراً. ومن البديهي ان الانكليز سعوا الى استدرار فائدة لهم من هذه التحركات، اذ جندوا اعواناً لهم من بين كبار القبائل الكوردية الاقطاعيين والقبائل العربية في كوردستان وخوزستان و"المتاجرة امام الحكومة الايرانية بجر هذه القبائل نحو العراق". واقام القنصل البريطاني في كرمنشاه اتصالات وثيقة مع العشائر، وزرع ضباط المخابرات الانكليز، وهم العقيد فليتشير والرائد لوينس والرائد اواكشوت وكالاتهم الاستخباراتية في القاطع الانكليزي المحتل. وان اعضاء المجلس من هذه المناطق في كوردستان ايران اعتبروا موالين للانكليز، الذين هم عباس قوباديان وسالار سنندجي والدكتور موافإن القريبين من المجموعة القومية للسيد ضياء الدين طباطبائي[٥١].

ولكن الانكليز لم يتسرعوا في تشجيع الاقطاعيين الانفصاليين الكورد ولا في تقديم التأييد الفعال لهم، خشية من احداث ضرر بعلاقاتهم مع طهران، ومن تحفيز الاتحاد السوفييتي على القيام بنشاط مماثل في منطقته. ان خلق حالة باستطاعتها ان تؤدي الى تقسيم فعلي لايران، كما كان قد

---

[٥٠] عبد الرزاقوف ب.، دسائس الامبريالية الانكليزية والامريكية في ايران (لسنوات ١٩٤١– ١٩٤٧)، طشقند، ١٩٥٩، ص٢٧.

[٥١] عارفا ايتش، الكورد، ص٦٩.

حدث في حقبة الحرب العالمية الاولى لم يكن مقبولاً لدى لندن في سنة ١٩٤١– ١٩٤٢ الحاسمة بالنسبة لها عندما كانت قضية المحافظة على مواقعها الأمبراطورية في الشرق الاوسط موضع تساؤل. ولهذا فإن لندن اضطرت الى التعامل مع الزعماء الكورد بفزع ومغامرة.

من اكبر التحركات للكورد في منطقة النفوذ الانكليزي، كانت الانتفاضة التي نشبت بقيادة الزعيم الكوردي للبكزاده محمد حمه رشيد في بانه وذلك بعد دخول القوات الانكليزية مباشرة الى ايران. فهو كان قد انتقل في بداية نيسان/ ابريل عام ١٩٤٢ من العراق الى ايران، بيد انه لم يذهب فوراً الى سنندج حيث خشي من الحامية الانكليزية المرابطة هناك. وبعدما دمر في بانه فيلق الجنرال الايراني مقدم، زحف حمه رشيد نحو سنندج مطالباً من الانكليز الاعتراف باستقلال كوردستان. الا ان الانكليز رفضوا ذلك[٥٢].

والصراع اللاحق تواصل بنجاحات متبادلة. وصار النجاح في البداية الى جانب الثوار. واستطاع تدمير قوات الجنرال امين والقوات الملتحقة به التابعة للزعيم الكوردي علي خان حبيب. وقد لقي هذان الاثنان مصرعهما، الا ان المقدم ابراهيم عارف الذي التحق فيما بعد مع بعض اعداء حمه رشيد من القبائل المحلية استطاع اختراق المتمردين في ٢١ نيسان/ ابريل عام ١٩٤٢ والزحف حتى بانه. وفي هذا الوقت قال الانكليز كلمتهم. فإنهم قد اقنعوا القيادة العسكرية الايرانية بعدم التحرك ابعد من ذلك، وان يعقدوا اتفاقاً مع حمه رشيد. وشارك في المحادثات فليتشير وكان حمه رشيد قد حصل على تأكيد من محافظ بانه، بالسماح له بالابقاء على قواته المحاربة، اما الاشراف على منطقة بانه– سردشت فيكون بيد القوات العسكرية الحكومية. وفي صيف عام ١٩٤٢ سيطرت القوات الحكومية رغم كل ذلك،

---

[٥٢] المصدر نفسه، ص٦٩– ٧٠، فيلنستون دبليو. ج. المسألة الكوردية، ص٩٨، عارفا ليتش، تحت خمسة شاهات، ص٣١١. لرشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق أو ٩٤، عام ١٩٤٢ ملف٧٠، ص٥٤– ٥٥ و٧٠ و٧٥ و٨٦ و٩١. مقتطفات من "مجلة دي طهران" خلال نيسان/ ابريل– ايار/ مايو عام ١٩٤٢، امين وناني، التحضر الايراني، ص١٢٨– ١٢٩، لياكوست أكد ان حمه رشيد تحرك بتأييد من الالمان، وليس في كوردستان وحدها بل وفي بختياري (لياكوست ر. مسألة روسيا السوفييتية، دي لورينت، ص٢٠٥). بعض تفاصيل الدسائس المهمة لوكالات التجسس الانكليزية وسط كورد جنوب ايران، سطرها ب. ب. بالويان في اطروحته للدكتوراه "المشاكل القومية في جنوب ايران المعاصرة"، يريفان ١٩٨١، ص١١٣– ١١٤. وقد أكد خصوصاً ان نشاط الانكليز وسط كورد ايران اثار قلق الاتراك الذين دعوا الى التباحث مع اتباعهم بين الزعماء الكورد.

على بانه. ولم يتخلص الايرانيون من حمه رشيد الا في خريف عام ١٩٤٤ بمساعدة من الزعماء الكورد المعادين له[٥٣].

يظهر تاريخ حمه رشيد ان الانكليز كانوا يمارسون معه ادوارهم المعتادة باثارة القبائل ضد بعضها البعض لجني الفائدة لهم من خلال ذلك. وان حركات من هذا النوع الذي نكتب عنه لايمكن طبعاً ان تعتبر حركات قومية، لأنها كانت حركات اقطاعية انفصالية محضة.

وهكذا تكونت في كوردستان ايران، في الشهور الاولى من بعد دخول القوات السوفييتية والانكليزية، صورة متنوعة الالوان. وكانت العمليات التخريبية لدول "المحور" قد تعرضت لضربة ماحقة، الا انه لم يستتب النظام والهدوء. فإن القبائل، والكوردية منها بالاساس في غربي ايران، قد وصلت من جديد الى حالة اختمار، يذكر ظاهرياً بذلك الموقف القديم الذي كان موجوداً هنا حتى منذ عهد اواخر القاجاريين المتمثل بضعف السلطة المركزية والصراعات القبلية الاقطاعية، وحضور التدخل الخارجي لروسيا وانكلترا المتمثل هنا بالوجود الفعلي للقوات العسكرية[٥٤]. الا انه كان يوجد هنا اختلافان اثنان. الاول، هو ان الدول لم تستطع بل ولم ترغب في ان تمارس بإيران نفس الاسلوب الكلاسيكي الاستعماري حيث ان الزمان قد تغير. والثاني ان المجتمع الكوردي في غربي ايران حدثت فيه تحولات جوهرية. فالى جانب الاحتفاظ في كثير من المناطق بالانقسام القبلي الاقطاعي التقليدي (الذي

---

[٥٣] بحسب رأي لينتشوفسكي، فإن علاقات روسيا المتبادلة مع القبائل الايرانية في خلال الحرب قد لعبت "دوراً محدوداً اقل من الدور البريطاني"، الا ان هذا يظل موضع جدل. وهذا لا يعني في الواقع مع الكورد فحسب، بل ومع العديد من القبائل غير الفارسية في ايران وخوزستان ولورستان وبختياري. (لينتشيفسكي ج. روسيا وغرب ايران) ١٩١٨– ١٩٤٨، دراسة في الحكم البوليسي الاكبر، نيويورك، ١٩٤٩، ص٢٤٩، ٢٥٠– ٢٥٣.

[٥٤] ايگلتون غ ر. دبليو. الجمهورية الكوردية عام ١٩٤٦، ص٣٤– ٣٥، ل. فيلتشيفسكي سمى المؤسس لحزب زبيحى وكذلك رئيسه هو حسين زيرنگر[فروهەر] (مجموعة مقالات، ص٢٣٨). وعلى العموم فإن المعلومات عن هذا الحزب هي غير دقيقة بالمرة ومرتبكة. وللتفاصيل عما كتب عن الاثنيات القبلية والوضع الداخلي في كوردستان ايران، في اثناء الحرب العالمية الثانية انظر: البحث العلمي الخاص بقلم أو. اي. ژيگالينا "الحركة القومية للكورد في ايران"، ص٩٩– ١٣٢. ولهذا فإن كثيراً من العناصر مفقودة هنا. وانظر ايضاً: الفرس والحركة القومية الكوردية في ايران. (١٩٤١– ١٩٤٥) اصدار ("بحوث معهد الاستشراق بموسكو"، العدد٧ موسكو، ١٩٥٣).

يستغله الانكليز) فقد ظهر وصار واضحاً موضوع القوى القومية الكوردية ذات الاتجاه الديمقراطي الذي يحظى بدعم محسوس من قبل الاتحاد السوفييتي وان لم يكن علنياً. فقد اخذ تأثير العصر يمارس فعله هنا ايضاً.

وكما اشير سابقاً، فإن مهابا قد ظهرت فيها منذ عام ١٩٤١ النواة التنظيمية للحركة القومية لاكراد ايران. وبحسب تأكيد ايغلتون، فإنه في ١٦ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٢ كان قد اجتمع ١٥ شخصاً "من الطبقة الوسطى" في ضواحي مهاباد وأسسوا حزباً سياسياً كوردياً. واشتركت فيه منظمة "هيوا" العراقية التي ارسلت الى مهاباد مبعوثها ميرحاج. وفي البداية فإن هذا الحزب الذي كان يمثل حلقة ضيقة جداً من الاعضاء (بعدد ١٠٠ شخص) قد سمي باللغة الكوردية "كۆمەڵەی ژینی کوردستان" ("جمعية الحياة الكوردستانية"). وهي مشهورة بإسم ژ.ك، او كومله. وفي نيسان/ ابريل عام ١٩٤٣ جرى انتخاب لجنة مركزية لهذا الحزب ولكن بدون رئيس دائم. الا ان اقوى الشخصيات نفوذاً بين اعضاء هذا الحزب هم عبد الرحمن نبيحي، هژار، علي ريحاني ومحمد ياهو. واتصف الحزب بتعبير واضح عن الطبيعة القومية وبالسرية، وعين هدفاً له محدداً متمثلاً بالنضال من اجل الحكم الذاتي للكورد حالياً في اطار الدولة القائمة. وتضمن برنامجه مبادئ الديمقراطية ومعاداة الفاشية بما يتماشى مع برنامج حزب الشعب الايراني (توده)[(٥٥)].

وكان حزب ژ.ك في البداية حزباً قليل الاعضاء تماماً، ولم يكن له نفوذ واسع، بيد انه حظي بتعاطف قلبي في دعايته لافكاره في جميع اجزاء كوردستان.

كانت البنية الاقطاعية القبلية تبذل المستحيل من الجهود للتحكم بالجو السياسي في كوردستان ايران، وذلك في السنة والنصف الاولى من بعد دخول قوات الحلفاء السوفييتية والانكليزية الى ايران، رغم انها في البداية قد شرعت تتحرك احياناً من منطلق قومي كوردي، وحتى بميول ديمقراطية محدودة. وعلى الرغم من كل ما كان قد حصل هناك، فإن الحزام

[(٥٥)] كانت الاكبر من بينها: كلهور (١٢٠ألف) وجليلي (٢٥ ألف) وشكاك (٤٠ألف) وهركي (٢٠ألف فقط في ايران)، وميلاني (١٠ آلاف) وبيگزاده (٥ آلاف) وزازا (٤ آلاف) ومامش من الاتحاد السابق للبلباس (١٢ ألف) وديبوكري الذين هم من اكثر القبائل المشهورة بعدد النفوس في منطقة موكريان وغيرهم. وان منحدرات قادتهم تعود الى اصول عريقة في كوردستان، لها ثروة غنية من الامجاد ومن ضمنهم المتصوفة المشهورون وكبار دراويش التكايا (النقشبندية وغيرها)، وهم الشيخ عبيد الله وسيد طه وغيرهما. (ايگلتون غ ر. دبليو. الجمهورية الكوردية، ص١٦– ٢٣، انظر ايضاً ژيگالينا أو. اي. ص٩٩– ١١٦).

العشائري الذي كان يطوق المناطق المركزية من البلاد، وعلى الأخص في اقليم كوردستان، كان قد بدأ فيه تصاعد للتوتر، اثار قلقاً شديداً لدى جميع الاطراف ذات المصلحة في البلاد.

وكان هذا القلق بالدرجة الاولى لدى حكومة الشاه التي لاح أمامها من جديد احتمال الدخول في الصراع المضني ضد الاقليات الاثنية القبلية الانفصالية. واتضح فيما بعد ان اجراءات التهدئة في الاطراف التي اتخذها رضا شاه قبل وقت قصير من ذلك، والتي شاعت حولها بصورة واسعة دعاية تحت اسم "المسيرة الكوردستانية"، ان هذه الاجراءات كانت قد حققت نجاحاً وقتياً لم يصمد امام تجارب الزمن. فإن هذه البلاد ما كادت ان تصطدم بأزمة خارجية آثارها خطر انجرارها الى حرب عالمية جديدة حتى تحركت الاقوام والقبائل غير الفارسية من جديد. وأشد الاخطار التي لقلقت طهران هي الامكانية المحتملة لاستغلال الاضطرابات في اطراف ايران من قبل انكلترا وروسيا الاعداء التأريخيين لايران، الامر الذي يهدد بضياع في الاراضي ان لم يود الى تجزئة الدولة.

وكانت انتفاضة حمه رشيد قد افزعت طهران. غير ان رفض الانكليز الذين كانوا مطمئنين على مناطق ابار النفط العائدة اليهم في جنوب ايران، ابداء التأييد لزعيم المتمردين، وعملهم من لجل حصر تحركاته، قد بدد هذا الفزع. وكانت اكثر جدية بكثير، الاحداث التي واجهتها الحكومة الايرانية في المناطق المركزية والشمالية من غربي ايران، حيث ترابط هناك قطعات الجيش الاحمر. وبصورة عامة فإنهم في طهران كانوا لاسباب مفهومة يخشون من موسكو اكثر مما يخشون من لندن التي تحظى بدعم واشنطن في سياستها مع ايران (التي زاد نفوذها في ايران سريعاً وخاصة من بعد دخول الولايات المتحدة الامريكية رسمياً في الحرب في كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤١). وفي انكلترا والولايات المتحدة الامريكية والدوائر الحاكمة الايرانية توجد ميول تقليدية رجعية ومعادية للشيوعية يرونها كامنة لدى الحلفاء ضد الخطر السوفييتي الذي اعتادوا ان يروا فيه الخطر الرئيسي على ايران، رغم ان الحقيقة تقول ان موسكو اتخذت موقف الترقب ازاء تطاولات غير نادرة قامت بها الدول الغربية على السيادة الايرانية.

منذ نهاية عام ١٩٤١ وبداية ١٩٤٢ بدأت تصل اشارات مثيرة للفزع من مناطق كوردستان الايرانية المركزية والشمالية. وان الكثير من بين ٦٠ قبيلة كوردية تقريباً في ايران[٥٦]، كانت

---

[٥٦] ف ر.، ١٩٤٢، المجلد ٤، الرواسب، ص٢٢٣، مذكرة من رئيس قسم الشرق الاوسط السيد أو. ميوري الى مساعد وزير الخارجية بيربل، في ١٥/ ١/ ١٩٤٢.

قد تخلصت من اليد الثقيلة للسلطات الشاهنشاهية وشعرت بتحررها من جميع الالتزامات بكل انواعها امام الدولة، فقد سيطرت على عدد من المناطق التي تقيم فيها، الفوضى والتصرفات الكيفية للزعماء الذين مارسوا العنف والسلب الذي عانى منه المواطنون المسالمون. وبديهي ان مثل هذه الاعمال التي قام بها قسم غير قليل من النُخب الكوردية، كانت بعيدة كل البعد عن الحركة القومية الاصيلة، لأن العلاقات الاجتماعية لم تخرج من اطارها المصالح العشائرية الضيقة والمقاييس المعنوية الاثنية التي فات زمانها. وهي في احسن الاحوال قد عبرت عن مزاج احتجاجي ضد المضايقات التي عانى الكورد منها على يد نظام الشاه. وفي نفس الوقت فإن قسماً من الشخصيات الكوردية البارزة، ورغم انتمائهم الديني الاقطاعي، قد تبنوا الافكار الاجتماعية العصرية، كما سبقت الاشارة الى ذلك، وساروا على طريق النضال من اجل حرية الكورد وتقرير المصير القومي. وهذه الشخصيات تجمعت بالأساس في مهاباد وغيرها من مناطق موكريان الكوردستانية. وضمت اليها فئات من سكان المدن الذين كانوا قد حصلوا على التعليم (بحسب المقاييس المحلية طبعاً). غير ان تأثيرهم من حيث وجهة النظر الجغرافية قد كان محدوداً، وعلى الأخص في المراحل الاولى. ان الزعماء القبليين من الطراز القديم الذين كانوا يسيطرون على الارض من بحيرة رضائية ثم بعيداً نحو الشمال هم الذين يهيمنون على الجو العام. وهناك بالذات كانت المراكز الرئيسية لحركات القبائل الكوردية المعادية للحكومة في سنة ١٩٤١– ١٩٤٢، التي اشاعت خوفاً كبيراً ليس لطهران وحدها.

قرعت وزارة الخارجية الامريكية ناقوس الخطر على سبيل المثال. فإن كورد ايران والقبائل الايرانية الاخرى المحسوبة هناك، استولوا على كميات كبيرة من الاسلحة التي تخلت عنها القوات الايرانية في اثناء الاحتلال البريطاني– الروسي، واستأنفوا هجمات تنطوي على خطورة كبيرة. وكان من الضروري وضعهم تحت الرقابة لضمان الأمان "لوسائط النقل"، اي لضمان الامان على طريق سكة القطار[٥٧]. وبعد بضعة ايام وصل نبأ من طهران ان الكورد شنوا هجوماً على رضائية، وطردوا محافظها وقتلوا عدداً من افراد البوليس. وفي الحكومة هناك من يرى ان السوفييت هم المسؤولون، لأنهم يمنعون القوات الحكومية من كبح جماح

---

[٥٧] المصدر نفسه، ص٢٦٤. من المبعوث الامريكي الى ايران ل. غ. درايفوس الى وزير الخارجية في ١٥/ ١/ ١٩٤٢.

الكورد[٥٨]. وعلى سبيل المثال، فإن جريدة الاهرام المصرية ذكرت في ذلك الوقت ان البختياريي قد هاجوا بعدما زودهم الانكليز بالاسلحة[٥٩].

لقد كان ذلك رد الفعل الاول للقبائل على الوضع الجديد في ايران بعد دخول القوات الانكليزية والسوفييتية. وبعد العطلات الشتوية، عندما يتوقفون عن القتال في الجبال، اندلعت الاضطرابات من جديد في شهر نيسان/ ابريل عام ١٩٤٢. فإن الكورد قد شنوا هجوماً على مراكز للجندرمة وقدموا المطاليب التالية: (١)اجراء محادثات معهم. (٢) السماح بحمل السلاح في المدينة. (٣) الغاء مراكز الجندرمة. وبحسب رأي القنصل الامريكي في تبريز، كينيهولم، فإن وضع الروس اذا تدهور في القفقاس فستشتد هجمات الكورد. ولايستطيع ردع الكورد سوى الروس عن طريق ممارسة الضغط عليهم. وعبر رئيس الوزراء الايراني علي سهيلي الى السفير السوفييتي عن الامتعاض من رفض السماح للقوات الايرانية لتقوم بمعاقبة الكورد، وطلب راجيا من دريئيفوس تقديم المساعدة لاقناع روسيا وانكلترا ان يقوُم بذلك. ولكن السفير السوفييتي اجاب بالرفض، استناداً منه الى الاتفاقية السوفييتية الايرانية بتاريخ ٢٩كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٢. اما الانكليز فإنهم قد نصحوا الحكومة الايرانية بتشكيل لجنة تأخذ على عاتقها حل مشكلة القبائل. وجرى لقاء للقنصل السوفييتي العام في تبريز مع المندوبين الايرانيين والكورد بالقرب من رضائية، ولكن اللقاء كان بلا ثمرة. فإن الكورد قد عرضوا مطاليبهم بينما دعاهم القنصل السوفييتي الى الانفضاض والذهاب الى بيوتهم[٦٠].

الا ان طهران لم تتراجع وراحت تبحث عن حلفاء لها في الضغط على موسكو. والسفير الايراني في انقرة ناشد تركيا، مثيراً ذعرها من امكانية ظهور اضطرابات بين اكراد تركيا تحت تأثير اخوانهم اكراد ايران، ورجا من السفير الامريكي في انقرة ان يقدم المساعدة. واشتكى السفير الايراني الى السفير الامريكي، ان ٢٠ ألف عسكري سوفييتي فضلاً عن القطعات المؤللة التي معهم، المرابطة في منطقة بحيرة رضائية لم يفعلوا اي شيء بذاتهم مقابل ٣ آلاف

---

[٥٨] "اورينت موديرنو"، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤١، ص٦٣٨.

[٥٩] ف ر، ١٩٤٢، المجلد ٤، ص٣١٨– ٣٢٠، من درايفوس الى وزير الخارجية في أ و ٣/ ٥/ ١٩٤٢.

[٦٠] المصدر نفسه، ص٣٢٠– ٣٢١، من سفير الولايات المتحدة الامريكية في تركيا ل. أ. ستينهاردت الى وزير الخارجية في ٤/ ٥/ ١٩٤٢.

كوردي، ولايسمحون بدخول القوات الايرانية. ودارت اشاعات حول السفير الايراني في الاتحاد السوفييتي (الذي كان موجوداً مع جميع افراد السلك الدبلوماسي انذاك في مدينة كويبيشيف) انه استطاع الحصول على مقابلة مع ستالين بهذا الشأن[٦١].

من الجدير بالذكر، ان الامريكيين قد اعاروا الى هذه المسألة التي كانت تبدو مشكلة محلية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية اهمية بالغة جداً. وعن هذا الموضوع تتحدث التعليمات الذي توجه بها وزير الخارجية الامريكية كورديل هيل الى السفير الامريكي في الاتحاد السوفييتي، ستيندبل، وذلك في ٦أيار/ مايو عام ١٩٤٢، اي ان ذلك جاء مباشرة بعد وصول الاخبار المذكورة. وحول الاحداث في شمال كوردستان كتب هيل، ينبغي "العثور على مناسبة" لاجراء مناقشة مع الحكومة السوفييتية حول الوضع، مع طرح الحجج التالية: (١) ان دعاية "المحور" يمكن ان تحصد رأسمالاً كبيراً من الاضطرابات الكوردية وذلك من الحث الاستفزازي القائل بضم السوفييت لاجزاء من ايران. وهذه الدعاية موجهة الى تركيا والعراق (وايران) وهي ما تسبب اضراراً للأمم المتحدة "في هذه المنطقة الحيوية". (٢)"ان حياة وممتلكات" الامريكيين في ايران موجودة تحت الخطر (مصرع زوجة احد المراسلين الامريكيين). (٣) يذيع راديو "المحور" ان قوات رشيد عالي الكيلاني قد انضمت الى كورد ايران. وحتى اذا كان هذا غير مؤكد، فإن الانتفاضة الكوردية، يمكن للعدو ان يستخدمها لخلق العراقيل "على طريق أمن الحفاظ على نقل التجهيزات الى روسيا عبر ايران". يجب على الحكومة السوفييتية اتخاذ الاجراءات المؤدية الى قيام الحكومة الايرانية بفرض النظام. والحكومة الايرانية غير مبلغة بهذه الخطوات، ولاينبغي بتاتاً ان يصل الى علم الحكومة السوفييتية، ان التدخل الامريكي قد جاء بطلب من ايران.[٦٢]

بحسب معلومات دريفوس، فإن سهيلي رئيس الوزراء، قد تسلم من مولوتوف جواباً ارتاح له الايرانيون، جاء فيه، ان الامر صدر الى القيادة العسكرية السوفييتية حول التعاون مع السلطات الايرانية لوصول القوات الايرانية الى "مناطق الاضطرابات". وان وزير الدفاع الجنرال امان جاهانباني قد وصل مع عدد من كبار الضباط الى اذربيجان الايرانية[٦٣].

---

[٦١] المصدر نفسه، ص٣٢١– ٣٢٢.

[٦٢] المصدر نفسه، ص٣٢٢، من درايفوس الى هوللي، في ٨/ ٥/ ١٩٤٢.

[٦٣] المصدر نفسه، ص٣٢٣، من درايفوس الى هوللي، في ١٥/ ٥/ ١٩٤٢.

غير ان الاستعداد لدى القيادة السوفييتية للتعاون مع السلطات العسكرية الايرانية لم يكن في البداية عالياً بصورة واضحة. فإن الكورد ظلوا يواصلون شن الهجمات. ومن بعد ذلك اقيمت نقاط سيطرة سوفييتية ايرانية مشتركة بين رضائية وخوي. ووافق السوفييت على ارسال فوج ايراني واحد من تبريز الى رضائية. بيد ان الكورد استمروا كالسابق بالتمرد في كل مكان وحتى الحدود مع العراق[٦٤].

تسارعت القيادة السوفييتية الى القيام بتنازلات لاحقة، اذ وافقت بالسماح على وجود ٥٠٠ جندي ايراني في رضائية. ومن بعد ذلك كان قد سمح الى ١٥٠٠ جندي اخرين، رغم ان المطالبة كانت بالسماح لثلاثة اضعاف هذا العدد.[٦٥] وبصورة عامة فإن القيادة العسكرية السوفييتية حاولت امساك الايرانيين بزمام قصير عن طريق التنازلات بشأن المسألة الكوردية عبر ملعقة للشاي كما يقال. فإن هذه القيادة، على سبيل المثال، لم تعترض على تجريد الكورد من الاسلحة، ولكنها طالبت بأن يجري ذلك بصورة "مسالمة". ورغم ذلك فإن القوات السوفييتية صارت بالاخير تتقلص بينما تزداد القوات الايرانية.[٦٦]

وبالنتيجة فإن العلاقات السوفييتية الايرانية اخذت منذ خريف عام ١٩٤٢ بالتحسن، الامر الذي ساعد حتماً في استقبال ستالين للسفير الايراني. وبحسب ملاحظة السفير الامريكي ان هذا الاستقبال قد جرى على خلفية تدهور العلاقات الايرانية البريطانية من جراء التدخل الانكليزي الفظ في الشؤون الداخلية الايرانية و"اسلوب التعامل غير الودي". فقد قال وزير الخارجية الايراني الى السفير الامريكي[٦٧]، "ان الانكليز يسرقوننا". ان مثل هذه الاوضاع كانت ملائمة لموسكو، وكذلك لواشنطن الى حد ما الساعية الى تعزيز مواقعها في ايران على حساب الانكليز.

ان الاخبار الواصلة من مصدر امريكي– السفارة في طهران– ورد فعل وزير الخارجية عليها تلقي الضوء ليس فقط على الاستيقاظ الواضح للاهتمام الامريكي بالمسألة الكوردية في ايران خلال حقبة التهاب هذه المسألة في نهاية عام ١٩٤١– ١٩٤٢، بل وببعض المواقع المهمة

---

[٦٤] المصدر نفسه، ص٣٢٣، من درايفوس الى هوللي، في ١٥ و١٦/ ٥/ ١٩٤٢.

[٦٥] المصدر نفسه، ص٣٢٤، من درايفوس الى هوللي، في ٢٨/ ٩/ ١٩٤٢.

[٦٦] المصدر نفسه، ص٣٢٤– ٣٢٥، من درايفوس الى هوللي، في ٧/ ١٠/ ١٩٤٢.

[٦٧] بالايان ب. ب.، المشاكل القومية في جنوب ايران وشمالها (١٩١٧– ١٩٧٩)، ص١١٣– ١١٤.

الخاصة وتكتيك الحلفاء حول هذه المسألة. فإن الامريكيين، ولغرض تعزيز نفوذهم داخل الاوساط الحكومية الايرانية ادعوا انهم يمارسون بلا محاباة دور الوسيط بين الايرانيين وبين الحلفاء الاخرين، مع العلم انهم لم يظهروا الرغبة في ابداء التضامن مع الانكليز الذين يستحق موقفهم الانتقاد.

كان الانكليز، كالسابق، يتصرفون في ايران بوجه عام، وفي كوردستان بصورة خاصة، كاستعماريين تقليديين. فإنهم قد قمعوا بالقوة العسكرية الاعداء الصريحين من وسط القبائل الكوردية، وسعوا بواسطة شراء الذمم والدسائس لأن يحصلوا على مؤيدين لهم بين هذه القبائل. وبعدما ضمنوا عن طريق القوة استقراراً نسبياً في المنطقة التي تحت احتلالهم، فإنهم حاولوا توسيع نفوذهم نحو الشمال حيث ترابط هناك القوات السوفييتية. واستخدموا لهذا الغرض الشبكة الواسعة من وكالات التجسس البريطانية بين النخب القبلية. وكان بارزاً بنشاط خاص، ابن الزعيم الكوردي المعروف والشخصية الدينية البارزة من منطقة الحدود الايرانية العراقية سعيد طه (طا) الذي مات قبل الحرب في طهران، ومحمد صادق الذي حاول (بلا نجاح) العمل لتأسس "جمعية الحرية"،[٦٨] في رضائية. وهذه النشاطات موجهة بلا رادع ضد مصالح الاتحاد السوفييتي. وكذلك فإن من مصلحة ايران ان الانكليز لم يلتفتوا بالاهتمام بيك مستوى كان، ومتجاوزين كالعادة على سيادة ايران، وهو كما اتضح، قد جرح طهران بعمق.

ان سياسة الاتحاد السوفييتي في شمال ايران، حيث كانت ترابط قواته العسكرية لم تكن تتميز تميزاً دقيقاً من حيث الاهداف السياسية الموضوعة امامها. وكانت الاركان الستراتيجية لهذه السياسة واضحة وقابلة للتنفيذ من الاشهر الاولى من بعد الاحتلال: ان الخطر الحربي المباشر من الجهة الايرانية نحو الجمهوريات الجنوبية من الاتحاد السوفييتي الذي يشكله الاعداء الفاشست وعملاؤهم قد شكل حاجزاً مأموناً. فإن تأمين مؤخرة الجبهات الجنوبية في الحرب الوطنية الكبرى لعب دوراً مهماً خاصاً في النصف الثاني من عام ١٩٤٢، عندما اندفع الجيش الالماني نحو القفقاس رافعاً الراية ذات الصليب المعقوف لبعض الوقت فوق سلسلة جبال البُرز. ولكن الحركة القومية الكوردية (والاذربيجانية) قد هبت بقوة جديدة في شمال غربي ايران بعد شهر آب/ اغسطس عام ١٩٤١ مما وضع امام الحكومة السوفييتية والدوائر الحربية الدبلوماسية في ايران مهمات جديدة ما كانت متوقعة من قبل.

---

[٦٨] "اورينت موديرنو"، العدد٥، ايار/ مايو ١٩٤٢، ص٢٠٢.

كانت المناطق الرئيسية للحركة الكوردية موجودة، كما سبق القول عنها، في الاراضي الواقعة الى الجنوب والشمال من بحيرة رضائية. وكانت الحركات الكوردية في القاطع الانكليزي للزعماء الكورد (حمه رشيد وكاشكايتسيف وبختياري)، قد تم قمعها بسرعة. اما في شمال شرقي ايران وفي خراسان، حيث تعيش قبائل كوردية ايضاً في القاطع المحتل من قبل السوفييت، فقد لوحظت انتفاضة واحدة فقط خلال ربيع عام ١٩٤٢ (الى الشمال والجنوب من مدينة مشهد)[٦٩]. ان كوردستان موكريان واذربيجان الايرانية قد صارت المسرح الرئيسي للحركة الكوردية سواء بالنسبة للحركات الاقطاعية الانفصالية ام للحركات ذات النزعة الديمقراطية.

وفي الدوائر المعادية للاتحاد السوفييتي، وفي بلدان "المحور" وكذلك في ايران صاروا يضخمون الروايات الاستفزازية حول هذه الحركات بأنها تجري بتحريض من موسكو لاهداف اغتصابية في كوردستان وارمينيا التركية[٧٠]. وكما سنشير لاحقاً، فإنه ليس هناك ابعد عن الحقيقة من مثل هذا الضرب من الافتراءات. ان الحكومة السوفييتية كانت في هذه المرحلة الحرجة من الحرب بالذات، منهمكة انهماكاً صميمياً بالاستقرار الداخلي للدول المجاورة في جنوب الاتحاد السوفييتي وهي ايران وتركيا، وفي استبعاد اي نوع من الاسباب التي بامكانها ان تشوش الوضع في هذه البلدان، وان تتحول الى اسفين بين دول التحالف المعادي للهتلرية. ان اقصى ما يسيء الى الجيش الاحمر في الظروف المعينة خلال المرحلة الاولية من الحرب، هو ان اي تشجيع للحركات القومية في "البطانة الجنوبية للاتحاد السوفييتي ستكون اكثر من انها سابقة لأوانها. ومن هذا المنطلق تحركت الحكومة السوفييتية في سياستها الكوردية. وفي الواقع فإنها التزمت بهذا المبدأ ليس التزاماً مطلقاً بل نسبياً، وبعبارة اكثر بساطة، ليس متعارضاً، وبما يتطابق مع مقتضى الحال في الموقف المحدد الذي يفرض من حين لآخر اجراء تعديلات معينة. وكما لاحظوا في وزارة الخارجية الامريكية فإن الروس كانوا يشجعون "الكورد الجامحين"[٧١] ويحجمون عن ذلك بنفس الوقت.

---

[٦٩] المصدر نفسه، العدد٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٤١، ص٤٤٦.

[٧٠] ف ر، ١٩٤٣، المجلد ٤، الشرق الاوسط وافريقيا. الرواسب. ١٩٦٤، ص٣٣٣، مذكرات جون د.ديرنيفين من قسم الشرق الاوسط في ٢٣/ ١/ ١٩٤٣.

[٧١] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق سكرتارية مولوتوف القسم٤ ، عام ١٩٤٢، القضية ١٨٨، الملف١٨، ص١، وهناك ايضاً صندوق٩٤، عام ١٩٤٢، القسم ١٢٧، الملف ٧٠، القضية ٧، ص١، مذكرة من بوللارد الى سميرنوف، في ٣/ ١/ ١٩٤٢.

في هذه المرحلة الاولية من الحركة الكوردية في ايران حاول الاتحاد السوفييتي وانكلترا التعامل تعاملاً متضامناً مع المسألة الكوردية. في نهاية عام ١٩٤١ أو بداية عام ١٩٤٢ قام السفير الانكليزي في ايران ب.بوللارد بزيارة الى موسكو وذلك بشكل خاص لمناقشة هذه المسألة مع مولوتوف. وعند رجوعه الى طهران ارسل مذكرة تضمنت موجزاً مختصراً عن نتائج هذه المباحثات، الى السفير السوفييتي أ. أ. سميرنوف. وجاء فيها على وجه الخصوص: "...ان سياستنا تتلخص في حث الحكومة الايرانية على استعادة سلطتها في كوردستان وتسوية المظالم المشروعة للكورد". وفي حديثه مع مولوتوف نفى السفير البريطاني التأكيد حول تأييد الانكليز "للمدعو محمد رشيد" (ويبدو انه حمه رشيد). واظهر مولوتوف اهتماماً بما اخبره به بوللارد، الا انه احجم، كما يبدو، عن الكلام حول موقف محدد للاتحاد السوفييتي، من المسألة المطروحة على بساط البحث[٧٢].

من المحتمل ان موسكو لم تعكف فوراً على وضع سياسة حول العلاقة مع كورد ايران وحول المسألة الكوردية بشكل عام. وكذلك فإن موسكو رأت ان هذه المسألة ليست ملحة الحاحاً خاصاً في تلك اللحظة التي كان يتقرر فيها مصير موسكو بل ومن الممكن ان مصير الحرب كلها كان يتقرر فيها. ولم يكن مستبعداً ان المسؤولين العسكريين والسياسيين رأوا في حينه ان من المفيد استغلال بعض الحركات المعادية للحكومة من قبل كورد ايران لانه يؤدي الى تعزيز مواقع الاتحاد السوفييتي في شمال غربي ايران. ولهذا فإن قيادة الوحدات العسكرية السوفييتية لم تتسبب في المراحل الاولى بتدخلات معينة للحد من نزوات بعض القادة الكورد.

ومن جراء ذلك فقد كانوا في طهران يشعرون بفزع كبير، ومرتابين بأن لدى السوفييت نوايا عدوانية. وقامت الصحافة التابعة للحكومة، وهي تتجنب الطعن المباشر بالاتحاد السوفييتي، متهمة اياه بصورة غير مباشرة، انه هو الذي يتغاضى عن المتمردين الكورد. وشنت هذه الصحف حملة مسعورة ضدهم. وقد وصفت الحركات الكوردية كلها بأنها حركات نهب ولصوصية ووصفوها بأنها تسيء الى السكان المسالمين وغير ذلك. ومن الامثلة على ذلك، ان صحيفة "جورنال دي طهران" الناطقة بالفرنسية كتبت في ٥أيار/ مايو عام ١٩٤٢

---

[٧٢] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ٩٤، عام ١٩٤٢، القسم ٢٧، القضية ١٥، الملف ٧٠، ص٩١، ٩٣– ٩٤، ٢١٠، ٢٣٥، القسم ٢٧، القضية ١٨، الملف ٧١، ص١١٤، لضبارة الصحافة الايرانية.

مقالة بعنوان "حول كوردستان والكورد" جاء فيها: "أن هذه ليست انتفاضة بل نهب صريح للسكان المسالمين والكسبة وللمسافرين ووسائط النقل. وتجري مذابح واعمال وحشية من التي يجب ان تقمع بمنتهى القساوة". ان الكورد كلهم هم لصوص وقتلة. وانهم في رضائية قد نهبوا خلال ١٣يوماً حوالي ٣٠٠ بلدة وغير ذلك. ورسمت جريدة "اطلاعات" باسلوب بليغ اعمال العصابات الكوردية المعيبة في رضائية، ومناشدات السكان المحليين للحكومة طلباً للمساعدة. اما القوات السوفييتية التي تقف هنا فقد توقفت في حدود التهديدات باستخدام القوة ضد وحدات نوري بيك ورشيد بيك التي تطوق المدينة، الا انها رغم ذلك لم تقم بالتحرك. وكتبت الصحف ايضاً عن الصراع مع الكورد "المتمردين" في منطقة شاهبور وغيرها من المناطق.[٧٣]

الى جانب قيام الحكومة الايرانية بتقديم رجاء الى الولايات المتحدة الامريكية وتركيا مباشرة، توجهت مباشرة الى موسكو. ففي ٣٠نيسان/ ابريل عام ١٩٤٢ ارسل علي سهيلي رئيس الوزراء ووزير خارجية ايران برقية، لهجتها اكثر من حادة قال فيها: ان السلطات العسكرية السوفييتية بعكس الاتفاقية حول الاتحاد والتعاون الوثيق، تعرقل اقامة القوات الايرانية في رضائية، حيث هناك "عصابات مسلحة كثيرة ومتمردون كورد خربوا البلاد ويحاصرون مدينة رضائية المسالمة". ان الألوف من السكان يهرعون نحو المدينة التي تسودها المجاعة. ورجا رئيس الوزراء التعاون مع السلطات الايرانية لأجل توطيد النظام[٧٤].

وفي اليوم التالي، اي في الاول من ايار/ مايو عام ١٩٤٢، أعد ديكانوزوف نائب وزير الخارجية مشروع جواب، ادخل عليه مولوتوف تعديلات. وجاء في هذا الجواب: ان بيان سهيلي "لايتوافق مع الوضع الحقيقي للأمور" (هذا هو تعديل مولوتوف)، ويثير اقصى الارتباك. فإن القيادة السوفييتية مزودة بتعليمات "أن لاتعرقل دخول قوات اضافية من الجندرمة والبوليس الى مناطق كوردستان الشمالية. ولكن هذا "لم يود الى تعزيز حالة النظام والهدوء التي تم التوصل اليها من قبل". وان السلطات الايرانية هي المذنبة عن اثارة غضب الكورد[٧٥].

---

[٧٣] المصدر نفسه، صندوق سكرتارية مولوتوف، القسم٤، عام ١٩٤٢، القضية١٨٨، الملف١٨، ص٥.

[٧٤] المصدر نفسه، ص٨-٩.

[٧٥] المصدر نفسه، ص ص٣٠- ٣٢ و٣٣- ٣٥.

من بعد ذلك حدثت الازمة الدبلوماسية التالية. فإنهم اسرعوا بارسال هذا الجواب الى طهران وسَلموه مباشرة كما يبدو بوضوح، الى الحكومة الايرانية. وفي نفس الوقت فإن نص هذا الجواب كان قد عرض على ستالين الذي ادخل عليه تعديلاته، فضلاً عن صيغته القاسية. فإن الاضطرابات في رضائية، كما جاء في النص الجديد للجواب، قد كانت بتحريض من السلطات الايرانية التي انتزعت الاسلحة من الكورد وزرعت العداء القومي وتنقل الاسلحة لاستخدامها ضد الكورد وغير ذلك. ان القيادة السوفييتية لاتتدخل، ولكنها ارفع من ان تأخذ على عاتقها وظيفة الوساطة بين الكورد وبين الحكومة. وفي الوقت نفسه فإن الحكومة السوفييتية لايمكنها المهادنة مع الحالة في رضائية، لما تنطوي عليه هذه الحالة من الخطر على نقل احمال المعدات الى الاتحاد السوفييتي، ولأنها تثير توتراً على طول الحدود التركية، والحكومة السوفييتية تلح من اجل اتخاذ اجراءات ضد الفوضى في رضائية والتوقف عن محاولات نزع سلاح الكورد وحظر نقل الاسلحة وغير ذلك. وان مولوتوف أمر السفير بأن يسلم هذا النص الى سهيلي[٧٦].

وكما يَبدو فإن الايرانيين تسلموا بنفس ذلك اليوم الاول من ايار/ مايو عام ١٩٤٢، نموذجين من جواب جاءهم من موسكو، وهما نموذج معتدل ونموذج شديد اللهجة نسبياً. وان مولوتوف لم يسعفه الوقت ليلحق فيتلافى ذلك، وهذا مما زاد الطين بلة، لو ليتجرأ على القيام باختيار ما ، بعد تعديلات ستالين التحريرية على نص الجواب. بقي على سهيلي نفسه ان يختار أياً من النموذجين قد عبر عن وجهة نظر الكريملين، وهو ما اوضح الصلافة التي تعامل بها الكريملين مع الحكومة الايرانية. ومن غير المعروف نوع التفسير الذي قدمه سميرنوف الى سهيلي. ولكن مما لاشك فيه ان موسكو قد وقفت مدافعة عن الكورد، واظهرت الى طهران من هو السيد في الارض التي تحتلها. واشتبكت حسابات محددة اخرى ايضاً مع التأييد للحركة الكوردية في ايران بتلك المرحلة.

بيد ان الاوقات سرعان ما تبدلت وتغيرت حتى علاقة الحكومة السوفييتية نحو الحركة الكوردية في ايران. وتصاعد لدى الدوائر الحاكمة الايرانية، القلق على اثر الاحداث في المناطق الكوردية والاذربيجانية من البلاد، والدور الذي لعبته في هذه المناطق، القوات السوفييتية. وكثيراً ما كان يتردد

---

(٧٦) "اورينت موديرنو"، العدد٥، ايار/ مايو ١٩٤٢، ص٢٠٢، والعدد٦، جزيران/ يونيو ١٩٤٢، ص٢٥١، والعدد٨ آب/ اغسطس ١٩٤٢، ص٣٣٠.

في المجلس الامتعاض من ضعف حكومة محمد علي فاروقي، الذي وصل الى السلطة بعد دخول القوات السوفييتية والانكليزية، وقمع حركات القبائل الكوردية. ولم يستطع بديله سهيلي بحكومته ان يفعل ايضاً اي شيء. وحول هذه المسألة ألقى الشاه محمد رضا كلمة في المجلس(٧٧).

ان تدهور العلاقات مع طهران الرسمية لم يكن يخدم مصالح السياسة الخارجية السوفييتية، حيث ان هذه العلاقات المتدهورة كان يمكن ان تستغلها لندن بالتأكيد مع واشنطن. وان هذا بالدرجة الرئيسية كان يشكل حالة يرثى لها من القضايا التي ليست ابداً في وقتها خلال ربيع وصيف عام ١٩٤٢ على الجبهات الجنوبية من الحرب، عندما صار اقليم القفقاس تحت التهديد المباشر. وفي مثل هذه الظروف فإن جعل المسألة الكوردية حجر عثرة بين الاتحاد السوفييتي وايران كان شيئاً غير معقول تماماً. وكذلك فإنهم في موسكو توصلوا الى استنتاجات ملائمة.

ففي الشهر الاخير من الصيف او في الايام الاولى من الخريف عام ١٩٤٢ وصلت الى أ. أ. سميرنوف السفير السوفييتي في ايران رسالة ارشادية من ف. م. مولوتوف حول السياسات الاساسية تجاه كورد ايران.

تبدأ هذه الرسالة بانتقادات حادة للموظفين السوفييت في ايران، ولاسيما للقنصل قبل غيره، وللمسؤولين العسكريين في اذربيجان الايرانية الذين عارضوا دخول القوات الايرانية الى رضائية. وان اخطاء السفارة السوفييتية والدوائر التابعة الاخرى في ايران تتلخص في انها صارت تقف الى جانب "الكورد المستائين" باعتبارهم موالين للاتحاد السوفييتي "دون ان تأخذ السفارة والدوائر الاخرى في الحساب الصراعات القومية المعقدة في ايران"، الامر الذي ادى الى ان يتنحى عنا "بعض العناصر المقربة الينا من الاذربيجانيين والايرانيين" وهو ما كان قد استغله وكلاء التجسس التركية. ان موظفينا "...لم يستجلوا لأنفسهم ان نضال كورد ايران من اجل الحكم الذاتي والاستقلال هو من حيث مضمونه الاجتماعي يعتبر رد فعل دفاعي اقطاعي عشائري لانعزال الكورد ضد السياسة المركزية. وان الكورد لايشكلون قومية موحدة للانقسامات العشائرية التي تعزل بعضهم عن بعض وللصراعات العدائية الكثيرة التي تدور بينهم. وكان الانعزال الكوردي في ايران يتحول دائماً الى سلاح بيد السياسة الانكليزية

---

(٧٧) ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق سكرتارية مولوتوف، القسم٤، عام ١٩٤٢، القضية١٨٨، الملف١٨، ص١٠– ١٤.

والتركية في الشرق الاوسط. وان نضال الكورد الموحد من اجل الانفصال عن ايران... انما تحرض عليه دوائر معينة انكليزية او تركية لغرض ابتزاز ايران والحصول منها على تنازلات سياسية واقتصادية. والزعماء الكورد انفسهم الذين يخضع لهم بسطاء الكورد بلا اعتراض هم، جملة وتفصيلاً، عملاء لمختلف الدول الامبريالية، وحتى ليس من النادر ان يكونوا عملاء للدول الفاشستية. ان قادة الكورد بعدما صاروا اقطاعيين استرقاقيين، ووحدوا بيدهم سلطة ملاك الاراضي الزراعية والزعامات القبلية، كانوا بسهولة يغيرون ولاءاتهم لأسيادهم بحسب الوقت المفيد لهم". ولهذا فلايجوز الاتكال عليهم، على اساس ان من الانفع لهم الاعتماد على الجيش الاحمر، لأن ذلك "يدخل موظفينا في متاهة".

يجب على موظفينا ان يتخلوا بحزم عن السياسة الخاطئة في التزلف للكورد وانتهاج سياسة التوطيد والتوسيع للعلاقات مع السكان المحليين الاصليين، وبالذات مع الاذربيجانيين في الدرجة الاولى. ...يجب الاعتماد ليس على الزعماء الكورد الرجعيين الذين باعوا انفسهم، بل على العناصر الطليعية من السكان الاذربيجانيين. وان هذا لايعني بأنه ينبغي علينا الامتناع عن اي علاقة مع الكورد واستغلال هذه العلاقات لخدمة مصالحنا، غير ان من الواجب علينا في عملنا السياسي بشمال ايران ان نعتمد على الاذربيجانيين الايرانيين، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان من الممكن العثور بين هؤلاء بالذات على أناس مؤتمنين بالنسبة لنا ومتعاطفين معنا اكثر مما بين الكورد. ولهذا الغرض يجب التخلي بحزم عن الوصاية على الكورد، وعدم افتعال اي نوع من العراقيل تمنع السلطات الايرانية من ممارسة قضية ضمان النظام للدولة". وفي هذه القضية ينبغي تقديم العون للسلطات الايرانية. وفي ختام رسالة مولوتوف، قيل: "ينبغي الاعتراف بعدم صحة التعليمات حول تأييد ومعاونة مساعي الكورد نحو الحكم الذاتي واقامة كوردستان مستقلة، طالما ان هذه المطاليب بالنسبة لايران في ظروفها الحالية تعتبر مطاليب غير واقعية ورجعية"[(٧٨)]

ان هذه الوثيقة التي سبقت لبضع سنين سياسة الاتحاد السوفييتي بشأن المسألة الكوردية، لائقة تمام اللياقة بكاتبها البراغماتي الوقح والمتحجر في نفس الوقت، ورجل الدولة السياسي المتشرب بالتعاليم الستالينية. فإن الدوافع الحقيقية لضرورة تبديل التوجه من

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص٢٥– ٢٧، شهادة د. سولود، العدد٦٨٦ في ١٣/ ٩/ ١٩٤٢.

الكورد الى الاذربيجانيين، فإن مولوتوف لايذكرها طبعاً رغم انها مكشوفة على السطح، الا انه يستعيض عنها بتعليلات مستقاة من ترسانة الخزائن الماركسية الجامدة، غير المدعومة، كما يحدث ذلك كثيراً، باثباتات مقنعة من واقع الحياة. ولهذا فإنهم رتبوها تماماً بخريطة صارت اساساً للمعلومات الاجتماعية السوفييتية تتسلح بها، ومن ضمنها المعلومات الاستشراقية خلال السنوات العشرينيات والثلاثينيات. وحول ما يتعلق بالجانب العملي من القضية، فإن مولوتوف غير المؤهل هنا للخوض بالوقائع الشرقية والذي لجأ الى "الخبراء"، قد عثر على هذا "الاتجاه" الذي يقال، مع الاعتذار، انه بحث بإيجاز عن الواقع. فمثلاً، وكما سبقت الاشارة من قبل، فإن الانكليز لم يقوموا بيك مكان ومن ضمن ذلك في ايران بتحفيز الحركة الكوردية بعد الحرب العالمية الاولى، وفضلاً عن ذلك فإن تركيا المتورطة بمشكلة الكورد فيها تقف موقفاً عدائياً من هذه الحركة. وان محافظة الانكليز على العلاقات القديمة جداً مع بعض الزعماء الكورد وقبائل كوردية اخرى، لايبرر بيك شكل من الاشكال وصم جميع الحركات الكوردية انها بتحريض من الخارج ومن العملاء. وعند تصور الحالة الاثنية السياسية في شمال غربي ايران على مرآة محدبة، فإن ارشادات مولوتوف ستبدو وكأنها خدمة دببية لسياسة الاتحاد السوفييتي في هذا الاقليم، وهو ما انكشف بعد وقت قريب.

وعلى ضوء ذلك فإن الموظفين السوفييت أعادوا النظر في التوجهات الديمقراطية وتوطدها (والى الحركة القومية الكوردية التي ظهر انها (موالية للسوفيت) والى مدها جذوراً عميقة في موكريان الكوردستانية اكثر مما في غيرها، والى القليل مما فعلوه من اجل اقامة علاقات قوية مع هذه الحركة. ولهذا فإن المسؤولين في السلطات المحلية الايرانية، بعدما التقطوا التبدل في موقف السوفييت من الحركات الكوردية في منطقة رضائية والمناطق الاخرى سارعوا الى اشعال النزاعات الداخلية في كوردستان واذربيجان الغربية، وكذلك الدسائس المعادية للسوفييت وسط القبائل الكوردية. وبحسب معلومات أفاد بها السكرتير الاول في السفارة السوفييتية بإيران د.س.سولود، فإن قائد فوج للجندرمة في تبريز، تيموري، بدأ بقوة، ولو كانت بدون نجاح، في اثارة الزعماء الكورد ضد الاتحاد السوفييتي. ولم يتأخر عنه رئيس البوليس في رضائية العقيد غاسار خان جليل فندي "الضليع بالمسألة الكوردية" "واحد من الشخصيات الرئيسية في استئجار الزعامات الكوردية". وكان هذا "واحداً من القادة الاساسيين للتنظيم الموالي للاستفزازات

الفاشستية والمعادية للسوفييت في اذربيجان الغربية". وقام رئيس الجندرمة في خوي، دافار بانهخ بتأليب الاذربيجانيين على الكورد. اما سيف الدين خان البياتي محافظ ماكو فقد زرع فتنة بين الكورد الجائعين حارماً اياهم من المساعدات الغذائية[٧٩].

وكانت النتيجة لجميع هذه النزاعات المتولدة بمستوى غير قليل عن حث الكورد المعادي للسلطات السوفييتية في ايران، هي غياب الثقة والتفاهم المتبادل بين السلطات وبين كبار الشخصيات الكوردية، مما ادى الى انزال اضرار واضحة بالمصالح السوفييتية في ايران. وهذا المشهد التالي مثال متميز على ذلك، ملخص في مراسلات كل من نائب وزير الداخلية ب.ز.كوبولوف ونائب وزير الخارجية ف.غ.ديكانوزوف. ففي ٢تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٢ قام اثنان من الكورد بزيارة القنصلية السوفييتية في تبريز، وهما محمود احمد اوغلي معلم وعلي مصطفى اوغلي، بصفة ممثلين عن لجنة كوردية ما، في السليمانية، تزعم انها توحد جميع القبائل الكوردية في العراق وقسماً من اكراد سوريا وتركيا وايران (يمكن ان تكون هيوا؟). وبحسب كلامهما فإن هذه اللجنة اقترحت عليهما ان ينقلا الى الاتحاد السوفييتي الاستعداد لارسال عدة الوف من الكورد المسلحين الى الجبهة السوفييتية الالمانية. وعبر هذان الزائران عن الاستياء من السياسة الانكليزية وعرضا الرجاء بعدم البوح عن حقيقة زيارتهما الى القنصلية. وبعد مرور عدة اشهر على ذلك قدما الرجاء طالبين العون بنزوح قبائل بشدر من العراق الى ايران. وكتب ب.كوبولوف: "ان وزارة الداخلية ترى ان زيارة هذين الشخصين الى القنصلية هي محاولة من المخابرات الانكليزية ان تزرع عندنا وكالتها التجسسية من اجل الكشف عن خططنا ونوايانا ازاء الكورد" ولذلك ينبغي "وباختصار حقيقي" ابلاغ الانكليز عبر القنصلية العامة. وقد وافق ديكانوزوف على هذه الذرائع[٨٠].

ان من الصعب طبعاً الحكم، بعد مرور كل هذه السنوات الطوال، ومع غياب التأكيدات الموثقة على مقدار صحة الأسس، لشكوك واحد من كبار موظفي دائرة بيريا. وان ما هو اكثر ترجيحاً ان الرواسب المعتادة للافكار التجسسية التي ترسبت في ارشادات مولوتوف هي التي

---

[٧٩] المصدر نفسه، ص٣٩، من كابولوف الى ديكانوزوف، ٨/ ١٢/ ١٩٤٢.

[٨٠] رجيشيفسكي أو. أ.، زيارة انطوني ايدين الى موسكو في كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤١، والمحادثات مع أي. ف. ستالين وف. م. مولوتوف. "التأريخ الحديث والمعاصر"، ١٩٩٤، العدد٢، ص٩١.

اثرت على ذلك. والى جانب ذلك، فليس هناك ما يثير اي شك، في انه لم تكن هناك ثقة لدى الدوائر القيادية في الاتحاد السوفييتي تجاه الكورد وخاصة تجاه كورد ايران، وكانت هذه الدوائر على تعاطف قليل للتقارب مع هؤلاء الكورد بما يخدم مصلحة توسيع النفوذ السوفييتي في ايران. وفي موسكو ازاحوا المسألة القومية الكوردية في ايران الى خطة من الدرجة الثانية بوضوح.

لكن الدبلوماسية السوفييتية رغم ذلك اضطرت الى التعامل مع هذه المسألة. وكان يؤكد على ذلك باستمرار الحليف الانكليزي (وليس هو وحده) سواء حول ما يتعلق بالمسائل الجغرافية السياسية التي انبثقت في سير الحرب أم في ما يتعلق باوضاع معينة في مناطق مختلفة من اقليم الشرق الاوسط.

ان المسألة الكوردية قد ظهرت في العلاقات الانكليزية السوفييتية، بذلك الوقت على ضوء العلاقة مع تركيا بالدرجة الرئيسية. فإن موقف تركيا من الحرب، بل من الأصح القول، ان ثبات الحياد التركي كان بالنسبة الى لندن وموسكو، على ضوء الاسباب المذكورة سابقاً، كان مهماً بالدرجة الاولى. وجرت اعادة نظر حتى بنسخة من احتمال إجراء تنازل لتركيا ثمناً للحياد. وكنوع من انواع هذا التنازل تجسد باحدى اللحظات، اعطاؤها جزءاً من كوردستان. وفي خلال المباحثات التي اجراها انطوني ايدن وزير خارجية بريطانيا العظمى في موسكو باواسط شهر كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤١ مع ئيسوف فيساريونوفيتش ستالين و ف.م. مولوتوف، فإن الزعيم السوفييتي قال في الجلسة الاولى يوم ١٦ كانون الاول/ ديسمبر: "ان تركيا بامكانها ان تحصل كتعويض لقاء التزامها بالحياد، على دوديكانيس المنطقة البلغارية ذات السكان الاتراك، الواقعة الى الجنوب من بورغاس وكذلك ان تحصل على اي اراضٍ مهما كانت من سوريا"[٨١] (كما هو معروف فإن المناطق الى الجنوب من الحدود التركية السورية مسكونة بالاساس من قبل الكورد). ولكن موضوع سوريا لم تتطرق اليه المحادثات، ولم يذكر من قبل الجانبين السوفييتي والانكليزي. ولربما ان الهجوم المعاكس الناجح الذي شنه الجيش الاحمر في ضواحي موسكو قد اخمد لدى الحلفاء الاهتمام بتقديم التعويضات الى تركيا.

---

[٨١] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق سكرتارية مولوتوف، القسم٤، عام ١٩٤٢، القضية١٨٨، الملف١٨، ص٤٠– ٤١.

الا ان الاهتمام بالكورد قد ظل باقياً. ففي العشرين من كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤١، سلم ستافورد كريبس السفير البريطاني في الاتحاد السوفييتي الى مولوتوف مذكرة من ايدن، موضوعها: "قلق تركيا بصدد الاحداث في كوردستان ايران". وجاء فيها: في اليوم الثاني من كانون الاول/ ديسمبر وجهت وزارة الخارجية التركية الى السفير البريطاني رسالة مذكرة، تؤكد فيها ان الكورد يبتغون تأسيس دولة كوردية مستقلة، وانهم يحظون بمساندة القوات المحتلة في ايران، وان الكورد يقومون بالتوغل في الاراضي التركية وقد ارسلت القوات ضدهم. ويرى ايدن ان سبب الارتياب التركي نابع من الزيارة التي كان قد قام بها زعماء كورد الى باكو. وفي يوم ١١كانون الاول/ ديسمبر تسلمت وزارة الخارجية البريطانية رسالة مذكرة جديدة من وزارة الخارجية التركية تتضمن شكوى على القوات السوفييتية في ايران، هذه القوات التي تؤيد الكورد، حيث تسبب ذلك في قطع العلاقات بين انقرة وطهران. ويرى ايدن انه سيكون من المجدي لو ان الحكومة السوفييتية ستقوم بكل ما من شأنه ان يعمل على تهدئة الاتراك. واضاف ايدن: "بحسب فكرة سير ب.بوللارد فإن العقبة الرئيسية تتلخص في ان السياسة السوفييتية في المنطقة التي تحتلها القوات السوفييتية انما تمارسها منظمة ليس للسفير السوفييتي في طهران الا نفوذ قليل عليها[٨٢]. (يبدو ان هذا تلميح الى لوبيانك).

وجاء جواب مولوتوف على كريبس سريعاً وذلك في ٢٨ كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤١، وكتب مولوتوف عن مذكرة ايدن فقط يقول "لقد صار واضحاً لنا ان الكورد لديهم نية اقامة دولة مستقلة وكذلك انهم يتوغلون الى داخل الاراضي التركية". ان كل شيء هادئ على الجانب الايراني. "...وما اشير الى نوايا ونشاطات الكورد، فإن الجانب السوفييتي ليس له اي علاقة بها من اي نوع". ولاتوجد اي اعتراضات علينا من الجانب الايراني. فإن رئيس الوزراء الايراني، فاروقي، كان قد صرح بحضور السفير السوفييتي الى السفير البريطاني، "بما يزعم وكأن الانكليز يؤيدون الكورد". وليس لدينا اي اخبار حول هذا الموضوع. وزيارة الكورد الى باكو "ليست ذات طابع سياسي". وقد جاء في هذا الجواب نفي لجميع اعتراضات الاتراك[٨٣].

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص٤٢– ٤٣، نسخة مستنسخة.

(٨٣) المصدر نفسه، "من يوميات أ. يا. فيشينسكي"، العدد٤٤/ ب في ١٥/ ١/ ١٩٤٢. ص٤٦. نسخة مستنسخة.

من غير المحتمل ان مثل هكذا جواب ذي الطبيعة السلبية المكشوفة قد ارضى الاتراك ناهيك عن الانكليز. ولهذا فإن انقرة حاولت الآن وبدون وساطة الانكليز الحصول على ايضاح من موسكو. ففي يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٢، اعلن السفير التركي علي حيدر اكتاي في لقاء استقبال عند النائب الاول أ.يا.فيشنيفسكي لوزير الخارجية انه نتيجة لاحتلال القوات السوفييتية والانكليزية لاجزاء من الاراضي الايرانية "فإن كورد ايران والعراق حصلوا على امكانية لانعاش نشاطاتهم والاعلان عن مطاليب معينة وتقديمها الى الحكومة الايرانية". وعبر السفير عن قلق تركيا، رغم اعلان السفير البريطاني في انقرة قائلاً "ليس القوات الانكليزية ولا السوفييتية المتواجدة في ايران سوف تقوم بتشجيع الحركة الكوردية". وان السفير التركي عبر عن الارتياح من الايضاحات التي سمعها من فيشنيفسكي التي اعطي مضمونها الى الانكليز ضمن موضوع "بعض التفاصيل حول المسألة الكوردية"[٨٤]. وفي مسودة الجواب الرسمي الذي أعده فيشنيفسمكي الى اكتاي، وحظي برضا مولوتوف جاء فيه: ان مولوتوف قال الى ايدن ان "...الحكومة السوفييتية لاترى اساساً لقلق تركيا من المسألة الكوردية". وليس هناك اي معلومات عن اضطرابات في كوردستان ايران، وان القوات السوفييتية لاتقدم اي مساعدات للكورد. بل بالعكس فإن هذه القوات لاتسمح بوقوع مصادمات بين الكورد والايرانيين[٨٥].

بهذه الصورة اثارت المسألة الكوردية قلقاً جدياً في لندن وموسكو وانقرة ليس بسبب انها تشكل ذلك الخطر الواقعي والجدي على مصالح هذه الدول في ايران واقليم الشرق الاوسط على العموم، بل بسبب الخطر المحتمل، ولهذا انصرفت الجهود الى الخطوط الدبلوماسية للحيلولة دون الامكانية نفسها لأن يتحول هذا الخطر الى انهيار الاستقرار في كوردستان الذي قد ينطوي على عواقب غير محسوبة ومن الصعب التكهن بها مقدماً ولكن لم يمكن تحاشي الصعوبات الجدية مع الكورد من قبل جميع الجوانب ذات العلاقة.

---

[٨٤] المصدر نفسه، من فيشينسكي الى مولوتوف، العدد ٤٣– ب، ص٤٧، في ١٥/ ١/ ١٩٤٢.

[٨٥] ليس من قبيل المصادفة، ان حذف على العموم من البحث العلمي المفصل بقلم م. أ. هسرتيان، الفصل "كورد تركيا في الوقت الحاضر" خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية.

المسألة الكوردية
مع إقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية

كان عام ١٩٤٣ منعطفاً على جميع مسارح الحرب العالمية الثانية، ومن ضمنها على تلك المناطق التي اثرت تأثيراً مباشراً او غير مباشر على الموقف الجغرافي الستراتيجي والجغرافي السياسي في اقليم الشرق الاوسط بما في ذلك كوردستان. والاهمية الحاسمة كانت تعود الى الانتصارات الهائلة التي احرزها الجيش السوفييتي التي تم بفضلها حتى خريف هذه السنة، الازاحة النهائية لخطر الغزو الفاشستي للقفقاس، وما ينبع ذلك لكوردستان. وان انتصار الحلفاء في شمال افريقيا، وخروج ايطاليا من الحرب خلق ايضاً تأثيراً كبيراً على الوضع العسكري السياسي العام في شرق البحر المتوسط وفي غرب آسيا. وكل هذا قد خلق ظروفاً ملائمة لنهوض جديد في الحركة القومية التحررية الكوردية. وهذا يعني انه خلق ظروفاً لانبثاق ازمة شديدة دورية للمسألة الكوردية بحسب مقاييسها الداخلية والعالمية.

ان الحركة الكوردية في مختلف اجزاء كوردستان قد تطورت تطوراً غير متوازن، كما هو شأنها في جميع المراحل التي سجلها التأريخ الكوردي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وبخلاف ما كانت عليه في السنوات العشرينيات الماضية فإنها كانت على اقل مستوى من الظهور في تركيا[٨٦]. ومن الممكن تفسير ذلك بعجزها عن استعادة قوتها بعد الاندحارات الثقيلة التي تحملتها في العشرينيات والثلاثينيات التي ترافقت مع التنكيل الجماهيري، واقامة نظام عسكري بوليسي شمولي في شرق البلاد. فإن الحركة الكوردية تعرضت الى اشكال من القساوة على الخصوص في زمن الحرب، عندما كانت قد رابطت في الولايات الشرقية قطعات كبيرة من الجيش التركي المؤلف من مليون مجند بموجب التعبئة في زمن الحرب، وكان

---

[٨٦] قراءة نقدية في كتابات أ. ف. ميللير، مقالات حول تاريخ تركيا الحديث. ص٢١٦.

محتشداً بالدرجة الرئيسية نحو القفقاس وكذلك نحو ايران والعراق وسوريا (ليس في آخر المطاف ان يصادف حدوث "التهديد الكوردي" من هنا). وكما كتبت جريدة "وطن" الصادرة في اسطنبول تقول "الارهاب يسيطر على البلاد والعناصر الديمقراطية موجودة تحت التهديد العلني والسري"[٨٧].

غير ان الحركة الاحتجاجية المنتعشة للكورد في تركيا قد وجدت لها، رغم ذلك، مخرجاً ان لم يكن مباشراً فمن الخفاء، الامر الذي تدلل عليه بصورة غير مباشرة، المعلومات التالية التي تتحدث عن تزايد ارقام الذين صدرت ضدهم الاحكام في الولايات التي غالبية سكانها من الكورد. ففي قارص ارتفع عدد هذه الاحكام من ٥٢٤ في عام ١٩٣٩ الى ٨٤٢ في عام ١٩٤٢، وارتفع عدد القضايا ذات الاهمية الخاصة في المحاكم من ١٩ قضية الى ٥٣، وفي دياربكر ارتفعت اعداد القضايا ذات الاهمية الخاصة من ٥٩ الى ٧٣، وفي محاكم النواحي ارتفع العدد من ١١٧ الى ٢٩٤، وفي اليازيغ (معمورة العزيز) ارتفع العدد من ٤٢ الى ٢٣٩، (في محاكم النواحي)، وبأرضروم لرتفع العدد من ١٢١ قضية الى ١٥٤، وفي حكاري من ١٤ قضية الى ٢٣، وفي سيرت ارتفع العدد من ١١٧ قضية الى ١٧٢، وفي طرابزون من ٣٣٦ الى ٣٩٠، وفي وان من ٤١ الى ١١٧. وان غالبية هذه القضايا لم تحسم بموجب القانون الجنائي بل بموجب "قوانين خاصة" وفي عام ١٩٤٢ تضاعف عدد المدانين بموجب (القانون الخاص) سبع مرات بالنسبة الى عام ١٩٣٥، وتضاعف اربع مرات منذ عام ١٩٣٩، ومنذ عام ١٩٤٠ تضاعف اكثر من مرتين[٨٨].

ولاتوجد اي معلومات مباشرة عن تحركات لاكراد سوريا في خلال الحرب حيث كانت قوات الاحتلال الانكليزية الفرنسية قد اقامت نظاماً ديكتاتورياً عسكرياً كان يقمع فوراً اي مظهر من مظاهر الاستياء. وفضلاً عن ذلك فإنهم استخدموا سياسة الكعكة محاولين من خلالها استمالة الزعامة الكوردية الى جانبهم (حيث اطلقوا سراح بعض الزعماء من السجون)[٨٩]. ومن المحتمل انهم قاموا بذلك لغرض وضعهم ضد القوميين العرب.

لقد تشكلت حالة مختلفة اخرى تماماً في الاقليم الكوردي من العراق الذي من الممكن ان نعتبره المؤخرة الاقرب لكوردستان ايران، التي صارت بؤرة رئيسية للحركة الكوردية. فإن

---

[٨٧] زافرييف د. س.، نحو التأريخ المعاصر للولايات الشمالية الشرقية التركية، ص٢٧٣– ٢٧٤.

[٨٨] "اورينت موديرنو"، العدد١، كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣، ص١٢.

[٨٩] "اورينت موديرنو"، العدد٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٤١، ص٤٦٢.

كورد العراق استجابوا فوراً لتحركات إخوانهم كورد ايران. وبناءً على انباء نقلتها الصحافة الايطالية (جاءت من انقرة، ولربما تتضمن اوهاماً او مبالغات) افادت ان الشيخ محمود البرزنجي اظهر نفسه مرة اخرى في آب/ اغسطس عام ١٩٤١، وانه اذا لم يكن قد تحرك علناً ضد الحكومة، فإنه كان قريباً من ذلك[٩٠]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس ذلك العام قتل الايزيديون قائمقام جبل سنجار. وقاد حملة الانتقام من المتمردين، وزير الداخلية شخصياً[٩١]. وفي خلال ربيع وصيف عام ١٩٤٢ تقاطرت الاخبار حول دعايات من كوردستان ايران وانتشارها بين كورد العراق تتصل بحركة حمه رشيد وحول النشاطات الانكليزية والروسية وما شابه ذلك.[٩٢] بيد ان هذه كلها كانت مجرد هزيم الرعد الذي يسبق عاصفة الانتفاضة التي اندلعت في عام ١٩٤٣ التالي.

وفي مرحلة الحرب العالمية الثانية بالذات بدأت تظهر في العراق ظروف ملائمة لأن تتشكل في هذه البلاد مراكز لعموم الكورد للنضال التحرري القومي رغم ان العراق يقل عن تركيا وايران من حيث عدد السكان الكورد والارض التي يستغلونها. ولكن القضية ليست محصورة بالناحية العددية، بل بالناحية النوعية. فإن الحركة القومية لكورد العراق صارت من الناحية السياسية اكثر نضوجاً وتنظيماً. وقد امتلكت هذه الحركة سمات الحركة القومية بالذات، اذ انها جسدت المصالح الحيوية للشعب الكوردي كله، وليس للرؤساء الاقطاعيين القبليين والمتدينين فيه كما كان يحدث كثيراً في السابق.

وكانت هذه مقدمات واقعية لذلك. فكما اشير سابقاً ان الكورد في العراق (وكذلك سوريا) قياساً الى اخوانهم الكورد في تركيا وايران، وجدوا انفسهم بعد الحرب العالمية الاولى تحت اشراف انكلترا وفرنسا، وخلال ذلك حصلوا على ظروف ملائمة نسبياً لتطور سريع على طريق التقدم الاجتماعي السياسي والثقافي. وان هذا ادى الى ان تظهر منذ بداية الحرب العالمية الثانية في المجتمع الكوردي العراقي والسوري نخبته السياسية، الا انها كانت ابعد من ان تتشكل، من حيث لحمتها، على اساس كثير من الخيوط التي تربطها مع شرائحها التقليدية،

---

(٩٠) المصدر نفسه، العدد١١، ص٥٧٤.

(٩١) المصدر نفسه، العدد٤، نيسان/ ابريل ١٩٤٢، ص٠١٤، والعدد٧، تموز ١٩٤٢، ص٢٨٠– ٢٨٨.

(٩٢) لونكريك ست. ايتش. العراق من ١٩٠٠ الى ١٩٥٠، ص ص٣١٣، ٣٢٤، ٣٥٣.

ولكنها صارت سريعة الادراك لاستيعاب المقاييس الحضارية العصرية والافكار المعاصرة، ومن ضمنها ما هو موجود في حقل الثقافة السياسية. وقد نبع من هذا الوسط الملا مصطفى البارزاني واتباعه. وان هؤلاء بالذات خرجوا الى الصدارة في السنوات الاخيرة من الحرب في لعب الادوار الاولى في الحركة القومية الكوردية، وذلك في العراق اولاً ومن بعد ذلك بقليل، على المستوى الكوردستاني العام.

الى جانب الاسباب العامة لتجذير الحركة الكوردية وجعلها ديمقراطية في العراق، والتي بدأت الحركة بفضلها تلعب دوراً طليعياً في العالم الكوردي، سبب يعود بشكل خاص الى الحالة الجغرافية السياسية في الشرق الاوسط بعد سنة ١٩٤١. والمقصود هنا، الحالة التي تشكلت في ايران المجاورة، حيث كانت ترابط هناك ليس القوات الانكليزية فقط بل والسوفييتية ايضاً. فاذا كان كورد العراق وايران قد نظروا الى الانكليز نظرة عدائية عامة باعتبارهم جائرين واستعماريين مألوفين، فإن هؤلاء الكورد نظروا الى الروس، وبالأخص الى الروس السوفييت نظرة اخرى مغايرة. فقد عقد هؤلاء الكورد الأمل بالحصول على مساعدة فعلية منهم في النضال التحرري. وان الانتصارات المدوية التي احرزها الجيش الاحمر على الغزاة الالمان الفاشست ألهمت الاحترام، ورفعت الى الاعلى سمعة الاتحاد السوفييتي ليس في كوردستان ايران فحسب بل وفي كوردستان العراق ايضاً. وعلى اساس تواجد القوات السوفيتية في شمال غربي ايران، فإن لونكريك وصف الحركة الكوردية في ايران بزمن الحرب، بأنها حركة موالية للشيوعية، ومنسجمة مع المصالح "المعادية للطلبة والوجهاء القوميين العرب". وهو قد كتب عن "الاتحاد الفعال بين القومية الكوردية وبين الشيوعية الروسية الكوردية التي بالامكان ان تنتقل الى قيادة الانفصال الكوردي عن الوجهاء نحو المثقفين"[٩٣].

انها اقوال خطيرة للغاية. وعلاوة على ذلك فإنه ليس هناك اي حقائق ذكرها لونكريك تدل على ان في ذلك الوقت كانت توجد علاقات مباشرة بين قادة كورد ايران وبين القيادة العسكرية السوفييتية في ايران. ومثل هذه العلاقات لم تكتشف لدى كتاب آخرين وكذلك في اي مصادر اخرى. وبناء على ذلك فإن هذا الكلام يتقصد التأثير الايديولوجي المحض الذي لاجدال في حضوره. ولهذا فإن للاشتراك المباشر للسفارة البريطانية والقيادة العسكرية في العمليات

---

[٩٣] المصدر نفسه، ص ٣٢٤– ٣٢٧.

الحربية ضد انتفاضة مصطفى البارزاني العسكرية في ربيع سنة ١٩٤٣ يوجد ما يكفي من الشواهد لدى لونگريك في كتاب آخر له. وللتذكير، فإن لونكريك يربط بداية هذه الانتفاضة مع المحادثات التي اجراها مصطفى البارزاني مع الزعيم الكوردي الهارب من تركيا سعيد بيروكي[٩٤]، وصار حجة للانتفاضة دفاع الملا مصطفى البارزاني عن الكورد الهاربين بمساعدة من لطيف الذي هو نجل الشيخ محمود البرزنجي. ومن بعد ذلك هرب لطيف الى ايران، حيث حصل هناك على مساندة القيادة العسكرية السوفييتية في لاهيجان. وهناك قام باصدار المجلة "نيشتمان" اي ("الوطن") [هذه المجلة كانت لسان حال ژ.ك– الناشر] . وليس هناك اي معلومات معروفة عن العلاقات بين لطيف ومصطفى البارزاني بعد انتقال لطيف الى ايران[٩٥].

ان الانتفاضة كانت قد أعدت بالاساس مع الأخذ بنظر الاعتبار، الناحية السياسية والعسكرية[٩٦]. ومن الناحية التمهيدية فإن مصطفى البارزاني اقام علاقات وتفاهماً متبادلاً

---

[٩٤] رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص٢٢.

[٩٥] الحركة البارزانية في المؤلفات الوطنية لسنوات ١٩٤٣– ١٩٤٥. وهي موجودة بصورة مفصلة في الاطاريح العلمية للمؤلفين ش. غ. محوي، "المسألة القومية الكوردية في العراق في الوقت الراهن" الفصل الخامس، و أ. ف. فيدتشينكو "العراق في النضال من اجل الاستقلال" الفصل٣، ص٩٤– ١٠٠، ولهذا فإن جانب الوقائع في الملخص الذي أعده لاحقاً جاء مختصراً جداً في هذه الاعمال وبدون الاستناد اليها.

[٩٦] أو. ل. فيلتشيفسكي أكد في مخطوطة غير منشورة له بعنوان "الحركة القومية الكوردية"، ان انكلترا طالما انها كانت غير مكترثة بدخول تركيا الحرب ضد دول "المحور"، فإنها حرضت كورد تركيا في وقت واحد. واستغل الانكليز الدعاية التركية بين كورد العراق الداعية الى توحيد الاتراك والكورد لغرض استعادة الموصل الى تركيا، والى تحريض كورد تركيا ضد عرب العراق. ان جميع هذه المواقف تفتقر الى ما يسندها من الوثائق وتتناقض مع المنطق. فإن الانكليز ما كانت لهم مصلحة ابداً في اشعال الحركة الكوردية لا في العراق او تركيا ولا في اي مكان حيثما يكون. وانهم لم يؤيدوا الحكم الذاتي للكورد. وعلى نفس هذا المستوى فإنه ما كان يوجد اي اساس لاتهام الانكليز بنسج دسائس ضد نوري السعيد الذي خدمهم عشرات السنين خدمة صادقة وعن ايمان بهم. وتثير الاهتمام فقط، المعلومات التي اوردها فيلتشيفسكي عن نشاط المخابرات الانكليزية بين القوميين الكورد في العراق، التي حققت بعض النجاح فقط وسط الجناح اليميني من القوميين الكورد، والذي ادى الى تفكك ذلك عملياً في النصف الثاني من عام ١٩٤٥، وعن المحاولات الفاشلة (مع المحاولات الفرنسية)

مع جميع المنظمات السياسية الكوردية المتنفذة، وبالأخص مع منظمة "هيوا" وكذلك مع "رزگاری" ("التحرر") و"شورش-الثورة" و"يەكێتی تيكوشين" ("وحدة النضال") وغيرها. ولأن حركته جسدت احاسيس وآمال جميع اطياف الحركة التحررية لكورد العراق، فإنها كانت اول حركة شعبية عامة في تاريخ كوردستان العراق.

ان قيادة الانتفاضة المتمثلة بشخص مصطفى البارزاني والمقربين منه الذين كان من بينهم عدد كثير من الضباط المحترفين قد وضعوا خطة تكتيكية ناجحة من الناحية المهنية للعمليات العسكرية، التي ظهر انها فعالة للغاية. وهي كأنما ظهرت في البداية تدريجياً مع شن هجمات فدائية على مراكز الشرطة بقصد اغتنام الاسلحة. وبعدما حقق الثوار نجاحاً اولياً فإنهم قاموا في بداية صيف سنة ١٩٤٣ بتوسيع مجال عملياتهم توسيعاً كبيراً، حيث سيطروا على مناطق واسعة من كوردستان العراق. وكانت قطعات الشرطة المرسلة ضدهم لقمعهم تتعرض للاندحارات مرة بعد اخرى.

ان انتفاضة عام ١٩٤٣ في كوردستان العراق (الجنوبية) كانت منبعثة من نفس موضوع الاسباب الاساسية التي تفيد ان جميع الحركات السابقة لكورد العراق الذين تعرضوا للاضطهاد القومي، انما هم مستاؤون من رفض اعطائهم حقوقهم المشروعة. وكان مألوفاً حتى رد فعل الدوائر الحاكمة في العراق وحماتهم البريطانيين على هذه الانتفاضة الكوردية الدورية: وهو متمثل باجراءات انتقامية ومناورات بوليسية. الا ان الوضع العالمي في العالم كله وعلى الاخص في الشرق الاوسط فإنه كان استثنائياً، وان هذا قد ترك بصمته على الانتفاضة نفسها وعلى علاقة السلطة العراقية بها.

لقد جرت الاحداث في كوردستان العراق، في سنة الانعطاف الذي حدث في الحرب العالمية الثانية، عندما كان النزاع المسلح في العراق الذي هو المؤخرة الرئيسية بالنسبة للحلفاء في الشرق الاوسط، غير مقبول منهم بتاتاً. فهذا النزاع بامكانه ان يعقد الوضع في ايران التي ما تزال فيها وكالات التجسس النازية لم تكتسح نهائياً، وتحدث فيها الاضطرابات العشائرية العرضية ومن ضمنها الاضطرابات الكوردية، وما يتبع ذلك من وجود الخطر على الطرق

بعث الحياة بخويبون، وعن الاهتمام الاول للامريكيين من خلال "جمعية العلاقات الثقافية العراقية -الامريكية" واعارتهم الانتباه نحو كورد العراق (فيلتشيفسكي أو. ل.، مجموعة الاعمال. ص ص٢٣٨- ٢٥٠ و٢٨٢-٢٨٧).

الايرانية لنقل المعدات الستراتيجية. وان هذه الانتفاضة بامكانها ان تحمل صعوبات جديدة في مشاكل السياسة الخارجية التي كانت تواجه "الأمم المتحالفة" انذاك، وهي: ربط ايران ربطاً محكماً نهائياً بعجلتها، والانتهاء من الموقف غير المحدد من تركيا التي لم تستعجل بالانضمام اليهم، وظلت تواصل سياستها الانانية بالحصول على المنافع الاقتصادية والسياسية من وراء حيادها المثير للشكوك والتي كثيراً ما تلجأ الى الابتزاز.[97] ولهذا فإن بغداد ولندن حاولتا في المراحل الاولى من الحرب الى التحفظ في استخدام عمليات عسكرية ضخمة واسعة ضد الكورد، مفضلتين على ذلك تشديد الضغط السياسي. وعند فشل حتى هذا الاسلوب التكتيكي فإن المحاولات الجديدة لحل هذه المشكلة بالقوة التي بدأت في شهر آب/ اغسطس– ايلول/ سبتمبر عام ١٩٤٣ وأدت حتى نهاية ١٩٤٣ الى توسع عريض في منطقة الانتفاضة، انتقل الصراع في شمال العراق الى مرحلة النفس الطويل الذي واصل الطرفان المتصارعان فيه المواجهات حتى انتهاء الحرب.

وكانت قد اختلقت محاولات اكثر من مرة لانتزاع فترة هدوء، من اجل العثور خلال ذلك على اي نوع من الحلول الايجابية. وقد أحست حكومة نوري السعيد بنفسها انها في وضع عسير، وهي لاتملك القوة للقضاء على الانتفاضة الكوردية، فتخسر الدعم داخل البلاد وخارجها. ولم يبق لديها الا المفاوضات، بصفتها الطريق الوحيد الذي بامكانه ان يسمح للحكومة بحفظ ماء وجهها وتحاشي الانتقال الى استخدام اساليب القوة الخالصة التي لم تكن مرغوبة انذاك.

وعينت حكومة نوري السعيد ضباطاً للاتصالات قاموا في نهاية شهر كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤٣ باتصالات مع مصطفى البارزاني، الذي عرض شروطه لوقف اطلاق النار، وكان من اهمها اقامة ادارة خاصة في المناطق التي يسكنها الكورد من العراق، وكذلك تمثيل الكورد في الحكومة العراقية، والاعتراف باللغة الكوردية لغة رسمية، واجراء اصلاحات اقتصادية في كوردستان.[98] لقد كان ذلك اول خطة واقعية لحل المسألة الكوردية في عراق ما بعد الانتداب.

في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٤٤ جرت محادثات رسمية لقادة الثوار مع الوفد العراقي الحكومي الذي ترأسه المندوب المعتدل (اذا لم يكن خائناً؟) لجناح الحركة الكوردية في

---

[97] مَحوي ش. خ.، المسألة الكوردية في العراق... ص٧٦.

[98] رامبو، لوسيان، الكورد والحق. ص٧٢– ٧٣.

العراق، ماجد مصطفى الذي عين خصيصاً بهذه المناسبة بصفة وزير بلا وزارة. واختتمت مفاوضاته مع مصطفى البارزاني بعقد اتفاق ينص على اطلاق سراح جميع من وقعوا بالأسر من الثوار، واحتفاظ القبائل بالاسلحة والعتاد، بما فيها غنائم الاسلحة، والتجهيز المنتظم للمناطق الكوردية بجميع المواد التموينية الحياتية الضرورية، واستبدال الموظفين العرب في كوردستان باخرين كورد، ثم اخيراً شرط اعطاء المنطقة الكوردية حكماً ذاتياً في ميادين الثقافة والتعليم وفتح المدارس والمستشفيات وغير ذلك[٩٩].

وبهذه الصورة، فإن الحكومة قبلت بهذه المطاليب ولكن ليس كلها مما قدمه البارزاني في خلال وقت سبق ذلك بقليل، تاركاً اهم شيء من بينها بعيداً عن الانتباه، وهو تطبيق الادارة الذاتية واجراء اصلاحات اقتصادية. ولكن الموافقة على هذه الصورة بامكانها ان تشكل خطوة الى الامام في حل المسألة الكوردية في العراق، لأن السلطة وافقت لأول مرة على اجراء مباحثات مع الكورد، معترفة بذلك انهم جانب قيادي، وموافقة على ان تقدم لهم بعض التنازلات ذات الاهمية غير القليلة. ان بامكان هذه الخطوة ان تكون كذلك ولكنها لم تكن. فإن القيادة العليا الحاكمة في بغداد المتمثلة بالحكومة وبالبلاط الملكي، لم تكن مستعدة للتخلي عن سياستها الشوفينية بشأن المسألة الكوردية، الامر الذي كانت تحظى دائماً بالتأييد الكامل من قبل الانكليز. وان الحكومة بانصياعها الى ضرورة المباحثات مع الكورد قد تشبثت بالصبر انتظاراً للوقت الملائم لها للانتقام من "المتمردين" الكورد. وكان الملا مصطفى البارزاني نفسه واتباعه غير مطمئنين من نوايا بغداد فاستعدوا الى مواجهة جديدة.

في ربيع سنة ١٩٤٤ رفض عبد الاله الوصي على الملك القاصر فيصل الثاني ورفض البرلمان ايضاً الاتفاق مع البارزاني. وبدأت الحالة تتوتر من جديد في شمال العراق، بيد ان بغداد ارتأت ان الوقت لم يحن بعد، لخرق التوازن القلق في العلاقات المتبادلة مع الكورد، وحسبت ان من الممكن ان المعسكر المعادي للكورد لايملك مايكفي من القوة لمقارعة الثوار الكورد القادرين على التحرك بفعالية. ولغرض عدم السماح بحدوث انفجار جديد قام نوري السعيد في اذار/ مارس سنة ١٩٤٤ مع ماجد مصطفى بالسفر الى الشمال، حيث انه من هناك

---

[٩٩] المصدر نفسه، ص٧٣- ٧٤.

تشدق عن حبه للمسالمة واستعداده لملاقاة الكورد (وفي نفس الوقت مذكراً بأصله الكوردي) الا انه لم يحقق نجاحاً ملحوظاً.

وفي نفس الوقت فإن بغداد قررت وضع حد للسياسة المظهرية الكوردية المرتبطة بنهج نوري السعيد. ففي بداية حزيران/ يونيو ١٩٤٤ استبدلوه بحمدي الباجهجي لرئاسة الوزارة التي اتخذت عدة اجراءات معادية للكورد ومنها: عزل ماجد مصطفى وطرد، بل واعتقال عدد كثير من الضباط الكورد، وتحويل المباني التي بوشر ببنائها في كوردستان للمدارس والمستشفيات بسرعة الى حاميات ومواقع عسكرية[١٠٠]. ومع ذلك فإن الحكومة لم تعتزم البدء بمباشرة عمليات عدائية ضد قوات مصطفى البارزاني.

استمرت لأكثر من سنة المواجهة المتوترة بين ثوار البارزاني الكورد وبين قطعات الجيش العراقي والشرطة المجهزين من قبل الانكليز والموجودين عملياً تحت اشرافهم، ولكن الأمور لم تصل الى حد الصدام المكشوف. وكان كل واحد من الطرفين يهيء القوات التابعة له. وقامت الحكومة بتكفين الاتفاقية التي تم التوصل اليها من قبل، مع الكورد، ووسعت تحت غطاء المفاوضات المائعة الجارية من استعداداتها الحربية الانتقامية لغرض التنكيل بالبارزانيين. والبارزانيون استعدوا بدورهم للمقاومة.

في شهر شباط/ فبراير عام ١٩٤٥ كانت قد تشكلت لجنة الحرية برئاسة مصطفى البارزاني[١٠١]. وقد اقام فروعاً لها في كوردستان كلها، وعمل كثيراً من اجل تلاحم قوى المقاومة الكوردية. وقد تم ضمان التأييد من جانب المنظمات الكوردية السياسية المتنفذة ذات الاتجاه الديمقراطي مثل "هيوا" و"شورش" وغيرهما. وفي نفس هذا الوقت ظهرت مجموعة من الشيوعيين الكورد الذين التفوا حول جريدة (آزادى-الحرية). وعلى الرغم من قلة عدد هذه المجموعة نسبياً، الا انها وضعت في بداية عام ١٩٤٥ ونشرت لأول مرة في هذه الجريدة برنامجها حول المسألة الكوردية، وحول المعنى العام للقومية، المشبع بالروح التقدمية والديمقراطية، والمتجاوب مع المطاليب السياسية والاجتماعية والثقافية الحيوية ليس فقط

---

[١٠٠] من المحتمل ان هذه هي نفس مانوه عنها رامبو "اللجنة القومية" التي تألفت من ثلاثة مندوبين من العراق، واربعة من ايران، واثنين من تركيا وواحد من سوريا (رامبو، لوسيان، المؤلفات الكاملة. ص١٣٠).

[١٠١] رامبو، لوسيان، المؤلفات الكاملة. ص١٣١– ١٣٢.

للشعب الكوردي بل ولجميع شعوب العراق الاخرى[١٠٢]. وان اقتراب انهيار الفاشية قد ساعد في تنشيط وتجذير الحركة القومية الكوردية في العراق، هذه الحركة التي وصلت الى نقطتها الحرجة بعد انتهاء الحرب في اوروبا.

ومن جهة اخرى فإن هذه الاحداث قد اطلقت يد اعداء الشعب الكوردي الذين هم الشوفينيون العراقيون والاستعماريون الانكليز. فقد انتفت الضرورة للأخذ بعين الاعتبار ظروف ايام الحرب بواجباتها وحالاتها التي ذكرناها سابقاً، وحل محلها الحزم باستخدام ضربة واحدة للتخلص من المسألة الكوردية، التي هي مصدر بلا نهاية لأخطار جدية على مصالحهم واوضاعهم في العراق نفسه وفي الشرق الاوسط بصورة عامة. وشرعت بغداد ولندن بالتحضير لقمع الحركة التي يقودها مصطفى البارزاني بصورة حاسمة.

وبحلول منتصف تموز/ يوليو ١٩٤٥ كان في شمال العراق قد احتشدت مجموعة ضارية من القوات العسكرية النظامية (يصل عددها الى ٣٠ ألف) ومعها جندرمة وبوليس بعدد (١٢ ألف) وكلها تحت قيادة الجنرال الانكليزي رينتون المسجل رسمياً في الخدمة العراقية. وقد وقفت بوجه هذه القوة القطعات المقاتلة البارزانية التي تراوح عددها بين ٤ آلاف الى ٥ آلاف مقاتل، الا انهم يتمتعون بالتأييد الشعبي العام الشامل (وبالدرجة الاولى على صورة مقاتلين متطوعين قبليين). وفي يوم ٧ آب/ اغسطس بدأت القوات الحكومية بالتحرك الهجومي من جهة راوندوز.

وأبدى الكورد في البداية مقاومة باسلة وناجحة بشكل كامل، وطوروها الى هجوم معاكس باتجاه الموصل واربيل وكركوك وخلقوا تهديداً لابار البترول الموجودة في هذه المراكز الضخمة من كوردستان العراق. وان هذا الخطر بالذات حفز بغداد ولندن على تعبئة جميع ما لديهما من قوة لكسر شوكة الكورد، ومن القوة الرئيسية المتمثلة باستخدام القوة الجوية في العمليات العسكرية التي بدأت بقصف مكثف بالقنابل للمراكز السكانية. ولم يكن لدى الكورد من سلاح يواجهون به الغارات الجوية. وتعرض السكان المدنيون الى خسائر كبيرة. وفي نهاية شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٤٥ تمكن الانتقاميون التوصل الى تفوق بتلك القوى التي اجبرت الثوار الكورد على وقف المقاومة. وان الملا مصطفى البارزاني نفسه مع حوالي ١٠ آلاف من المقاتلين الذين معه من اقربائه البارزانيين شق طريقه نحو الحدود الايرانية وعثر على مأوى في كوردستان ايران التي تشكل فيها بذلك الوقت المركز الرئيسي

---

[١٠٢] المصدر نفسه، ص٧٥– ٧٦، ايغلتون غ ر. دبليو، الجمهورية الكوردية في عام ١٩٤٦، ص٥١– ٥٤.

للحركة القومية الكوردية[١٠٣]. ان الحركة الكوردية في العراق قد تعرضت للهزيمة في حقبة الحرب العالمية الثانية. وتبعتها اعمال انتقامية قاسية ضد المناضلين النشطين من اجل حرية الشعب الكوردي.

وكانت اسباب هذه الهزيمة واضحة تتمثل في التفوق العسكري للعدو، وغياب الوحدة في حركة كورد العراق عندما نجحت الحكومة في التحريض ضد البارزانيين لبعض القبائل المعادية للبارزانيين، وعزل هذه الحركة عن الوطنيين والديمقراطيين العرب في العراق، وكذلك عن اخوانهم الكورد في البلدان المجاورة (كانت الحدود مفتوحة مع تركيا) والعزل المحدود للعراق عن العالم من جراء الظروف الحربية. وبالاضافة الى ذلك فإن هذه الهزيمة لم تكن ساحقة، بل كانت نسبية لأن الانتفاضة بقيادة مصطفى البارزاني قد حدثت في عصر بدأت فيه تتغلغل في المجتمع الكوردي افكار الديمقراطية الثورية.

وفيما بعد قام رئيس الوزراء توفيق السويدي، تعبيراً عن الرغبة في استصغار الحركة الكوردية والتشهير بها، امام اجتماع لجامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٥ آذار/ مارس عام ١٩٤٦، باعتبارها مجرد حركة شخصية لصالح مصطفى البارزاني الذي، بحسب زعمه، انه يترأس حركة طائفية وليست قومية وذلك لأنه يمتلك فقط نفوذاً شخصياً ودينياً. وختم رئيس الوزراء[١٠٤] القول "لاتوجد في العراق اي حركة كوردية".

وكان من المفيد لبغداد ان تصور انتفاضة الكورد بصورة التمرد لأحد الزعماء الاقطاعيين او الشيوخ. فإن الملا مصطفى البارزاني هو سليل وسط اقطاعي ديني، الا انه صار الآن شخصية من النوع الجديد الذي امتزجت في نضاله المثل الديمقراطية المعادية للامبريالية، وتوحيد الشعب الكوردي، وتحقيق الاستقلال له ليس فقط في السياسة القومية بل والتحررية الاجتماعية، بالاعتماد على الاساليب الثورية (وذلك ضمن ظروف كوردستان المجزأة الاسترقاقية التي هي ظروف حربية ثورية). لقد جرت في سنوات الحرب العالمية الثانية بالذات صياغة شخصية مصطفى البارزاني كقائد عام للشعب الكوردي كله، من الطراز الثوري الديمقراطي في تاريخ الحركة التحررية القومية الكوردية، والذي ظل هو هكذا بالذات على مدى السنوات الثلاثين اللاحقة.

---

[١٠٣] رامبو، لوسيان، المؤلفات الكاملة. ص٨١.

[١٠٤] هورويتز غ. س.، دبلوماسي في الشرقين الادنى والاوسط. ص٢٣٨.

لقد وجد البارزاني وقيادته في ايران ارضية جيدة متهيئة لمواصلة نضاله من اجل القضية الكوردية. وانه في هذه البلاد بالذات، كما سبقت الاشارة الى ذلك، قد نضجت اكثر الظروف المناسبة لتطور الاتجاهات الديمقراطية في الحركة القومية الكوردية. فإن وجود القوات السوفييتية والانكليزية (ومن ثم الامريكية)، قد اضعف عملياً سلطة طهران على الكورد، بصرف النظر عن النوايا الحقيقية لكل من موسكو ولندن وواشنطن. ان هذا كان من احد الجوانب يخدم العناصر الاقطاعية الانفصالية، التي انتعشت في عدد من المناطق، ومن الجانب الاخر فإن هذا التواجد سمح للقوى اليسارية والديمقراطية في المجتمع الكوردي (بالأخص في المنطقة السوفييتية طبعاً) ان تقف على قدميها وتوطد مواقعها. الا انه من الواجب الملاحظة، ان في البنية الضعيفة للمجتمع الكوردي لم يكن هناك الجدار الصيني بين الاتجاهات الاجتماعية السياسية المتبيكنة في حياة هذا المجتمع. ولهذا فإن انقسام الحركة الكوردية في ايران وفي غيرها من البلدان الى حركة اقطاعية رأسمالية، والى حركة قومية ديمقراطية (او ثورية ديمقراطية) كان انقساماً نسبياً تماماً واصطلاحياً، وان هذا الانقسام كان يظهر لدى هؤلاء واولئك باستمرار مرة خفية واخرى علناً، سواء بشكل تقدمي ام بنزعة ذات سمات متخلفة.

ان الانعطاف في سير الحرب العالمية الثانية الذي بدأ بعد ستالينغراد، والتحول المتميز الشرعي لانتقال الحرب الى مرحلتها الختامية قد اثر على الوضع في ايران عموماً وفي كوردستان ايران بوجه خاص. ففي عام ١٩٤٣ كان قد انتهى الغموض المعروف في الوضع الايراني الداخلي والعالمي. فقد استؤصلت في هذه البلاد نهائياً العمليات التخريبية النازية، اذ اعلنت ايران الحرب على المانيا في ايلول/ سبتمبر. اما في مؤتمر طهران "الثلاثة الكبار" فإن البيان الصادر في الاول من كانون الاول/ ديسمبر قد اكد بما ينسجم مع مبادئ "ميثاق الاطلسي" في ١٤ آب/ اغسطس عام ١٩٤١، استقلال وسيادة ووحدة اراضي البلدان، وكذلك الاستعداد من قبله لتقديم المساعدة الاقتصادية لها[١٠٥] وبهذه الصورة فإن حكومة الشاه قد حصلت على ضمانة صريحة حول امتناع الدول الكبرى عن سياسة التطاول على استقلال

---

[١٠٥] ف ر، ١٩٤٣، الجزء٤، ص٤٢٧، من فورد سفير الولايات المتحدة الامريكية المفوض في ايران، الى وزير الخارجية، في ٢٩/ ١٢/ ١٩٤٣.

البلاد وعلى حقها في السيادة على كل اراضيها التي تمارسها على مدى قرن ونصف وفي المناصرة التي كانت موضع ارتياب حتى الاوقات الاخيرة.

ان تأثير هبوب هذه الرياح الجديدة على الاوضاع في المناطق التي تسكن فيها اقليات اثنية قبلية، ومن ضمنها الكورد، كان تأثيراً مزدوجاً. فقد شعروا في طهران من جهة ان باستطاعتهم بدون اعتراض خاص البدء بتطبيق "النظام" على الاطراف النائية الوطنية من البلاد. ومن جهة اخرى، فإن سكان هذه الاطراف الذين تنفسوا افكار الحرية بهذا العصر، قد شددوا نضالهم ضد سياسة الدوائر الحاكمة الايرانية الشوفينية الاضطهادية. وبالنتيجة فإن المسألة القومية في ايران ليست لم تنحدر نحو الخمود بل انها واصلت الاشتعال. وان الصراع في كوردستان بصورة خاصة قد تفاقم من جراء ان الدول المتحالفة، استغلالاً منها لوجود قواتها فوق الارض الايرانية، لم تجلس مكتوفة الايدي، بل بالعكس من سياستها الرسمية بعدم التدخل، فقد قامت باستخدام هذه او تلك من حركات الاقليات القومية لخدمة مصالحها، وليس نادراً ما تثير الاقليات واحدة ضد الاخرى. وان ما يتعلق بالكورد انفسهم (والقبائل الاخرى) فإنهم لم يكونوا يتحركون دائماً في صف واحد مطلقاً، حيث ينصرفون، كما يحصل، الى النزاعات الداخلية ما بينهم، التي يثيرها اعداؤهم ليكونوا لعبة بيد هؤلاء الاعداء. وعلى العموم فقد تشكلت خارطة تنطوي على ما يكفي من التعقيدات والمتاهات.

كانت الحركة الكوردية في ايران حتى اواخر عام ١٩٤٤ قد حملت طابع الشفيع الكامل وغير المنتظم، ورغم ذلك فإن الجيش النظامي الايراني لم يستطع السيطرة عليها.[١٠٦] فإن مناطق كاملة من كوردستان ايران بقيت خارج سيطرة الحكومة المركزية. وعلى هذه الصورة كانت الحال في موكريان التي "كانت مستقلة عملياً" منذ زمن رضا شاه، ثم الى ما بعد ذلك[١٠٧]. ومنذ ربيع عام ١٩٤٤، اغتنت الحركة الكوردية في ايران بتنظيم حزب ژ.ك الذي كثيراً ما يطلق عليه في الادبيات الثورية اسم كوملّه.

الى الجنوب من سقز، حيث كانت ترابط هناك القوات الانكليزية، كان هذا الحزب قليل النفوذ، وهو الذي وحد شرائح واسعة من المجتمع الكوردي ضمت الزعماء الاقطاعيين والتجار

---

[١٠٦] رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص١٠٦.

[١٠٧] ايغلتون غ ر. دبليو.، الجمهورية الكوردية في عام ١٩٤٥، ص٣٥– ٣٦.

ورجال الدين حتى الفلاحين والحرفيين وصغار التجار والمتوسطين منهم، والعناصر الفعالة في الحركة الوطنية. وكان ذلك بسبب تأثير العلاقة السيئة معه من قبل الانكليز الذين اعتبروا هذا الحزب موالياً للشيوعية، وكذلك من قبل قسم كبير من السكان الكورد المحليين الذين يتألفون من الشيعة وشيعة طائفة اهل الحق (العلي اللاهية) المنحازين دينياً. بيد انه الى الشمال من سقز، في المنطقة الملاصقة للمنطقة التي تحتلها القوات السوفيتية وكذلك بهذه المنطقة نفسها حققت كومله نجاحاً كبيراً اذ انضم اليها زعماء القبائل المتنفذون لقبيلة زرزي وهركي ومامش وشكاك. وقد التحق مع كومله حتى عام ١٩٤٥ جميع الزعماء الكورد المشهورين تقريباً وكثير من المواطنين الكورد البسطاء من سكان المدن والقرى والاقاليم في كوردستان واذربيجان.[١٠٨]

أقامت كومله علاقات وثيقة مع المنظمات القومية الوطنية الكوردية في البلدان الاخرى، ومنها مع هيوا في كركوك وذلك في آذار عام ١٩٤٤. وفي صيف ذلك العام زار ممثل عن هيوا مدينة مهاباد. وتسارع بالقدوم ايضاً اليها من اجل المباحثات حول الحكم الذاتي مندوبون من مختلف المنظمات الكوردية في العراق وسوريا وتركيا. وفي آب/ اغسطس عام ١٩٤٤ جرى عند جبل دالانپار قرب نقطة التقاء الحدود الايرانية العراقية–التركية، لقاء استقبل فيه قاسم قادري باسم كورد ايران، الشيخ عبيد من زينو في العراق وقاضي ملا وهاب من تركيا. ووقع هؤلاء ميثاقاً باسم "پەیمانی سێ سنوور" اي (ميثاق ثلاثة حدود) الذي ينص على تبادل المساعدة بالسلاح وجميع انواع العتاد والبشر، خدمة للنضال من اجل "كوردستان الكُبرى".

وهكذا صارت كومله هي المنظمة القومية السياسية العامة على مستوى الكورد كلهم. وانطلقت الدعاية باسم "كوردستان العظمى" من البحر المتوسط حتى الخليج الفارسي من البدرخانيين في بيروت، حيث يوجد هناك المركز البدائي الاول لخويبون– الكوردية الشاملة.[١٠٩] الا ان العمل الفعلي كانت تمارسه كومله على الاغلب وسط كورد ايران. واذا كانت كومله لاتسعى رسمياً، فإنها عملياً تسعى لتأسيس جبهة عريضة فريدة من نوعها التي انضم اليها الشيوعيون الكورد من مجموعات العراق وايران وجمعية "رزگارى كورد" القريبة منها.

---

[١٠٨] المصدر نفسه، ص٣٧.

[١٠٩] المصدر نفسه، ص٣٨– ٣٩.

وغالبية الوطنيين الكورد والقوميين الذين التحقوا بهذه الجبهة أيدت الحكم الذاتي لكوردستان. اما الاقلية اليسارية وبالدرجة الاكبر الشيوعيون، فإنهم اعطوا الافضلية لاخضاع المصالح الكوردية الخاصة لنهج السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي.[١١٠]

كانت كومةلة من حيث الحالة التنظيمية ضعيفة البناء في الاوقات الاولى على الأخص، وغير متبلورة سياسياً من حيث التشكيل. وكما كتب ايغلتون ان هذه كانت "ديمقراطية بالمعنى الكوردي". فإن حزب كومله لم يكن يملك قيادة مشخصة بدقة. بل وكانت مثار شكوك حتى استمالة قاضي محمد لهذا الحزب، خشية من نفوذه الشخصي على الكورد. وفي تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٤٤ فقط وجهت الدعوة الى قاضي محمد للدخول في كومله. وهو سرعان ما اصبح رئيساً لهذا الحزب رغم ان اي احد لم ينتخبه الى عضوية لجنته المركزية.[١١١]

ان حزب كومله كان ابعد من ان يصبح فوراً المركز التنظيمي للحركة القومية الكوردية في ايران. فإن سمعته لم تنتشر على جميع اراضي المنطقة الكوردية في البلاد، بل ان زعماء القبائل هم الذين تصدروا، بلا منازع تقريباً، اكبر الاجزاء من هذه المنطقة. والكثيرون من هؤلاء تعاطفوا مع حزب كومله او ساندوه علناً، الا انهم تصرفوا في اماكن اقامتهم الدائمية تصرفات كيفية وفق هواهم تماماً. والاخرون منهم، وبالذات اولئك الذين في جنوب كوردستان بصورة خاصة، قد اتخذوا موقفاً متجنباً من كومله، بل وعدائياً في بعض الاحيان، وهو ما أيدهم الانكليز والامريكيون. ولهذا فإن حزب كومله برز في اوقاته الاولى، بروزاً كبيراً في مجال الدعاية السياسية، اما الحركة الكوردية في ايران فإنها تطورت في البداية تطوراً عفوياً بالاساس. وهاتان العمليتان، يمكن القول، انهما سارتا بصورة متوازية، ولكنهما لم تكونا عديمتي الفائدة بالنسبة لبعضهما البعض. فمثلاً ان في آذار/ مارس عام ١٩٤٥، وبجهود الاعضاء الشباب في الحزب جرى في مهاباد عرض اول اوبرا باللغة الكوردية، اسمها "دايكي

---

[١١٠] المصدر نفسه، ص٣٩.

[١١١] المصدر نفسه، ص٤٠، عبر الموظفون السوفييت في شمال غربي ايران عن الاستياء من المضمون المعادي للتجار الايرانيين في مسرحية الاوبرا.

نيشتمان" اي "أم الوطن" أو "البلاد" ومضمونها كان دعاية حماسية للقومية الكوردية، وعكست نجاحاً مدوياً لها بين جماهير الشعب.[112]

وفي خلال ذلك، من بعد سنة ونصف سنة، من الهدوء النسبي، اندلعت في اذربيجان الايرانية (الجنوبية) وفي كوردستان من جديد، اضطرابات قبلية كوردية بزعامة زورو بيك وعدد اخر من الزعماء ذوي النفوذ. وحملت هذه الاضطرابات، كما هو الشأن دائماً، سمات العاصفة والفوضى والضحايا من السكان المدنيين التي رافقتها. واخذت هذه الاضطرابات حجماً كبيراً بصورة خاصة منذ ٢١ حزيران/ يونيو حتى ١٣ تموز/ يوليو عام ١٩٤٤. وكان السبب الكبير من حيث المستوى لهذه الاضطرابات هو الاجراءات الاستفزازية للادارة الايرانية التي ارادت استغلال القلاقل لكي تدخل في اذربيجان دفعة اضافية من القوات الحكومية. وقامت السفارة السوفييتية ازاء هذه القضية باعطاء الاوامر التالية الى الموظفين في السفارة والقنصليات:

١- تحذير الزعماء الكورد بانهاء الاضطرابات.
٢- الطلب من السلطات المحلية اتخاذ الاجراءات المناسبة.
٣- السماح للسلطات الايرانية بأن تنقل جزئياً القطعات العسكرية.[113]

ان هذه الاحداث اثارت رد فعل ليس بين جدران السفارة السوفييتية في طهران فحسب، بل وفي موسكو، فضلاً عن وصوله الى اعلى المستويات. فقد قام نواب وزير الخارجية، وهم كل من ف. غ. ديكانوزوف، وس. أي. كافاتارادزا بتوجيه رسالة الى مولوتوف في ١٨ تموز/ يوليو عام ١٩٤٤، عبرا فيها بيكجاز عن رؤيتهما للمشكلة. وجاء في الرسالة: على الرغم من توقف الاضطرابات الكوردية في مناطق ماكو وشاهبور وخوي ورضائية، فإن الوضع ليس وطيداً الى اقصى الحدود. فإن التوتر اثارته تصرفات السلطات الايرانية سعياً منها لاحباط مساعي الكورد نحو الانفصال، ولاغراض تعزيز هيبة الحكومة الايرانية في اذربيجان (محاولات تطبيق هوية عامة للكورد، والامتناع عن تزويدهم بالمواد الغذائية والبضائع الصناعية وعدم الرغبة في حل مسألة المراعي وغيرها). ومن بعد ذلك اقترح ديكانوزوف وكافتارادزا اتخاذ

---

[112] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. صندوق "سكرتارية الرفيق ف. م. مولوتوف" العدد-٦، الحقيبة عدد٤٥٨، الملف ٣٧، ص١٢ و١٣- ١٥، من سفير الاتحاد السوفييتي في ايران م. أ. مكسيموف الى مولوتوف. في ١٣/ ٧/ ١٩٤٤.

[113] المصدر نفسه، ص٢١- ٢٢.

الاجراءات التالية: الالحاح على الحكومة الايرانية ان تقوم بالقضاء على الاضطرابات قضاء حازماً وان تعاقب الاداريين المذنبين، وعدم عرقلة السلطات الايرانية في استخدام قطعات الجيش والجندرمة بحرية في الصراع ضد القوى التي تثير الاضطرابات في حدود سرية واحدة او سريتين، ومنع التجريد العام للكورد من السلاح، وتحذير الزعماء الكورد من تكرار الغزوات تحت التهديد باتخاذ اجراءات جوابية من قبلنا مساعدة لهم، واجراء بعض التغييرات الوظيفية من اجل رفع كفاءة العمل القنصلي في تبريز وماكو ورضائية. وعلى هذه الورقة جاء قرار مولوتوف: "موافق. يجب تنفيذ هذه الاجراءات".[١١٤]

يتضح من هذه الوثائق اولاً ان الحكومة السوفييتية تعتبر نفسها كالسابق، هي صاحبة الكلمة في اذربيجان الايرانية وكوردستان، وواصلت اشرافها على الوضع الداخلي في المنطقة. وثانياً انه كان هناك قرار جاسم بعدم السماح للمتطرفين الذين يقومون ببذر بذور التفرقة بين القبائل هناك، الامر الذي يخلق تهديداً للمصالح العسكرية السياسية السوفييتية. وثالثاً، السعي لمنع طهران من القيام بالانتقام من الكورد بصفتهم موجودين تحت خيمتها، حيث ان موسكو شعرت بثقة اكبر على "الجبهة" الايرانية، ثم انها كانت لاترفض استغلال الورقة الكوردية اذا ما استدعت ذلك ظروف مناسبة. وكان هذا كله يعمل لصالح الحركة الكوردية، وان هذا كان ينطوي على ابتعاد واضح، عن الموقف الحذر فوق العادة الذي صاغه مولوتوف بالذات في عام ١٩٤٢ حول المسألة الكوردية ويعمل لفائدتها مما ترك اثراً طيباً على العلاقات السوفييتية الكوردية في ايران وكذلك ليس فيها وحدها.

ومع ذلك فإنه لم يتحقق وضوح كامل في سياسة الاتحاد السوفييتي في المنطقة الكوردية بشمال غربي ايران في سنة ١٩٤٤– ١٩٤٥، كما هو الشأن في السنوات السابقة. وان البحاثة الاختصاصيين السوفييت الذين كانوا مضطرين الى مجارات البيان السوفييتي، فإن البحاثة الغربيين لم يسعوا الى ذلك، وهم لايملكون الوثائق الضرورية التي تدعم مختلف وجهات النظر. وقد أكد ايگلتون، وهو من اكثر المتبحرين في الشؤون الكوردية في تلك المرحلة، ان هذه السياسة كانت غير ثابتة الاتجاه ومتسرعة. فإن القائد العسكري السوفييتي في هذه المنطقة الجنرال اتاكتشييف كان في البداية قد عين الشيخ عبد الله افندي غيلاني محافظاً

---

[١١٤] ايغلتون غ. ر. دبليو.، المؤلفات الكاملة، ص٤١– ٤٢.

لشمال كوردستان الايرانية، الا انه سحبت منه الثقة بزعم انه عميل انكليزي. ومن بعد ذلك قد عينوا "على سبيل الاختبار" امير خان شريف، ومن ثم بحلول صيف عام ١٩٤٥ وقع الاختيار النهائي للسلطات العسكرية السوفييتية على قاضي محمد و كومله.[١١٥]

وحتى هذا الوقت فإن جميع القوميين الكورد في ايران ومعهم زعماء القبائل ذوو الميول المحافظة قد ايدوا التوجهات السوفييتية. وهم اخذوا بنظر الاعتبار ان الاتحاد السوفييتي حقق اشرافاً عسكرياً سياسياً فعلياً في المنطقة الكوردية ويسيطر، عن بعد، على القوات العسكرية والبوليسية الايرانية، وعبر عن تعاطفه مع الحركة التحررية القومية الكوردية، واعداً اياهم بالتدخل بعد التسويات السلمية لما بعد الحرب لتحقيق المطاليب القومية الكوردية.[١١٦]

ان القضية لم تتوقف في حدود البيانات والوعود. ففي عام ١٩٤٥، عام الانتصار شرع المندوبون السوفييت بإيران وفي ما وراء القفقاس باتصالات مباشرة مع الزعماء الكورد وقدموا لهم مساعدة فعلية. وكان قاضي محمد وغيره من الزعماء الكورد قد وجهت لهم دعوات عدة مرات، لاجراء مباحثات في تبريز العاصمة الثانية لايران والمركز الرئيسي للنفوذ السوفييتي. وقام هؤلاء بزيارة ثانية الى باكو (الواضح انها تمت في صيف او خريف عام ١٩٤٥)، حيث جرت هناك محادثات مع قادة جمهورية اذربيجان السوفييتية ومع م. د. أ. باقروف الشخصية المؤتمنة من قبل الكريملين المختص بالشؤون الايرانية والاذربيجانية والكوردية.

بحسب الاخبار التي ذكرها ايغلتون، ان باقروف اعترف بحق الكورد في الاستقلال ودولة منفردة، الا انه قدم النصيحة لهم بعدم التعجل لتحقيق ذلك، مؤكداً ان الحرية الكوردية ستأتي بعد انتصار القوى الشعبية ليس في ايران فحسب بل وفي العراق وتركيا. وبحسب رأيه، فإنه حان الوقت الذي يتطلب من كورد ايران ان تتحدد مطالبتهم بحدود الحكم الذاتي ضمن حكم ذاتي اذربيجاني. ولكن قاضي محمد رفض هذا الرأي رفضاً قاطعاً طالباً حكماً ذاتياً منفصلاً عن اذربيجان الايرانية. وتوقف باقروف عن الجدل حول الاستقلال الذي عبر عنه المبعوثون الكورد بشكل غير محدود. وقد وعدهم بمساعدة مهمة بالمال والسلاح (ليس فقط سلاحاً

---

[١١٥] المصدر نفسه، ص٤٢.

[١١٦] المصدر نفسه، ص٤٣– ٤٦.

خفيفاً لاطلاق النار، بل وثقيلاً مثل الدبابات والمدافع) وبتجهيزات طوبوغرافية وكذلك بالتدريب العسكري للكورد في الاتحاد السوفييتي.

ان المحادثات بين قاضي محمد وباقروف لم تتمخض عن نتائج سياسية محسوسة. وكما يبدو، فإن الجانب السوفييتي انتظر مع انتهاء الحرب، قراراً عاماً حول المسألة الايرانية، سواء ما يتعلق ذلك بالدول المتحالفة ام ما يتعلق بالحركة القومية للانربيجانيين والكورد في ايران. وقد نظروا الى المحادثات التي اجريت مع قاضي في موسكو وباكو وكأنها بالون اختبار على الاغلب عن النوايا الممكنة للحلفاء لتقسيم ايران، مع الفصل عنها ليس الارض الانربيجانية وحدها، (التي كان باقروف يسميها انربيجان الجنوبية مستهدفاً نية توحيدها في المستقبل مع انربيجان الشمالية، اي من جمهورية انربيجان السوفييتية، وتحت حماية هذه الجمهورية طبعاً) بل والاراضي الكوردية قدر الامكان (التي ما زالوا في الاتحاد السوفييتي لايعرفون كيف يتعاملون معها). وبالاضافة الى ذلك فإن قاضي محمد، كما يبدو، لم يترك عنه الانطباع الواجب على باقروف. فإن باقروف وجه اللوم الى قاضي محمد والى حزبه كومه‌له لعدم نشاطهما، ودعاه الى الوقوف مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران الذي تشكل حديثاً، وعبر عن الشكوك حول مصطفى البارزاني الذي حل حالياً في مهاباد بأنه عميل للانكليز[117].

وعلى كل حال فقد كانت هناك، رغم كل شيء، نتائج معروفة لما جرى في نهاية الحرب من اتصالات اشترك بها قادة كورد مع مسؤولين سوفييت، من مستويات مختلفة، ومن بينها مستويات سامية جداً. وزادت زيادة كبيرة تجهيزات الاسلحة السوفييتية (والقسم الاكبر منها الى مهاباد) (وهي بالدرجة الاولى اسلحة اطلاق نار خفيفة، اما الدبابات والمدافع الموعود بها فإنها ظلت وعوداً بلا تنفيذ)، وقدمت لهم مساعدة في مجال الثقافة. وفي ايلول/ سبتمبر عام ١٩٤٥ فتح هاشيموف، القنصل السوفييتي في رضائية مركزاً ثقافياً في مهاباد. وجلبت الى هذا المركز اجهزة طباعية. وكانت المساعدات السوفييتية المادية والدعم السياسي مخصصة لعناوين معينة بدقة، فهي قد ذهبت بأكثريتها الى كۆمه‌له في مهاباد التي هي المركز الرئيسي للنفوذ السوفييتي بين اوساط كورد ايران.

---

[117] المصدر نفسه، ص٥٩.

ان اختيار مهاباد في موكريان كوردستان كان مشروعاً. فقد كان يبدو ان من الافضل لموسكو أن تعطي الافضلية، خدمة لمصالحها الجغرافية السياسية، الى المناطق الشمالية من كوردستان ايران (مناطق رضائية وشاهبور وماكو) المحاذية لاراضي الاتحاد السوفييتي، حيث ترابط هناك القطعات الرئيسية من القوات السوفييتية. الا ان ما كان يعرقل ذلك هي المسألة الانربيجانية التي كان لها، في رأي القيادة السوفييتية، الاهمية الاكبر من كل شيء (وطبعاً في رأي المخول الرئيسي باقروف بشأن القضايا الايرانية الانربيجانية الكوردية). ففي شمال غربي ايران شكل الانربيجانيون الاكثرية بلا منازع، نسبة الى الكورد والاثنيات القومية الاخرى. ولهذا فإن المساعدات العسكرية وغيرها من المساعدات المشابهة من الاتحاد السوفييتي ذهب أكثرها الى الحركة القومية الانربيجانية. وحدثت بين القوميين الكورد والانربيجانيين في خلال هذه المرحلة التي هي قيد البحث، ومن ثم من بعدها، تناقضات حادة جداً لم تجد حلاً لها حتى النهاية، وهي التناقضات التي جذورها تمتد في العقائد الدينية (حيث ان الانربيجانيين هم من الشيعة وغالبية الكورد من السنة) فضلا عن السلطات السوفييتية فإنها كانت تميل، في اغلب الاحوال، نحو الانربيجانيين (وذلك بموجب تعليمات مولوتوف القديمة). وان هذا اعطى الى ايغلتون الاساس لأن يلاحظ بثقة، ان اعلان الحكم الذاتي الكوردي في بداية عام ١٩٤٦، بالنسبة للحكم الذاتي الانربيجاني (المعلن منذ ١٢ كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤٥) قد كان "متبنى من قبل السوفييت"[١١٨]. وعلى كل حال فإن القوميين الكورد والانربيجانيين حاولوا تحسين التعاون والمراعاة المظهرية للاخلاص المتبادل. وفي اثناء افتتاح الجمعية القومية لانربيجان ذات الحكم الذاتي حضرت خمسة وفود كوردية برئاسة سيف قاضي. وفي جميع الاحوال فإن المسألة في شمال غربي ايران بالنسبة لموسكو وباكو كانت تلعب دوراً ثانوياً.

وفي القاطع الجنوبي من كوردستان ايران (الى الجنوب من سقز) لم يحاول السوفييت حتى استمالة القبائل الكوردية نحوهم. فإن في هذه المنطقة توجد مواقع صلبة بوجه النفوذ السوفييتي للانكليز وللزعماء الكورد المحافظين المتعاونين معهم، وعلى الخصوص لقاسم آغا ايليخان زاده الذي هو اكبر الشخصيات الكوردية بينهم، والخصم لقاضي محمد وميوله "الستالينية السوفييتية". واقام هو وانصاره من زعماء كونفيدرالية ديبوركا التي هو ينتمي اليها، اتصالات

---

[١١٨] المصدر نفسه، ص٥٨.

معادية للخط السياسي السوفييتي مع قائد الجيش الايراني في جنوب البلاد الجنرال همايون. الا ان مثل هؤلاء الزعماء الكورد من ذوي الميول المعادية للسوفييت قد كانوا رغم ذلك قليلين، شأنهم شأن قاسم آغا. فإن الاكثرية الكاثرة من الكورد في ايران قد عقدوا أملهم على المساعدة السوفييتية[١١٩].

وبهذه الصورة فإن النفوذ السوفييتي حصل على فرص غير قليلة للنجاح في الجزء المركزي من المنطقة الكوردية بإيران، اي في موكريان الكوردستانية.

وقد تأكدت اكثر من غيرها، كما يقال، الميول السوفييتية هنا في وسط المؤسسة القومية المحلية برئاسة قاضي محمد الذي سيطر في المنطقة على السلطة بلا منازع تقريباً، فضلاً عن الاستقلال الكامل عن طهران. وكانت شائعة الاقوال عن هذه الميول بين النازحين البارزانيين الذين هم بقيادة البارزاني (يصل عددهم الى ١٠ آلاف بما فيهم من نساء واطفال، ومن ضمنهم ٣ آلاف مسلح، وان ١٢٠٠ شخص منهم يشكلون الحرس الخاص للملا مصطفى). ومن ضمن الواصلين الى مهاباد مع البارزاني اخلاف بعض العوائل الكوردية المرموقة (اثنان من ابناء سيد طه وهما سيد احمد والشيخ جيتو من كورد تركيا وغيرهما) وكذلك كان معهم بعض الضباط العسكريين الذي لعبوا دوراً مرموقاً في الحركة القومية لكورد العراق (مير حاج ومصطفى خوشناو، وخير الله، وعزت عبد العزيز والنقيب عزيز شمزيني الذي حصل على شهادة بالتعليم العالي في الاتحاد السوفييتي وغيرهم)[١٢٠] ان بإمكان السوفييت الاعتماد على كل هؤلاء الناس كاعتمادهم على اتباعهم، رغم ان مواقف بعض منهم من اولئك القادمين من مناطق تحت النفوذ الانكليزي في ايران والعراق، ومن بينهم البارزاني نفسه، كما رأينا، قد عملت على اشاعة هواجس التجسس في ذلك الوقت. وان شكوكاً خاصة آثارها حمەرشيد الذي ظهر في مهاباد مع ٢٠٠ من المقاتلين والاعلان عن الاستعداد لأن يكون تحت راية الملا مصطفى.[١٢١]

---

[١١٩] المصدر نفسه، ص٥٦.

[١٢٠] المصدر نفسه، ص٦٧– ٦٨.

[١٢١] لتفاصيل اكثر عن الحركة الشعبية في كوردستان ايران في سنة ١٩٤٢– ١٩٤٥ انظر: ژيگالينا أو. اي.، الحركة القومية للكورد في ايران، ص١١٦– ١٣٢، وفاريزوف اي.، الحركة القومية للكورد في ايران، ص١٢٧– ١٣٠.

غير ان السوفييت وضعوا اعتمادهم الرئيسي، ليس بالطبع على زعماء القبائل الذين لايعول عليهم والقوميين العسكريين، بل على القيادة السياسية في مهاباد التي يقف على رأسها الزعيم الذي لامنافس له بنظر موسكو قاضي محمد. وقد منحوه الثقة وكان لهم معه قضية على الاغلب.

ان الاستناد على مهاباد قضية فرضتها ضرورة ممارسة التأثير على الوضع السياسي الداخلي في كوردستان ايران كلها التي كانت هكذا بعيدة عن الاستقرار. وفي اواسط عام ١٩٤٥، بل وعلى الاخص في النصف الثاني منه زاد كثيراً التوتر في هذه المنطقة المضطربة. واثرت في زيادة التوتر الانتفاضة البارزانية في العراق المجاور، وكذلك النهوض الشامل في الحركة الوطنية التحررية في العالم كله، نتيجة لتحطيم حلف الدول الفاشستية. وصار محسوساً اقتراب ازمة وانهيار النظام الاستعماري العالمي والاضطهاد القومي. واقتربت موجة التبدلات الحتمية ايضاً نحو غرب آسيا، وان الكورد لايشاؤون طبعاً ان يبقوا على جانب الطريق.

نشبت الحركات المعادية للحكومة وامتدت الى مناطق كثيرة من كوردستان ايران، الا ان اوسعها نطاقاً عمت في مريوان (بين سقز وسنندج)، حيث وصلت الحالة الى وقوع معارك طاحنة بين الثوار الفلاحين الكورد وبين القوات الحكومية في صيف عام ١٩٤٥. ان الانكليز الذين يحتلون هذه المنطقة التي صارت مسرحاً لهذه الاحداث، وقفوا موقفاً معادياً لحركة الكورد، وقدموا المساندة للانتقاميين. ونفذت وكالة التجسس الانكليزية عملاً تخريبياً ضد خلايا ژ.ك (كۆمەڵە) في المناطق المركزية والجنوبية من كوردستان ايران، وذلك باشعالها الفتن بين الجماعات اليسارية واليمينية في هذا الحزب وسارت بقضية التناقض الى انقسام نهائي.[١٣٢]

اما السوفييت، فهم على العكس من ذلك، اذ انهم قدموا الدعم طبعاً الى جناح كومەلە، ووافقوا، كما يبدو، على تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران، انطلاقاً من قاعدته كومله (دي بي اي كي)، الذي انضمت اليه غالبية العناصر اليسارية في الحركة القومية الكوردية بيكران كلها (ولكن ليس هم وحدهم). وبهذه الصورة فإن كۆمەڵە — ژ.ك قد أنهت وجودها. وقد جرت هذه الاحداث

---

[١٣٢] بحسب رأي أو. اي. ژيگالينا، فإن هذا قد حدث في آب/ اغسطس (ص١٢٨)، وبموجب معلومات أو. ايغلتون، فإنه حدث في تشرين الثاني/ نوفمبر (ص٥٧). ولم يعثر على وثائق تؤكد ذلك. وان وزارة الخارجية تسميها احياناً كۆمەڵە ايضاً، حسب الاسم القديم

المهمة في تاريخ القومية الكوردية في مهاباد، بشهر آب/ اغسطس (او تشرين الاول/ نوفمبر؟) عام ١٩٤٥ وصار قاضي محمد زعيماً للحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران.

ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني القائم حتى الآن قد كان اكثر مشابهة للحزب، مما كان عليه الحزب السابق، ژ.ك. فإن هذا الحزب قد وحد في صفوفه اوساطاً عريضة من المناضلين الكورد، وهو من حيث وضعه الاجتماعي قد تمثلت فيه جميع شرائح المجتمع الكوردي. وان العاملين في النشاط الحزبي الذين مارسوا عملهم بفعالية كانوا يتألفون نسبياً من الشرائح الوسطى المتعلمة الذين هم من المثقفين والتجار. وان التنوع الشديد جداً في التكوين الاجتماعي لم يسمح بتحريك القاعدة الموحدة السياسية الجذرية لحركة جديدة لأن كوادر الحزب لم يتكونوا على اساس طبقي، بل على وفق المبدأ القومي النضالي. وان مبادئه الاساسية في برنامجه الاولي كانت صياغاتها مبهمة ومتهاودة:

١- الادارة الذاتية لكورد ايران في الشؤون المحلية.

٢- اعلان اللغة الكوردية لغة رسمية وواجبة في التربية.

٣- انتخاب مجلس محلي في كوردستان بموجب احكام الدستور الايراني.

٤- تعيين الكورد فقط موظفين في الادارة.

٥- جميع الضرائب والعوائد تنفق على الحاجات المحلية فقط.

٦- الصداقة مع الاذربيجانيين ومع جميع الاقليات القومية في ايران.

٧- تطوير الاقتصاد والصحة والتجارة والزراعة في الاقليم[١٢٣].

بهذه الصورة اقترح البرنامج الحكم الذاتي المهادن كل المهادنة مع حالة بعيدة اقصى حدود البعد عن التحديد. فإن هذا البرنامج قد حمل سمات التوفيق بين مختلف التشكيلات الاجتماعية، ولم يعتمد على اي نوع من التحولات الجذرية في المجالين الاقتصادي والسياسي. ولدى ايغلتون تفسير لهذا يقول فيه انه على خلاف اذربيجان الايرانية فإن التأثير السوفييتي المباشر لم يكن موجوداً في كوردستان (رغم ان العمالة السوفييتية كانت اكثر من مستوى الكفاية) لأن قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران لم تعتمد في البرنامج قضية الثورة الاجتماعية والاصلاح الزراعي وغير ذلك[١٢٤]. وعلى الرغم من هذا الضعف الواضح في

---

[١٢٣] ايغلتون غ. ر. دبليو.، المؤلفات الكاملة، ص٥٧.

[١٢٤] المصدر نفسه، ص٦٤- ٦٧.

النشاط الابتدائي للحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران فإن ظهوره على المسرح السياسي في كوردستان كان مؤشراً على بدء مرحلة جديدة في الحركة القومية الكوردية بايران.

ان الاشتداد الواضح في المسألة الكوردية بإيران خلال سنة ١٩٤٥ انعكس بالدرجة الاولى على العلاقات السوفيتية الايرانية. ولم يكن سرا على اي احد التوجه نحو الاتحاد السوفيتي (بالاساس) لحركة اكراد ايران، الذي تستدعيه البواعث الجغرافية السياسية (التجاور المباشر للاتحاد السوفيتي) والايديويولوجية (ايديولوجية التأييد المبدئي للحركات القومية التحررية). وان هذا قد اثار القلق على مستوى قليل في طهران وفي عواصم حلفاء الاتحاد السوفيتي في زمن الحرب. ففي وزراة الخارجية الامريكية كانو يتابعون بقلق، منذ مدة بعيدة، الاتصالات لاكراد ايران مع اكراد ماوراء القفقاس واكراد تركيا[١٢٥]. اما المسؤولون الانكليز في ايران فأكدوا دائماً ان حركة اكراد ايران من اجل الاستقلال قد كانت بتحريض من الروس[١٢٦]. وقد وقع بيد السلطات الايرانية وثائق سيئة وخرائط (كوردستان المستقلة)، تشمل على مناطق كبيرة من تركيا والعراق وايران[١٢٧].

كانت لندن وواشنطن قد التزمتا بالتحفظ انذاك عن اتخاذ اي اجراءات دبلوماسية مهما كان شكلها، بامكانها الاضرار بالمصالح السوفيتية في ايران. فإن لندن وواشنطن فضلتا اعطاء القضية هناك الطريق الطبيعي لسير الامور، انتظاراً لمغادرة القوات العسكرية السوفييتية والانكليزية والامريكية للاراضي الايرانية، وذلك بموجب اتفاق بينها منذ زمن الحرب. وكذلك فإن ايران كانت باستمرار تظهر توترها من جراء المصادمات المتواصلة بلا انقطاع مع الكورد، وتطلب من الحلفاء الغربيين التوسط او المساعدة. وهكذا كان من بعد نزاعين كبيرين في جنوب بحيرة رضائية، عندما رفضت القيادة السوفييتية معاقبة الكورد، معتذرة عن ذلك بعدم الرغبة في التدخل بشؤون ايران، عندما وصل الى السفارة الامريكية، رجاء باسم الشاه، حمله مبعوث بلجيكي يستوضح موقف الولايات المتحدة الامريكية والانكليزية بشأن دخول القوات العسكرية الايرانية الى المنطقة

---

[١٢٥] ف. ر. ١٩٤٣، الجزء ٤، ص٣٣٢.

[١٢٦] المصدر نفسه، ١٩٤٥، الجزء٨، الشرق الاوسط وافريقيا. واشنطن، ١٩٦٩، ص٤٠٠.

[١٢٧] المصدر نفسه، ص٤٠٠، مذكرة من مدير شؤون قسم الشرق الاوسط وافريقيا، لوي هيندرسون الى وزير الخارجية. في ٢٣/ ٨/ ١٩٤٥– "سياسة الولايات المتحدة في ايران".

السوفييتية (لم تكن القوات السوفييتية ترابط في هذه المنطقة). ان الامريكيين لم يعترضوا على ذلك ولكنهم اقترحوا ضرورة جعل السلطات السوفييتية على علم بذلك، اي الحصول على موافقة هذه السلطات.(١٢٨)

انطلق حلفاء الاتحاد السوفييتي من منطلق واقعي يتمثل في ان الجيش الاحمر مايزال يشرف اشرافاً كاملاً على شمال غربي ايران، ورأوا ان من السابق لأوانه تأزيم العلاقات مع السوفيت بالنسبة للمشكلة الايرانية التي تشغل مرتبة ثانوية بالنسبة للديمقراطيات الغربية. ان القوات العسكرية السوفييتية ظلت كالسابق تحمي الكورد من الاعمال الانتقامية الحكومية، وتنظم تنظيماً صارماً الموقف الحرج في المنطقة التي تحت سيطرتها. فمثلاً ان القيادة العسكرية السوفييتية سمحت لواحدة من كتائب المشاة الايرانية بالتحرك من تبريز نحو مهاباد، الا انها منعت الكتيبة من التحرك الى ابعد من ذلك. وصدر امر الى مفرزة مدفعية خفيفة تحركت من سقز ان لاتقترب من مهاباد. واقيمت عقبات اخرى بوجه القوات الايرانية. وبحسب تأكيد للسفير الامريكي موريس، ان الخطة السوفييتية تتوخى خلق الظروف لانحدار قوات ايرانية قليلة العدد امام الكورد، للايحاء بعدم قدرة الايرانيين الفرس على فرض النظام في بلادهم(١٢٩). ان العلاقات بين السوفييت والحكومة الايرانية حول مسألة ارسال القوات العسكرية النظامية وقوات الجندرمة ضد الكورد قد تحولت الى مأزق. فإن طهران ألحت على حقوقها السيادية. وكان الكورد، ضد ذلك بالطبع. وقد أيدهم المسؤولون السوفييت الذين قالوا بأنه لاينبغي استفزاز الكورد. وكانت السلطات الايرانية تخاف من الكورد. وبحسب رأي الجنرال دَيراكشاني قائد القوات الايرانية في تبريز، فإن اكراد مهاباد (وهم ٦ آلاف مقاتل مسلح) سيحطمون اي قطعات من القوات الحكومية ترسل ضدهم(١٣٠). وهكذا فإنه بفضل

---

(١٢٨) المصدر نفسه، ص٣٦١– ٣٦٢. من سفير الولايات المتحدة الامريكية في ايران، ل. موريس الى وزير الخارجية، في ٢٢/ ٢/ ١٩٤٥، ص٣٦٣– ٣٦٤، ومن وزير الخارجية اي. أو. كريو الى موريس، ٢٧/ ٧/ ١٩٤٥.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص٣٦٦، من موريس الى وزير الخارجية ١٧/ ٣/ ١٩٤٥.

(١٣٠) المصدر نفسه، ص٣٦٨ من موريس الى وزير الخارجية ٥/ ٥/ ١٩٤٥. عن العمليات العسكرية الايرانية ضد الكورد سنة ١٩٤٥ والعلاقات المتبادلة للقيادة الايرانية مع القيادة السوفييتية يتحدث عنها مفصلاً في مذكراته الجنرال حسن ارفع، الذي كان رئيساً للاركان في ذلك الوقت. وقد أكد ارفع ان قاضي محمد والمحيطين به كانوا موجودين تحت تأثير "الدعاية الانفصالية القادمة من السوفييت" وحاول ارفع دون نجاح

وجود القوات السوفييتية في شمال غربي ايران، وبفضل سياسة الحكومة السوفييتية في هذا الاقليم، فقد تهيأ وضع مناسب لاحداث تعميق سابق وتوسيع في الحركة التحررية الكوردية.

في هذا العام ١٩٤٥ المشهور في التأريخ العالمي كله ارتفعت سمعة الاتحاد السوفييتي ارتفاعاً فوق العادة في كوردستان والحركة القومية الكوردية. فإن الزعماء الكورد والشخصيات الاجتماعية البارزة ليس في ايران وحدها بل وفي الاجزاء الاخرى من كوردستان، اعتمدوا اعتمادا جديا على المساعدة الفعلية من قبل الاتحاد السوفييتي (وبالدرجة الاولى على المساعدة السياسية على المسرح الدولي وكذلك على المساعدة المادية كما يبدو)، وذلك في نضالهم من اجل التحرر القومي وتقرير المصير. والمثل النموذجي على مثل هذه الظاهرة الذكية رسالة الامين العام "للجمعية الكوردية للاتحاد والحرية" في سوريا أ.نفيسي، التي كتبت في القامشلي بتاريخ ١٧تموز/ يوليو عام ١٩٤٥ والمتسلمة من قبل وزارة الخارجية السوفييتية من المبعوث سولود في لبنان في الاول من تشرين الاول/ اكتوبر. وهذه ترجمتها الكاملة:

((الى فخامة السيد ايوسوف ستالين، جنراليسيمو الاتحاد السوفييتي.

الى فخامتكم باسم الجمعية الكوردية للاتحاد والحرية اسمح لنفسي ان اخبركم عن ترحيب الشعب الكوردي كله، وعلى الاخص الشعب الكوردي في تركيا وسوريا بسياسة الاتحاد السوفييتي التحررية والمعادية للفاشية التي تمارسها قيادتكم الثابتة.

ان الشعب الكوردي الذي يرزح تحت الدكتاتورية الفاشستية التركية الايرانية، يفكر بثبات في ان يجد بالاتحاد السوفييتي بالذات منقذا له ويأمل ان يؤمن في احضانه الحرية والسلام والازدهار.

ومن اجل اقامة كوردستان على المبادئ الخالدة لكارل ماركس ولينين والجنراليسيمو العظيم ستالين، فإن منظمتنا موجودة تحت الأمرة التامة لحكومة الاتحاد السوفييتي.

تقبلوا فخامتكم الثقة باخلاصي العميق"[١٣١].

وفي نفس هذا الوقت وبنفس اللحظة الحاسمة بالذات للانتفاضة البارزانية في العراق توجه مصطفى البارزاني برسالة الى ستالين ومولوتوف (بتاريخ ٢٧ آب/ اغسطس عام ١٩٤٥)

ان يوحي الى قاضي محمد والمشايعين له بان مستقبل الكورد هو في "الامبراطورية الايرانية" وان الكورد هم "فرع من القومية الايرانية" (ارفع. ايتش. تحت خمسة شاهات، ص٣٣٣– ٣٣٩).

[١٣١] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق "سكرتارية ف. م. مولوتوف" العدد٧، الحقيبة ٤٧٠، الملف ٣٣، ص٢، نسخة مستنسخة.

سلمت الى ضابط مخابرات سوفييتي من قبل ضابطين هاربين من الجيش العراقي ويشاركان بالانتفاضة. وتضمنت الرسالة اطراءً للاتحاد السوفييتي وستالين الذي سماه البارزاني "مارشالي الاقدم". وتضمنت الرسالة اتهاماً حاداً للانكليز، والرجاء بمساعدة الثوار بالسلاح والمواد، واقتراحاً باقامة اتصالات معهم من جميع الانواع والانتقال تحت حماية الاتحاد السوفييتي "بصفة جمهورية حرة منفردة"[١٣٢].

ولكن اي جواب لم يصدر من موسكو بالطبع على هذا النداء (وعلى نداءات مثله) وذلك لأن السفارة السوفييتية في بغداد على وجه الخصوص، كانت لديها شكوك حول مصطفى البارزاني انه يعمل لحساب الانكليز (وان البارزاني توجه من اجل الحصول على المساعدات نحو سفراء انكلترا والولايات المتحدة الامريكية في بغداد ايضاً)[١٣٣]. وبالطبع فإن موسكو ما كانت تريد تقديم المساعدة الى لندن وبغداد في مطاردة الكورد. وفي جوابه على استفسار وزارة الخارجية العراقية بشأن عبور البارزاني الى الاراضي الايرانية (مع الاشارة المبطنة الى تقديم العون لالقاء القبض عليه) فإن السفير السوفييتي في بغداد غ. ت. زليتسوف أجاب شخصيا بما يلي: ان هذه المسألة هي مسألة داخلية تخص العراق وايران... وان حكومة الاتحاد السوفييتي لايمكن ان تصدر امراً للسلطات العسكرية ان تأخذ على عاتقها وظيفة نزع سلاح كورد العراق واعتقالهم واخراجهم من الاراضي الايرانية الموجودين فيها"([١٣٤]).

ان الحكومة السوفييتية التزمت لدى اقتراب نهاية الحرب الدامية التي استنزفت جميع قوى البلاد، بمنتهى الحذر في جميع القضايا الدولية، التي لاتمس بصورة مباشرة مصالحها الحيوية، او القضايا الدولية التي تنطوي، من حيث طبيعتها، على صراعات حادة، بامكانها ان تجر قدم الحكومة السوفييتية الى مواجهات مع الحلفاء او البلدان الاخرى، وخاصة المجاورة منها. وهكذا كانت المسألة الكوردية بالتأكيد. وادركت موسكو بنفس ذلك الوقت الاهمية الكامنة لكوردستان بالنسبة للمصالح الجيوسياسية الدولية للاتحاد السوفييتي في غرب آسيا مستقبلاً رغم ان ذلك الادراك لم يكن كاملاً وشمنت نمو التعاطف مع الاتحاد السوفييتي في

---

[١٣٢] المصدر نفسه، ص٨- ٩.

[١٣٣] المصدر نفسه، صندوق ٩٤، عام ١٩٤٥، القضية٨، الملف٢، ص٥- ٦.

[١٣٤] المصدر نفسه، ص١٥، ٢/ ١١/ ١٩٤٥.

المجتمع الكوردي (ولكن التثمين ليس كاملاً). فقد بدأ في السنة الاخيرة من الحرب تلاحظ كما صار معروفاً شقوق في الكواليس المعادية للهتلرية التي كانت نذيراً للحرب الباردة في المستقبل، اما اول رشقة نار لها فقد دوّت بمناسبة اخراج القوات السوفييتية من ايران التي لايعتبر ذكرها الان زائداً، وخاصة من المناطق التي غالبية سكانها هم من الاذربيجانيين والكورد بالذات. ولهذا فإن المساعدة التي قدمت للكورد (بالدرجة الاولى لكورد ايران وجزئياً لكورد العراق) كانت تدريجية على ما يبدو اشتملت على مساعدات عسكرية ومادية ودعائية "أممية" وذلك لهدف بعيد ولو كان غير محدد[١٣٥].

بعض الاقسام من القوميين الكورد (بالدرجة الاولى من المثقفين الذين أقاموا في بيروت وفي بلدان المهجر الغربية) عقدوا آمالا معينة على المساعدة من قبل دول الديمقراطيات الغربية، وعلى المنظمات العالمية التي ولدت حديثا (مع الاحتفاظ بالتعاطف مع الاتحاد السوفييتي). فإن "الجمعية الكوردية" قدمت سنة ١٩٤٢ الى زعيم الجمهوريين في الولايات المتحدة الامريكية أو. ويلكي والى دي غول والى كبير الخبراء البريطانيين بالمسألة الكوردية العقيد ايلفينستون "مذكرة حول المسألة الكوردية"، التي مضمونها غير معروف. والمذكرة التي تلت ذلك التي قدمتها نفس تلك الجمعية، والموقعة من قبل عناصر كوردية ناشطة في بيروت، كانت قد رفعت الى الدول المتحالفة في ٣٠ آب/ اغسطس عام ١٩٤٣، الا انها لم تنشر الا في عام ١٩٤٩ باللغتين الانكليزية والفرنسية. وطالبت هذه الوثيقة بالاعتراف بالحقوق القومية للكورد المثبتة منذ مؤتمر سيفر "انبعاث القومية الكوردية" والبرهنة على ضرورة اقامة دولة كوردية (هذا الطلب الاخير كان غير موجود في النص الفرنسي). وفي ٣٠ آذار/ مارس عام ١٩٤٥ خرجت من بيروت وثيقة دورية للجمعية الكوردية تحت عنوان "كوردستان. المسألة الكوردية" ومعنونة الى المؤتمر المقرر عقده لجمعية الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. وتضمنت هذه الوثيقة نداء

---

[١٣٥] لياكوست الذي بحث في كل مكان عن "يد موسكو" بل وكان مغالياً بإفراط أكد ان موسكو نظمت في اثناء الحرب مراكز للدعاية الكوردية في بيروت وساوجبولاق (مهاباد) وفي العراق دعت الى "الاستقلال الحقيقي". وكانت هذه المراكز مرتبطة مع منظمات مناضلة ضد تركيا، وعملت على تقريب القوميين الكورد من القوميين في الاقليات الاخرى (ومن ضمنها الاثوريون) الذين ثاروا ضد حكومات دول الشرق الاوسط (لاكوست ر. مسألة روسيا السوفييتية. دي اورينت. ص٢٠٩).

الى الدول الاربع العظمى لمد يد المساعدة في تأسيس "كوردستان موحدة ومتحررة ومستقلة".
ثم ارفقت هذه الوثيقة فيما بعد برسالة احسان نوري باشا القائد العسكري لانتفاضة آرارات.
ومن ثم، بعدما انتهت الحرب العالمية الثانية رفعت الجمعية الكوردية عدة نداءات من هذا النوع، ومن ضمنها: احتجاج ضد العمليات الانتقامية التي قام بها الجيش العراقي (في ١٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٥)، وتفنيد التلفيقات على الحركة الكوردية التي تزعم انها تتحرك بتحريض من النفوذ الاجنبي لخلق الاضطرابات في بعض الدول (في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٥) والنداء الموجه الى الجمعية العمومية للأمم المتحدة المتضمن للرجاء بدراسة الوضع في كوردستان (في كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٤٥). وتوجهت منظمات كوردية اجتماعية وسياسية اخرى[١٣٦]، عدة مرات باحتجاجات ومطالبات مختلفة الى العديد من المؤتمرات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة واللقاءات مع وزراء الخارجية "للترويكا الكبار".

ان مصير جميع هذه النداءات والمذكرات والدعوات والاحتجاجات كان متشابهاً وهو الغياب الكامل لرد الفعل من جانب من عنونت لهم. وان هذه الوثائق ظلت ابعد من ان تصبح ملكاً للمجتمع العالمي او انها نشرت بعد تأخير كبير بصورة مشوهة او بنص مبتور. وان المسألة الكوردية لم تجد لها مكاناً في النظام العالمي الجديد الذي اقامه المنتصرون في الحرب العالمية الثانية.

---

[١٣٦] رامبو، لوسيان، الكورد والحق، ص١٣٨– ١٤٣. روندوت بييري، استرداد القومية الكوردية (١٩٤٣–١٩٤٩). ("كراسي دي اورينت، في العددين ١٨– ١٩).

الخاتمة

في عام ١٩٤٥ الذي هو العام الأخير من الحرب العالمية الثانية، انتهت مرحلة دورية في تاريخ تطور المسألة الكوردية. وكانت هذه الحقبة قد بدأت بعد الصياغة الختامية للتجزئة الثانية لكوردستان، بمؤتمر لوزان، لسنة ١٩٢٢– ١٩٢٣، وانتهت عندما بدأت الأمم المتحدة باقامة النظام الجديد للعلاقات الدولية لما بعد الحرب. ان هذه السنوات التي زادت قليلاً على العشرين، كانت بالنسبة للشعب الكوردي سنوات مصيرية وبالنسبة لكوردستان، سواء من حيث مشاكلها الداخلية او من حيث وضعها على المسرح الدولي.

فإن الحركة القومية التحررية الكوردية في هذه المرحلة عاشت نهوضاً جديداً غير معروف من قبل، غطى في خلال فترة قصيرة نسبياً جميع الاجزاء التي تقسمت مجدداً من كوردستان، واتخذ طبيعة اكثر صموداً في اجزائها الشمالية والغربية (في تركيا). وهكذا كان رد فعل الشعب الكوردي على التقسيم الجديد لكوردستان، وعلى السياسة الشوفينية، وعلى حقيقة سياسة الدمج (التي تقترب من العزل العنصري) في المسألة القومية للنخبة السياسية القومية اليمينية الحاكمة في بلدان الشرق الاوسط، وعلى السياسة المعادية للكورد التي تمارسها الدوائر الانكليزية والفرنسية الامبراطورية المتمسكة عملياً بادارتها الاستعمارية على الارض الكوردية في العراق وسوريا اللذين هما تحت الانتداب وتقف موقف العداء بالنسبة للنضال التحرري للشعوب التركية والايرانية.

ولكن النضال الوطني العام للكورد من اجل حريتهم واستقلالهم قد تعرض للهزيمة في هذه المرة ايضاً. وقد تعرض هذا النضال الى العقبات التي ما كان بامكانه تخطيها. وعدا ذلك فإن الكورد عجزوا عن تحقيق تحسن حتى ولو جزئي في موقفهم. فإن قوتهم كانت قاصرة، ولم يكن احد في الخارج له مصلحة في مساعدتهم او على العموم حتى في معاداتهم. وان المجتمع الكوردي في جميع اجزاء كوردستان المقسمة كان كله غير ناضج. وبحكم هذا الوضع فبلا

يجوز الكلام عن حركة قومية كوردية موحدة. فهذه الحركة كانت مجزأة بحسب البلدان التي يقيم الكورد فيها. وتفتقد هذه الحركة الى هدف موحد دقيق، كما تفتقد على نفس المستوى، الى خطة عملية لحل المسألة الكوردية حلاً سياسياً. وقد استبدلوهما باطلاق بيانات عريضة، غير قابلة للتطبيق العملي (مثل الاقامة العاجلة لكوردستان موحدة مستقلة).

ولم يكن بالوسع تأسيس هيكلية قابلة للحياة وسياسية فعالة وعسكرية لها القدرة على تعبئة وتنظيم حركة المقاومة الشعبية الشاملة. وان الجمعيات الطارئة والنوادي المؤلفة من اللاجئين المثقفين في المهاجر الكوردية (مثل خويبون) لم تكن جديرة بهذا الدور. والانتفاضات الكوردية الكثيرة العدد، بقيادة زعماء القبائل الجهلة والوجهاء ورجال الدين تعيد الى الذاكرة من حيث الشكل والجوهر، التحركات الاقطاعية الانفصالية ذات الطابع القديم عندما كانت تقوم مجموعة من الاقارب او القبائل التي ترتبط ما بينها بعلاقات وثيقة في مناطق محدودة باعلان النضال المسلح وتحقيق انتصارات مشجعة في بعض الاحيان، ولكنها ما ان تواجه صداً من قبل القوات الحكومية النظامية تفوقهم كثيرا من حيث التسليح والتدريب، حتى تتعرض تلك التحركات للهزيمة وتخرج الانتفاضة بلا شيء. وكقاعدة فإن مثل هذه الحركات ذات اهمية محلية، ولاتتسع لتشمل جميع المنطقة الكوردية في ذلك البلد الذي حدثت فيه. اما لأجل القضاء عليها فإن السلطات تنجح في ذلك باستخدام النزاعات الموجودة ما بين القبائل. وان الهزيمة الطبيعية لمثل هذا النوع من التحركات المتفرقة كانت متوقعة، وان قادتها الذين هم على مستوى ضحل من الثقافة السياسية ظلوا عاجزين هكذا عن تنظيم جبهة قومية موحدة للمقاومة في كوردستان.

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، قفزت الحركة القومية الكوردية الى مستوى اكثر ارتفاعاً على ظهر الموجة الجبارة التحررية المعادية للفاشية التي اجتاحت العالم كله. ان الحركة القومية الكوردية الخاسرة في السابق، بدأت تكتسب ملامح يسارية ويشتد عودها التنظيمي السياسي، وصارت اكثر نضوجاً وحداثة في المجال الايديولوجي. وظهرت زعامات جديدة في قيادة الحركة انحدرت من الوسط الاجتماعي التقليدي، الا انهم اكثر قدرة الان على استيعاب الاشكال المعاصرة من الافكار والمبادئ السياسية والذين حاولوا تطبيقها عملياً في الواقع (مثل قاضي محمد ومصطفى البارزاني). وليس لهم ذنب في ان تلك المحاولات قد تعرضت انذاك للفشل. فقد ظهر ان الظروف كانت اقوى منهم.

وعلى العموم فإن الحركة القومية التحررية الكوردية في تلك المرحلة من تاريخها الذي تكرس هذا البحث الحالي لها، من الممكن ان نصفها مرحلة انتقالية. فإن المثل الاعلى

للاقطاعية الانفصالية اظهر انه منذ القرن الماضي محكوم بقدره المحتوم، وجاء ليحل بدلا منه الطريق البرجوازي القومي الذي ظهر انه عسير التطبيق بفعل قوة التخلف الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي في المجتمع الكوردي. وان التجزئة الجديدة لكوردستان ضاعفت ايضاً التعقيد في المشاكل القومية الكوردية. وفي مرحلة الحرب العالمية الثانية ظهرت امام الكورد (وبالدرجة الاولى امام كورد ايران والعراق)، ولأسباب معروفة ذات طبيعة جغرافية سياسية، افاق حركة ثورية ديمقراطية، الا انه حتى على هذا الطريق كان قد انبغى اجتياز صعوبات كبيرة، حيث وقفت الحرب الباردة على الاعتاب.

كانت المسألة الكوردية مسألة عالمية دائما من حيث خصوصيتها بالذات ومضمونها. وكانت عالميتها وليدة التجزئة الدولية الارضية لكوردستان، هذه التجزئة التي تضاعفت بعد الحرب العالمية الاولى (اذ صارت اربعة اجزاء بدلاً من ثلاثة) ووليدة ثرواتها الطبيعية وموقعها الستراتيجي المسيطر والانتفاضات الكوردية التي لا انقطاع لها والتي كانت تساعد على التوتر الدائم فيها الذي يزداد حدة من فترة لاخرى. وفي كوردستان تقاطعت مصالح الدول الاقليمية والاوربية (بما فيها الاتحاد السوفييتي) والتي كل واحدة منها وضعت هدفها الخاص نصب عينيها او تتضامن احياناً ما بينها (بتوجه غير نادر ضد القومية الكوردية)، وكثيراً ما تدخل في صراعات متبادلة بما يؤدي ايضاً الى انزال الضرر بالحركة الكوردية.

ان تركيا وايران ومن ثم العراق قد شكلت "أممية" معادية للكورد واستخدمت هذه الأممية للعمل ضد الحركة الكوردية. وكانت جهودها الاساسية موجهة نحو احباط الحركات المشتركة لاكراد تركيا وايران والعراق وكذلك لاكراد سوريا، والتي بسببها لم يتوفق الكورد في تشكيل جبهة موحدة للنضال التحرري. وفي الجهة المعادية للقضية الكوردية كانت تقف بالطبع انكلترا وفرنسا اللتان سيطرتا على كورد العراق وسوريا سيطرة ادارية استعمارية فعلية. اما الولايات المتحدة الامريكية فإنها لم تظهر اهتماماً لمدة طويلة، بالمسألة الكوردية، الا انها وقفت في نهاية الحرب الى جانب انكلترا في كوردستان ايران، الامر الذي لم يكن في صالح الديمقراطيين الكورد. وحول ما يتعلق بالدول الفاشستية وهما المانيا وايطاليا، فإنها حاولت استخدام المسألة الكوردية في خدمة عملياتها التخريبية في الشرق الاوسط وفي شرق البحر المتوسط، الا ان هذه الدول الفاشستية لم تحقق رغم ذلك اي نجاح بارز. وهكذا فإن الكورد بنضالهم من

اجل الاستقلال لم يحصلوا على أي نوع من المساعدة من "الديمقراطيات" الغربية، فضلاً عن عدم حصولهم عليها من دول "المحور".

وبشأن دور الاتحاد السوفييتي في المسألة الكوردية فقد كان دورا فرديا وخاصاً. وان سياسة الاتحاد السوفييتي كانت في كوردستان من حيث الواقع، سياسة على الضد من تلك التي انتهجتها القيصرية. فهذه السياسة، ما كانت سياسة امبريالية او استعمارية. فإنها عكس ذلك، اذ بتشبعها بالايديولوجية الماركسية اللينينية، اعلنت عن نفسها انها سياسة تقف الى جانب الحقوق القومية وتقرير المصير التي لا جدال حولها، الى حد تأسيس الدولة المستقلة، وشملت بهذا الحق طبعاً الامة الكوردية. اما من حيث الشكل، فإن سياسة الاتحاد السوفييتي اعادت الى الذاكرة مبادئ السياسة الخارجية الكلاسيكية الروسية التي تنظر الى الحركات القومية، وخاصة الى تلك التي في الدول المجاورة نظرة ارتباط مباشر بالمصالح الامبراطورية للدولة، او بعبارة اخرى انها تربطها بالمصالح السياسية وأمن الدولة. وكان للشكل في السياسة الخارجية، الافضلية دائماً على الجوهر من حيث المضمون. فإن السياسة الخارجية الستالينية عزت ما لايتطابق من حيث التقييم ويتناقض مع المبادئ الماركسية الى المعايير الطبقية، حيث تهرع ببساطة كاملة اليها معلنة هذه او تلك من الانتفاضات الكوردية بانها ليست في حينها، ورجعية واقطاعية دينية، وتابعة للامبرياليين والجواسيس وما شابه ذلك. وبالنسبة للحركات الاخرى والتي حدثت في اوقات واماكن مناسبة فقد وضعت علامة على العكس من ذلك. ان هذا التعامل المتعارض تعارضاً مضاعفاً، استثنى المساعدة الفعالة للحركة الكوردية من جانب السوفييت، على الرغم من انه يجب الاعتراف بأن مثل هذه المساعدة كانت في زمن الحرب العالمية الثانية قد قدمت الى كورد ايران وجزئياً الى كورد العراق. غير انها كانت مساعدة متأخرة وغير كبيرة وغير فعالة.

وهكذا فإن المسألة الكوردية في مرحلة هذا الاستعراض، يبدو انها كانت بعيدة ايضاً عن التوصل الى حل لها، كما كان ذلك في بداية هذه المرحلة. الا ان هذا لم يكن وقتاً ضائعاً للشعب الكوردي. فإنه قد اجتاز مدرسة النضال القاسية ولكنها مفيدة، وتعرف تعرفاً جيداً على الوجه الحقيقي لاصدقائه واعدائه، وربى كوادر جديدة من المناضلين والقادة. وامام الكورد انبلجت آفاق جديدة واعدة بالكثير.

عناوين الكتب المترجمة من قبل المترجم صادق الجلاد:

١- رواية "يوميات صحفي شاب" بقلم الكاتب الروسي كونستنتين سيمونوف.
٢- المسألة الكوردية لسنوات ١٨٩١-١٩١٧.
٣- الإرهاب في العالم.
٤- الجبال والسلاح.
٥- الحصار- ستة أجزاء بقلم جاكوفسكي رئيس إتحاد الكتب السوفييت. بانتظار دار نشر له.
٦- يوم الفراشة بقلم هاشيموف، كاتب أوزبكي. بانتظار دار نشر أيضاً.

فضلاً عن كتب اخرى مترجمة من العربية الى الروسية.

يعتبر هذا الكتاب حلقة مهمة أخرى من سلسلة كتب وبحوث أكاديمية للمؤرخ السوفيتي الروسي م. س. لازاريف الذي أغنى المكتبة الكردية بمؤلفات سابقة استعرض فيها تأريخ الشعب الكردي منذ أقدم العصور وتحدث عن الصراعات التأريخية التي خاض فيها هذا الشعب العريق حروبا دامية داخلية وخارجية عبر مئات السنين ان لم نقل عبر الآلاف منها.

و يتناول هذا الكتاب باسهاب و توثيق اكاديمي تأريخ الصراعات التي خاضها الكرد خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، حيث تعرضت ارض الشعب الكردي الى التجزئة على يد الدول الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى الى اربعة أجزاء توزعت على شرق تركيا العثمانية وشمال شرق دولة العراق المستحدثة و على شمال سورية ثم اخيرا على شمال غربي ايران.

هذا الكتاب ثروة سياسية لمن يريد ان يعرف حجم المؤامرات المدمرة الخسيسة التي تعرض لها الشعب الكردي والانجازات الكبيرة التي حققها في تلك المرحلة.

وأخيرا فأن هذا الكتاب يعتبر تتمة لكتاب سابق له حمل عنوان "المسألة الكردية خلال سنوات 1891-1917 للمؤرخ م. س. لازاريف نفسه صدر عن مركز كردستان للدراسات الستراتيجية. بترجمة المترجم صادق الجلاد عام 2001، ولكنه حمل اسما منتحلا هو "أكبر محمد" تحاشيا من انتقام مخابرات العهد البعثي البائد.



الغلاف: قادر ميرخان